مذكرات

على مشارف الثورة





مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢

على مشارف الثورة

د. محمد الجوادى

مطبوعات دار الخيّال

مذكرات وزراء نهايـة الملكية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢

على مشارف الثورة

مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢
على مشارف الثورة
الطبعة: الأولى يناير ٢٠٠١
رقم الإيداع: ١٨٧٣٢ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى: 6 - 19 - 5979 - 977
دار الخيّال : ٠١٢٣٢٩٠٦١٨

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد
٧٩٦٤٧٨٣

إهداء

إلـى الأسـتـاذ الدكتـور : محـمـد أمـيـن عـامـر

تحية تقدير عميق ، ومودة صافية ، واعتزاز متصل .

محمد الجوادى

المحتويات

ناحية وبين رئيس هيئة أركان حرب الجيش الفريق عثمان المهدى من ناحية أخرى • تقاعس عثمان المهدى • عدم قدرة حيدر وسراج الدين على فرض إرادتهما أو طلباتهما على رئيس هيئة أركان حرب الجيش • المراغى يوحى بأن الأمر كان مبيتا لعدم تدخل الجيش إلا بأقل قدر ممكن من التدخل • شكوكه المتتالية حول التوجهات التى حكمت تصرف الجيش تجاه حريق القاهرة • عبدالحميد أبوبكر تصدى للرد عليه فى واقعة إنقاذ ملهى الأوبرج من الحريق • إشارته الواضحة الصريحة إلى اشتراك بعض أفراد من الجيش المصرى فى هذه المظاهرات: الضابط محمد على عبدالخالق بالتحديد، رجال الأمن تعرفوا عليه من صورته، تم القبض عليه وعلى جنود السوارى الذين شاركوا فى المظاهرات تحت قيادته • الإشارة إلى رواية الدكتور سمير فاضل عن ذات الواقعة • الأدلة القاطعة التى يرى المراغى أنها تدل على تورط فاروق فى حريق القاهرة • حافظ عفيفى يحذره: «إننى أرجو أن تغلق ملف حريق القاهرة، وهذا رجاء أقوله لك يا أستاذ مرتضى وأنت حر فيما تقرره» • المراغى يحرص على أن يعيد بلورة رؤيته فى مسئولية الملك فاروق عن حريق القاهرة، يجمع أدلته ويعيد ترتيبها،ويقدم حوالى عشرة أدلة • دوافع فاروق وراء الحريق كانت كراهيته الشديدة للوفد، خاصة بعد أن استعاد الوفد شعبيته بعد إلغاء النحاس باشا لمعاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١ • اتهامه للضباط الأحرار أو رجال الثورة بالتواطؤ فى إخفاء الحقيقة فيما يتعلق بهذا الحريق • الثورة لم تحقق أبدا فى المسئولية عن حريق القاهرة رغم ما نعرفه عن تحقيقها وإعادتها التحقيق فى الأسلحة الفاسدة، ومقتل حسن البنا، وغير هذا من موضوعات أقل أهمية • المراغى يشير إلى مؤامرة مدبرة من الملك للتغطية على الاتهامات التى أثيرت حول الأسلحة الفاسدة • الإشارة إلى ما حرص المراغى على التنبيه إليه من اعتقاده فى أن الأسلحة الفاسدة لم تكن بالكثرة التى كتب عنها، ومع هذا فإنه يشير إلى أن القصر كان لايزال يخشى العواقب • المراغى يتشكك ويزداد شكه مع مرور الأيام فى طبيعة العلاقة التى ربطت الضباط الأحرار بالملك • اطلع على تحقيق قامت به الشرطة، وتضمن أقوالا مهمة لمحام ينتمى إلى الحزب الاشتراكى، هذه الأقوال مع قرائن أخرى دفعت مرتضى المراغى إلى أن يتفهم ويدرك كثيرا من الحقائق فيما يتعلق بتنظيم الضباط الأحرار وعلاقته بالملك • يصور الأمر فى إطار خطة خداع ذكية خدع بها

الضباط الأحرار الملك وحصلوا منه على السلاح والمال أكثر من مرة ● حديث مرتضى المراغى عن السيدة ناهد رشاد والحرس الحديدى ● بدأ المراغى يتحدث عن هذه السيدة باسمها الصريح ثم تحول فى الحلقات التالية إلى اسم رمزى اتخذه لها وهو «نهى» بعدما كان قد صرح بما لا يفيد الرمز فى إخفاء حقيقة ما صرح به ● يعطى هذه السيدة ـ أيا كان اسمها ـ دور البطولة فى ضياع عرش الملكية فى مصر وذلك بفضل الدور الذى لعبته بخداع الملك فاروق لمصلحة الضباط الأحرار الذين كانت تظن أن صديقها الآخر (الضابط مصطفى كمال صدقى) بمثابة رئيسهم ● لمرتضى المراغى نظرية فى غاية التماسك والمعقولية: كانت قد أوقعت الملك فى غرامها، ولأسباب بروتوكولية آثر الملك ألا تصل علاقته بها إلى الزواج، بقيت إلى جوار الملك وهى تبيت الانتقام منه وبخاصة أن هذا الانتقام كان لمصلحة صديق آخر كان فى عقيدتها بمثابة الملك القادم ● المراغى يتحدث بانبهار مقصود عن تأثير هذه السيدة على الملك فاروق ● يروى ما يعتقد أنه بداية تكوين الحرس الحديدى على يد يوسف رشاد،رأى المؤلف: الرواية التى يقدمها المراغى تتسم بقدر من اللامعقولية أو التبسيط، لكنه قدر لا يتنافى مع ما عرف عن الملك فاروق وتفكيره السياسى ● موقف كل من السادات وعبدالناصر والحركة الوطنية قبل الثورة ● المراغى يتناول مجموعة محددة بالاسم من الضباط الذين يرى أنهم كانوا هم الحرس الحديدى ● واقعة اتصال الملكة ناريمان ووالدتها بأحد الضباط الأحرار: عبدالمنعم النجار ● لا يتناول المراغى علاقته هو نفسه بالأمريكيين إلا فى إطار محدود ● فى إطار حديث المراغى عن كيم روزفلت: قصة لقائه بالملك فاروق وما دار بينهما من حوار ● لا يهتم المراغى بعد أن يروى هذا كله إلا بأن يلفت النظر إلى انتباه الأمريكيين إلى توجيه النقد إلى فساد الأحزاب دون أن يوجهوا أى نقد إلى فساد القصر نفسه ● يشير إلى أن الملك كان ينتوى تشكيل حكومة عسكرية، ويستشهد على صحة هذا التنبؤ بخطاب الملك نفسه يوم حريق القاهرة ● المراغى يوحى من بعيد بأن الأمريكيين كانوا هم أصحاب هذه الفكرة ● الأمريكيون كانوا قد يئسوا بالفعل من إصلاح فاروق، ولهذا السبب تخلوا عنه ● صاحب المذكرات يفرق تماما بين الجيش والبوليس فى علاقتهما بالملك ● ينهى حديثه عن إنهاء تمرد قوات البوليس بعبارة توحى بأن الملك كان صاحب الأمر فى إنهاء الإضراب بالقمع ● صاحب المذكرات يروى

واقعة خطيرة تولى بطولتها وهو وزير للحربية والداخلية معا حين كلف ضباط البوليس بتفتيش إحدى الثكنات العسكرية التى كانت تضم مطبعة تتولى طبع المنشورات المعادية للملك بصفة مستمرة • مرتضى المراغى حريص على أن يعطى لرجال المخابرات الحربية ومخابرات الطيران دورا بارزا فى تخدير الملك والسلطات لمصلحة حركة التمرد العسكرى • دور جديد لسيدة القصر التى تمكنت من عقل الملك ومن توجيه أعوانه للتستر على التمرد العسكرى • صاحب المذكرات رغم عنفوانه وشبابه وذكائه يجد نفسه عاجزا عن أن يحمى العرش والبلد من الثائرين، وذلك بسبب إحدى السيدات وما أصبح لها من دلال كبير على الملك وقدرة على اختراق كل مناطق النفوذ • لسنا نملك أن ندلل على قصور أو ضعف نظرية المراغى، فهى متسقة من حيث اكتمال عناصرها الدرامية، ونزعاتها الإنسانية، وإن كانت معلوماتنا عن شخصيات القصة لا تسمح لنا بأن نقتنع بنظرية صاحب المذكرات إلى النهاية • على الرغم مما لقيه مرتضى المراغى على يد الثورة، فإنه حريص على الاعتراف بكفاءة قائدها اللواء محمد نجيب ونزاهته وقدراته حين عمل مديرا لسلاح الحدود • انتقادات عميقة وقاتلة إلى خلف نجيب فى منصبه [كمدير لسلاح الحدود (يقصد خفر السواحل)] وهو حسين سرى عامر • كانت فى القصر حاشية قوية النفوذ عند الملك تريد أن تثرى من تجارة المخدرات فى مصر وضاق رجال الحاشية هؤلاء بمحمد نجيب فأخذوا يشون به لدى الملك: غير مخلص ويتصل بالضباط الأحرار ويسب الأسرة المالكة • المذكرات تحفل بأمثلة حية على مدى نفوذ حيدر من ناحية، وسعيه الحثيث لفرض توجهاته من ناحية أخرى • المراغى يقدم قصة الخبراء الألمان الذين استغاثوا بالملك وبرئيس الديوان من تعذيب وتهديد وكيل وزارة الحربية (الدكتور حسن رجب) لهم حين حاولوا لفت النظر إلى سوء حالة الجيش • صاحب المذكرات يرى فى حيدر بعض الإيجابيات، ويحرص على أن يصوره أقل سوءا من غيره من قيادة الجيش • المراغى يروى قصة ضغطه على حيدر (وكان المراغى وزيرا للحربية على حين كان حيدر قائدا عاما) حتى حصل منه على موافقته على إحالة حسين سرى عامر للتقاعد • فكرة الهلالى باشا هى التى كانت وراء جمعه بين وزارتى الداخلية والحربية ووضعهما فى يد وزير واحد هو المراغى نفسه •يبدو المراغى متواضعا وهو ينسب إبداع هذه الفكرة الذكية إلى الهلالى • الجأر

بالشكوى من تدنى مستوى القيادات العسكرية التى كان عليه أن يعمل معها كوزير للحربية • يفيض فى انتقاد الفريق حيدر على نحو لم نقرأه لأحد غيره، حتى إنه يسلبه كل المزايا الحميدة، ويضيف إليه كل النقائص، ومع هذا فإن المراغى فيما يبدو كان حريصا على أن يعامل حيدر على أنه مرءوس له •يستكمل رسم بقية الصورة بحديث سريع عن نقص كفاءة كل من رئيس أركان حرب الجيش وقائد السلاح الجوى • كيف نجح صاحب المذكرات فى التخلص من الفريق عثمان المهدى، وإن كان الخلف الذى وقع عليه اختياره لم يكن باعترافه هو نفسه على المستوى الذى كان يؤمله منه • هكذا خرج المراغى ـ على نحو ما يروى ـ من حفرة إلى أخرى • يذكر للقارئ كثيرا من التفصيلات المرتبطة بفكرته فى إنشاء قوة وسط بين الجيش والبوليس • قصة اتهامه فى بداية عهد الثورة بالحصول على الإمكانات اللازمة لتكوين هذه الفرقة من أجل القيام بحركة عسكرية من نوع ما، سواء كانت كحركة الجيش فى ٢٣ يوليو، أو حركة قادرة على مناوءتها • صورة لمدى خطورة التحلل الذى يصيب أية دولة حين يصاب رأس الدولة باللامبالاة وعدم الحرص على البقاء • تعليق المؤلف: من الغريب أن كلا من كريم ثابت والمراغى فى مذكراتهما يرويان مواقف تنطق بكل وضوح بمدى استهتار الملك فاروق بمسئوليته، وتظل هذه الصورة مفزعة، ومزعجة • ليس أبلغ فى التعبير عن هذه الفكرة من هذا الذى يرويه مرتضى المراغى عن اليوم الأخير فى عهد الملك فاروق، أو اليوم الأخير قبل قيام الثورة، المراغى ينفرد فى مذكراته بما لم يروه غيره • تحرك أفراد الثورة كان معلوما منذ العاشرة صباحا حين طلبه حكمدار العاصمة اللواء أحمد طلعت • صاحب المذكرات يتهم كل الأطراف بالتقاعس والإهمال، سواء عن قصد أو اضطرار • صاحب المذكرات يرينا مدى ما كان رئيس الوزراء أحمد نجيب الهلالى باشا يكنه من كراهية للملك • متابعة صاحب المذكرات الدءوبة لما حدث فى الساعات القليلة التى سبقت نجاح الحركة لم تقف عند حد • المراغى يروى بكل وضوح مشاعر وانفعالات وزيرالحربية الجديد إسماعيل شيرين، وقد كان لا يزال على قيد الحياة حين نشر المراغى مذكراته • إسماعيل شيرين لم يكن يحترم فاروق ولا يعول عليه • يبدو أن مرتضى المراغى بحكم شبابه كان يظن أنه لابد له من أن يمضى فى عمل شيء.. أى شيء، وهكذا فإنه اقترح عقد مجلس الوزراء وتولى الترتيب

لهذا الاجتماع • تفصيلات نشاط المراغى فى اليوم التالى لقيام حركة الجيش • قصة آخر مكالمة للمراغى مع الملك فاروق • المراغى يحرص على الإيحاء بأن الإنجليز وليس الأمريكيين فحسب، كانوا مشجعين لرجال القوات المسلحة للقيام بحركتهم ضد الملك • تصل إيحاءات المراغى إلى القول بأنهم - أى الإنجليز - أبلغوا رسالتهم لضباط الحركة الوطنية: قبل أن ترحلونا ألا يحسن بكم أن ترحلوا الملك فاروق؟ • المخابرات الإنجليزية كانت تعرف الكثير عن حركة الضباط الأحرار وأسماء مقاتليهم فى قناة السويس • المراغى يوحى بأن الإنجليز غضوا البصر عن هذه التحركات والأسماء • صاحب المذكرات يصور الجيش ورجاله مسئولين عن عبث فاروق واستهتاره • صاحب المذكرات يرى المسئولية عن هذا الخلق (المستهتر فى شخصية الملك فاروق) وقد تركزت فى فرقاء الجيش ولواءاته على حد تعبيره • المراغى يقدم دليلا قويا: سئل المرحوم محمد حسين هيكل: لماذا كنتم تسكتون أيها الساسة على تصرفات فاروق؟ فأجاب: الجيش • قصة حوار دار بينه وبين الملك فاروق حول ثقة الملك المطلقة فى ولاء الجيش له • المراغى يصور التاريخ الحقيقى لمرض الملك فاروق فى طفولته وأثره على اتزانه النفسى فى معالجته لشئون الحكم بعد ذلك • رواة القصة هم: الإبراشى، ورئيس الوزراء محمد محمود باشا ووالده شيخ الأزهر • بنى كل عقيدته فى الملك فاروق على فكرة أنه - أى فاروق - مختل العقل • قصة لقاء له مع الأميرة فايزة شقيقة الملك فاروق فى بيت إحدى العائلات الصديقة له • المراغى يضع على لسان الأميرة فايزة التشخيص القائل باختلال عقل الملك • مع هذا كان حريصا على أن ينصح الملك فاروق أو أن يتصدى له بالنصح مرة بعد أخرى • يذكر أن كريم ثابت كان هو الآخر حريصا على نصح فاروق • صاحب المذكرات لا يمنع نفسه من إبداء إعجابه بقدرة الملك فؤاد وحنكته فى مقابل طيش الملك فاروق واستهتاره وهو يصور لحظات الملك فاروق الأخيرة فى أسوأ صورة يمكن أن يقدمها له صديق • وينتقده فى تصرفاته المالية حتى فى ثروته وفى ثقته الخاطئة ببوللى الذى كان يودع الأموال فى حسابه هو لا فى حساب الملك • تفصيلات مهمة حول ضياع ثروة فاروق • الواقعة التى تتعلق بصحفى مشهور - بعد ذلك - شاء حظه أن يكون فى بيت إحدى السيدات ممن كن على علاقة بالملك • بعض الإيجابيات التى تصور الجانب الآخر من شخصية الملك فاروق • تنفرد مذكرات مرتضى

المراغى بالإشارة إلى مذكرات مفقودة كتبها والده شيخ الأزهر • تعليق المؤلف: ومع أننا لا نظن الشيخ المراغى كان بحكم شخصيته الطاغية من الذين يعطون أهمية لتسجيل مذكراتهم أو إملائها، إلا أن الواقعة التى يوردها صاحب هذه المذكرات لابد أن تحظى منا باحترام الرواية • رواية مهمة عن مساومات البريطانيين لمصر • إتاحة الفرصة لتسليح الجيش المصرى فى مقابل التنازل عن السودان • صاحب المذكرات يختتم الرواية بالتحسر على ضياع السودان (دون أن يذكر السبب فى هذا) وعلى بقاء مصر بدون تسليح فى ذات الوقت، وربما كان له الحق فى تحسره • صاحب المذكرات يلقى كثيرا من الأضواء السريعة على النشاط المخابراتى الأجنبى فى مصر فى أثناء الحرب العالمية الثانية وأعقابها • الإشارة إلى تورط أحد الضباط المصريين فى حماية بعض هؤلاء المنتمين للمخابرات الأجنبية • المراغى يستنكر ظاهرة انضمام أبناء كبار الأغنياء إلى المذهب الشيوعى • قصة إقالة الملك فاروق لوزارة الهلالى نظير مبلغ محدد من المال دفعه للملك عبود باشا،تعليق المؤلف: مع أن كثيرا من الشائعات تذكر أن المبلغ كان مليون جنيه، فإن المراغى يحدد الرقم بمائتى ألف جنيه فقط • المراغى فى السلطة منذ حريق القاهرة وحتى قامت الثورة باستثناء فترة حكم وزارة حسين سرى الأخيرة التى دامت ثلاثة أسابيع • اللحظات الأخيرة لتشكيل آخر وزارات عهد الملك فاروق ولتولية زوج شقيقته إسماعيل شيرين وزارة الحربية • المراغى يعزو قبوله لهذا الوضع إلى ضغط عاطفى من الهلالى الذى ترقرقت الدموع فى عينيه، كما يعزو قبول الهلالى نفسه للوزارة بعد بيعه بمائتى ألف جنيه (على حد تعبيره) إلى رغبته فى الانتقام ممن باعوه • طابع علاقته بالملك فاروق فيما بعد الثورة: يعترف أنه كان حريصا على عدم اللقاء بالملك على الرغم مما نعرفه من إقامته وعمله فى إيطاليا حيث كان الملك فاروق يعيش فى منفاه • رفض أن يتوسط للملك فاروق ليستأنف الملك السعودى إرسال معونته الشهرية له، اضطر بدافع عاطفى إلى أن يقوم بدور الخاطبة لبنات الملك فاروق لكنه لم ينجح فى هذا الدور • قصة خروجه من مصر عام ١٩٥٦ • خالد محيى الدين كان بمثابة الشخص المسئول الذى ساعد المراغى على الحصول على جواز سفر من ابن عمه زكريا محيى الدين وزير الداخلية • غادر مصر يوم ١٣ يونيو عام ١٩٥٦ إلى السعودية • الملك فيصل دبر له عملا فى روما احتفظ به فترة طويلة ومنه حصل

على إيراد كبير ● صاحب المذكرات يروى التفاصيل التى أحاطت بتوجيه الاتهام إليه بالتآمر على الرئيس عبدالناصر ونظامه، وينفى الاشتراك بل والتفكير فى التآمر على عبدالناصر ● الالتقاء باثنين من المصريين حاولا إغراءه بالاشتراك فى محاولة للانقلاب على عبدالناصر ● يروى تفاصيل لقائه بكل من زغلول عبدالرحمن وحسين خيرى ● يستنكر ما شاع من اتهام الثورة له بتلقى مبلغ كبير (وقتها) من أجل إتمام الانقلاب ● ولا يجد صعوبة كبيرة فى أن يسخر من طريقة توجيه الاتهام وصورته من ناحية، يبدى من ناحية أخرى قدرا معقولا من الشماتة فى الضابط الطيار عصام خليل الذى حفر لـه حفرة الاتهام ● المراغى يعود إلى الحديث عن المسار الذى اتخذته القضية أمام المحكمة العسكرية ● مع أن المراغى لم يحضر هذه المحاكمة فإنه يروى بعض تفصيلات [طريفة] عن حوار هيئة المحكمة مع الشاهد الوحيد ● القصة الحقيقية للخطاب الذى اعتبر بمثابة دليل الاتهام على اشتراكه فى المؤامرة ● قصة التوسط له فى العودة إلى مصر ● كان يدرك أنه قد يتعرض للسجن عند حضوره لأن الحكم لم يسقط ● قضى عاما كاملا فى مصر قبل أن يصدر العفو عنه ● لا يروى غليلنا بالحديث المفصل عن تفصيلات عهد الملكية، وأغلب الظن أن هذا حدث لأنه شغل مذكراته بالأحداث الكبرى فى نهاية عهد الملكية ● المذكرات لا تحفل بآراء صاحبها فى عدد كبير من زعماء مصر قبل الثورة ● كان محبا ومقدرا لأحمد نجيب الهلالى باشا، وهو يثنى على حسن معاملته له، ويصف معاملته بأنها كانت معاملة صديق لا معاملة رئيس ● لم يحظ على ماهر بانتقادات واضحة لأسلوبه فى إدارة الوزارة والمهام الوزارية على النحو الذى نراه فى مذكرات المراغى ● رأيه: كان على ماهر شخصية قوية تحب التسلط، ويحب أن توجه الأضواء كلها إليه وحده ● المراغى يروى كيف أنه لم يتقبل هذا الأسلوب، وأنه ثار على الأسلوب وعلى صاحبه ● يلجأ إلى استخدام فكرة الفارق التقليدى بين رئيس الوزراء وبين رئيس مجلس الوزراء، مشيرا إلى واقعة تخطى على ماهر له ● يقدم لنا قصة من أطرف ما يمكن تصوره عن مناورات على ماهر وحدودها، فهو على حد رواية المراغى يختلق نبأ ضخما لم يحدث منه شىء، ويدفع هذا المراغى إلى العصبية والخروج عن الطوع، ثم هو يناور وزيره حتى وهو فى مكتبه بأن يتركه فى الصالون وينصرف بينما المراغى فى انتظاره ● يروى قصة آخر استقالاته من وزارة على ماهر ● لا يقبل أن يناور به على ماهر من أجل تحالفاته أو تعاملاته مع الإخوان.

• التعريف بصاحب المذكرات: ولد لأسرة مصرية من أصول لبنانية ، تاريخه الصحفى • منذ الأربعينيات علا نجم كريم ثابت • تعرض للمحاكمة مرتين أمام محكمة الثورة وأمام محكمة الغدر • حكمت إحدى محاكم الثورة عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ورد أمواله للشعب • بصمة كريم ثابت على الصحافة المصرية والعربية لم تكن ذات بال • الإشارة إلى ما افتخر به مرارا وتكرارا من كتابة المقالات المطولة عن الحياة الشخصية واليومية لأقطاب السياسة • لم يكلف أحد نفسه بأن يرسم له صورة بيوجرافية أو ترجمة شخصية إلا واحداً فقط هو الأستاذ حافظ محمود، وذلك فى سلسلة مقالات «نجوم الصحافة السابقون» • حافظ محمود يرى فى كريم ثابت عددا لا حصر له من المثالب • بلغ به الجفاء بوالده حدا لا يتصور • تعليق المؤلف: الوفد حصل لوالده على الباشوية إكراما له • المذكرات نُشرت على حلقات فى جريدة «الجمهورية» • نشرت المذكرات فى الكتاب بترتيب مخالف لما كانت قد نشرت به فى «الجمهورية» دون تعديل التعليقات بما يتناسب مع الترتيب الجديد • السلوك الذى قامت به اليد الخفية فى مذكرات كريم ثابت سلوك لا يصدر إلا عن شخصية نرجسية تحتقر ذكاء الآخرين • المذكرات لقيت هجوما تستحقه بعد صدورها مباشرة • تصدى الدكتور رءوف عباس بالرد العلمى على هيكل فيما يتعلق بالتبرير غير الصحيح الذى قدمه هيكل لعلاقة كريم ثابت بالقصر • رأيه: كريم ثابت كان يتجسس على فاروق لصالح الإنجليز والأمريكيين • المذكرات كتبت فى إطار الحملة التى سددت الثورة أسهمها من أجل القضاء قضاء مبرما على سمعة الملك فاروق والسياسيين المبرزين • صاحب المذكرات يحاول أن يصور نفسه بمثابة الرجل الذى كان يرى المنكر طوال سنوات طويلة وينكره بقلبه • التاريخ لا يرحم لأن القراء جميعا يعرفون حتى من أقل قراءة عن هذه الفترة أن كريم ثابت كان واحدا من الذين شاركوا فى ارتكاب المنكر • أحد الصحفيين رسم لنفسه فى العهد الناصرى طريقا هو نفسه طريق كريم ثابت فى العهد الملكى تماما، وإن ظن أنه أفاد من الخبرة البشرية أن يحمى نفسه من بعض ما وجه إلى كريم ثابت • القراء يعرفون سلوك النسخة المستنسخة منه من تكرار الهجوم المكثف على الشخصيات السياسية التى فارقت الحياة • هيكل يزعم أن الملك ورئيس الديوان حاولا

الاستفادة من علاقة كريم ثابت بالسفارة البريطانية من أجل خلق محور جديد للتغلب على مضايقات السفير البريطانى كيلرن للملك فاروق • تعليق المؤلف أن هذه أوهام وأكاذيب ليس لها فى التاريخ إلا ما يناقضها • كان إنساناً متميزا، لكنه شأن الأذكياء من الذين لا يمانعون أن تنطبع صورتهم فى أذهان الناس على أنهم من الوصوليين والانتهازيين كان حريصا على أن يكسب كل ما يستطيع أن يكتسبه من مجد ونفوذ • طبائع الأشياء تقول بأن من المستحيل على أى إنسان أن يحظى فى نفس الوقت بثقة طرفين متنافرين أو متناقضين أو متصارعين، إلا أن الأمر يصبح أسهل بكثير جدا حين تكون الأطراف المتعارضة ثلاثة أطراف وليست طرفين فحسب • المبررات التى قدمها كريم ثابت مفسرا بها سلوكه المرائى للملك فاروق • كريم ثابت عرف فاروق منذ طفولته، وإن كانت علاقته بالقصور الملكية قد انقطعت فى ظل منع أحمد حسنين له من دخولها حتى أتيح له التسلل مرة أخرى • فساد كل البناء الكاذب الذى أقامه كريم ثابت ومَنْ قدم للطبعة الأخيرة لمذكراته للإيحاء بأجواء ودوافع كريم ثابت للاتصال بفاروق واستمراره معه • صاحب المذكرات يحرص على أن يظهر أنه يستحق تعاطف القراء معه، مع أنه لم يكن مضطرا إلى أن يعيش تلك الحياة المضطربة القاسية على حد وصفه • المؤلف يورد بعض ما يروى عن الآلاف الخمسة التى حصل عليها كريم ثابت من مستشفى المواساة • حصول صاحب المذكرات على الوشاح الأكبر من نيشان النيل ضمن رجال الحاشية الذين شملهم التحقيق فى موضوع الأسلحة والذخيرة وحديث عن إحساسه بالحرج من هذا • الملل تسرب إليه من علاقته بالملك فاروق ووصوله إلى قرار نهائى بالاستقالة • يروى حادثا عابرا كان له أكبر الأثر فى قراره بالانسحاب • صاحب المذكرات يقول: تلك هى قصة اعتزالى العمل فى القصر • بعض المظاهر التى يراها الناس لصورته كشخص مقرب من الملك وكمستشار صحفى له كانت وكأنها تسير ضده على خط مستقيم • يحاول أن يلقى بالمسئولية عن الصورة السيئة التى تكونت له على أحزاب المعارضة • فخره بصفات وقدرات متميزة: الأرشيف الحى، ورجل العلاقات الدولية • اعتقاده الراسخ فى أهمية وجوده إلى جانب الملك • الأدوار التى يعتقد أنه لعبها فى السياسة المصرية الداخلية • ما يرويه عن قصة استوزاره • هو وأندراوس فوجئا باستقالة وزارة الهلالى، مع أن الشائع أن أندراوس كان

مشاركا فى إسقاط هذه الوزارة، وأن كريم ثابت كان مشاركا فى صنع الوزارة التالية • يروى أنه فوجئ باختياره لتولى الوزارة على هذا النحو وهو فى بيت أندراوس • ما نشره موسى صبرى فى مذكراته من أنه كان قد توصل إلى التشكيل الكامل لوزارة حسين سرى فى هذه الآونة، وأنه حين أملى أخبار وتفصيلات هذا التشكيل على مصطفى أمين أخبره بأن الوزارة تنقص اسما واحدا هو كريم ثابت الذى تولى إتمام الصفقة الجديدة • ظل فاروق مبعدا له حتى بعد أن أصبح وزيرا • يروى أنه هو الذى جاء بحسين سرى لرئاسة الوزارة فى ١٩٤٩ • يضخم من شأن هذا التغيير أو الانقلاب • ومع أن الحقائق لا تؤيد كريم ثابت كثيرا، فإن ما يرويه جدير بالنظر والاعتبار • يصور دوره الجوهرى والمحورى فى السياسة المصرية، وهو يظن نفسه قد أتم ما لا يعلم به أحد غيره، ولا حتى الإنجليز، ومع هذا فمن الصعب على أى قارئ أن يتصور أن كريم ثابت كان جاداً فى هذا الذى يقوله أو يدعيه • يعترف بأنه أشار بالمشورة السيئة بعدم عودة الوفد إلى الحكم مباشرة فى ١٩٥٢، وربما كانت هذه المشورة السيئة رغم وجاهتها الظاهرة، بمثابة أحد الأسباب المهمة فى تقويض عرش الملك فاروق • يروى قصة تعيينه مستشارا صحفيا للملك ويركز على قصة اعتذاره عن المخصصات المالية وكأنه يظن أن مثل هذا النص يغنيه عن الرد على كل ما وجه إليه تحت قبة البرلمان ـ وفى محكمة الثورة ـ من فساده • كريم ثابت يعترف بأنه لم يعمل أبدا عملا ذا بال ـ من الناحية الصحفية ـ وهو مستشار صحفى للملك • يفخر بعمله فى إطار ما هو متوقع من وزير الخارجية • فاروق نفسه كان يتوقع قيام الثورة أو الانقلاب • فاروق أدرك النحس فى تعيين ستيفنسن سفيرا لبريطانيا فى مصر • تحليل شخصية فاروق وما اتسمت به من صفات متناقضة • حب فاروق للصلع • كان حريصا على أن يبدو وكأنه هو الذى يعمل كل شىء • كريم ثابت يعترف: كنت أعد «البرشامة» على أساس أنه هو الطبيب الذى وصف الدواء، وأما أنا فلست سوى الصيدلى الذى أعد «البرشامة» طبقا لأوامر الطبيب وتعليماته! • نقد المؤلف لهؤلاء الذين يخدعون الملك فى نفسه وهو يستجيب بسعادة إلى أقصى صور الخداع: ولربما يسأل القارئ أيهما الأكثر خطأ؟ الفاعل المخادع أم الملك المخدوع؟ • ولربما يتعاطف القارئ مع الملك الذى كان وهو فى عرشه ضحية لهذا الخداع الذى أودى به وبعرشه فى النهاية • رأى كريم

ثابت : انغماس فاروق فى القمار كان بمثابة السبب الرئيسى فى نكبته • أدى إلى تدهور أدائه وصحته وسلوكه وصورته • رأى عبداللطيف طلعت • حقيقة علاقة الملك فاروق بالإنجليز وطبيعة هذه العلاقة التى لاتزال فى حاجة إلى دراسة مستفيضة • المذكرات تتضمن تصويرا فريدا لعلاقة الملك فاروق بساسة العالم العربى وساسة العالم • موقف فاروق من الرئيس اللبنانى بشارة الخورى، ومن رئيس الوزراء البريطانى تشرشل • حديث كريم ثابت عن قيام الثورة يحفل بقدر كبيرمن التفصيلات المهمة التى شهدها وشارك فيها بنفسه على مدى الأيام السابقة لقيام الثورة • يكتب ما كتب فى ظل حكم الثورة، وهنا لا يتوقع قارئ التاريخ أن يقرأ تاريخا صحيحا بقدر ما يتوقع أن يقرأ تبرئة وتبريرا، وهذا هو موطن التقييم الحقيقى لما كتبه كريم ثابت عن هذه الساعات • رئيس أركان الجيش الفريق حسين فريد كان على غير علم بمجريات الأمور فى الجيش • مدى تناقض أقوال حسين فريد فيما يتعلق بمحمد نجيب والحالة فى الجيش • كان محمد هاشم باشا يظن أن من الحكمة ألايبادر بعرض منصب وزير الحربية على نجيب • أقصى ما كان رئيس الوزراء حسين سرى باشا يستطيعه مع فاروق فيما قبل الثورة بأسبوع حسبما يروى كريم ثابت، هو أن يشير بالتدرج بحيث يخرج حسين سرى عامر من الجيش أولا ثم يعين محمد نجيب وزيرا • كريم ثابت كتب أكثر من مذكرة ضافية حالكة السواد ينبه بها الملك إلى خطورة الوضع فى الجيش قبل الثورة بأيام • ما يرويه كريم ثابت من حوارات خطيرة دارت بين رئيس الوزراء حسين سرى باشا (من ناحية) وقائد الجيش الفريق حيدر (من ناحية أخرى) • شماشرجى الملك محمد حسن ينقل له وجهة نظر الملك، وظن الملك أن كريم ثابت كان أقوى أعصابا مما ظهر عليه(!!) • يعترف: صدقت نبوءته على الرغم من أنه لم يكن يقصدها تماما!! • لقاء السفير الأمريكى كافرى برئيس الوزراء • تساءل المؤلف هل حسين سرى باستقالته (وكذلك كريم ثابت) جنب نفسه عناء ومغبة أن يكون هو رئيس الوزراء الذى يقع الانقلاب أو التمرد فى عهده • حافظ عفيفى يقول: ولكن نعمل إيه إذا كانت البلاد بيحكمها خادم! (إشارة إلى محمد حسن) • كريم ثابت لا يتناول حادث حريق القاهرة فى مذكراته بقدر كبير من التفصيل، لكنه مع هذا يقدم رؤية واضحة لطبيعة الحريق وحجمه وإمكان السيطرة عليه • حافظ عفيفى أقنع الملك فاروق بإقالة النحاس

وإخراج الوفد من الحكم • اصطناع سراج الدين الذكاء جاء بنتائج عكسية على الوفد • عرض كريم ثابت لآراء الملك فاروق فى والدته الملكة نازلى • فطرة الملك فاروق النقية حين كان لا يزال طفلا بريئاً فإذا به يتأثر بمدى الشعبية التى كان الزعيم الوطنى سعد زغلول قد حققها • صورة لأسلوب الملك فاروق فى تأنيب كبار مساعديه • يروى صورا انطباعية سريعة كان الملك يبديها تجاه بعض وزرائه • ينجو فى الغالب من الحقد على النحاس ومحاولة الاستعلاء على أداء هذا الرجل العظيم • بعض الفقرات التى يصور فيها كريم ثابت مسارات العلاقات بين النحاس والملك فى مواضع متفرقة• بعض مواضع الكتاب تحمل فى طياتها غمزا ولمزا فى النحاس والوفد • التطور الذى طرأ على عقلية النحاس السياسية • يروى قصة إقالة وزارة النحاس الأولى مركزا على دور الإنجليز • الأجواء التى سبقت تشكيل آخر وزارات النحاس باعتباره شاهد عيان مقربا فى تلك الفترة، حقيقة موقفه هو وموقف فؤاد باشا سراج الدين، مدى تغلغل التفكير فى الجزئيات الصغيرة إلى نفس فاروق • العقلية الأوتوقراطية التى ساس بها الملك فاروق الأمور لم تكن شيئا جديداً أو من ابتداعه ولكنها كانت عقلية موروثة ومتوارثة • موقف النحاس كان فى بدايته قويا صلبا ثم أصبح أميل إلى اللين • لا يجد ما يمنعه من أن يغمز فى سوء تنظيم الوفد لوزارته الأخيرة • ما دار فى الكواليس من أجل تدبير محاكمة للزعيم الوطنى الكبير مصطفى النحاس • وجهة نظر أحمد ماهر القائلة بأنه لن يوافق على هذه المحاكمة إلا إذا أثبت له أن إدانة النحاس محققة بنسبة ١٥٠٪ وليس مائة فى المائة فقط • يعترف بكل صراحة بالدور الذى لعبه الملك فى تعضيد ونشر الكتاب الأسود • الملك كان لا يخرج من قصره إلا بعد أن يحشو جيوبه بأجزاء من الكتاب الأسود • النقراشى وسياسته المناوئة للإنجليز • الإنجليز لم يكونوا مرتاحين إلى النقراشى • طلبوا من الملك بطريقة شبه رسمية التخلص منه • أحمد حسنين رئيس الديوان صرح له بالنية فى استبدال النقراشى، رغبة حسنين فى أن يتولى كريم ثابت القيام بدور الملوح للنقراشى بالاستقالة • كريم ثابت يعترف بأن حيلته هو ورئيس الديوان لم تلق توفيقا فى تحقيق الغرض عند النقراشى • أقصى انتقاد يوجهه كريم ثابت إلى النقراشى: سكوته أو قبوله لطلب الملك فاروق إخراج وزيرين من وزارته الثانية • معاناة النقراشى باشا من الملك وتصوراته المتعسفة عن التمسك بكثير من

المظاهر التى كان يعتقد فى أهميتها للملكية • نرى فاروقاً فى هذه الجزئيات وقد تمكنت منه فكرة أن يملك ويحكم معاً • الإشارة إلى كتاب للأستاذ محسن محمد «سنة من عمر مصر» (وهى سنة ١٩٤٦) • كريم ثابت يقدم صورة للعلاقة بريشة صحفى ذى علاقة وطيدة بالإنجليز أنفسهم، فى مقابل الاعتماد الذكى والمكثف للأستاذ محسن محمد على الوثائق البريطانية • سياسة النقراشى لم تكن تحظى بإعجاب كريم ثابت ولا تقديره، وإنما كانت على العكس تبدو له [على نحو ما روى وعبر فى مذكراته] وكأنها سياسة غير عقلانية • كريم ثابت يسخر فى هدوء وخبث من النقراشى العظيم • صورة أخرى لعلاقة الملك بالنقراشى • الصورة الطريفة لحوار بينه وبين إبراهيم عبدالهادى يظهر فيه الأخير كل ضيقه ودهشته من الملك • طبيعة العلاقة بين زعيمى الحزب السعدى: النقراشى وإبراهيم عبدالهادى فى الفترة السابقة على مصرع النقراشى • يبدو أن كريم ثابت يريد أن يوحى بأن القصر الملكى قد استطاع اختراق هذه العلاقة لإفسادها على نحو ما كان القصر يمارس هوايته مع رجال الوفد المختلفين • الخلاف بين مكرم من ناحية، والنحاس والوفد من ناحية أخرى • مكرم عبيد يحظى أيضا بنقد ساخر من كريم ثابت حين يتحدث عن مواقفه الضعيفة أمام الملك • يشير بتطويل مقصود إلى قصة التفكير فى تولى سراج الدين رئاسة آخر وزارات الوفد ويقرر براءة سراج الدين من المشاركة فى هذه الفكرة أو قبولها وحرص سراج الدين على استبقاء كل مظاهر الزعامة للنحاس باشا • كريم ثابت يتحمل بالنيابة عن فؤاد سراج الدين بداية التفكير فى مسألة تعيينه كنائب لرئيس الوزراء فى أثناء غياب مصطفى النحاس فى الخارج • قصة حوار طويل بينه وبين السيدة زينب الوكيل زوج النحاس باشا • شخصية فؤاد سراج الدين تحظى بكثير من التحليل الجيد والمنصف فى هذه المذكرات، ومن ذلك حديث صاحبها عن دوره البارز فى الانتخابات البرلمانية فى ١٩٤٩، وتغلبه بالحيلة على مؤامرات حسين سرى ضد الوفد • انتقاده لسراج الدين فى قبوله الجمع بين وزارتى الداخلية والمالية وعجزه عن أن يتألق فيهما معا على نحو ما كان متاحا له أن يتألق فى إحداهما • الإشادة بإنجازات سراج الدين فى وزارة المالية • ونسى فؤاد أنه ليس وزيرا عاديا للداخلية!! • صاحب المذكرات غير مرتاح على الإطلاق لشخصية إسماعيل صدقى، وهو حريص بكل ما أوتى من قدرة على التقليل من شأنه • صورة شبه

كاريكاتيرية لموقف إسماعيل صدقى حين أراد تعديل وزارته: وبدأ يتطلع ويترقب عودة الملك من أجل إمضاء المراسيم الخاصة بهذا التعديل • صدقى يستقيل والملك يرفض الاستقالة: حقيقة الأمر تدلنا على أن صدقى قد حصل على ما كان يبتغيه وهو تجديد ثقة الملك به من خلال خطاب جديد • الاستقالة النهائية لصدقى من رئاسة الوزارة، وكيف أن الملك عرض عليه رئاسة الديوان الملكى ولكن صدقى باشا اعتذر لشعوره بأن المنصب لا يناسب طبيعته • رواية عن اختيار صدقى لرئاسة الوزارة أول مرة، أى سنة ١٩٣٠ فى عهد الملك فؤاد • كريم ثابت يضمن مذكراته بعض ما يصور به حظوة إسماعيل صدقى باشا عند الملك فؤاد • محمد محمود باشا لا يحظى من كريم ثابت إلا بالحديث عن إخراجه من الوزارة على يد الملك فؤاد: خلفه النحاس باشا بعد انتخابات أجرتها حكومة محايدة برئاسة عدلى يكن باشا • تفاصيل تشكيل وزارة حسين سرى الخامسة (يوليو ١٩٥٢) • موقف كل من الملك فاروق وحسين سرى من أحمد مرتضى المراغى • رأيه: المراغى لم يكن مرشحا فى ذلك الوقت لرئاسة الوزارة • كريم ثابت يقدم حسين سرى باشا فى أكثر من صورة، فهو يقدمه فى صورة المتآمر على الائتلاف بشكوى غير صحيحة • حقيقة موقفه هو من حسين سرى • اكتشافه المبكر لحقيقة أن الوفد سيفوز فى انتخابات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ بأغلبية ساحقة • قصة صدور مراسيم إخراج بعض الشيوخ من عضوية المجلس • الملك نفسه كان مرحبا للغاية بهذا الاستغلال الوفدى لهذه الواقعة التى عرفت بمراسيم الشيوخ • المصادر التاريخية المتاحة تقوم على عدم ارتياح حسنين باشا لكريم ثابت إلى حد أنه منعه من التردد على القصور الملكية • كريم ثابت لا يفيض فى الدفاع عن أحمد حسنين، ولا فى الهجوم عليه، وإن كان لا يمانع فى وصف أسلوبه وطموحه • يروى تصرفات الملك فاروق فى اليوم الذى لقى فيه أحمد حسنين مصرعه • تعليق المؤلف: علاقة الملك فاروق برئيس ديوانه أحمد حسنين مرت بأطوار مختلفة أو بمراحل متناقضة عبر السنوات المتوالية • التفصيلات المهمة والطريفة عن مشروع وزارة أحمد حسنين التى لم يكن من حظها أن تتشكل لعدم رضاء البريطانيين عن سياسة حسنين والملك فى الوقت الذى كانت الحرب العالمية الثانية لم تنته فيه • خروج عبدالخالق ثروت باشا من الحكم عقب وفاة سعد زغلول باشا، يروى التفصيلات من خلال حوار دار بينه وبين ثروت

باشا نفسه • كريم ثابت يصور استقالة يوسف وهبة من رئاسة الوزارة قبل هذا فى نفس الإطار، وإن كانت تحمل قدرا طريفا من السخرية والفكاهة، ومع هذا فهى تنصف يوسف وهبة باشا وتدين محمد توفيق نسيم.

• التعريف بإبراهيم فرج: عرف بالجد والاجتهاد والأمانة والوفاء والتجرد والإخلاص، بعد الثورة اعتقل بدون أى مبرر أربع مرات وسجن وبقى فى السجن لأكثر من سنتين، رمز من رموز الوحدة الوطنية • المذكرات التى بين أيدينا نشرها الأستاذ حسنين كروم فى سنة ١٩٨٤ • وفى الحقيقة فإن الأستاذ حسنين كروم كالعهد به كان أمينا ومتواضعا ومباشرا، ينطلق فى أسئلته من توجهاته الفكرية دون لف أو دوران، مؤمن بالعروبة منذ مرحلة مبكرة • الكتاب لا يخرج عن أن يكون كتاب ذكريات، حقيقيا وجيدا ومتميزا • نجح إبراهيم فرج بفضل تجرده وصدقه وأمانته أن ينجو من الخضوع للأهواء أو الانسياق وراء التنظير أو الجدل • الكتاب يخلو من التفلسف الكاذب • المذكرات تضىء الفترة التى اتخذناها عنوانا لكتابنا هذا «على مشارف الثورة»، بل وتضىء أيضا بعض الأحداث التى حدثت فى الفترة الأولى من عمر الثورة على مستويات متعددة ومختلفة • نجح إبراهيم فرج فى إنكار الذات نجاحا منقطع النظير • اعتراف إبراهيم فرج أو افتخاره بما يرويه عن تفكير الوفد فى خلع الملك فاروق قبيل قيام الثورة • تعقيب المؤلف: حسم هذه القضية التاريخية لا يزال بحاجة إلى الدرس والتمحيص • تقييم إبراهيم فرج للملك فاروق • يجيد تشخيص حالة فاروق فيقول فى جملة عابرة: « إن هذا الرجل كان ذا شخصيتين» • فاروق هو الذى غير اسم السلام الملكى إلى السلام الوطنى قبل أن تقوم الثورة • كان الملك فاروق على حسب ما يرويه إبراهيم فرج نفسه شديد التمسك بالشكليات فى موقفه من سفيرى إيران وباكستان فى موقفين متعاقبين حضرهما إبراهيم فرج كوزير للخارجية بالنيابة • تفاصيل عن وطنية النحاس العظيم، وتوجهاته السياسية الناضجة على المستوى الدولى • النحاس أسبق السياسيين فى العالم كله إلى تأييد الثائر الإيرانى العظيم الدكتور مصدق فى إجراءاته الإصلاحية فى إيران، بل إنه ـ وهذا هو وجه العظمة التى لم تعرفها مصر بعده ـ يفاجئ العالم ومصدق

نفسه بأن يعقد معاهدة مع مصدق يشجعه بها ويضعها فى وجه خصومه حتى يسير فى طريقه إلى النهاية وينفذ خطته • مصدق قطع علاقة إيران بإسرائيل بمجرد عودته إلى إيران • ثلاثون صفحة من هذه المذكرات لنشر بعض الوثائق التى تصور بجلاء شديد موقف الوفد من قضية السودان • موقف النحاس من الملك عبدالله حين قرر ضم الضفة الغربية لنهر الأردن إلى بلاده • النحاس باشا والوفد كانوا لا يبخلون على أشقائنا العرب فى شمال أفريقيا بأى عون مادى أو دبلوماسى • دعم الحبيب بورقيبة، وعلال الفاسى • المساعدات المالية التى قدمها الوفد إلى الحركات والمناضلين العرب اللاجئين فى القاهرة لم يقدمها لهم وهو فى الحكم فقط، وإنما كان يقدمها لهم وهو خارج الحكم أيضا من ميزانيته الخاصة بقدر ما يستطيع • تعليق المؤلف: موقف النحاس من الجامعة العربية كان يستحق من إبراهيم فرج ومن حسنين كروم قدرا أكبر من الاهتمام والحفاوة • صاحب المذكرات انشغل بالرد على المزاعم الشخصية التى حاولت تقليل قيمة جهد النحاس والوفد فى القضايا العربية، ونسبة الفضل فى قيام الجامعة إلى الإنجليز • المذكرات تحتفى بالعلاقة بين الوفد وحزب المؤتمر الهندى • وعى النحاس المبكر للإطار الذى ينبغى ألا تتعداه علاقته بنهرو فى ظل حكم الثورة • نهرو اشترط ألا يزور مصر بدون أن يزور النحاس • علاقة نهرو بالنحاس بدأت بعلاقة النحاس باشا نفسه بوالد نهرو • بعض التفاصيل القديمة فى علاقة الوفد بحزب المؤتمر الحاكم • إبراهيم فرج هو صاحب المشورة بشراء سفارة الهند التى لا تزال قائمة حتى الآن فى الزمالك • النحاس باشا كان واعيا جدا لأهمية الحكومات المدنية، واجه الزعيم محمد على جناح برأيه فى الخطأ الكبير بقبول تقسيم الهند على أساس دينى • النحاس يقول إنه سعيد جدا «أنى أعيش حتى أرى بعينى رأسى إعلان الجمهورية فى مصر» • صاحب المذكرات يدافع عن موقف الوفد من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، يورد بعض القرائن التى تدل دلالة واضحة على أن النحاس لم يكن متورطا بأية صورة من الصور فى هذا الحادث • إبراهيم فرج يشيد بموقف النحاس حين قرر إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وينفى أن يكون النحاس باشا قد استشار الملك فى إلغاء المعاهدة على نحو ما ذكر حسن يوسف فى مذكراته • إبراهيم فرج يتصدى لحسن يوسف فى قضية أخرى تتعلق بإلغاء المعاهدة والآثار المترتبة عليها • قصة لقب ملك مصر والسودان وامتناع بعض

الدول عن الاعتراف به • صاحب المذكرات يرد على الدعاوى القائلة بأن حكومة الوفد لم تستعد لإلغاء المعاهدة • يتحدث بإعجاب شديد عن معاهدة ١٩٣٦ • مدى وعى الوفد للبعد الاجتماعى فى سياسته الداخلية والاقتصادية • الجوانب الإنسانية فى فهم النحاس باشا واستيعابه لمعاناة الشعب • الوفد وافق على تطبيق سياسة الإصلاح الزراعى عندما شرعت الثورة فى الأخذ بهذا المبدأ • عندما قدم محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ مشروعا بتحديد الملكية أوصى النحاس بقبوله من حيث المبدأ • ظل المشروع رابضا فى أضابير المجلس حتى تقرر رفضه فى سنة ١٩٤٧ فى عهد الحكومة التى كان ينتمى إليها مقدم المشروع • وزارة الوفد كانت أول مَنْ مارس سياسة تأميم الشركات • يشيد بموقف النحاس من سياسة المواجهة مع البريطانيين فى ليلة الهجوم على كفر عبده • بعد نظر النحاس فيما يتعلق بموقفه من الثورة عند قيامها، وكيف أن النحاس - على نحو ما عرف - لم يكن متفائلا بوصول العسكريين إلى السلطة • وقائع تشكيل مجلس الوصاية، ولقاء ثلاثة من أقطاب الوفد - كان صاحب المذكرات أحدهم - بعلى ماهر، وتعليق على زكى العرابى باشا بأن على ماهر قد انتهى، وأنه لن يحافظ على الدستور لأنه لا يؤمن به! • رواية ما انتهت إليه مساعى الوفد وقياداته فى الالتقاء المبكر بالثورة ورجالها • مدى تغلغل روح الوحدة الوطنية فى تصرفات النحاس وقيادات الوفد • قصة نجاح عدد كبير من الأقباط فى وظائف البلديات،النحاس لم يتقبل على الإطلاق منطق مدير البلديات • تفصيلات مهمة فى إطار تأكيد وعى النحاس باشا العميق (والوفد بالطبع) للوحدة الوطنية والقوى الشائنة لها المتربصة بها • المعاناة التى عاناها النحاس باشا من السراى والقصر وأحزاب الأقلية والإنجليز • معاناة النحاس فى قضية الأمير سيف الدين • يروى مدى معاناة النحاس من محاولات الملك ضربه بأحمد ماهر فى ١٩٣٧ • المحاولات التى جرت لاغتيال النحاس باشا مع التركيزعلى دور الرئيس أنور السادات فى بعض هذه المحاولات • جنازة النحاس تمثل ختاما متسق الطبيعة مع المعاناة التى عاناها النحاس باشا فى العهد الجديد • إبراهيم فرج يكرر الاعتراف بأن النحاس كان منذ البداية متيقنا من أن الثورة لن تتعاون مع الوفد • عبد السلام فهمى جمعة كانت تلعب برأسه فكرة أنه الرجل الثانى فى الوفد لأنه كان رئيس مجلس النواب الذى يلى رئيس الوزارة فى البروتوكول، وأدخلها فى روعه بعض رجال

الثورة الذين كانوا يترددون عليه (ويقنعونه) أنه رجل الساعة والرجل المطلوب • سليمان حافظ اعترض على اسم النحاس ووصفه بأنه فاسد هو وعبدالفتاح الطويل • المعاناة التى عاشها إبراهيم فرج بعد الثورة وكيف تم اعتقاله المرة بعد المرة بدون مبررات كافية لهذا الاعتقال • الثورة اتهمته بالتعاون مع الشيوعية استنادا إلى دفاعه عن يوسف حلمى • نقلونى إلى سجن المحطة حيث كان يقيم فؤاد باشا سراج الدين وقضينا معا سنتين كاملتين • بعد العدوان الثلاثى اعتقلونى مرة ثانية • الاعتقال الثالث بعد انفصال سوريا • المرة الرابعة بعد هزيمة ١٩٦٧ • ما يرويه صاحب المذكرات عن ملابسات محاكمته، إبراهيم فرج يذكر سببين كانا فى اعتقاده وراء هذه المحاكمة وهما: لقاء النحاس بنهرو والاستقبالات الشعبية التى قوبل بها النحاس فى الإسكندرية • رأى المؤلف: إبراهيم فرج ينأى بنفسه عن أن يعقد مقارنة بين العنت الذى لقيه على يد الثورة والعنت الذى لقيه قبلها، ويبدو متساميا ما أمكن عن أن يجعل حديثه مفعما باجترار الألم أو متأثرا بروح الانتقام • قصة الوثيقة التى زورت على الوفد فى نهاية عهد الملك فاروق، وكان المقصود منها إدانة النحاس وإبراهيم فرج بالاتصال بالسوفييت • موقف إبراهيم فرج فى مطلع حياته الوظيفية من كشف دكتاتورية واستبداد صدقى باشا • تقييم إبراهيم فرج لمكرم عبيد، يفسر خروج مكرم على الوفد بأنه ضعف إنسانى، كما يشير إلى تورط القصر فى تقريب مكرم، ويذكر أن مكرم كان متطرفا فى الحب والبغضاء، ولم يكن كأحمد ماهر يراجع نفسه فى بعض الأوقات ويتحفظ فى تصرفاته • صاحب المذكرات ينفى أن يكون للسيدة زينب الوكيل أى دور فى خروج مكرم على الوفد • مكرم لم يكن رجلا متدينا • بعض أطراف العلاقات المتوترة بين أحمد ماهر ومكرم • لم يتحمل مكرم البقاء معهم، وخرج من الحكم بعد مدة قصيرة ولم يعد إليه • سراج الدين كان على النقيض من مكرم عبيد، واعيا للمحاولات المختلفة للوقيعة بينه وبين النحاس وبينه وبين الوفد • قصة لقاء أحمد حسنين بفؤاد سراج الدين فى منتصف الأربعينيات، محاولة رئيس الديوان الملكى استمالة سراج الدين إلى جانب القصر • سياسات سراج الدين الاشتراكية • أحمد نجيب الهلالى يحظى شأن مكرم عبيد من إبراهيم فرج بانتقاد شديد لسلوكه السياسى، وهو مع هذا ينصفه فى قدراته وذكائه، ويعترف بأن الوفد أفاد منه فى البداية إفادة كبيرة، وهو يشرح تاريخه السياسى فى

مراحله المختلفة • الأحداث التي يرى أنها باعدت بين الهلالى والوفد • الرجل كان على صلة بالقصر، هو الذى نصح بأن يأتوا بعلى ماهر قبله كرئيس للوزراء • الهلالى خرج من الوفد لأنه وجد أنه لن يستطيع منافسة فؤاد سراج الدين وبالتالى أدرك عدم جدوى الاستمرار فى الوفد • تلخيص آراء النحاس باشا وآراء صاحب المذكرات فى بعض معاصريهما من السياسيين: على ماهر، عباس العقاد، إسماعيل صدقى باشا، محمد محمود باشا • إبراهيم فرج يأسف لموقف السنهورى من الوفد فى بداية الثورة • إبراهيم فرج يبدى شماتة مهذبة فى سليمان حافظ، لكنه فى ذات الوقت ينقل رواية مختلفة عن الرواية الشائعة فى أدبيات السياسة المصرية عن مناقشة سليمان حافظ لعبد الناصر، وهى المناقشة التى أدت إلى اعتقاله • الحديث الجميل المحبب إلى النفس عن تلقائية النحاس وبساطته وصراحته • إبراهيم فرج حريص على أن يثنى على شخصية حسن البنا فى أكثر من موضع • طرفة تؤكد جاذبية الشباب المصرى الدائمة، تعليق المؤلف: ومن حق الشباب المصرى أن يتخذوا هذه القصة دليلا على جاذبيتهم وقدرتهم.

• التعريف بصاحب المذكرات • كان وزيرا مخضرما • الأزمتان الكبريان اللتان ارتبطتا باسمه فى ١٩٤٢ و١٩٥٢ • بمثابة الوزير الوحيد الذى انتقل من وزارة الخارجية إلى وزارة الحربية فى الوزارة التالية لها مباشرة • أبلى فى موقعيه كوزير للخارجية وكوزير للحربية بلاء حسنا • النجاح الذى أصابه صليب سامى فى كل الوزارات التى تولى أمرها كان واضحا ومؤثرا • كان اسمه بمثابة أحد الأسماء اللامعة بين رجال القانون الذين يديرون الوزارات الاقتصادية باقتدار • السبب الحقيقى الذى جعله يقبل الوزارة: الحرص على إسعاد والده الذى كان لا يزال على قيد الحياة • يروى العبارة التى لخص له بها الملك فؤاد مدح الناس وتقديرهم لشخصه • قصة توليه وزارة الحربية دون أن يعلم أنه مرشح لها • صراحته واستقامة تفكيره مدعاة لثقة أكثر من الملك فؤاد به • «كان سبنكس يزورنى فى مكتبى صباح كل يوم» • ما يرويه صليب سامى عن استقالة وزارة سرى سنة ١٩٤٢ • روايته تدلنا على أن الملك فاروق كان لايزال قابلا للمعالجة • يقول: أدركت أن الملك قد لُقن هذا التفصيل من ذوى المصلحة فيه • الملك لم

يقصد بحديثه أن يخصني بالمسئولية، وإنما هو يرمى إلى إقالة سرى بالذات • حوار عابر جرى بينه وبين الملك فاروق فى فندق مينا هاوس (عقب حادث ٤ فبراير)• الملك فاروق يعطى الإيحاء بأنه يتجسس على رئيس الوزراء الذى تولى منصبه فى ٤ فبراير رغم أنفه • صليب سامى يعانى من تصرفات الملك فاروق فى نهاية عهده • اختيار الملك أو تدخله فى اختيار ممثلى مصر فى مجلس إدارة قناة السويس وكيف كان هذا الاختيار واقعا تماما تحت رغبة رجال القصر [المقربين من الملك] فى الاستحواذ على كل شىء • اعتذاره عن الاشتراك فى وزارة سرى باشا الخامسة والأخيرة التى لم تعمر إلا ثلاثة أسابيع • لم يكن مرتاحا إلى ظروف تشكيل الوزارة • نصحه لحسين سرى باشا • استأذنه فى أن يقابل الهلالى ليعلم منه التفاصيل التى أودت بالوزارة السابقة التى كان صليب سامى نفسه عضوا فيها • قال لسرى باشا: أعارض فى اشتراك كريم فى الوزارة لأن علاقته بالملك معروفة، فسوف يكون جاسوساً علينا لديه، وقد يكون كريم بذلك رئيس الوزارة بالفعل، وهذا ما لا أرضاه لك • يسجل أنه لا يعرف السبب فى عدول سرى عن اعتذاره وقبوله لتشكيل الوزارة مرة أخرى • كيف يكون القانونى المتميز من طبقة صليب سامى كفيلا برفع مستوى الأداء فى وزارة التموين بفضل الفهم القانونى الرفيع الذى يتمتع به، فهو بخبرته وعلمه وذكائه يكشف الأسلوب المثالى لمحاربة التلاعب بالأسعار من قبل التجار • منشور بوجوب المبادرة إلى تنفيذ أحكام قانون العقوبات بشأن قمع التدليس والغش، باعتباره الأداة الفعالة لمكافحة مخالفات التسعير الجبرى وحجر الزاوية فى قوانين التموين • نموذج بارز لتوظيف التشريع لخدمة الاقتصاد، والحياة الاجتماعية باقتدار • النتيجة تصب فى مصلحة المجتمع • جهده المضنى فى إعداده لقرار توزيع الكيروسين بالبطاقات مما انتهى به إلى الوقوع فى براثن الذبحة الصدرية • مدى ما يمكن للدولة الحازمة المتمكنة من أمرها من خلال رجال دولة متميزين من طرازه أن تسيطر به على الأزمات الداخلية • موقفه من رفع مصانع النسيج للأسعار • سيطرته بالقانون على مقاليد الأمور وتمكنه من حماية البلاد من أزمات داخلية • موقفه من أزمات السكر التى كانت الشركة وراءها • أعددت قراراً بالاستيلاء على مصانع الشركة ومخازنها • طلبت المحامى عن الشركة ليوافينى فى مكتبى على الفور، وأعلنته بالإجراءات التى عقدت العزم على

اتخاذها إذا لم تقم الشركة بتسليم المقرر الشهرى قبل موعد عقد اللجنة • كانت لجنة التموين العليا منعقدة بطريق المصادفة فى ذلك اليوم للنظر فى المسائل المعروضة عليها • الإذن لشركات الحلوى والمياه الغازية فى استيراد حاجتها من السكر مباشرة تلافياً لشكواها من شركة السكر، ولعل ذلك كان الباعث للشركة على محاولة تهديد الوزارة بالامتناع عن تسليم المقرر الشهرى • الهلالى كان أول من يعلم أن علاقتى بشركة السكر كانت على أسوأ حال، وأنى كنت السبب المباشر فى إخفاق محاولة عبود باشا إحراج وزارته بوقف صرف مقرر السكر الشهرى، أملاً فى إحداث اضطراب فى البلاد يكون من شأنه إسقاط الوزارة، تلك المحاولة التى أحبطتها مرتين • نموذج لموقف مسئول مع بعض شركات البترول • تعليق المؤلف: القانونى المبرز من طبقة صليب سامى يستطيع استشراف ديناميات الحياة الاقتصادية من دون صعوبة كبيرة • تفصيلات السياسة التى اتبعها من أجل تحقيق مصلحة البلد الاقتصادية • كان صاحب الفضل فى سياسة تحميل مشتقات البترول بفرق السعر • موقفه من أزمات البوتاجاز والأقمشة والصفيح • مارس قدرا أو آخر وصورة أو أخرى من تدخل الدولة فى الاقتصاد بإجراءات تحكمية • الذكاء والمعقولية والعملية والقدرة على حماية الجمهور والمستهلك بدون رفع هذه الشعارات بصورة صارخة • قصة وساطة كريم ثابت من أجل أحد تجار الصفيح • ما استبان له من خلال دراسة القضية، وكيف ساعده تمرسه بالقانون على أن ينجى الدولة من القيام بدور «الداعم»، بينما دورها لم يكن يتعدى الوساطة • كيف حل مشكلة تمويل نفقات المفوضيات المصرية فى أثناء الحرب • تأكيده على أهمية الأخذ بملحوظات ديوان المحاسبة والإفادة منها فى وضع السياسات وإجراء المفاوضات • ينتبه فى وقت مبكر جدا إلى عيوب سياسات الإغراق التى تقوم بها دول صناعية بذكاء وتخطيط • انتبه إلى المعنى بدون رفع راية المصطلح • كان واعياً لجوهر القضية بعمق شديد • تصديه لإغراق الأسواق المصرية بمنتجات المصانع الإيطالية • لهذه المسألة سوابق • كان هم الحكومة اليابانية إغراق الأسواق المصرية • اكتشافه المبكر لما أصبحنا نطلق عليه الأمراض الاجتماعية الناشئة عن تدخل الدولة فى توزيع المواد الغذائية • انتباهه المبكر إلى إهمال الدولة للآثار • ينعى على الدولة عدم العناية بالآثار وبتعديل مشروع قانون الآثار • يعقد مقارنة طريفة بين البحث عن الآثار والبحث

عن البترول • تصديه لسلق القوانين • قصة قانون قومى يرمى إلى استنباط نوع جديد من القطن، أسماه وزيرالزراعة فى المشروع القطن الفؤادى تيمناً باسم الملك • تصديه لحافظ باشا حسن: أجبته بأنه كان يجب عليه هو ألا يتحدث مع الملك بشأن هذا المشروع قبل أن يتحقق من صلاحيته • يشكو من بعض المصاعب البيروقراطية المرتبطة بتدخل الدولة فى الاقتصاد • يفضل قواعد الاقتصاد الحر • واع أشد الوعى لقيم الحق والصواب كما هو واع للوطنية وجذوتها • «حين قامت قرينتى بتوزيع الشهادات على الضباط، ضج مئات الضباط وطلبة المدرسة الحربية بالتصفيق والتهليل فى حماس منقطع النظير إن دلّ على شىء فعلى وطنية رجال الجيش» • إجادته مهنته والارتقاء بمستوى أدائه فيها كان هو العامل الأول لكل ما حقق من نجاح • إيمانه بعدم قدرته على إجادة الممارسة على مستوى الانتخابات البرلمانية، والاتصال بالقواعد الشعبية • إذا زار المرشح للبرلمان فى اليوم الواحد خمسين رجلاً من أنصاره وجب عليه شرب القهوة عند كل منهم وإلا اعتبر ذلك تحقيراً • شعوره الإنسانى وكراهيته للحروب تأسست فى نفسيته عقب زيارته للنمسا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى • إيمانه بوطنه وثقافته الإسلامية • بحثه المبكر الذى توصل فيه إلى سبق الشريعة الإسلامية لتقرير مبدأ شخصية قوانين الأحوال الشخصية • حديثه بكل أسى وأسف عما تكون فى ذهنه منذ مرحلة مبكرة عن سطوة الاحتلال على مقدرات الشعب فى جميع المجالات، وقد تفتح ذهن هذا الرجل على هذه الحقيقة المؤلمة منذ مرحلة مبكرة • مذكراته تجيد تصوير مدى سيطرة الاستعمار الإنجليزى على مقدرات الأمور فى مصر حتى فى مجال التربية والتعليم والالتحاق بالمدارس • صليب سامى حريص على أن يفسر صعوده الاجتماعى بكفاءته القانونية، ويروى كيف أن والده نفسه صعد بنفس الطريقة، وأنه هو ووالده لم يكونا يملكان غير الكفاءة سببا لهذا الصعود الاجتماعى الذى حققاه • حديث آسف عن اللورد كرومر وقدرته الفائقة على توجيه الأمور لمصلحة بلاده • سياسة كرومر: إلغاء اللغة الفرنسية فى المدارس العالية على حساب مصلحة التعليم • عمل نقيبا للمحامين بالنيابة طيلة المدة التى انتخب أحمد بك لطفى فيها لمنصب النقيب • وضع مشروع قانون للمحاماة فى نحو مائة مادة • حبذ مبدأ إقفال الجدول • يعرض فى مذكراته التى كتبها بعد قيام الثورة مباشرة حلولا لا تزال قابلة للتنفيذ حتى مع تضاعف الأعداد إلى مئات

الآلاف على نحو ما نراه الآن • وجهة نظر ثورية جدا تجاه نظام التمرين، فهو يطالب بإلغائه نهائيا • حديثه المفصل عن أتعاب المحاماة وكيف كانت ولاتزال تمثل أرقا شديدا للمحامى الأمين الذى يعانى سوء معاملة موكليه وابتزازهم لجهده • الدروس التى تعلمها من ممارسة المحاماة • المذكرات تحفل بالمرارة من سوء معاملة بعض (أو معظم) الموكلين • أمثلة كثيرة لنجاحاته فى المحاماة • المثل الذى صنعه ذكاؤه فى المرافعة بالحق فى مقابل مهارة زميله • تعليق للمؤلف: هذا مثل آخر يراه بحكم انتصاره لممارسة المحاماة إنجازاً قانونياً وأراه أنا مفسدة قانونية • قصة وقف المنشاوى • صليب سامى يحرص على أن يحكى بأمانة عن كثير من أخطائه فى الحياة، ومن ذلك ـ على سبيل المثال ـ عثرته فى امتحان البكالوريا وامتحان الليسانس • حديثه عن أستاذه الفذ عبدالعزيز باشا فهمى • تعليق المؤلف: لست أستطيع أن أجد ثناء على شخصية مصرية بقلم شخصية مصرية أخرى كهذا الذى تتضمنه مذكرات صليب سامى عن عبدالعزيز فهمى • يصفه بأنه «الرجل الذى اتخذته مثالاً، والمحامى الذى اخترته أستاذا» • كان أكفأ معاصريه فى فقه القانون وفنه، وأوفرهم نزاهة فى مهنته، وأعظمهم جهداً فى عمله، وأكثرهم قناعة فى رزقه • كان المحامون يدينون بزعامته بعد الهلباوى وقبل أن يختاروه نقيباً لهم • يأبى أن يحصل من خصمه على إقرار اختلاس ولو كان هذا الإقرار فى مصلحة موكله، وكان العقد مزوراً حقا • لاشك أن هذا منتهى ما تصل إليه أمانة الإنسان • سلوك عبد العزيز فهمى فيما يتعلق بأتعابه المهنية • رأيه فى نقيب المحامين إبراهيم الهلباوى: من فضل الله ـ عز وجل ـ على المحاماة أن مدّ فى حياة هذا الأستاذ الكبير • يعتبر حسن باشا جلال بمثابة القاضى الفاضل وأدق القضاة وأعدلهم، وهو يقدم مبررات هائلة لهذا التقدير فى الحديث عن هذا الرجل العظيم الذى لم يأخذ حقه • يحظى النائب العام الشهير لبيب باشا عطية بثناء عاطر • يثنى على اثنين من رؤساء محكمة الاستئناف هما: يحيى باشا إبراهيم وأحمد باشا طلعت، ومن الطريف أن كلا الرجلين عمل وزيرا للمعارف • تقييمه لشخصية أحد القضاة البارزين وهو عبد العزيز باشا كحيل • الحديث عن الصراع التقليدى بين فكرتى العدالة والقانون • من بين السياسيين يبدو أكثر إعجابا بصدقى باشا • حرص صدقى على تسليح الجيش المصرى فى ١٩٤٦ ورفض الملك فاروق لأفكار صدقى باشا فى هذا الشأن • ما يرويه عن

ظنى أنى تغلبت على أزمة السكر بوقوفى هذا الموقف تجاه شركة السكر، ثم بمبادرتى باستيراد كميات كبيرة من السكر من الخارج لكفاية الاستهلاك المحلى • موقفه الحاسم من شركات النسيج • التخفف من أعباء البروتوكول • عضو فى أول برلمان شعبى منتخب، الرافعى حفى بهذا الدور المبكر الذى قام به وهو دون الأربعين • حكمه على موقف الوزارة الوفدية من المعارضة • قصة أشهر موقف له فى البرلمان الوفدى حين دفعت مناقشته الزعيم سعد زغلول إلى الخروج عن هدوئه، واستنكار موقف الحزب الوطنى فيما اعتبره سعد زغلول حضا على الحرب دون إمكانات • دوره فى استصدار مشروع قانون منع تملك الأجانب للأراضى الزراعية • مصطفى مرعى والدور الذى لعبه من أجل تهدئة خواطر السفارات الأجنبية تجاه المشروع • ما يرويه عن إنجازه الذى بقى له فى ذمة التاريخ، وهو دوره الرائع فى كتابة التاريخ الحديث • تسجيل أسماء الشهداء • الوسائل اليدوية • مدى العنت الذى لقيه من بعض المصالح الحكومية • معاصرته لوقائع ثورة ١٩١٩ وصورها مكنته من أن ينجز عمله دون معاناة كبيرة • يروى أمثلة صارخة لجهل المثقفين بالأعمال العلمية والتاريخية القيمة • يدين للصحافة بدور كبير فى تشجيعه وهو يرى أن هذا الدور يفوق دور جمهور المثقفين • موقف وزارة المعارف من كتبه • بعض أدواره فى الحركة الوطنية • الحفاظ على سرية التنظيمات التى شارك فيها فى مطلع حياته • الكفاح الوطنى المبكر حين كان لا يزال دون الثلاثين • حريص على الإشادة بالمكباتى وشخصيته وخلقه • إلى معتقل درب الجماميز • سجن الحضرة • معتقل طرة • وقائع الإفراج عنه وعن أخيه أمين الرافعى • فى أثناء ثورة ١٩١٩ • تفاصيل عودته إلى مدينة المنصورة فى أثناء اندلاع الثورة • فى كتاب مصطفى أمين «من واحد لعشرة» صورة مشابهة لرحلة نهرية عادت بها أسرة مصطفى أمين إلى دمياط • التأملات الرائعة حول مظاهر الثورة، وحقيقة الشعور الوطنى • الصدى المباشر والصدى اللاحق لعودته إلى المنصورة فى أثناء الثورة وقيامه بدوره المقدور • يبرز إيمانه بالشعب • يدعو إلى أن يتمسك الدعاة بالهدى والنصح • الدافع القوى لهذا الإيمان الواضح بالشعب • يفوز فى الانتخابات عام ١٩٢٤ بصوت واحد فقط • محاولة إجلائه عن مقعده فى مجلس النواب • خوضه الانتخابات البرلمانية الثانية التى أجراها زيور وصدقى فى ١٩٢٥ • أساه لعدم ترشيحه فى

١٩٢٦ • نتعجب من قراره السلبى بالانسحاب • نجا من أن يلقى مصير مَنْ يسميهم شهداء الانتخابات • انتخابات مجلس الشيوخ فى عام ١٩٣٩ : فاز فيها بالتزكية • امتنانه لكل من على ماهر وعبدالجليل أبو سمرة • استأذن عائلة الشناوى فى الترشيح فى هذه الدائرة • وقوف أعيان المنطقة بجانبه • سعادته بعودته إلى الحياة النيابية • انتخابات مجلس الشيوخ فى دائرة فارسكور (فى أبريل ١٩٥١)، يلقى اللوم على فؤاد سراج الدين فى سلسلة الترتيبات المحكمة التى قادت إلى خسارته هذه الانتخابات • فؤاد سراج الدين تفوق على إسماعيل صدقى فى القدرة على العصف بحرية الانتخابات • نصوص الشكاوى • التعسف الوفدى • طبيعة أنشطة الحزب الوطنى المحدودة • سياسة التمويل للصحف البريطانية: قام بها الحزب الوطنى فى مرحلة مبكرة • طبيعة الأنشطة الحزبية التى قام بها ووجهها • أميل إلى البروتوكول • أنشأنا ناديا فخما للحزب • ضريح لمصطفى كامل ومحمد فريد • الأدوار السياسية التى قدر له أن يؤديها فى الحزب الوطنى• انفضاض الوزارة الائتلافية فى ١٩٤٩ • جهوده فى الحركة التعاونية • المهن التى أتيح للرافعى أن يمارسها: المحاماة ثم تركها إلى الصحافة ثم سرعان ما عاد إلى المحاماة • توجهاته الوظيفية فى مطلع حياته • إيمانه المطلق (أو النسبى) بمفهوم الاستقامة فى السياسة • يتوق إلى قدر أكبر من تقدير الآخرين والشعب له ولجهوده • امتنانه الشديد للأمير عمر طوسون الذى كان يقدره • ثناؤه الجم على زوجه • إغفاله الحديث عن العريضة التى تقدم بها مع زعماء المعارضة إلى الملك فاروق: الاستشهاد برواية هيكل باشا.

على مشارف الثورة

على الرغم من أن هذا الكتاب يتناول بالمدارسة مذكرات الفترة التى شهدت احتضار النظام الملكى، أو على الأقل تدهور حالته قبل هذا الاحتضار، إلا أنه من باب المفارقة [ومن باب حسن الحظ فى ذات الوقت] يضع أمامنا كثيرا من الحقائق المهمة عن هذه الفترة من عمر مصر. فقد كانت هذه الفترة إحدى الفترات الحساسة والحرجة فى العالم كله، الذى كان قد خرج لتوه من أكبر وأحدث حرب عالمية شهدها التاريخ، وبدأ يستعيد أوضاعه، ويرتب أنظمة الحكم فى جميع أنحاء العالم، بما فيها الإمبراطوريتان اللتان يمكن وصف حالتهما عند خروجهما من الحرب بعبارات وأوصاف تستغرق كتبا بأكملها، لكنها قد لا تصل فى ملاءمة التعبير مثلما تصله جملة واحدة نستعيرها من أقوال السيد المسيح عليه السلام ونعبر بها عن حالة أبرز إمبراطوريتين من إمبراطوريات الحلفاء فى نهاية الحرب فنقول إن كلا منهما قد كسبت الحرب ولكنها خسرت نفسها فى ذات الوقت.

وقد بدا واضحا للجميع أن على كل من بريطانيا وفرنسا أن تعيد ترتيب بيتيهما

من الداخل، وأن تنكمش داخل حدودها الطبيعية، وتتخلى عن مستعمراتها البعيدة عن مواطنها إذا ما أرادت أن تواصل الحياة.

وفى ذات الوقت فإن الحرب قد بلورت وضعا جديدا أعطى امتيازا جديدا لحلفاء جدد، ولم يكن من المستغرب أن أقوى حليفين من الحلفاء وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى أصبحا يتمتعان بوضع أفضل من غيرهما، فقد كسبا الحرب دون أن يخوضاها بثقلهما كله منذ البداية، أى من دون أن يتعرضا للاستنزاف البالغ، وهكذا فإن هاتين القوتين الكبيرتين كانتا لا تزالان تحتفظان بإمكانات أكبر على الحياة، وعلى ممارسة السيطرة خارج حدودهما إلى ما لانهاية، ولكن درس الاستعمار القديم كان ماثلا فى الوقت نفسه أمام أعينهما بكل سلبياته وأعبائه..

وهكذا كان على هاتين القوتين على وجه التحديد أن تصوغا نظرية جديدة تمكنهما من السيطرة وتحقق لهما مكاسبهما، وفى ذات الوقت تختزل تكاليفهما فى السيطرة، والحصول على المكاسب إلى أدنى حد ممكن، وهى الصيغة التى لم يكن الوصول إليها سهلا، لكنه لم يكن فى ذات الوقت مستحيلا، وهكذا برزت إلى الوجود، وإلى الحياة نظرية الاستعمار الجديد بتطبيقاتها الخبيثة قبل أن تبرز على صفحات الكتب أو الدراسات الأكاديمية.

وكانت مصر بالطبع أحد أهداف هذا الاستعمار الجديد.. ومن سوء حظ مصر أن قيام الثورة وانفعالاتها واستجابتها للأحداث جعل مصر تعانى كل ويلات الاستعمار الجديد، وتدفع الثمن مضاعفا، حتى مع أنها لم تعانِ الاستعمار الجديد على نحو مباشر، وحتى مع أن مفكريها وساستها كانوا منتبهين ـ سواء قبل الثورة أم بعدها ـ إلى وجود ما يسمى بالاستعمار الجديد.. لكن الممارسات المتصلة والمستمرة والحلقة المفرغة التى مضت فيها مصر فى عهد الثورة جعلتها تدفع فاتورة الاستعمار الجديد بالكامل.

ومن المؤسف ـ كما سنرى فى هذا الكتاب كله ـ أن مصر كانت قادرة على أن تتجاوز هذه التجربة بكل سلبياتها، وكانت مؤهلة لأن تقفز عليها لتبنى على مكانتها الدولية المتميزة التى كانت قد وصلت إليها فى نهاية عهد الليبرالية.

ومن العجيب أيضا أن مصر كانت تتمتع بنجاح التجربة الليبرالية فيما قبل الثورة،

بما فى ذلك الفترة التى كانت فيها مصر على مشارف الثورة، على الرغم من كل مؤامرات الملك وغير الملك على الديمقراطية وعلى إرادة الشعب.

وسنخرج من قراءة المذكرات التى بين أيدينا بشعور يتأسى بعمق لخسارتنا (ولا نقول فقداننا فحسب) هذه التعددية العظيمة التى كانت موجودة ومتاحة تماما.

والشاهد أن ممارسات التعددية الحزبية فى مصر الليبرالية كانت كلها تصب فى اتجاه الصواب، على حين أن ممارسات الشمولية فيما بعد الثورة كانت تصب دائما وأبدا فى اتجاه الخطأ، وسيروعنا أن نرى مشكلات داخلية نظنها (الآن) كبيرة وضخمة ومستعصية على الحل، لكنها كانت تجد بدلا من الحل الواحد حلولا متعددة على يد الزعامات والقيادات المتعددة التى يجد كل واحد منها ـ وبسهولة ـ حلولا بديعة فى ذخيرة أفكاره وممارساته وعلمه وفهمه ومبادئه.

كان كل هؤلاء يجدون الحلول ويخرجونها إلى حيز التنفيذ، وكانوا سعداء بكل نجاح يتحقق على أيديهم أو على أيدى غيرهم، وكان الصواب واضحا جدا، وكان الحق واضحا جدا، وكان التجاوز ـ إن حدث ـ معروفا، وكان كل هؤلاء يقدرون جهد غيرهم ويبنون عليه، ويستفيدون منه، ويجاهرون برأيهم فيما يعتقدونه خطأ، ويلجأون إلى القضاء وإلى الشعب.

وكانت التوجهات الوطنية تأسرهم جميعا، ولم يكن هناك أى ظن يدعو إلى التفكير ـ مجرد التفكير ـ فى تقييد حرية الفكر بأية صورة من الصور.

وكان كل هؤلاء يمارسون هذه المبادئ والمعتقدات ملتزمين بميثاق شرف غير مكتوب للممارسة السياسية، ولا نجد أن أحدا منهم خرج على حدود العقل أو المنطق، مع أن العقل والمنطق وحدهما لا يكفلان الصواب والحق، ولكن طابع ممارسة السياسة كان ملتزما وملزما وقد التزم به جميع الفرقاء، وكان هذا كفيلا فى النهاية بالوصول إلى الحلول، ومن ثم إلى الصواب حتى على اختلاف مشاربهم ومبادئهم السياسية وهكذا، على حين أن الفكر الشمولى الذى ساد بعد هذا كان يضيف إلى المشكلة أبعادا جديدة بما يلجأ إليه من حلول قاصرة عن أن تتيح الحل، وقادرة فى ذات الوقت على إضافة المضاعفات، بل وعلى توليد المضاعفات من نفس المواطن التى يمكن توليد الحل منها.

وعلى سبيل المثال فإن المشكلات التموينية اقتضت إنشاء وزارة للتموين عند قيام الحرب العالمية الثانية، وقد مكن النظام الليبرالى هذه الوزارة من أن تؤدى دور الدولة بقوة واقتدار وبرشاقة وهدوء فى ذات الوقت، وهكذا كان تدخل الدولة فى الاقتصاد رشيدا وحاسما، كما كان محسوبا ومفيدا، سواء كان وزيرها قانونيا مخضرما كصليب سامى، أو مؤرخا وطنيا مفكرا كعبدالرحمن الرافعى، وهكذا أمكن التحكم تماما فى السكر والبترول والمشتقات البترولية والصفيح والنسيج.. إلخ، وحماية الوطن من سياسات الاحتكار والإغراق على حد سواء.. وحتى حين ظن أحد الرأسماليين الكبار أن بإمكانه أن يتخلص من وزارة ضيقت الخناق عليه فى تهربه من الضرائب، فإن الوزارة البديلة لم تلبث إلا ثلاثة أسابيع وعاد الملك بنفسه لرئيس الوزراء الذى أقالوه لتوه.. لكن ربما كان هذا بعد فوات الأوان.



والحاصل أنه سوف يكون بإمكاننا بعد قراءة هذه المذكرات أن نتأكد من أن الوعى السياسى والإدارى والتنفيذى لا يُخلق بين يوم وليلة، ولا يخلق بشعارات، وإنما هو نتاج مدارس سياسية ـ نظامية وغير نظامية ـ ينمو فيها الوعى يوما بعد يوم متأثرا بالخبرة وبالقدوة، وبالفهم السليم والأصيل. وقبل كل هذا بالفطرة الحرة لا بالفطرة المعطلة عن قصد.

وليس من شك أن المدارس السياسية النظامية وأبرزها الأحزاب، كانت تمارس دورا رائعا فى تنمية وصقل معارف الشباب السياسية، وربما كان هذا الدور فى رأى البعض أكثر من المطلوب، ولست أظن هذا الرأى أبدا، فكلما ازدادت معارف الإنسان السياسية ارتقى حسه الوطنى والسياسى، وإنما يصبح التزيد خطرا حين يرتبط بالشحن المعنوى السياسى على نحو ما حدث بعد الثورة من شحن مستمر دون استنفاد للطاقة المتولدة عن هذا الشحن فى أى مجال يتعلق بإثبات الولاء والوطنية، اللهم إلا فى إعادة ترديد الشعارات وتكرارها، كأنى أريد أن أقول إن زيادة الوعى شىء مفيد حتى لو زاد الوعى إلى ما لا نهاية، على حين أن زيادة الشحن شىء مؤذ حتى لو كان الشحن بأنبل ما فى الحياة كلها من قيم ومبادئ.

أما المدارس السياسية غير النظامية فيما قبل الثورة فلم تكن لتتوقف عند زمان أو

مكان، وإنما كانت تمتد بامتداد الهواء الطلق مع كل أستاذ فى كل محاضرة جامعية، بل وفى كل حصة دراسية فى المرحلتين الثانوية والابتدائية، وكانت تمتد فى دور العبادة وفى صحافة يومية ظلت تحظى بأرقام توزيع لم نصل إليها (أقصد لم نعد إليها بعد) بعد نصف قرن من قيام الثورة.

وكانت الفنون والآداب جميعا تقدم مدارس رائعة للوعى، ويكفى ـ على سبيل المثال ـ أن الرئيس عبدالناصر نفسه كون أفكاره الثورية (نظرية وتطبيقا) من القراءة العادية لأعمال فنية فى المقام الأول، ولكنها كانت أعمالا منمية للوعى بكل شيء.

على هذا النحو من التفريق والتمييز بين الوعى الذى مارسته المدارس السياسية النظامية وغير النظامية فيما قبل الثورة، وبين الشحن الذى حرصت الثورة على ممارسته، ظنا منها بحسن نية أنه كفيل بأن يعوض هذا الوعى أو أن يحل محله، فإذا به يقضى على كل الإمكانات الممثلة لصياغة العقليات الكفيلة بمواجهة الواقع بالفكر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا بالشحن المعنوى يكرس أهمية الاعتماد على إلهام الزعيم، والحتمية الثورية، والشرعية الثورية.. وإذا الشعب كله كيان هلامى يُصنف مرتين فى نفس اللحظة، مرة على أنه الشعب، ومرة على أنه أعداء الشعب!!

وسنرى فى مدارستنا لهذه المذكرات صورة أخرى لأحزاب ما قبل الثورة، وللمستقلين عنها أيضا من أولئك الذين كانوا يمارسون فن السياسة وفن الحكم بصورة تستند إلى الخبرة والمبادئ والأخلاق والوعى والفطرة فى المقام الأول، وسنرى نماذج لهؤلاء ونماذج لِمَنْ يصنفون على أنهم أقل هؤلاء الليبراليين ليبرالية وأقلهم خبرة، ولكن نماذجهم ـ مع هذا ـ كانت قادرة كل القدرة على أن تنجز ما لا ننجزه الآن إلا بصعوبة شديدة، وعلى أن تبدع ما لا نبدعه الآن إلا بشق الأنفس، وعلى أن تحافظ فى ذات الوقت على الإيجابيات الخفية بأقصى ما يمكن، وأن تستفيد من الإنجازات السابقة بأقصى مما هو ممكن.

وسنرى كل هؤلاء لا يبدأون من الصفر ولا يدعون هذا، وإنما يبنون على جهد معارضيهم، بل أكثر من هذا فإنهم حين تتعارض رؤاهم ومصالحهم ومواقفهم لا يخلعون على المواقف الواضحة رؤى جديدة ولا ينسجون تاريخا من عندياتهم، ولا يدعون الحكمة بعد فوات الأوان، ولا يستحوذون على الصواب لأنفسهم.

نرى كل هذا فى مقابل ما نعانيه من معظم خلفائهم فى عهد الثورة حين يلجأون إلى كل هذه الأساليب دون أن تحقق لهم أى مكسب أو مغنم أمام التاريخ أو الناس.

وسوف نرى كيف كان «الوفد المصرى» وهو الأغلبية، قادرا على أن يتبنى أكثر المواقف راديكالية فى السياسة الخارجية، وأكثر المواقف الليبرالية فى السياسة الداخلية، بل وأن يمارس بقوة سياسة التدخل الرشيد للدولة فى شئون الاقتصاد، بل وأن يمارس سياسات اشتراكية متقدمة قبل أن تطنطن الثورة بالاشتراكية بسنوات ممتدة.

وسنرى أن حصيلة هذا كله كانت تجاوبا منقطع النظير من الشعب الذكى الذى لم يتوان أبدا عن الوقوف مع قياداته هذه فى كل اللحظات، سواء فى معارك القتال مع الإنجليز، وقبل هذا فى معارك الانتخابات حين كان هذا الشعب العظيم يصر على الذهاب إلى صناديق الانتخاب لتأييد رموزه بأقصى ما يمكنه من تأييد، وفى ذات الوقت لاحترام كل مَنْ يتصدى للعمل العام وينتظر من الجمهور أن يُقَيم دوره وأن يعنى بأن يهتم به.

وكان هذا الشعب العظيم يفعل هذا مع كل العناء بكل الحب والإخلاص، لأنه كان يعرف أنه يؤدى واجبا مقدسا لا ينبغى له التفريط فيه ولا النكوص عن أدائه، وكان هذا يحدث من مواطنين لا يحملون أية شهادات، وربما لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، ثم مضى الزمن فإذا بأبناء وأحفاد هؤلاء المصريين العظماء أنفسهم خاصة مَنْ يحملون أعلى الشهادات الجامعية، ومَنْ نالوا أرفع الثقافات، ومَنْ مارسوا أرقى المهن، وأدق المسئوليات، وقد أصبحوا يفكرون ألف مرة ومرة ويترددون قبل أن يشرعوا فى الاتجاه إلى صناديق الانتخاب للإدلاء بأصواتهم.

وهكذا فإنه حتى فى المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات البرلمانية فى عام ٢٠٠٠، أحجم المواطنون فى الحضر عن الذهاب إلى صناديق الانتخاب على الرغم من كل ما حملته نتائج المرحلة الأولى من تطمين كامل لهم بنتائج التغيير.

ومن العجيب أن أحدا لا يختلف على أن ممارسات الثورة [غير المقصودة قبل المقصودة] هى التى زرعت فى الشعب هذه الروح الطارئة من السلبية التامة تجاه المشاركة فى الحياة السياسية، على حين كان هذا الشعب نفسه يتألق بممارسة رائعة ونادرة طيلة الفترة السابقة على الثورة، إلى حد أن الملك فاروق نفسه وهو طفل لم

يتعد السنوات الأربع، كان يهتف بحياة سعد لأنه سمع مصر كلها تهتف بحياة ذلك الرجل، وقد وصل الهتاف إلى مسامعه بينما هو فى القصر الملكى تحوطه جدران من بعدها جدران، والحاصل أنه لا ممارسات الملك، ولا ممارسات أحزاب الأقلية كانت قادرة على أن تثنى هذا الشعب العظيم عن أن يعبر عن إيمانه بالصواب متى أحس أن رأيه سوف يكون له تأثير.

وهكذا فإنه فى نهاية ١٩٤٩ ـ على سبيل المثال ـ وبعد خمس سنوات كاملة من برلمان غير وفدى وحكومات غير وفدية اتجه الشعب إلى صناديق الانتخاب ليؤيد الوفد بأكثر مما كان الوفد نفسه يتوقع من الشعب التأييد، وهكذا فرض الشعب إرادته بمنتهى السلاسة والواقعية.

ومن العجيب أن أحزاب الأقلية والمستقلين كانوا يجدون هم أيضا سعادة فى المشاركة السياسية للجماهير، وكانوا لهذا يحترمون أنفسهم وانتماءاتهم ولا يهرولون هنا أو هناك. وكان الوضع فى هذا أقرب إلى الفرق الرياضية التى تلعب المباريات مع الفريق الكبير الأول وهى تقدر أن فوزها أمل كبير بعيد المنال، ولكن لعبها فى حد ذاته شرف كبير، وأنها ربما تفوز على الفريق الكبير وإن كان الأغلب أنها لن تفوز.. ومع هذا فإنها تسعى إلى أن تحقق بعض الأهداف فى بعض الأحيان، وتسعى فى أحيان أخرى إلى ما يسمى بالهزيمة المشرفة، وتسعى فى أحيان ثالثة إلى أن تقيم نفسها فى ضوء مبارياتها السابقة، وعند ذاك تسعد أيما سعادة بتقدمها عما كانت عليه، وتجزع إذا ما وجدت نفسها تتراجع عما وصلت إليه.

وبهذه الروح الرياضية كانت التعددية تمضى فى طريق خدمة الوطن رغم كل السلبيات الحقيقية، وهى ضئيلة، والسلبيات المفتراة، وهى للأسف الشديد كثيرة.

على أن الفترة السابقة على الثورة لم تشهد صورة الليبرالية والديمقراطية فحسب، وإنما شهدت أروع ملاحم الكفاح الشعبى المسلح، وعلى الرغم من أن الوفد كان يتربع فى مقاعد الحكم ويمارس الحكم والمسئولية، فإنه لم يجد أمامه لتحقيق الأمانى الوطنية طريقا غير طريق الكفاح المسلح أمام البريطانيين، وهكذا ألغى النحاس باشا المعاهدة التى وقعها هو نفسه فى ١٩٣٦، والتى شارك فى الثورة من أجل أهداف أكبر منها فى ١٩١٨ و١٩١٩.

وبعد قرابة ثلث قرن من الاشتراك ـ وهو شاب فى الأربعين ـ فى ثورة ١٩١٩ فإن

النحاس باشا نفسه قاد من موقع الحكم - وهو فوق السبعين - ثورة أخرى ضد الاستعمار البريطانى ليتعجل رحيله عن الوطن، وهو ما تحقق بعد هذا مباشرة، وفى أول مفاوضات تالية لثورة الشعب هذه على البريطانيين وإلغاء المعاهدة التى كانت قائمة معه.

ولسنا بهذا نبخس القائمين على معاهدة ١٩٥٤ شأنهم، لكننا نود أن نشير إلى أنه بدون الأرض الممهدة والمقاومة المنظمة التى قادها الوفد فى نهاية عهد الملكية، ما كان ممكنا لمصر أن تحصل على ما حصلت عليه فى ١٩٥٤، رغم كل التحفظات التى تحفظ بها قادة الإخوان المسلمين على سبيل المثال على معاهدة ١٩٥٤.



ومع أن هذه المذكرات تصور كثيرا من الجوانب البهيجة فى المجتمع السياسى قبل قيام الثورة فلابد لى أن أعترف بكل وضوح أنى لست أريد أن أقول إن مصر أوذيت بقيام الثورة، لكنى أريد أن أقول إن الثورة مضت فى خطواتها بطريقة آذت مصر وآذت نفسها حين لم تستفد من تراث ليبرالى وفكرى كان متاحا ومزدهرا ومتناميا، وكان كفيلا بأن يجنب الثورة نفسها كل الأخطاء التى وقعت فيها، ولا أقول معظم الأخطاء التى وقعت فيها.

وعلى سبيل المثال فقد أظهرت الأحداث للملك ولحاشيته وللذين كانوا يميلون إلى إبعاد الوفد عن الحكم أن الديمقراطية وحكم الشعب بكل عيوبه ومآخذه أخف وطأة وأقل أخطاء من تحمل الأقليات الحزبية أو الشخصيات المستقلة أو الحكومات العسكرية لمسئولية الحكم، وقد كان أقصى آمال السياسيين المنتمين لأحزاب الأقلية قد تبلور فى النهاية فى البقاء فى حكومات ائتلافية مع الوفد، وظهر هذا بكل وضوح فى مناقشات الزعماء فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، كما ظهر فى الائتلاف الوزارى فى ١٩٤٩،وكما ظهر أيضا بعد حريق القاهرة وفقدان السيطرة على مقدرات الأمور فى نهاية عهد الملكية، ومع هذا فإن مصر نفسها لم تعدم من أبنائها مَنْ يشير على الثورة باستبعاد البرلمان الوفدى الأخير استنادا إلى مبدأ جديد هو «شرعية الثورة»، وفقه جديد هو «الفقه الثورى»، وسرعان ما أغرت السلطة بالسلطة وبالمزيد منها حتى تحملت الثورة فى النهاية كل المضاعفات التى نشأت عن الاستخدام غير الأمثل للسلطة، سواء بعشوائية أو بارتجالية أو بحسن نية أو بشوفونية... إلخ.

ولكن يبدو لنا اليوم وقد مرت السنوات أن الاستعمار الجديد بجناحيه (الأمريكى والسوفيتى) كان قد لمح ثم فهم وأدرك واستنتج وتوصل إلى أن تولى حركة عسكرية حكم مصر أفضل بكثير للقوى الخارجية الكبرى من أن تصل إلى الحكم أو تعود إليه قوى الحركة الوطنية الأصيلة بخبراتها وتاريخها وشعبيتها وقواعدها وتوجهاتها وطموحاتها ورؤيتها.

وهكذا... فإنه ببساطة شديدة ودون اللجوء إلى التخوين أو الاتهام بالتواطؤ والعمالة، كانت القوى الخارجية الكبرى ترحب (حتى بدون اتفاق معلن أو غير معلن) بدخول مصر دائرة التجربة والخطأ من البداية (على يد أية حركة عسكرية) بدلا من أن تبلور مصر نجاح التجربة السابقة التى استمرت تعانى وتجاهد وتنمو وتخبو وتزدهر وتترعرع على مدى ثلاثين عاما.

وهكذا كان الترحيب الشديد بإضفاء صفات الفساد على أحزاب ما قبل الثورة، على الرغم من أن هذا الفساد لم يكن من المكونات الأساسية لهذه الأحزاب، وإنما كان من الآثار الجانبية لسطوة الإنجليز والملك على هذه الأحزاب وعلى مقدرات الأمة.

وعلى سبيل المثال فحين يقال إن الوفد كان يعيد الوفديين إلى وظائفهم أو يعوضهم عن فترات الفصل السابقة من هذه الوظائف، فإننا يجب أن ننتبه إلى أن الوفد لم يكن هو الذى صنع المشكلة حين أُخرج هؤلاء من وظائفهم، وإنما الذى خلق المشكلة [فى حقيقة الأمر] هو مَنْ جاء بغير الوفد ليتولى الحكم وليشرد الوفديين.

وقل مثل هذا عن كل فساد نُسب إلى كل الأحزاب السياسية الأخرى قبل الثورة، ونحن لا ننكر وجود الفساد، لكننا ننكر بكل شدة أن يكون هذا الفساد هو الطابع المميز للممارسة السياسية، أو أن يكون هذا الفساد مكونا أصيلا من مكونات هذه الأحزاب، بل إنه من المؤكد أن جميع الأحزاب التى قامت قبل الثورة كانت بريئة تماما من الفساد كمكون لها، أو كعامل جوهرى فى تكوينها، بما فى ذلك أحزاب القصر نفسه التى كانت تتكون من كفايات قانونية وعلمية متميزة، وإن كان عيبها الجوهرى أنها لا تؤمن بالحركة الوطنية كما ينبغى (ويكفى على سبيل المثال أن يحيى إبراهيم الذى رأس الوزارة وأجرى الانتخابات ورسب فيها وهو رئيس للوزراء كان

هو نفسه الذى رأس حزب الاتحاد عند أول تكوينه، وهو حجة قانونية وتربوية وفكرية..). ولا ينسحب هذا على أحزاب القصر فحسب، لكنه ـ من باب الإنصاف ـ ينسحب أيضا على الأحزاب الوقتية التى نشأت من أجل استغلال قيادات أو موجات عصرية فى وقتها من أجل خلق مجد لمؤسسى هذه الأحزاب، بما فى ذلك حزب العمال لعباس حليم، أو حزب الفلاح لعبدالحميد عبدالحق.

وينسحب هذا ثالثا على الأحزاب التى أُسست صناعيا لتعطى للحاكمين الفعليين وجودا حزبيا حتى لو كان صناعيا، والمثل البارز على هذا هو حزب الشعب الذى أسسه صدقى باشا.

هكذا كانت هذه الأحزاب تعانى الفساد حقيقة، لكنها لا تتكون منه (مع غيره من العوامل الأخرى) أو على أساس منه أو من أجله فقط [كما نرى الآن].. ومع هذا لم تمانع الثورة أن تتبنى الدعوة إلى إضفاء الفساد على ممارسات هذه الأحزاب، وربما لم تكن الثورة تقصد أن تجرم هذه الأحزاب على نحو ما حدث ـ للأسف ـ فى بعض كتب التاريخ والتربية الوطنية!

ولكن المحصلة النهائية للأسف الشديد كانت مفزعة ومزعجة، وكانت أقسى ما يمكن على مصير هذا الوطن الذى ننتمى إليه. فقد نشأت أجيال جديدة وهى تظن أن الفساد فى حد ذاته كاف لأن ينشئ أحزابا أو جماعات مدنية ذات تأثير فى المجتمع السياسى والمدنى. وهكذا أصبحنا اليوم ونحن فى مطلع القرن الحادى والعشرين نواجه بأحزاب وبمنظمات غير حكومية ليس لها من مكون إلا الفساد، وربما يصدق عليها ـ أيضا ـ القول بأنه ليس لها من هدف سوى الفساد، بل وربما الإفساد من أجل الإفساد، وهو أقسى ما يمكن أن يواجه به مجتمع... والعياذ بالله.

وقد كانت الجماعات والجمعيات الأهلية تنمو بطريقة طبيعية جدا فيما قبل الثورة، وكانت تحقق ذاتها بعمل جاد، وكان مؤسسو هذه الجماعات ينفقون عليها بل ويوقفون عليها أموالهم فضلا عن جهدهم، ومن العجيب أن أى طبيب مصرى معاصر يعانى فى قرارة نفسه من الألم المرير حين يعمد إلى المقارنة بين مستشفى كمستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية فى العجوزة.. أو كمستشفى جمعية المواساة فى الإسكندرية.. أو حتى المستشفى الذى أقيم من باب الرياء تخليدا لذكرى الليدى كتشنر.. أو المستشفى القبطى فى القاهرة.. أو المستشفى الإسرائيلى فى القاهرة

(مستشفى غمرة العسكرى الآن).. وهى صروح معمارية وهندسية وطبية أقامتها الجمعيات الأهلية من قروش وملاليم المتبرعين، وبين سلسلة مستشفيات وزارة الصحة التى افتتحت فى نهاية الستينيات فى عدد من عواصم المحافظات، وإذا بها اليوم أثر بعد عين(!!) لأنها كانت نموذجا مجسما للشمولية فى التصميم وتكراره، والتنفيذ وأخطائه، والخامات والغش فيها.

ويروعنا اليوم أن نرى الجمعيات الأهلية الجديدة وهى فى كثير منها تمثل ستارا شفافا لأغراض لا وطنية فى نهاية الأمر، وإن تظاهر هذا الستار بأنه غير شفاف واستعان على هذا بوضع صبغة ضعيفة لا تساعده على إسدال الستار على نحو ما ينبغى.

وقل مثل هذا فى شأن المبادرات الفردية، ويؤسفنى أن أذكر أيضا أن كل طبيب مصرى يعانى فى قرارة نفسه من الألم حين يعقد المقارنة بين مستشفى الدمرداش الذى قامت عليه ومن حوله كلية طب عين شمس، (هو مستشفى بناه رجل واحد واشترط على الحكومة الإبقاء على تمثاله فى مدخله ، وعلى مدير إنجليزى اختاره هو بعناية) وبين كل المستشفيات الجامعية على طول مصر وعرضها.

وقل مثل هذا فى الدور الاجتماعى لمؤسسات القطاع الخاص، ويؤسفنى ثالثة أن أذكر أن كل طبيب مصرى يعانى أيضا فى قرارة نفسه من الألم حين يعقد المقارنة بين مستشفى صيدناوى الذى أنشأه الرجل للعاملين فى شركاته، وبين كل مستشفيات التأمين الصحى.

وعلى صعيد رابع نقارن بين الرعاية الاجتماعية التى تقدمها مصالح الدولة وهيئاتها، فيروعنا - نحن الأطباء - ألا نجد لهيئة معاصرة مستشفى كالمستشفى الذى أسسته هيئة السكة الحديد لموظفيها.

وعلى صعيد خامس نتأمل مستوى الإنجاز الذى أنجزه عميد مدرسة الطب فى عصر الليبرالية حين استطاع بناء مستشفى قصر العينى (المنيل الجامعى) ليكون فى ذلك الوقت بمثابة أكبر مستشفى فى العالم، ويستجيب كل من الملك والنحاس باشا له بنصف جزيرة فى النيل وبثلث ميزانية الدولة، ونقارن بعد هذا بما نحن فيه من إنفاق موازنات موازية(وبالمليارات) على آلات طبية لا تستعمل، وأجهزة لا تخرج

من صناديقها، ومبان تظل مهجورة ولا يكتمل بناؤها لأكثر من ثلاثين عاما.. ولا نجد تشخيصا يقودنا إلى هذا كله إلا أننا افتقدنا فى حياتنا العامة إنجازات كنا قد حققناها فى ذلك العهد الذى صور ظلما على أنه بغيض أو على أنه جاهلية.



على أننا مع هذا كله ، وبعد هذا كله لابد أن نسجل اعترافنا بعبقرية قيام الثورة، فقد كان اختيار التوقيت الذى قامت فيه الثورة من أكثر العوامل التى ساعدت على نجاحها، وعلى حدوثها دون مضاعفات كبيرة، ومن حسن الحظ أن الوزارة القائمة برئاسة الهلالى باشا لم تكن ترتاح للملك، بل كان الهلالى نفسه متوقا إلى أن يرى فى الملك يوما، فقد كان هذا الملك هو الذى باعه كرئيس للوزارة منذ ثلاثة أسابيع فقط بثمن بخس، ولم يكن أحد من كبار الساسة المقربين من الملك إلا ويعانى من لا شعوريته، سواء فى ذلك رئيس الديوان الملكى (حافظ عفيفى باشا) أو وزير الداخلية (المراغى باشا) أو وزير الحربية (إسماعيل شيرين) أو القائد العام للقوات المسلحة (حيدر باشا) أو كبير الأمناء (عبداللطيف طلعت باشا) أو المستشار الصحفى السابق (كريم ثابت باشا).

وكان الوفد مبعدا عن الحكم من الملك نفسه، وكان البرلمان الوفدى قد حل بيد الملك نفسه، وكان زعماء الأحزاب المعارضة (وعلى رأسهم إبراهيم عبدالهادى ومحمد حسين هيكل ومحمد حافظ رمضان) قد كتبوا عريضة للملك أثارته وأثارت حنقه ، واحتفظ بها فى جيبه حتى لا ينسى جرأة أصحابها، وكان الإنجليز والأمريكيون من ناحية أخرى قد يئسوا من أن ينضبط الملك، وهكذا أضحى الملك وحيدا حتى إنه فقد بعض نفسه، فقد فقد الرغبة فى أن يكون هو المسئول عن الحفاظ على الملكية، وعن عرش أجداده،بل وخطا خطوات واضحة فى سبيل الخلاص من الملكية.

وليس من شك فى أن الضباط الأحرار قد نجحوا فى تحقيق هدفهم من خلال مسارات كثيرة ربما لا يزال بعضها مجهولا لنا وللتاريخ، وليس من شك أن جهدهم لم يكن سهلا، وإن كان قد صادف النجاح السريع.. وهكذا فإننا نجد أنفسنا مدفوعين إلى تسجيل الإعْجاب بهم، وإضافة إلى هذا كله فإننا نجد أنفسنا مدفوعين إلى التعاطف مع الملك فاروق الذى حرص ـ عند وقوع حركة الجيش مباشرة ـ على

أن يجنب بلاده أى نوع من الصراع المسلح وآثر فى هدوء شديد أن يضحى بعرشه بدلا من أن يزج ببلاده فى نزاعات مسلحة، سواء بين قوات موالية له وقوات ثائرة عليه، أو بين قوات وطنية وقوات أجنبية، ومع أن بعض المذكرات التى بأيدينا تفسر لنا كيف أن البريطانيين والأمريكيين كانوا يرحبون بالحركة العسكرية لأسباب كثيرة، فإن هذا كله لا يمنع أنه كان فى وسع الملك أن يحرج بريطانيا وأمريكا بطلب واضح وصريح بالتصدى للحركة العسكرية.. ومن الثابت أن الملك لم يطلب هذا الطلب حتى لو قيل لنا أو تأكد لنا أن هؤلاء لم يكونوا ليرحبوا بمثل هذا الطلب.

وليس معنى هذا أن الملك كان ملاكا، لكن معناه ببساطة أنه اختار فى اللحظة المناسبة اختيارا صائبا، وقد كان الصواب حليفه فى كثير من اللحظات، كما كان الخطأ رائده فى حالات كثيرة أخرى، على نحو ما سنرى من مدارستنا لهذه المذكرات.

على أن الأهم من هذه الجزئية هو أن نتفهم بعمق ما تقدمه لنا مذكرات مرتضى المراغى من تفصيلات دقيقة عن علاقة الملك بالضباط الأحرار (أو الضباط الشبان فى الجيش) فيما قبل الثورة، ومع أن هذه العلاقة لا تبدو نموذجية ولا مثالية ولا حميمة، إلا أنها على الأقل كانت علاقة دافئة ومفعمة بالثقة، وتبادل المصالح أو المنافع أو الأهواء، وربما خدع الضباط الملك وربما انخدع هو لهم، وربما وجدوه قابلا للانخداع لهم، ولكن النتيجة فى كل الأحوال كانت مواتية لهؤلاء الضباط ـ ومن ثم لحركة الجيش ـ على حساب الملك.

وربما تفتقر المذكرات التى بين أيدينا فى هذا الكتاب إلى الحديث عن مقدمات الحركات العسكرية فى أذهان الذين قاموا بها، وكيف أفادوا أو استوعبوا الدروس من انقلابات سوريا المتتالية فيما بعد الحرب العالمية الثانية وقبل قيام الثورة أو من انقلاب رشيد عالى الكيلانى فى العراق فى مرحلة أكثر تبكيرا وكيف استفادوا من التجربة التركية المبكرة، أو ما كان متاحا أمامهم من تجارب أمريكا اللاتينية وغيرها من الدول.

ومن الطبيعى أن تفتقر المذكرات إلى مثل هذا الحديث عن مثل هذه الخبرات والنوايا والتحضيرات، لأنها تتحدث فى المقام الأول عن ذكريات من كانوا على الجانب الآخر من الشاطئ.

وربما تفتقر نصوص الذكريات التى بين أيدينا إلى حديث مفصل عن حقيقة سعى الضباط الأحرار إلى ممارسة النشاط السياسى قبل أن ينغلقوا على أنفسهم ويحصروا الحركة فى ثلة من رجال القوات المسلحة وحدهم، ومن الثابت فى كثير من المصادر أن بعض الضباط الأحرار سعوا إلى الوفد سواء من خلال زميلهم عيسى سراج الدين ابن عم فؤاد سراج الدين باشا، أو من خلال أحمد مظهر (الفنان) الذى كان زوج ابنة محمد صلاح الدين باشا... أو غيرهما

وربما يكون من الأوفق أن نقدم للقارئ - الآن - نبذة سريعة تذكره بالتاريخ السياسى لمصر فى عهد الملك فاروق. فقد بدأ عهد فاروق بداية طيبة، وكان الوفد قد عاد إلى الحكم بمقتضى الانتخابات التى تقررت فى نهاية عهد الملك فؤاد والتى استكملت بعد وفاة الملك فؤاد (١٩٣٦)، وفى ظل حكم هيئة الوصاية على الملك الشاب فاروق، وتولى فاروق سلطاته الدستورية (أغسطس ١٩٣٧) فى عهد الوفد.

لكن الملك الشاب حديث العهد بالحكم وحديث السن وحديث الخبرة بالسياسة لم يلبث فى اليوم قبل الأخير من عام ١٩٣٧ أن انقلب على الوفد وكلف محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين بتكليف وزارة قومية كبيرة ضمت كل الشخصيات الكبيرة ما عدا الوفد، وأجرت هذه الوزارة انتخابات مكنتها من أن تحصل لحزبى الأحرار الدستوريين والسعديين على أغلبية فى البرلمان.

ومع هذا فإن الملك ورجال القصر ضجروا من حكم محمد محمود وحلفائه، واضطر محمد محمود إلى الاستقالة فى ١٩٣٩ ليخلفه رئيس الديوان الملكى فى ذلك الوقت على ماهر باشا.

ولم تلبث الأيام طويلا حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية، وكان على ماهر بطبعه واتصالاته محورى الهوى، أى مع ألمانيا وإيطاليا وضد الحلفاء ومنهم بريطانيا.

وهكذا كان لابد أن يترك الحكم وخلفه حسن صبرى باشا، وكان على علاقة متميزة بالبريطانيين وبالسفير البريطانى، ولم يلبث حسن صبرى نفسه أن توفى وهو يلقى خطاب العرش فى البرلمان (نوفمبر ١٩٤٠)، فخلفه صديق آخر للبريطانيين هو حسين سرى باشا.

لكن حدث فى مطلع ١٩٤٢ أنه فى غياب الملك استجاب رئيس الوزراء (حسين

سرى) ووزير الخارجية (صليب سامى) لطلب البريطانيين الخاص باتخاذ قرار بقطع مصر لعلاقتها مع حكومة فيشى، وهى حكومة فرنسية موالية للمحور وعلى خلاف مع الحكومة الفرنسية فى المنفى التى شكلها الجنرال ديجول، واصطنع الملك مع حسين سرى ووزير الخارجية صليب سامى أزمة شديدة لإمضائهم قرار قطع العلاقات فى غيابه.. وهكذا سوغ البريطانيون لأنفسهم أن يجبروا الملك لا على إبقاء حسين سرى وصليب سامى فحسب، وإنما على إعادة الوفد إلى الحكم كى يطمئنوا إلى سلامة ظهورهم من مغامرات الملك وميوله المحورية.

هكذا جاء الوفد إلى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ فى حدث لا يزال محل اصطناع الخلاف بين كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية والتاريخية، ونحن نقول اصطناع الخلاف لأن وجه الحق بين، لكن تكييف الوقائع تفاوت إلي أقصى الحدود حتى إنه اعتبر بمثابة السبب الرئيسى الذى دفع ضباطا شبانا إلى القيام بالثورة فى ١٩٥٢ عبر سلسلة من محاولات الانتصار للملك نفسه فى مواجهة المحتل!!

واستمر الوفد فى الحكم حتى وضعت الحرب العالمية أوزارها فى أكتوبر ١٩٤٤، فجاء الملك بائتلاف جديد استمر فى الحكم قرابة خمس سنوات من أكتوبر ١٩٤٤ وحتى فبراير ١٩٤٦ ثم من ديسمبر ١٩٤٦ وحتى يوليو ١٩٤٩، وفى الفترة التى توسطت حكم هذا الائتلاف تشكلت وزارة ائتلافية أيضا ضمت معظم عناصر هذا الائتلاف ولكن برئاسة إسماعيل صدقى باشا السياسى الداهية.

وقد تكون ائتلاف النصف الثانى من الأربعينيات من السعديين بصفة أساسية والأحرار الدستوريين بصفة شبه أساسية ومعهم حزب الكتلة ممثلا لطموحات ومكاسب مكرم عبيد وليس العكس، والحزب الوطنى لاستكمال صورة الائتلاف، وقاد هذا الائتلاف ثلاثة من زعماء الحزب السعدى على التعاقب، ودون حسبان للمفاجأة فى تعاقبهم.

وقد وقعت هذه المفاجأة باغتيال الزعيمين الأولين أحمد ماهر فى فبراير ١٩٤٥ بعد خمسة شهور فى رئاسة الوزارة، وكان اغتياله فى البرلمان بينما هو ماض من أحد المجلسين إلى المجلس الآخر ليؤكد الموافقة على قراره إعلان الحرب على المحور حتى تفيد مصر من دخول هيئة الأمم على نحو ما اشترط الحلفاء، واستقر فى أدبيات

التاريخ أن قاتله كان ينتمى إلى الحزب الوطنى على حين تؤكد مصادر كثيرة منها مصادر المنتمين للإخوان المسلمين أن قاتله لم يكن فى ذلك الوقت من الحزب الوطنى، وإنما كان قد تحول إلى الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين.

ثم قتل النقراشى باشا هو الآخر فى ديسمبر ١٩٤٨ على يد أحد شبان الإخوان المسلمين.

وهكذا أصبح الرجل الثالث فى الحزب السعدى وهو إبراهيم عبدالهادى رئيسا للحزب ورئيسا للوزراء قبل أن ينتهى عام ١٩٤٨ بيومين، وقد استمر رئيسا للوزارة حتى يوليو ١٩٤٩ حين بدأ الملك فاروق الأول حلقة جديدة من حلقات تلاعبه بالوزارات والأحزاب والزعماء، وهى الحلقة التى ضمت ٧ وزارات تناوبت الحكم على مدى ٣ سنوات فقط هى موضوع كتابنا اليوم الذى يتناول مذكرات خمسة وزراء لم تخل من أحدهم هذه الوزارات السبع على مدى السنوات الثلاث (١٩٤٩ ـ ١٩٥٢)، بحيث إن الوزراء الخمسة الذين نتدارس مذكراتهم فى هذا الكتاب قد شغلوا عضوية مجلس الوزراء بالتبادل طيلة هذه السنوات الثلاث، وأحيانا ما ضم المجلس أكثر من وزير منهم فى نفس الوزارة.

ومع أن وزارة الوفد [وهى ثالث الوزارات السبع التى حكمت فيما بين يوليو ١٩٤٩ ويوليو ١٩٥٢]، استمرت فى الحكم أكثر من عامين، فإن مدد الوزارات الست الباقية مجتمعة مع بعضها لا تكمل إلا عاما واحدا بالكاد، وهو ما يعطينا فكرة عن مدى التقلب السريع الذى شهدته الدولة فى ذلك الوقت، وسنرى من خلال مدارستنا لهذه المذكرات الأسباب والدوافع والبواعث التى كانت وراء كل هذه التقلبات المتوالية.

وقد بدأت هذه السنوات الثلاث بوزارة حسين سرى الائتلافية (يوليو ١٩٤٩) التى شارك فيها الرافعى كوزير للتموين، ثم وزارة حسين سرى الرابعة المحايدة (نوفمبر ١٩٤٩) التى شارك فيها صليب سامى كوزير للتجارة والصناعة، ثم وزارة الوفد (يناير ١٩٥٠ ـ يناير ١٩٥٢) التى شارك فيها إبراهيم فرج كوزير للشئون البلدية والقروية ولشئون السودان، وكوزير للخارجية بالنيابة، ثم وزارة على ماهر الثالثة (٢٦ يناير ١٩٥٢)، وقد شارك فيها اثنان من أصحاب المذكرات التى بين

أيدينا: مرتضى المراغى وقد تولى الداخلية، وصليب سامى وقد تولى وزارة الزراعة ثم وزارة المواصلات.

ثم جاءت وزارة أحمد نجيب الهلالى الأولى (١ مارس ١٩٥٢)، وقد شارك فيها اثنان من أصحاب المذكرات وتولى كل منهما وزارتين لا وزارة واحدة، فتولى مرتضى المراغى الحربية مع الداخلية، على حين تولى صليب سامى وزارتى التجارة والصناعة، والتموين، ثم خلفت هذه الوزارة وزارة حسين سرى الأخيرة (٢ يوليو ١٩٥٢)، وكان هذان الوزيران مرشحين للاستمرار فيها مع تغيير المناصب التى يتوليانها، لكنهما فى النهاية لم يشتركا فى الوزارة على حين دخلها كريم ثابت ليكون هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية. ثم تأتى بعد هذا وبسرعة آخر وزارات عهد الملكية (وهى وزارة أحمد نجيب الهلالى الثانية: ٢٢ يوليو ١٩٥٢) وفيها يشترك المراغى وزيرا للداخلية، ويحاول من موقعه إنقاذ عرش فاروق فى آخر ساعاته دون جدوى!



هكذا فإن هذا الكتاب يتضمن مدارسة لمذكرات خمسة من السياسيين المصريين الذين قُدر لهم أن يتولوا المناصب الوزارية فى أواخر العهد الملكى فى مجموعة من الوزارات المتعاقبة التى بلغت كما ذكرنا ٧ وزارات على مدى ٣ سنوات فقط.

ومن بين هؤلاء فإن أربعة لم يكونوا قد تولوا هذا المنصب من قبل، فتولاه أحدهم فى ظل وزارة الائتلاف الكبرى التى تشكلت برئاسة حسين سرى (يوليو ١٩٤٩ ـ نوفمبر ١٩٤٩)، وهى الوزارة التى شهدت أكبر ائتلاف فى تاريخ الحياة الليبرالية المصرية (١٩١٩ ـ ١٩٥٢) حيث شاركت فيها كل الأحزاب الموجودة يومها بما فيها الوفد والحزب الوطنى، وكان هذا العضو الممثل للحزب الوطنى فى الائتلاف هو المؤرخ عبد الرحمن الرافعى.

ثم وصل ثالث مَنْ نتدارس مذكراته وهو إبراهيم فرج إلى منصب الوزارة فى وزارة الوفد الأخيرة وأصبح بحكم علاقته بالنحاس باشا بمثابة أحد أقطاب هذه الوزارة (يناير ١٩٥٠ ـ يناير ١٩٥٢).

وحين خرج إبراهيم فرج من الوزارة باستقالة الوفد دخلها فى اليوم التالى أول

مَنْ نتحدث عن مذكراته وهو أحمد مرتضى المراغى وزيرا للداخلية فى الوزارة التى أعقبت وزارة الوفد، وهى وزارة على ماهر الثالثة، وظل المراغى كما ذكرنا يشغل هذا المنصب أيضا فى الوزارة التالية وهى وزارة نجيب الهلالى الأولى، وحين خرج المراغى من الوزارة عند تشكيل حسين سرى لوزارته الخامسة ذات الأسابيع الثلاثة (٢ يوليو ١٩٥٢) دخلها ثانى مَنْ نتدارس مذكراتهم وهو كريم ثابت، واستمر طيلة عهد هذه الوزارة القصير، وباستقالة هذه الوزارة وتشكيل الوزارة التالية دخلها مرتضى المراغى كوزير للداخلية فى وزارة نجيب الهلالى باشا التى تولت الحكم ليوم واحد هو آخر أيام النظام الملكى كلها.

وبالإضافة إلى هؤلاء الوزراء الأربعة حديثى العهد بالوزارة، والذين لم يصلوا إليها إلا فى هذه السنوات الثلاث التى نتحدث عنها، نقرأ فى الباب الرابع من هذا الكتاب مدارسة لمذكرات وزير مخضرم هو صليب سامى الذى تواجد فى المواقع الوزارية على مدى ١٩ عاما [منذ ١٩٣٣ وحتى ١٩٥٢] حين اشترك فى وزارة على ماهر التى أعقبت حريق القاهرة، ثم فى وزارة الهلالى التى خلفتها، بل إنه قبل مبدئيا الاستمرار فى الوزارة التالية وهى وزارة حسين سرى لولا أنه كان معترضا بصفة أساسية على وجود كريم ثابت فيها، كما كان متحفظا تجاه مبدأ تغيير الوزارة نفسه إلى حد أنه اقترح على الرئيس الجديد (سرى) أن يذهب للرئيس القديم (الهلالى) ويسأله عن السر أو السبب الحقيقى فى استقالته.

وقبل هذا فقد كان صليب سامى عضوا فى الوزارة المحايدة التى تشكلت فى نوفمبر ١٩٤٩ برئاسة حسين سرى فى أعقاب انفضاض الوزارة الائتلافية الموسعة التى كانت برئاسة سرى باشا نفسه، وكان عبدالرحمن الرافعى أحد أعضائها فيما بين يوليو ونوفمبر ١٩٤٩، وكان صليب سامى بحكم أقدميته الشخص الأول فى وزارة سرى الرابعة بعد رئيس الوزراء مباشرة، كما أنه اشترك فى وزارة على ماهر التى أعقبت حريق القاهرة، وكان فيها أيضا بمثابة الشخص الأول بعد على ماهر، واستمر فى الوزارة التالية وهى وزارة الهلالى الأولى، وكان أيضا بمثابة الشخص الأول.

لكن المفارقة الطريفة أنه كان فى وزارة حسين سرى الرابعة وزيرا للتجارة والصناعة، وفى وزارة على ماهر بدأ وزيرا للزراعة لمدة عشرة أيام ثم أصبح وزيرا

للمواصلات فى الأيام العشرين الأخيرة، فلما شكلت وزارة الهلالى فى أعقاب وزارة على ماهر، عاد صليب سامى ليتولى وزارتين تولاهما من قبل هما التجارة والصناعة والتموين، وقد كان هو نفسه أول وزير للتموين حين أنشئت هذه الوزارة.



على هذا النحو تبدو الفرصة متاحة أمامنا لكى نطالع ـ أو نتأمل إذا أردنا ـ صورة بانورامية متصلة ومسلسلة يتبادل الرواية فيها أكثر من سياسى من الساسة المبرزين الذين قدر لأسمائهم ولأعمالهم أن تستمر، وأن تخلد، فالرافعى بقىّ بما كتب من تاريخ وفكر، ولقى بعد هذا تقدير العهد التالى: عهد الثورة، بل وصادف استغلال هذا العهد لكتاباته، وإبراهيم فرج بقى على انتمائه الأصيل للوفد وعانى على نحو ما عانى الوفديون الذين حافظوا على انتمائهم الوفدى، ثم قدر له أن يعود إلى الحياة السياسية نجما بارزا وسكرتيرا لحزب الوفد الجديد عند إعادة تأسيسه برئاسة فؤاد سراج الدين فى أواخر السبعينيات وبقى على قيد الحياة رمزا للوفدية الملتزمة حتى توفى فى ١٩٩٦.

أما أحمد مرتضى المراغى باشا فقد أصبح فى أذهان الكثيرين رمزا للمحاولة الأخيرة لإنقاذ النظام الملكى وهو يلفظ أنفاسه أو وهو ـ أى النظام الملكى ـ يجود بالنفس الأخير ، ثم كان من حظه أن يتهمه الرئيس عبد الناصر فى ١٩٥٦ فى خطاب جماهيرى بالتآمر على نظام الحكم، وأن يحول إلى المحاكمة بناء على هذا الاتهام العلنى من الرئيس، وقد قُدر عليه أن يعيش منفيا خارج وطنه حتى وافق الرئيس السادات على السماح له بالعودة إلى وطنه بناء على رجاء من والدته المسنة، ولم يعد إلا ليلة السادس من أكتوبر ١٩٧٣.

أما كريم ثابت فقد أصبح هو الآخر رمزا من رموز العهد البائد، وجرت محاكمته أمام أكثر من محكمة من محاكم العهد الجديد بهذه الصفة وسُجلت المحاكمة ونشرت، ثم نشر هو نفسه مذكراته فى جريدة الجمهورية فى أوائل عام ١٩٥٥، ثم إذا بهذه المذكرات تعود لسبب لا يعرفه أحد (حتى الآن) على وجه التقريب ولا التحديد للنشر مرة أخرى بعد اختصار بعض حلقاتها وفقراتها وإعادة ترتيب البعض الآخر فى ١٩٩٩.

أما صليب سامى فقد كان كعهده فى الخضرمة قد نشر مذكراته منذ مرحلة مبكرة وقد كتبها بعد قيام الثورة وأعاد الدكتور سامى أبو النور نشرها عن مكتبة مدبولى فى ١٩٩٨، وهو النص الذى سنتدارسه فى هذا الكتاب.



وتكاد هذه المذكرات جميعا تجمع على مجموعة من الآراء والأفكار، فكل هؤلاء يكادون فيما يروون من ذكريات عن لحظات الحكم وممارساته (سواء ما كان منها على المسرح أو فى الكواليس) يتنبأون بوضوح بإقبال النظام الملكى (أو الفاروقى إذا أردنا الدقة) على الأفول، وهم يعجبون مما يرون، ويقارن بعضهم بين الملك فاروق وطيشه، وبين الملك فؤاد وحنكته، ويجيد كل من صليب سامى وكريم ثابت الحديث عن هذه الجزئية بالذات.

ويكشف كل من هؤلاء جوانب متعددة من خبايا السياسة المصرية فى تلك الفترة التى شهدت احتضار النظام الملكى، وشهدت أيضا اختمار حركة الجيش.

كما نرى أصحاب هذه المذكرات يتحدثون جميعا بصوت عال عما أحسوه من ازدواج شخصية الملك فاروق، ويصل إبراهيم فرج إلى أن يصفه فى بساطة بأنه كان ذا شخصيتين، على حين يجهد كريم ثابت نفسه فى رواية الفوارق بين فاروق الرجل وفاروق الملك، وعلى حين يصور كريم ثابت صورتين متناقضتين لنفس الرجل وأدائه فى مواقف مختلفة فإن المراغى يصور الأمر فى إطار مرض آخر هو اختلال العقل.

وربما يستطيع قارئ هذا الكتاب أن يكتشف بسهولة ويسر أن الملك فاروق نفسه كان يدفع الأمور دفعاً حثيثاً فى اتجاه التخلى عن العرش، وقد وصل به الحال إلى درجة مؤقتة ومتكررة (ولا نقول نهائية ولا ثابتة) من اليأس من القدرة على ضبط أمور المملكة التى ظن نفسه المسئول الأول والأخير عنها، وربما كانت هناك أسباب داخلية كثيرة دفعته إلى هذا، وربما كانت هناك مبررات شخصية، ولكن رغبة خارجية عارمة فى التخلص من الملك كانت قد بدأت بالفعل فى ضوء ما نقرؤه فى هذه المذكرات بعدما اتضحت أمامنا الحقائق الكفيلة بفهم الحوارات التى قد نظنها عابرة، بينما هى فى واقع الأمر ليست كذلك .

وتحفل المذكرات برواية موقف فاروق المتوقع لقيام الثورة، وآراء الملك فاروق فى والدته، وموقفه منها حين سمح للصحف جميعا بالهجوم عليها. كما تروى أن فاروق نفسه كان على فطرته وهو طفل يهتف لسعد زغلول كالجماهير تماما، وأن الملك فؤاد نفسه هو الذى روى هذه الواقعة لسعد باشا، وربما فاتت دلالة هذه الواقعة على الكثيرين ممن شاهدوها أو عرفوا بأمرها، فهى تدلنا دلالة عميقة على أن الكيان الكبير للوفد وزعمائه كان محفوراً فى وجدان فاروق منذ كان طفلاً، وبقى كذلك فى الواقع مهما حاول هو ومستشاروه إضفاء مسحات فهمهم القاصر أو المغرض عليه.

وتطلعنا مذكرات مرتضى المراغى على طيف واسع من التفصيلات المتعلقة بموقف القوى الخارجية من حكم الملك فاروق فى نهاية عهده، وهو يلقى كثيرا من الأضواء السريعة على النشاط المخابراتى الأجنبى فى مصر فى أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها، كما يشير إلى تورط أحد الضباط المصريين فى حماية بعض هؤلاء المنتمين للمخابرات الأمريكية.

ومن ناحية أخرى تصل إيحاءات المراغى إلى القول بأن الإنجليز كانوا يعرفون الكثير عن حركة الضباط الأحرار وأسماء مقاتليهم فى منطقة قناة السويس.

ويوحى المراغى بأن الإنجليز غضوا البصر عن هذه التحركات والأسماء، وأن الإنجليز أبلغوا رسالتهم للضباط: قبل أن ترحلونا ألا يحسن بكم أن ترحلوا الملك فاروق، وهكذا فإن الإنجليز ـ وليس الأمريكيين فحسب على نحو ما هو شائع ـ كانوا مشجعين لرجال القوات المسلحة للقيام بحركتهم ضد الملك.

ومع أن المراغى لا يتناول علاقته هو نفسه بالأمريكيين إلا فى إطار محدود، فإنه يروى قصة لقاء كيم روزفلت بالملك فاروق وما دار بينهما من حوار، وهو يوجه نظرنا إلى أن الأمريكيين لم يعنوا إلا بتوجيه النقد إلى فساد الأحزاب دون أن يوجهوا أى نقد إلى فساد القصر نفسه. ويصل المراغى إلى أن يوحى بأن الأمريكيين كانوا قد أشاروا على الملك بالفعل بتشكيل حكومة عسكرية، ويستشهد على صحة هذا التنبؤ بخطاب الملك فاروق نفسه يوم حريق القاهرة. ومع هذا يؤكد المراغى أن الأمريكيين كانوا قد يئسوا من إصلاح الملك فاروق، ولهذا السبب فإنهم تخلوا عنه.

وهكذا تطلعنا المذكرات التى نتدارسها فى هذا الكتاب على طيف واسع من التفصيلات المهمة فى الفترة التى شهدت الانتقال الدرامى من عصر الملكية إلى عصر الثورة.

فنقرأ ـ على سبيل المثال ـ لإبراهيم فرج ما يرويه عن تفكير الوفد فى عزل الملك، ونقرأ لكريم ثابت وإبراهيم فرج ما يرويانه متطابقا تماماً عن قيام الملك فاروق بنفسه بتغيير مسمى السلام الملكى إلى السلام الوطنى.

كما نقرأ مجموعة من الأحداث والتفصيلات رصدها كريم ثابت ورواها عن إحساس الملك فاروق بقدوم الثورة، ومنها ـ على سبيل المثال ـ إحساس الملك بالنحس حين رشحت بريطانيا السفير ستفنسون سفيرا لها فى مصر، وكان من قبل سفيرا فى الصين ويوجوسلافيا ولم يترك البلدين إلا بعد انتهاء النظام الملكى فيهما بعد عمله سفيرا لبلاده.



وتجيد المذكرات التى بين أيدينا تصوير شخصية الملك فاروق ونفسيته دون تجن أو افتراء. فنرى كريم ثابت وهو يصف أسلوب فاروق فى تأنيب كبار مساعديه وفى إبداء انطباعاته تجاه وزرائه، على سبيل المثال. وربما يتفوق كريم ثابت على أصحاب المذكرات الأربعة الآخرين فيما خصصه لوصف فاروق وشخصيته، ومأكله، ومشربه، وملبسه، وسلوكه، وعقيدته فى نفسه، وحبه للصلع، وحبه للظهور بمظهر أنه يعرف كل شىء، وأنه يعمل كل شىء.

ونرى المراغى وهو يصور لحظات فاروق الأخيرة فى أسوأ صورة يمكن أن يقدمها صديق، ونحن نراه يعطى علاقة فاروق بالجنس الآخر أبعادا سياسية وعملية لم يتطرق إليها غيره، وإذا كان كريم ثابت يرى أن القمار هو سبب ضياع فاروق، فإن المراغى يرى أن النساء (أو بعضهن على وجه التحديد) كن السبب فى ذلك، وهو يروى بعض مغامراته النسائية وكيف اضطرت إحدى السيدات إلى تهريب أحد الصحفيين ـ الذى اشتهر بعد ذلك ـ حين كان فى بيتها وجاء فاروق إلى البيت فجأة، وليس هذا بالأمر الجوهرى فى الموضوع، ولكن علاقة فاروق بإحدى السيدات كانت هى على نحو ما نرى هى السبب الرئيسى فى نظر المراغى فى ضياع عرشه.. خطوة بعد خطوة!!

وعلى حين يرى كريم ثابت التناقض بين شخصيتى فاروق، وهو ما يسميه بفاروق الرجل وفاروق الملك، وهو تشخيص غير دقيق بالطبع، وعلى حين يرى إبراهيم فرج رأيا أكثر دقة وهو أن الرجل كان ذا شخصيتين دون أن يحصر نفسه فى مسميين لهاتين الشخصيتين، فإننا نرى تشخيصا ثالثا قد يبدو أقرب إلى المعقولية، وهو التشخيص الذى يقدمه المراغى من اختلال عقل فاروق بدرجة ما، ويقدم المراغى رواية مفصلة لا يرقى الشك إلى قرب أصحابها من القصر الملكى ومن معرفة حقائق وخفايا ما دار فيه.

وليس معنى هذا بالطبع أننا نتبنى هذه الرواية أو نرتفع بها إلى مستوى الحقائق، لكنها تقدم لنا صورة أخرى للتصور الكفيل بفهم شخصية الملك وفهم تصرفاته التى كانت تصب فى النهاية لمصلحة نظام آخر غير نظامه هو، بل وغير النظام الملكى كله.

والقصة التى يقدمها المراغى بالتفصيل فى مذكراته تتعلق بإصابة الملك وهو طفل بالتهاب الحمى الشوكية، وترجيح الطبيب الإيطالى الذى تولى علاجه أن تظل للمرض بعض آثار على عقلية الملك، وقد تأكد المراغى مما رواه من ثلاثة هم: الراوى الأول له وهو محمد محمود باشا رئيس الوزراء الذى عمل المراغى سكرتيرا له، ثم والده شيخ الأزهر الكبير، ثم حسن نشأت الذى دارت المحاورة بينه وبين الملك فؤاد، ثم إذا بالأيام تهيئ للمراغى لقاء مع الأميرة فايزة شقيقة الملك فاروق فتصرح له هى الأخرى باختلال عقل أخيها.. وهكذا كان المراغى يبنى عقيدته فى تصرفات الملك على أنه مختل العقل.

وسوف نقرأ فى هذه المجموعة من المذكرات ـ كما أشرنا لتونا ـ تقييم كريم ثابت للملك فاروق من حيث كونه رجلا ومن حيث كونه ملكا، وسوف نراه يلجأ إلى أن يفرق بين تصرفات متناقضة لفاروق نفسه، ثم لا يصل فى تفسير هذا إلى أكثر من قوله إن فاروق الرجل كان حريصا على أن يهدم ما كان يبنيه فاروق الملك. وهى فكرة جذابة لكنها لا تكفل التفسير الكامل (ولا حتى التسويغ المعقول) لتطورات الأحداث وموقف فاروق منها على نحو ما تكفله فكرة المراغى القائلة بتأثير الخلل العقلى على تصرفاته، أو فكرة إبراهيم فرج القائلة فى بساطة بأن الرجل كان يعانى خللا نفسيا آخر لم يصفه إبراهيم فرج بالمصطلح الطبى، لكنه وصفه بما هو أكثر دقة من المصلح الطبى نفسه، وهو الوصف اللغوى الدقيق: ذو شخصيتين.

هكذا فإن إبراهيم فرج - فى رأينا - يصل فى التشخيص إلى مرحلة متقدمة من الدقة الطبية والنفسية ويصف ما رآه فى عبارة بسيطة جدا لكنها دقيقة جدا كذلك، ويدلل على هذا بما رآه منه - كوزير للخارجية بالنيابة - خلال أسبوع واحد من مواقف متناقضة تماما لا تصدر إلا عن رجل ذى شخصيتين.

أما صليب سامى فإنه ينتقد عدة مواقف لفاروق لا تليق بملك دستورى مسئول، ومنها موقفه من إصراره على اختيار أعضاء معينين فى مجلس إدارة شركة قناة السويس رغم أنف الشركة.

ونعود فنكرر رأينا أن تشخيص إبراهيم فرج أقرب إلى الصواب من تشخيص كريم ثابت، وأقرب إلى الحقيقة من تشخيص المراغى وأقرب إلى حجم الكارثة من تشخيص صليب سامى.. فعلى حين ضحى الملك فاروق باسم السلام الملكى وجعله السلام الوطنى، فإنه كان شديد التمسك بالشكليات فى موقفه من بعض السفراء على نحو ما فعل مع سفير إيران حين جلس - دون أن يعرف - إلى مقعد كان محجوزا للملك، أو على نحو ما فعل مع سفير باكستان حين نقل فى حركة دبلوماسية فتسرع بالذهاب إلى القصر ثم ألغى نقله فإذا الملك يصمم على أن يقدم هذا السفير أوراق اعتماده من جديد.

وبعيدا عن المواقف السياسية والوطنية فإن المراغى يروى بوضوح أن الملك فاروق كان ضحية تصرفات مالية قاسية قام بها بوللى حين أودع أموال فاروق باسمه هو فى الخارج لا باسم فاروق، ثم تعرض الجزء الباقى من ثروته للنصب... ومن ثم الضياع.



ومن حسن الحظ أن المذكرات التى بين أيدينا لا تتجاهل الأحداث الكبار التى سبقت الثورة، وتعرض اثنتان من المذكرات التى نتدارسها فى هذا الكتاب حريق القاهرة فى ١٩٥٢ بقدر كبير من الدراسة والتحليل والرأى.

ونحن نرى مرتضى المراغى فى مذكراته يتهم الملك فاروق صراحة بالمسئولية عن الحريق، ويقدم على هذا مجموعة من القرائن، على حين نرى كريم ثابت وهو يعتقد أنه كان بالإمكان إنقاذ القاهرة من ذلك الحريق بعدما اندلع.

ويأتى حديث المراغى عن حريق القاهرة من منطق القوة، فقد كان على ما يصور نفسه فى المذكرات قد نجح فى تجنيب مدينة الإسكندرية (وكان محافظا لها) حريقا مماثلا لما حدث فى القاهرة، وهكذا جاء به الملك وزيرا للداخلية غداة حريق القاهرة، وتولى بنفسه الإشراف على التحقيقات فى الحريق، وهكذا أتيح له أن يطلع على كثير من وقائعه وخباياه، وهو يقدم لنا ملخصا لحواراته مع كبار رجال الأمن، كما يقدم تصوره للأسباب التى دفعت الحكومة إلى محاولة تعليق المسئولية عن الحريق فى رقبة زعيم مصر الفتاة.

كما يروى المراغى تفاصيل الاتصالات بين حيدر وسراج الدين من ناحية، وبين رئيس أركان هيئة حرب الجيش الفريق عثمان المهدى، ويتهم المراغى الفريق المهدى بالتقاعس المقصود، وبأنه كان يخطط لعدم تدخل الجيش إلا بأقل قدر من التدخل. ويثير المراغى شكوكا قوية حول التوجهات التى حكمت تصرف الجيش تجاه حريق القاهرة.

ويشير مرتضى المراغى إلى واقعة غير مشهورة تتعلق باشتراك بعض أفراد الجيش المصرى نفسه فى المظاهرات التى اندلعت يوم الحريق، وهو يذكر على سبيل التحديد الضابط محمد على عبدالخالق الذى تعرف عليه رجال الأمن من صورته وهو يقود المظاهرات وخلفه بعض جنود السوارى.

ويخلص المراغى من الأدلة الكثيرة التى يقدمها إلى أن الملك نفسه كان قد تورط فى الحريق، وهو يعلل إقدام الملك على هذا التصرف الطائش بكراهيته للوفد ورغبته فى التخلص منه بعد أن استعاد الوفد شعبيته بعد إلغاء النحاس باشا لمعاهدة ١٩٣٦. كما يورد المراغى أدلة إضافية على صحة تشخيصه، منها أن رئيس الديوان الملكى حافظ عفيفى طلب إليه إغلاق ملف الحريق.. على أن الأكثر أهمية من هذا كله أن المراغى يشير فى ذكاء إلى أن الثورة لم تفتح ملف حريق القاهرة للتحقيق على نحو ما فعلت فى ملفات أخرى كالأسلحة الفاسدة ومقتل حسن البنا، وهكذا يتهم المراغى الثورة بالتواطؤ فى إخفاء الحقيقة فيما يتعلق بحريق القاهرة.



وبالإضافة إلى التفصيلات والانطباعات التى تقدمها المذكرات عن حريق القاهرة، فإن مذكرات كل من كريم ثابت والمراغى تقدم لنا تفصيلات مذهلة عن

الساعات والأيام والأسابيع التى سبقت قيام الثورة، وكيف كان من الممكن للنظام الملكى أن يلتقط أنفاسه فى مواجهتها لولا أن النظام الملكى نفسه كان مخترقا من الداخل.

ونحن نرى مذكرات مرتضى المراغى وهى تتفوق على المذكرات الأربع الأخرى فى تناولها لهذه الحقيقة المهمة والشائكة، وربما كان هذا طبيعيا بحكم مناصب المراغى التى لم يشغلها غيره من أصحاب المذكرات الآخرين.

ونحن نرى المراغى فى مذكراته وهو يتشكك ويزداد شكه مع مرور الأيام فى طبيعة العلاقة التى ربطت الضباط الأحرار بالملك، وهو يروى أنه اطلع على تحقيق قامت به الشرطة وتضمن أقوالا مهمة لأحد المحامين الذين كانوا ينتمون إلى الحزب الاشتراكى، وأن هذه الأقوال مكنته من أن يتفهم كثيرا من الحقائق حول علاقات الملك بالضباط الأحرار.

ولا ينكر المراغى أنه استفاد من الأوراق التى كانت «تلقى» على مكتبه كوزير للداخلية وكمدير للأمن العام من قبل، وما كانت هذه الأوراق تتضمنه من تسجيلات لأحاديث تليفونية وما شابه هذا، مما ساعده على اكتشاف طبيعة العلاقة بين الملك والسيدة ناهد رشاد والضباط الأحرار.

ويصور المراغى العلاقة فى إطار خطة خداع ذكية خدع بها الضباط الأحرار الملك وحصلوا منه على السلاح والمال أكثر من مرة، ويعتبر المراغى هذه السيدة بمثابة إحدى الوسائل النفاذة التى مكنت الضباط الأحرار من خداع الملك.

ولمرتضى المراغى - فى رأيى - نظرية فى غاية التماسك والمعقولية، فهو يرى أن هذه السيدة أوقعت الملك فى غرامها، لكن الملك لأسباب بروتوكولية آثر ألا تصل علاقته بها إلى الزواج، وهكذا بقيت السيدة وصيفة فى قصر بلا ملكة على حد تعبير المراغى، وبقيت وهى تبيت الانتقام من الملك، وبخاصة أن هذا الانتقام كان يصب فى مصلحة صديقها الآخر الذى كانت تظنه بمثابة الملك القادم. فقد كانت تعتقد أنه رئيس الضباط الأحرار بفضل ما كان يتمتع به من حماسة وتهور وقدرات استعراضية، وهكذا قدر لهذه السيدة فى رواية المراغى أن تلعب دور البطولة فى ضياع عرش الملك فاروق.

ولا يبنى المراغى كل هذه الاستنتاجات من فراغ، لكنه يصور الأمور من واقع ما وصل إليه من معلومات بحكم مناصبه، وما واجهه هو نفسه من النفوذ المستتر وغير المباشر لهذه السيدة فى أكثر من واقعة كان هو نفسه بطلها، ولعل أهم هذه الوقائع ما حدث حين تولى وهو وزير للداخلية والحربية معا تكليف ضباط البوليس بتفتيش إحدى الثكنات العسكرية التى كانت تضم مطبعة تتولى طبع المنشورات المعادية للملك، وكيف نجح التفتيش فى الإمساك بالضباط المسئولين عن هذه العملية، لكن الملك نفسه كان صاحب القرار بالإفراج عنهم والتصدى لوزير داخليته الذى كان قد وصل إلى هذا الخيط المهم.

ولا تقف آراء المراغى عند السيدة ناهد رشاد كشخصية وحيدة أو منفردة الدور، لكنه يقدم دورها فى إطار الحرس الحديدى، وهو يروى فى مذكراته تصوراته عن نشأة الحرس الحديدى، ويورد تفصيلات كثيرة عن بدء تكوين هذا التنظيم على يد طبيب الملك الدكتور يوسف رشاد، ومع أننا نتحفظ على بعض أجزاء روايته إلا أن الرواية ـ للأسف ـ لا تتعارض مع ما عرف عن التفكير السياسى للملك فاروق.

ويصل المراغى فى هذا الإطار إلى مراحل متقدمة، فهو يتحدث عن مجموعة محددة من الضباط أعضاء الحرس الحديدى، وعن تاريخهم قبل الثورة وبعدها، كما يرسم صورة دقيقة لموقف كل من الرئيس السادات وعبدالناصر فى الحركة الوطنية قبل الثورة.

وينفرد المراغى كذلك برواية واقعة اتصال الملكة ناريمان ووالدتها بأحد الضباط الأحرار (وكان قريبا لهما) وهو عبدالمنعم النجار.

وأكثر من هذا فإن المراغى يبرز دور المخابرات الحربية ومخابرات الطيران فى تخدير الملك فاروق لمصلحة حركة الجيش.

وخلاصة القول ـ أو التجربة ـ أن المذكرات التى بين أيدينا تكشف لنا بصورة مبينة جداً مدى التحلل الذى يصيب أية دولة حين يصاب رأس الدولة باللامبالاة وعدم الحرص على البقاء، وليس من الغريب أن كلا من كريم ثابت والمراغى يرويان مواقف تنطق بكل وضوح بمدى استهتار الملك بمسئوليته وعرشه.

وليس أبلغ فى التعبير عن هذه الفكرة مما يرويه المراغى عن اليوم الأخير فى عهد

الملك فاروق، فهو يروى أن تحرك أفراد الثورة كان معلوما منذ العاشرة صباحا حين أخبره به حكمدار العاصمة أحمد طلعت، وهو يصف كل الأطراف بالتقاعس والإهمال، سواء عن قصد أو اضطرار، كما يصور متابعته هو الدءوبة لما حدث فى الساعات القليلة التى سبقت نجاح الحركة، وهو يروى مشاعر وانفعالات وزير الحربية الجديد إسماعيل شيرين، كما يذكر أن شيرين لم يكن يحترم فاروق ولا يعول عليه، ويبدو لنا مما يرويه المراغى أنه كان - بحكم شبابه - يعتقد أنه لابد له من أن يمضى فى عمل شيء.. أى شيء.. وهكذا فإنه عمل على عقد مجلس الوزراء وتولى الترتيب لعقد هذا الاجتماع، وهو يروى لنا انطباع رئيس الوزراء والوزراء فى ذلك اليوم. كما يروى تفصيلات نشاطه فى اليوم التالى لقيام حركة الجيش وكيف التقى بهم.

فإذا رجعنا من حريق القاهرة خطوات إلى الحديث عن الأسلحة الفاسدة وعن اللغط الذى دار حولها فى أعقاب حرب فلسطين، فإننا نجد آثاراً لهذا فى اثنتين من المذكرات التى بين أيدينا.

يمر كريم ثابت مرور الكرام على قصة الأسلحة الفاسدة مكتفيا بما يرويه عن ضجره وضيقه من أن يأتى منح الملك الوسام له مع قائمة الذين منحوا الوسام من الذين اتهموا فى قضايا الأسلحة الفاسدة ومحاولته الاعتذار عن قبول الوسام فى ذلك التوقيت.

وفى المقابل فإننا نجد المراغى يصور الأمور بطريقة أكثر دقة، فمع أنه يعتقد أن الأسلحة الفاسدة لم تكن بالكثرة التى كتب عنها، فإنه يشير إلى أن القصر الملكى كان لا يزال يخشى العواقب، وهو يروى قصة مؤامرة يعتقد أنها كانت مدبرة من الملك للتغطية على الاتهامات التى أثيرت وتصاعدت حول الأسلحة الفاسدة.



وربما لا يتم لنا فهم الحقبة الأخيرة من حكم فاروق بدون تتبع وتأمل ودراسة علاقته بالبريطانيين وعلاقتهم به،وهى العلاقة التى وصلت بالفعل إلى مناطق رمادية مرة بعد أخرى فى الفترة الأخيرة من عهد الملكية. وتجيد أربع من المذكرات التى بين أيدينا وصف وتوصيف طبيعة علاقة الملك بالإنجليز من منظورات مختلفة:

فصليب سامى يجيد الوصف من منظور أنه كان محل ثقة الإنجليز مرة بعد أخرى، وإن لم يكن رجلهم المفضل بالطبع.

وإبراهيم فرج يجيد الوصف من منظور الحركة الوطنية والاحتكاك المباشر بالإنجليز فى أثناء حكم وزارة الوفد الأخيرة.

والمراغى يجيد الوصف هو الآخر ولكن من منظور رجل الدولة الذى بدأ ينفتح على مندوبى دولة أخرى تؤهل نفسها لوراثة الإنجليز.

وكريم ثابت قبل هؤلاء يقدم حديثا دسما من منظور علاقة تقليدية لعائلته وصحيفته (المقطم) بالسفارة البريطانية.



وتحظى مفاوضات الوفد مع الإنجليز فى ١٩٥١ بكثير من الأضواء يلقيها إبراهيم فرج من ناحية، وكريم ثابت من ناحية أخرى. ومن المدهش أن آراء الرجلين لا تكاد تختلف، فهما يصوران ـ رغم اختلاف ميولهما ـ الأمور على حقيقتها، سواء من ناحية الوفد أو الإنجليز أو الملك أو الشعور الوطنى.

كذلك تتحدث مذكرات إبراهيم فرج عن بعض الجوانب الغامضة من علاقات الوفد بالإنجليز سواء فى ١٩٤٢ حين فرضت الحكومة البريطانية تعيين النحاس كرئيس للوزارة، أو فى ١٩٥١ حين ألغى النحاس معاهدة ١٩٣٦ التى كان قد سبق له توقيعها.

ويتصدى إبراهيم فرج لما أشاعه حسن يوسف (باشا) من أن إلغاء المعاهدة كان باتفاق مع الملك أو بإيعاز منه، كما يتناول على صعيد آخر بالانتقاد موقف بعض السياسيين كالهضيبى وأحمد حسين وعزيز المصرى وصالح حرب من إلغاء المعاهدة مع الإنجليز مبديا ذهوله من سلوك هؤلاء الذين كانوا يظهرون أنفسهم على أنهم فدائيون، فإذا هم يسألون عن الاستعدادات التى استعد بها الوفد لمجابهة الإنجليز عند إلغاء المعاهدة.

ومن العجيب أن هذه النقطة بالذات لقيت صدى عند قادة الثورة فيما بعد، وهو ما لا يذكره إبراهيم فرج، حتى إن البغدادى فى رئاسته لمحكمة الثورة وجه نفس اللوم إلى النحاس.. وقد أجاد نجيب محفوظ فى حديث مذكراته التى نشرها رجاء

النقاش السخرية من الحديث عن الاستعداد لمجابهة تسعين ألف بريطاني مقاتل في القنال!!

وهكذا يصور إبراهيم فرج مدى مظهرية هؤلاء «الزعماء» على حين كان النحاس - على نحو ما يصوره هو أيضاً - شامخا صلبا ليلة الهجوم على كفر عبده .

ولا يقف الحديث عن العلاقات المصرية - البريطانية عند حدود دور الوفد في مفاوضة الاستعمار، لكن الرافعي يقدم نماذج مختلفة لهذه العلاقات، كما أن كريم ثابت يفصل الحديث في علاقة النقراشي باشا بالبريطانيين، ومفاوضته لهم، وتعامله معهم طيلة فترة حكمه التي واكبت صعود نجم كريم ثابت وإطلاعه على مجريات الأحداث.

و يروى كريم ثابت بصراحة كيف أن البريطانيين هم الذين طلبوا من الملك إخراج النقراشي من الوزارة في ١٩٤٦، وإن كان حسنين باشا هو الذي تولى صياغة هذا الخروج.. كما أن النقراشي - على حد رواية كريم ثابت - ظل ينتظر دعوة خاصة من بيفين للمفاوضات لكنه غادر الدنيا دون أن تصله هذه الدعوة. كما يروى كريم ثابت - من ناحية أخرى - موقف الملك في محاولة التحرر من تأييده لصدقي باشا عند إجرائه محادثات مع بيفين.

ومن ناحية أخرى تحفل المذكرات التي بين أيدينا بالحديث المباشر وغير المباشر عن مدى نفوذ الإنجليز وتغلغلهم في السياسة المصرية،ونحن نرى في مذكرات صليب سامي - على سبيل المثال - كيف كان لمفتش الجيش الإنجليزي قدرة على استشراف ما في القصور الملكية من أسرار، وهو ما اكتشفه صليب سامي حين أصبح وزيرا للحربية، ولم يجد مانعا من أن يرويه لنا في هذه المذكرات بكل صراحة.

هذا فضلا عن أضواء كثيرة يلقيها كريم ثابت على علاقة فاروق بالإنجليز وبالسفير البريطاني الشهير كيلرن على مدى فترة بقائه في مصر.

ولا تخلو المذكرات مع هذا من توجيه بعض الانتقادات للوفد حتى في موقفه من الإنجليز. فكريم ثابت ينتقد جزئية أن حديث وزراء الوفد عن المفاوضات مع الإنجليز لم يكن مقصورا على الوزراء المختصين أو أعضاء اللجنة السياسية، كما ينتقد قبول سراج الدين للجمع بين وزارتى الداخلية والمالية بكل أعبائهما، وهو ما ألقى بظله على أداء سراج الدين في الداخلية(!!)

وينتقد صليب سامى - على استحياء - بعض تصرفات الوفد الإدارية التى لم تفد من إنجازات حققها هو نفسه فى وزارات سابقة على وزارات الوفد.

أما الرافعى فينتقد الوفد كثيرا على نحو ما هو معروف عنه، كما يكرر ذكر انتقاداته المتواصلة والقديمة لمعاهدة ١٩٣٦، ويصف الزعيم الوطنى الكبير سعد زغلول بأنه لم يكن يطيق المعارضة.



وعلى صعيد توجهات زعمائنا الوطنيين فإننا نفاجأ بالمراغى الذى لم يكن وفديا، وهو يعترف بكل صراحة أن الملك فاروق دبر حريق القاهرة للخلاص من الوفد، بل وهو يعترف أيضا أن القصة الكبرى فى حياة الملكية كانت هى الصراع مع الوفد.

ويبهرنا إبراهيم فرج بما يرويه عن النحاس وعظمته فى مواجهة الاستعمار والإمبريالية حين قدم دعما سياسيا هائلا للزعيم الإيرانى مصدق فى ذروة عدائه للبريطانيين، وأتم معه معاهدة شجعته على المضى فى سياساته إلى النهاية، ودفعته من جهة أخرى لأن يتخذ قراره بقطع علاقات إيران مع إسرائيل، ويعترف إبراهيم فرج أنه لم يكن يعرف أن لقاء النحاس بمصدق قد أغاظ الإنجليز إلى حد كبير جدا إلابعد أن قرأ مذكرات إيدن.

كما يصور إبراهيم فرج عظمة موقف النحاس من قضية فلسطين وكيف كانت رؤيته واضحة إلى الحد الذى جعله يستنكر على إبراهيم فرج [كوزير للخارجية بالنيابة] أن يدعو سفير شرق الأردن إلى حفل أقيم بمناسبة اجتماع الجامعة العربية الذى دعا إليه النحاس من أجل طرد شرق الأردن من الجامعة العربية عقابا على قرار ملك شرق الأردن بضم الضفة الغربية إلى بلاده.

وفضلا عن هذا تروى مذكرات إبراهيم فرج بعض اللمحات التى تصور العون الذى كانت حكومات الوفد تقدمه لحركات التحرر فى تونس والمغرب وشمال إفريقيا وما كانت تقدمه من دعم مباشر للزعماء من أمثال: الحبيب بورقيبة، وعلال الفاسى، والسلطان محمد الخامس، وإسماعيل الأزهرى وغيرهم، وكيف كانت حكومة الوفد تواجه كبريات الدول الاستعمارية بصلابة وعزة نفس.

وتقدم مذكرات إبراهيم فرج - كذلك - تفصيلات مهمة عن دور النحاس فى

إنشاء الجامعة العربية، وكيف كانت رؤيته للجامعة العربية وميثاقها أكثر تقدمية وتطورا عن ميثاق الأمم المتحدة نفسه.

وتحفل المذكرات أيضا بالحديث عن علاقة النحاس والوفد بنهرو وحزب المؤتمر فى الهند، وكيف بدأت هذه العلاقة منذ مؤتمر الصلح فى باريس ، ثم زيارات نهرو وابنته أنديرا غاندى لبيت الأمة فى القاهرة، ودور إبراهيم فرج فى شراء مقر لسفارة الهند فى القاهرة، وأخيرا قصة اللقاء الأخير بين النحاس ونهرو بعد قيام الثورة، وهو اللقاء الذى اقتيد إبراهيم فرج نفسه بسببه إلى محكمة الثورة.

وينسب إبراهيم فرج إلى النحاس تحذيره للزعيم الباكستانى محمد على جناح من فكرة الدولة الدينية، وانتهاء مقابلة الزعيم المصرى والباكستانى دون صدور أى بيان عنها.

وعلى قدر ما كان النحاس باشا عظيما وشامخا فى معاملته للساسة العرب وتعامله معهم، نرى الملك فاروق على النقيض - حتى فيما هو شكلى بحت - ونحن نرى رجله كريم ثابت وهو يجيد تصوير علاقات الملك فاروق بالساسة العرب والأجانب الذين أتيح له أن يتعامل معهم، ومع أن كريم ثابت يبدى آراءه من منظور ما رآه فحسب، إلا أن الصورة التى يكونها أمام أعيننا تحفل بكثير من عناصر الأهمية والمرجعية.

وهو - على سبيل المثال - يجيد توصيف نجاح فاروق فى استمالة الملكين عبدالعزيز آل سعود وعبدالله بن الحسين فى وقت من الأوقات، كما يجيد من ناحية أخرى تصوير مواقف فاروق التى أدت إلى توتر العلاقات بينه وبين كل من الرئيس اللبنانى الشيخ بشارة الخورى، ورئيس الوزراء البريطانى العظيم ونستون تشرشل.



وتصور المذكرات التى بين أيدينا كثيرا من الصراعات الحزبية التى شهدتها مصر، فيروى لنا صليب سامى مواقف كثيرة شهدها هو نفسه فى أثناء وزارات الأقلية.

كما يروى كريم ثابت تفصيلات مذهلة عن الدور الذى قام به هو نفسه فى محاولة إثناء الوفد عن فكرة احتفاظ النحاس برئاسة الوزارة الوفدية الأخيرة عند تشكيلها، ومحاولة الملك وكريم ثابت نفسه دفع فؤاد سراج الدين لتولى هذا

المنصب، وكيف قوبلت كل هذه المحاولات بصخرة قوية من رفض الوفد وفؤاد سراج الدين نفسه لهذه المحاولات.

وفى إطار رواية ما جرى فى الكواليس أيضا يروى كريم ثابت قصة الحوار الذى دار بينه وبين السيدة زينب الوكيل حول فكرة تعيين فؤاد سراج الدين نائبا لرئيس الوزراء فى غياب النحاس، وكيف أن السيدة زينب الوكيل عارضت فى هذا الاقتراح معارضة باتة وكيف ترافعت عن وجود النحاس، وكيف انتشى النحاس بمرافعتها هذه.

وتشيد مذكرات إبراهيم فرج بمواقف سراج الدين فى رفض التآمر على الوفد فى مرات عديدة، هذا بالإضافة إلى إشادته بسياسات سراج الدين الاشتراكية والعمالية.

ويشير كريم ثابت إلى الدور الذى لعبه النحاس باشا فى محاولة إصلاح ما بين الملك ووالدته الملكة نازلى، وكيف أن هذا الدور رفع من أسهم النحاس عند الملك وزاد من محبته وتقديره له.

كما تلقى المذكرات التى بين أيدينا بكثير من الأضواء على حوادث سياسية مهمة ومتعددة دارت فى الكواليس الملكية والحزبية والوزارية فيما قبل الثورة مباشرة، كالتفكير فى محاكمة النحاس باشا، وكيف كان خلفه أحمد ماهر باشا حصيفا بحيث لم يُستدرج إلى مثل هذه الخطوة الحمقاء.

كما تدلنا مذكرات كريم ثابت على حقيقة أن الملك فاروق شارك بنفسه فى توزيع الكتاب الأسود الذى وضعه مكرم عبيد للنيل من النحاس باشا، وكيف تولى أحمد حسنين - وهو رئيس للديوان الملكى - إخراج عملية إقالة النقراشى من رئاسة الوزارة فى مطلع عام ١٩٤٦ مع منحه ومنح وزرائه عددا من الأوسمة والنياشين.

وفى إطار الحديث عما دار فى الكواليس يتحدث كريم ثابت أيضا عن الدور الذى قام به هو نفسه فى تهدئة الأمور ما بين الملك فاروق والنقراشى باشا، فى أكثر من مرة، ويلمح كريم ثابت بفخر إلى أنه قام بما عجز إبراهيم عبدالهادى عن القيام به رغم علاقته السابقة بالنقراشى.

وفى هذا الصدد ينفرد كريم ثابت بالحديث عن طبيعة ومسار العلاقة بين القطبين السعديين الكبيرين: النقراشى وإبراهيم عبدالهادى بعدما وقع اختيار الملك فجأة على

إبراهيم عبدالهادى ليكون رئيسا للديوان الملكى، ويروى كريم ثابت أن إبراهيم عبدالهادى عانى من كل من النقراشى والملك، وأنه ـ أى كريم ثابت نفسه حاول بجهد جهيد تلطيف الأمور ومساعدة إبراهيم عبدالهادى على القيام بوظيفته فى أكثر من موضع. ومع هذا فقد كان النقراشى فى نظر كريم ثابت وروايته بمثابة رئيس الوزراء الوحيد الذى حظى بقبلة من الملك على جبينه وضعها الملك قبل سفره إلى أمريكا للدفاع عن قضية مصر فى مجلس الأمن.

وفى المقابل ينتقد كريم ثابت النقراشى فى عدة مواضع، منها سكوته على أمر الملك بإخراج وزيرين من وزرائه، ويتعجب من أن يقبل النقراشى هذا الوضع مع أنه حين شكل وزارته أصر على إحالة محمود غزالى مدير الأمن العام إلى المعاش قائلا: «إما أنا فى الحكومة أو محمود غزالى».

كما يروى كريم ثابت تفاصيل قصة مراسيم الشيوخ فى ١٩٥١، وهى المراسيم التى أبعدت زعماء المعارضة عن مجلس الشيوخ وجعلت الأغلبية فيه للوفديين، كما نحت رئيس مجلس الشيوخ هيكل باشا، وأحلت رئيس مجلس الشيوخ الوفدى على زكى العرابى محله، كما يروى كل من كريم ثابت والمراغى وصليب سامى بطريقة تفصيلية معلومات وافية عن إقالة وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا فى مطلع يوليو ١٩٥٢ لحساب أحمد عبود الذى دفع المقابل للملك!!

وفى هذا الصدد يروى المراغى ما نمى إلى علمه عن إقالة الملك فاروق لوزارة الهلالى نظير مبلغ محدد من المال دفعه عبود باشا للملك، ويحدد المراغى الرقم بمائتى ألف جنيه فقط، ويروى المراغى كيف فوتح هو نفسه فى هذا الموضوع على يد أندراوس، ومن حسن الحظ أن المراغى لا يهمل الحديث عن المفارقة فى عودة الهلالى بعد ثلاثة أسابيع وقبوله تشكيل الوزارة، وقبول المراغى دخولها، ويعزو المراغى قبوله لدخول الوزارة إلى ضغط عاطفى من الهلالى الذى ترقرقت الدموع فى عينيه، كما يعزو قبول الهلالى نفسه للوزارة إلى رغبته فى الانتقام ممن باعوه.

ونقرأ فى هذه المذكرات التى نتدارسها تفصيلات كثيرة عن تشكيل وزارة سرى الأخيرة وكيف اشترك فيها كريم ثابت من ناحية، وكيف أن المراغى وصليب سامى من ناحية أخرى لم يشاركا فيها لأسباب وجيهة، وقد ثبتت وجاهتها فيما بعد. وفى هذا الإطار تأتى رواية ثلاث من هذه المذكرات هى مذكرات كل من مرتضى المراغى

وصلـيب سامى وكـريم ثابـت عن تشكـيل وزارة سرى الأخـيرة فى يولـيو ١٩٥٢، ويذكر كريم ثابت أن المراغى لم يكلف نـفسه الاعتذار لسرى عن تولى وزارة الحربية لأنه كان يطمع فى استمرار الجمع بين الداخـلية والحربية. كما يذكر المراغى وصليب سامى مـبرراتهمـا للاعتذار عـن دخول هذه الوزارة. وفـى المقابل يـذكر كريم ثـابت مبرراته للدخول فى هذه الوزارة.



ومن حسن الحظ أيضا أن المذكرات التى بين أيدينا تتحدث بكثير من التفصيل عن الائتلافات الحزبية والوزارية التى شهدتها مصر فى عهد الليبرالية، فنجد حديثا سريعا لصلـيب سامى والـرافعى عن ائتـلاف ١٩٢٦، كما نجد حـديثا بهيـجا للرافـعى عن ائتـلاف ١٩٣٥ لا يخلو مـن الفخـر بالائتـلاف وبدوره الذى أتيـح له أن يؤديـه من خلاله.

كما نجد كريم ثابت وهو يتدلل علينـا بالدور الذى أداه فى تحريك الحياة السياسية المصرية إلى اتجاه جـديد تمثل فى ائتلاف ١٩٤٩، ونحن نرى كريم ثـابت وهو ينسب الفضل فى هذه السياسة كلها إلى نفسه.

ونرى كـريم ثابـت يقـدم تحليـلاته واستـنتـاجاته وأدلـته علـى هذه الـتحلـيلات والاستنتاجات فـيما يتعلق بسلوك حسـين سرى فيما بين فض الائتـلاف فى نوفمبر ١٩٤٩ وظهور نتائج الانتخابات البرلمانية فى يناير ١٩٥٠، وينتصر كريم ثابت للوفد موضحا العوامل التى كانت كفيلة بفـوزه على النحو الذى فاز به بالفعل رغم كل ما بذله حسين سرى من تآمر على هذا الفوز ومـحاولة توجيهه وجهة أخرى تتوازن فيها الأحزاب فيكون من حظه أن يبقى هو فى السلطة.

ومن العجيب أن نرى الـرافعى وكريم ثابت يتفقان علـى العجب والاندهاش من الطريقـة التى انتهى إليهـا ائتلاف ١٩٤٩، وكيف انفض هـذا الائتلاف الوزارى دون توقع، وعلى حين لا يبدى الرافعى امتعاضه من حسين سرى رئيس الوزراء الذى قاد خطوات فض الائتلاف فإن كـريم ثابت فى المقابل يركز الهجوم عـلى إسهام حسين سرى فى هذا الدور الذى لم يكن هو ـ أى كريم ثابت ـ مرتاحا لنتائجه.

ويؤكد كريم ثابت فكرته عن أنه اكتشف فـيما بعد حسين سرى فى صورة المتآمر

على الائتلاف الوزارى، كما يصور طمع سرى باشا فى البقاء فى الحكم، ويصف خطته ذات المراحل الثلاث، ويتحدث عن أنه ـ أى كريم ثابت ـ لم يكن يعرف هذه التفصيلات فى حينها على الرغم من أنه كان هو الذى أشار بحسين سرى كرئيس للوزراء.



وعلى الرغم من أن كريم ثابت كان بمثابة أحد أفراد الحاشية، فإنه لا يمانع فى أن ينتقد كثيرا من أفراد الحاشية الملكية، وإن كان أقرب إلي أن يعطيهم العذر بسبب تصرفات فاروق غير المتوقعة وغير المنضبطة.

وفى المقابل فإننا نجد إبراهيم فرج يتحيز فى أحد المواقف لعدلى أندراوس وكان مدير الإدارة الافرنجية فى القصر ويثنى عليه وعلى مذكرته التى كتبها للملك حين غير اسم السلام الملكى إلى السلام الوطنى. لكننا نجد إبراهيم فرج نفسه يتحفظ على روايات حسن يوسف فيما يتعلق بما زعمه من موقف الملك المشير بإلغاء المعاهدة أو أزمة لقب مصر والسودان.

أما المراغى وصليب سامى فإنهما ينتقدان الحاشية فى وضوح، ومع أن صليب سامى لا يشغل باله بهذه الجزئية، فإن انتقاده واضح لتصرفات الحاشية فى الفترة الأخيرة من عهد فاروق وقد احتك بهم واحتكوا به، أما المراغى فإنه يعترف بكل صراحة بأنه كانت فى القصر حاشية قوية النفوذ عند الملك تريد أن تثرى بسرعة، وأن هذه الحاشية كانت وراء الدس للواء محمد نجيب حين كان يتولى حرس الحدود، وتمكن من محاربة تهريب المخدرات، وهكذا جاءوا بحسين سرى عامر ليخلف محمد نجيب وليمكنهم من مواصلة كسبهم الحرام.



ومن حسن الحظ أن المذكرات التى بين أيدينا تتضمن كثيرا من تفصيلات الحياة الحزبية من داخلها:

فنرى إبراهيم فرج يروى كثيرا من مواقف الصراع على القمة التى شارك فيها كل من مكرم عبيد والنقراشى وأحمد ماهر وأحمد نجيب الهلالى وفؤاد سراج الدين.

كما نرى كريم ثابت يقدم تفصيلات عن موقف سراج الدين المنتمى تجاه زعامة النحاس حتى آخر لحظات حياته.

ولا تكاد روايات كريم ثابت وإبراهيم فرج تختلف فى هذه الجزئية على الرغم من اختلاف أهوائهما.

وفى الجهة الأخرى من الشاطئ يفاجئنا الرافعى فى مذكراته بحكم قاطع يرى فيه أن فؤاد سراج الدين تفوق على إسماعيل صدقى فى القدرة على العصف بحرية الانتخابات، ونراه يقرر بكل صراحة أن إسماعيل صدقى كان أرحم وأخف من سراج الدين.

ويقدم الرافعى فى هذه المذكرات بعض نصوص شكاواه، مما يدلنا دلالة واضحة على الجانب الآخر لصورة الحياة السياسية فى ظل حكم الوفد، وكيف أن بعض شخصيات وطنية كالرافعى كانت قد بدأت تشكو بصوت عال من أوتوقراطية الوفد، ولم تعد بالتالى تعنى بالحفاظ على الحياة البرلمانية التى استبعدت منها، وهكذا فقدت بعض الشرائح إيمانها بالليبرالية الوفدية، وأصبحت مهيأة للترحيب بالثورة إذا ما شارفت الوقوع.

ويلخص إبراهيم فرج وكريم ثابت فى مذكراتهما بعض صور المعاناة التى عاناها النحاس من السراى والقصر وأحزاب الأقلية والإنجليز، ويروى تفاصيل مهمة عن إقالة النحاس من وزارته الأولى وكيف تعامل مع محمد توفيق نسيم رئيس الديوان الملكى ورفض أن يتقدم باستقالته، فما كان من الملك إلا أن أقاله.

ويقدم إبراهيم فرج بعض التفاصيل عن محاولة الملك ضرب زعامة مصطفى النحاس باشا بزميله أحمد ماهر باشا فى ١٩٣٧، وعن المحاولات التى شارك فيها الرئيس السادات لاغتيال النحاس.

كما نرى عبدالرحمن الرافعى وهو يقدم كثيرا من التفصيلات عن النشاط المحدود للحزب الوطنى فى مراحل مختلفة بدءا من دعوة محمد فريد (فى ١٩١٢) إلى تقديم الدعم المالى إلى الصحف الأوروبية الموالية للقضية الوطنية، ثم تولى الرافعى نفسه سكرتارية الحزب الوطنى، ونشاطاته فى هذا الحزب، وهى نشاطات أميل إلى أن تكون بروتوكولية من أن تكون نضالية.

ويقدم الرافعى ذكرياته عن دوره فى إنشاء ضريح للزعيمين مصطفى كامل ومحمد فريد، وهو الضريح الذى دفن هو نفسه فيه عند وفاته فى ١٩٦٦.



ونرى بعض أصحاب هذه المذكرات يحتفون بعملهم النيابى.

ومن هؤلاء الرافعى الذى يروى باعتزاز شديد دوره فى برلمان ١٩٢٤ وفى مجلس الشيوخ ما بين ١٩٣٩ و١٩٤٩. وتتضمن مذكرات الرافعى قصة المناقشة الحادة بينه وبين زعيم الأمة سعد زغلول فى مجلس النواب، كما تتضمن إنجازه فى استصدار مشروع قانون حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية.

وتتضمن مذكرات الرافعى أيضا تفصيلات ذات قيمة عن فوزه فى الانتخابات البرلمانية (١٩٢٤) بصوت واحد فقط، وعن فوزه بالتزكية بعضوية مجلس الشيوخ (١٩٣٩)، ثم شكواه ومعاناته من تصرفات فؤاد سراج الدين التى جعلته يفقد عضوية الشيوخ فى انتخابات مطلع الخمسينيات (أبريل ١٩٥١) فى دائرة فارسكور لمجلس الشيوخ وهى الانتخابات التى خسرها.



ويبدى الرافعى تألمه من عدم ترشيحه فى ١٩٢٦، ويعترف فى صراحة نادرة بأن هذا الانسحاب من الترشيح أثر على نفسيته وصحته، بل إنه يذهب إلى إطلاق مصطلح «شهداء الانتخابات» على رموز الحركة الوطنية الذين فقدوا حياتهم من جراء عدم فوزهم فى الانتخابات، ويعدد من هؤلاء: عبداللطيف بك المكباتى، وعبد اللطيف بك الصوفانى، وأحمد بك لطفى.

كذلك لا يبخل علينا الرافعى فى مذكراته بالحديث عن دوره الخالد فى كتابة تاريخ الحركة الوطنية وكيف عانى من أجل تسجيل أسماء الشهداء والذين قيدت حريتهم بسبب مشاركتهم فى الثورة، وهو يعترف بأن معاصرته للأحداث ساعدته على أن يستقرئ حوادث الثورة ويستذكرها دون عناء، ومع هذا فإن الرافعى يشير إلى مدى جهل مثقفينا بجهده وإنتاجه الفكرى فى مجال التأريخ للحركة الوطنية، وفى المقابل يعترف بدور الصحافة فى تشجيعه، كما يورد تفصيلات مهمة عن موقف وزارة المعارف من كتبه .

ويشير الرافعي في مذكراته إلى دوره البارز في تشجيع الحركة التعاونية، وكيف استمر على نشاطه في هذا الدور طيلة حياته السياسية.

كما تحفل مذكرات إبراهيم فرج - بالطبع برواية كثير من المواقف التي صادفت وواكبت عهد وزارة الوفد الأخيرة.



وتحفل المذكرات التي بين أيدينا بحديث أصحابها عن المواقف التي ارتبطت بهم وارتبطوا بها في سياق التاريخ المعاصر. وهكذا نجد صليب سامي يحدثنا عن موقفه وموقف وزارة حسين سري من قطع العلاقات مع حكومة فيشي وكيف قاد هذا الموقف إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي طلب فيه الإنجليز عودة الوفد إلى الحكم.

كما نرى كريم ثابت هو الآخر يروي بعض تفاصيل متصلة بما اتهم به من تقاضي بعض المال من مستشفى المواساة.

ونرى كريم ثابت فخورا إلى أبعد الحدود بزياراته الخارجية وعلاقاته بالزعماء في إيران، والسعودية، والعراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، وإيطاليا، وألمانيا، والهند، والحبشة، وتشيكوسلوفاكيا، وسويسرا.

كما نراه فخورا بأدائه كوزير مسئول حرص على إتاحة حرية الصحافة بقدر ما استطاع، ونرى المراغي هو الآخر حريصا على الإشارة إلى هذا المعنى.



ويتناول أصحاب هذه المذكرات إنجازاتهم التي قدموها في وظائفهم أو وزاراتهم بقدر ما يستطيعون من فخر، ومع هذا فإنه يروعنا أن نرى كريم ثابت حريصا على أن ينفي أن يكون قد قام بكثير من المهام التي قد يتوهم القراء أنه قام بها بحكم عمله مستشارا صحفيا للملك، وربما دفع كريم ثابت إلى هذا الموقف أنه كتب مذكراته في الفترة الأولى من عمر الثورة حين كان التوجه السائد أن يتنصل كل مسئول من مسئوليته عن أي شيء وقع قبلها، وكأن كل ما وقع كان حراما وظلما وضلالا، وليس هذا هو الحال مع كتابات الوزراء الأربعة الآخرين التي نجت تماما من هذا المنحدر الذي وقع فيه كريم ثابت وحده.

ونحن نرى مرتضى المراغي - على سبيل المثال - حريصا على الافتخار بتفكيره -

وهو وزير للداخلية ـ فى إنشاء قوة وسط بين الجيش والبوليس، واتصالاته بالحكومات الأجنبية من أجل هذه الفكرة، كما يروى ـ وقد تقادم الزمن ـ قصة اتهامه فى بداية عهد الثورة بالحصول على الإمكانات اللازمة لتكوين هذه الفرقة من أجل القيام بحركة عسكرية من نوع ما، سواء كانت كحركة الجيش فى ٢٣ يوليو أو حركة أخرى قادرة على مناوءتها.

ويرينا الرافعى فى مذكراته كيف نجح فى عمله الوزارى بسبب الاستقامة، وكيف استعان فيها بجهود موظفى الوزارة بطريقة مثلى، وهو يتحدث بسلاسة ودون ادعاء عن أهمية وزارة كوزارة التموين ودورها فى الحياة العامة والاقتصادية.

ونرى الرافعى يروى المواقف التى تصاعد فيها الخلاف بينه وبين شركة السكر وقصة القرار الذى أصدره بحظر تصرف الشركة فى منتجاتها بغير ترخيص من الوزارة، وكيف نجح فى حل مشكلة السكر بموقفه من الشركة وبمبادرته بالاستيراد. ويشير الرافعى أيضا إلى موقفه من شركات النسيج وكيف تمكن من السيطرة على أسعار المنتجات. ومن حسن الحظ أن مذكرات الرافعى لا تكاد تختلف عن مذكرات صليب سامى فى رواية معاناة الوزير من نفس الأشخاص والاتجاهات القاهرة التى لم تكن ترعى صالح الوطن ولا صالح نفسها.

ومع هذا فإن كلا الرجلين يستعين على هؤلاء بالقانون ويمارس سلطاته بشجاعة ومسئولية وجسارة تندر فى أيامنا هذه.

ويعالج الرافعى أداءه الوزارى من ناحية البعد عن المحسوبية والذاتية، وأن الوزارة لم تصبه بالعاهة النفسية التى يصاب بها الذين يتولون الوزارة.



ولا تخلو قراءة المذكرات التى بين أيدينا من دروس قيمة نتعلمها لفن إدارة شئون الدولة وتسيير أمورها، وكيف يمكن للوزير الوطنى المتمتع بالثقافة العريضة والفهم السليم والإحساس بالقانون أن يسهم حتى فى وضع أسس التشريعات الكفيلة بقيادة خطوات إسعاد الشعوب.

ونحن نقرأ ـ على سبيل المثال ـ رأى صليب باشا سامى الذكى فى ضرورة تنفيذ أحكام القانون العام بشأن التدليس والغش التى هى بمثابة الدستور لقانون التموين،

وكيف أنها كفيلة بأن تغنى مفتش التموين عن البحث عن تنفيذ أحكام قوانين التموين، لأن مخالفات التسعير الجبرى لا يمكن ضبطها إلا بوقوع المخالفة، وبناء على شكوى المجنى عليه، لأن الجريمة لا تتم إلا بالبيع.

وقد كان صليب سامى ـ على الدوام ـ نموذجا للوزير القادر على توظيف التشريع لخدمة الاقتصاد والحياة الاجتماعية باقتدار.

ولا ننسى ـ فى هذا الصدد ـ أن صليب سامى كان أول وزير للتموين، أو كأنه الوزير المؤسس لهذه الوزارة، وهو الذى وضع النظام المعمول به فى توزيع الكيروسين كما لاننسى جهده فى خفض أثمان الأقمشة الشعبية، وقدرته على تحقيق انضباط تعامل شركات البترول والكاشفة عن الآبار والعاملة على استخراج الزيت والشركات التى تستورده من الخارج، وكيف وضع الأسس الكفيلة بضبط سعر البترول بجميع مشتقاته، وسعر البترول المستخرج من الآبار المصرية. وكيف حصل على دين الحكومة المصرية من هذه الشركات، فضلا عن أنه كان صاحب الفضل فى سياسة تحميل مشتقات البترول بفارق السعر، ومع هذا فإن أحدا لم يستثمر ما نجح فى الوصول إليه، وسياساته التى وضعها للبوتاجاز والأقمشة والصفيح.

ونرى صليب سامى أيضا يشيد بدور ديوان المحاسبة فى مساعدته على تحقيق الأهداف الاقتصادية، وكيف أنقذ تمويل بعثاتنا الدبلوماسية من خلال تحويل الأموال السويسرية لسفاراتنا فى الخارج، ويتحدث عن عيوب الإغراق والمشكلات الاجتماعية الناشئة عن تدخل الدولة فى توزيع المواد الغذائية.

ومع كل هذا فإننا نقرأ كثيرا من التحفظات الموضوعية على ما هو قائم، والأمل الحقيقى فى تغيير الصورة، ومن ذلك ـ على سبيل المثال ـ شكوى صليب سامى من بعض المصاعب البيروقراطية بتدخل الدولة فى الاقتصاد، ووجهة نظره الذكية الكفيلة بالتغلب على مثل هذه المصاعب. كما ينبهنا صليب سامى ـ على سبيل المثال أيضا ـ إلى أنه لا مصلحة الآثار ولا وزارة المعارف فكرت فى تعديل قانون الآثار لاستدراك عيوبه.

وهكذا نستطيع أن نتفهم المعانى التى كانت وراء نجاح وزراء ما قبل الثورة المخضرمين من أمثال صليب سامى أو غير المخضرمين من أمثال عبدالرحمن الرافعى أو ومَنْ كانوا يعدون ليكونوا رؤساء للوزارة كالمراغى.

ونحن نرى مرتضى المراغى ـ على سبيل المثال ـ وهو يحاول أن يدير أمور وزارة الحربية بعقلية السياسى والإدارى المحنك، فيلقى نجاحا ملحوظا وإن يكن محدودا، ونراه أول مَنْ يحدثنا عن إمكان إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة دون أن يكون من أبنائها، مقدما فى ذلك صورة مصرية مبكرة من صور النمط الغربى المعروف حين يتولى رجل أعمال أو رجل قانون شئون وزارة الحربية، بل يبدو المراغى متفوقا فى أداء دوره لا لإلمامه بالتسليح وفنون الحرب، ولكن لإلمامه بأصول الإدارة والحكم فى المقام الأول، وقد رأينا كيف تمكن وهو وزير من النجاح فيما يسمى بلغة العصر تأمين القوات المسلحة من الداخل، حيث نجح فى الوصول إلى المطبعة التى تتولى طبع المنشورات.

ونراه فى أكثر من موضع يجأر بالشكوى من تدنى مستوى القيادات العسكرية التى كان عليه أن يعمل معها، وعدم تخصص هذه القيادات ونراه يفيض فى انتقاد الفريق حيدر على نحو لم نقرأه لأحد غيره، حتى إنه يسلبه كل المزايا وينسب إليه كل النقائص، ويستكمل المراغى الصورة بالحديث عن نقص كفاءة كل من رئيس أركان حرب الجيش وقائد السلاح الجوى، وبعد هذا يروى المراغى كيف أنه نجح فى التخلص من الفريق عثمان المهدى والإيقاع بحسين فريد، ومع هذا فإنه لا يلبث أن يفجع فى مستوى رئيس الأركان الجديد.

وفى موضع آخر يروى المراغى كيف استطاع أن يزيح حسين سرى عامر عن موقعه بمعونة من الفريق حيدر نفسه.

ومع هذا فإن المراغى يصور حيدر فى صورة من هو أقل سوء من غيره من قادة الجيش، ويحرص المراغى على أن يروى قصة استغاثة مجموعة من الخبراء الألمان بالملك ورئيس الديوان من تعذيب وتهديد وكيل وزارة الحربية المصرية لهم حين حاولوا لفت النظر إلى سوء حالة الجيش المصرى.

ويقدم المراغى تشخيصه للعلاقة بين الجيش والملك، وهو يتبنى تماما الرواية التى عبر عنها هيكل باشا أمام محكمة الثورة حين سئل عن سبب سكوت الزعماء الوطنيين عن تصرفات الملك، فأجاب بأن الجيش كان مع الملك.

ويروى المراغى فى هذا الصدد قصة حوار دار بينه وبين الملك فاروق حول ثقة

فاروق المطلقة فى ولاء الجيش له، ويجاهر المراغى بنظريته القائلة بأن الجيش وقادته كانوا مسئولين عن عبث فاروق واستهتاره، وهو يرى المسئولية عن استهتار فاروق متركزة تماما فى فرقاء الجيش ولواءاته على حد تعبيره.

وعلى نفس الخط فإن المراغى يذكر فى وضوح أن الجيش كان مواليا تماما للملك على حين لم يكن البوليس كذلك، ويعزو المراغى هذا الوضع إلى أن الملك كان صاحب الأمر بإنهاء إضراب رجال البوليس بالقمع، وهى قضية تحتاج إلى كثير من التحقيق التاريخى والدراسة.

ومع هذا كله فإن المراغى حريص على الحديث بإفاضة عن دوره فى محاولة تسليح الجيش وما عاناه من مساومة البريطانيين له على تحقيق هذا الهدف وعرضهم التخلى عن السودان فى مقابل تسليح الجيش المصرى. ومن الطريف أننا نرى السياسيين المصريين فى عصر الليبرالية وهم معنيون أشد العناية بقضية تسليح الجيش المصرى، على الرغم من أنهم لم يكونوا من القوات المسلحة، بل إن صليب سامى يحدثنا عن تفصيلات كثيرة تتعلق بالتسليح فى أثناء عمله كوزير للحربية (١٩٣٣ ـ ١٩٣٤)، كما أنه فى زمن تال (١٩٤٦) يروى لنا كيف أصيب إسماعيل صدقى باشا بالأسى والمرارة حين لم يوافقه الملك على خطة ذكية لتسليح الجيش المصرى من مخازن البريطانيين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وتحفل مذكرات إبراهيم فرج بكثير من الأمثلة على مدى ما يمكن للفهم السياسى أن يحققه من خلال المواقع الوزارية، وإن كان إبراهيم فرج قد قصر بالفعل فى رواية دوره فى وزارة الشئون البلدية والقروية.

أما الرافعى فإنه على قصر الفترة التى تولى فيها وزارة التموين، فقد كان قادرا فيما رواه على أن يدلنا على مدى النجاح الذى حققه بحكم فهمه وقدرته على الحكم على الأمور. وهكذا أثبت بوضوح ودون ادعاء أن المفكر الحق قادر على أن يؤدى الوظائف السياسية والوزارية بنجاح وسلاسة.



ونحن نرى فى مجموع مذكرات هؤلاء الوزراء الخمسة مستوى أرفع بكثير من مجموع مستوى مذكرات رجال الثورة أجمعين، نرى اللفظ المتأنق، والتعبير الجميل،

كما نرى الدقة واضحـة، ونرى الالتزام بمنطق واضح فى التفكـير، وبرؤية محددة فى تناول الأمور، كما أننا لا نرى مفاجآت تغـير النفوس أو الناس، ولا نرى رياحا عاتية تعصف بمواقع أصحاب المذكرات فى الحياة العامة.

فصلـيب سامى ـ عـلى سبيـل المثال ـ كان أكـبر من وزير بـالفعل، وقـد كان من المحتم أن يسند إليـه هذا المنصب عاجلا أو آجلا فى عصر الليبـرالية، ومع هذا فإنه لا يصور نفسه ولا شخصيته إلا على نحو ما أرادهـا محاميا متميزا مبدعا فى أدائه، وفى بحثه عن وجهات النظر المنتصرة لـلرأى الذى يدافع عن صاحبه أيا كان موضوع هذا الرأى تجاريا أو مدنيا أو جنائيا أو حتى سيـاسيا فى المقام الأخير، وهو لا يقبل الوزارة إلامن أجل إسعاد والده، ولا يتكرر قبولـه لها إلا مع أصدقاء له يرأسون الوزارة ، أو قبل هذا بروح مودة من الملك فؤاد نفسه.

ونرى أحمد مـرتضى المراغى نموذجا لرجـل القانون الذى سرعان ما يـتحول إلى رجل إدارة نـاجح ويدير الأمـن العام باقـتدار ويتدرج فـى مناصب الإدارة (وهـو ما يقابل المحافظات والإدارة المحـلية الآن)، ويكون مهيأ تماما لكل مـا تولى من وظائف بل ولكل ما كان متوقعا له أن يتولاه لو أن العهد نفسه قد استمر.

ونرى إبراهيم فرج وهو يلازم النحاس منذ ما قبـل تخرجه فيصبح بلا مبالغة كأنه ابنه بالفعل يشاركـه كل مراحل الكفاح الوطنى ويبدو وعيه بها تـاما غير منقوص بلا أى تحذلق أو تكلف أو ادعاء أو استثمار.

ونرى كذلك الرافعى العظيم وهو يستعرض تاريخ حياته بكل تواضع حتى إذا ما وصل إلى الوزارة تـعجب من أن يهنئـه الناس بها قبل أن يـعمل فيها عمـلا ذا قيمة، ومع هذا فإنه يعمل فيها وفى غيرها بالفعل بإخلاص واقتدار.

ونطالع فى مـذكرات الرافعى شعوره النـفسى الصادق المندهش مـن زيادة احترام الناس له أضـعافا مضاعفـة بسبب توليـه الوزارة، وأنه لم يُهنـأ فى حياته علـى عمل عمله بقدر ما هنئ على دخوله الوزارة.

ونرى كريم ثابت وهو يحاول الاتسام بالحـكمة حين ينظر إلى الأحداث من واقع الموقع الجديد الذى وصل إليـه بعيدا عنها، فهو يتأملها ويـتدارسها ويتذاكرها دون أن يكون علـيه أى دين، ودون أن يكون لديه أمـل (حارق محرق) فى العودة إلـيها من

جديد، وهو فى حقيقة الأمر يبدو بوضوح ورغم كل معاناته فى العهد الجديد غير محترق بحب السلطة، ولا مدع للصواب فيما فعل، ولا مفتر بالخطأ على غيره، إنما هو يصور نفسه قدر طاقته وقدر مهارته فى التصور على أنه كان شخصا حكيما متزنا وطنيا فحسب، ولا يمنعه هذا بالطبع من أن يظهر الآخرين فى بعض الأوقات وهم أقل منه حكمة وفهما، لكن هذا لا يعنى أبدا أنه يصعد بنفسه فوق جثثهم ولا فوق أكتافهم لأنه لا يروى كل شيء من منظور شخصى وإنما يروى بعض ما رآه أو سمعه بطريقة يظهر فيها نفسه بقدر الإمكان ودون أن يدعى امتلاك التاريخ أو التراث على نحو ما فعلت ولا تزال تفعل النسخة المستنسخة منه فيما بعد.



ونحن نرى أصحاب هذه المذكرات معتزين أشد الاعتزاز بالمهن التى تقلدوها ومارسوها :

فنرى الرافعى وهو حفى بأن يدلنا على أسباب حبه للمحاماة، وإيثاره لممارستها على الصحافة، بل وعلى القضاء حين رُشح مستشارا فى الثلاثينيات، ونرى اعترافه بأنه آثر الاعتذار عن قبول هذا المنصب حتى يتمكن من كتابة الحلقات الباقية من تاريخ الحركة الوطنية، خاصة أنه كان يرى أن القاضى يجب أن يكون بعيدا عن السياسة عملا وتأليفا، ويقدم الرافعى مبررات قوية لتفضيله المحاماة فى كل المراحل مفسرا هذا بتفضيله الحياة المثالية بعيدا عن الوظائف.

وعلى نفس النمط وربما بعقيدة أخرى نرى صليب سامى (باشا) مرتبطا تمام الارتباط بمهنة المحاماة، وهو مع كل شكاواه منها ومن متاعبها ومتاعب الموكلين يؤثر هذه المهنة بحبه ويفضلها على كل المهن الأخرى على الرغم من تعيينه مستشارا ملكيا، وعلى الرغم من وصوله فى مرحلة مبكرة إلى الموقع الأول فى قضايا الدولة، وعلى الرغم من مشاركاته الوزارية المتعددة التى لم يصل إليها أحد غيره.

ويبدو اعتزاز صليب سامى بمهنته انعكاسا لحادث مر به فى شبابه حين رأى فى إحدى رحلاته تقديس سكان إحدى المدن لجراحهم العظيم.

ونرى صليب سامى معنيا بصفة خاصة بقضايا ممارسة مهنة المحاماة، وعرض مقترحاته الخاصة بإلغاء التدريب والحد من عدد المحامين، وعرض نجاحاته المهنية فى قضايا وقف المنشاوى وغيرها.

ونرى كريم ثابت هو الآخر معتزا كل الاعتزاز بعمله الصحفى، وهو يرتفع بهذا العمل الصحفى بكل جوانبه فوق كل منصب تولاه، وفوق كل وظيفة أداها، وهو حريص على أن يفخر بكل مؤهلات الصحفى الناجح المتميز من العلاقات الواسعة، والأرشيف الحى، وحضور الذاكرة، وسرعة البديهة، وحسن التصرف، وجودة الصياغة، ووضوح الرؤية، وهو لحسن الحظ يفعل هذا كله دون أن يمن علينا بأنه يخلع على نفسه صفة الصحفى على نحو ما يفعل غيره الذين يستترون بهذه الصفة من أجل إخفاء حقيقة الأدوار التى لعبوها ضد مصلحة أمتهم.

ونرى مرتضى المراغى فخورا إلى أبعد الحدود بقدراته المتميزة كرجل إدارة ناجح تمكن طوال حياته الإدارية على مدى ربع قرن من أن يسجل نجاحات متعددة بفضل توقد الذهن، والإخلاص للعمل، والعناية بالتفاصيل، والدرس الجيد للموضوعات، وهكذا استطاع أن يكون من أبرز مديرى المديريات ومحافظيها، ومن أبرز مديرى الأمن العام، ومن أبرز وزراء الداخلية، وأن يسجل كثيرا من النجاح والتميز والتفوق فى أدائه للوظائف التى اضطلع بها.

ونرى إبراهيم فرج وهو فخور حتى وهو فى الثمانين بأنه كان ابن النحاس وسكرتيره وساعده الأيمن فى كثير من الأوقات، سواء توج هذا بالوزارة أم لم يتوج حتى أنه يروى عن نفسه وعن النحاس أن النحاس عندما استبقاه فى لقاء له مع سفير أجنبى، قال للسفير الأجنبى: إن لإبراهيم فرج صفتين: أنه وزير وأنه سكرتيره، وأنه يستبقيه فى اللقاء الخاص مع السفير باعتباره سكرتيره، مع أن إبراهيم فرج كان فى ذلك الوقت يشغل منصب وزير الخارجية بالنيابة، وهكذا يقدم إبراهيم فرج نفسه فى صورة الكادر الحزبى المخلص الذى ندر وجوده فى الزمن التالى لزمنه.



وتحفل هذه المذكرات الخمس بدلائل كثيرة على مدى تغلغل روح الوحدة الوطنية فى نفوس المصريين وزعمائهم.

فالنحاس على ما يروى إبراهيم فرج كان هو الذى أصدر قراره فى أثناء وزارته الأولى (١٩٢٨) بأن يتولى لواء مسيحى تسليم مقود الجمل إلى أمير الحج لأنه كان أقدم لواء فى الجيش المصرى فى ذلك اليوم.. ويروى إبراهيم فرج قول النحاس باشا

«هو فيه جمل نصرانى وجمل مسلم؟ كلام فارغ.. هو إحنا اخترنا أمير الحج قبطى؟» وأصر الزعيم على رأيه... وانتهت الأزمة.

وفى هذا الاتجاه أيضا يروى إبراهيم فرج عدة وقائع مهمة، منها قصة حرق كنيسة السويس وكيف اتضح أن عملاء المخابرات البريطانية هم الذين أحرقوها ونسبوا حرقها إلى الإخوان المسلمين، فما كان من النحاس إلا أن زار الكنيسة المرقسية بالقاهرة ولم يخرج إلا بعد أن حل الأزمة، ووصل الأمر بالأقباط الوطنيين يومها إلى أن يكونوا فرقة فدائية تحارب الإنجليز وتحمل اسم الشهيد مار جرجس.

ويروى إبراهيم فرج قصة التآمر على الوفد بفبركة وثيقة اتصال النحاس باشا بالسوفييت، وقبلها التعسف الذى لقيته الجماهير الوفدية على يد إسماعيل صدقى ودور إبراهيم فرج نفسه كقائم بعمل رئيس نيابة المنيا فى التصدى لهذا الظلم، وكيف فصل من جراء هذا الموقف ثم عاد إليه حقه فى وزارة تالية.

وتبدو روح البعد عن التعصب فى ثناء كل من صليب سامى وإبراهيم فرج على شخصية الشيخ حسن البنا فى موقفين مختلفين.

ويبدو صليب سامى ذا وعى مبكر بأثر الاستعمار البريطانى فى مصر وتأثيره فى التعليم العام وكيف بلغت سيطرة الاحتلال على مقدرات الأمور فى المدارس أنه هو نفسه لم يقبل حيث يريد إلا عن طريق الإنجليز، كما يروى كيف تمكن كرومر من تحويل دفة التعليم من الفرنسية إلى الإنجليزية بخطوات إمبريالية مدروسة. كما نرى المراغى وهو يروى تفصيلات مهمة وخطيرة حول مساومات البريطانيين له بتخلى مصر عن السودان حين فاوضهم من أجل تسليح الجيش المصرى.



ومن حسن حظنا أننا نرى أصحاب المذكرات الخمسة وهم يعلون من شأن الأخلاق.

فالرافعى يعلى من شأن الاستقامة فى كل شىء، وإبراهيم فرج يعلى من شأن الولاء والحرية، وكريم ثابت يعلى من شأن الدأب وتحمل الآخرين والصبر على المكاره، وصليب سامى يعلى من شأن الأمانة والعدالة ونصرة اللاجئ إليه، ومرتضى المراغى يعلى من شأن الفضلية والصدق والانتماء للوطن.. وهكذا.

وعلى الرغم مما ناله كل هؤلاء، وقد وصلوا جميعا إلى مقاعد الوزارة، ووصل أربعة منهم إلى رتبة الباشوية، ولم تكن الباشوية ببعيدة عن خامسهم (الرافعى)، فإن هؤلاء جميعا يشعرون بالغبن.

ونرى الرافعى - على سبيل المثال - فى فصل بعنوان «الاعترافات» يصرح بأنه حرم طيلة حياته من معاونة الغير له، فلم يجد معاونة لا من المجتمع ولا من الحكومات ولا من الهيئات ولا من الأفراد، حتى أنه يقول إنه يستطيع أن يقول إنه دائن للناس لا مدين لهم.

ونرى المراغى وهو الذى تعرض على يد الثورة للظلم والغبن، لا يشكو هذا الظلم بصوت عال، لكنه لا يغفل الإشارة إليه، وهو يذكر أنه المتهم الوحيد الذى كانت عريضة اتهامه معتمدة فحسب على اتهام رئيس الجمهورية له فى خطاب عام، كما أنه يجد نفسه ولم ينل تقدير النظام الملكى ولا الملك الذى حاول الحفاظ عليه وعلى عرشه.

ونرى نفس الشعور عند كريم ثابت الذى لقى النكران فى عهد الملكية، ولقى اتهامات صريحة وحملات متواصلة من أحزاب المعارضة، وهو يجاهر - على سبيل المثال - بمعاناته من مقال الزعيم السعدى محمد حامد جودة « فرفش ياكريم» على سبيل المثال، وهو يرى أن أحزاب المعارضة ظلمته، ومع أنه ظلم فى عهد الثورة بالطبع فإنه يقف بمذكراته عند حدود عهد الملكية، وإن كان هذا لا يمنع أن يعبر بطريقة غير مباشرة عن شعوره المعانى من عدم الامتنان لدوره الذى يرى أنه قد أفاد به الوطن والعروبة.

ونرى صليب سامى أقل الخمسة شكوى من تقدير النظام له، وإن كان يوحى فى صراحة بأن الملك فاروق لم يكن يعرف قدره على نحو ما كان الملك فؤاد يعرف قدره، لكنه مع هذا يشكو لنا من ظلم الموكلين له وأكلهم حقوقه، كما يشكو لنا من أن جهوده القيمة وآراءه ذهبت فى بعض الأحيان أدراج الرياح، ولم يفد منها الوطن على نحو ما كان ينبغى للوطن أن يفيد من مثل هذه الآراء والتشريعات والنظم التى وضعها رجل عظيم متمكن.

أما إبراهيم فرج فإن معاناته من الثورة تفوق كل معاناة يتخيلها إنسان، ومع هذا

فهو يجتزئ برواية معاناته دون أن يعانى مرارة شديدة ودون أن يتحول إلى شكاء بكاء، وإن كان التاريخ يسمح له أن تتحول معاناته من صدقى ونظامه إلى فخره بالدور الذى أداه.



وعلى نحو ما نرى من اعتزاز هؤلاء بتاريخهم وبمهنهم وأدوارهم، فإننا نرى معاناة كل واحد من هؤلاء فى موقعه.

فصليب سامى يعانى من تدنى مستوى الأداء من وجهة نظره.

وإبراهيم فرج يعانى التآمر على الشعب وعلى الحركة الوطنية من وجهة نظره.

وكريم ثابت يعانى الوضع الذى وجد نفسه فيه محسوبا على الملك بينما هو لا يستطيع توجيه الأمور على نحو ما يحب.

والرافعى يعانى ما يعانيه كل مثقف نظرى مثالى.

والمراغى يعانى فساد الحاشية وتغلغل غير المخلصين إلى المواقع المؤثرة، كما يعانى من تدهور المستوى الفنى لقيادات القوات المسلحة.

على أن أبرز معاناة تنطق بها هذه المذكرات جميعا هى معاناة كريم ثابت من فاروق الذى كان حريصا على أن يهدم كل ما يبنيه هو نفسه من مجد.



وتحفل المذكرات الخمس التى بين أيدينا بالتقدير (أو التقييم على الأقل) لأداء عدد من الشخصيات البارزة.

فنرى عبدالرحمن الرافعى معجبا ومقدرا لمصطفى كامل ومحمد فريد والمكباتى، كما نراه أيضا مقدرا للأمير عمر طوسون.

ونرى صليب سامى معجبا بكثيرين يأتى عبدالعزيز فهمى على رأسهم، كما نراه يثنى الثناء الحسن الجميل على الهلباوى، ولبيب عطية، وحسن جلال، وحسن صبرى باشا،وعلى باشا إبراهيم . على حين ينتقد محمد توفيق نسيم.

ونرى كريم ثابت على عادة الصحفيين من طبقته معجبا بنفسه قبل أن يكون معجبا بغيره، لكن هذا لا يمنعه من أن يبدى تقديره لبعض السياسيين، وأن يبدى

أيضا آراءه فى كثير منهم، لهذا نرى له بالإضافة إلى رأيه فى الملك آراء واضحة فى كل من النحاس، والنقراشى، وإبراهيم عبدالهادى، وفؤاد سراج الدين، وأحمد حسنين.. وغيرهم.

ونرى إبراهيم فرج معجبا بالطبع وممجدا لكل من النحاس، وسراج الدين، ومبديا آراء ذات قيمة فى كثير من المعاصرين له.

ونرى مرتضى المراغى محبا ومقدرا للهلالى ومثنيا على شخصيته وحسن معاملته، وهو يصف هذه المعاملة بأنها كانت معاملة صديق لا معاملة رئيس، وهو يعترف بأن الهلالى كان صاحب الفكرة فى الجمع بين وزارتى الحربية والداخلية ووضعهما فى يده هو.

وعلى الرغم مما لقيه المراغى على يد الثورة فإنه حريص على الاعتراف بكفاءة قائدها اللواء محمد نجيب ونزاهته وقدراته حين عمل مديرا لسلاح الحدود وأصابت كفاءته تجارة المخدرات بالكساد.

وفى المقابل نجد المراغى متبرئا تماما من على ماهر باشا وهو يشير إلى أنه عين وزيرا على غير رغبة على ماهر، وبإرادة الملك لا رئيس الوزراء، ويحظى شخص على ماهر وإدارته بمزيد من نقد المراغى، فهو يراه شخصية قوية تحب التسلط كما يحب أن توجه الأضواء كلها إليه وحده، وهو يروى أنه ثار على هذا الأسلوب، ويقدم لنا أكثر من قصة للدلالة على موقفه من على ماهر، وقد كان حريصا ـ حسبما يروى ـ على ألا يستخدمه على ماهر فى مناوراته مع الإخوان المسلمين أو مع غيرهم، كما أنه فى الفترة القصيرة التى دامتها وزارته قدم له أكثر من استقالة.

وتحفل المذكرات التى نتدارسها فى هذا الكتاب بآراء زعماء الحركة الوطنية فى بعضهم، فنرى إبراهيم فرج يقدم لنا بعض آرائه وآراء النحاس فى كل من: مكرم عبيد، وأحمد ماهر، وعباس العقاد، وأحمد نجيب الهلالى، والسنهورى، ومحمد محمود، وإسماعيل صدقى، وسليمان حافظ، وحسن البنا.

ويحرص كريم ثابت ـ دون مبرر ظاهر يقدمه ـ على انتقاد مواقف إسماعيل صدقى فى وزارته الأخيرة ١٩٤٦ خاصة فى توجهه إلى قبرص لإمضاء قرارات التعديل الوزارى من الملك، ومع هذا فإنه يروى كيف استقال صدقى وكيف عدل

عن هذه الاستقالة بخطاب تأييد من الملك فحسب، كما يروى كيف أن صدقى باشا اعتذر عن تولى منصب رئيس الديوان الملكى بعد خروجه من الوزارة وأسر إلى حسن يوسف بأن المنصب لا يناسب طبيعة شخصيته، وكيف تجاهل الملك تكريم صدقى بأية صورة من الصور، على الرغم من حرص الملك فؤاد من قبل على تكريم صدقى والاهتمام به اهتماما لم يبلغه أى رئيس من رؤساء وزرائه، وقد وصل الأمر بالملك فؤاد إلى أنه كان يشرف بنفسه على قائمة طعام صدقى وإعدادها. وسيجد القارئ فى المدارسة التى قدمناها لمذكرات كريم ثابت تعليلنا لموقفه المتحيز ضد كل من إسماعيل صدقى وأحمد حسنين.

وفى مقابل هجوم كريم ثابت وتحفظه على إسماعيل صدقى، نجد صليب سامى معنيا بالثناء عليه وعلى قدراته وعلى حل المعضلات بطرق غير تقليدية.



ويتعرض كريم ثابت بالطبع لمواقف أحمد حسنين وهو يحاول أن يبدو وكأنه أقرب إلى الصواب فيما يقدمه من تصوير كامل يفسر به علاقته بالملك فاروق والملكة نازلى، ويخلص إلى القول بأن نهاية الموقف كانت مصداقا للمثل العامى «شيّلنى وأشيّلك»: إغضاء من هنا وإغضاء من هناك، ويتحدث عن طبيعة شعور الملك فاروق تجاه رائده ورئيس ديوانه.

وينفرد كريم ثابت بأن يروى اصطحاب فاروق إلى الأوبرج فى نفس يوم وفاة حسنين باشا كتعبير عن حقيقة شعور الملك تجاه حسنين، ويصل إلى أن يقول إن فاروق لم يذرف دمعة واحدة على حسنين، وإلى أن يروى قصة مرور فاروق من أمام كوبرى الجلاء حين رأى تمثالا لم يزح عنه الستار بعد، فأمر أن يزال لو كان لأحمد حسنين، لكن التمثال كان لأحمد ماهر.



وفى إطار أحاديث الكواليس يورد كريم ثابت تفصيلات كاملة عن خطوات أحمد حسنين الحثيثة والحصيفة لتشكيل وزارته فى أبريل ١٩٤٣، وكيف جاء الأمر البريطانى فى النهاية بعدم التغيير.

ويحظى التطور الاجتماعى للمجتمع المصرى بنصيب فى كثير من المذكرات،

ويكفى أن نقرأ قصة النشأة التربوية المشتركة لكل من باحثة البادية ملك حفنى ناصف، وصليب سامى.

ويؤكد إبراهيم فرج من ناحية أخرى على الأدوار الاجتماعية والمهمة التى قام بها النحاس من إلغاء الامتيازات والانتصار للبعد الاجتماعى فى سياسة الوفد، وموقف الوفد من سياسة الإصلاح الزراعى قبل الثورة وبعدها، على حين أن حكومة الحزب الذى كان ينتمى إليه عضو الشيوخ محمد خطاب هى التى تولت رفض مشروعه للإصلاح الزراعى فى ١٩٤٧.

ويدلنا إبراهيم فرج على أن حكومة الوفد كانت أول من مارس سياسة تأميم الشركات فى أسيوط فى ١٩٥٠.

ونقرأ قصة دعوة الضباط لصليب سامى بأن تقوم قرينته بتوزيع الشهادات عليهم بدلا من زوجة مفتش الجيش الإنجليزى ، وكيف ضج مئات الضباط وطلبة المدارس الحربية بالتصفيق والتهليل فى حماس منقطع النظير يوم حدث هذا، وما يدل عليه من وطنية رجال الجيش.

ونرى فى هذه المذكرات أصداء الاتعاظ بما تجلبه الحروب من فقر على نحو ما سجل لنا صليب سامى من انطباعات تجاه ما رأى فى النمسا بعد الحرب العالمية الأولى.



ومع أن المذكرات التى بين أيدينا تتحدث عن الفترة التى سبقت الثورة، فإنها بالطبع تمتد ببعض الحديث لما حدث بعدها، وفى هذا الصدد نرى المراغى حفيا برواية موقف الثورة منه حين حققت معه بقسوة بشأن تشكيله قوة عسكرية تتبع الداخلية. كما أنه يروى قصة الاتهام الذى وجه له بالتآمر على نظام عبدالناصر وهو فى الخارج. كما أنه يروى قبل هذا قصة خروجه من مصر عام ١٩٥٦، وكيف أن خالد محيى الدين ساعده باستخراج جواز سفر له، ويسخر المراغى من الطريقة التى وجه بها إليه الاتهام بالتآمر على الثورة ومحاكمته غيابيا أمام محكمة عسكرية، وكيف اضطر إلى البقاء فى الخارج حتى عاد فى ١٩٧٣ وصدر العفو عنه فى ١٩٧٤.

وتنفرد مذكرات المراغى برواية بعض تفصيلات مهمة عن حياة فاروق بعد

الثورة، ومع أنه يعترف أنه كان حريصا على عدم اللقاء به رغم وجودهما ـ هما الاثنان ـ فى إيطاليا، فإنه يروى أنه قام ـ بدافع عاطفى ـ بدور الخاطبة لبنات فاروق، لكنه لم يفلح فى أداء هذا الدور، كما يذكر أنه رفض التوسط للملك فاروق لدى الملك سعود من أجل معونة مالية، ويقدم معلومات مهمة عن أحوال فاروق المالية بعد مغادرته مصر، كما يروى ما سمعه عن تفاصيل وفاة فاروق من صاحب المطعم الذى تناول فيه فاروق وجبته الأخيرة.

ومن ناحية أخرى يصرح إبراهيم فرج فى مذكراته بآراء النحاس المبكرة فى الثورة وكيف أنه لم يكن ليؤمل خيرا من حكومة عسكرية، ورفضه أن يبدو وكأنه يؤيد نظاما عسكريا ديكتاتوريا، كما يروى فى هذا المجال تفصيلات مهمة عن اختيار أعضاء مجلس الوصاية، وعن استنتاج زكى العرابى باشا الواضح من أن على ماهر لم يحافظ على الدستور لأنه لا يؤمن به.

ويتعرض إبراهيم فرج بالتفصيل للمحاولات التى بذلت من أجل التقريب بين الوفد والثورة ودور كل من عبدالسلام فهمى جمعة وطه حسين فى هذه المحاولات وآراء النحاس.

ويروى إبراهيم فرج أيضا تفصيلات مهمة عن لقاء النحاس بمحمد نجيب ومكالمتهما الأخيرة، وكيف حاول النحاس ـ دون جدوى ـ نصح الثورة بالإفادة من الوفد كحصن يأوى إليه الجميع.

كما يروى متاعب الوفد من الثورة فى بداية حكمها على يد سليمان حافظ الذى وصل به الأمر إلى أن يصف النحاس بأنه فاسد.

أما الرافعى فإنه يكتفى بإبداء امتنانه للثورة على إقامة ضريح الزعيمين مصطفى كامل ومحمد فريد، وهو الضريح الذى دفن هو نفسه فيه عند وفاته.

ويروى إبراهيم فرج تفاصيل المرات الأربع التى اعتقل فيها: بعد قيام الثورة ، وفى ١٩٥٦ ، وبعد انفصال سوريا، وبعد هزيمة ١٩٦٧ بلا سبب ظاهر.



كما يقدم ذكرياته عن جنازة النحاس والظروف التى أحاطت بها.

و لا تخلو المذكرات التى نتناولها فى هذا الكتاب من بعض حديث مهم عن حقبة

الملك فؤاد، وفى إطار ما جرى فى الكواليس فى تلك الفترة يروى كريم ثابت قصة اختيار الملك فؤاد لصدقى باشا كرئيس للوزراء وقصة القرعة التى أجراها الملك مع توفيق نسيم ما بين محمد محمود باشا (مرشح رئيس الديوان) وإسماعيل صدقى باشا (مرشح الملك).

وفى هذا الإطار أيضا يروى كريم ثابت قصة خروج كل من عبدالخالق ثروت ومحمد محمود باشا ويوسف وهبة من مناصبهم كرؤساء للوزراء فى ١٩٢٨ و١٩٢٩ و١٩٢٢.

ونرى فى مذكرات صليب سامى كيف كان الملك فؤاد يختار وزراءه وكيف كان يستقصى آراء الناس فيهم، وكيف كان يحرص على أن يستبقى مَنْ هم قادرون على العمل فى مواقع يتوقع منهم النجاح فيها.

ونرى مرتضى المراغى هو الآخر حريصا على تسجيل إعجابه بقدرة الملك فؤاد وحنكته فى مقابل طيش فاروق واستهتاره.

ومما دار فى الكواليس فى أثناء عهد الملك فؤاد ما يرويه صليب سامى عن رغبة وزير الزراعة حافظ حسن باشا فى إقرار مشروع قانون يرمى إلى استنباط نوع جديد من القطن سماه بالقطن الفؤادى.



ولا تبخل المذكرات التى بين أيدينا بالحديث عن أدوار أصحابها فى حياتهم المبكرة، ويبدو صليب سامى والرافعى وهما يسبقان الآخرين فى هذا المضمار.

ونحن نرى صليب سامى دقيقاً فى تصوير نشأته وحياته الأولى ودراسته، وزملائه وبيته ، وأسرته ،وخطابه الذى بعث به مبكرا إلى اللورد كرومر.

وقد تفوق الرافعى ـ بالطبع ـ فى تصوير حياته ونشأته وبيته ، وبلغت به الدقة أن يقدم نبذتين سريعتين عن شخصين آخرين معاصرين له كانا يحملان نفس اسمه .

كما تتضمن مذكرات الرافعى تفصيلات مهمة عن اعتقاله المبكر (١٩١٥) فى عهد السلطان حسين كامل، وكيف خرج هو وأخوه وزملاؤهما من المعتقل للقاء السلطان حسين كامل، كما يروى ذكرياته عن السجون والمعتقلات التى تنقل فيها ما بين معتقلات طرة والحضرة ودرب الجماميز والجيزة.

كما يقدم الرافعي بعض التفصيلات عن مشاركته في ثورة ١٩١٩ وعن سفره بالباخرة عن طريق النيل إلى المنصورة في أثناء اندلاع الثورة، وكيف كان لهذا الموقف أثره فيما بعد في التفاف الجماهير حوله وتأييدهم له في انتخابات ١٩٢٤.

ومن الواضح أن مذكرات الثلاثة الآخرين تفتقد مثل هذا الحديث عن الفترات المبكرة من حياة أصحابها.

وبعد.. فلا أظنني بعد هذا كله قادراً على أن أقتطع من وقت القارئ أكثر من هذا، وهذا هو الكتاب بين يديه، أرجو أن ينال رضاه، وأن يحظى كما حظيت الكتب السابقة باستكمال المدارسة على النحو الذي يهيئ لتاريخنا ولحياتنا تبصرا وبصيرة بما كان وبما سوف يكون.



ولابد لي أن أتوج هذه المقدمة بتقديم الشكر الجزيل والامتنان العميق لكل الذين تفضلوا بتقدير هذه السلسلة المتصلة من كتب مدارسة المذكرات، ويأتي على رأس هؤلاء مفكرنا الجليل الأستاذ الكبير أنيس منصور، فله مني كل اعتراف بفضله الرائد وتشجيعه المثمر.

كذلك لا يفوتني أن أشير إلى الدراسات العميقة التي نشرها الأستاذ عبدالعال الباقوري على صفحات «الاتحاد» في حلقات مطولة عن الكتب «الستة» السابقة من هذه السلسلة.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يرزقني الهدى والتقى والعفاف والغنى، وأن يهيئ لي من أمري رشدا، وأن يهديني سواء السبيل، وأن يتغمدني برحمته، وأن يشملني بتوفيقه، وأن يحفظ عليّ نعمه الظاهرة والباطنة، وأن يقيني شر العجز والكسل والجبن والبخل وقهر الرجال، وأن يتقبل مني عملي خالصا لوجهه الكريم، مع أني لا أنجو من الرياء في كل ما أفعل.

هذا وبالله التوفيق.

د. محمد الجوادي

مـــذكـــرات وزراء نـــهـــايـــة المـــلـــكـــيـــة ١٩٤٩ ـــ ١٩٥٢

علـى مشـارف الـثـورة

1

شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة

مذكرات:

مـرتـضـى المـراغـى

دار الخيّـــال

(١)

لمرتضى المراغى أهمية خاصة، ولمذكراته نفس الأهمية، فقد كان هذا الرجل من أبرز أقطاب الفترة الأخيرة فى عهد الملك فاروق، وربما كان مرشحا لرئاسة الوزارة لو أن الزمان امتد بالعهد الملكى شهورا أو سنوات على أكثر تقدير، لكنه لسوء حظه كان واحدا من الذين انتهى العهد على أيديهم ليبدأ عهد جديد كان أقطابه قريبين منه فى السن، وإن لم يكونوا قد حظوا بما حظى به من مجد ومناصب فى مرحلة مبكرة من عمره، ومع هذا فإن معظم رجال العهد الجديد قد كرروا رحلة المراغى مع المناصب على نحو ما سبقهم إليها، فقد بدأوا مناصبهم مثله مبكرين وتركوها مثله مبكرين أيضا.

وليس هذا هو جوهر الأهمية لهذه المذكرات، لكن هذا الجوهر يأتى من أن صاحبها كان فى أذهان الكثيرين من أحرص الناس على نظام فاروق واستمرار هذا النظام، فقد كانت مكانته فيه حتى ذلك الوقت محفوظة ومتنامية ومتصاعدة، ولم يكن المراغى قد جرب إلى ذلك الوقت أن يكون من اليائسين من فاروق ولا من المستائين منه، ولا كانت حياته معه قد شهدت ما شهدته حياة من هم أكبر منه من تقلبات فاروق وإيذاءاته أو بذاءاته. كان المراغى يقترب فى بداية الخمسينيات من دائرة رجال الملك، وكان مكانه فيها يزداد أهمية يوما بعد يوم، ومع هذا فقد كانت

تجربته حتى الشهور الأخيرة من حكم فاروق لا تزال مقتصرة على الجوانب المشرقة والبهيجة من ممارسة السلطة دون أن تسيطر على هذه الحياة الجوانب المؤلمة أو القاسية التى لابد منها لمن يقترب من السلطان، وإن كانت هذه الجوانب قد بدأت تعرف طريقها بالطبع.

وبوسعنا أن نقارن بين موقفه وبين مواقف كريم ثابت على سبيل المثال، فكريم ثابت عانى من الملك بقدر ما أفاد منه على مدى الفترة التى امتدت فيها علاقتهما منذ ١٩٤٢ وحتى ١٩٥٢ . ومهما قيل عن أن كريم ثابت قد بالغ فيما رواه فى مذكراته عن معاناته من فاروق، فإن هناك قدرا لاشك فيه من المعاناة أدركه الذين عاشوا هذه الفترة. أما المراغى فلم يكن قد بدأ يعانى إلا قبيل ذلك الوقت الذى انتهت فيه معاناته من فاروق لتبدأ معاناة جديدة من نوع آخر نتيجة غياب فاروق وغياب عهد فاروق.

ولم يكن وجود صاحب هذه المذكرات بالقرب من الملك وجودا صوريا، بل كان مرتضى المراغى يمثل الرجل القوى بالفعل، أو أحد الرجال الأقوياء فى مرحلة جديدة، وذلك بحكم شبابه وذكائه وأصوله وخبرته المبكرة ، وطموحه بالإضافة إلى هذا كله.

(٢)

ولسنا نستطيع الحكم على مستقبل مرتضى المراغى لو أن الثورة لم تقم، لكنه كان فى الغالب سيصير إلى نموذج على ماهر وحسين سرى من رجال الحكم الذين يستندون إلى الملك ويستند إليهم الملك، وتتولد فيهم بعض الثقة، كما تتولد فيهم فى ذات الوقت بعض الريبة، وربما كان المراغى يعد بأكثر مما يعد به غيره فى هذا المجال، وهو الذى بدأ موظفا وبعيدا تماما عن الحركة الوطنية وأقطابها واستطاع خلال الفترة الأولى من عمله فى الحكومة أن يصل إلى مواقع مؤثرة ومتتالية، وأن ينجو من الاتهامات التقليدية بالفساد أو التربح، وإن لم ينج فيما بعد من الاتهام الخافت بالاتصال بالمخابرات الأمريكية.

وقد شهد له كثيرون ممن عاشوا فترة توليه وزارة الداخلية بأنه كان منحازاً للحرية

وذكر أحمد أبو الفتح أنه كثيرا ماسمح لـ « المصرى » بنقد الملك ذاته ، كما أنه حذر إحسان عبد القدوس من تآمر الملك على حياته ، ووعده بالحماية إبان حملة إحسان عبد القدوس على الأسلحة الفاسدة.

لكن من الضرورى أن نشير إلى مصير المراغى فى عهد الثورة، وهو مصير عجيب، فقد تعرض للاتهام فى ١٩٥٦ من قبل الرئيس عبدالناصر نفسه، وجاء هذا الاتهام علانية فى إحدى خطب الرئيس بأنه يعمل ضد نظام الحكم القائم، وهو ما كان يصاغ تلقائيا فى صيغة عداء الثورة، ومن ثم عداء الشعب، ومن ثم الخيانة العظمى، وقد وجهت له الاتهامات فى إحدى القضايا التى أذاعت الثورة أن الضابط عصام خليل قد اكتشفها ، ونسبت الاتهامات الصحفية إلى المراغى أنه تلقى ١٦٢ ألف جنيه من أجل إتمام هذه المؤامرة .

وهكذا قدم للمحاكمة وحكم عليه بحكم قاس، واضطر المراغى إلى البقاء فى الخارج حتى توسلت والدته إلى الرئيس السادات فسمح له بالعودة، وعاد فى آخر طائرة وصلت مصر من بيروت ليلة حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وبعدها بعام بالضبط أصدر الرئيس قرارا بالعفو عن المراغى، وسنقرأ تفاصيل كل هذه الوقائع من وجهة نظر المراغى فى موضع تال من مدارستنا لهذه المذكرات فى هذا الباب .

ومن طرائف مسيرة المراغى فى عهد الثورة أنه منع من صرف معاشه الحكومى واجتمعت لجنة الفتوى فى مجلس الدولة فى ذلك العهد (سبتمبر ١٩٥٨) لتقرر أنه ليس من حقه أن يصرف المعاش مادام لم يقدم إلى الجهة الإدارية إقرار بقائه على قيد الحياة كمسوغ لاستمرار صرف المعاش! ومع أنه كان معروفا للجميع أنه لا يزال على قيد الحياة ، فقد كان التعسف معه فى هذه الجزئية بمثابة المبرر الذى اتخذ لقطع معاشه وإيقاف صرفه.

وفى وقت تال - (يونيو ١٩٧٤) - حكم القضاء الإدارى بأحقية المراغى فى صرف معاشه المتجمد طرف الحكومة وقد بلغت قيمة المعاش المتجمد عشرة آلاف جنيه، وأشارت محكمة القضاء الإدارى فى حكمها إلى أنه لم يكن فى وسع المراغى أن يحضر إلى بلاده ليوقع مثل هذا الإقرار.

وقد بقى المراغى خارج مصر يتنقل من عاصمة إلى أخرى، ومن طريف ما كان

«الأهرام» ينشره أنه حين انتقل إلى دمشق بعد إعلان الانفصال بحوالى عام وفى أول سبتمبر ١٩٦٢ بالتحديد ، أن اتخذ الأهرام هذا مؤشرا على تكوين جبهة مناوئة لمصر فى دمشق(!!!)

وكان المراغى مقيما فى العراق حين قامت ثورة ١٩٥٨، وقد أصدرت هذه الثورة حكما بإسقاط الجنسية العراقية عنه فى سبتمبر ١٩٥٨.

وفيما بعد عمل المراغى مديراً للمركز الإسلامى فى روما، كما عمل مع مؤسسة بن لادن السعودية فى بدايات صعودها وممارستها للأنشطة الاقتصادية.

ولست أعرف ما إذا كان المراغى قد كتب مذكرات عن هذه الفترات الحافلة بالتجارب الإنسانية القاسية، أم أنه آثر تجاهلها تماما.وقد بقى المراغى على قيد الحياة حتى توفى فى ٢٨ يناير ١٩٩١ .

(٣)

نشرت هذه المذكرات على ٢٢ حلقة فى مجلة «أكتوبر» فيما بين ٢٦ يناير ١٩٨٦ (وهى ذكرى حريق القاهرة حيث بدأ نشر الحلقة الأولى) وحتى الأحد ٢٢ يونيو ١٩٨٦ (حيث نشرت الحلقة الثانية والعشرون).

وإذا أردنا أن نعرف القارئ بعد هذا بشخصية صاحب هذه المذكرات، فمن المفيد أن ننقل عنه هو نفسه تعريفه بنفسه حيث يقول فى الفقرات الأولى منها:

«فأنا من مواليد ١٤ يوليو عام ١٩١٠، وقد عملت فور حصولى على ليسانس الحقوق معاونا للنيابة، ثم محاميا بقضاء الحكومة، ولصلة بين والدى المرحوم الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر الأسبق، ومحمد باشا محمود رئيس الوزراء، فقد عملت سكرتيرا له، لكننى استقلت من الوظيفة ورشحت نفسى عام ١٩٣٨ لمجلس النواب عن دائرة المراغة بلدتى فى محافظة سوهاج مستقلا عن جميع الأحزاب، وكنت واحدا من أصغر الذين عرفوا طريقهم إلى البرلمان».

«كان من المفروض أن أعمل بالمحاماة، لكن القدر اختار أن أعود إلى الوظيفة وأن أنتقل للعمل وكيلا لمحافظة القناة وكانت تضم بورسعيد والإسماعيلية، ثم

وكيلا لمحافظة الإسكندرية، ثم محافظا للسويس، فمديرا لمديرية بنى سويف، ثم القليوبية، ثم قنا، وفى عام ١٩٤٧ عينت مديرا للأمن العام، ثم وكيلا لوزارة الداخلية حتى عام ١٩٥٠ حيث عينت محافظا للإسكندرية».

«ومن الإسكندرية وصلت إلى القاهرة يوم الأحد ٢٧ يناير ١٩٥٢ لأدخل وزارة على باشا ماهر وزيرا للداخلية».

هكذا نرى أن المراغى قد عمل فيما نطلق عليه الآن مناصب المحافظين، وقد تولى منصب المدير فى ثلاث مديريات، كما عمل محافظا لمحافظتين، أى أنه تولى أمور خمس من محافظات الجمهورية، وهو ما لم يصل إليه محافظ من المحافظين فى عهد الثورة وحتى الآن.

وبالإضافة إلى هذا تولى المراغى وهو قانونى وبرلمانى شاب ، أهم ثلاثة مناصب فى الشرطة المصرية وهى: منصب الوزير ووكيل وزارة الداخلية ومدير الأمن العام.

(٤)

ومن الطريف أن نبدأ بذكر حقيقة مهمة، وهى أن دخول مرتضى المراغى الوزارة عقب حريق القاهرة كان برغبة من رئيس الدولة (الملك) وعلى غير رغبة من رئيس الوزراء (على ماهر باشا)، وهو النموذج الذى تكرر بعد هذا فى عهد الثورة.

وربما كان من الأفضل أن نبدأ حديثنا عن هذه المذكرات بتصوير ما يرويه المراغى نفسه عن قصة وملابسات دخوله الوزارة، وهى قصة مهمة لأن المراغى خلف فى هذه الوزارة رجل الوفد القوى فؤاد سراج الدين، وتولى وزارة كان العهد بها قبله وقبل سراج الدين أن تكون فى يد رئيس الوزارة نفسه:

«وعندما طلب فاروق إلى على ماهر تشكيل الوزارة لم يضعنى فى التشكيل، وإنما وضع اسم حسن رفعت وكيل الوزارة فى ذلك الوقت وزيرا للداخلية، ولكن فاروق رفض».

«وعاد على ماهر واقترح اسم عبدالسلام الشاذلى، ولكن فاروق رفض الاسم

مرة ثانية، وطلب إلى على ماهر تعييني ـ وكنت فى ذلك الوقت محافظا للإسكندرية ـ وزيرا للداخلية».

«ولم تكن علاقتى بعلى ماهر جيدة، فرفض عرض فاروق، فما كان من فاروق إلا أن أرسل إليه يبلغه إعفاءه من تشكيل الوزارة والبحث فى تكليف شخص آخر مثل الهلالى».

«ولم يكن سهلا على على ماهر أن يترك فرصة تشكيل الوزارة تضيع منه وقد صار له عشر سنوات وهو يتلهف عليها ، بسبب وزير، وإن كنت أنا شخصيا لم أعرف بكل هذه الحكايات إلا بعد دخول الوزارة».



«فى الساعة الثالثة من صباح الاثنين ٢٨ يناير ٥٢ اتصل بى فاروق من القاهرة فى الإسكندرية يسألنى: أنت إيه اللى مخليك فى إسكندرية؟»

«قلت له وأنا أعجب لهذا السؤال فى الثالثة صباحا: هوه جلالتك عينت حد تانى محافظ للإسكندرية؟».

«قال ضاحكا: مش كده.. أنت أصلك بقيت وزير الداخلية.. هوه على ماهر لم يتصل بك؟».

«قلت: والله مش عارف يامولانا مين المفروض يتصل بى فى الحالة دى.. جلالتك ولا على ماهر.. أصل أنا لم أدخل الوزارة من قبل».

«قال: زى بعضه، انزل مصر بقى علشان تحلف اليمين، وكلم على ماهر».

«قلت لفاروق: بعد إذن مولانا ما أقدرش أكلمه فى حاجة زى كده».

«قال غاضبا: طيب.. طيب».

«وفى السابعة صباحا كان هناك تليفون آخر ولكن من على ماهر».

«وجاءنى صوته أول ما رفعت السماعة: إيه يا مرتضى؟ أنت لسه عندك ما نزلتش؟».

«قلت: أنزل فين؟».

«قال مندهشا: تنزل مصر يا أخى».

«قلت وأنا أتظاهر بالجهل: ليه؟».

«قال صارخا: جرى إيه يامرتضى؟ هو الملك ما كلمكش ولا إيه؟».

«قلت وأنـا أحاول تفسـير معانى الـكلمات: هـو المفروض مين الـلى يكلـمنى.. رئيس الوزراء ولا الملك؟».

«قال وقد فهمها: ياسيدى زى بعضه، وعلى العموم لنا كلام لما نتقابل».

(٥)

ولا ينسى مرتضى المراغى من آن لآخر أن يتبرأ من على ماهر وأن يشير إلى أنه لم يدخل لـوزارته إلا رغم أنفه، وهو يـضيف إلى هذا المعـنى أن فاروق لم يكن يـحبذ على ماهر لرئاسة الوزارة، لكن الهلالى هو الـذى دبر مجىء على ماهر ليمهد لمجيئه هو بعده(!!!) وهى صورة من صور السياسات ضيـقة النظر، وإن بدت بعيدة النظر فى رؤية بعـض الباحثين أو المراقـبين، لكن ما يهـمنا أن المراغى فى الحالـين كان هو الرجل المفضل لتولى وزارة الداخلية، سواء كان الرئيس هو على ماهر باشا أو نجيب الهلالى باشا، وهو ما نجده واضحا فى نصوص المراغى حيث يقول:

«ولم يكن على ماهر هو أول من عرض عليه فاروق رئاسة الوزارة، فقد عرضها على نجيب الهلالى لكـنه اعتذر وأشار علـى الملك باختـيار على ماهر، وقـد عرفت ذلك من الهلالى باشا نفسه، وعندما سألته عـن سر ترشيحه لعلى ماهر كانت إجابته لى: على ماهر له عشر سنوات ينتظـر الوزارة على نار، ولو قبلت رئاسة الوزارة فإنه سينضم إلى الوفديين فى محاربتى، وسيعمل أيضا مع الإخوان المسلمين (وكان على ماهر وثيق الصلة بهم) ضدى أيضا».



وعلى الرغم مـن أن المراغى تولى مناصبه الخـطيرة فى سن الشباب، فـإنه يعترف بكل صـراحة بأن جهده لم يـكن ليوازى ما هـو مطلوب منـه من البت فى كثـير من الملفات، وهو يصور تضخم البيروقراطيـة فى ذات الوقت الذى يحلم فيه بأن يتدخل العقل الإلكترونى للتخفيف عن كاهل المسئولين:

«قبل غروب الشمس من يوم حار من شهر مايو عام ١٩٤٩، وكنت أعمل وكيلا لوزارة الداخلية، كنت جالسا فى شرفة نادى المعادى الرياضى أحتسى قدحا من الشاى، وأسرح الطرف فى بساط سندسى ممتد أمامى تحيط به أشجار السنديان الباسقة، ملقيا عن كاهلى عبء يوم من العمل أمضيته فى الوزارة (الداخلية) فى مكتب تتكدس فيه الملفات حتى تكاد تخفينى عمن يجلس حوله. أضابير تنقبض نفسى لرؤيتها، لأنى كلما دخلت ورأيتها أسائل نفسى كيف أستطيع البت فيها، حتى لو جلست إلى المكتب أربعا وعشرين ساعة كل يوم، وتكون النتيجة أن أبت فيها معتمدا على التلخيص الذى يكتبه آخر مدير إدارة يطلع على الملف، وقد يكون تلخيصا غير واف، حجبت فيه بعض الحقائق إما عمدا وإما إهمالا، لكن هناك الملفات المحظوظة التى يتابعها ذو شأن كوزير أو نائب، فهذه تلاقى عناية كبيرة من التلخيص خشية المسئولية».

«وأرجو مخلصا مع تقدم العلم، أن يتناول العقل الإلكترونى سير الإدارة الحكومية المعقدة بعناية، وبذلك يرأس الوزير أو وكيل الوزارة بالعقل الإلكترونى الذى لا يشك إنسان فى تحيزه وصدق نواياه».

(٦)

ويحرص المراغى على أن يذكر الأسباب التى دفعته إلى كتابة مذكراته، وهو حريص على أن يشير إلى المعانى التى يحرص من يكتبون مذكراتهم على الإشارة إليها، لكنه مع هذا حفى بأن يلفت النظر إلى المفارقة فى حديثه بالنقد عن فترة ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، على حين أنه ـ كما نعرف وكما يعترف هو نفسه ـ واحد من أقطاب هذه الفترة ، لكنه مع هذا يجد فى نفسه الشجاعة لانتقادها دون هدف شخصى أو حزبى يسعى إليه من وراء هذا الانتقاد.

ويؤكد المراغى على المعانى التى تحدثنا عنها فى الفقرة السابقة ويقول:

«فأنا شخصيا أنتمى إلى هذا التاريخ، فقد انقطعت علاقتى بالأضواء والمناصب مع فجر الثالث والعشرين من يوليو ٥٢، بل أصبحت فى نظر البعض كما اتهمنى

الرئيس الراحل جمال عبدالناصر شخصا متآمرا لقلب نظام الحكم، وعلى أساس اتهام وجهه إلىّ الرئيس الراحل أحلت إلى المحكمة الغيابية».

«ولعلها المرة الأولى فى التاريخ التى يحول فيها شخص إلى المحكمة بناء على ما ورد فى خطبة الزعيم جمال عبد الناصر».

«ثم إننى فيما يتعلق بالثورة ذكرت ما عشته من وجهة نظرى، ولقد تختلف وجهة النظر هذه مع وجهات نظر آخرين وإليهم أقول: هكذا كانت قدراتى وإمكانياتى على الرؤية كما جرت الأحداث.. إننى مثلا لم أنتظر حتى تقع الأحداث ثم قمت بتحديد دورى ومشاهدتى لها، لكننى حرصت على تسجيل رؤيتى رغم معرفتى باختلاف هذه الرؤية مع رؤية كثيرين غيرى كانوا فى الموقع الآخر».

«والحياة رؤى مختلفة.. والتاريخ تسجيل لهذه الرؤى.. وأنا فى حساب التاريخ مجرد شاهد قال شهادته ومضى».

«وقد يأتى غيرى ويقول شهادة قد تختلف مع ما أقول، وهذا أمر منطقى.. فالشهادة تختلف من واحد لآخر بحسب موقع رؤيته وظروفه».

«وإذا كنت أحمد الله لشىء فهو أننى استطعت أن أقول شهادتى بكامل حريتى وفى ظروف يملك الإنسان فيها كامل حريته».

«ولعلنا نحرص على هذه الحرية العظيمة».

«هذه الحرية التى تجعلنى أقول رأيى وأسجل شهادتى، وتسمح للآخرين بأن يقولوا أيضا رأيهم ويسجلوا شهادتهم.. فهكذا يكتب التاريخ.. بمداد الحرية لا بالقهر تسجل صفحاته وسطوره وكلماته».

(٧)

وربما كان من أهم ما تنفرد به هذه المذكرات فى نظرى هو تشخيصها الواضح للمسئولية عن حريق القاهرة، ويقدم مرتضى المراغى فى هذه المذكرات صورة مبسطة للإنجاز الذى استطاعه كمحافظ للإسكندرية، وهو الإنجاز الذى رفع من أسهم المراغى عند ترشيحه وزيرا للداخلية فى أعقاب حريق القاهرة، فقد ثبت

لأصحاب القرار بمن فيهم الملك أن المراغى قد تمكن من السيطرة على الموقف الأمنى فى الإسكندرية بحيث لم تندلع فيها مظاهرات كالمظاهرات التى أدت إلى حريق القاهرة فى ذلك اليوم، ويبدو أن المراغى لم يكن على نحو ما يقدم نفسه مجرد دارس للأمن ومتوقع لقيام المظاهرات والاحتجاجات، وإنما توحى روايته بذلك القدر من علمه بصورة أو أخرى بنوايا اندلاع مظاهرات فى القاهرة وفى غيرها، ومن ثم فإنه تحسب للمناطق الواقعة فى نطاق مسئوليته وهى الإسكندرية، وهكذا أصبح من حقه أن يأتى إلى منصب وزير الداخلية وكأن الأمر كان مرتبا، ونحن لا نقصد التجنى على المراغى ولا التقليل من قدراته على الحدس والتصرف السليم، بل بالعكس فإننا نضيف إلى قدرته على هذين الإنجازين قدرة أخرى على الإلمام بأطراف القضايا، ساعدته عليها بالطبع علاقات متميزة:

«وعندما بدأت أحصر حدود الإسكندرية بخيالى، وجدت احتمالات كثيرة .. فالإسكندرية مركز تموين للبترول، وفيها أكبر مخازن الغلال والقطن والأخشاب، وفيها أكبر مستودعات البترول، فماذا لو اندست عناصر التخريب بين الجماهير وحاولت إثارة المشاعر وأشعلت النار فى تلك المستودعات؟!».

«لم أكن نبيا حتى أفكر فى هذه الاحتمالات، وإنما كنت أفكر فيها بحكم طبيعة رجل الأمن المختفى داخلى من خلال خبرة سنوات عملى مديرا للأمن العام ووكيلا للداخلية».

«وهكذا قررت العمل فورا».

«طلبت قائد شرطة الإسكندرية فى ذلك الوقت اللواء يسرى قمحة، وقلت له ما سمعته من راديو لندن وما فكرت فيه».

«قال اللواء قمحة: وماذا نستطيع عمله؟».

«قلت: ضع الإسكندرية فى منتصف الليل تحت نظام طوارئ وأرسل جنودك لكى يحتلوا جميع المستودعات وصهاريج البترول».

«قال: هل سنستعين فى ذلك بجنود بلوكات النظام؟».

«قلت: أبدا.. جنود بلوك النظام اجمعهم وأرسلهم فى لوريات عند الفجر إلى صحراء العامرية».

«قال: إن معنى ذلك أنك تريد إبعادهم عن المدينة».

«قلت: بالضبط».

«قال: لكن الذى أريد أن تعرفه أن لهؤلاء الجنود بالذات مشكلة خاصة لأن لهم علاوة طوارئ لم تصرف».

«قلت: تصرفها لهم فورا».

«قال: نصرفها ازاى، ونحن فى السابعة مساء، واليوم الجمعة؟».

«قلت: استدع المسئول عن الخزانة، واطلب إليه باسمى أن يفتح الخزانة ويصرف مستحقات كل هؤلاء الجنود».



ويعقب مرتضى المراغى بعد هذه التفصيلات بقوله:

«لم تكن الحكاية بسيطة، فالرئيس المالى اعتبر ذلك تدخلا، لأن الصرف لا يكون إلا بأمر وزارة المالية، لكننى استطعت حلها بإرسالى إليه تعهدا كتابيا بمسئوليتى».

«ولم تتوقف الإجراءات التى طلبتها عند رجال الشرطة، بل اتصلت بقائد حامية الإسكندرية العسكرية، وطلبت إليه إنزال جنود الجيش لحراسة المرافق العامة كالماء والكهرباء والبريد ومحطة السكك الحديدية».

«وقد اتصل قائد الحامية بقائد الجيش (الفريق محمد حيدر) الذى تردد كثيرا، ولكن أمام إلحاحى وافق أخيرا».



ثم يلخص المراغى فى النهاية حالة الأمن فى الإسكندرية فيقول:

«وهكذا قبل أن تشرق شمس السبت السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ على الإسكندرية كان الجيش والبوليس يسيطران على مواقع الحراسة وعلى جميع مرافق الإسكندرية».

«أما جنود بلوك النظام فقد كانوا فى العامرية يمضون عند البحر إجازة سعيدة بعد أن صرفوا علاوة الطوارئ المتأخرة لهم، وقد تصوروا أن احتجاجهم على تأخر

صرف هذه العلاوة هو الذى جعلنى آمر بفتح الخزانة لهم مساء يوم الجمعة لكى يصرفوا علاوتهم المتأخرة».

(٨)

ويقدم مرتضى المراغى صورة من جانب واحد لحواراته مع كبار رجال وزارة الداخلية، وهو يحاول شأن الكتابات الشائعة فى ذلك الوقت أن يرسم صورة لمقدرته فى مقابل عجز الآخرين، وفاته بالطبع أن هؤلاء يلتزمون الحذر والصمت لأنهم لا بديل لهم غير ذلك، وهم يرون الأمور تجرى بغير المنطق، فلربما رأى هؤلاء سلطات مسئولة تسهم فى إذكاء الحريق، ولكن كيف لهم أن يصرحوا بمثل هذا الاكتشاف الخطير؟

ومع هذا فإن المراغى شأنه شأن كل مَنْ هم على شاكلته من السياسيين غير المهنيين يعطى لذكائه ومقدرته قدرا أعلى من ذكاء الآخرين ومقدراتهم، وهو ما تنطق به روايته التى يقدمها عن لقائه الأول بقادة الأمن بعد تعيينه وزيرا للداخلية حيث يقول:

«وعندما وصلت من الإسكندرية إلى القاهرة انسابت إلى أنفى وعلى بعد عدة كيلومترات رائحة الحرائق المروعة التى عاشتها القاهرة فى يوم من أسوأ أيام تاريخها».

«وعلى امتداد أيام طويلة ظلت هذه الرائحة تطاردنى وكأنها تستفزنى لمحاولة كشف لغزها».

«كان طبيعيا أن يكون أول عمل أقوم به عقب تولى وزارة الداخلية أن أعرف من الذى أحرق القاهرة ودبر لهذا الحريق» .

«وبعد أقل من ساعة من وصولى إلى مكتبى فى الوزارة يوم ٢٨ يناير عقدت اجتماعا مع وكلاء الوزارة ومدير الأمن العام ومدير البوليس وحكمدار القاهرة ورئيس القسم السياسى فيها».

«ولدهشتى من المناقشة التى دارت معهم لم أجد واحدا منهم يستطيع أن يعرف أو يحدد بالضبط من الذى أحرق القاهرة».

«قلت: لاشك أن الذى قام بالحريق أكثر من فرد.. لا يمكن عقلا تصور أن فردا واحدا هو الذى قام بذلك.. كما لا يمكن أن تكون أدوات الحرق وكسر الخزائن والأبواب التى ضبطت أمام المتاجر والفنادق والبنوك كانت جاهزة فى لحظتها!!».

«قالوا: هذا شيء طبيعى».

«قلت: معنى ذلك أنه كانت هناك استعدادات!!».

«قال أحدهم: لاشك».

«قلت: ألم يكن عندكم علم من قبل بتلك الاستعدادات؟».

«كان الصمت هو الجواب الذى سمعته».

«وبعد لحظات تحدث حكمدار القاهرة [لا يشير المراغى إلى اسمه] قائلا: الواقع أننا فوجئنا باشتراك قوات بلوك النظام فى المظاهرات، وفقدنا عنصرا أساسيا لحفظ الأمن».

«قلت: ألم يكن فى تقديركم أن يحدث ذلك؟!».

«قال: والله أكذب على سعادتك لو قلت إننا فكرنا فى كده!».

«قلت مذهولا ـ وأنا أبدأ أول ساعة من الوزارة فى وزارة مهمتها الأمن ومعرفة كل ما يتعلق به ـ هل أخرج من هذا الاجتماع بنتيجة أنكم لا تعرفون من الذى أحرق القاهرة؟».

«إن خروجى بهذه النتيجة لن يكون أبدا فى مصلحة أى منكم، لأن معنى ذلك أنكم جميعا قصرتم فى أداء واجبكم، وأنا لا أستطيع أن أطمئن إلى العمل مع المقصرين».

«لقد اطلعت قبل دقائق من اجتماعى معكم على تقارير طلبتها عن الحريق، فهل تعرفون ماذا وجدت فى هذه التقارير؟».

«وكنت بالفعل قد طلبت هذه التقارير فور دخولى مكتبى بالوزارة، ولكم كانت دهشتى أن هذه التقارير لم تتجاوز دفتر أحوال إدارة المطافئ عن زمان كل حريق وقيام عربة المطافئ إليه».

«وكان من بين ما قرأته فى هذه التقارير: فى الساعة الحادية عشرة ذهبنا إلى إطفاء حريق كازينو بديعة ولكن المتظاهرين منعونا من استخدام خراطيم المياه!».

«فى الساعة الثانية عشرة تم إبلاغنا بحريق فى فندق شبرد ذهبنا لإطفائه ولكن المتظاهرين حطموا عربة الحريق!».

«قلت للمسئولين عن الأمن وأنا أقرأ لهم من هذه التقارير: مَنْ هم هؤلاء المتظاهرون؟ وهل قبضتم على واحد منهم؟ إننى أريد معرفة المحرضين والفاعلين، لا مجهود رجال الإطفاء الذى عطله المتظاهرون».

«قال الحكمدار: نحن فى سبيل التحقيق وقد قبضنا بالفعل على عدد من الذين اشتركوا فى الحريق».

«قلت: كام واحد مسكتوهم؟».

«قال: حوالى العشرين ياأفندم».

«قلت صارخا: معقولة دى.. عشرين واحد كل اللى حرقوا البلد وعطلوا عربيات المطافئ؟».

«قال: سعادتك اطمئن.. التحقيق لا يزال فى بدايته وسنقدم تقريرا فقط، نرجو مهلة أسبوع».

«قلت: ولو أنه كتير لكن ما باليد حيلة».

(٩)

ويعرض مرتضى المراغى فى هذه المذكرات صورة بديعة عن تصوره للسبب الذى دفع الحكومة إلى اتهام أحمد حسين (زعيم مصر الفتاة) بحريق القاهرة، والآلية التى استغلها البوليس السياسى من أجل صياغة هذا الاتهام، وكيف أتيح له هو نفسه أن يكشف عن تزييف هذا الدليل، ولكن العجيب فى رواية مرتضى المراغى أنه لا يذكر لنا أنه اتخذ - كوزير للداخلية - من الإجراءات ما يكفل رفع الظلم عن أحمد حسين وجماعته بعدما تأكد له تزييف أحد البلاغين الرسميين اللذين قدمهما رئيس البوليس السياسى محمد إبراهيم إمام، وبدلا من هذا فإن مرتضى المراغى يبدأ فى طرح الأسئلة التى قد تعلق الاتهام بحريق القاهرة فى رقبة الإخوان، وهو يقدم

على هذا الطرح دليلين فحسب، الأول هو إعلان الإخوان أنفسهم أنهم هم الذين قاموا بحرائق ملاهى شارع الهرم، والثانى - وهو دليل استنتاجي - يستند إلى أن الحزب الاشتراكى وحده لم يكن قادرا على تنفيذ حريق القاهرة على نحو ما تم.

ويحرص المراغى على أن يخلط الحديثين معا دون أن يتناول كل احتمال بالفحص والتمحيص على حدة، وتفتقد روايته الأسانيد القوية لكنها مع هذا لا تخلو من المنطق،و لا تفتقر أيضا إلى الأهمية:

«وجاءنى محمد إبراهيم إمام رئيس جهاز المباحث فى ذلك الوقت بتقرير يتهم الحزب الاشتراكى (وكان يسمى من قبل مصر الفتاة) ورئيسه المحامى أحمد حسين بأنه الذى أحرق القاهرة».

«وقد أيد التقرير هذا الاتهام برسمين ذكر أنه تم العثور عليهما فى مقر الحزب ومرفقين بالتقرير، أحدهما لصور قنابل حارقة ومعاول لم أر مثيلا لها من قبل، والرسم الثانى عبارة عن رسوم هندسية لبعض أحياء القاهرة وقد ظهرت أسهم تشير إلى مواقع بعض الأبنية، وهى الأبنية التى ذكرت تحريات المباحث أنها احترقت».

«وكان المعنى من الرسم أن أحد المهندسين فى الحزب الاشتراكى قام بإعداد «اسكتش هندسى» لعدد من شوارع القاهرة محددة عليها الأماكن التى كان الحزب الاشتراكى يخطط لإحراقها وقد احترقت بالفعل».

«أخذت أقلب الرسمين وبغير جهد كبير شعرت أن الافتعال فيهما واضح، فقد كانا مطبوعين بالزنكوغراف، ولما كنت أعرف خبيرا أجنبيا فى الزنكوغراف كنت أستعين به حين كنت مديرا للأمن العام فإننى استدعيته».

«ولم يضيع الخبير وقتا طويلا قبل أن يؤكد لى أن هذا الرسم لا يمكن أن يكون رسمه خبير فى المبانى أو المفرقعات، وأنه يظن أنه يعرف المطبعة التى تم طبع الرسمين فيها وهى مطبعة صغيرة جدا فى زقاق فى حى الفجالة».

«وحتى يكون الأمر واضحا فإننى طلبت إلى النائب العام تولى التحقيق».

«وبالفعل أرسل النائب العام أحد وكلاء النيابة إلى المطبعة، وأجرى تحقيقا انتهى إلى أن أحد ضباط القسم السياسى فى محافظة القاهرة هو الذى حمل الرسم إلى المطبعة، وطبع هذه الوثيقة الزائفة».

«وأصبح السؤال الكبير هو: لماذا يريد البوليس السياسى اتهام الحزب الاشتراكى بأنه الذى أحرق القاهرة؟».

«إن تاريخ الحزب الاشتراكى مع حزب الوفد لم يكن مجهولا».

«فالوفد قام بتعطيل صحيفة الحزب الاشتراكى».

«ونتيجة لتقارير البوليس أمرت حكومة الوفد بالقبض على أحمد حسين وعلى عدد كبير من أعضاء الحزب الاشتراكى.. وهرب أحمد حسين ولم يستطع البوليس القبض عليه».

«فهل كان أحمد حسين مثلا هو الذى دبر حريق القاهرة؟».

«هل هم الإخوان؟».

«إننى أعلم من سابق خبرتى أن الحزب الاشتراكى لا يستطيع وحده، ولا تسمح إمكاناته بالقيام بعمل كبير، وعمل مثل حريق القاهرة يحتاج إلى تنظيم دقيق وكبير».

«والواقع أن أحمد حسين جر إلى نفسه هذا الاتهام لأنه كان ينادى دائما بأنه لابد من التدمير حتى يتم الإصلاح. وقد وجدت عند مبنى دار الحزب الاشتراكى بواسطة النيابة أوراق استند إليها رجال المباحث فى اتهام أحمد حسين، منها لافتات مكتوب عليها (يدير هذا المحل الإنجليز الذين يقتلون إخوانكم بالإسماعيلية) ومنشور بأن سينما مترو يديرها يهودى اسمه جوستان زينك، وأن سينما ريفولى إنجليزية».

«كذلك تم العثور على خطاب بالإنجليزية من سكرتير نادى الترف (الترف كلوب) الإنجليزى إلى بكر أحمد عبد الجواد يطلب منه إقامة خيام وفرش سجاجيد بالنادى، وقد أرفق معه عقد اتفاق مكتوبا بالإنجليزية والعربية بين المستر توماس السكرتير وبكر عبدالجواد الذى هو عضو فى الحزب الاشتراكى».

«وموضع الغرابة فى هذا الاتفاق أنه تم بين سكرتير نادى الترف الإنجليزى، وقد كان له شأن كبير لأنه كان يمثل نادى كبار الإنجليز فى ذلك الوقت، وعضو فى الحزب الاشتراكى، وأن يظل هذا الخطاب والاتفاق من محفوظات الحزب فى حين أن الحزب يندد بالذين يتعاملون مع الإنجليز!».

«كما وجد خطاب موجه إلى رئيس الحزب بأن بنك باركليز يعمل كقلم مخابرات للسلطات الإنجليزية».

«ومثل هذا القول سبق أن رددته جماعات أخرى كالإخوان المسلمين، وتذكرت أن الإخوان المسلمين كانوا قد قاموا قبل حريق القاهرة بإشعال بضعة حرائق فى ملاهى الهرم، والغريب أنه لم يقبض على أحد منهم رغم أن الإخوان أعلنوا أنهم هم الذين قاموا بذلك، فهل كانت حرائق ملاهى الهرم بروفة لحريق القاهرة؟».

(١٠)

ومع أن صاحب هذه المذكرات لم يكن فى مدينة القاهرة وقت حريقها، وإنما كان على نحو ما نعرف فى الإسكندرية، فإنه يحرص على أن يروى بالتفصيل دقائق الاتصالات بين وزير الداخلية الوفدى فؤاد سراج الدين، والفريق حيدر من ناحية [وكان حيدر ياور الملك ولم يكن فى ذلك الوقت يتولى وزارة الحربية حيث كانت وزارة الوفد تضم وزيرا للحربية هو مصطفى نصرت] وبين رئيس هيئة أركان حرب الجيش الفريق عثمان المهدى من ناحية أخرى.

ويحرص المراغى فى روايته على أن يوحى (بل ربما على أن يصرح) بتقاعس عثمان المهدى تماما وبعدم قدرة حيدر وسراج الدين على فرض إرادتهما أو طلباتهما على رئيس هيئة أركان حرب الجيش، بل يوحى المراغى كما سنرى بأن الأمر كان مبيتا لعدم تدخل الجيش إلا بأقل قدر ممكن من التدخل:

«من قصر عابدين اتصل الفريق حيدر تليفونيا بمكتب الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش، ولم يكن قد وصل إلى مكتبه بعد ، عقب خروجه من قصر عابدين حيث كان يحضر وليمة الملك».

«وبعد دقائق تم اتصال آخر، وكان عثمان المهدى هو الذى يرد».

«وطلب حيدر إلى رئيس أركان حرب الجيش النزول بأكبر عدد من القوات، وسأله عن الوقت الذى يراه كافيا لنزول القوات».

«قال الفريق المهدى: إن تنفيذ الأمر يقتضى إعداد اللوريات والجنود واستدعاء

الضباط الذين توجهوا إلى منازلهم إثر الوليمة الملكية، وهذا لا يمكن أن يستغرق أقل من ٤٥ دقيقة، وعلى هذا فإن القوات يمكن أن تكون جاهزة للنزول إلى المدينة بعد الثالثة والنصف».

«قال حيدر: الأمر خطير ولابد أن تستعجل التنفيذ».

«وعلى ما يبدو فإن وزير الداخلية قرر البقاء فى قصر عابدين فى مكتب رئيس الديوان مع الفريق حيدر حتى يطمئن على نزول القوات من الرجل المسئول عن كل الجيش وقائده العام».

«ولكن فى الساعة الرابعة اتصل محافظ القاهرة بوزير الداخلية فى مكتب رئيس الديوان يبلغه أن الجيش لم يصل بعد إلى حديقة الأزبكية حيث كان المقرر أن تتجمع قواته هناك، ومنها تتوزع على أحياء القاهرة، وطلب المحافظ إلى الوزير الإلحاح على قائد الجيش واستعجاله لإرسال الجيش».

«وأبلغ فؤاد سراج الدين رسالة المحافظ إلى الفريق حيدر».

«وبعد ربع ساعة أخرى تحدث المحافظ مرة أخرى، والهلع يسيطر عليه من انتشار الحرائق والتخريب وطلب الاستنجاد بالوزير».

«ومرة ثالثة عاد المحافظ واتصل بعد ربع ساعة وهو فى حالة انزعاج بالغ».

«وفى أعقاب كل مكالمة كان فؤاد سراج الدين يستعجل حيدر لاستعجال الفريق مهدى».

«وأخيرا وفى الساعة الخامسة مساء ـ قرب الغروب ـ وصل إلى حديقة الأزبكية ١٥٠ جنديا زادوا إلى ٢٥٠ فى الخامسة والنصف».

• «وبدأت القوات تغادر الحديقة إلى شوارع المدينة».

«وفى السادسة والنصف اتصل المحافظ المسكين بوزير الداخلية يبلغه أن قوات الجيش التى تمت الاستعانة بها للسيطرة على الموقف نزلت المدينة ومرت فى الشوارع داخل عرباتها أمام المتظاهرين الذين كانوا يحطمون المحلات التجارية، وأن هؤلاء المتظاهرين ما كادوا يلمحون عربات الجنود حتى راحوا يصفقون لها ويحيونها بالمعاول.. وقد أجاب عليهم الجنود بالابتسامات دون أن يحاولوا حتى إطلاق رصاصة واحدة ولو على سبيل التخويف».

«كان غضب الوزير بالغا فطلب إلى حيدر الاتصال بالمهدى لمعرفة أسباب تقاعس قواته عن أخذ موقف متشدد».

«واتصل حيدر بالمهدى يسأله، وكان رد المهدى: إن قوات الجيش لا تستطيع إطلاق النار إلا بأمر كتابى».

«وصرخ الوزير فزعا».

«وعبثا حاول مع حيدر فغادر قصر عابدين إلى رئاسة مجلس الوزراء حيث كان المجلس منعقدا لمناقشة تطورات الموقف».

«وفى التاسعة مساء وألسنة النار تضىء ليل القاهرة، دق جرس التليفون، وكان المحافظ يطلب وزير الداخلية».

«وهرع الوزير إلى التليفون عله يسمع خبرا يطمئنه، ولكن يده تراخت على السماعة حين قال له المحافظ: إن عدد القوات المسلحة التى نزلت لا يزيد على ٥٠٠، وإنها مازالت ممتنعة عن إطلاق النار على المخربين.. واستمرت الحرائق حتى الساعة الحادية عشرة ليلا حين بدأ تدخل الجيش الفعلى بإطلاق النار».

(١١)

ونصل مع مرتضى المراغى إلى الفقرة التى يصرح فيها بشكوكه المتتالية حول التوجهات التى حكمت تصرف الجيش تجاه حريق القاهرة، وهو يستدل على المعنى الذى يريد التصريح به بواقعة إنقاذ الجيش لكازينو الأوبرج من الاحتراق، على حين لم تنقذ عقارات أخرى كانت أقرب إلى قوات الجيش المتمركزة بعيدا عن الأوبرج، ويكاد المراغى يوحى بأن الأوبرج لم ينقذ إلا بسبب ما هو معروف من تردد الملك فاروق عليه:

«ولكن من الغرائب أن المحل الوحيد الذى أسرع الجيش لإنقاذه كان كازينو الأوبرج فى شارع الأهرام.. وكان يملك هذا الكازينو فى ذلك الوقت ادمون صوصه، وهو من حاشية الملك المقربة، لكن المهم أنه كان أحد الأماكن المختارة التى تعود الملك أن يقضى فيها سهراته آخر الليل».

«وقبل نزول الجيش فى الخامسة مساء كانت هناك عدة حرائق كثيرة قد اشتعلت».

«لكن الأهم هو الحرائق التى اندلعت بعد نزول الجيش أيضا».

«وهذه الحرائق تشمل كما أثبتت سجلات المطافئ فى ذلك الوقت:

١ ـ محلات أوزردى باك (عمر أفندى) فى شارع عبدالعزيز، وهى على بعد خمس دقائق من حديقة الأزبكية مركز تجمع قوات الجيش.

٢ ـ حريق عمارة الشواربى وهى على بعد ثلاث دقائق من حديقة الأزبكية.

٣ ـ حريق محلات شملا وهى على بعد دقيقتين.

٤ ـ حريق محلات بنزايون على بعد ثلاث دقائق.

٥ ـ حريق محلات شارع محمد على على بعد ثلاث دقائق.

٦ ـ حريق نادى شل الرياضى على بعد ربع ساعة.

٧ ـ حريق كازينو الأوبرج فى شارع الهرم وقد وقع بين الساعة السادسة والنصف والثامنة والنصف مساء.

«ولكن من الغريب كما ذكرت أن هذا الكازينو الذى يقع على بعد أكثر من نصف ساعة من حديقة الأزبكية تحركت إليه قوات الجيش بمجرد الإبلاغ عن حريقه، فوصلت إليه فى الساعة السابعة والربع مع قوات الإطفاء التى كانت قد أبلغت هى الأخرى للتحرك فورا إليه!».

(١٢)

على أن الأمر الطريف الذى حدث عقب نشر المراغى لهذه الحلقة من مذكراته، أن المهندس عبدالحميد أبوبكر وقد كان هو الآخر ـ من باب المصادفة ـ واحدا من الذين نشروا مذكراتهم فى مجلة أكتوبر فى نفس العهد، قد تصدى للرد على هذه الجزئية كضابط فى القوات المسلحة فى ذلك الوقت، وأبدى ما يعتقد أنه السبب الحقيقى فى إنقاذ الأوبرج مفتخرا فى ذات الوقت بالدور الذى أداه كضابط شاب فى ذلك اليوم، وقد كتب عبدالحميد أبو بكر فى رسالته ما نصه:

«للتاريخ أسجل أنه فى يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ ـ وكنت فى ذلك الوقت برتبة يوزباشى (نقيب) وأتولى فى هذا اليوم قيادة كتيبة الطوارئ بسلاح المهندسين ـ تلقيت إشارة من رئاسة السلاح بحضور وليمة ملكية يقيمها الملك فاروق فى قصر عابدين فى الواحدة والنصف بعد ظهر اليوم التالى (السبت ٢٦ يناير). وقد حضرت الوليمة وكنت على ما أذكر من أصغر الرتب الحاضرة، كان موجودا الفريق محمد حيدر قائد الجيش وقد لفت نظرنا استدعاؤه أكثر من مرة خارج القاعة وعودته وميله على الملك فاروق يهمس فى أذنه بكلمات لم يكن فى استطاعتى أن أسمعها من مكانى البعيد».

«وبعد انتهاء المأدبة وانصراف الملك طلب إلينا محمد حيدر أن نذهب إلى بيوتنا وأن نخرج من الباب الخلفى لقصر عابدين الذى يؤدى إلى طريق العباسية الخلفى (طريق صلاح سالم اليوم) وكان عبارة عن مدق.. وبالفعل خرجنا جميعا من هذا الباب ولم نستطع أن نعرف ماذا كان يحدث فى قلب القاهرة، وذهبت إلى منزلى وصحبت زوجتى فى زيارة عائلية. وفى حوالى الساعة الخامسة مساء حضر إلى بيت قريبى الذى كنت أزوره أحد الأصدقاء، وقال لى: القاهرة بتتحرق».

«وبعد أن سمعت منه بعض التفاصيل أحسست بضرورة توجهى إلى منزلى فى مصر الجديدة، وبالفعل ما كدت أصل المنزل حتى وجدت عربة عسكرية فى انتظارى أخذتنى إلى حديقة الأزبكية حيث كان هناك عدد من جنود الجيش فى عرباتهم وقد بقينا فى الأزبكية حتى حوالى الساعة التاسعة مساء عندما تلقيت أمرا بالاتجاه مع كتيبتى إلى منطقة الهرم».

«وذهبت إلى هناك وكان أول ما صادفنى حريق فى مصانع شركة ماتوسيان للسجاير الموجودة فى أول شارع الهرم. فتركت أحد الضباط ومعه فصيلة من الجنود لمحاصرة المكان واتجهت إلى شارع الهرم، ووجدت فى طريقى أنه تم إحراق الأوبرج والأريزونا، وقد تركت فى كل منهما ضابطا ومجموعة جنود وأكملت حتى وصلت إلى فندق ميناهاوس، وقد وجدت كل أنواره مطفأة، وكانت مفاجأة لى عند دخولى أن أجد السياح داخل الفندق وقد تجمعوا داخل البهو فى حالة رعب، وطمأنتهم بأننا الجيش سنحميهم، وصعدت إلى سطح الفندق وكانت مفاجأة أن ألمح زحفا من الناس يحملون المشاعل وهم متجهون إلى الفندق بغية إحراقه، وعلى الفور أطلقت

عدة طلقات سريعة فى الهواء وجدت الزحف القادم بعدها وقد تفرق وتبعثر، وأعتقد أننى بهذا التصرف أنقذت مينا هاوس».

(١٣)

على أن أخطر ما فى ذكريات مرتضى المراغى عن حريق القاهرة هو إشارته الواضحة الصريحة إلى اشتراك بعض أفراد من الجيش المصرى فى هذه المظاهرات، وهو يذكر اسم الضابط محمد على عبدالخالق بالتحديد، ويذكر أن رجال الأمن تعرفوا عليه من صورته، وأنه تم القبض عليه وعلى جنود السوارى الذين شاركوا فى المظاهرات تحت قيادته، ومن المثير للتأمل ما يذكره المراغى من أن الفريق حيدر وقيادة الجيش تدخلوا وتسلموا هؤلاء المتهمين لمحاكمتهم بمعرفة القوات المسلحة(!) وهكذا يدلل المراغى بهذه الوقائع وبغيرها على تورط الملك فاروق نفسه فى حريق القاهرة، وهو يجاهر بهذا الاعتقاد ويقول:

«وإذا كان التعبير القانونى الشهير «من ظاهر الأوراق» هو الذى يجعل القضاة فى بعض القضايا يصدرون حكمهم، فإننى أستطيع أن أقول إنه كانت هناك إلى جانب عبارة «من ظاهر الأوراق» التى تشير إلى اتهام فاروق، ما هو أكثر، بل إلى حد استخدام «من باطن الأوراق» لا من ظاهرها».

«لقد كان لافتا للنظر، بل وللدهشة، أن يشترك ضابط من الجيش وهو محمد على عبدالخالق ومعه جنود السوارى اشتراكا علنيا واضحا فى المظاهرات التى قامت صباح السبت ٢٦ يناير ٥٢ كرد فعل لأحداث الإسماعيلية فى اليوم السابق، وهى التى أوضحت فى الفصول السابقة كيف بدأت باشتراك جنود بلوك النظام».

«لم تكن هذه المظاهرات مقصورة فقط على البوليس والطلبة وفئات الشعب المختلفة التى انضمت إليها، إنما كان الغريب أن يشترك فيها ضابط جيش وجنود جيش، ولم يكن من المعقول أن يجرؤ هذا الضابط وهؤلاء الجنود على السير فى هذه المظاهرات وحدهم دون أن يكون لديهم ضوء أخضر يسمح لهم بذلك، لأن الترجمة الواقعية لاشتراك ضابط عسكرى فى مظاهرات تمرد من قوات مسلحة هى قوات بلوكات النظام تعنى أمرا خطيرا، وعقوبتها صارمة جدا».

«فهل يمكن تصور أن هؤلاء الضباط والجنود لم يقدروا مغبة وعاقبة ما أقدموا عليه؟».

«لم يكن اشتراك الضابط محمد على عبد الخالق سرا، فقد تم تصويره وهو محمول على الأعناق فى المظاهرات.. وعقوبة مثل هذا التصرف صارمة جدا كما قلت، لكن الغريب أننا بعد أن قبضنا على محمد عبدالخالق وعلى جنود السوارى الذين عرفنا شخصياتهم من الصور الفوتوغرافية وأحلناهم إلى النيابة، فإن قيادة الجيش وعلى رأسها الفريق محمد حيدر تدخلت لدى النيابة وطلبت تسليم هؤلاء العسكريين إلى سلطات الجيش لتتولى محاكمتهم بمعرفتها عسكريا».

«وتم تسليمهم بالفعل إلى الجيش».

«ولكن، وكما عرفت وتأكدت، فإن أحدا منهم لم يعاقب.. لا الضابط ولا أحدا من الجنود.. فمن الذى كان يمكن أن يحميهم ويوفر لهم الأمان فى ذلك الوقت غير القصر؟».



ومن الجدير بالذكرأن اللواء سمير فاضل قد تناول فى مذكراته «كنت قاضيا لحادث المنصة» قصة اشتراك بعض أفراد القوات المسلحة فى المظاهرات التى عمت القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، على نحو تحدث فيه عن تضامن الجيش مع الشعب، وربما لم يكن سمير فاضل بحكم سنه وخبرته فى ذلك اليوم قادرا على أن يفسر الأمور على أنها شىء أكبر من هذا، فلم يكن قد تخرج بعد فى كلية الحقوق، ولا مارس العمل القضائى، ولا الخدمة العسكرية.

ونلاحظ أن مذكرات اللواء سمير فاضل أوردت الاسم: « محمد حلمى عبدالخالق »، على حين أوردت مذكرات المراغى الاسم: « محمد على عبدالخالق »، ومن الوارد أن يكون الخطأ المطبعى فى هذه المذكرات أو تلك هو الذى أدى إلى هذا الاختلاف!!

وهذه ـ على كل حال ـ هى رواية سمير فاضل:

«فى صباح ٢٦ يناير شهدت القاهرة أعنف وأضخم مظاهرة شهدتها القاهرة فى تاريخها الطويل.. خرجنا من الجامعة فى مظاهرة صاخبة مطالبين بالثأر لشهداء

الشرطة وشهداء الجامعة، وكلما اقتربت المظاهرة من هدفها بمجلس الوزراء كلما زاد عدد المشاركين فيها من أبناء الشعب على مختلف مستوياتهم ».

«وفى الطريق صادفنا مجموعة من جنود الشرطة انضموا للمظاهرة وزاد لهيب الهتافات وحماس المتظاهرين».

«وعلى كوبرى قصر النيل تصادف مرور اليوزباشى محمد حلمى عبدالخالق من القوات المسلحة فحمله الطلبة على الأعناق رمزاً لتضامن الجيش مع الشعب فى مسيرته، وفى فناء مجلس الوزراء بلاظوغلى خرج إلينا فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والدكتور صلاح الدين وزير الخارجية ولم يكونوا فى كلماتهم أقل حماسا من المتظاهرين.. انصرفت إلى منزلى بعد سماع الكلمات الملتهبة بمجلس الوزراء، ولم أكن أدرى بما كان يجرى فى باقى شوارع القاهرة فى ذات الوقت».

«فى المساء شاهدنا ألسنة اللهب ترتفع فى سماء القاهرة فتحيل ظلامها إلى نور أحمر متوهج، وسمعت لأول مرة بماكان يجرى طيلة النهار فى شوارع وسط المدينة من إشعال النيران فى جميع محلات قلب القاهرة ، وفى البنوك ، والمؤسسات الأجنبية».

«لم يعرف أحد حتى يومنا هذا على وجه اليقين من الذى قام بهذا العمل البشع، ولا اليد أو الهدف الذى كان وراء هذه الحوادث المحكمة التدبير».

(١٤)

ولا تقف الأدلة القاطعة التى يرى مرتضى المراغى أنها تدل على تورط فاروق فى حريق القاهرة عند هذا الموقف المتعلق بالإفراج عن أفراد القوات المسلحة الذين شاركوا فى المظاهرات، لكنه يدلل على صحة استنتاجه بواقعتين أو حدثين، وهو لا يكاد يجزم بوقوع الواقعة الأولى وهى قصة حوار بين الملك فاروق والسلطانة ملك، حذرته السلطانة فيه من معقبات الحوادث، لكن فاروق عبر عن اعتقاده فى أنه لابد من الوصول إلى أقصى نقطة فى الهاوية حتى يبدأ الإصلاح.

أما الواقعة الثانية وهى الأخطر والأوثق ففيها يروى صاحب المذكرات أن رئيس

الديوان الملكى حافظ عفيفى بنفسه طلب إليه أن يغلق ملف حريق القاهرة وأن يكف عن البحث الدءوب عن الجانى فيه:

«سمعت أن السلطانة ملك (زوجة السلطان حسين وكان فاروق يعتبرها بمثابة أمه ويستشيرها فى الكثير من الأمور)».

«أقول سمعت أن السلطانة ملك أزعجها ما حدث فى الإسماعيلية بين الإنجليز والبوليس يوم ٢٥ يناير، وأنها اتصلت بالملك فاروق تسأله تفاصيل الحادث، وعندما عرفت السلطانة ملك بما حدث من فاروق أوضحت له بخبرة السيدة المحنكة أن هذا حادث خطير يعرض البلد إلى منزلق خطير، وكان رد فاروق كما عرفت أنه يوافقها على انزعاجها، ولكنه يرى أنه لابد من إيصال البلد إلى أخطر منزلق حتى يمكن إصلاحه بعد ذلك!».

❏

وينتقل المراغى إلى الحديث عن الواقعة الأخرى التى يدلل بها على تورط فاروق فى حريق القاهرة:

«لكن الحادث الثانى عشته..».

«فذات يوم - وأنا فى الوزارة - اتصل بى الدكتور حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى فى ذلك الوقت، وقال إنه يود رؤيتى».

«وقابلته، وما إن صافحته وجلست حتى قال ضاحكا وغليونه فى فمه: أنت تاعب نفسك كثيرا فى موضوع حريق القاهرة ليه؟».

«قلت: وما وجه العجب فى ذلك.. وهل هناك ما هو أخطر من هذا الحادث؟».

«قال حافظ عفيفى: هذا موضوع انتهى وفات، والبلد أمامه مسائل كثيرة أخرى تستحق الاهتمام أكثر من حريق القاهرة».

«قال حافظ عفيفى دون أن يتركنى أتحدث: إن كثيرين من موظفى وزارة الداخلية لا يزالون خائفين من أن تحملهم المسئولية، وقد بلغنا أنك عاقبت بعضهم بتهمة التقصير فى كشف الفاعل، وهذا يكفى. إننى أرجو أن تغلق ملف حريق القاهرة، وهذا رجاء أقوله لك يا أستاذ مرتضى وأنت حر فيما تقرره».

«قلت له: حافظ باشا.. هل هذا رأى شخصى أم رأى جلالة الملك؟».

«قال بابتسامة لا تغيب عن فطنة مَنْ يحدثه: لا تنس يا أستاذ مرتضى أننى رئيس ديوانه! وخرجت من عند رئيس الديوان الملكى وأنا أفهم بالطبع معنى الرسالة.. وكنت قد عاقبت بالفعل بعض رجال الأمن الذين ثبت عليهم من تحقيقات النيابة التى جرت تهمة الإهمال فى القيام بواجبهم».

«ومع أننى ترددت كثيرا قبل توقيع العقوبة على أساس أنهم كانوا تحت ظروف قاسية يصعب عليهم فيها القيام بشىء يوقف الدمار لأن موجته كانت أعلى من قامتهم، إلا أننى وقعت هذه العقوبات ضمانا للمستقبل وحتى لا يقصر من تقع عليهم المسئولية اتكالا على أنهم سيكونون بمنجاة من العقاب».

(١٥)

والشاهد أن مرتضى المراغى بعد هذا كله يحرص على أن يعيد بلورة رؤيته فى مسئولية الملك فاروق عن حريق القاهرة، وهو يجمع أدلته ويعيد ترتيبها،ويقدم حوالى عشرة أدلة، وقد أشرنا إلى حديثه عن بعضها بالتفصيل فيما مضى من مدارستنا لمذكراته، لكنه يقدمها على هذا النحو المرتب ليخرج بالنتيجة التى يعتقد فى صوابها ويقول:

«واليوم عندما أجمع القصاصات المتباعدة:

❑ حديث فاروق إلى السلطانة ملك وإشارته إليها بضرورة أن يتعرض البلد لشىء خطير جدا حتى يمكن إنقاذه.

❑ وليمة فاروق المفاجئة التى أقامها يوم السبت ٢٦ يناير ظهرا ووجه إليها الدعوة يوم الجمعة قبلها بيوم واحد وهو ما يخرج على كل التقاليد.

❑ الأشخاص المدعوون لهذه الوليمة والذين يمكن وصفهم بأنهم المسئولون فى الجيش والبوليس عن أمن مصر والقاهرة على وجه الخصوص.

❑ استبعاد وزيرى الداخلية والحربية من هذه الوليمة وعدم توجيه الدعوة إليهما، مع أن المفروض أن يكونوا موجودين!

❑ اشتراك بعض ضباط الجيش والجنود فى المظاهرات التى جرت يوم ٢٦ يناير، مما عكس اتحاد الجيش والبوليس لأول مرة فى مظاهرة مع الشعب.

❑ عدم معاقبة هؤلاء الجنود فيما بعد بمعرفة قيادة الجيش رغم المدلول الخطير الذى يعكسه تصرفهم.

❑ كلام رئيس الديوان الملكى ورسالته غير المباشرة لى من فاروق بأن أغلق ملف التحقيق فى حريق القاهرة ولا أجهد نفسى فى البحث عن جناته.

❑ رجاء وزير الداخلية الملح لقائد الجيش بنزول الجيش للسيطرة على الموقف، وتأخر تنفيذ هذا الرجاء ثلاث ساعات كاملة، ثم تمييع الموقف بعد نزول الجيش بحيث ظهر عندما نزل أنه شريك ومؤيد لما يجرى، ولم يطلق رصاصة واحدة على سبيل التهديد إلا فى الحادية عشرة مساء وبعد أن تم الخراب والدمار».

❑ تمسك قيادة الجيش بأن يكون لها وحدها حق سؤال هؤلاء الجنود وعدم فرض أية عقوبة على أحد منهم رغم المدلول الخطير الذى يعكسه تصرفهم.

❑ محاولات أجهزة المباحث اتهام أحمد حسين والحزب الاشتراكى بأنه العقل المدبر والمنفذ، وهى محاولة كان واضحا منها التخلص من خصم عنيد لفاروق ولحزب الوفد الحاكم فى وقت واحد.

«كل هذه القصاصات المتناثرة عندما أجمعها اليوم فماذا تعنى غير أن فاروق كان نفسه وراء هذا الحريق الذى دبره للتخلص من حكومة الوفد، ونجح بالفعل فى التخلص من حكم الوفد، لكنه فى الوقت نفسه وضع اللغم الموقوت تحت عرشه الذى تم نسفه يوم ٢٣ يوليو من نفس العام، ثم تكمل المقادير أحداثها فيأتى خروجه من مصر فى يوم السبت ٢٦ يوليو».



وبعد فقرات يشير المراغى إلى أن دوافع فاروق وراء هذا الحريق كانت كراهيته الشديدة للوفد، خاصة بعد أن استعاد الوفد شعبيته بعد إلغاء النحاس باشا لمعاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١، ويعقب صاحب هذه المذكرات فيقول:

«والسؤال الذى لابد منه هو: لماذا كانت هذه الكراهية الشديدة بين فاروق والوفد،

تلك التى جعلته يخطط كما تشير ظواهر الأحداث وبواطنها إلى أنه كان نيرون هذه المدينة العظيمة الجميلة التى كانت فى وقتها من أجمل وأنظف مدن العالم؟».

«إنها ليست قصة فاروق والوفد».

«لكنها قصة فاروق ومصر».

(١٦)

على أن هذه المذكرات تتضمن ما هو أخطر من اتهام المراغى للملك بحريق القاهرة، وهو اتهامه للضباط الأحرار أو رجال الثورة بالتواطؤ فى إخفاء الحقيقة فيما يتعلق بهذا الحريق، ويكاد المراغى ينبهنا جميعا إلى ما كان ينبغى لنا أن ننتبه إليه فى بساطة وبداهة، فهو يشير إلى أن الثورة لم تحقق أبدا فى المسئولية عن حريق القاهرة رغم ما نعرفه عن تحقيقها وإعادتها التحقيق فى الأسلحة الفاسدة ومقتل حسن البنا وغير هذا من موضوعات أقل أهمية، وقبل أن يصل المراغى إلى استنتاج محدد فى هذا الصدد فإنه يورد نص منشور سرى كان قد ضُبط يوزع داخل القوات المسلحة بعد الحريق مباشرة ويكشف عن طبيعة التفكير فى الاستفادة من أحداث الحريق، والمنشور لا يحتاج إلى تعليقات كثيرة للتدليل على ظهور ما يتضمنه من أدلة ودلالات، ولهذا فإنه من المفيد أن نقرأ رواية المراغى على نحو ما يقدمها:

«لابد وأنا أغلق ملف حريق القاهرة أن أشير إلى منشور سرى تم ضبطه بعد الحريق كان يوزع داخل القوات المسلحة».

«وربما كان أهم ما يعكسه هذا المنشور من تفكير موجود بين حركة الضباط الأحرار فى ذلك الوقت يبدو متلاقيا مع تفكير فاروق نفسه.. ولكن مع الاختلاف فى الأهداف».

«يقول المنشور وأنا أنقله بنص عباراته:

«من عليه الأمل معقود؟».

«إنه الجيش»

«وهو فى الدرجة الأولى من الاعتبار ذو الأمل المنشود، يضاف إليه عنصر آخر هو عنصر البوليس».

«بورك فسادكم أيها الرأسماليون، فقد ساعدتم الخطة على الكمال».

«وتنمو العلاقة وتتوثق ربطتها، وتعمل جمعية الضباط الأحرار من شباب الجيش فى إخلاص ودقة».

«إن جنود الجيش من أبناء الشعب، وهم يفهمون الجندية على أنها حكم قاس من أحكام القدر الظالم».

«أخانا عسكرى الجيش، يجب أن تفهم أن الجندية هى حكم رهيب لقدر ظالم جبار، هذا هو ألف باء العلم والتصقيل. الجندى يقول له الضابط فى دروس المعسكر: اسمع ياعسكرى أنت وهو، أنا ضابط أبويا ليس باشا، أنا مثلك آكل طعمية وفول مدمس زى ما بياكلوا.. أهلى استطاعوا التحمل بالقليل مما لديهم ليجعلونى ضابطا، ونحن محكومون بطغمة يمتصون ثروات البلد، ويأكل الشعب التراب، والإنجليز الكفرة المجرمون يقتلون المصريين فى القنال والشرقية لأنهم لا يريدون الجلاء، إن الضباط الأحرار هم ثمرة التجارب الثورية وانبثاق الأمل فى الجيش».

«لقد برق الأمل الكبير، إن الإنجليز دكوا مدينة الإسماعيلية وقتلوا وأسروا البوليس، والبلاد تجتاحها موجة سخط ينقشع، فعلى هيئة القيادة أن تسرع وتمهد للتغيير، الخطوة الأولى أن يفر جنود من الجيش وينضموا إلى فدائيى الكتائب».

«وعند ساعة معينة من صباح يوم السبت تبدأ حركة إرهاب تعد من أخطر ما عرفت مصر فى تاريخها، ذلك أن يحضر بعض الفدائيين المزودين بأدوات الساعة أى القنابل المحرقة والخناجر والمسدسات، وتقسم هذه الفرق في أنحاء القاهرة تخرج معها القوى الشعبية لتحرق أماكن معينة من المدينة مما ينشر الذعر، هنا الثورة فى قلب العاصمة التى تدفع النفوس نحو تنفيذ الخطة المدبرة ويفلت النظام مركزيا. ستحرق أماكن اللهو ودور القمار والخمر، هذه هى النهاية التى كانت فى حسبان أولى الشأن، لكننا نرى أنها نهاية لم تبلغ بعد».

«فياخيبة الأمل.. ويالها من خيبة قاتلة جاءت فى لحظة رجاء مشرقة فى ذمة الله».

«لقد رسمت الخطط ودبرت المسائل، لكن راح أمل الحكومة الانقلابية التى دبرناها لتحل محل حكومة الرأسماليين فى سراب الدخان القاتم».

«انتهى البيان».



وبعد هذا يردف المراغى بملاحظته الذكية حول إهمال الثورة بعد قيامها وتمكنها من الحكم التحقيق فى حريق القاهرة:

«ولابد أن أعلق هنا بملاحظة بالغة الأهمية، وهى أن ثورة يوليو لم تحاول ـ حتى مجرد المحاولة ـ التحقيق فى حريق القاهرة، ومحاولة معرفة الفاعل فيها.. لم تحاول الثورة رغم أنها فتحت ملفات كثيرة إلا أنها لم تقترب من فتح هذا الملف الذى ظل سرا مغلقا».



وربما كان من الجدير بالذكر بعد هذا كله أن ننقل عن المراغى كوزير للداخلية فى أعقاب الحريق حصره للخسائر التى نجمت عن حريق القاهرة، وهو يلخصها فى قوله:

«بعد أن تبددت سحب الدخان الكثيفة التى أحاطت بالقاهرة فى ذلك اليوم العجيب من تاريخها، وبعد أن انفضت الجموع التى ملأت الشوارع، واستعادت أجهزة الأمن سيطرتها على هذه المدينة الجميلة التى يعود تاريخها إلى ألف سنة مضت، تبين أن الحرائق أصابت:

«٣٠٠ محل»

«١٠٧ مكاتب أعمال»

«١٣ فندقا»

«٤٠ دارا للسينما»

«١٦ ناديا»

«٣٣ مطعما وصالة رقص وملهى»

«و٨ محلات لبيع السيارات»

«وبنكا واحدا، و٩٢ بارا».

ولا تقف اتهامات مرتضى المراغى للملك فاروق عند حد اتهاماته له بالمشاركة فى حريق القاهـرة، لكن المراغى يشير فى حلـقة أخرى من مذكراته إلى ما يعـتقد هو أنه كان بمثابة مؤامرة مدبرة من الملك للتغطـية على الاتهامات التى أثيرت حول الأسلحة الفاسدة.

ومن الإنصاف أن نشيد بما يبدو من شجاعة المراغى وهو يوجه هذا الاتهام بعد أن توصل إلى جوهره من خلال مشاهداته ومتابعـته للموضوع واستنتاجه لما خرج به من نتيجة، ونحن نراه ـ كـمدير للأمن العام ـ وقد أصبح يتمتع بحـاسة قادرة على تعقب خيوط الجـرائم الكبرى والإمسـاك بالمستفيد منها، ومـع أن استنتاج المراغـى من هذا الحادث قد لا يكون صـحيحا إلا أننا نستـطيع على الأقل أن نفهـم مدى الشك الذى كان يتـنامى فى عقـليات شخصـيات أمنية كـبيرة تجاه سلـوك الملك فاروق فى نـهاية عهده، فهـذا هو مدير الأمن العـام [ووزير الداخلية فـيما بعد] لا يجـد حرجا فى أن يتوصل إلـى اتهام القصر بـالعمل على إضـاعة معالم الجريمـة، ودفن القضية فـى قبر عميق، وذلك بتدمير الأسلحة التى كان يدور حولها التحقيق.

وربما جاز لنا أن نتحـفظ على الجزئية الأخيرة، فلم تكن كل الأسـلحة التى أثيرت الأقاويل على فـسادها موجودة فى ذلك المسـتودع بالطبع، لكن هـذا لا يفسد أركان الاستدلالات التى عرضها المراغى.

على أن الإنـصاف يقتـضينا الإشـارة إلى ما حرص المراغـى على التـنبيه إلـيه من اعتقاده فى أن الأسلـحة الفاسدة لـم تكن بالكـثرة التى كتب عنها، وهو يـعتقد ـ كما سنرى فى نهايـة فقراته ـ أن الضجة لـم تكن بـحجم الفضيحة.. ومع هذا فـإنه يشير ـ دون أن ينتبه ـ إلى أن القصر كان لايزال يخشى العواقب:

«فى أمسية حارة من صيف عام ١٩٤٩، كنت جالسا فى شرفة منزلى أتناول طعام العشـاء، وشرفات المنازل المحيـطة بى مملوءة بـالسكان الذيـن يستروحون النـسمات الضنـينة علـيهم، والآذان تملؤهـا صيحات الأطـفال المرحة وعبـثهم الضـاحك الذى يقابله آباؤهم بنهرات حنونة أو صارخة حين يضيقون بعبثهم، وكانت السماء صافية،

والقمر بدرا تمام، والنجوم تخفق كأنها قلوب العاشقين، وإذا بانفجار مروع يدوى (وقد) اهتزت المائدة المنصوبة أمامى بأطباقها وأكوابها، وخيم صمت رهيب سكتت فيه أصوات الأطفال، وبدأ نباح الكلاب ثم أعقبه انفجار آخر أقوى، وبدأ الأطفال يصيحون وهم يتطلعون إلى السماء، إذ انبثقت أضواء قوية لعلهم ظنوا أنها ألعاب نارية، ولكن ما لبثوا أن كفوا عن الصياح حين دوى انفجار ثالث عنيف اهتزت له الشرفات والنوافذ، وأخذ الأطفال يبكون ويصرخون واشتد نباح الكلاب».

«توجهت مسرعا إلى التليفون، واتصلت بوزارة الداخلية فى قسم الأمن، فقال لى الضابط المنوب إنه سمع الانفجار ولا يعرف سببه، فطلبت منه استيضاح الأمر وإبلاغى، وعدت إلى الشرفة أتطلع إلى السماء وهى تضىء وتدوى من انفجار يعقبه انفجار، ثم سمعت جرس التليفون يدق، فأسرعت إليه وإذا بالضابط يخبرنى أن انفجارا وقع فى مخزن الذخائر فى القلعة وأن رجال الإطفاء سارعوا إلى المكان».

«تركت عشائى ونزلت مسرعا وقدت سيارتى إلى القلعة، ولما وصلت إلى مركز البوليس وهو يقع فى السفح وتقع القلعة فوقه فى الجبل، رأيت جموعا كبيرة من الناس تفر من منازلها إلى الشوارع وهى فى حالة يأس من الذعر والهلع، وأخذت تخف حدة الانفجارات نتيجة السرعة الفائقة التى انتقل فيها رجال المطافئ، وروح المخاطرة والبسالة التى أبدوها فى عزل بعض مخازن الذخيرة التى وقع فيها الانفجار، وقد أصيب بعضهم بجروح بالغة».

«ولما أصبح مؤكدا أن رجال الإطفاء سيطروا على الموقف، انتقلت أنا وكبار رجال الشرطة إلى مكان الانفجار وأخبرت أنه تبقى مخزن للقنابل كان يحوى كمية ضخمة جدا منها، ولو أن النيران اتصلت به لوقعت كارثة محققة وبدأ التحقيق، لكن لم نجد أحدا نحقق معه».

«أين ضابط المستودع؟ أين حراس المستودع؟ لم نر أحدا منهم، ظننا أنهم قتلوا، لكن حجرة الحراسة قرب باب المستودع لم تتهدم، وإنما تحطمت أبوابها ونوافذها، وعند باب المستودع الكبير لم نشاهد جثة الحارس».

«وفى فترة تعجبنا، رأيت ضابطا يحاول دخول الباب، فأوقفه رجال الشرطة وسأله أحدهم عن هويته، فقال له: قائد المستودع».

«قال له ضابط الشرطة: وأين كنت وقت الانفجار؟! قال قائد المستودع: كنت فى منزلى».

«سأل ضابط الشرطة: ومن تركت بدلا منك؟».

«قال قائد المستودع: تركت ضابطا برتبة ملازم».

«وما اسم ذلك الضابط؟».

«اسمه الملازم عبدالصبور».

«وأين هذا الملازم؟».

«ربما يكون داخل المستودع».

«وكم عدد أفراد القوة التى تقوم على حراسة المستودع؟».

«إنهم خمسون بين ضابط وجندى».

«وأين هم؟».

«لابد أنهم داخل المستودع».

«وبما أننا لم نر أحدا منهم بدأنا نخشى أن يكونوا قد ماتوا أو جرحوا، فأرسلنا رجال المطافئ نفتش عليهم، وعادوا وقالوا إنهم لم يجدوا أحدا».

«مرت على ذلك نصف ساعة وجاء ضابط برتبة ملازم يحاول الدخول فاستوقف وسئل عن اسمه، فقال إنه الملازم عبدالصبور، وسئل عبدالصبور:

«أين كنت؟».

«ذهبت إلى منزلى لأنه قيل لى إن والدى مريض».

«ثم أخذ الجنود يتوافدون علينا حتى بلغ عددهم خمسين جنديا، وأخذت الدهشة البالغة تستولى علينا، كيف ترك القائد والملازم والجنود المستودع جميعا قبل الانفجار، ولماذا تركوا المكان؟».

«وحضر رئيس نيابة القاهرة ومعه وكيلان لبدء التحقيق، ولكن قائد المعسكر رفض أن يُواجه بالتحقيق، وأمر جنوده بأن يتبعوه فى ذلك محتجا بأن التحقيق معه يجب أن يجرى بواسطة سلطات الجيش، وبدأنا نحن تحرياتنا الخاصة، وتبين أن

الانفجار دبر بوضع قنبلة زمنية داخل المستودع دست بين المواد المتفجرة، وأن الحراس تركوا المعسكر فى وقت يكفى أن يكونوا فيه فى أمان من التعرض لخطر الانفجار، ولم يبق مجال للشك فى أن القصر هو الذى دبر الانفجار هادفا إلى محو آثار فضيحة الأسلحة الفاسدة التى كانت مثار تحقيق السلطات القضائية».

«وقد قيل فعلا لهذه السلطات بعد الانفجار إن الأسلحة التى تريدون التحقيق بشأنها قد دمرت عن آخرها، وذهبت هباء، وبذلك ضاعت معالم الجريمة، وغطى الحادث بستار رهيب وتوصل القصر إلى تحقيق مآربه فأقفلت النيابة باب التحقيق، ودفنت قضية الأسلحة الفاسدة فى قبر عميق، ولو أن روائح الجثة العفنة ظلت تفوح زمنا طويلا».

«ولكن فى هذه المناسبة يجب علىّ أن أوضح أن الأسلحة الفاسدة لم تكن بالكثرة التى كتب عنها، وأنه بولغ كثيرا بشأنها وقامت ضجة كبرى لم تكن بحجم الفضيحة، لكن القصر خشى العواقب ونقمة الرأى العام، فلجأ إلى تلك الوسيلة من التغطية مما زاد فى البلبلة والاتهام».

(١٨)

ونحن نرى صاحب هذه المذكرات يتشكك ويزداد شكه مع مرور الأيام فى طبيعة العلاقة التى ربطت الضباط الأحرار بالملك، وقد رأينا كيف أنه يلفت نظرنا بذكاء إلى أن الثورة لم تتناول حريق القاهرة بأى نوع من أنواع التحقيق، وسنرى ونقرأ بعد قليل كيف أحبط الملك فاروق بنفسه محاولته (أى محاولة مرتضى المراغى) الجريئة كوزير للداخلية والحربية فى ذات الوقت، لكشف أسرار تنظيم الضباط الأحرار بكشف المطبعة العسكرية التى كانوا يستخدمونها فى طبع المنشورات، وها هو المراغى يضيف بعدا جديدا يرتبط بما تضمنته مواضع كثيرة من مذكراته أشار فيها إلى هذه المعانى بالتصريح والتلميح، فهو يروى كيف أنه اطلع على تحقيق قامت به الشرطة، وأن هذا التحقيق تضمن أقوالا مهمة لمحام ينتمى إلى الحزب الاشتراكى، وأن هذه الأقوال مع قرائن أخرى دفعت مرتضى المراغى إلى أن يتفهم ويدرك كثيرا من الحقائق فيما يتعلق بتنظيم الضباط الأحرار وعلاقته بالملك.

ويميل مرتضى المراغى إلى أن يصور الأمر فى إطار خطة خداع ذكية خدع بها الضباط الأحرار الملك وحصلوا منه على السلاح والمال أكثر من مرة: مرة من أجل مساعدة الملك على حرق القاهرة لكى يتخلص من الوفد، ومرة أخرى من أجل القيام بعمل فدائى ضد الإنجليز فى قنال السويس، وهكذا دفع الملك فى النهاية عرشه ثمنا لهذه الخدمة التى قام على أساسها تعامله مع الضباط الأحرار، ولنقرأ تسلسل فقرات المراغى وتداعيها على نحو ما ضمنها مذكراته:

«اعتقل البوليس محاميا يدعى الأستاذ جمال طولان، وهو عضو بارز فى الحزب الاشتراكى وجرى معه تحقيق فى يوم ١٠ مارس ١٩٥٢ بدأه المحقق بأن سأله عن موضوع الزجاجات الملتهبة التى قيل إنها استخدمت فى إشعال حرائق القاهرة، وطلب منه أن يكتب تقريرا بنفسه، فرفض جمال طولان أن يكتب التقرير لأن فى ذلك خطورة عليه، لكنه سيملى على المحقق ليكتب».

«بدأ المحقق يعد نفسه للكتابة لكنه فوجئ بجمال طولان يسأله: هل لوجيه أباظة علاقة بالقصر؟ وهل هو مكلف من القصر للقيام بأعمال معينة؟».

«قال المحقق: لاأظن أن لوجيه أباظة علاقة بالقصر».

«قال جمال طولان: إذن أرجوك أن تكتب».

«وبدأ المحقق يكتب ما يمليه عليه جمال طولان.. وكان ما يلى:

«بعد إلغاء المعاهدة بحوالى أسبوعين، تم الاتصال بين جمال طولان وشخص عرف أنه ضابط فى الجيش برتبة البكباشى واسمه على، وكان مرتديا ملابس مدنية، وهو ممتلئ الجسم أبيض اللون وفى وجهه حمرة وله شارب كبير. كانت المقابلة فى هليوبوليس عند سينما روكسى، ونزل طولان من التاكسى ووجد الضابط بجوار سيارة صغيرة سوداء، وسأله الضابط:

«هل أنت جمال؟».

«فقال : نعم».

«وركبنا سيارة الضابط فى اتجاه سراى القبة، وفى مكان خال من المبانى وقفت السيارة وقال الضابط:

«أنا معى هدية جميلة فى الدرج الخلفى للسيارة».

«وفتح الضابط الدرج وأراه صندوقا فيه زجاجات ملتهبة، وحول الزجاجات نشارة خشب حتى لا تكسر وقال له:

«إذا أردت الحصول على سلاح أيضا فتوجه إلى إدارة المخابرات، وهى تقع أمام الكلية الحربية واسأل عن ضابط اسمه عصمت، وهو على علم بقدومك».

«وفى الساعة السابعة مساء توجه طولان إلى إدارة المخابرات، فوجد فى انتظاره ضابطا برتبة اليوزباشى قال له إن اسمه عصمت، ودخل إلى غرفة فيها ثلاثة ضباط، وتكلم عصمت معهم ثم خرج مباشرة مع جمال طولان فى سيارة لونها نبيذى إلى عمارة ضخمة، ودخلا إحدى شقق العمارة، فوجدا وجيه أباظة الذى قال له إن لديه ٢٠٠ زجاجة ملأى بالمواد الملتهبة، وإن معه بعض الضباط والصف ضباط فى غرفة العمليات الخاصة فى منيا القمح فى الشرقية».

«وفى يوم آخر توجه جمال طولان إلى منزل وجيه أباظة فى هليوبوليس وذكر اسم الشارع الذى فيه المنزل، وهو ٩ شارع سيدى جابر، وقال إنه حضر فى أثناء جلوسهم شخص أدخل حجرة أخرى، وبعد مدة استدعى وجيه أباظة جمال طولان وأدخله الغرفة وقال له: هذا بغدادى بك، وعرف فيما بعد أن اسمه الكامل عبداللطيف البغدادى».



وهنا يعقب مرتضى المراغى بقوله:

«استوقف نظرى هذا التقرير وأطلت التفكير فيه: إنى أعلم أن وجيه أباظة هو من الضباط الأحرار، وأنه يقوم بعمليات فدائية ضد الإنجليز فى منطقة قنال السويس، والملك فاروق أعلن أنه تبرع للفدائيين بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه».

«وإن سؤال جمال طولان للمحقق فيه تخوف كبير من الكلام عن وجيه أباظة، لأنه يعلم بأن له صلة بالقصر، وإذ يطمئنه المحقق بأن لا صلة لوجيه أباظة بالقصر يتكلم طولان عن حيازة أباظة وضباط من المخابرات للزجاجات الملتهبة ولأسلحة كثيرة تستلزم مبالغ طائلة للحصول عليها، ثم يلفت نظرى أكثر ورود اسم عبداللطيف البغدادي الذى كان اسمه واردا فى قائمة كبار الضباط الأحرار الذين قُدم كشف بأسمائهم إلى الملك، لكن المخابرات الحربية برئاسة سيف اليزل وعلى

صبرى نفت أى نشاط لهم، واقتنع حيدر وكذلك الملك، وزاد فى اقتناع الملك أن وصيفة القصر نهى [هذا هو الاسم الرمزى الذى يستعمله مرتضى المراغى عند الحديث عن السيدة ناهد رشاد] كانت تقول له دائما إن حكاية الضباط الأحرار من اختراع رجال البوليس».

«هذا التقرير جعلنى أفكر: هل وصل الضباط الأحرار إلى الملك عن طريق إقناعه بأنهم يقومون بعمل فدائى ضد الإنجليز فى قنال السويس؟ وبسبب كراهية الملك للإنجليز منذ حادث ٤ فبراير فإنه أمدهم بالأسلحة والمال؟ ولكن الزجاجات الملتهبة قد تلقى على الدبابات والعربات المصفحة مع مجازفة كبيرة بالحياة، والقاهرة أحرقت بالزجاجات الملتهبة».

«فهل لعب الملك فاروق مع الضباط الأحرار لعبة الفدائيين ليساعدوا على حريق القاهرة ؟ ولعبوا هم عليه لعبتهم الكبرى، وتظاهروا بأنهم يخدمون هدفه من حرق القاهرة حتى يطيح بالوفد إطاحة لا يتسنى له بعدها أن يعود إلى الحكم فيركن إليهم ويثق بهم وينتفى كل شىء يكتب فى تقرير البوليس عنهم، إنها خدعة ماهرة ماكرة ولو أنها كانت باهظة التكلفة.. فقد دفع فاروق عرشه ثمنا لها».

(١٩)

ونأتى إلى حديث مرتضى المراغى عن السيدة ناهد رشاد والحرس الحديدى، ومن العجيب أن هذا الحديث قد نشر على حين كانت السيدة ناهد رشاد لا تزال على قيد الحياة. وقد بدأ المراغى يتحدث عن هذه السيدة باسمها الصريح ثم تحول عن هذا فى الحلقات التالية إلى اسم رمزى اتخذه لها وهو «نهى» بعدما كان قد صرح بما لا يفيد الرمز فى إخفاء حقيقة ما صرح به.

وعلى الرغم من أن مرتضى المراغى يعطى هذه السيدة ـ أيا كان اسمها ـ دور البطولة فى ضياع عرش الملكية فى مصر وذلك بفضل الدور الذى لعبته بخداع الملك فاروق لمصلحة الضباط الأحرار الذين كانت تظن أن صديقها الآخر (الضابط مصطفى كمال صدقى) بمثابة رئيسهم.

ولمرتضى المراغى نظرية فى غاية التماسك والمعقولية سنتأمل عناصرها فى هذا الباب، وخلاصتها أن هذه السيدة ـ مهما يكن اسمها ـ كانت قد أوقعت الملك فى غرامها، ولكن الملك لأسباب بروتوكولية آثر ألا تصل علاقته بها إلى الزواج، ومن ثم بقيت إلى جوار الملك وهى تبيت الانتقام منه وبخاصة أن هذا الانتقام كان لمصلحة صديق آخر كان من الضباط الأحرار وكان من المتهورين أو على الأقل من المتحمسين.

ويبدو المراغى مصراً كل الإصرار على صحة نظريته هذه، وهو لا يقدم أفكارها على أنها نظرية من وضعه، لكنه يقدمها على أنها الحقيقة التى حدثت بالفعل!

ولا يزعم المراغى أنه استعان بقدرات خارقة حتى أدرك هذه الحقيقة، ولا أنه استخدم ذكاءه وتفكيره فى الوصول إلى تفاصيلها، لكنه يعترف بكل وضوح أن منصبه كوزير للداخلية هو الذى أتاح له أن يستمع إلى الشرائط المسجلة التى أبانت له عن كل التفصيلات المكملة لمؤازرة فهمه لمؤامرة هذه السيدة التى استفادت منها حركة الجيش فى النهاية:

«إننى لم أكتب ما كتبت بحثا عن أى دور.. إن مستقبلى خلفى وليس أمامى.. ولقد أتاح لى موقع عملى رغم أننى لم أحضر بعض الوقائع التى ذكرتها فرصة أن أعرف بها.. كانت هناك أشرطة مسجلة كثيرة لمكالمات تليفونية بين سيدة القصر (السيدة نهى) والملك فاروق وصديقها مصطفى لم أستمع أنا شخصيا إليها، لكنها ألقيت على مكتبى بحكم ظروف عملى وزيرا للداخلية، ومنها عرفت الكثير من الأسرار والوقائع».

ويتحدث صاحب هذه المذكرات بدقة شديدة عن نشأة السيدة ناهد رشاد فيقول:

«إن ناهد نشأت فى بيت بسيط يسوده الحب والحنان، كان أبوها أستاذا جامعيا لطيف المعشر، وأمها وصيفة فى القصر لا تفارق الابتسامة والكلمة الحلوة شفتيها، ويوسف كان مغمورا بحب والده الذى لم يكن يعنفه على سقوطه فى الامتحان ومغامراته النسائية، وصبر عليه حتى نال شهادة الطب بعد أن تعدى الثلاثين من عمره، فأى قدر يريد أن يرميهما فى هذه المصيبة؟ لكن الملك يريد ذلك فإذا لم يطيعا أمره فسيعود يوسف الطبيب المغمور وينتقل من مكتب القصر إلى عيادة فى أحد

الأحياء الفقيرة فى القاهرة، وناهد لن تحضر إليها سيارة القصر، ولن تلبس اليشمك الأبيض الذى تتميز به بأنها من سيدات القصر».

«هذه الخواطر وغيرها تبادلاها حين عادا إلى البيت، ووجد يوسف لنفسه مخرجا لقبول عرض الملك فقال لناهد: لو رفضنا طلب الملك لتشكيل الجماعة فإنه يستطيع قتلنا حتى لا نفضح أمره، وسلمت ناهد بهذا الرأى، لا إيمانا منها بما قاله زوجها لكن لأن حبها لحياة القصر كان أكثر كثيرا من حبها لحياتها بعيدا عن الأضواء».

(٢٠)

وفى حلقة تالية من المذكرات وهى الحلقة الحادية عشرة يلجأ المراغى إلى الحديث عن السيدة ناهد رشاد باسم رمزى ويستمر على هذا النحو حتى نهاية حلقات مذكراته. وهو يتحدث بانبهار مقصود عن تأثير هذه السيدة على الملك فاروق فيقول:

«وإذا كان القدر قد حتم علىّ أن أتحدث عن بعض «النساء»، فليس ذلك بقصد التشهير أو الشهرة.. بل يعلم الله أننى ما كنت أود أن أتحدث عن مثل هذه الموضوعات، لكن بالنسبة لبعض الشخصيات بالذات لا يمكن إطلاقا الهروب من الحديث عنها، وقد كان لها ما كان من تأثير على شخصية فاروق، وعلى تاريخ مصر بالتالى. إنها إحدى الشخصيات التى لعبت دورا مؤثرا فى تاريخ مصر وأستسمح القارئ فى أن أشير لها باسم غير اسمها هى السيدة «نهى»، فبعد طلاق فاروق من زوجته الملكة فريدة أصبحت «نهى» وصيفة فى قصر بلا ملكة، لقد دخلت رسميا مقاصير الحريم الملكى وصارت أحب الشخصيات إلى فاروق لجمالها وذكائها وجرأتها».

«كانت نظرة واحدة منها إلى الملك تكفيها لتعرف ما يجول فى خاطره، وعلمت من تجاربها فى القصر أن الملق الزائد وإن كان غير بغيض إلى قلبه، فإنه يجعل المتزلف عنده شخصا عديم القيمة لا يأبه به، فأقامت خليطا كيماويا متعادلا بين الملق وجرأة المصارحة، فهى تتملق بمقدار بسيط يرضى غروره، كأن تقول إنه ذكى أو جميل ثم تصارحه بما لا يصل إلى التحدى أو الاستهتار، لكن يقف عند حد

النصيحة المخلصة. وانجذب الملك إلى أنوثتها وعـقلها ولم يعد يفارقها. كان يصحبها إلى رحلات الـصيد فى مـصر، وإلى الكوت دا زور فـى فرنسا وكـابرى فى إيطـاليا وقبرص ورودس على يخته الصغير المسمى «فـخر البحار»، وقد طلب منها أن تسافر معه بغير زوجها، لكنها أبت ونصحته ألا يفعل حتى لا ينكشف الأمر وتصبح العلاقة مثار الأحاديث والشائعات».

«لكن الأمر كان مـكشوفا بعد أن صارت صحبتها (رغم وجود زوجها) لـلملك غير منطـقية، وكانت فى مصر تصاحـب الملك إلى نادى السيارات وتظـل إلى جانبه وهو يـلعـب الميـسر حـتى مـطلع الـفجـر، والزوج المسكـين كان يـذهـب إلـى أحد الصالونات ويتوسد كنـبة ينام عليها حتى يوقظه أحد خدم النـادى منبها إلى أن الملك بدأ فى الانصـراف. وكانت تُدعى مع الملك فـى جميع الدعوات الخاصة الـتى توجه إليه من أصدقائه الأثرياء. وكان هؤلاء الأثرياء يقدمـون إليها هدايا نفيسة. لقد أحبها الملـك كما لـم يحب امـرأة أخرى من قـبل، وأصبحـت نهى ذات تـأثير بـالغ علـيه، خصوصا بعد أن اقتنـع بأنها الشخص الوحيد الذى يقول له الحـقيقة وأنها لا تكذب عليه، لكن الحقيقة أنها لـم تكن صادقـة، ولم تكن أيضا كاذبة. لقد كانت حريصة فى بعض المواقف جريئة فى بعضها الآخر. وفى جميعها كانت تعرف كيف تختارها».

«لقد جـر عليه (أى عـلى الملك) هـذا الاقتناع بـصدقها وإخـلاصها وبالا كـبيرا، وكانت نهى أحد العوامل التى حجبت عن الملك الثورة التى أطاحت بعرشه».

(٢١)

ويروى صاحب هذه المذكرات بطريقته كيف بدأ تكوين الحرس الحديدى على يد يوسف رشاد، وتتسـم الرواية التى يقدمها المراغـى بقدر من اللامعقولية أو الـتبسيط، لكنه قدر لا يتنافى مع ما عرف عن الملك فاروق وتفكيره السياسى:

«.... كان يوسف رشاد قد أبلغ الملك بمجمـوعة الأصدقاء الذين بدأ يدعوهم فى بيته وعلى رأسهم مصطفى كمال صـدقى، وخالد فوزى، وفهمى عبدالمجيد، وحسن إبراهـيم، وإبراهيـم توفيق. وقـد طلب إلـيه الملك تـوثيق عـلاقته بهـم حتى يكـونوا مستعدين لتنفيذ ما يطلبه منهم».

«وفى إحدى الليالى وبعد مأدبة عشاء لمجموعة الأصدقاء، التفت يوسف إليهم يسألهم: ما رأيكم فى حادث ٤ فبراير؟».

«وبحماسة شديدة قال مصطفى كمال صدقى: آخر ندالة من الإنجليز».

«قال يوسف: طيب وإيه رأيك فى النحاس وأمين عثمان؟».

«قال مصطفى بنفس انفعاله: خونة».

«قال يوسف: طيب وإيه جزاء الخائنين؟».

«أجاب مصطفى: ضرب الرصاص والقتل».

«قال يوسف رشاد بهدوء وهو يلتفت إلى الآخرين حتى يشتركوا فى الحوار: يعنى أنتم موافقين على الكلام ده؟».

«قالوا جميعا بصوت تبدو فيه رائحة الخمر: كل اللى يقوله مصطفى إحنا موافقين عليه».

«قال يوسف: يعنى أنت مستعد يامصطفى تضرب رصاص وتقتل».

«أجاب مصطفى كمال صدقى: عندك شك يابو حجاج؟ إذا كنت عاوزنى أقوم دلوقتى أنا جاهز ومستعد».

«قال يوسف رشاد: وقد اطمأن إلى سيطرته عليهم: لأ.. خلى ده للوقت المناسب.. المهم إننا نكون جاهزين نحلف ومستعدين ننتقم لإهانة الوطن فى ٤ فبراير».

«قالوا جميعا: تمام كل اللى بتقوله مضبوط».

«وبعد أسبوع من هذه الليلة تم نقل مصطفى إلى سلاح الفرسان، وفهمى إلى الحرس الملكي، وخالد إلى المخابرات الحربية، ورقى إبراهيم إلى ملازم أول، وتوفيق إلى الدرجة الخامسة، واختار لهم فاروق اسم الحرس الحديدى».

....

«دفع الملك إلى يوسف رشاد مبلغا كبيرا من المال لشراء ثلاث سيارات مستعملة لكن فى حالة جيدة، وقد اشتريت بأسماء مستعارة، وأعدت لها نمر مزيفة، كما تم شراء عدة بنادق رشاشة وقنابل يدوية وديناميت».

«وكانت أول مهمة قامت بها المجموعة اغتيال أمين عثمان، وقد نجحوا فيها».

(٢١)

وبعد حديث طويل عن نشأة الحرس الحديدى وعلاقة الضباط بالسياسة يلخص المراغى موقف كل من السادات وعبدالناصر من الحركة الوطنية قبل الثورة. ويتناول مرتضى المراغى مجموعة محددة بالاسم من الضباط الذين يرى أنهم كانوا هم كل الحرس الحديدى.

ويؤكد المراغى نظريته فى أن مجموعة الضباط الأحرار قد انتفعت تماما بالحرس الحديدى، فقد حمى ظهرها من كثير من تحركات الحكومة، وبالتالى فإن الضباط الأحرار الذين كانوا على علاقة بالحرس الحديدى قد مكنوا مجموعة الضباط الأحرار من أن تمضى فى خطواتها حتى تمت حركتهم فى ٢٣ يوليو من تحت ذقن الحكومة والملك، وهو يدلل على هذا المعنى بما وصل إليه أفراد الحرس الحديدى من مناصب فى ظل الثورة، كما أنه يعقد مقارنة ذكية بين صورتى السادات وعبدالناصر قبل الثورة:

«أصبح الشخص المتهم أمام الحكومة والذى تلوك اسمه الألسن ليس عبدالناصر ولكنه اسم آخر، هو اسم أنور السادات، كان اسم السادات هو الذى يتردد على أنه زعيم الضباط الأحرار، وباعتبار أنه كان مع عزيز المصرى يؤيد المحور ضد الإنجليز سنة ١٩٤٢، وقد فصل من الجيش، لذلك لم يعد إلا سنة ١٩٤٨، وقد اعتقل فى سجن المنيا سنة ١٩٤٢، اعتقلته حكومة الوفد بإيعاز من الإنجليز، كل هذه الأحداث جعلت اسمه بارزا كضابط ثائر ومادامت هناك حركة ثوار فلابد أن يكون السادات على رأسها، وكانت أغلب تقارير البوليس إذا تناولت حركة الضباط الأحرار رددت اسم البكباشى أنور السادات، ولم يظهر اسم جمال عبدالناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة إلا متأخرا عام ١٩٥٢».

«ورأيى أن الثورة قد انتفعت كثيرا من كون واجهة السادات حجبت واجهة الآخرين، فراحت تعمل فى الخفاء، والعيون تراقب السادات ولا تراقب الباقين إلى لحظة متأخرة قبل قيام الثورة».

«وكذلك فهمى وخالد وحسن الذين كانوا من الصف الثانى من الضباط الأحرار

وتولوا جميعا مناصب سفراء بعد الثورة، هل دخلوا الحرس الحديدى لأطماعهم الشخصية أم دخلوه بإيعاز من زعماء الحركة؟ وإننى أرجح الرأى الأخير، لأنهم بالتصاقهم بالحرس الحديدى وبالدكتور يوسف رشاد أمكنهم أن يحموا إلى حد كبير ظهر الثورة من تحرك الحكومة».

(٢٣)

وينفرد المراغى فى هذه المذكرات بالحديث عن واقعة اتصال الملكة ناريمان ووالدتها بأحد الضباط الأحرار، وهو عبدالمنعم النجار، ولهذه الواقعة أكثر من دلالة، فعبدالمنعم النجار نفسه يحظى بانتقادات كثير من زملائه من الضباط الأحرار ومن رجال الخارجية المصرية ومن بينهم جمال منصور على سبيل المثال، وهو فى ذات الوقت كان بمثابة الضابط الذى تولى تحقيق الصلة بين فتحى رضوان ورجال الثورة (بعد قيامها بالطبع)، وقد كان من المبرزين بعد هذا فى حياة الثورة، سواء فى المخابرات أو فى السلك الدبلوماسي، وتنطق الرواية التى بين أيدينا بلمحة ذكاء عبقرية فى شخصية الملكة ناريمان التى لم تحظ شخصيتها حتى الآن بتقييم حقيقى أو موضوعى، كما تدلنا على مدى حرص الملكة الجديدة ووالدتها على العرش.

وبذات القدر تدلنا الرواية كلها ونهايتها على مدى استهتار فاروق وطيشه، وربما دلتنا على مدى إلمام المراغى بكل الخيوط وإحاطته حتى بما يتم فى نطاق بيت والدة الملكة وهو دليل على تغلغل نفوذه إلى حد بعيد، وإن لم يكن هو نفسه يصرح بهذا المعنى فيما يرويه ولا يشير إليه من قريب أو بعيد:

«كان للملكة ناريمان قريب هو اليوزباشى عبدالمنعم النجار، وكان من الضباط الأحرار، وفى الأشهر الأخيرة قبل قيام حركة الجيش، كان عبدالمنعم النجار يتردد كثيرا على أم ناريمان التى سألته مرة عن حكاية الضباط الأحرار، وهل حقيقة أنهم يريدون خلع الملك فاروق؟! وأجابها النجار قائلا: معاذ الله! فالضباط الأحرار هم جنود الملك، وإذا كان لهم هدف فهو تخليص الملك من الأحزاب السياسية الفاسدة ومن ضباط الجيش الكبار الجهلة».

«قالت أم ناريمان: ولكن المنشورات التى يصدرونها تحض على خلع الملك».

«قال النجار: هذه منشورات مدسوسة على الضباط الأحرار، وأرجو ياسيدتى أن تجمعينى بالملكة لأشرح لها وضع الضباط الأحرار».

«واجتمع الضابط بالملكة ناريمان، وقد ذهبت ناريمان إلى منزل أمها للقاء النجار وقالت له: إنها سمعت أنه يريد مقابلتها».

«قال النجار: نعم ياصاحبة الجلالة، إنى سمعت السيدة والدتك تتكلم عن الضباط الأحرار وتقول إنهم يريدون خلع الملك، وأنا أقول إن هذا غير صحيح أبدا».

«قالت ناريمان: ومن أين تعلم أنه غير صحيح، هل أنت من الضباط الأحرار؟».

«قال عبدالمنعم النجار بعد قليل من التفكير: كل صغار الضباط فى الجيش أحرار، لكنهم مخلصون للعرش، يجب أن يعتمد الملك عليهم لا على كبار الضباط الجهلة المنافقين. نحن صغار الضباط نحب الملك بقلوبنا، لكن كبار الضباط يحبونه بألسنتهم. نحن نريد تخليص الملك من الأحزاب الفاسدة ومن السياسيين من أنصار الاستعمار، ونحن نعلم أنه يكره الإنجليز ويساعد الضباط الأحرار الذين يعملون فى منطقة القنال لتخليص البلاد من الاحتلال، نحن الذين نشعر بولاء حقيقى للملك وليس حيدر أو عثمان المهدى أو عمر فتحى».

«قالت ناريمان: هل تقسم على أنكم مخلصون للملك؟».

«أجاب النجار: أقسم».

«وعادت ناريمان إلى القصر ونقلت إلى الملك حديث قريبها الضابط النجار».

«وفتل الملك شاربه وابتسم مزهوا وقال: أنا متأكد أن الجيش مخلص لى».

(٢٤)

ولا يتناول المراغى علاقته هو نفسه بالأمريكيين إلا فى إطار محدود، وهو حريص على أن يروى بعبارات مباشرة كيف أن السفير الأمريكى (وغيره من الأمريكيين) كانوا قد بنوا سياستهم تجاه مصر على مبدأ تحبيذ وتجسيد الخوف من الشيوعية، ومن

ثم محاولة محاربتها أو مقاومتها بتغيير صورة البيت المصرى من الداخل، وأن النموذج الواضح الذى كانوا ينتقدونه كان هو توزيع الأراضى الزراعية ما بين الملك وكبار الملاك، ويروى المراغى فى هذا الصدد قصة محاورة بينه وبين السفير الأمريكى، ثم قصة لقاء له بكيم روزفلت (وهو الأمريكى الذى كان على علاقة وثيقة برجال الثورة على نحو ما اتضح بعد قيام الثورة ومن شهادات وكتابات رجال الثورة أنفسهم).

وينقل المراغى عن كيم روزفلت قصة لقائه بالملك فاروق وما دار بينهما من حوار، ثم ما يرويه كيم روزفلت عن حواره مع الهلالى باشا.. ولا يعقب المراغى بعد أن يروى هذا كله إلا بأن يلفت النظر إلى انتباه الأمريكيين إلى توجيه النقد إلى فساد الأحزاب دون أن يوجهوا أى نقد إلى فساد القصر نفسه، وكأنما يريد المراغى أن يلفت الانتباه إلى علاقة الثورة بالمخابرات الأمريكية من دون أن يصرح بمعلومات محددة عن هذه العلاقة، وهو الذى كان فى مواقع تسمح له أن يعرف الكثير وأن يذكره، وكأنما يريد المراغى أيضا أن يغلق فى هدوء ملف الحديث عن علاقته هو الآخر بالمخابرات الأمريكية:

«كان كافرى يتكلم كثيرا مع كل مَنْ يقابله من الساسة المصريين عن مخاوفه من الشيوعية، وقد ذكر لى أحدهم أنه فى مقابلة معه قال له وهو يحاوره:

«يامستر كافرى، إنك تبالغ فى خطر الشيوعية على مصر، إنها ليست متأصلة الجذور».

«قال كافرى: قد لا تكون الآن، لكنى واثق من استفحالها فى القريب».

«قال السياسى: وما الذى يجعلك واثقا؟»

«أجاب كافرى: سوء الحالة الاجتماعية فى مصر، والهوة الواسعة بين الغنى والفقر. هل من المعقول أن يملك الملك وأسرته مئات الألوف من الأفدنة، وأن تملك أسرة واحدة عشرين ألف فدان ، بينما ملايين الفلاحين لا يبلغ دخل الفرد منهم أكثر من نصف دولار فى اليوم؟ أليست هذه هى الأرض الخصبة لكى يضع فيها الشيوعيون البذور».

«قال السياسى: أوافقك تماما على وجوب وضع إصلاح يقرب الفوارق بين

الطبقات. ولقد قدمت اقتراحات كثيرة إلى الملك، لكنه رفضها جميعا، إنه يتهم مَنْ يعرض فكرة الإصلاح بأنه شيوعى، وعلى فكرة، يامستر كافرى، أنت صديق مقرب للملك، فلماذا لا تصارحه بمخاوفك ومخاوف حكومتك من انتشار الشيوعية نتيجة الظلم الاجتماعى؟ إنه يقدر الرأى الذى يأتيه منك أكثر مما يقدر رأى ساسته».

(٢٥)

ويستأنف المراغى رسم الصورة التى هو حريص على أن يقدم لنا من خلالها إطار علاقته بالأمريكيين.

«أقام السفير كافرى حفل عشاء فى السفارة الأمريكية وكنت أحد المدعوين وبعد انتهاء العشاء قال لى المستر كافرى: إنه يريد أن يقدم لى صحفيا وكاتبا أمريكيا يهتم بشئون الشرق الأوسط، ووضع فى ذلك مقالات وكتبا وإن اسمه كيم روزفلت، وكنت قد سمعت عنه ولم أره من قبل، ولما قدمنى إليه رأيت مظهره مظهر طالب فى الجامعة يكثر من المطالعة، يضع نظارة كبيرة الإطار ويتكلم بصوت خافت ويخالس النظر، يحدق تارة ويخفض البصر تارة أخرى فى حياء لا أدرى إن كان مصطنعا أم أنه طبيعى، لم يخل حديثى معه من الشيوعية، ووجه إلىّ أسئلة كثيرة عن النشاط الشيوعى فى مصر، ثم فاجأنى بقوله:

«هل تعلم أنى قابلت الملك فاروق وأنه استبقانى للغداء معه وتكلمت معه كثيرا عن الشيوعية فقال لى الملك إنه يعرف عن الشيوعية أضعاف ما يعرفه وزير الداخلية وجميع رجال الأمن».

«وضحك روزفلت ضحكة تحمل كثيرا من السخرية، وضحكت لأننى أعلم أن هذا هو طبع الملك فاروق».

«واستمر روزفلت يقول إن له صلة حسنة بكبار موظفى الحكومة الأمريكية وإنه يشعر بأنهم يريدون مساعدة مصر اقتصاديا وتكنولوجيا لكنهم يقولون إن على المصريين أن ينظموا أمر البيت قبل تقديم المساعدة».

«قلت: وما هو الطريق الذى يرونه يؤدى إلى تنظيم أمر البيت؟».

«قال كيم روزفلت: تقليل الفوارق بين الطبقات بتوزيع جزء من الملكيات الكبيرة على صغار الفلاحين، وقيام إصلاح زراعى شامل، ومساعدات اجتماعية وصحية للفقراء ورفع مستوى الأجور».

«قلت: هل تكلمت مع الملك فى ذلك؟».

«قال روزفلت: تكلمت، لكن لم أتلق ردا شافيا، وصرف الموضوع إلى مواضيع أخرى، لكنى التقيت بعد ذلك برئيس الحكومة نجيب الهلالى وأعدت عليه حديثى مع الملك، ووافقنى الهلالى على آرائى».

«وقال إنه يحاول جهده يائسا أن تقوم حكومته بتطهير الفساد».

«قلت: وأى فساد تراه أنت، وتلمسه بصفتك صحفيا؟».

«قال: فساد الأحزاب السياسية».

«ولاحظت أن روزفلت لم يتناول أبدا فساد حاشية القصر، وأضفت إلى ملاحظتى أن السفير كافرى كان يحمل دائما على الفساد الحزبى ويعرض بالنظام الحزبى فى مصر، وأنه تكلم كثيرا مع الملك فاروق الذى كان يستمع من كل قلبه إلى الحديث لكراهيته الشديدة لحزب الوفد».

(٢٦)

وفى موضع متأخر من هذه المذكرات يشير المراغى إلى ما هو أكثر خطرا من ذلك عن تأثر الملك بأفكار الأمريكيين، وهو أن الملك كان ينتوى تشكيل حكومة عسكرية، ويستشهد صاحب المذكرات على صحة هذا التنبؤ بخطاب الملك نفسه يوم حريق القاهرة.. ويوحى المراغى من بعيد بأن الأمريكيين كانوا هم أصحاب هذه الفكرة:

«لابد أن أشير فى هذا الصدد إلى أن الملك فاروق كان يفكر جديا فى تشكيل حكومة عسكرية، وكان مرشحه لرئاسة هذه الحكومة هو الفريق محمد حيدر، لكنه أجل تنفيذ هذه الخطة، إما لأنه غاضب على حيدر حتى أنه أراد عزله كما أشرت فى موضع آخر من هذه المذكرات، وإما لأنه لم يكن يرى الوقت مناسبا».

«وقد دل على نيته بوضوح فى خطابه الذى ألقاه فى الوليمة التى أقامها لضباط حامية القاهرة يوم حريق القاهرة، ولست أجزم أن فكرة إقامة حكومة عسكرية كانت نتيجة إيحاء أمريكى بريطانى بعدما ألغت حكومة الوفد معاهدة سنة ١٩٣٦، وقيل إنها تركت بذلك فراغا فى منطقة الشرق الأوسط، أو إن هذه الفكرة من وحى فاروق لعدائه المستقر لحزب الأغلبية وهو حزب الوفد».

«ومنذ قدوم كيم روزفلت إلى القاهرة جاءتنى تقارير كثيرة عن حركة كبيرة للأمريكيين فى مصر، فقد امتلأت الفنادق بمن يسمون برجال الأعمال، ومن تجاربى كنت أعلم أن الكثيرين من رجال الأعمال هم من رجال المخابرات الأمريكية (C.I.A)، وزاد عدد موظفى السفارة الأمريكية زيادة مفاجئة حتى كاد أن يتضاعف، وكان هذا النشاط الفجائى مثار اهتمامى، وطلبت من رجال الأمن تتبعه، ولكن التقارير كانت ترد بأن أحدا منهم لم يقدم على عمل يشتبه به».



على أن المراغى مع هذا كله حريص على أن يثبت بكل ما فى وسعه أن الأمريكيين كانوا قد يئسوا بالفعل من إصلاح فاروق، وأنهم لهذا السبب تخلوا عنه، ومن العجيب أن المراغى يتخذ دليله على هذا من واقعة إقالة وزارة الهلالى التى كان هو نفسه أحد أعضائها البارزين، وكأنه يسقط سخطه على فاروق على موقف الأمريكيين منه:

«وجاءت الضربة القاضية التى انهارت معها آمال الأمريكان فى الملك فاروق حين أخرج وزارة الهلالى نظير مبلغ مائتى ألف جنيه قدمها المالى المعروف أحمد عبود ليتخلص من الضرائب التى كانت تطالبه بها وزارة الهلالى،وحين علم السفير الأمريكى بإخراج الهلالى وتعيين حسين سرى بدلا منه وفقا لمخطط عبود أخذ يصيح قائلا: لا فائدة.. لا فائدة من هذا الملك، فليذهب إلى الجحيم».

(٢٧)

ويحرص مرتضى المراغى فى هذه المذكرات على أن يفصل تماما بين الجيش

والبوليس وذلك على الرغم من أنه عمل وزيرا للحربية والداخلية معا، وعلى الرغم من حديثه عن الاتجاهات المتعددة فى الجيش المصرى، فإنه فى المقابل يقرر فى وضوح أن غالبية البوليس كانت ضد الملك والحكومة، ويرجع السبب فى ذلك إلى المعاملة التى لقيها إضراب البوليس عام ١٩٤٧:

«وأرجو أن أوضح هنا نقطة مهمة، وهى أن غالبية رجال الأمن من البوليس لم يكونوا على ولاء للحكومة لأنهم كانوا يكرهون الملك، ولا ينسون له أنه أذلهم حين أضربوا سنة ١٩٤٧ واعتصموا بحديقة الأزبكية، فأرسل النقراشى رئيس الحكومة فى ذلك الوقت يطلب من الملك وحدة من الجيش حاصرتهم وجردتهم من السلاح وقبضت عليهم».



وفى موضع آخر من مذكراته يشير المراغى إلى إنهاء تمرد قوات البوليس بعبارة توحى بأن الملك كان صاحب الأمر فى إنهاء الإضراب بالقمع:

«وكما قمع إسماعيل صدقى رئيس الحكومة فى عهد الملك فؤاد سنة ١٩٣٠ ثورة العمال باستخدام الجيش، فقد استطاع النقراشى رئيس الوزارة فى سنة ١٩٤٧ بأمر من الملك فاروق القائد الأعلى للجيش، أن يقمع تمرد قوات البوليس».

(٢٨)

وربما كان من حق القارئ علينا أن نقفز الآن إلى وسط المذكرات حيث يتحدث المراغى عن واقعة خطيرة تولى بطولتها وهو وزير للحربية والداخلية معا حين كلف ضباط البوليس بتفتيش إحدى الثكنات العسكرية التى كانت تضم مطبعة تتولى طبع المنشورات المعادية للملك بصفة مستمرة.

وقد أورد المراغى هذه القصة فى إطار التدليل على أن بعض أصدقاء الملك عن طريق السيدة ناهد رشاد (أى مجموعة الحرس الحديدى) كانوا فى ذات الوقت من المنتمين لحركة الضباط الأحرار، وحيث كانوا يتولون طبع المنشورات وتوزيعها، ومع هذا فإنهم عند التحفظ عليهم بعد ضبط المطبعة تمكنوا بطريقة ما من الوصول إلى

الملك بـأسرع مما يتـصور على نـحو ما يروى المـراغى نفسـه، وقد نجح هؤلاء لحـسن حظهم فى إقناع الملـك بطريقة أو بأخرى بعدم خطورة المنشورات وبـخطورة ما فعله مرتضى المراغى.

كما نلاحـظ فى عبارات صاحب المذكـرات أن مرتضى المراغى حـريص على أن يعـطى لرجـال المخابرات الحربـية ومخـابرات الطـيران دورا بارزا فى تـخدير المـلك والسلطـات لمصلحة حركة الـتمرد العسكرى، وربمـا انتشى على صبـرى بهذا الدور الذى نسبه له المراغى حين نشر مذكراته على حين كان على صبرى نفسه لا يزال على قيد الحياة:

«كان قد وصل إلينا من عشرة أيام أن منشـورات الضباط الأحرار تطبع فى مطبعة موجودة فى ثكنة فرقـة المشاة المعسكرة فى المعادى قرب مدينة القاهـرة، وراقبنا الثكنة من الخارج، فوجدنا أنه يدخلها اليوزباشى مصـطفى واليوزباشى خالد وهما ليسا من ضباط الفرقة، وأنهما يمـكثان زمنا ثم يخرجان يحملان حقيبتين جلـديتين منتفختين، وكانتا فارغـتين عند دخولهما، وتأكدت شـكوكنا من صحة المعلومـات التى وصلت إلينا».

«وأخذت أفكر فيـما يجب أن أصنع، هل أخطـر الفريق محمد حيـدر؟ إنه يقول دائما عن حركـة الضباط الأحرار إنها شقـاوة عيال، وإنه هو وكبار الضـباط قابضون على زمام الجيش بقوة، ولن يسره أن يصل إلـيه الخبر من وزارة الداخلية بل أن يصل إليه من مخابراته العسكرية. وبدا لى فورا أن من المستحسن ألا أبلغه».

«هل أطلب من اللـواء حسين فريد رئيس الأركان أن يقوم هـو بالإجراءات؟ لقد خاب أملى فيه، ولم يعد محل ثقتى».

«هل أخطـر رئيس الديوان لـيبلغ الملـك؟ هناك احتمـال قوى بأن يبلـغ الأمر إلى الفريق حيدر».

«إذن فما الـذى علىّ أن أفعلـه؟ قررت أن أسلك سـبيلا وعرا تحفـه المخاطر، وأن أترك رجال البوليس يقومـون بتفتيش ثكنة الجيش مستعملا سلطـتى كوزير للحربية، والمخاطـرة واضحة، فـإن رجال الـبوليـس لو فتـشوا الثكنة ولـم يجـدوا مطبـعة أو

منشورات فمسئوليتى ستكون فادحة، وأقل ما يجب علىّ أن أعمله هو أن أستقيل، ولكنى توكلت وعزمت».

«قلت لرجل المباحث: متى لاحظتم أن الضابطين مصطفى وخالد يدخلان الثكنة ويخرجان؟».

«قال الضابط: الساعة التاسعة صباحا يدخلان ويخرجان بالحقيبتين الساعة الثانية عشرة».

«كتبت الخطاب التالى إلى قائد الثكنة ووضعته فى ظرف وصمغته وأغلقته:

«إلى قومندان ثكنة المعادى، سيحضر إليك الأميرالاى إبراهيم ومعه ستة من ضباط المباحث الساعة العاشرة والنصف صباحا، وعليك بمجرد الإطلاع على الخطاب أن تتصل بى مباشرة تليفونيا فى مكتبى فى وزارة الحربية».. وكتبت له نمرة تليفونى الخاصة المباشرة».

«أعطيت الخطاب لرئيس المباحث وقلت له أن يكون فى مكتب قومندان الثكنة الساعة العاشرة والنصف صباحا، وأن يسلمه الخطاب وينتظر فى مكتبه حتى تتم المحادثة التليفونية».



ثم يروى مرتضى المراغى ما حدث بطريقة مبسطة ملقيا عبء ضياع النظام الملكى على سيدة القصر التى تمكنت من عقل الملك ومن توجيه أعوانه لمصلحة التمرد العسكرى:

«وتوجه الضابط فعلا، وفى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين دق جرس تليفونى الخاص، ورددت».

«قال المتكلم: أنا قومندان ثكنة المعادى.. هل أنت الوزير؟».

«قلت: نعم. هل قرأت الخطاب؟».

«قال قائد الثكنة: نعم».

«قلت: إن فى الثكنة مطبعة تطبع منشورات تحرض على الثورة، يطبعها بعض ضباط الجيش، وعليك الآن أن تسمح للأميرالاى إبراهيم وضباطه بالدخول إلى الثكنة للتفتيش فورا».

«غاب عنى لفترة صوت قائد الثكنة».

«قلت: ألا تسمعنى؟».

«قال قائد الثكنة وقد وضح التردد فى صوته: ولكن يا أفندم ألا ترون أنه يجب الاتصال بالفريق حيدر وإبلاغه؟».

«قلت: أنا وزير الحربية، وعليك أن تصحبهم فى التفتيش».

«قال قائد الثكنة: أنا لا أقصد عصيان الأمر، لكن هذا هو الروتين المتبع».

«قلت: نفذ الأمر فورا، ودع لى مسئولية الروتين».

«ودخل الضباط وفتشوا الثكنة وعثروا على المطبعة وعلى منشور جاء فيه:

«ياضباط الجيش.. ثوروا على الملك الخائن وحكومته العميلة للاستعمار، اقضوا عليهم جميعا بلا رحمة، إن عهد الطاغية يجب أن يزول، ورأسه يجب أن يسحق».

«وكان حول المطبعة ستة ضباط».

«ثم دق التليفون، وسمعت صوتا يتلعثم ويتهته، وكان صوت قائد الثكنة يخبرنى بضبط المطبعة والضباط».

«قلت له: تحفظ عليهم، وسأطلب من سلطات التحقيق فى الجيش أن تقوم معهم بالتحقيق».

«واتصلت باللواء حسين فريد وأخبرته بما حدث وطلبت إليه أن يتوجه مباشرة إلى ثكنة المعادى للتحقيق».

«كنت فى منزلى الساعة الثالثة بعد الظهر أستريح على مقعد طويل [يقصد الشيزلونج، وهى ترجمة طريفة ودقيقة] بعد تناول الغداء، عندما سمعت التليفون يدق، ورد عليه أحد الخدم ثم قدمه إلىّ».

«قلت: من المتكلم؟».

«فرد قائلاً: أنا فاروق. هل أنت مرتضى؟».

«قلت: نعم يا مولاى».

«قال: ما هذا الذى صنعته؟».

«قلت: وماذا صنعت؟».

«قال الملك: مـاذا صنعت؟؟ إنك أقدمت علـى إجراء خطير وخطيـر جدا. كيف ترسل البوليس ليفتش ثكنة للجيش؟».

«قلت: لـقد أرسلت الـبوليس لأن مخـابرات الجيش لا تقـوم بواجبهـا، ولا تريد القـيام به، فسـيف اليـزل خليفـة رئيس المخـابرات العسـكرية وعـلى صبرى رئـيس مخابرات الطيران يأتيان إلى مكتبى كثيرا، ويـقدمان تقارير تافهة تنصب كلها على أن الحزب الاشتراكى والـشيوعيين هم الذين يقومـون بطبع المنشورات، وينسـبونها إلى الضباط الأحرار. وأبديت شكوكى لحيدر فذكر لى عن سيف اليزل وعن على صبرى أنهما من أكـبر المخلصين للعرش، وأن علـى صبرى من عائلة أرستقـراطية وأن خاله على الشمسى باشا، ورغم ذلك فهل قرأت جلالتك المنشورات؟».

«قال الملـك: طبعا قـرأتها، وهى كـلام عيال ولعـب عيال. أنا واثـق من إخلاص جيشى لى، إنك اسـتخدمت سلطتك كوزير حـربية لإجبار قائد الثكنـة على السماح بالتفتيش، مع أنك وزير حربية مؤقت إلى أن أجد مَنْ يصلح لتولى المنصب».

«قلـت: لقد استـعملـت سلطـتى ياصاحـب الجلالة لأن مـرسوم تعـيينى كـوزير للحربية لم يكتب فيه أنى وزير مؤقت».

«قال الملك: ماشاء الله، هل تريد السخرية؟».

«قلت: حاشاك، لكن هذه هى الحقيقـة، وعلى كل حال لقد أديت واجبى، والأمر متروك لك».

«وأنهى الملك المكالمة، وفى اليوم التالي أخلى سبيل الضباط الستة».



وعنـد هذا الحد يـقف مرتضـى المراغى مـتسائـلا بكل ثقـة، أى سؤال من يـعرف الجواب:

«فكـيف عرف الملـك بما حدث؟ ومـن الذى قدم لـه الخبر علـى أنه مؤامـرة ضد الجيش وليس ضده شخصيا؟».

ويقدم مرتضى المراغى نظرية مكتملة الأركان يحاول أن يشرح بها ما كان يتم فى الدهاليز السرية، ويروعنا أن تصل الأمور إلى هذا الحد، ومع هذا يستبقى مرتضى المراغى نفسه فى وطنه ولا يترك مصر نهائيا، فها هو، وهو يجمع بين يديه وزارتى الداخلية والحربية، وهو فى عنفوانه وشبابه وذكائه يجد نفسه عاجزا عن أن يحمى العرش والبلد من الثائرين، وذلك بسبب إحدى السيدات وما أصبح لها من دلال كبير على الملك وقدرة على اختراق كل مناطق النفوذ.

ويصل المراغى فى تصويره أو فى فهمه لحدود العلاقات بين الملك وسيدة القصر إلى بلورة فكرة جريئة لم يستطع غيره أن يقول بها على هذا النحو الصريح الواضح فى كتاب تاريخى ولا فى كتاب مذكرات، فهو يجزم فى الصورة التى يقدمها بأن سيدة القصر التى رمز إليها بالاسم «نهى» كانت تحب الضابط مصطفى، وكانت تعتبره بمثابة الملك القادم باعتباره زعيم حركة الضباط الأحرار، وهو يجزم أيضا بأن أملها فى الزواج من الملك كان قد خاب، وهكذا فإنها كانت ـ وهذه هى النظرية الثالثة الجريئة التى يقدمها مرتضى المراغى ـ تنتقم من الملك الحالى لمصلحة حبيبها الذى هو فى نفس الوقت الملك القادم.

وعلى هذا النحو المكتمل يبنى مرتضى المراغى نظريته ويقدمها للقارئ لا كنظرية تفسر علاقة الملك بسيدة القصر فحسب، لكن كنظرية تفسر بعض التطورات الغامضة التى صادفت عمله كوزير للحربية، ومنها تدخل الملك الفورى عندما تم القبض على الضباط الذين كانوا يستغلون ثكنة المعادى العسكرية فى طبع المنشورات.

ولسنا نملك أن ندلل على قصور أو ضعف نظرية المراغى فى هذا الصدد، فهى متسقة من حيث اكتمال عناصرها الدرامية، ونزعاتها الإنسانية، وإن كانت معلوماتنا عن شخصيات القصة لا تسمح لنا بأن نقتنع بنظرية المراغى إلى النهاية:

«ومن حسن الحظ أن وزارة الوفد كانت هى التى أصدرت تعليماتها بمراقبة تليفونات السيدة «نهى» وصيفة الملك، وكانت جميع مكالماتها يتم إفراغها بنفس

كلماتها وترسل إلىّ، وأعترف أننى عن طريق هذه المكالمات استطعت أن أجمع الكثير من المعلومات وأعرف الكثير من الأسرار الخافية علىّ والتى لم يكن من الممكن أن أعرفها إلا بهذه الوسيلة التى لم تكن من اختراعى، لكن المصادفة وحدها هى التى حملتها إلىّ».

«كنت عقب اكتشاف المطبعة التى تأكد أن اليوزباشى مصطفى واليوزباشى خالد يستخدمانها فى طبع المنشورات الخاصة بالضباط الأحرار قد أصدرت أوامرى بحجز مصطفى رهن التحقيق».

«وفى الساعة الواحدة بعد ظهر نفس اليوم علمت نهى من صديق لمصطفى نبأ التفتيش الذى حدث فى ثكنة المعادى واحتجاز مصطفى، وقال لها صديق مصطفى وكان من الضباط الأحرار: إن مصطفى سيكون مصيره السجن حتما، وإن أمر الكثيرين سيفتضح وأن التحقيق سيجر - ولابد - إلى كشف أسرار كثيرة، وعليك أن تعملى شيئا وفورا ونحن نعلم نفوذك عند الملك، أسرعى ياسيدتى».

«طار لب نهى فزعا، فحبيبها سيذهب إلى السجن، وكيف تكون حياتها وهو بعيد عنها؟ والملك الذى حطم آمالها فى أن تكون ملكة مصر، هل ينجو من انتقامها؟ إنها واثقة من أن مصطفى هو زعيم حركة الضباط الأحرار، لقد أقنعها بذلك بعد أن تأكد من كراهيتها وحقدها على الملك».

«وها هو ذا يثبت أنه يطبع منشورات الضباط الأحرار، وهناك احتمال كشف أمره، فهل هناك برهان أكثر من ذلك على صدقه.. وهل تتحطم حركة مصطفى وينتهى أملها مع الملك القادم بعد أن تحطم أملها مع الملك القائم؟».

«وهدأت قليلا وأخذت تفكر: هل أذهب إلى الملك وأحاول تخليص مصطفى، وأبعدت هذا التفكير خشية أن تزيد شكوكه التى بدأت تساوره من أن لها علاقة غرامية بمصطفى. إذن ماذا تفعل؟ وخطر لها خاطر صاحت معه: لقد وجدت الحل».

«تناولت نهى التليفون وطلبت حيدر وكان فى مكتبه، فرد عليها بترحيب كبير، لما يعرفه من نفوذها لدى الملك، ومن واقع التسجيل أنقل المكالمة».

«نهى: سمعت بنبأ تفتيش ثكنة المعادى؟».

«حيدر: نعم».

«نهى: وكيف سمحت للبوليس بالتفتيش؟»‌.

«حيدر: هو مش بوليس بس.. ده أصله وزير حربية كمان».

«نهى: وهل أنت راض عن هذا التفتيش؟»‌.

«حيدر: لا .. ولكن ماذا أصنع؟»‌.

«نهى: أنت الفريق حيدر، حيدر العظيم تقول لا أعرف وماذا أصنع؟ هل أصبحت تخاف من وزير الحربية؟»‌.

«حيدر (متحمسا): أنا أخاف؟ ماذا تقولين يا نهى هانم، حيدر يخاف؟»‌.

«نهى: إذن لماذا لا تحتج لدى الملك على مسلك الوزير؟»‌.

«حيدر: لكن المنشورات فيها طعن شديد بالملك وحض على الثورة».

«نهى (وقد طار صوابها): ده كلام فارغ، لابد أن البوليس هو الذى دس المطبعة والمنشورات، إن الضباط المحتجزين هم أشد المخلصين لمولانا، أنا واثقة من ذلك، أرجوك اذهب إلى الملك، واطلب الإفراج عنهم فورا، واحتج على الإجراءات، واطلب منه عزل المراغى».

«حيدر: ولم لا تسبقينى إليه وتقولين له هذا الكلام».

«نهى: سأذهب إليه فورا، وعليك أن تتبعنى».

«وذهبت نهى إلى الملك وذهب حيدر، وكانت النتيجة حديث الملك التليفونى».

ومنذ ذلك الوقت أصبحت أرى بوضوح العلامات وهى مكتوبة على جدران المستقبل. فالملك أصبحت تتصرف فيه امرأة يطاوعها فى كل ما تشير به، وقائد الجيش يتقبل توجيهاتها، فقررت أمرا ومضيت فيه».

(٣٠)

وعلى الرغم مما لقيه مرتضى المراغى على يد الثورة، فإنه حريص على الاعتراف بكفاءة قائدها اللواء محمد نجيب ونزاهته وقدراته حين عمل مديرا لسلاح الحدود.

ومن الجدير بالذكر أن المراغى يقدم الإشادة بصورة محمد نجيب فى نفس الوقت الذى يقدم فيه انتقادات عميقة وقاتلة إلى خلفه فى منصبه [كمدير لسلاح الحدود] وهو حسين سرى عامر نفسه الذى خلف محمد نجيب أيضا عندما عزل الملك مجلس إدارة نادى الضباط وعينه بدلا من نجيب.

وتبدو الصورة التى يقدمها مرتضى المراغى فى منتهى التعبيرية والاتساق مع تاريخنا الوطنى، فالشخص الوطنى الذى هو محمد نجيب كفء عسكريا وإداريا ونزيه وأمين، على حين أن الآخر غير كفء على الإطلاق، ومتورط فى جرائم تناقض الوظيفة المنوطة به، وفضلا عن هذا فإنه على علاقة مريبة بالحاشية.. كما أنه فى ذات الوقت يتمتع بنفور الضباط منه وكراهيتهم له إلى الحد الذى يدفعهم إلى إطلاق النار عليه، وربما يعرف القارئ ما لم يرد المراغى أن يسجله لأنه لم يشهده بنفسه ولم يتلق عنه معلومات رسمية فى وقتها، وهو أن جمال عبدالناصر قاد مجموعة من الضباط الأحرار لاغتيال حسين سرى عامر هذا، ولكن محاولة الاغتيال باءت بالفشل.

وعلى كل الأحوال فلنقرأ هذه الفقرات التى يوردها المراغى فى مذكراته ضمن حديثه عن عمله كوزير للحربية دون أن يحملها بما اتضح بعد هذا من انتماءات الرجلين محمد نجيب وحسين سرى عامر:

«كانت وظيفة لواء سلاح الحدود هى مطاردة المهربين الذين يهربون المخدرات عبر تركيا فسوريا فلبنان إلى غزة فإلى قنال السويس، وكانت مهمة شاقة جدا لأن القوة لم تكن تكفى لتغطية آلاف الكيلومترات من الصحارى، ولم تكن تتوافر الوسائل اللازمة كطائرات الهليكوبتر أو الاستطلاع أو قوارب الطوربيد الكافية لضبط السفن الناقلة للمخدرات، وكان الجنود غالبا ما يستخدمون الجمال أو سيارات الجيب، لكنهم تحت قيادة اللواء محمد نجيب تمكنوا من ضبط كميات كبيرة جدا، وضيق الخناق على المهربين، وقُبض على عدد كبير منهم ومن استطاع الفرار ألقى بحمولته ونجا، والمفروض أن يلقى محمد نجيب تقديرا كبيرا على نشاطه ونزاهته، لكنه لقى سخطا كبيرا».

«كانت فى القصر حاشية قوية النفوذ عند الملك تريد أن تثرى، ووجدت أن الثراء السريع المضمون هو تجارة المخدرات، لكنها تجارة محفوفة بالمخاطر، لأن عقوبة تاجر

المخدرات تصل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، لكن هذه الحاشية تريد الثراء، وهى ذات نفوذ عند الملك تستطيع به أن تستصدر ما تريد من قرارات، لذلك وضعت هذه الحاشية هدفا لها هو إبعاد اللواء محمد نجيب عن منصب قائد سلاح الحدود والمجيء برجل آخر يمكن قوافل التهريب التى هى تحت إمرتها من المرور خلال دروب الصحراء وبين الجبال لا تكون فيها نقط مراقبة ولا دوريات من الجنود، وكان محمد نجيب بحكم خبرته الطويلة يعلم هو ومَنْ عينهم معه من الضباط هذه المسالك والدروب، ويترصد المهربين فيها، وإذا حاولوا تجنبها ووجدوا دربا آخر كان جنود محمد نجيب لهم بالمرصاد».

«وكسدت [ربما يقصد ركدت] تجارة المخدرات فى مصر وضاق رجال الحاشية بمحمد نجيب فأخذوا يشون به لدى الملك بأنه غير مخلص وأنه يتصل بالضباط الأحرار وأنه يسب الأسرة المالكة، حتى أوغروا صدر الملك عليه فأمر بنقله من قائد لواء حدود إلى قائد لواء المشاة وهو منصب يعد من الناحية العسكرية أقل من المنصب الأول، ووجدوا بغيتهم فى اللواء حسين سرى عامر الذى كان وكيلا لسلاح الحدود وعلى صلة برجال الحاشية، ووصل إلى رتبة الوكيل بمساعدتهم لأنه وهو ضابط أقل رتبة استطاع أن يبعد الدوريات التى تحت قيادته عن بعض الدروب حتى تمر قوافل مهربى الحشيش التى تعمل لحساب رجال الحاشية، ولما نقل محمد نجيب إلى سلاح المشاة عين الملك حسين سرى عامر قائدا لسلاح الحدود، وكان لتعيينه أثر سيئ عند صغار ضباط الجيش حتى أن بعضهم أطلق النار عليه».

«ونجا حسين سرى عامر وامتلأت جيوب حاشية القصر وخزائنهم بالملايين، ونعم الحشاشون فى مصر بما لم ينعموا به من قبل بسبب حسين سرى عامر!».

(٣١)

وتحفل مذكرات المراغى بأمثلة حية على مدى نفوذ حيدر من ناحية، وسعيه الحثيث لفرض توجهاته من ناحية أخرى، وعلى سبيل المثال يقدم المراغى قصة الخبراء الألمان الذين استغاثوا بالملك وبرئيس الديوان من تعذيب وتهديد وكيل وزارة الحربية لهم حين حاولوا لفت النظر إلى سوء حالة الجيش.

ويبدو أن تجاربنا المريرة فى استقدام الخبراء دون الإفادة من آرائهم كانت موجودة منذ مرحلة مبكرة وعلى سبيل المثال منذ ذلك الحين على يد حيدر وحسن رجب:

«حضر إلى مكتبى ذات يوم اليوزباشى إسماعيل شرين وكان متزوجا الأميرة فوزية أخت الملك ومعينا ضابط اتصال بين وزارة الحربية وخبراء تدريب الجيش الألمان، وقال: إن هؤلاء الخبراء يشكون من أن كبار ضباط الجيش لا يمكنون الخبراء من تدريب الجيش، فالخبير يذهب فى الصباح لتدريب كتيبة قوامها مائة رجل فلا يجد إلا خمسة، وأحيانا لا يجد أحدا، طلبت الفريق حيدر، ولما حضر أطلعته على أقوال إسماعيل شرين».

«قال: هذا كلام غير صحيح».

«قلت: إنهم يعدون تقريرا بكل التفاصيل».

«قال: إن هؤلاء الخبراء يجب أن يرحلوا».

«قلت: لماذا؟».

« حيدر: لأنهم أغبياء جهلة لا يفهمون شيئا عن التدريب».

«قلت لنفسى: يا إلهى! حيدر ضابط السجون الذى أمضى سنة واحدة فى المدرسة الحربية يتهم جنرالات الجيش الألمان بالجهل!».

«على كل حال أنا فى انتظار التقرير».

«وخرج حيدر وبعد يومين فوجئت ببرقيتين مرسلتين إلى القصر: إحداهما باسم الملك فاروق والأخرى باسم حافظ عفيفى، والأولى بإمضاء الجنرال باج فويلز والثانية بإمضاء سلوتزر وفرازولداتى يقولون فيهما إنهم يعاملون معاملة سيئة ويُضربون ويُعذبون ويُشتمون من أحد الضباط الذى يهددهم بالقتل ويطلبون من الملك حماية حياتهم التى أصبحت فى خطر».

«وتشرح البرقية المرسلة إلى حافظ عفيفى السبب، فتقول إن الضابط يساومهم باسم الأميرالاى حسن رجب لتسليمهم إياه مستندات سرية فى حوزتهم وإلا فقدوا ممتلكاتهم ورصيدهم فى البنوك وحريتهم بل وحياتهم، وهذه المستندات التى كان يسعى وراءها حيدر ويستخدم وكيل الحربية حسن رجب للمساومة على الحصول عليها هى تقارير لبعثة الخبراء الألمان عن حالة الجيش ويأسهم من تدريبه».

«وقد علمت بعد الثورة أن الجنرالات الألمان قدموا إلى الثورة بعد قيامها خدمات ونصائح قيمة».

(٣٢)

وعلى الرغم من رأى مرتضى المراغى الواضح فى حيدر، فإنه فيما يبدو كان يرى فى حيدر بعض الإيجابيات، بل كان يراه أو هو يحرص على أن يصوره أقل سوءا من غيره من قيادات الجيش، وعلى سبيل المثال يروى المراغى قصة ضغطه على حيدر (وكان المراغى وزيرا للحربية على حين كان حيدر قائدا عاما) حتى حصل منه على موافقته على إحالة حسين سرى عامر للتقاعد، والموقف على نحو ما يرويه المراغى مما يحسب لحيدر باشا، وإن كان يرينا فى ذات الوقت أن الملك كان قد استمرأ وضع الأشخاص غير الصالحين فى المواقع الحساسة، وإذا صدقت رواية المراغى فإنها تطلعنا على مدى النفوذ الذى كان يتمتع به المراغى حتى على حيدر وهو وزير سابق للحربية وياور للملك وذو حظوة عنده، وفضلا عن هذا فإن مرتضى المراغى كان قد وصل إلى درجة من الحنكة مكنته من صياغة مذكرة جيدة الفكرة وعرض الأمر على مجلس الوزراء، ثم إذا هو يرسل إلى حيدر يطلب منه ألا يجيب رغبة الملك فى الاستقالة!!:

«كانت النذر واضحة وسحب السخط تلبد سماء مصر، لا يمضى يوم إلا وللضباط الأحرار منشور أو منشورات، ولاحظت أنهم يكثرون من ذكر حسين سرى عامر على أنه عامل من عوامل الفساد، ويطالبون بإخراجه من الجيش، وكنت أريد أن أفعل شيئا أحاول التخفيف به من سخط الجيش بعد أن فشلت محاولتى الأولى بإحالة عثمان المهدى إلى المعاش وتعيين حسين فريد، وهو ضابط كان محبوبا فى صفوف الجيش، فطلبت الفريق حيدر للحضور إلى مكتبى، وعرضت عليه فكرة إقالة حسين سرى عامر، فقال إنها فكرة عظيمة».

«قلت له: قدم إلىَّ اقتراحا بذلك لأعد المرسوم».

«قال: تريد أن تغضب الملك منى؟».

«قلت: هل تعلم أن غاية ما يريده الملك هو أن يجىء يوم وسيكون قريبا لإحالتك أنت بالذات إلى المعاش، ليعين مكانك حسين سرى عامر؟».

«قال حيدر: فى الوقت الحاضر لا أظن، ولكنى لا أستبعد ذلك».

«قلت: بصفتك قائد الجيش، هل تعلم كل شىء أو بعض الشىء عن تصرفات حسين سرى عامر، وعن صلته القوية بحاشية القصر؟».

«قال: هل تقصد تهريب الحشيش؟».

«قلت: نعم.. وهأنذا أرى أنك تعلم، فهل تشك فى ذلك؟».

«قال حيدر: إنى أعلم وأشك كثيرا فى تصرفات حسين سرى عامر، لكن ماذا أصنع ومولانا راض عنه؟».

«قلت: إذا كنت مخلصا لمولانا، فهل من المصلحة أن تنتشر الفضيحة؟ ألست ترى سخط قسم كبير من الجيش؟».

«قال حيدر: أنا معك لكنى لا أريد أن أغضب الملك».

«قلت: لنجد حلا للمشكلة، سأضع مذكرة أقول فيها إنى تدارست معك موضوع حسين سرى عامر، وتم رأينا على أنه لا يصلح لتولى منصب كبير فى الجيش كقائد، وأنه يحسن إحالته إلى التقاعد».

«أطرق حيدر، وكان يحمل عصا قصيرة أخذ يضرب بها حذاءه وفخذه، ثم قال: أوافق، وأمرى لله».

«وأعددت مرسوم القانون وأرفقت به المذكرة وعرضته على مجلس الوزراء، وأذكر أن أحد الوزراء قال: لكن هل يوافق الملك؟».

«قلت: أعتقد أنه يوافق».

«وأرسل المرسوم إلى القصر، وكانت مفاجأة كبيرة للملك أفاق من بعدها، وطلب حيدر».

«وذهب حيدر وأدخل فى صالون صغير بجوار مكتب الملك، وأجلس على مقعد قريب من الباب الذى يفصل الصالون عن غرفة المكتب، وترك الباب مفتوحا، وظل جالسا ساعة كاملة لم ير أحدا ولم يقدم إليه حتى ولا كوب ماء، ثم دخل كريم ثابت

الصالون متجها إلى غرفة المكتب وهو مسرع فى مشيته، وقام حيدر ليحييه، ولكن كريم أشار إليه بيده أن يجلس ولم يمد يده لمصافحته، وجلس حيدر، وبعد دقائق سمع صوت الملك يدوى عاليا ويصيح: أرأيت ياكريم ما فعل ضابط السجون الذى جعلناه قائدا للجيش، أصبح يتنمرد علىّ هذه الأيام، أليست مصيبة؟».

«كريم (متجاهلا): مَنْ هو ضابط السجون الذى يتنمرد يامولاى؟».

«قال الملك: حيدر ياسى كريم.. نعم حيدر..».

«كريم (بتعجب): حيدر! وماذا صنع؟».

«قال الملك: اتفق هو والمراغى على إحالة سرى عامر إلى المعاش وأرسلا إلىّ المرسوم».

«كريم: أعوذ بالله، هل وصلت الجرأة إلى هذا الحد؟».

«قال الملك: نعم.. ولكنى سأعرف كيف أعاقبه، وأنت ياكريم اذهب إلى حيدر وقل له أن ينصرف، لا أريد أن أرى وجهه».

«قال كريم: أرجوك يامولاى أن تصفح عنه، واسمح له بالتشرف بالمقابلة».

«قال الملك: لا لن أقابله، ولابد أن أتخذ معه إجراء».

«سمع حيدر الحديث وصعد الدم إلى رأسه، قال لنفسه: هل هنت لهذا الحد؟ أأشتم بهذه الطريقة المزرية وبهذه التمثيلية الرخيصة؟ أليست لى كرامة؟ والوسيط من؟ كريم ثابت الذى يضج البلد من فساده، وحضر إليه كريم ثابت يحاول أن يطيب خاطره، لكن حيدر أخذ عصاه وكانت على كرسى بجانبه، ولم يقل كلمة وخرج متوجها إلى منزله».



«بعد يومين تم اتصال بى عرفت منه أن الملك سيرسل حافظ عفيفى رئيس الديوان إلى حيدر طالبا منه أن يقدم استقالته».

«كنت فى منزلى مريضا فاتصلت بحيدر فى مكتبه فلم أجده، فاتصلت به فى منزله ولم أجده، وقيل إنه فى فندق مينا هاوس، وكان أحد إخوتى بجانبى فقلت له: أسرع إلى فندق مينا هاوس وقابل حيدر وقل له: إذا جاءك حافظ عفيفى وطلب

منك الاستقالة فلا تقبل طلب الملك، وقل له: لن أستقيل وعليه أن يقيلنى، لكنى لا أستقيل، وبعد ساعتين عاد أخى، وقال إنه أبلغ حيدر الرسالة».

«سألته: وماذا قال لك حيدر؟».

«قال أخى: قال: هذه المرة سيدفع الملك الثمن غاليا».

(٣٣)

على أن أهم ما فى رواية المراغى عن تجربته كوزير (مدنى) للحربية فى التعامل مع قيادات الجيش، هو ما يرويه عن فكرة الهلالى باشا التى كانت وراء جمعه بين وزارتى الداخلية والحربية ووضعهما فى يد وزير واحد كان هو المراغى نفسه. فهو - أى الهلالى - على حد رواية مرتضى المراغى يرى أنه لابد من إتاحة الفرصة للدولة لاكتشاف أبعاد التذمر فى وزارة الحربية، ولما كان النفاذ الأمنى إلى الجيش صعبا فإن ذهن الهلالى تفتق عن الفكرة الذكية القائلة بأن يكون وزير الداخلية هو نفسه وزير الحربية، ومن ثم يمكن له استغلال المعلومات والتقارير المتاحة هنا وهناك لتكوين فكرة صائبة عن التذمر وعن السبيل الأمثل لتلافيه.

هكذا يبدو المراغى متواضعا وهو ينسب إبداع هذه الفكرة الذكية إلى الهلالى، مع أنه كان بوسعه أن ينسبها إلى نفسه، لكننا مع هذا سنجد أن المراغى يرينا فى مواضع أخرى من مذكراته كيف أنه استطاع بالفعل أن يجعل من هذه الفكرة أمرا واقعا يخدم أهداف الدولة.. لولا أن الملك نفسه كان - كما نعرف أو على نحو ما عرفنا - مستهترا:

«استدعانى نجيب الهلالى وطلب منى أن أشترك فى الوزارة وزيرا للداخلية والحربية معا».

«قلت له: يانجيب باشا.. هذا عبء كبير جدا، وزارة الداخلية وحدها تحتاج إلى وزيرين، وأنه أعلم بأن وزير الحربية إذا كان مدنيا فهو وزير صورى ووظيفته أن يوقع على القرارات التى تصدرها قيادة الجيش بالاتفاق مع القصر، وقائد الجيش الفريق

حيدر يتصل مباشرة بالقصر فى أى أمر يخص الجيش، ووزير الحربية لا يعلم شيئا عن اتصالاته».

«قال الهلالى: أعلم ذلك، لكنى عرضت على الملك أن يعين اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية فرفض الملك، ورأيت أن أعهد بها إليك مؤقتا لسبب».

«وسكت الهلالى».

«قلت: وما هو السبب؟».

«قال الهلالى: أنا أعلم أن فى الجيش حركة تذمر، ولاشك أن فى وزارة الداخلية تقارير عن هذه الحالة أكثر من تقارير المخابرات الحربية، وأشك أنها تعرض على وزير الحربية، إذا كان مدنيا، إنى أريد منك أن تعرف أسباب التذمر وإلى أى مدى وصل».

«قلت: إنى أعلم أن التذمر متفش فى صغار الضباط، أما كبارهم فيزايدون على الولاء للقصر بشكل سافر، لكنى أشك فى الوصول إلى وضع حد لتذمر صغار الضباط مادامت القيادات فى يد كبارهم».

«قال الهلالى: على كل حال حاول. وأرجو لك التوفيق».

«أخذت أقسم يومى بين وزارتى الحربية والداخلية، فأذهب فى الصباح إلى الحربية من الساعة التاسعة حتى الثانية بعد الظهر، وأتوجه إلى الداخلية من الساعة الخامسة مساء إلى ساعة متأخرة من الليل».

«أرهقنى العمل المتواصل إرهاقا شديدا، لكنى كنت مستريح النفس لأنى أعمل مع رئيس وزراء يختلف عن على ماهر، فنظرته إلى الوزراء كانت نظرة زمالة صادقة، وكان يترك للوزير التصرف فى شئون وزارته بمطلق الحرية لا يراجع أحدا فى شىء إلا ما يعرض على مجلس الوزراء».

(٣٤)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على الجأر بالشكوى من تدنى مستوى القيادات

العسكرية التى كان عليه أن يعمل معها كوزير للحربية، وهو يفيض فى انتقاد الفريق حيدر على نحو لم نقرأه لأحد غيره، حتى إنه يسلبه كل المزايا الحميدة، ويضيف إليه كل النقائص، مع أن حيدر كان وزير حربية سابقا، وهو أسبق فى تولى الوزارة من المراغى، وكان وضعه فى البروتوكول وفى النفوذ يفوق وضع المراغى بمراحل، ومع هذا فإن المراغى فيما يبدو كان حريصا على أن يعامل حيدر على أنه مرءوس له، ويستكمل المراغى رسم بقية الصورة بحديث سريع عن نقص كفاءة كل من رئيس أركان حرب الجيش وقائد السلاح الجوى على نحو ما نقرأ فى الفقرات التالية:

«لم تكن مشكلتى الكبرى من ناحية الموظفين الذين يعملون معى فى وزارة الداخلية، بل كانت المشكلة هى وزارة الحربية. فكبار موظفى وزارة الداخلية كانوا إما ضباطا وإما مدنيين أمضوا خدمتهم فى السلك العسكرى البوليسى أو المدنى الإدارى وتمرسوا بالعمل. أما وزارة الحربية فالقيادات الكبرى الثلاث كانت معهودة إلى رجال لا يعرفون شيئا عن الفن العسكرى وتكتيكه».

«فقائد الجيش الفريق حيدر تخرج فى المدرسة الحربية عام ١٩١٦ فى الوقت الذى كان الطالب يمضى فى المدرسة سنة على الأكثر ويتخرج بعدها ضابطا ثم يلتحق بالجيش. لكن حيدر بدل أن يلتحق بالجيش التحق بسوارى البوليس لأنه كان يجيد ركوب الخيل واشتهر بمطاردته للمتظاهرين بفرقة الخيالة التى كان يرأسها وقد حظى بتقدير السلطات البريطانية ودخل مصلحة السجون، وكان الملك فؤاد يحاول إصلاح حوالى خمسين ألف فدان من الأراضى البور تملكها الخاصة الملكية، فاقترح عليه مدير الخاصة أن يستعمل المساجين لإصلاحها، وتمكن الضابط حيدر بسوطه الذى جال فى ظهور السجناء وأدماها من تحويل القفر إلى سندس أخضر در على الملك فؤاد غلة كبيرة ومالا وفيرا، وأصبح حيدر محل تقدير القصر، فرقى ترقية استثنائية حتى وصل إلى منصب مدير السجون».

«ولما خلف فاروق والده كان السجناء دائما فى حقول القصر وحدائقه يحفرون الترع والمصارف ويقيمون الجسور، وسياط حيدر على ظهورهم، فأعجب فاروق بحيدر وقربه وعينه ياورا شرفيا، حتى فوجئ الجيش ضباطا وجنودا عام ١٩٤٦ بتعيين حيدر رئيسا لهيئة أركان الحرب، ثم قائدا عاما للجيش ووزيرا للحربية عام ١٩٤٨، وساق حيدر الجيش إلى الحرب وأسلحته ناقصة ووسائل مواصلاته هزيلة،

وقد اعترض بعض السياسيين على هذه الحملة التى ارتجلت بغير استعداد، فقال حيدر: إنه واثق من النصر وأن الحملة العسكرية ستكون نزهة».

«وكان رئيس أركان حرب الجيش يتميز بشاربه المفتول إلى أعلى والمدبب بالكوزماتيك، وحياته كلها أمضاها ضابطا فى الحرس الملكى».

«وكان قائد سلاح الطيران ضابطا فى الجيش حتى وصل إلى رتبة لواء ولم يدرس الطيران فى حياته أبدا ثم نقل إلى منصب قائد سلاح الطيران ومنح لقب اللواء الطيار».

ويعقب المراغى بعد هذا كله بقوله :

«هذه هى المجموعة التى كان علىّ أن أحاول العمل معها، لكنى وجدت فيها سدا منيعا متكاتفا يمنعنى من الاطلاع على شئون الجيش».

(٣٥)

ثم يروى المراغى كيف نجح فى التخلص من الفريق عثمان المهدى، وإن كان الخلف الذى وقع عليه اختيار المراغى لم يكن ـ باعتراف صاحب المذكرات نفسه ـ على المستوى الذى كان يؤمله منه.. وهكذا خرج المراغى ـ على نحو ما يروى ـ من حفرة إلى أخرى بسبب بسيط هو أنه لم يستوعب حدود صلاحيات حيدر كقائد عام يدين له الضباط بالطاعة طبقا للنظام العسكرى، على حين أنه من المفترض أن يعرض هو أمور الجيش على الوزير، ويبدو لنا بوضوح أن المشكلة التى تجددت بقسوة فى عهد الثورة كانت مشكلة قديمة، وهذا هو المراغى يكتشف فى ١٩٥٢ ما لم تكتشفه الثورة إلا بعد النكسة على نحو ما قرأنا ـ على سبيل المثال ـ بالتفصيل فى مذكرات أمين هويدى فى كتابنا «الأمن القومى لمصر»:

«رأيت أن آخذ الأمر بالحيلة وأن أحدث ثغرة فى ذلك السد الثلاثى (يقصد حيدر القائد العام ورئيس الأركان وقائد السلاح الجوى)، ووجدت الأسباب القوية لاقتلاع أحد أركانها، وكان الفريق عثمان المهدى رئيس هيئة الأركان، فتقصير عثمان المهدى كان واضحا فى حادث حريق القاهرة لتأخره فى إنزال الجيش وتردده فى إطلاق

النار، والملك رغم انغماسه فى ذلك الحريق إلى حد كبير لا يستطيع أن يدافع عن تقصير عثمان المهدى وإلا أصبح الأمر مكشوفا».

«لكنى قبل أن أطلب عزله أخذت أبحث عن ضابط قوى الشكيمة يستطيع أن يقف فى وجه حيدر وأن يكون محبوبا ومحترما من ضباط الجيش وأن أعتمد عليه فى إزالة أسباب تذمر صغار الضباط، وعثرت على لواء يسمى حسين فريد قيل إن صفات كثيرة حسنة تتوافر فيه، فتقدمت بمذكرة إلى الملك أطلب فيها إحالة الفريق عثمان المهدى للتقاعد بتهمة التقصير وتعيين اللواء حسين فريد رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة».

«ولكن حيدر باشا أسرع بإرسال خطاب إلى الملك يقول فيه إن خروج عثمان المهدى يؤدى إلى تقولات بأن الجيش قصّر فى واجبه نحو حريق القاهرة، وأن الحكومة الحالية أعلنت أنها جاءت لتطهير الفساد فى إدارة الحكم، وأن إخراج عثمان المهدى معناه أن الحكومة بدأت أول أعمال التطهير فى الجيش، لكنى أصررت على إقالة عثمان المهدى وتعيين حسين فريد، واستبشرت خيرا بأنى فعلت شيئا آمل أن تتبعه أشياء، لكن أملى مع الأسف خاب».

«فى صباح اليوم التالى حضر إلى مكتبى اللواء حسين فريد وحيانى وشكرنى على تعيينى له».

«قلت له: لقد سمعت عنك خيرا كثيرا، وأرجو أن أسمع أكثر، إننى عينتك لتكون صلة الوصل بين الجيش ووزير الحربية».

«قال حسين فريد: والفريق حيدر؟».

«قلت: الفريق حيدر منذ سنة ١٩٤٩ بعد أن ترك وزارة الحربية قطع صلة الجيش بوزير الحربية، وأنت مكلف كما قلت لك أن تعيد هذه الصلة، لذلك عينتك».

«قال حسين فريد: هل معنى ذلك أن أعرض عليكم شئون الجيش من دون عرضها على الفريق حيدر».

«قلت: إننى أعرف الأنظمة العسكرية رغم أنى مدنى، إن واجبك أن تعرضها عليه، لكنى عينتك بالذات لتعرضها علىّ، وهذا أمر منى لا يسعك أن تخالفه».

«قال حسين فريد: وإذا طلب حيدر منى أن يتولى عرضها هو ؟ ».

«قلت: فى هذه الحالة قل له إنك أنت المكلف بالقيام بذلك».

«قال حسين فريد: إننى لا أستطيع أن أقول له هذا».



وهنا يصل المراغى إلى التعبير الصريح والمرير عن اليأس من المستوى المتدنى الذى كان عليه أن يتعامل معه:

«تولانى ذهول وقنوط شديدان، فهذا الضابط الذى أتيت به من بين براثن القصر، ولكى أعالج أمورا كثيرة وخطيرة فى وزارة الحربية وفى جيش يعانى التذمر والقلق والاضطراب من جراء وجود حيدر ومن على شاكلته من كبار الضباط الذين كانوا حاشية للملك أكثر مما كانوا قوادا للجيش، هذا الضابط أصبح فى نظرى لا فرق بينه وبين عثمان المهدى، فأشرت إليه بالانصراف وقلبى يعتصر من اليأس».

(٣٦)

وعلى صعيد عمله كوزير للداخلية يبدو صاحب المذكرات حريصا بشدة على أن يذكر للقارئ كثيرا من التفصيلات المرتبطة بفكرته فى إنشاء قوة وسط بين الجيش والبوليس، وهى تقريبا نفس فكرة الأمن المركزى التى أخذت بها الثورة بعد ذلك بسنوات على نحو ما روى لنا تفصيلاتها اللواء حسن طلعت فى كتابه «فى خدمة الأمن السياسى»، وقد تدارسنا روايته فى الباب الخامس من كتابنا «الأمن القومى لمصر».

ويبدو أنه كان هناك سببان لحديث المراغى المستفيض عن هذا المشروع، السبب الثانى يرتبط بحديث عن إنجاز كان يود لو أنه تم وبخاصة أنه خطا فى سبيل تحقيقه خطوات داخلية وخارجية واسعة.

أما السبب الأول فيرتبط بإصرار الثورة فيما بعد قيامها على التحقيق معه من أجل الوصول إلى السبب الحقيقى وراء سعيه لإنشاء هذه القوة، وسيرينا رده الأخير - على نحو ما يروى هو - كيف أن الردود غير الصادقة (أو الوهمية) كثيرا ما تنجى من التعذيب المستمر:

«كنت قد اطلعت على تقرير عن فرقة منشأة فى إيطاليا منذ حوالى ثمانين عاما تسمى (الكارابنيرى) أو حملة البنادق، وهى قوة مسلحة وسط بين الجيش والبوليس، ووظيفة هذه القوة أن تعاون البوليس فى حفظ الأمن، وكانت مسلحة بسلاح أقوى من سلاح البوليس وأضعف من سلاح الجيش، ولعبت دورا كبيرا فى إيطاليا، حتى إنها كانت تشترك فى الحرب، واستعين بها على خلع موسولينى ديكتاتور إيطاليا المعروف».

«فكرت أن أنشئ فى مصر قوة مسلحة من هذا الطراز، وكان قصدى أن أوجد توازنا بين القصر والحكومة. فالقصر يستعين بالجيش دائما على إرهاب الحكومة، فهو يقيل الوزارات ويفرض على الوزراء إرادته ويملى عليهم ما يريد، وغالبا لم تكن إرادته، بل إرادة حاشيته، وهى حاشية لا تشبع، إن لم تجد صفقات سلاح فإنها تبحث عن الاتجار بالمخدرات، وهناك امرأة تتحكم فيه وتخونه وتريد القضاء عليه، وهو يحدوها بعطفه، والجيش يضج صغار ضباطه ويكتبون المنشورات، وضباط البوليس غير راضين عن الملك وعن الجيش للإهانة التى ألحقها بهم الملك والجيش حين أضربوا مطالبين بزيادة أجورهم واعتصموا فى حديقة الأزبكية سنة ١٩٤٧ فأرسل الملك إليهم الجيش وحاصرهم ونالهم ذل شديد».

«كل ذلك حفزنى على أن أنشئ فرقة من نمط خاص لكى تستطيع الحكومة فى الوقت المناسب أن تلوح بها فى وجه الملك، ليقف عند حده هو وحاشيته، وفاتحت رئيس الوزراء نجيب الهلالى بالفكرة، ووافق عليها مدركا أغراضها، لكن كان لابد من عرض الأمر على الملك، فأرسلت إليه مذكرة بأن هذه الفرقة ستكون مهمتها مقاومة عناصر الشغب ضاربا مثلا بحريق القاهرة، سواء كانت هذه العناصر شيوعية أو إخوانا مسلمين، أما « الإخوان المسلمين » فكان الأمر بالنسبة لهم جاداً وحقيقة، إذ أنهم كانوا مسلحين تسليحا جيدا، وأما الشيوعيون فالحجة بالنسبة لهم حجة واهية، إذ كانوا قلة لا يعتد بها، ولم يكن العنف فى برنامجهم».

«لكننى كنت أعلم أن الملك لا يخشى إلا الشيوعية، ولعل الذى أفرغ ذلك فى ذهنه هو تستا المانيكير الإيطالى، وقد ضربت على ذلك الوتر الحساس لأنال موافقته، وقد نلتها».

«بقى علىّ أن أدبر السلاح اللازم للقوة، وكان مشروعى أن تكون مؤلفة من

ثلاثين ألف رجل، عشرة آلاف منهم فى القاهرة، وعشرة آلاف فى طنطا والإسكندرية، وعشرة آلاف فى أسيوط، ورأيت أن يكون تسليحها على الوجه التالى: تسعون سيارة مصفحة ومركبات لحمل الرشاشات الثقيلة، ومركبات تحمل الجنود المسلحين ببنادق أوتوماتيكية، ومركبات لحمل جنود البنادق العادية، وهليكوبترات، فالقوة كلها كانت ميكانيكية، ورأيت أن يكون اختيار القوة من جنود الجيش السابقين وسلاح الحدود وسلاح الهجانة، وأرسلنا ضباطا إلى السودان لإحضار جنود سلاح الحدود الذين انتهت خدماتهم».

«وبقيت النقطة المهمة: من أين أطلب السلاح؟ إنى لا أريد أن أعيد مأساة الأسلحة الفاسدة، وخشيت أن تنتهز حاشية الملك الفرصة لتسرع إلي أسواق أوروبا، فقررت أن أطلبه من الحكومة الأمريكية، وكانت أمريكا هى التى تسلح أوروبا، واستدعيت السفير كافرى وشرحت له الأمر فاستمع مليا ثم قال: إنها قوة ضخمة تكاد أن تكون حربية».

«قلت: إنى محتاج إليها لمهام ضخمة».

«قال: لكننا لا نعطى هذا القدر من الأسلحة إلا لحلفائنا، كحلفائنا فى منظمة حلف الأطلنطى أو فى حلف شرق آسيا، وأنتم لستم حلفاءنا».

«قلت: إننا لا نريدها لأغراض حربية».

«قال: لكنها قد تستخدم لأغراض حربية، إنكم لا تزالون فى حالة حرب مع إسرائيل».

«قلت: إن هذه قوة لحفظ الأمن، ألم تسمع عن حريق القاهرة؟ هل استطاع البوليس أن يحفظ الأمن؟».

«قال: سأحاول أن أقنع حكومتى».

«وعاد بعد أسبوع ليقول إن حكومته تشترط أن توقع الحكومة المصرية معها ميثاق تحالف حتى تحصل على الأسلحة».

«رفضت ذلك، وقلت: أريد الأسلحة بلا شروط».

«فعاد إلىّ بعد أسبوع وقال: إن حكومته متنازلة عن شرط الدخول فى التحالف،

لكنها تشترط أن ينص العقد على ألا تستخدم الأسلحة فى أعمال حربية ضد أية دولة أخرى، ووافقت، وتم مشروع الاتفاق فى ٢٩/ ٤/ ١٩٥٢ وكان الذى تولى صياغة العقد هو الدكتور وحيد رأفت، لكن حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن هذه الأسلحة قد وصلت، وكل ما عرفته هو أن الملحق العسكرى الأمريكى أخطر وزارة الداخلية أن حكومة الولايات المتحدة (وزارة التجارة) قد وافقت على إنتاج وتصدير ٤٢٥ عربة جيب ويلز، و٢٥٠ ناقلة فى الربع الثانى من سنة ١٩٥٢، أى مايو ويونيو، و١٥٠ ناقلة فى الربع الثالث، أى يوليو وأغسطس، ولم ترد أية إشارة من الأمريكان عن الترخيص بإرسال عربات مصفحة أو أسلحة».

(٣٧)

ثم يروى صاحب هذه المذكرات تفاصيل قصة مهمة لتاريخنا المعاصر، وهى قصة اتهامه فى بداية عهد الثورة بالحصول على الإمكانات اللازمة لتكوين هذه الفرقة من أجل القيام بحركة عسكرية من نوع ما، سواء كانت كحركة الجيش فى ٢٣ يوليو، أو حركة قادرة على مناوءتها حين تحدث:

«وقد احتج المرحوم جمال عبدالناصر على أمريكا فى خطبة له بأنها أعطت حكومة الهلالى أسلحة ورفضت طلبا تقدم به إليها، وقد جرى معى تحقيق بعد الثورة فى معتقل أودعت فيه مع عدد كبير من الساسة والوزراء».

«جاءنى ضابط وأنا نائم فى الساعة الثالثة صباحا، وأيقظنى قائلا:

«تعال معى»

«قلت: إلى أين؟».

«قال: ليحقق معك».

«قلت: فى هذه الساعة المتأخرة؟».

«قال: ليس هذا شأنى».

«وأدركت أنهم قصدوا ذلك، ففى هذه الساعة يكون الفكر عاطلا راكدا، لا يمكن جمع شتاته وحصره للإجابة عن الأسئلة».

«وسألنى المحقق: لماذا أردت تكوين فرق الأمن الخاصة؟».

«قلت: لحفظ الأمن».

«سأل المحقق: مثل ماذا؟».

«قلت: مثل حريق القاهرة».

«سأل المحقق: ولماذا تجند جنوداً من السودان؟».

«قلت: هؤلاء جنود سبق أن خدموا فى مصر».

«سأل المحقق (بغيظ): ألم يكن لك غرض آخر؟».

«قلت: لا، ولكنى وددت أن أعرف تصوركم لهذا الغرض».

«سأل المحقق: ألم يكن غرضك إحباط حركة الضباط الأحرار؟».

«قلت: ولم لا يفسر غرضى بعكس ذلك؟».

«ودام التحقيق على هذا النمط ليالى طويلة حتى ضاق صدرى من قلة النوم والإجهاد، فما أن بدأ التحقيق فى المرة الأخيرة حتى قلت:

«اكتب ياحضرة المحقق.. لقد أردت من إنشاء هذه القوة أن أقوم بانقلاب كالذى قمتم به، وإنى فى هذا المعتقل لسبب واحد هو أنى فشلت ونجحتم أنتم. ومن العجيب أنه بدت على أساريرهم علامات الارتياح والراحة، ومن يومها انقطع التحقيق معى».

(٣٨)

وتنطق مذكرات المراغى بأصدق صورة لمدى خطورة التحلل الذى يصيب أية دولة حين يصاب رأس الدولة باللامبالاة وعدم الحرص على البقاء، ومن الغريب أن كلا من كريم ثابت والمراغى فى مذكراتهما يرويان مواقف واضحة تنطق بكل وضوح بمدى استهتار الملك فاروق بمسئوليته، وتظل هذه الصورة مفزعة إلى أبعد حدود الفزع، ومزعجة إلى أبعد حدود الإزعاج مهما حاولنا تخليصها مما قد نظنه

مبالـغة من الرجـلين (المراغى أو كـريم ثابت) فى إعـطاء نفسـيهما وأدوارهـما وزنا أضخم من الحقيقة.

ونحن نرى كلا مـن الرجلين وهو يجاهد ويـسارع من أجل محاولة إنقـاذ النظام ولكن النظـام نفسه لا يريد إنقاذ نفـسه، وربما تعطى قراءة هذه المـذكرات درسا لكل سياسى يحاول أن يستغل ذكاءه فى إنقاذ نظام يريد الغرق، فإن النتيجة لن تخرج عن غرق السياسى الطموح مع النظام الذى حاول إنـقاذه مهما كانت نواياه حسنة ومهما كانت قدراته كبيرة، ومهما كانت اجتهاداته صائبة.

وليس أبلـغ فى التعبيـر عن هذه الفكرة من هـذا الذى يرويه مرتضـى المراغى عن اليوم الأخير فـى عهد الملك فاروق، أو اليوم الأخـير قبل قيام الثورة، ويـنفرد المراغى فى مذكراته بما لم يـروه غيره، وليس هذا بغريب، بل ربما إنه مـتوقع لأن المراغى كان وزير الداخلية فى ذلك اليوم فضلا عن علاقته الوثيقة بالملك وبرئيس الوزراء الهلالى باشا، وفضلا عن أنه شغل من قبل منصب وزير الحربية ومنصب مدير الأمن العام.

ومما ينفرد بـه المراغى أنه يدلنا على أن خـبر تحركات أفراد الثورة كان معـلوما منذ العاشـرة صباحا حين طـلبه حكمدار الـعاصمة اللـواء أحمد طلعـت.. وإذا صحت رواية المراغـى ـ وليس هنـاك ما يمنع صحـتها ـ فإن الـنظام الملكـى أضاع على نـفسه بفضـل استهتـار الملك فى المـقام الأول ساعات طوالا كـان يمكن له فـيها أن يحـتفظ ببقائه.

وسنرى صاحـب المذكرات وهو يتهم كـل الأطراف بالتقاعـس والإهمال، سواء عن قصد أو اضطـرارا، فالفريق حيدر يصـور الأمور لوزير الحربية الجديـد إسماعيل شيرين علـى أنها نوع من أوهام ضباط الشرطـة الذين يمثلهم حكمدار الـعاصمة، بل ويعزو هذا إلى تفسير يقدمه بأن ضباط الشرطة يخالطون الحشاشين، أما وزير الحربية الجديد نفسه وهو شاب مقارب فى السن لـلضباط الأحرار الذين قاموا فى ذلك اليوم بحركتهم، فقد كان مشغولا فى الصيد طوال اليوم، ثم كان متعبا من جراء هذا الصيد ورحلته.

أما الملك نـفسه فقد كان ضـحية مؤامرة مبـاشرة لعبت دور البـطولة فيها وصـيفة القصر التى يرمز لها المراغى باسم «نهى»، وقد حرصت على أن تبقى مع الملك طوال

اليوم لتمنع التأثيرات الكفيلة بتبيانه الأمر أو بالانتباه إلى الخطر القادم، ويصل المراغى فى تأكيد نظرياته السابقة المتعلقة بالسيدة نهى إلى حد أن ينسب إليها قيامها بتخدير الملك تماما وهى ملازمة له منذ الصباح فى ذلك اليوم، فضلا عن تناولها الغداء معه وترديدها لأفكارها السابقة بأن الجيش مخلص، وبأن هؤلاء ـ أى المراغى نفسه وغيره ـ يفسدون ما بين الملك وما بين جيشه المطيع الموالى:

«فى صباح الثلاثاء ٢٢ يوليو ١٩٥٢ أول يوم عمل بعد تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة نجيب الهلالى ـ وكنا فى الإسكندرية ـ ذهبت إلى مكتبى فى بولكلى برمل الإسكندرية، وكانت العادة فى تلك الأيام انتقال الوزارة بالكامل للعمل فى الإسكندرية طوال أشهر الصيف».

«فى حوالى العاشرة صباحا دق جرس التليفون ليحيينى صوت اللواء أحمد طلعت حكمدار القاهرة من العاصمة يقول لى إن سيدة اتصلت به منذ عشر دقائق، وقالت له وهى تبكى: إن عربة نقل من عربات الجيش مرت على بيتها ونزل منها ضابط متمنطق بمسدس وصعد إلى المنزل، وطلب نجلها وهمس فى أذنه بشىء، ودخل ابنها الغرفة وارتدى زيه العسكرى على عجل، وتمنطق بالحزام الذى يحمل المسدس، وسألته أمه: لماذا تتمنطق بالحزام والمسدس وأنت فى عطلة؟ وإلى أين أنت ذاهب؟ وكانت إجابته علىّ أن: ادع لى يا أمى، فذهبت إلى النافذة ورأت فى سيارة النقل عددا من صغار الضباط، وخوفا على ابنها فقد اتصلت باللواء طلعت تستوضح منه الأمر، قلت للواء أحمد طلعت: وما تفسيرك لما يحدث؟»

«قال: أظن أنه أمر غريب».

«قلت له: تحقق من أن الضباط يتوجهون إلى ثكناتهم بتلك الطريقة».

«وبعد ساعتين، حوالى الظهر اتصل بى قائلا: إن بعض عربات قليلة نقلت الضباط ولكن الأمر لم يتخذ شكل حشد».

«وعاد فى الساعة الثانية وقال: إن البوليس لم يشاهد أى تجمعات للضباط أمام الثكنات، وإنه لم تشاهد سيارات نقل».

«فكرت على الفور فى منشورات الضباط الأحرار وفى التقارير المكدسة فى وزارة الداخلية عن نشاطهم، ودب الشك فى نفسى فى أنهم بدأوا يتحركون رغم أن

المعلـومات التى كانـت متوافرة لدينـا تقول: إن حركتـهم ستتم فـى شهر سبتـمبر أو أكتوبر».

«وخطر لى خاطر، أن يكـون التعجيل بالحركة مرده تعيين إسمـاعيل شيرين وزيرا للحربية، وطلبت من سـكرتيرى أن يتصـل على عجل بالـفريق حيدر، وبحـث عنه السكـرتير فى كل مـكان يمكن أن يكـون موجودا فيه فـلم يجده، ورغم أنـه كان من عادته إذا لم يكن فى بيته أو مكتبه، أن يذهب دائما إما إلى مينا هاوس وإما إلى نادى الزمالك، وإذا لم يـكن فى المكانين يترك دائمـا رقم تليفون المكان الذى هـو فيه ، فإنه فى ذلك اليوم لـم يفعل شيئا من ذلك، واتـصلت باللواء حسين فـريد رئيس الأركان وأبلغـته ما ذكره اللـواء طلعت، لكـنه أجاب بأن كل شـىء هادئ، ولعلهـم ذاهبون لمشاهدة مباراة لكرة القدم».

«قلت: وهل يذهبون إلى المباراة بأسلحة؟».

«قال: على كل حال، الذى أعرفه أن كل شىء هادئ».

«طلبت من السكرتير أن يوصلنى بوزير الحربية إسماعيل شيرين».

«فأجابنى أنه غـير موجود فى مكتبه وأنه اتـصل بمنزله فقيل له إنه فـى رحلة صيد سمك على ظهر يـخت يملكه، وانتظرت حتى الخامسة ظهـرا وسألت عنه مرة أخرى فقيل: إنه لا يـزال فى رحلة الصيد. كل ذلك وحـيدر لم يتصل بى، فاتصـلت بقصر المنتزه وطلبت التحدث مع الملك».

«رد علىّ أمينه الخاص ويدعى حسنين قائلا: إن جلالته يعوم فى البحر».

«قلت: أخبره حين يعود أنى أود التكلم معه».

(٣٩)

ويرينا صـاحب المذكرات مدى ما كان رئيـس الوزراء أحمد نجيب الهـلالى باشا يكنه من كراهية للملك، على الـرغم من أنه رئيس لوزرائه، وقد حرص المراغى على أن يصور موقـف رئيس الوزراء بعبارات طـبيعية تلقائـية تكاد توحى لنـا بالجو الذى شهد مثل هذه المناقشة:

«وكنت فى الصباح قد اتصلت بالهلالى وأبديت له الشكوك التى ساورتنى، فطلب منى أن أتحرى الأمر جيدا وأن أتصل بالقصر، ولما حلت الساعة السابعة، وحيدر لم يتكلم، وإسماعيل شيرين لم يعد بعد من الصيد، والملك لا يرد، طلبت الهلالى».

«وكان رده: يعرف شغله الملك، وإحنا نقلق نفسنا علشان إيه يامرتضى، أنا قرفان واللى يحصل يحصل».

«وفى الثامنة اتصل بى حسنين أمين الملك الخاص وقال لى:

«إن الملك عاد من البحر، ويريد أن يعرف لماذا طلبت التحدث معه».

«قلت له: قل للملك إنى أود مقابلته فورا».

«فعاد يقول:

«ولماذا تريد أن تقابله؟».

«قلت: لأنى أخشى حدوث شىء فى الجيش فى المساء، لهذا أريد مقابلته».

«فذهب وعاد ليقول: هل اتصلت بوزير الحربية أو الفريق حيدر؟».

«لم أعد أحتمل هذا العبث وقلت له: مادام الملك لا يريد مقابلتى فاتصلوا أنتم بمن تريدون الاتصال به».

«وقد علمت بعد ذلك أن السيدة نهى وصيفة القصر قد لازمت الملك منذ الصباح، وأنها تناولت معه طعام الغداء، وعامت معه فى البحر، وعلمت بالمكالمة التليفونية التى أجريتها مع أمينه الخاص، وقالت له إن وزير الداخلية لن يتركك فى راحة أبدا، إنه يريد أن يجعلك تصطدم بالجيش بأية وسيلة، اهدأ بالا يامولاى ولا تهتم لهم، إن الجيش موال لك».

«وفى الساعة التاسعة اتصل بى إسماعيل شيرين وقال: سمعت إنك طلبتنى عدة مرات».

«نعم طلبتك لأعرف كم سمكة اصطدتها».

«فضحك قائلا: وإيه لزوم التريقة».

«قلت: اسمع، لقد طلبتك لأن حكمدار القاهرة تكلم هذا الصباح عن تجمعات

للضباط، وقد حاولت الاتصال بحيدر فلم أوفق، وأنت كنت فى رحلة السمك، والملك يعوم فى البحر، والهلالى يقول اتركهم يتفلقوا، وأنا الوحيد المفلوق فما رأيك؟».

«زاد ضحكه وقال: سأتصل الآن بحيدر».

«قلت: وأين ستجده؟».

«إسماعيل شيرين: إنى سأعرف أين أجده».

«وفى التاسعة والنصف اتصل بى إسماعيل شيرين ليقول لى إن حيدر تكلم معه، ولما أخبره بكلام حكمدار البوليس قال حيدر إن بوليس مصر يخالطون كثيرا الحشاشين ولهذا كثيرا ما يتخيلون مثلهم خيالات عن انقلابات!».

«قلت له: يا إسماعيل لن تمضى هذه الليلة حتى تفيق أنت وحيدر والملك من سطوة المخدر المخيمة على رءوسكم، بس ربنا يستر ويحفظ البلد».

«وفى الساعة العاشرة راودتنى فكرة أن أجرب شيئا آخر فاتصلت باللواء محمد نجيب الذى قلت له عندما جاءنى صوته: يا لواء نجيب، إن فريقا من الضباط يتجمعون للقيام بانقلاب، ومعظمهم من سلاح المشاة الذى أنت قائده، وإنى أخشى من تدخل القوات البريطانية، ويعود حادث عرابى والخديو توفيق».

«قال محمد نجيب: أقسم بالله العظيم أنى لا أعرف شيئا».

«قلت: حاول أن تعرف شيئا، وأنت تستطيع مع أولادك أن تكبح جماحهم».

«ولكن شيئا أدهشنى بل أذهلنى. ففى الساعة العاشرة والنصف اتصل بى مأمور ميناء الإسكندرية وقال لى: إن اليخت الملكى المحروسة أمر بالتأهب للإبحار فى فجر الغد، وأن البحارة والضباط الذين فى إجازة يبحث عنهم للعودة إلى اليخت قبل منتصف الليل، إذن ففاروق يريد أن يهرب».

(٤٠)

وتستمر مذكرات المراغى فى الحفاوة بتأكيد فكرة أن متابعة صاحب المذكرات

الـدءوبة لمـا حـدث فـى الـساعـات القليـلة التـى سبقـت وقـوع الثـورة لـم تقـف عنـد حـد، وليس هــذا بالمستبعـد فـى ظـل شخصية المراغـى وظروفه، فـقد كـانت الخـطـوط كـلـها تتجمع عــنده، سـواء مـن حكـمدار العاصمة أو مـن مـأمور ميناء الإسكـندرية.

وهو يواصل روايـة ما حدث فى ساعات الثورة حـين تحركت الكتيبـة التى بدأت الثورة، وحين استولت على مقر القيادة، ثـم حين تحدث إليه أحمد شوقى قائد حامية القاهرة من مكتب حكمدار القاهرة أحمـد طلعت (وكان بالمصادفة ابن خالته).. وبدا بوضـوح أن لا أحد مـن الجيش ولا من الـبولـيس ولا الـوزير نـفسـه يقـدم حلـولا بالتدخل:

«وعند تحـرك كتيبـة المشاة اتصـل بى تليفـونيا أحمـد طلعت حـكمدار العـاصمة وأبلغنى النبأ، وطلب منى أن أبلغه عن التعليمات».

«قلت له: انتظر قلـيلا، واتصلت بإسماعيل شيرين وكان نائمـا، فأيقظته ورد علىّ وهو يتثاءب: خير إن شاء الله».

«قلت: اسمع يا إسمـاعيل، لقد حذرتك الساعة التاسعة مـن قيام انقلاب، وقلت لى بعد أن اتصـلت بحيدر إنه يقول إن هـذا كلام حشاشين، والآن قامت كتـيبة مشاة واستولـت على مقر قـيادة الجيش، وأنت وزيـر الحربية لا عـلم لك بشىء، فـمَنْ هو الحشاش؟».

«قال إسماعيل شيرين: وماذا أصنع بحيدر، هو الذى قال لى ذلك».

«قلت: اتصل الآن بحيدر يا إسماعيل».

«قال: اتصل به أنت، فأنا نعسان ومتعب».

«قلت : إذن اذهـب إلى الجحيم أنـت وحيدر، وأنهيـت المكالمة وعدت لـلاتصال بحكمدار القاهرة أسأله عن مجريات الأمور، فقال: إنهم يتوجهون إلى الإذاعة فماذا أصنع؟».

«قلت: هل تستطيع أن تصنع شيئا؟».

«قال الحكمدار: يا أفندم، هل من الممكن أن أقاوم دبابات الجيش ببنادق رمنجتون وموزر؟».

«قلت: لم أقل لك أن تقاوم».

«قال الحكمدار: على فكرة، اتصل بى قومندان بوليس السراى الملكى منذ عشر دقائق وقال: إن جلالة الملك يريد معرفة الحال، فأخبرته عن تحركات جنود الجيش فأبلغنى: جلالة الملك يقول لك لا تحاول المقاومة، وامنع البوليس من الخروج للاصطدام بالجيش».

«قلت له: حسنا، وإذا جدّ شىء فاتصل بى».

«وبعد عشر دقائق عاد الحكمدار أحمد طلعت يطلبنى وقال: هناك مسألة خطيرة جدت الآن».

«قلت: وما هى؟».

«قال الحكمدار: فى مكتبى الآن القائمقام أحمد شوقى قائد حامية القاهرة».

قلت: أعرفه وأظنه ابن خالتك».

«قال الحكمدار: نعم، هو ابن خالتى ولكن جاء يطلب منى أن يسلم البوليس سلاحه للجيش».

«قلت: وهل كنت تريد تسليم السلاح؟».

«قال أحمد طلعت: أنت ترى يا سيدى أنى لم أجب طلبه، وأطلب منك التعليمات».

«قلت: أخبره أن طلبه مرفوض، وأصدر أمرك فورا للبوليس بالاستعداد وعليه أن يقاوم إذا استعمل الجيش القوة».

«قال الحكمدار: إن القائمقام أحمد شوقى يريد أن يكلم سيادتك».

«وسمعت صوت أحمد شوقى يقول: مساء الخير».

«مساء الخير».

«لعله حدث سوء تفاهم، فأحمد طلعت لم يفهم ما أريد، أنا أردت ألا يقاوم البوليس الجيش، فظن أحمد طلعت أنى أريد من البوليس تسليم سلاحه».

«قلت: أحمد طلعت لم يطلب منى أبدا أن أصدر أمرا للبوليس بمقاومة الجيش، وأنا لم أصدر له الأمر».

«قال أحمد شوقى: أرجو أن تعلم أن الجيش لا يطلب من البوليس تسليم سلاحه وأرجو لكم ليلة سعيدة».

(٤١)

على أن الأخطر من هذا كله ما يرويه مرتضى المراغى بكل وضوح عن مشاعر وانفعالات وزير الحربية الجديد إسماعيل شيرين، وقد كان لا يزال على قيد الحياة حين نشر المراغى مذكراته، وتنبئ العبارات التى صور بها مرتضى المراغى مشاعر إسماعيل شيرين عن أنه ـ هو الآخر ـ لم يكن يحترم فاروق ولا يعول عليه، وأنه لم يكن معنيا بالحفاظ على مَنْ لم يحافظ على نفسه، وقد صور المراغى مشاعر رئيس الوزراء نجيب الهلالى باشا على نحو قريب من هذا النحو حين قال فى بداية الاجتماع: «وإحنا نقلق نفسنا علشان إيه يامرتضى».. ثم إذا هو يقول عند اجتماع مجلس الوزراء كما سنرى إنه قرفان ولا يمانع أن يروح فاروق فى داهية.

وربما يدخل فى هذا النطاق أيضا ما رواه المراغى فى موضع آخر من هذه المذكرات من أنه ـ أى المراغى ـ سأل أخاه عن انطباع حيدر حين نقل إليه رسالة المراغى بألا يستقيل فقال: إن الملك سيدفع هذه المرة الثمن غاليا:

«عاد إسماعيل شيرين وزير الحربية وطلبنى وقال: إنه طلب حيدر تليفونيا مرارا وأخيرا قيل له إنه نائم، ولا يريد أن يوقظه أحد، قلت له: ماذا تريد أن تعلم؟ الجيش استولى على مقر القيادة؟ وعلى محطة الإذاعة، والملك صهرك جالس يرتعش فى قصره يحزم حقائبه ليفر».

«قال إسماعيل شيرين: ومن أين علمت؟».

«قلت: قومندان ميناء الإسكندرية أبلغنى الساعة العاشرة بصدور الأمر لليخت المحروسة بالإبحار».

«قال إسماعيل شيرين: لقد فعلها ابن الحرام، وسيتركنا للعذاب».

«قلت: بالعكس، أعتقد أن الجيش سيكافئك أنت وحيدر».

ويبدو المراغى هنا أقرب إلى مَنْ يستعمل الأحداث التالية التى شهدها ليدعى الحكمة بأثر رجعى، وكأنه قد تنبأ بما حدث بالفعل من إكرام الثورة لحيدر وإسماعيل شيرين ونفورها من مرتضى المراغى وأمثاله.

(٤٢)

ويبدو أن مرتضى المراغى بحكم شبابه وعنفوانه كان يظن أنه لابد له من أن يمضى فى عمل شىء أى شىء، وهكذا فإنه اقترح عقد مجلس الوزراء وتولى الترتيب لهذا الاجتماع، لكن يبدو أن أحدا لم يكن يشارك المراغى روح المودة أو الرغبة فى تحمل المسئولية عن نظام لم يحافظ رأسه على نفسه، ومع هذا فإن رواية المراغى حافلة بكل ما يصور تناقضات النفوس البشرية وليس آخرها أن المراغى نفسه كان يدرك أكثر من غيره حقيقة الصورة، ومع هذا ظل على ظنه فى إمكان تغيير مجرى الأحداث:

«كان الوقت يُحسب بالدقائق واتصلت برئيس الوزراء وكان نائما، وطلبت بإلحاح إيقاظه وأخبرته بما حدث فسألنى: وماذا نصنع؟ خلاص كل شىء انتهى».

«قلت: من غير المعقول أن يحدث كل هذا ولا يجتمع مجلس الوزراء ليدرس الوضع، هل نحن فى الأدغال؟».

«قال رئيس الوزراء: أرجوك أن تطلب من سكرتيرك أن يدعوه، ولكن أرجو أن يكون انعقاده فى منزلى لأنى بالبيجامة والطاقية على رأسى (وضحك) ولا أستطيع الخروج».

«وانعقد مجلس الوزراء فى منزل الهلالى، ورأسه وهو بالبيجامة والطاقية وينتعل شبشبا».

«وبدأ الهلالى الجلسة بقوله: والله ما كنت أريد أن أزعجكم بالحضور، لكن ماذا نصنع بأخينا مرتضى. (والتفت إلىَّ وهو يقول): أنا قرفان.. والله قرفان.. ما يروح فاروق فى داهية».

«قلت: أوافقك على أن كل واحد فى البلد قرفان، لكن عندى فكرة، لماذا لا

يحاول مجلس الوزراء الاتصال بالضباط الثائرين لنعرف ماذا يريدون، ونسعى من جانبنا لإيجاد حل؟».

«قال الهلالى: فكرة لا بأس بها، لكن كيف تنفذ؟».

«قلت: يرسل مجلس الوزراء مندوبا عنه للتكلم مع الضباط».

«وأخذ الوزراء ينظرون إلى بعضهم وسكتوا جميعا».

«قال الهلالى: هل توافقون على إرسال مندوب؟».

«ووافق الوزراء، وقال الهلالى: ومن تريدون أن يكون المندوب؟».

«فسكتوا جميعا وضحك الهلالى وقال:

«لا أجد مَنْ يريد تعريض نفسه لأن يكون المندوب».

«قلت: أنا مستعد أن أكون المندوب وأن أسافر فورا، فأعطونى تفويضا وسجلوه على أنه قرار من مجلس الوزراء، وكانت الساعة قد بلغت الثانية والنصف، فاتصلت بشركة مصر للطيران ولم أجد أحدا حتى الخامسة صباحا، إذ رد علىَّ مندوبها بعد أن علم البوليس بمكانه، وأعدت طائرة ركبتها فى السادسة صباحا، وتوجهت إلى القاهرة».

«وكانت مفاجأة لى أن وجدت مصطفى أمين صاحب دار أخبار اليوم ينتظرنى للركوب معى إلى القاهرة، وكان مصطفى أمين قد زارنى فى مكتبى فى الصباح وظل معى وقتا طويلا يتابع الأحداث التى كانت قد بدأت تنبئ فى ذلك الوقت عن أن شيئا غير عادى قد بدأ فى الحدوث».

(٤٣)

ويروى المراغى بعد هذا تفصيلات نشاطه فى اليوم التالى لقيام حركة الجيش، ومن الواضح أنه لا يمانع فى أن يعترف بأن ضباط الحركة أضاعوا وقته فى البحث الوهمى عن مكان اللواء نجيب ما بين قصر النيل والعباسية، وأنهم أرسلوا إليه فى النهاية ضابطين مسلحين ليدعواه إلى مقر القيادة.. وبينما هو فى هذه الحيرة جاءته مكالمة من محمد نجيب تنهى إليه أن على ماهر قد كُلف بتشكيل الوزارة:

«وصلت إلى المطار حوالى السابعة وركبت سيارة كانت فى انتظارى وتوجهت أنا والسائق إلى ثكنات قصر النيل، فوصلنا بعد نصف ساعة، واستوقف الحراس السيارة ثم جاء ضابط فسألته عن اللواء محمد نجيب، طلب منى أن أنتظر ودخل وعاد بعد عشر دقائق ليقول إن اللواء محمد نجيب خرج».

«قلت: وأين ذهب؟».

«قال الضابط: لا أعرف، وإن كنت أظن أنه توجه إلى منزله».

«وسألته: هل تعرف أين منزله؟».

«قال: لا أعرف».

«ومن ثكنات قصر النيل حيث فندق هيلتون الآن توجهت حوالى الثامنة والربع إلى مكتبى فى وزارة الداخلية وطلبت البحث عن مكان اللواء نجيب، وبعد قليل قيل إنه فى ثكنات الجيش فى العباسية».

«قلت: أوصلونى به».

«وردت الثكنات بأنه فى اجتماع مغلق مع أعضاء القيادة، وفى التاسعة إلا ربعا دخل علىّ سكرتيرى وهو فى حالة هلع ينتفض».

«قلت له: ما بك؟».

«قال: سيدى جاء ضابطان مسلحان بالبنادق الأوتوماتيكية إلى مكتبى الآن يريدان مقابلتك».

«قلت: أدخلهما».

«دخل الضابطان وأديا التحية العسكرية».

«قلت: ماذا تريدان؟».

«قال أحد الضابطين: سيدى، نحن مكلفان من مجلس القيادة بدعوتك إلى مقر القيادة فى ثكنات العباسية».

«قلت: هل هى دعوة أم أمر بالقبض؟».

«قال القائد: لا ياسيدى، إنها دعوة».

«قلت: وهل هذه هى الطريقة المثلى للدعوة أن تجيئا مسلحين ومعكما جنود مسلحون».

«قال الضابط: آسف ياسيدى، ولكن يجب أن نسير مسلحين وفى حراسة مسلحة».

«قلت: إنى منذ ساعة أبحث عن اللواء محمد نجيب، فلماذا لم يكلمنى ويدعونى هو؟».

«قال الضباط: إن الذى كلفنا بدعوتك ليس اللواء نجيب وإنما البكباشى جمال عبدالناصر».

«قلت: حسنا أديتما المأمورية التى كلفتما بها وأرجو أن أقابله».

«وما كاد الضابطان ينصرفان حتى رنّ جرس التليفون، وكان المتكلم اللواء محمد نجيب».

«قال اللواء نجيب: علمت بقدومك إلى القاهرة الآن فقط».

«قلت: إنى قدمت الساعة السابعة، وأحاول أن أقابلك وأكلمك».

«قال: خيرا».

«قلت: إنى مبعوث من مجلس الوزراء للتكلم معك».

«وصمت محمد نجيب فترة جاءنى بعدها صوته ملجلجا يقول: ولكن..».

«ولكن ولكن».

قلت: ولكن ماذا ياباشا؟».

«قال محمد نجيب: أصل المسألة إن الملك كلف على باشا ماهر بتشكيل الحكومة، والهلالى قدم استقالته».

«قلت: ومتى تم ذلك؟».

«قال محمد نجيب: الساعة التاسعة صباحا».

«ثم سكت برهة، وقال: على كل حال إذا كنت تريد مقابلتى فأهلا وسهلا».

«قلت: إننى مبعوث مجلس الوزراء إليكم، وباستقالة الوزارة انتفت عنى صفة المبعوث، وعلى كل حال أشكرك على الدعوة وأعتذر عنها».

«وانتهت المكالمة».

(٤٤)

ولاتقف الأمور فى رواية المراغى عند حد تكليف على ماهر بتشكيل الوزارة، لكن صاحب المذكرات حريص على أن يروى لنا بالتفصيل قصة آخر مكالمة له مع الملك فاروق، وقد تمت على عادة الملك فاروق فى ذلك الوقت من خلال أمين الملك بينما الملك يبدى تعليقاته الفجة، وينقلها الأمين بصورة مهذبة فيعلق عليها المراغى بنظرة متشائمة أو بنظرة واقعية، وهى لقطات طريفة متتابعة أجاد المراغى تصويرها على نحو متوقع منه حين كتب هذه المذكرات بعد وقوع الأحداث بفترة كانت كافية بكل تأكيد للتأمل وإعادة صياغة التعبير عما حدث على نحو أكثر إيحاء بما يريد صاحب الذكريات أن يوحى به:

«وأخذت السيارة وعدت إلى الإسكندرية، ووصلت إليها الساعة الواحدة، وكنت متعبا فنمت، وصحوت الساعة الرابعة بعد الظهر، وأخذت فى تناول بعض الطعام، وسمعت رنين التليفون، فجاوبت وكان المتكلم الأمين الخاص للملك».

«قال الأمين: إن شاء الله لست متعبا من الرحلة؟».

«قلت: متعب بعض الشىء، لكن كل شىء انتهى».

«قال الأمين: طبعا على خير».

«قلت: وأى خير».

«قال الأمين: البلد هادئ ولم يحصل سفك دماء، وكل ذلك بحكمة مولانا، وأيضا أنتم عالجتم الأمور بحكمة».

«قلت: أشكرك، لكنى أريد أن تقول لمولانا إن مرتضى المراغى يودعه، ويقول له مع السلامة».

«وهنا أحسست بصوت سعال خافت فعلمت أن الملك ينصت إلى المحادثة».

«قال الأمين (بعد تردد): وماذا تقصد؟».

«قلت: أقصد أن الملك سيُطلب منه التنازل عن العرش».

«وهنا سمعت صوتا يقول: قل له هذا كذب، هذا كذب».

«قال الأمين (بأدب): أظن أن هذا الكلام مبالغ فيه».

«وارتفع الصوت يقول: قل له يا ابن الـ... إن هذا كذب».

«قال الأمين (بأدب): لعل الرواية التى سمعتها كاذبة».

«قلت: اسمع، إنى أسمع صوت الملك وهو يصرخ: وأنا لم أسمع رواية من أحد، لكن ليس من المعقول أن يذاع بيان الانقلاب ويقال فيه عن الملك الطاغية والفاسد إلى غير ذلك، ثم تبقى الحركة على الملك».

«وسمعت الصوت يقول: قل له إن محمد نجيب قادم غدا صباحا ليقدم ولاءه».

«قلت: قل للملك .. أشك كثيرا فى ذلك».

«ولم يأت محمد نجيب إلا ليودع الملك وهو مسافر على المحروسة».

(٤٥)

ويكاد المراغى يحرص على الإيحاء من طرف خفى أحيانا ومن طرف واضح أحيانا أخرى بأن الإنجليز وليس الأمريكيين فحسب على نحو ما أشار من قبل، كانوا مشجعين لرجال القوات المسلحة للقيام بحركتهم ضد الملك، وتصل إيحاءاته فى هذا الصدد إلى القول بأنهم ـ أى الإنجليز ـ أبلغوا رسالتهم لضباط الحركة الوطنية: قبل أن ترحلونا ألا يحسن بكم أن ترحلوا الملك فاروق؟ ويشير المراغى فى هذا الصدد إلى أن المخابرات الإنجليزية كانت تعرف الكثير عن حركة الضباط الأحرار وأسماء مقاتليهم فى قناة السويس.. وهو يوحى بأن الإنجليز غضوا البصر عن هذه التحركات والأسماء.

ومع أن التاريخ الذى كتبته الثورة لنفسها يتجاهل مثل هذه العلاقة ومثل هذه

الفكرة بكثرة ما أشاع عن أفكار متناقضة، فإن فكرة المراغى تبدو منطقية جدا، وليس بإمكان العقل أن يستبعد وقوعها على هذا النحو وبخاصة إذا ما استقرأ علاقة البريطانيين بحركة الجيش بعد قيامها.

بل إن المراغى ينفرد بأن يذكر أن الملك أرسل مبعوثا إلى السفارة فى ثانى أيام الثورة، وأن المستر كرسويل أجابه بأن الإنجليز لن يساعدوا مجنونا ملعونا.. ولا يحاول المراغى أن يقدم تفسيرات لهذا التحول الإنجليزى تجاه الملك فاروق، لكنه مع هذا يذكر أن عقيدة الإنجليز كانت قد استقرت على أن النحاس ألغى المعاهدة بإيحاء من الملك فاروق نفسه.. ولا يعطى المراغى هذه الجزئية حقها من الإيضاح أو الإثبات أو الدلائل:

«... وكانت صدمة شديدة للحكومة البريطانية لأنها فوجئت بالإلغاء ولم تخطر به مسبقا من سفارتها فى القاهرة، وكانت لطمة عنيفة للسفير البريطانى السير رالف ستيفنسون، وأقر الملك فاروق الإلغاء، ولعل الإنجليز كانوا يظنون أنه يستطيع منع النحاس من إلغاء المعاهدة، ولكنى أرجح أن الإنجليز وصلتهم معلومات بأن الملك فاروق هو الذى أوحى إلى النحاس بإصدار قرار الإلغاء، بحجة أن الإنجليز طولبوا بالجلاء عن قناة السويس وأنهم يماطلون».

«وكان الإنجليز يعلمون بواسطة قلم مخابراتهم الكثير عن حركة الضباط الأحرار ويعلمون أسماء مقاتليهم فى منطقة قناة السويس. وكان من زعماء تنظيم الكتائب فى منطقة قناة السويس وجيه أباظة وعبداللطيف واكد، وفى اصطدام بين دورية بريطانية ودورية من الكتائب أسر البريطانيون ضابطا مصريا، وأخذوه إلى المخابرات لتستجوبه، ودخل الضابط المصرى غرفة ضابط المخابرات البريطانى الذى بادره بالسؤال عن اسمه فأجاب الضابط المصرى اسمى محمود».

«سأل ضابط المخابرات: وما صنعتك؟».

«قال الضابط المصرى: طالب فى الجامعة».

«قال ضابط المخابرات ضاحكا بسخرية: إن اسمك هو عصمت وصناعتك ضابط فى الجيش المصرى، أرأيت أننا نعرف كل شىء عنكم؟ والآن قل لى لماذا تقاتلوننا؟».

«قال الضابط المصرى: لأنكم تحتلون بلادنا ولا تريدون أن تذهبوا».

«قال ضابط المخابرات: ولكن قبل أن ترحلونا، ألا يحسن بكم أن ترحلوا الملك فاروق، نحن نعلم أنكم تنظمون حركة ضده، فلماذا لا تعجلوا بالخلاص منه؟ اذهب إلى وجيه أباظة، وعبداللطيف واكد وقل لهما هذا الكلام».

«فهل أراد الإنجليز أن يطلقوا بهذه الرسالة الضوء الأخضر لحركة الضباط الأحرار للقيام بحركتهم بغير خشية أو رهبة من أن يقاومها الجيش الإنجليزى، كما حدث فى حركة عرابى ضد الخديو توفيق».

«لقد أراد الملك فاروق فعلا أن يستعين بالإنجليز فى اليوم التالى لقيام الثورة، فأرسل مبعوثا (برسالة خاصة) إلى السفارة البريطانية قابل فيها الوزير المفوض مستر كرسويل الذى سأله (بسخرية): وما هى الرسالة؟».

«قال المبعوث: إنه يود معرفة ما إذا كنتم تستطيعون مساعدته؟».

«أجاب المستر كرسويل: وهل تظن أننا نساعد مجنونا ملعونا!!

«وترك الإنجليز فاروق لقدره».

(٤٦)

ويحرص مرتضى المراغى فى هذه المذكرات على أن يصور الجيش ورجاله مسئولين عن عبث فاروق واستهتاره، ومن أطرف ما يمكن أنه باستطاعتنا أن نبدل الفاعل فى عبارات مرتضى المراغى فنضع رجال الأحزاب وقادتها مكان قادة الجيش فإذا بنا أمام نظرية أخرى هى نظرية كريم ثابت فى أن هؤلاء القادة الحزبيين كانوا هم المسئولون عن فساد فاروق وإفساده، أما المراغى فيرى المسئولية عن هذا الخلق وقد تركزت فى فرقاء الجيش ولواءاته على حد تعبيره الذى نقرأه بالتفصيل فى الفقرات التالية:

«دون دخول فى تفاصيل كثيرة أقول بصراحة: إن أداة فاروق فى كل ممارساته وتحدياته لم تكن غير الجيش.. نعم الجيش ممثلا فى فرقائه ولواءاته من كبار ضباطه وعلى رأسهم حيدر وعمر فتحى وعثمان المهدى».

«كانوا يقولون لفاروق: نحن عبيد مولانا!».

«وكانوا يقولون: نحن نفديك بالروح يا مليكنا!».

«وقد صدق فاروق بالفعل ما كان يسمعه منهم، وتخيل أن الجيش أصبح خاتما فى إصبعه، وأنه مهما فعل وعبث فالقوة المسلحة سوف يستطيع بها أن يقمع أية حركة يقوم بها الشعب».

«وحين كان يسمع عن حركة صغار الضباط ويسأل لواءاته كانوا يقولون له: يامولانا.. دول شوية أولاد.. أما الجيش فاطمئن فكله على أتم الولاء لجلالتكم».

«وقد جعله هذا يزداد عبثا وتحديا لكل طبقة وعلى رأسهم الساسة الذين يحكم بهم مصر، يقيل تلك الوزارة، ويطرد ذلك الوزير، ومن حوله مستشار أو اثنان يزينان له طرد الوزارة وإقالتها».



ويمضى مرتضى المراغى ليؤكد على هذا المعنى بكل ما يملك من قدرة على التصوير، وهو حريص على أن يرسخ اعتقادنا واقتناعنا بصحة هذه الفكرة، وهو يلجأ فى هذا السبيل إلى مثل قد يستعصى فهمه على الذين لا يدركون حدود العبث فى أخلاق السيدات المستهترات:

«كان حال فاروق مع الجيش حال زوجة عابثة مستهترة لا تلوى فى الغواية على شيء، ولا تأبه بزوجها لأنها تظن أنه يحبها، وأنه مهما كثر كلام الناس عنها فإنه سيضرب بكلامهم عرض الحائط، ثم تمضى فى فجورها حتى يجيء يوم يدخل عليها الزوج وفى يده قسيمة طلاق لا رجعة فيها طالبا منها أن تحزم حوائجها مشيرا إلى باب البيت كى تخرج منه ولا تعود أبدا».



ثم يقدم المراغى دليلا قويا يؤكد به على صحة نظريته، وهو دليل صادق على كل حال:

«لقد سئل المرحوم محمد حسين هيكل باشا الوزير السابق فى المحاكمة التى أجرتها له محكمة الشعب: لماذا كنتم تسكتون أيها الساسة على تصرفات فاروق؟».

«وكان رد هيكل باشا: لأننا كنا عاجزين أمام الجيش».

وفى موضع آخر من المذكرات يروى المراغى قصة حوار دار بينه وبين الملك فاروق حول ثقة الملك المطلقة فى ولاء الجيش له، وربما بالغ المراغى فى تصوير الموقف، لكن خبرتنا بالملك على نحو ما روى عنه فى كثير من المصادر تجعل رواية المراغى التى بين أيدينا راجحة تماما:

«ياصاحب الجلالة هل أنت واثق من ولاء الجيش؟ وتطلعت إلى وجهه الذى أصبح فى احمراره كأنه قطعة ضخمة من الطماطم، وبدا جسمه الضخم يرتعد، والحق أنى شعرت بشىء من الخوف قطعته صيحة منه تقول:

« ـ ايه ده؟ ماذا تقول؟ هل تريد أن تشكك فى ولاء الجيش لى؟ ».

« ـ لاأريد أن أشكك، لكنى أعلم أن الجيوش قامت بعدة انقلابات ضد حكامها».

«فصاح: ها ها ها ها.. هؤلاء حكام مغفلون لم يعرفوا كيف يختارون الضباط المخلصين، إن أى ضابط يلتحق بالجيش، أعرف عنه ما لا يعرفه أبوه وأمه عنه».

«وابتسم ساخرا وقال: أنت فاكر إنى ألعب؟ ».

«قلت: معاذ الله يا سيدى».

(٤٧)

ومن الضرورى أن نذكر للقارئ أن المراغى قد انفرد دون غيره بتصوير التاريخ الحقيقى لمرض الملك فاروق فى طفولته وأثره على اتزانه النفسى فى معالجته لشئون الحكم بعد ذلك، وقد آثر المراغى أن ينسب الرواية إلى الإبراشى باشا ناظر الخاصة الملكية الذى أبعد عن منصبه الرفيع إلى منصب دبلوماسى فى الخارج، لكن هذا لا ينفى ما فى الرواية من عناصر الصواب والواقعية، فضلا عن أن المراغى سمعها من مصدرين، الأول وهو رئيس الوزراء محمد محمود باشا، والثانى وهو والده شيخ الأزهر الكبير:

«فى عام ١٩٣٩ كنت سكرتيرا خاصا للمرحوم محمد باشا محمود رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت».

«ومنه سمعت هذه الحكاية التى أيدها لى فيما بعد والدى المرحوم الشيخ مصطفى المراغى شيخ الأزهر السابق، وقد عرفت أن مصدر الاثنين فى هذه القصة واحد وهو المرحوم زكى باشا الإبراشى ناظر الخاصة الملكية».

«كان الأمير فاروق نائما حين دخلت عليه مربيته الإنجليزية صباح يوم من الأيام، وأخذت تزيح الستائر المخملية وتفتح النوافذ على عادتها، فانطلقت أشعة الشمس إلى رأس الطفل الذهبى الشعر، لكنه ظل مغمض العينين، فأخذت المربية تهز كتفه وتصيح: قم أيها الطفل الكسول، إن الساعة بلغت السابعة، لكن الطفل لم يتحرك بل صدر عنه أنين خافت، فهزته مرة أخرى فتابع أنينه ولم يتكلم، أثار ذلك قلقها، وزاد منه إذ رأت وجهه محتقنا شديد الاحمرار، فوضعت يدها على جبهته، فوجدتها ساخنة جدا، أخذت تربت على خده ففتح الأمير عينيه قليلا واستمر أنينه، ولم يبق عندها شك فى أنه مريض، فأسرعت وجاءت بميزان الحرارة ووضعته تحت إبطه فترة، ثم أخرجته وتطلعت فيه وصرخت بصوت خافت: يا إلهى إنه مريض جدا، وكانت الحرارة أربعين درجة مئوية».

«هرعت المربية إلى الملكة وأخبرتها، فهرولت الأم إلى غرفة الأمير وطلبت من المربية استدعاء طبيب القصر على عجل، لم يستطع الطبيب فى بادئ الأمر أن يشخص المرض، فاستدعى أطباء آخرون انتبهوا إلى أن الأمير مصاب بالحمى الشوكية النخاعية».

«وقرر الملك فؤاد أن يستدعى على عجل طبيبا إيطاليا شهيرا، وإذا لم تخنى الذاكرة فإن اسمه هو البروفيسور فرجونى الذى تولى علاج الملك فؤاد حين أصيب بمرض القلب. مرت على الأمير الطفل فترة عصيبة تراوح فيها الأمل بين الشفاء واليأس، لكن الأمير شفى».

«وذهب الإبراشى إلى مكتب الملك فؤاد يهنئه بشفاء ولى العهد ودار بينهما الحوار التالى:

«الإبراشى: جئت يا مولاى لأقدم أصدق التهانى بسلامة سمو ولى العهد».

«ولكن.. وبعد فترة صمت وسحابة حزن واضحة كست وجه الملك فؤاد، فإنه نظر إلى الإبراشى ثم قال:

«يازكى: لا أدرى هل كان عليك أن تهنئنى أم تعزينى؟».

«الإبراشى: لماذا تقول ذلك يا مولاى؟!».

«الملك: اسمع يازكى.. إنى لا أريد أن أخفى عنك الحقيقة المؤلمة، خاصة أنت بالذات، لأنى لاأشك فى إخلاصك لى ولعرشى، لقد حضر الطبيب الإيطالى صباح اليوم مستأذنا فى السفر، شكرناه بحرارة على براعته فى علاج فاروق، فرد علىّ بإطراق رأسه وتمتم عبارة لم أسمعها، ولما قمت لمصافحته إيذانا بانصرافه تردد قليلا قبل أن يمد يده إلىّ ثم قال مضطربا:

«سيدى أريد أن أقول شيئا قبل أن أسافر».

«قلت له ـ والكلام على لسان فؤاد ـ تفضل».

«قال الطبيب: سيدى إن إصابة ولى العهد كانت شديدة جدا، وأخشى أن تكون قد أثرت بعض الشىء على المخ».

«ولما لاحظ الطبيب اضطرابى قال: إنى أقول أخشى، ولا أقول إنى متأكد، ثم سكت».

«قال الملك يسأل الطبيب: هل معنى ذلك أن قواه العقلية قد تصبح غير مكتملة؟».

«قال الطبيب: سيدى قد لا يصل الأمر إلى هذا الحد إذا لم تحصل مضاعفات، لذا أنصح بوضع الأمير تحت عناية طبيب خاص ولفترة طويلة، ولى أمل كبير أن يشفى تماما من آثار المرض. لقد وصفت (روشتة) بعلاج ورعاية طبية وأرجو أن يواظب على تعاطى العلاج».

«وهنا سكت الملك».

«ظل زكى الإبراشى حائرا لا يجد شيئا يقوله، فقال الملك:

«يازكى ستكون مصيبة لو أن المرض ترك أثرا على عقل ولى عهدى، إنك تعلم أن الشيخوخة ومرض القلب يعتصرانى، وفاروق هو الصبى الوحيد المؤهل لولاية العرش من ذريتى، وآخر مولود لى جاء بنتا، ولم تبق فى البندقية خرطوشة أخرى، إن فاروق هو وريث عرش بنيته فى مهب العواصف، وقويته وأمنته وأصبح راسخا

حتى على أشدها وأعتاها، فهل أتركه لوريث لا يجد كفاية من العقل ليحفظ العرش ويصونه؟».

«قال الإبراشى: يامولاى، إن الله كان دائما معك، وسيكون معك ومع ابنك».

«قال الملك: الله أعطانى الملك والمال بعد أن كنت فقيرا مدقعا منبوذا من أسرتى، ولكنى أراه الآن وقد تخلى عنى، وكأنه يسحب منى ما أعطانى، إن نهايتى تدنو وأنا أحس بذلك».

«قال الإبراشى: ولكن ولى العهد سيشفى من آثار المرض يامولاى، كن مطمئنا، إن شعورى لا يخيب».

«قال الملك: هذه أمنية، أشكرك عليها، لكن إذا لم يشف فاروق فهل يذهب عرشى إلى الأمير محمد على، كم أكرهه ويكرهنى، بل كم أكره هذه الأسرة اللعينة».

«الإبراشى: سيدى .. إن ملوكا كثيرين حكموا ولم يكونوا على اكتمال عقل».

«ولاحظ الإبراشى امتعاض الملك، فتدارك قائلا:

«لا تؤاخذنى يامولاى إذا ضربت مثلا سيئا لأخفف الأمر عليك، لكن لى أملا ورجاء هو أن يحاط الأمير حتى يتولى الملك بعد عمر طويل لجلالتكم، بحاشية عاقلة ومخلصة ومستشارين يسهلون عليه مهمة الحكم».

«الملك ساخرا: حاشية عاقلة ومخلصة يازكى، إن الحاشية لو كانت عاقلة فلن تكون مخلصة، ولو كانت مخلصة فهى ليست عاقلة، وقصارى ما تصل إليه أن تكون منافقة».

(٤٨)

ويبدو لنا من قراءة مذكرات مرتضى المراغى أنه كان قد بنى كل عقيدته فى الملك فاروق على فكرة أنه - أى فاروق - مختل العقل، ونحن نراه فى موضع آخر من مذكراته يروى بإسهاب قصة لقاء له مع الأميرة فايزة شقيقة الملك فاروق فى بيت

إحدى العائلات الصديقة لها، وقد دُعى هو إلى هذا اللقاء بناء على رغبة الأميرة التى كانت ـ على حد رواية المراغى ـ راغبة فى فتح باب التفكير فى إنقاذ العرش والملك والبلاد.

وسيروعنا أن نجد المراغى يضع على لسان الأميرة نفسها التشخيص القائل باختلال عقل الملك، وسواء كانت الوقائع قد حدثت على نحو ما رواه المراغى أو أنه اخترع بعض تفصيلات الوقائع ليستكمل بها الصورة، فمن العجيب أن تكون هذه هى عقيدة أحد رجال الملك المبرزين منذ مرحلة مبكرة، ومن العجيب أيضا أن يستمر هذا الرجل فى خدمة هذا العرش دون أن يحسب حسابا للاحتمال الذى لا يمكن تجاهله وهو أن يدمر صاحب العرش كل شىء فى لحظة طيش أو استهتار، لكن يبدو أن فكرة المراغى وأقرانه لم تكن لتصل إلى مثل هذه الحقيقة، لأنه لم تكن لهم خبرة أو تجربة مماثلة، فكأنهم كانوا يرون الخطورة ولا يدركون إلى أى مدى تكون عواقبها ونتائجها:

«فى يوم من شتاء عام ١٩٤٩ حضر إلى مكتبى أحد أصدقائى من أساتذة الجامعة، وكانت زوجه إحدى زعيمات الحركة النسائية فى مصر وعلى درجة كبيرة من الثقافة، إذ تحمل درجة الدكتوراه فى الآداب من جامعة باريس، قال لى إنه يرجو أن أحضر مأدبة عشاء سوف يقيمها بعد ثلاثة أيام، اعتذرت إليه بمشاغلى».

«فقال: لكن شخصية كبيرة ستحضر العشاء، وقد ألحت علينا فى دعوتك».

«قلت: مَنْ هذه الشخصية؟».

«فاقترب منى، مع أن الحجرة كانت خالية وهمس فى أذنى: إنها شقيقة الملك الأميرة فايزة».

«قلت: هل تعلم لماذا ألحت فى دعوتى؟».

«قال: لا أعلم، لكن قد تكون راغبة فى التحدث إليك».

«قلت: لا أظنك تأخذها مأخذ الجد؟».

«قال: أعلم أن انطباع الناس عنها أنها تتمادى فى اللهو وحياة العبث، لكنها ذكية جدا، وحكمها على كثير من الأمور يميل إلى الصواب ويتميز بالنقد المرير».

«قلت: وحكم الناس عليها يتميز أيضا بالنقد المرير».

«قال صديقى: وما يضيرك أن تقابلها وتستمع إليها؟».

«فكرت قليلا وقلت: معك حق فليس هناك ضرر».



«انتهى العشاء وتوجهنا إلى الصالون لاحتساء القهوة، جلست الأميرة على ديوان وأشارت إلىّ بأن أجلس إلى جوارها، فجلست: وحضرت القهوة، لاحظت أن يدها ترتجف وهى ترشف فنجان القهوة، ولما انتهت منه وضعته على المائدة وتنهدت ثم نظرت إلىّ قائلة:

«كيف الحال؟».

«قلت: الحمد لله».

«ضحكت ساخرة وقالت: الحمد لله على ماذا؟».

«قلت: على الحال».

«قالت غاضبة: هل تحمد الله على المصائب التى تجرى فى هذا البلد؟».

«قلت: ياسيدتى فى العالم كله مصائب وليس فى هذا البلد وحده».

«قالت: هل تظن أنك تكون سعيدا إذا انتهى الأمر إلى الخراب الشامل للبلد والخراب لنا جميعا».

«أى خراب تعنين ياسيدتى؟».

«نظرت الأميرة إلىَّ نظرة غاضبة، وعبس وجهها الجميل، وصاحت،لكن بصوت منخفض:

«ألا تعلم أن هذا الرجل يقودنا جميعا إلى الخراب؟».

قلت: ومَنْ هو هذا الرجل؟»

قالت: أرجوك ألا تتظاهر بعدم الفهم، فأنت تعرف أننى أقصد أخى فاروق».

«فتحت فمى من الدهشة، ولكن لم أتكلم».

«قالت: لا تدهش، نعم إنه أخى فاروق».

«لم تقل أبدا الملك فاروق، وعجبت كيف تتكلم أخت عن أخيها بمثل ما تقوله تلك الأميرة، لاسيما أن الأخ ملك؟ لو كانت سيدة أخرى تقول عن الملك ذلك لما كان الأمر مثار غرابة، لكنها شقيقة الملك. واستوقفنى خاطر طارئ، هل هذا شَرك موعز به من الملك يريد أن ينصبه لى ولغيرى من رجال الدولة ليعرف حقيقة رأينا فيه؟».



ويصل بنا صاحب هذه المذكرات بعد كل هذه التفصيلات الدقيقة والمهمة إلى ذروة الموقف فى حديثه مع الأميرة فايزة:

«وما كدت أنتهى من ذلك الخاطر حتى رأيتها تبتسم ابتسامة رثاء وإشفاق، ثم قالت، وهى تحدق فىّ:

«إنى أعلم فى ماذا تفكر، إنك تظن أنى مدسوسة عليك لكى يعرف الملك ما تضمر، ولكنى لست من ذلك النوع، إنى صريحة حتى معه، وقلت له ما قلته لك اليوم، لكنه لم يعبأ بشىء، ويمضى فى عبثه، إنى ألمس الخطر المحدق بنا جميعا، إن أخى غير طبيعى، وأنا أعلم ذلك عن يقين، لأنى أقرب الناس إليه، ووالدتى تعلم ذلك».

«ونعلم أن نصحنا له لا يجدى، لأنه غير طبيعى. إن تصرفاته حتى الخاصة منها نحو أمه وعائلته تدل على أنه مختل العقل، نعم إنه مختل العقل».

«لذت بالصمت، لأنى لم أجد ما أقوله لها، لقد عقدت الأميرة الجميلة لسانى من هول المفاجأة، إلى حد ما، لكن شيئا من الشك راودنى، لا من صدق ثورتها على أخيها، لكن من الدوافع لهذه الثورة، لأنى أعلم أن أخاها الملك يضعها تحت مراقبة دقيقة من بوليسه الخاص لعلاقات شخصية بينها وبين أحد الشبان الأجانب المقيمين فى مصر».

«وبعد تفكير قلت لها: ياسمو الأميرة، لماذا لا تجتمعون أنتم أفراد الأسرة المالكة، وتتوجهون إليه شارحين له الأمر وخطورة العواقب».

«قالت: هم أسوأ منه، وإنهم جبناء يخافون بطشه، إنه يستطيع أن يحرم أى واحد منهم من لقب الإمارة».

«قلت: ألا تخشين أن يحرمك أنت؟».

«قالت: لا يهمنى لقب الإمارة، بل ليته يفعل ذلك، لكنه لن يفعل لأنه يخشى أن أذهب إلى الخارج، وأشنع عليه».

«قلت: وماذا تطلبين منى أن أفعل؟».

«قالت: إنك شاب تشغل منصبا كبيرا فى الدولة، وتستطيع أنت وأمثالك أن تعملوا على إيقاف أخى عند حده».

«قلت: ليس الأمر بالسهولة التى تتصورين، لكن الأمور إذا تفاقمت كونت عاصفة قد تزيل من أمامها المساوئ، لأن المساوئ هشة لا تقدر على تحمل العواصف، أما المحاسن فتبقى لأنها فى صلابة الجبل. وهنا حضر زوجها التركى وكان يترنح من السكر وهو يقول: ما هذه الخلوة، وددت لو أعرف ما يقول أحدكما للآخر؟ وبعد أن ترنح مرة أخرى، أخرج من جيبه فنجان قهوة فارغا وقدمه إلىّ قائلا: اقرأ ما فى داخله، فتطلعت فى الفنجان وقرأت هذه العبارة: إذا كانت لك زوجة جميلة فيجب أن تكون لك سبع عيون، أعدت إليه الفنجان فصاح متلعثما: ما رأيك فيما قرأت؟ قلت له: لا داعى ياسيدى للعيون السبع، يكفى أن يكون الزوج رجلا».

«عدت إلى منزلى، واستلقيت على سريرى مفكرا فيما قالته الأميرة عن أن أخاها مختل العقل، وخصوصا أنها لم تستعمل العبارة بالمعنى المجازى، لكنها استعملتها على أنها أمر واقعى، وكانت تعيد العبارة وتشدد النطق».

لقد تعود الناس أن يقول أحدهم عن الآخر إنه مجنون، إذا تصرف تصرفا غير مقبول من المجتمع، وهذا كما قلت تعبير مجازى».

«أما عبارة مختل العقل، والتشديد عليها، خصوصا من شخص قريب جدا إلى من ينسب إليه اختلال العقل، فإنها إذا أضيفت إلى تصرفات الملك فاروق غير الطبيعية، فيجب أن نأخذها على محمل الجد».

«إن الأميرة فايزة كانت موتورة من أخيها، لأنه كان يستخدم بوليسه الخاص فى مراقبتها، لكنى علمت أيضا أنها تعرضت قبل زواجها لأزمة أخلاقية ونفسية عنيفة من أخيها، جعلتها تنقطع عن زيارة القصر انقطاعا تاما، بل إنها تزوجت على رغم

معارضة أخيها، ولم تأبه بتهديداته رغم أن زوجها كان يكبرها فى السن كثيرا، وهذا نوع من هروب النفس من حالة سيئة إلى حالة أخرى قد تكون أسوأ».

(٤٩)

ويحرص مرتضى المراغى بالطبع على أن يقدم لنا بعض ما يدل على أنه كان حريصا على أن ينصح الملك فاروق أو أن يتصدى له بالنصح مرة بعد أخرى، ومن بين هذه المواقف نورد قصة يتضح من رواية المراغى لها أن كريم ثابت كان هو الآخر حريصا بكل ما يمكنه على نصح فاروق.

ومن العجيب أن الرواية التى يقدمها المراغى لا تتضمن أى حديث عن مناقشات دارت بينه وبين الملك عما فى التقرير المرفوع من الرجلين إليه، وكأنما يريد المراغى فى المقام الأول أن يقول إن الملك لم يكن ينتصح وإن بدا أنه يريد أن يقول إنه حاول أن ينصح الملك مع ما كان فى هذا من خطورة على نحو ما نرى:

«حدث فى أثناء وزارة نجيب الهلالى الأخيرة [بالطبع فإن المراغى يقصد وزارة نجيب الهلالى الأولى لأن وزارة الهلالى الأخيرة لم تستمر إلا لساعات معدودة لا تمكن لا من لقاء ولا من تقرير، ووصف الأخيرة إذن ليس موجها لوزارة نجيب الهلالى ولكن لتأخر وقتها فى عهد فاروق حيث تشكلت قبل رحيله بشهور قليلة (فى مارس ١٩٥٢) وظلت إلى مطلع نفس الشهر الذى تنازل الملك فيه عن العرش] قبل قيام الثورة، وكنت وزيرا للداخلية والحربية فى هذه الوزارة، أن جاءنى كريم ثابت وكان يشغل منصب المستشار الصحفى لفاروق، وكان معروفا إلى جانب ذلك أنه واحد من أقرب المقربين إليه. لكنى فوجئت بكريم ثابت يتحدث طويلا عن سوء الأحوال التى تمر بها مصر ويسألنى فى النهاية: كيف تسكت على كل هذا؟».

«قلت له: وماذا تريدنى أن أفعل؟».

«قال: أرسل تقريرا للملك بكل ما يجرى، بكل ما تسمع، بكل ما تحس.. بكل الأوضاع «الزفت» التى نلمسها.. فهى تدل على أن المصريين يتحدثون عن «الأوبرج» الذى يمضى فيه الملك كل وقته.. وكذلك عن التعليقات التى تقال عن [مكوثه] فى نادى السيارات خلف موائد القمار!».

«قلت وأنا أحاول استكشاف أسباب حماسته: وهل أنت مستعد أن توقع معى هذا التقرير؟».

«قال متحمسا: مستعد جدا».

«وبالفعل قمت بكتابة كل ملاحظاتى فى تقرير ضمنته كل الأخطاء التى يتحدث عنها المصريون».

«ومنها سلسلة الوزارات المتعاقبة منذ حريق القاهرة، والتى لم تكن تسمح لوزير بأن يستقر ويحس بالهدوء، الأمر الذى انعكس على الأوضاع العامة للدولة».

«ووقع كريم ثابت التقرير معى، ثم أرسل التقرير إلى الملك بعد أن أخبرت نجيب الهلالى الذى قال لى مشفقا: يامرتضى يا ابنى ابعد عن الحكاية دى دلوقتى».

«ولكننى قلت له: إن هذا واجب يجب أن أقوم به».

«ولم يمض يومان على إرسال التقرير حتى اتصل بى القصر يحدد موعدا للقاء الملك فاروق فى قصر القبة فى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم نفسه».

«وذهبت إلى الموعد وأخذت مكانى فى الصالون أنتظر دخولى إلى مكتب الملك، وإذا بى أجد كريم ثابت يجتاز الصالون مسرعا وقد قدم من الخارج فى طريقه إلى مكتب الملك، ولا أعرف هل كان كريم ثابت هو الذى ترك باب المكتب [يقصد باب مكتب الملك] مفتوحا عن قصد، أم أن فاروق هو الذى أشار إليه بألا يغلق الباب، ذلك أننى عن طريق باب المكتب المفتوح سمعت صوت فاروق يقول لكريم ثابت فى غضب وثورة: اسمع يا ابن (....) إزاى تتجرأ وتبعت لى تقرير بالشكل ده؟».

«كان واضحا أن الحديث لم يكن موجها إلى كريم ثابت فقط، وإنما إلى الذى اشترك معه فى توقيع التقرير وينتظر فى الصالون مقابلة الملك».

«وبعد دقائق خرج كريم ثابت ونظر لى وهو يغمز بعينه ويضحك».

«كان من عادة فاروق عندما أدخل عليه أن يقول لى: اتفضل.. فأجلس.. لكنه فى هذه المرة عندما دخلت عليه لم يقل لى هذه الكلمة فأذنت لنفسى بالجلوس».

«قال وهو لا يزال منفعلا: إيه اللى عملته ؟».

«قلت: أنا سمعت كل كلمة قلتها جلالتك لكريم ثابت. وأرجو أن المناقشة مع جلالتك لا تدور على هذا الأساس».

«قال: لماذا أرسلت التقرير؟».

«قلت: إننى كوزير أعتبر نفسى مستشارا للملك ومن واجبى أن أوضح له حقائق الأمور».

«قال: وهل تخاطب الملوك بهذه الطريقة؟».

«قلت: الملوك يامولاى تُنصح، وهذه نصيحة».

«قال: ولكننى لا أسمح بذلك».

«قلت: هـذا رأيك يامولاى وهو يـعنى أننى أخـطأت، ولهذا فإنـنى أعتبر نـفسى مستقيلا».

«قال فى انفـعال: أنت فاهم إننى مالاقـيش ٣٠ واحد غيرك.. أنا دلوقـت حاكلم رئيس الوزراء يشيلك ويجيب واحد تانى».

«قلت: أرجو أن تعتبرنى مستقيلا من هذه اللحظة».

«وخرجت من قصر القـبة وذهبت إلى نجيب الهلالى ومعى خطـاب استقالة، فقد رأيت من واجبى نـحو رئيس الوزراء ألا أرسل له الخطاب دون أن أقابـله، خصوصا أنه لا ذنب له فى ذلـك، لكن نجيب الهلالى أخـذ منى الاستقالة بعـد أن رويت له ما حدث ومزقها».

«قلت للهلالى: ألم يتصل بك فاروق؟».

«قال الهلالى: لأ.. ولو كان اتكلم ما كنتش حاقبل».

«قلت: ولكنى مصر على الاستقالة».

«قال رحمـه الله: وأنا أيـضا مصر علـى عدم قبول الاستـقالة، ولازم يفـهم إنه لا يستطيع بطيشه أن نحنى له رءوسنا».

(٥٠)

وحين يصل المراغى إلى تـصوير نهاية عهد فاروق على نحو مـا شهده فإنه لا يمنع نفـسه من إبـداء إعجابه بـقدرة الملـك فؤاد وحنـكته فـى مقابل طـيش الملـك فاروق

واستهتاره، وهو يصور لحظات الملك فاروق الأخيرة فى أسوأ صورة يمكن أن يقدمها له صديق، ولا يقف نقده له على نقد ملكه فحسب، ولكنه ينتقده فى تصرفاته المالية فى ثروته وفى ثقته الخاطئة ببوللى الذى كان يودع الأموال فى حسابه هو لا فى حساب الملك، ثم فى سلسلة أخرى من التصرفات المالية التى أودت بثروة الملك تماما:

«هكذا ذهب فاروق وتخلى عن العرش، لأنه كان لا يعرف كيف يصونه كما صانه والده بالصبر والجد وتتبع مجريات الحوادث بعين حذرة بصيرة، أما ابنه فكان لاهيا عن كل شىء إلا طمعه وملذاته، مستهترا بكل شىء إلا حب المال وحب الميسر، استهتر بالشعب واستهتر بحكومته وكان استهتاره استهتار طفل عنيد مشاغب ظن أنه يستطيع أن يفعل أى شىء حين لم ير أحدا ينهره أو يزجره، كان يتظاهر بالقوة والجبروت، لكن ما أن بدا له فى الأفق أن هناك ثورة قد يكون فيها خطر على حياته حتى انهار وخارت قواه، أمر يخته «المحروسة» بالاستعداد للإبحار فى الساعة العاشرة من مساء يوم ٢٣ يوليو وأمر قائد بوليس السراى بأن يتصل بحكمدار بوليس القاهرة لكى يخبره ألا يقوم البوليس بأية محاولة ضد الجيش، وأقال الوزارة قبل أن يتمكن مبعوثه من الاتصال بقيادة الثورة».

«كان يريد الفرار بأى ثمن، يريد النجاة بجلده ورقبته ويحقق الرغبة التى طالما عاشت فى صدره، وهى أن يترك مصر ليعيش فى الخارج».

«وذهب فاروق إلى أمه حين خلع عن العرش يبكى، فقالت له شيئا يقرب من بيت الشعر الذى قالته أم ملك أندلسى خلع عن العرش لفساده: «ابك مثل النساء ملكا لم تحافظ عليه مثل الرجال».



ويستطرد المراغى مقدما تفصيلات مهمة حول ضياع ثروة فاروق فيقول:

«ولم تكن المفاجأة الكبرى لدى فاروق فى فقده العرش، وإنما كانت بعد وصوله إلى أوروبا واكتشافه أن أكثر المال الذى كان يعطيه لبوللى ليودعه فى مصارف أوروبا قد أودعه بوللى باسمه هو لا باسم فاروق، وعاش فاروق الذى ظن العالم أن

عشرات الملايين من الجنيهات كانت مودعة باسمه، عاش بأقل من مليونى جنيه أطاحت بأكثرها عصابة من المحتالين الأجانب اتصلت به وأغرته بتوظيف أمواله فى مشاريع احتيالية وهمية، وضيع هو الجزء الآخر فى كازينو مونت كارلو وفينيسا وسان ريمو».

ربما ينبغى لنا هنا أن نتوقف لنشير إلى أن كريم ثابت فى مذكراته كان يعتقد ويشيد بإخلاص بوللى فى خدمة فاروق(!!)

وهنا نرى المراغى وهو يشير إلى أن بوللى قد أودع أموال فاروق باسمه هو لا باسم فاروق.

ويصل الحد بالمراغى إلى أن يقرر فى وضوح:

«وإنى أعلم عن يقين أن فاروق كان يعانى ضائقة مالية شديدة وأنه كان يحصل على معونة شهرية قدرها ثلاثون ألف جنيه استرلينى شهريا، وعندما قطع عنه الملك سعود هذه المعونة راح يفكر فى وسيلة يستعيد بها ما فقده».

(٥١)

ويقدم المراغى كثيرا من التحليلات لسلوك الملك فاروق وهى تحليلات مطروقة ولا تكاد تخرج عما هو معروف من الكتابات الكثيرة التى تناولت الملك فاروق، سواء فى ذلك كتابات مصطفى أمين أو كريم ثابت أو أحمد بهاء الدين، لكنها مع هذا تتضمن بعض ما لم تتضمنه هذه الكتابات من قبيل هذه الواقعة التى تتعلق بصحفى مشهور ـ بعد ذلك ـ شاء حظه أن يكون فى بيت إحدى السيدات ممن كن على علاقة بالملك:

«ومن هذه العوامل نشأت فى نفس فاروق مركبات نقص لازمته طوال حياته».

«فكان وهو ملك يدخل بيوت أصدقائه من الطبقة الأرستقراطية متلصصا بعد أن يأمر البواب بعدم التحرك، ويمضى وقتا طويلا تحت النوافذ يسترق السمع إلى أحاديث أصحاب البيت، ثم يخرج من غير أن يدخل».

«وكان يحلو له أن يفاجئ عشيقاته ومعه بعض رجال حاشيته، وذات ليلة توجه

إلى عـمارة تقطـنها سـيدة لها بـه علاقة، وذهب هـو إلى مدخـل الشقة وتـرك رجل الحاشيـة عند باب الخدم، ودق هو جـرس الباب، ولما علـمت السيدة بأنـه فاروق لم تفتح البـاب، فأعاد دق الجرس بقوة، وكـان عندها صحفـى بدأ يشتهر من عـمله فى صحـيفة كبـيرة فهربـته من بـاب الخدم ليجـد نفسـه وجها لوجـه مع رجل الحاشـية، وعادت وفتحـت الباب للملك، وسـألها: لماذا تمهلت فى فـتح الباب؟ فأخبرتـه بأنها كانت نـائمة، وعلـم فاروق ببقـية القصـة من رجل الحاشـية، وأرسل يأمـر أصحاب الصحـيفة بفـصل ذلك المحرر، لـكنه بقـى بعد توسـل ورجاء، ووعد بألا يـعود إلى مثلها».



ومع هذا لا يـفوت مرتضـى المراغى أن يشيـر إلى بعض الإيجـابيات التـى تصور الجانب الآخر من شخصية الملك فاروق:

«ولكن فاروق على رغم عبثه هذا، كـان فى كثير من الأحوال جم الأدب مع كبار رجال الدولة والـدين، حتى أنه كان يسـتقبل بعضهـم على باب المصعد ويـفتح باب المصعد بنفسه ويأخذ بيد زائره إلى مكتبه».

«وكان مـع أمه يقبل يدهـا ولا يجلـس إلا إذا جلـست، وكانـت كثيـرا ما تؤنـبه وتوبخه بعبارات شديدة يتقبلها بأدب جم».



وفى موضع آخر يشير المراغى بإنصاف وتعقل إلى روح فاروق المرحة:

«وفاروق كـان ذا روح مرحـة لعـله ورثـها عن والـدته، وكـان يضـيق بـالتـزمت والانحناء ويحب النكتة ويضحك لها قـلبه. وكان الأجانب فى القصر يحفظون قدرا كبيرا مـن النكات، وكذلك المصـريون، لكنهم لم يكـونوا يجرؤن على إلقـائها جرأة الأجانب، وأكثر النكـات التى كان يحبها فاروق كانت من النـوع الذى يبعث الحمرة فى وجوه السيـدات، ولم يكن يتحرز من إلـقاء هذه النكات فى حضـورهن وخاصة فى نادى السيارات، وكان يحكى بنفسه لأصدقائه الـنكات التى يطلقها الشعب عليه وعلى تصرفاته ويسترسل فى الضحك».

وتنفرد مذكرات مرتضى المراغى بالإشارة إلى مذكرات مفقودة كتبها والده شيخ الأزهر، ومع أننا لا نظن الشيخ المراغى كان بحكم شخصيته الطاغية من الذين يعطون أهمية لتسجيل مذكراتهم أو إملائها، إلا أن الواقعة التى يوردها صاحب هذه المذكرات لابد أن تحظى منا باحترام الرواية خاصة أنه ليس هناك ما يدفع المراغى إلى اختلاقها على هذا النحو. بل إننا نقف أيضا مفعمين بالحيرة الواجبة أمام واقعة استقالة شيخ الأزهر فى أخريات أيامه، وكيف لم يتواتر خبرها، ومن الجدير بالذكر قبل أن نتمحص هذه الرواية أن نشير إلى أن الشيخ المراغى رغم حضوره الطاغى وشهرته العاتية وخلوده لم يعش عمرا طويلا، فقد توفى وهو فى الرابعة والستين (إذ ولد عام ١٨٨١ وتوفى عام ١٩٤٥)، لكن الأمر الذى يسترعى النظر فى هذه المذكرات أن مرتضى المراغى أحيط علما بكل هذه التصرفات الغريبة من الملك فاروق تجاه والده، ومع هذا بقى فى خدمته، وحاول فى نهاية عهده أن يحافظ على هذا العرش:

«بعد فترة من طلاق فاروق للملكة فريدة دخل شيخ الأزهر مستشفى المواساة للعلاج من مرض القلب، وأخذ يكتب مذكراته فى غرفته فى المستشفى، وكان فيها الكثير عن الملك فاروق والسياسة المصرية، وكان مدير المستشفى يعتبر من حاشية فاروق، ثم مات شيخ الأزهر فجأة بعد أن أنهى آخر سطر من مذكراته».

«وكنا ـ نحن أولاده ـ نعلم بنبأ هذه المذكرات ولكن كانت مفاجأة لنا أننا اكتشفنا اختفاءها من أوراقه، وقد سألت عنها مدير المستشفى وأطباءه، فأنكروا علمهم بأى شىء عنها».

«ولكنى علمت أن فاروق حين أبلغ بالوفاة أسرع إلى المستشفى ودخل غرفة والدى بحجة الصلاة والترحم على روحه، وأغلق الباب عليه وحده مع أحد مرافقيه، وخرجا ثم اختفت المذكرات».

«وكان والدى فى أثناء إقامته فى المستشفى قد خرج مرة للنزهة وعاد فى المساء إلى المستشفى، فوجد فناء المستشفى مملوءا بالممرضات الألمان، وكن كلهن شقراوات يرتدين جميعا ملابس السهرة بدلا من ثوب التمريض الأزرق اللون».

«وكان معهن مدير المستشفى الذى تقدم لتحيته، فسأله والدى عن سبب لبسهن ملابس السهرة، فرد مدير المستشفى باستحياء بأنهن مدعوات إلى القصر الملكى لحضور حفلة ساهرة أقامها الملك، حزت هذه الحادثة كثيرا فى قلب شيخ الأزهر، فكتب استقالة أرسلها إلى القصر من المستشفى لكنها ظلت معلقة إلى أن مات».

(٥٣)

وتتضمن مذكرات مرتضى المراغى قصة فى غاية الأهمية حول مساومات البريطانيين لمصر، ومع أن الرواية التى سنقرؤها بالتفصيل تبدو مصرية الصياغة، فإن هذا لا يمنع أن تكون بريطانية الصناعة، أعنى أنه كان من الممكن أن يفكر البريطانيون بهذه الطريقة، وإن كان مرتضى المراغى قد أخرج القصة ورواها على النحو المصرى فى روايات القصص السياسى والدبلوماسى، وعلى نحو ما سنرى فى هذه القصة فإن العرض البريطانى كان يقوم على إتاحة الفرصة لتسليح الجيش المصرى فى مقابل التنازل عن السودان، ومن الغريب أن مرتضى المراغى يروى القصة دون أن يعلق عليها التعليقات اللائقة من قبيل أنه كان يصعب عليه أن يتقبل مبدأ فصل السودان عن مصر، هكذا بينما كان والده الإمام الأكبر قد عمل فى بداية حياته فى السودان فى منصب قضائى كبير وربما ولد بعض أشقاء المراغى فى السودان.

ومن الغريب أن يمرر المراغى مثل هذه الفكرة فى مذكراته دون نقد ولو من باب التحفظ، لكننا نفاجأ به يدلى للبريطانيين بتخوفه من أن يتشدد النقراشى على نحو ما تشدد النحاس، ومن حسن الحظ أن المراغى يعترف بالموقف الوطنى الذى وقفه النقراشى بالفعل، وربما كان من حق الملك فاروق أن نثنى عليه فى هذا الموقف وهو الذى لم ينفرد فيه بالقرار على نحو ما كان البريطانيون يؤملون فيه، ويغرونه بتسليح جيش يمكنه من زعامة المنطقة، ويبدو لنا من رواية مرتضى المراغى أن الوعى السياسى للملك فاروق كان يفوق الوعى السياسى لبعض كبار موظفيه ومنهم مرتضى المراغى نفسه.

على أن العجيب فى أمر رواية المراغى أن يختتمها بالتحسر على ضياع السودان

(دون أن يذكر السبب فى هذا) وعلى بقاء مصر بدون تسليح فى ذات الوقت، وربما كان له الحق فى تحسره.

ومع هذا فلست أفهم سر حرص صاحب المذكرات على إيراد السيناريو الطويل الذى نطالعه فى بداية الرواية وكأنما يحرص به المراغى على نفى شىء لا نعرفه، وربما ورد هذا الشىء فى رواية أخرى أو فى الوثائق البريطانية، وفوق كل ذى علم عليم:

«كان يحضر إلى مكتبى فى وزارة الداخلية فى أثناء تولى منصب مدير الأمن العام، السكرتير الأول للسفارة البريطانية المستر لانسديل لمراجعة مسائل الإقامة والجوازات للرعايا البريطانيين، أو إجراء تسهيلات لسفنهم الحربية، كان شابا مرحا طروبا لا يحمل الطابع الفيكتورى المحافظ، لكن الشك كان يراودنى فى أنه يحمل خلف مظهره المرح مهمة رجل المخابرات متسترا بعدم المبالاة وبسذاجة محببة لا ترقى إلى مرتبة الغباوة أو البله ليعرف حقيقة ما يدور فى الدوائر الحكومية والأوساط الاجتماعية، وكان له أصدقاء كثيرون يدعونه إلى بيوتهم ويدعوهم بدوره وينفق عن سعة، لأنه كان من أسرة غنية وكان وثيق الصلة بكثير من رجال القصر».

«وفى ليلة من ليالى عام ١٩٤٨ عدت إلى منزلى وكنت متعبا، فخلعت ملابسى واستلقيت على فراشى واستسلمت إلى سبات عميق، ولم أدر كم ساعة مرت حين أخذت أصحو ببطء على رنين التليفون، ومددت يدى فى الظلام، أتلمس المصباح الكهربائى حتى عثرت على زر المصباح وأضأته ورددت على التليفون، وإذا بصوت يقول بالإنجليزية: هل أنت نائم؟».

«قلت: لعنة الله عليك، أتوقظنى لتسألنى إذا كنت نائما؟».

«فضحك المتكلم وقال: هل تعرف من أنا؟».

«قلت: كل ما أعرفه أنك سخيف.. فزاد ضحكه وقال: أنا لانسديل، وإنى آسف على إزعاجك فى هذه الساعة، وعندئذ تطلعت إلى الساعة فوجدتها الواحدة صباحا، قلت: وماذا تريد؟».

«قال: إنى أكلمك فى هذه الساعة المتأخرة لأمر مهم».

«قلت: أما استطعت إرجاءه إلى الغد؟».

«قال: لا.. إنى أرجوك أن تمكننى من مقابلتك الآن، سأحضر إلى منزلك بعد ربع ساعة».

«وبعد ربع ساعة كان قد وصل إلى بيتى، دخل وكرر الاعتذار وكان وجهه يبدو كوجه طفل ارتكب ذنبا مع ابتسامة خجولة».

«قلت: لا عليك، لكن أرجو أن تعجل بشرح سبب هذه المفاجأة».

«أخرج علبة سجائر وأشعل منها سيجارة، ثم أخرج ورقة مكتوبة على الآلة الكاتبة وقال: هذا ما دعانى إلى الحضور، أرجو أن تقرأها».

«كنت لا أزال تحت تأثير النعاس أغالب التثاؤب، فأخذت أفتح عينى لأقرأ الورقة، وأخذت حواجبى ترتفع دهشة وأنا أمضى فى قراءتها، وانتهيت والدهشة أخذت منى كل مأخذ، إذ كان مضمونها:

«تلقى السفير البريطانى فى الساعة العاشرة مساء برقية من وزارة الخارجية البريطانية (وكان وزيرها هو المستر بيفن) فحواها أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تتشرف بإبلاغ صاحب الجلالة ملك مصر أنها على استعداد لتقديم كل معونة تطلبها حكومة جلالته لتزويد الجيش المصرى بالمعدات الحربية التى يحتاج إليها من دبابات وسيارات مدرعة وسيارات نقل ومدافع ورشاشات وبنادق وقنابل وطائرات، وأنها فى سبيل تنفيذ ذلك ستطلب من القائد العام للقوات البريطانية أن يفتح مخازن الأسلحة فى منطقة قناة السويس للقوات المسلحة المصرية لتأخذ منها ما تحتاج إليه، وأن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تطلب نظير ذلك من صاحب الجلالة الملك فاروق أن يتنازل عن المطالبة بضم السودان إلى مصر، وتبعا لذلك يتنازل عن لقب ملك السودان (كان ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان وصاحب النوبة)».

«انتهيت من قراءة المذكرة وأنا أكاد لا أصدق بصرى، وظننتنى أحلم، وذهب بى الظن إلى أن السكرتير الأول ثمل، وبينما أنا فى تفكيرى قطعه علىّ بقوله:

«أود أن أعلمك بأن هذه المذكرة شفوية، خاصة بجلالة الملك، وأنها بمثابة اقتراح يعرض عليه، فإن قبله وأمكن تنفيذه فإن الاقتراح سيأخذ مجراه الدبلوماسى».

«رحت أفكر بسرعة ووجدتنى أقول لسكرتير السفارة البريطانية: لكن ما شأنى

وأنا موظف بدرجة مدير أمن عام بمذكرة بهذه الأهمية البالغة، تحمل عواقب ذات خطورة بالغة بالنسبة إلى الموقف العسكرى والسياسى!».

«قال: نحن نعلم أنك عضو فى لجنة شكلها الملك عقب حرب فلسطين للنظر فيما يجب عمله واتخاذه من إجراءات عقب هذه الحرب، وأنت تستطيع أن تقدمها إلى الملك حين تجتمع اللجنة».

«قلت له: لأفترض أنك جاد فماذا تريد منى؟»

«قال: أريد أن تحمل هذه الرسالة إلى جلالة الملك، إنك شاب نعرف عنك أنك لا تتردد فى عمل ما تقتنع به».

«قلت: ولماذا لا يحملها السفير [وكان قد أصبح رونالد كامبل] إلى رئيس الحكومة النقراشى باشا أو وزير الخارجية، وهذا هو الوضع الدبلوماسى الطبيعى!».

«قال: أوافقك على أن هذا هو الوضع الطبيعى، إلا أن السفير واثق من أن النقراشى سيرفض الاقتراح والعرض، لأن السفير حاول معه - من قبل - أن تتخلى الحكومة المصرية عن المطالبة بالسودان، لكن النقراشى كان مبدؤه كمبدأ مصطفى النحاس (تقطع يدى ولا ينفصل السودان عن مصر) لهذا رأى السفير أن توجه المذكرة إلى الملك وأن تكون شفوية وخاصة».

«وقلت: وهل تظن أنى أستطيع إقناع الملك بالتخلى عن السودان، وهو يباهى دائما بأنه ملك مصر والسودان؟».

«قال: هل تستطيع أن تتصور الفوائد التى يجنيها الملك فاروق من هذا العرض؟ إن الجيش المصرى بتمكينه من الاستيلاء على هذه الأسلحة التى لن يستطيع أن يشتريها من أى بلد آخر فى العالم، يمكنه أن يدخل مع القوات الإسرائيلية فى معركة حاسمة، وأن يهزمها ويصبح الملك فاروق ملك العالم العربى بأسره».

«ثم ابتسم ابتسامة خبيثة وقال: لعل تسليح الجيش المصرى الآن يغطى الفضيحة التى تفوح روائحها عن الأسلحة الفاسدة».

«وبدا لى على الفور أنها مؤامرة إنجليزية بارعة، لأن مركز الملك فاروق أصبح مفضوحا على أثر معرفة الشعب بما جرى من صفقات مريبة وشراء أسلحة فاسدة للجيش بواسطة عملاء ينتسبون إلى حاشية القصر».

«قلت: وما هذا الحرص البالغ من الحكومة البريطانية لإبعاد السودان عن مصر، ودفع هذا الثمن الغالى مقابل ذلك؟».

«قال: إن لبريطانيا مصالح استراتيجية واقتصادية كبيرة فى السودان، ولأن غالبية السودان لا تريد الارتباط بمصر والاندماج تحت علمها».

«وهنا بدا الجد على وجهه ولم أره فى حياتى يعبس جادا وقال:

«أرجوك، بل أتوسل إليك أن توصل هذه الرسالة إلى الملك، إنى على يقين من أنك تستطيع إيصالها، ونحن نريد عليها ردا عاجلا».

«قلت: إنك ستوقعنى فى ورطة شديدة مع رئيس الحكومة، لأنى واثق أن الملك سيبلغه مضمون الرسالة ويخبره بأنى أنا الذى نقلتها».

«قال: إن السفير وأنا لنا أمل كبير فى أن يقتنع الملك باقتراحات وزير الخارجية، وأن جلالته إذا اقتنع فسيفرض على رئيس الوزراء قبولها».

«قلت: ألا ترى أنها من ناحيتكم مغامرة دبلوماسية قد تؤدى فى حالة الفشل إلى سوء العلاقات مع الحكومة المصرية».

«قال ضاحكا: إن المستر بيفن دائما يغامر ويكسب».

«وفى الغد توجهت إلى القصر وقدمت المذكرة مصحوبة برأيى بالموافقة عليها، لكن صدق حدسى، فقد أرسل الملك فاروق المذكرة إلى النقراشى باشا الذى طلب مقابلة عاجلة من الملك فاروق، وتمكن أن يقنعه بعدم قبولها بعد أن صور له الأمر على أنه خدعة بريطانية ليتخلى عن السودان، ووقعت أزمة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية لتقديم المذكرة عن غير الطريق الدبلوماسى، وجرت بين النقراشى وبينى مشادة عنيفة قدمت إليه فيها استقالتى، لكنه لم يقبلها، وانتهى الأمر بأن انفصل السودان عن مصر فعلا وأصبح بلدا تام السيادة، وإسرائيل أصبحت مسلحة من قدمها إلى رأسها وبقيت مصر بغير تسليح حتى عام ١٩٥٥».

(٥٤)

ويلقى مرتضى المراغى فى مذكراته كثيرا من الأضواء السريعة على النشاط

المخابراتى الأجنبى فى مصر فى أثناء الحرب العالمية الثانية وأعقابها، ونحن نراه حريصا على الإشارة إلى تورط أحد الضباط المصريين فى حماية بعض هؤلاء(وسنجده يرمز لاسم أحد هؤلاء بالحروف الأولى ك.ر).

وليس المهم فيما يورده المراغى هو اتهام أشخاص أو براءتهم، لكن الدلالة التى نخرج بها من الرواية هى أن سلطات الضباط من رتبة الصاغ كانت واسعة جدا بحيث مكنت الصاغ ك.ر من تسهيل هذه المهام، سواء على الذين جاءوا من تل أبيب أو من يوجوسلافيا، وفى ذات الوقت فإننا نجد الإدارة العليا فى الأمن المصرى تنتبه فى الوقت المناسب إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح الأخطاء:

«وفى ٢٨ مايو ١٩٤٨، أى بعد ثلاثة عشر يوما من خوض الدول العربية حرب فلسطين، جاء خادم فى مطعم الارميتاج الموجود أسفل عمارة الإيموبيليا إلى قسم عابدين وأبلغ أنه لاحظ أن شخصين إسرائيليين يسكنان فى شقة فى «الإيموبيليا»، يبدو عليهما الحذر الشديد، وصارا لايسمحان له بإدخال الطعام إلى شقتهما كالعادة، بعد نشوب حرب فلسطين، بل يتسلمان الطعام عند العتبة، مما دعاه إلى الاشتباه بهما، وقد قيدت إفادة الخادم بالمحضر رقم ٧٠ أحوال القسم بتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٩٤٨، لكن كانت المفاجأة اتصال الصاغ ك. ر. الضابط فى القسم المخصوص بمركز عابدين قائلا: إن المشتبه بهما معروفان من قبل القسم المخصوص وطلب عدم اتخاذ إجراءات بحقهما».

«إن هذا الضابط مكّن كلا من ريشفيلد وسيتون من الحصول على وثائق سفر مصرية. إذ كان أولهما مجهول الجنسية الأصلية، والثانى من أصل ألمانى، وقد دخلا مصر بجوازين فلسطينيين».

«وقد حصلا على وثائق السفر المصرية على اعتبار أنهما يتعاونان مع الأمن المصرى، مما يضطرهما إلى التنقل كثيرا من أجل القيام بمهمات سرية وخطيرة».

«ولما شرع فى التحقيق اتضح أنه لا يوجد فى القسم المخصوص بوزارة الداخلية ملف لريشفيلد أو لسيتون، وقرر الكاتب المختص بأرشيف القسم المخصوص أن المستلم للملف هو الصاغ ك.ر ثم تبين أن لهما ملفا فى مركز بوليس القاهرة رقم ٢٧/ C5٢٦».

«وقد ضبط مكتب الصاغ (ك.ر) ووجدت فيه أوراق كثيرة تثبت صلته بأناس جاءوا من تل أبيب للعمل فى القاهرة».

«وكان الصاغ المذكور يتعاون مع صحفى يوجوسلافى يدعى توميش زدرافكو، كان ملحقا صحفيا بالمفوضية اليوجوسلافية فى بودابست عام ١٩٤١، وعندما غزا الألمان يوجوسلافيا حضر إلى مصر حيث عين فى المكتب الملكى للدعاية فى الشرق الأوسط وكتب عدة مقالات فى جريدة «جورنال ديجيبت» يشيد بمقاومة الجنرال ميخائيلوفيتش».

«وابتداء من عام ١٩٤٢ أخذ زدرافكو يعمل فى الخفاء للحركة الشيوعية وتيتو، ثم أظهر نفسه فى أواخر عام ١٩٤٣ عندما تمكن تيتو من اكتساب ثقة الحلفاء، وحرر زدرافكو عدة تقارير عن نشاط الجنرال ميخائيلوفيتش ساعدت فى اتهام الجنرال من قبل نظام تيتو بأنه مجرم حرب، ثم سافر عام ١٩٤٥ إلى يوجوسلافيا على رأس فريق من ١٢٠ يوجوسلافيا».

«وفى عام ١٩٤٧ رجع إلى مصر مدعيا أنه أودع السجن مرتين، وتمكن زدرافكو من العمل فى الرقابة فى وزارة الداخلية المصرية عام ١٩٤٨، مما سهل له الاطلاع على جميع مراسلات اليوجوسلافيين ومعرفة المناهضين منهم للنظام الشيوعى، وإبلاغ الحكومة اليوجوسلافية بذلك، لكن انكشف أمره للسلطات المصرية فصدر أمر بإبعاده، فقصد يوجوسلافيا ليشغل منصبا مهما فى البوليس السرى اليوجوسلافى».



وفى فقرة تالية يلقى المراغى الضوء على نشاط العصابة التى حظيت بمساعدة بعض ضباط الشرطة المصريين، كما يشير إلى العقوبات التى نالها هؤلاء ومَنْ تورطوا معهم:

«عصابة ريشفيلد وسيتون كانت تقوم بالاتجار فى مخلفات الجيش البريطانى وتصدرها إلى الخارج، ولما أوقفت السلطات المصرية تصدير هذه المخلفات، عمل المذكوران فى تهريب الذهب والعملات الأجنبية تحت ستار توكيل لهما من شركة كروب الألمانية، وكان يساعدهما للأسف ضابط يدعى ع. أ. ج، وموظف جمارك

يدعى م. وقد عوقب المذكوران وكذلك الصاغ ك.ر وكان الثلاثة نقطة سوداء فى سجل رجال الأمن الذين يبلغ عددهم الآلاف ويقومون بأعمالهم بنزاهة وشرف».



ولا يبدو المراغى متقبلا لفكرة انضمام أبناء كبار الأغنياء إلى المذهب الشيوعى، وهو يقدم ما حدث على أنه ظاهرة غريبة، ويلخص موقف ونشاط بعض الشيوعيين البارزين فى مصر فى العهد الذى قدر له فيه أن يتولى مسئوليته بالأمن العام ثم وزارة الداخلية:

«منذ سنة ١٩٤٧ ظهرت فى مصر ظاهرة غريبة، وهى قيام عدد من أبناء الباشوات وكبار الملاك بالانضمام إلى المنظمات الشيوعية، وأحدهم كان والده رئيسا للوزراء وكان اسمه ن.أ. والآخر كان والده وزيرا واسمه أ. ب. ح س. أ. وآخر كان والده محافظا لإحدى المحافظات الكبيرة اسمه م.ع. س. أ.».

«وتأصلت فى أنفسهم العقيدة الشيوعية تأصلا صادقا، وكانت دراستهم للشيوعية دراسة أكاديمية عميقة، وأصبحوا من أكبر دعاتها حتى إن ابن رئيس الوزراء كان يذهب إلى المطبعة جهارا فى النهار ويطبع المنشورات الشيوعية ويضعها فى سيارته ويتولى توزيعها بنفسه، وقد ضبط مرة ثم أفرج عنه لكنه مضى فى النشر والتوزيع، وابن الوزير ضحى بحياته من أجل المذهب الشيوعى، إذ اعتقل فى عهد مراكز القوى وهرس عظم ظهره الفقرى ومات فى السجن».

(٥٥)

وتتضمن مذكرات مرتضى المراغى تفصيلات كثيرة عن قصة إقالة الملك فاروق لوزارة الهلالى نظير مبلغ محدد من المال دفعه للملك عبود باشا، ومع أن كثيرا من الشائعات تذكر أن المبلغ كان مليون جنيه، فإن المراغى يحدد الرقم بمائتى ألف جنيه فقط.

ومن العجيب أن المراغى يروى أن عبود نفسه فكر أن يستعين بالإنجليز فى هذه الجزئية لكنه عدل عن هذه المهمة لأنه كان يعرف أن الإنجليز لن يساعدوه فيها،

وهكذا يوحى لنا المراغى بفكرة أن الإنجليز كانوا أكثر حرصا على النظام الداخلى لمصر من الملك نفسه.

كما أن رواية المراغى تحدد بالأسماء الدور الذى لعبه إلياس أندراوس المستشار الاقتصادى للملك فى إتمام الصفقة على أن المذكرات المنشورة فى مجلة أكتوبر وقعت فى خطأ لست أدرى السبب فيه ، وهو أنها تذكر اسم عدلى اندراوس بدلا من إلياس اندراوس وشتان بين الرجلين ، وقد تداركت هذا الخطأ فيما أنقل من نصوص بحيث ذكرت الاسم باللقب فقط وحذفت كلمة (عدلى) التى وردت فى المذكرات .

وربما يندهش القارئ من سلوك الملك الذى وصل إلى هذا الدرك.. كما يندهش بالطبع من سلوك عبود الذى بلغ به الاستهتار بنظام الدولة التى هى مجال نشاطه وصناعته وتجارته وهو رجل اقتصاد كبير ينبغى له أن يفهم عواقب ما فعله، وقد أرته الأيام عواقب هذا بالفعل بعد فترة قصيرة جدا.. لكن المثير للتساؤل اليوم وقد مضى نصف قرن تقريبا على هذه الواقعة هو إلى أى حد كان الهلالى موفقا فى ترك الأمور تصل إلى هذا الحد؟ أفكان غير قادر على إقناع الملك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أن بقاءه يستأهل ما هو أكثر من مائتى ألف جنيه؟ ربما يقودنا هذا بالطبع إلى التفكير فى أن الملك كان يفكر بالفعل فى التخلص من الهلالى، فلما جاءه هذا العرض لم يمانع فى أن يظهر أن العرض ثمن للقرار بينما هو كان على وشك أن يتخذ القرار حتى بدون هذا العرض السخيف والمقابل الضئيل.

لكن العجيب بعد هذا كله أن يعود أحمد نجيب الهلالى باشا نفسه بعد ثلاثة أسابيع فقط وبالتحديد فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ويتقبل تكليف الملك له برئاسة الوزارة ، ونحن لا ندينه تماما فى هذا الموقف ، فلربما كان الهلالى قد قبل رئاسة الوزارة لينتقم من الملك وعبود وغيرهما .. بيد أن حركة الثورة قامت بعد يوم واحد ولم يعد فى أيدينا أن نعرف حقيقة موقف الهلالى فى ذلك اليوم الذى قبل فيه منصبا أقيل منه منذ ثلاثة أسابيع مقابل مبلغ صغير أو كبير من المال.

بقيت نقطة مهمة قبل أن نقرأ نصوص المراغى عن إقالة وزارة الهلالى استجابة لرغبة عبود وللثمن الذى دفعه، وهى نقطة فى غاية الأهمية، ذلك أن كل المذكرات التى نتدارسها فى هذا الكتاب تتحدث بصراحة واضحة عن إجراءات استثنائية

اتخذها أصحاب المذكرات وهم وزراء مسئولون من أجل التغلب على جبروت عبود باشا بمحاولاته المستمرة استغلال سطوته الاقتصادية فى فرض قرارات تصب فى مصلحته على حساب سياسات الدولة الاقتصادية، ونحن نرى الوزير المخضرم صليب سامى وهو ينذر شركته مرة وراء أخرى كما نرى الوزير الجديد عبدالرحمن الرافعى يفعل نفس الشيء، ونرى الوزير الوفدى إبراهيم فرج يشير إلى نفس التوجه وقد تبناه الوفد رغم ما هو متواتر عن صداقة عبود للوفد.

وعلى كل الأحوال فلنقرأ رواية المراغى:

«كان أحمد عبود يملك شركة السكر، وشركة الأسمنت وشركة الفوسفات وشركة البواخر، وقيل إن مجموع ثروته حوالى المائة مليون جنيه، أى أن دخله السنوى يبلغ على الأقل عشرة ملايين جنيه، بينما دخل الفلاح هو ثلاثون جنيها فى السنة، ومع كل هذا فإن أحمد عبود لم يكن يدفع الضرائب المستحقة عليه للخزانة. ولماذا؟ لأن بعض رؤساء الوزارات وأغلب وزراء الخزانة كانوا أعضاء فى مجالس إدارات شركاته».

(٥٦)

ويصل بنا المراغى إلى ذروة المعركة حول بقاء الوزارة التى كان هو نفسه ركنا مهما فيها:

«وجاءت وزارة الهلالى في أوائل مارس ١٩٥٢ تحمل علم التطهير، تريد أن تطهر الإدارة من الفساد، وأن تصدر قانون من أين لك هذا، وأن تجعل كل شيء يسير على مايرام، كان الهلالى أمينا ونزيها، لكنه كان يحمل لحزب الوفد كراهية شديدة، لأنه كان عضوا فيه وانفصل عنه، ولم يكن للهلالى حزب يستند إليه، وكانت كل قوته هى السراى، ولكن التطهير إذا دخل السراى خرج كل مَنْ يقيم فيها لا من الأبواب بل من النوافذ».

«وقبل الملك برنامج الهلالى على أن يبدأ بالوفد وبالحكومة، أما إذا حاول الاقتراب من القصر، فعندئذ لكل مقام مقال».

«وبدأت يد الهلالى تمتد إلى أكبر صديق للوفد وللإنجليز معا وهو أحمد عبود، ولم يكن أحد من أعضاء وزارة الهلالى قد دخل مجالس شركات عبود، وقلبت دفاتر عبود، فوجد أنه ماطل الخزانة فى خمسة ملايين جنيه ضرائب».

«وأنشب وزير الخزانة أظافره فى عنق عبود وطالبه بها، وأرسل إليه إنذارا على يد محضر بالدفع وإلا اتخذت إجراءات الحجز على إمبراطوريته الواسعة».

«وأخذ عبود يبحث عن مخلص، فكر فى الإنجليز، لكنه عدل لأنه يعلم أن الإنجليز لن يساعدوه، فكر فى أن يأتى بمحامين مقتدرين يقيمون الإشكال تلو الإشكال، عسى أن يمضى وقت طويل تذهب معه حكومة الهلالى، ولكن الحكومة أخذت تضيق عليه الخناق، وكاد أن يصدر الأمر بالحجز على شركاته وأمواله سدادا للضرائب المتأخرة، وهداه تفكيره إلى من؟».

«إلى .. أندراوس!».

«كان.. أندراوس موظفا بسيطا فى شركة نسيج تسمى شركة البيضا التى كان يملك أغلب أسهمها الإنجليز، وكان لا يحمل إلا شهادة الدراسة الابتدائية، وتدرج إلى أن أصبح مديرا عاما لها، وجاءت الحرب فأثرى ثراء فاحشا، واتصل بحاشية الملك، وعرض على الملك أن يسهم فى الشركة وباع له حصة كبيرة من الأسهم، وارتفعت قيمة الأسهم وكسب الملك مكسبا كبيرا، وكافأه الملك بتعيينه مستشارا اقتصاديا له، وأنعم عليه برتبة الباشوية».

«توجه عبود إلى أندراوس متوسلا أن ينقذه من الهلالى، واعتذر أندراوس، لكن عبود قال له: ما عليك، تكلم معه (أى مع الملك)، قل له إنى مستعد لبذل كل شىء».

«قال أندراوس مندهشا: وماذا تعنيه ببذل كل شىء؟».

«قال عبود: قل هذه العبارة للملك وهو سيفهمها».

«وذهب أندراوس إلى الملك، وكان فى نادى السيارات يلعب البكاراه، وتصادف أن كان ليلتها قد خسر مبلغا كبيرا، جلس أندراوس على المائدة يلعب أيضا كعادته، ولما انتهى اللعب قال:

«أريد أن أحدثك فى شىء يا مولاى».

«قال الملك وكان يشعر بالغضب عند الخسارة: دعه إلى غد».

«قال أندراوس: قد يكون الغد متأخرا يا مولاى، واستطاع أندراوس أن يجذب اهتمام فاروق بهذه العبارة، فاستمع منه إلى ما قاله له عبود، قال فاروق ضاحكا: وما هو الرقم الذى حدده عبود؟».

«قال أندراوس: أظن أنه فى حدود المائة ألف».

«أجاب الملك: مائة ألف.. لا.. هذا قليل.. قل له مائتا ألف!!».

«ودفع عبود المبلغ، وقيل للهلالى أن يؤجل مطالبته بالضريبة رفض، وطلب منه تقسيطها فرفض».



ويحاول المراغى فى مذكراته التى بين أيدينا أن يوضح جانباً آخر من صورة المؤامرات على وزارة أحمد نجيب الهلالى (الأولى) بما يضمن له الخروج تماما من دائرة المتآمرين:

«.. وفى يوم من أواخر مايو كنت فى مكتبى ودق جرس التليفون، وكان المتكلم.. أندراوس، قال لى إنه يود رؤيتى، وحددت له موعدا، وحضر فى الموعد، وجلس وأخرج علبة جلدية فيها سيجار وعرض علىَّ سيجارا ضخما وأشعله، وبدأ ينقر غطاء المكتب الزجاجى بأصابعه وأنا أنظر إليه، ثم تأوه وقال:

«هل أنت مسرور مع الهلالى؟».

«قلت له: نعم».

«قال: يا خسارة، إنه رجل حنبلى خالص».

«قلت: حنبلى لماذا؟».

«قال: يعنى لازم يخرب بيت عبود؟ هل تعلم أنه لو انخرب بيت عبود انهار الاقتصاد؟».

«قلت: هل مبلغ خمسة ملايين جنيه يخرب بيت عبود، وثروته مائة مليون؟ إن هذه الملايين الخمسة هى نصف دخله السنوى».

«قال أندراوس: ولكن الملايين الخمسة إذا دفعت مرة واحدة تقصم الظهر، وعلى

كل حال مولانا أصبح يضيق بتصرفات التطهير، وغدا سيصل الموسى إلى.. ثم أشار إلى رقبته وضحك قائلا: ولكنكم تريدونها أن تصل إلى ما هو أعلى».

«واستأذن وانصرف، وأسرعت أنا إلى الهلالى وأخبرته، فقال: وبماذا تنصح؟».

«قلت: ترقب».

«وبدأت معاكسات الملك، واستقال الهلالى يوم أول يونيو بعد أربعة أشهر، واشترى عبود الملايين الخمسة بمائتى ألف جنيه، وكانت ضربة مروعة من فاروق عجلت بالنهاية».



وفى موضع آخر من هذه المذكرات يتحدث المراغى عن هذه الاستقالة بقوله:

«والغريب أن سر استقالة هذه الوزارة لم يكن خافيا، فقد ذكرت جريدة التايمز البريطانية أن الاستقالة جاءت نتيجة لمؤامرة دبرها للهلالى باشا بعض رجال الاقتصاد بالاشتراك مع بعض رجال القصر الملكى».

وفى موضع ثالث يرى المراغى أن هذه الخطوة من جانب فاروق كانت بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير فى ثقة الأمريكيين به.

(٥٧)

ظل المراغى فى السلطة منذ حريق القاهرة وحتى قامت الثورة باستثناء فترة حكم وزارة حسين سرى الأخيرة التى دامت ثلاثة أسابيع، ونظرا لعلاقته الطيبة بالهلالى فإنه رشح وزيرا للداخلية والحربية فى وزارة الهلالى الثانية على نحو ما كان منصبه بالفعل فى وزارة الهلالى الأولى، لكن حدثت المفاجأة التى كانت فى رأى بعض الذين عاصروا تلك الأحداث بمثابة الشرارة التى نبهت الضباط الأحرار إلى القيام بحركة الجيش.

ذلك أنه فى اللحظات الأخيرة وفى أثناء مثول الوزراء فى القاعة تمهيدا لحلفهم اليمين استدعى الملك رئيس وزرائه ليطلب إليه تولية زوج شقيقته إسماعيل شيرين

وزارة الحربية، وعلى الرغم من رفض إسماعيل شيرين واعتذاره، وعلى الرغم من محاولة المراغى الاعتذار عن الاشتراك فى الوزارة بعد هذا التغيير المفاجئ من الملك، فإن الأمور سارت فى الطريق الذى نعرفه جميعا ببقاء الهلالى والمراغى وشيرين جميعا.

ويعزو المراغى قبوله لهذا الوضع إلى ضغط عاطفى من الهلالى الذى ترقرقت الدموع فى عينيه، كما يعزو قبول الهلالى نفسه للوزارة بعد بيعه بمائتى ألف جنيه (على حد تعبيره) إلى رغبته فى الانتقام ممن باعوه، بل وينسب المراغى إلى الهلالى عزمه تطهير القصر من كريم ثابت وبوللى وأندراوس:

«دعا الملك نجيب الهلالى يوم ٢١ يوليو لتشكيل الوزارة عقب استقالة وزارة حسين سرى، ودعانى الهلالى للدخول معه فقلت إنى اعتذرت عن دخول وزارة حسين سرى ومازلت مصرا على عدم الاشتراك فى أية وزارة».

«قال: إذا لم تدخل معى فإنى لن أشكل الوزارة».

«قلت له: وما الفائدة؟ هل نسيت أنهم باعوك بمبلغ مائتى ألف جنيه؟».

«قال: ولهذا جئت، سأعقد مجلس الوزراء بعد يومين وأطالب بتطهير القصر من كريم ثابت وبوللى وأندراوس وكل عناصر الفساد فيه، سيكون هذا الطلب قرارا من مجلس الوزراء، وسنرى كيف يكون وقعه».

«قلت: إذا كان الأمر كذلك فإنى أقبل».

«وفى الرابعة بعد الظهر ذهبت إلى قصر المنتزه فى الإسكندرية لحلف اليمين، لتستقبلنى مفاجأة، دخلنا قاعة كبرى كل ما فيها أخضر: مقاعدها وستائرها وأبوابها، وحليت السقوف برسوم ذهبية وتدلت منها ثريات ضخمة، وكان دخولنا الساعة الرابعة إلا خمس دقائق، لأن الملك سيدخل الساعة الرابعة تماما وتبدأ بعد ذلك عملية حلف اليمين، ومرت الرابعة ولم يدخل الملك حتى دقت الساعة الربع بعد الرابعة، ورأى الوزراء رئيس الديوان يدخل ويتوجه إلى الهلالى ويهمس فى أذنه ويقوم الهلالى ويسير متوجها مع رئيس الديوان إلى غرفة مكتب الملك، وظللنا نحن الوزراء ينظر كل منا إلى الآخر ولا نقول شيئا، وفى الساعة الخامسة دخل الهلالى القاعة وتوجه وجلس بجوارى، وتنهد».

«قلت: خيرا».

«قال: أنت تعرف أن مرسوم تعيينك وزيرا يتضمن أنك وزير داخلية وحربية».

«قلت: نعم، أعلم ذلك».

«قال الهلالى: لقد استدعانى الملك كما تعلم وطلب منى أن أصرف النظر عن تعيينك وزيرا للحربية اكتفاء بوزارة الداخلية».

«قلت: ليس فى ذلك من بأس، وكم كنت مرهقا من الجمع بينهما».

«ولكن لى سؤال: لقد علمت منك أنه قد وافق على المرسوم الذى قدمته إليه، فما الداعى لهذا التعديل الآن؟».

«قال الهلالى: لأنه يريد تعيين زوج أخته إسماعيل شرين».

«انتفضت واقفا وقلت: هل تعلم أن إسماعيل شرين برتبة يوزباشى احتياطى؟ فكيف يقفز إلى رتبة وزير؟ إذا كان الملك يريد ضابطا فعنده على الأقل مائة لواء، لماذا لم يعين حيدر أو حسين فريد أو محمد نجيب؟».

«قال الهلالى: إنه مصر على تعيين إسماعيل شرين».

«قلت: ألم أقل لك إنه لا فائدة، أرجوك أن تدعنى أنصرف، وأمسك الهلالى بيدى قائلا:

«أرجوك أن تبقى، ستكون فضيحة لو خرجت، لقد وعدته بقبول دخول إسماعيل شرين، هل تريد أن تفضحنى».

«وكانت الدموع تترقرق فى عينيه، فسكت، وأعتقد أن أكبر خطأ فى حياتى ارتكبته هو قبولى لذلك الوضع، ولا أزال نادما عليه حتى الآن».

«وفى السادسة مساء جاء إسماعيل شرين ليحلف معنا اليمين».

«وهنا لابد أن أقرر حقيقة، وهى أنه حين عرضت عليه الوزارة اعتذر عن عدم قبولها، ولكن الملك أصر وأجبره على القبول».

«كنا مساء الاثنين ٢١ يوليو».

«ولم نكن نعرف أن عمر هذه الوزارة لن يتجاوز ٢٤ ساعة، وأن أحداثا خطيرة سوف تقع تغير تاريخ مصر».

(٥٨)

ومن المواضع الجديرة بالإشارة إليها فى هـذه المذكرات ما يرويه المراغى عن طابع علاقته بالملك فاروق فيما بعد الثورة، وهو يعترف أنه كان حريصا على عدم اللقاء به على الرغم مما نـعرفه من إقامته وعمله فـى إيطاليا حيث كان الملك فـاروق يعيش فى منـفاه، وهو يروى واقـعتين مهـمتين ، فى الأولـى رفض أن يتوسـط للملـك فاروق ليستأنف المـلك السعودى إرسال معونته الشـهرية له، أما فى الثانية فـإنه اضطر بدافع عاطفى إلى أن يقوم بدور الخاطبة لبنات الملك فاروق لكنه لم ينجح فى هذا الدور:

«وعودة إلـى بقية حـكاية فاروق، وكـنت يومـها أعيش فـى روما أمارس العـمل التجارى الذى سـاعدنى عليه الأمير فيـصل عندما جاءنى حلاق فاروق الـسابق بترو وهو أحد المصـادر التى كان يستقـى منها فاروق معلومـاته عن النشاط الشـيوعى فى مصر، كما ذكرت فى هذه المذكرات، وقد عاتبنى بترو فى البداية لأننى نسيت فاروق الذى كان يحبنى وأبلغنى أنه يريد أن يرانى لأمر مهم».

«واعتذرت وقـلت له: إننـى تركت السـياسة وأعمـل بالتجـارة ولا أريد أن أعود للسياسة».

«قال بترو: لـكنه يريدنى لمـوضوع غير سياسى، فـهو يريد وساطتـك فى موضوع اقتصادى يهمه جدا».

«وشرح لـى بترو أوضـاع فاروق الحالـية وكيف ضـحك علـيه بولـلى من جـهة، والنصـابون المحتالـون من جهة أخرى، وأضـاف أن الملك سعـود عندما عـرف بهذه الأوضاع خصص مبلغ ٣٠ ألـف جنيه راتبا شهريا لفاروق، لكن مـنذ فترة فإن سعود قطع هذا المبلغ عن فـاروق، ولعلاقتى الطيبة بالسعوديين وعلـى رأسهم الأمير فيصل فقـد طلب منـى بترو بـاسم فاروق أن أتصـل بسعـود وأرجوه فى اسـتئناف الـراتب الشهرى الذى قُطع عن فاروق!».

«قلت لبترو: إن الملـك سعود لا علاقة لى به بالإضافة إلي أن الطـلب الذى تطلبه منى طلب مـهين.. فكيف أتوسط لملك مصـر السابق فى الحصول على مـعونة له من ملك السعودية؟!».

«قال بترو: معلهش.. الأوضاع التى وصل إليها فاروق تسمح بذلك.. فاروق أصبح مدينا للبقال والجزار وأنا وأربعة غيرى نعمل عنده لم نقبض مرتباتنا من عدة شهور، بل أكثر من ذلك فإننى أقوم ببيع مخزون السيجار الذى عند فاروق لكى نحصل على المال!».

«ورغم توسلات بترو إلا أننى رفضت التوسط لدى سعود لإعادة معونته الشهرية،وغاب عنى بترو فترة ثم فوجئت به يعود مرة أخرى يرجونى الوساطة فى تزويج بنات فاروق من الأسرة المالكة السعودية.. وكانت حجة فاروق خوفه على مصير بناته المسلمات من التورط فى علاقة مع أجانب.. وقد صعب علىّ فاروق فى هذا المطلب وسافرت بالفعل إلى السعودية وقمت بدور الخاطبة لبنات فاروق، لكن أحدا لم يقبل الزواج بإحداهن».

(٥٩)

ويروى المراغى فى هذه المذكرات قصة خروجه من مصر عام ١٩٥٦، ومع أن القصة تبدو واقعية فإن العنصر الأكبر فى واقعيتها يتمثل فى الجوانب المصرية الصميمة فى علاقات ذوى النفوذ ببعض، فقد كان خالد محيى الدين بمثابة الشخص المسئول الذى ساعد المراغى على الحصول على جواز سفر من ابن عمه زكريا محيى الدين وزير الداخلية، ولا يخفى على أحد أن الرجلين كانا عضوين فى مجلس قيادة الثورة، ولم يكن انطباعهما عن المراغى انطباعا بريئا أو مجهلا، لكنه كان بالقطع ذا توجه واضح.. فقد كان المراغى كما نعرف بمثابة وزير الداخلية الذى حاول التصدى لنشاط الضباط الأحرار.

من ناحية أخرى فإن رواية المراغى تكشف النقاب عن طبيعة علاقة الملك فيصل المبكرة بمصر، فمع أن الملك لم يكن يرتاح إليه (على نحو ما حدث من حاكم لاحق)، فإن محافظ الإسكندرية (الذى هو المراغى نفسه) كان حريصا على أن يحتفى به ويؤدى له فروض الأخوة والعروبة، وهكذا ظلت الطبقتان الحاكمتان فى البلدين الشقيقين على علاقات جيدة حتى مع اختلاف الأشخاص الأول:

«إن قصة خروجى من مصر أحاطت بها قصص كثيرة، كما أننى تعرضت بعد خروجى إلى اتهام بتدبير انقلاب ضد جمال عبدالناصر!».

«وأنا شخصيا لم أكن أفكر فى الخروج من مصر، فبعد قيام الثورة حاولت افتتاح مكتب محام والعمل من خلاله، لكننى فوجئت بأننى كنت الزبون الوحيد الذى يدخل مكتبى طوال نحو عامين. ذلك أن الثورة خصصت حرسا خاصا على العمارة التى يقع فيها مكتبى يهدد كل من يفكر فى توكيلى فى أية قضية. وكانت النتيجة أننى أصبحت بلا أى مورد».

«كانت لى علاقة قديمة بالأمير فيصل - الملك فيصل فيما بعد - رحمه الله، بدأت عندما كنت محافظا للإسكندرية، وجاء الأمير فيصل إلى الإسكندرية ودخل مستشفى المواساة للعلاج، ولم يكن فاروق يميل إليه، فلم يسأل عنه أو يزره، لكننى على العكس قمت بزيارته بدلا من المرة ثلاث مرات، وقد حمل لى فيصل - رحمه الله - ذلك وأرسل فى بداية الثورة رسولا يبلغنى بأنه على استعداد لمساعدتى، لكننى شكرت الرسول وأبلغته أن فى بلدى متسعا لحياتى.. لكن فى عام ٥٦ تأكد لى أن استمرار الحياة فى مصر أصبح مستحيلا، فقمت من ناحيتى بالاتصال بالأمير فيصل وكان قد أصبح وليا للعهد وأبدى الرجل استعداده لمساعدتى فى الوقت الذى أختاره، وفور خروجى من مصر أرسل لى فى مايو ١٩٥٦ تصريحا للعمل فى السعودية».

«ولم يكن خروجى من مصر بالأمر السهل، فلم يكن لدى جواز سفر، وكان زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية، ولولا ابن عمه خالد محيى الدين لما استطعت الخروج».

«ولم تكن لى شخصيا معرفة بخالد، بل إننى لم أقابله مرة واحدة، وكل الذى حدث أن أحد أصدقائى وكان يعمل سكرتيرا لحفنى باشا محمود وجدنى مهموما وعرف منى حكاية عدم قدرتى على استخراج جواز السفر. وكان بسبب عمله مع حفنى باشا محمود قد تعرف على جمال عبدالناصر وعلى خالد محيى الدين، فذهب إلى خالد وتوسط لديه فى استخراج جواز سفر وتأشيرة خروج.. وبالفعل نجح فى ذلك وقام خالد محيى الدين بمساعدتى فى استخراج الجواز والتأشيرة دون أن يرانى، وهذه شهادة حق لابد أن أقرها».

«وفى يوم ١٣ يونيو عام ٥٦ غادرت مصر وسافرت إلى السعودية، وعرض علىّ الأمير فيصل العمل فى السعودية، لكننى اعتذرت فكان أن تم ترتيب عمل لى فى روما، وهو العمل الذى احتفظت به فترة طويلة ومنه حصلت على إيراد كبير».

(٦٠)

ثم يروى صاحب المذكرات التفاصيل التى أحاطت بتوجيه الاتهام إليه بالتآمر على الرئيس عبدالناصر ونظامه، ومع أنه ينفى الاشتراك بل والتفكير فى التآمر على عبدالناصر، لأنه لم تكن هناك أسباب تدفعه إلى هذا، فإنه يعترف بالالتقاء باثنين من المصريين حاولا إغراءه بالاشتراك فى محاولة للانقلاب على عبدالناصر، إلا أنه لم يشاركهما أية خطوة فى هذا السبيل، بل على العكس، فإنه أبدى - حسب روايته - تشككه من أن تؤدى خططهما إلى أى نجاح. وهو يروى تفاصيل لقائه بكل من زغلول عبدالرحمن وحسين خيرى على النحو التالى:

«لم تكن بينى وبين عبدالناصر أية روابط تجعلنى أفكر فى التآمر ضده.. ثم أكثر من هذا فإن العمل الذى حصلت عليه [يقصد عمله مع السعوديين فى روما] والإيراد الذى تحقق لى منه كفل لى حياة كريمة أكثر كثيرا مما كنت أتصور.. فلم تكن بى حاجة لأن أزج بنفسى فى أية مؤامرة أو اتهامات.. لكننى أعترف أن شخصا اسمه زغلول عبدالرحمن جاءنى إلى روما وقال لى إنه توسم فى تاريخى ما يساعدنى على اشتراكى فى تدبير عمل يخلص مصر من الحكم العسكرى برئاسة عبدالناصر، وقلت لزغلول إننى سعيد بأوضاعى التى وصلت إليها ولا أفكر إطلاقا فى أى دور سياسى، وقد اقتنع ولم يعد إلى لقائى مرة أخرى».

«لكن حدث بعد ذلك أن جاءنى شخص اسمه حسين خيرى وكنت أعرفه عن طريق والده الذى كان متزوجا من السلطانة ملك، وكان حسين ضابطا طيارا وقد حكم عليه فى الجزائر بالإعدام بسبب صفقة سلاح حصل عليها من فرنسا لتوريدها إلى الجزائر لكنه باعها لإسرائيل!».

«وقد جاءنى حسين خيرى - وكنت فى ذلك الوقت فى بيروت - وأبلغنى أن ضابطا اسمه عصام خليل يريد القيام بانقلاب على عبد الناصر».

«ولم أكن أعرف مَنْ هو عصام خليل هذا الذى أبلغنى حسين خيرى أنه ضابط طيار، وأنه يعمل فى مخابرات الطيران. ووجدت نفسى أضحك على سذاجة حسين وأقول له: جرى إيه ياحسين.. أنت فاهم نفسك بتتكلم مع واحد من الشارع.. انقلاب إيه اللى بتفكر تعمله مع ضابط مخابرات».

«لم أكن أريد أن أخبر حسين عدم رغبتى فى القيام بأى دور، وإنما أكثر من ذلك فى السخرية منه ومن أفكار الذين يضحكون عليه».

(٦١)

ويتناول صاحب هذه المذكرات بعد هذا ما شاع من اتهام الثورة له بتلقى مبلغ كبير (وقتها) من أجل إتمام الانقلاب، ولا يجد المراغى صعوبة كبيرة فى أن يسخر من طريقة توجيه الاتهام وصورته من ناحية، كما يبدى من ناحية أخرى قدرا معقولا من الشماتة فى الضابط الطيار عصام خليل الذى حفر له حفرة الاتهام:

«ومرت الأيام وإذا بى أفاجأ بالرئيس عبد الناصر يتحدث عنى فى خطاب ألقاه فى بورسعيد يتهمنى فيه بالتآمر عليه، وأن الذى اكتشف المؤامرة هو البطل عصام خليل».

وهنا يستطرد المراغى ليبدى شماتته ذاكرا بالحرف الواحد ما نصه:

« [حكم على هذا البطل عصام خليل فيما بعد بالسجن لاتهامه فى واقعة اختلاس خاصة بأموال تتعلق بالصواريخ] »

«وقال الرئيس جمال عبدالناصر: إننى كتبت شيكا لعصام خليل للقيام بمؤامرته قيمته ١٦٧ ألف جنيه و٣٥٠ مليما.. وقامت الصحف بنشر الشيك ثمن الانقلاب الذى يبلغ ١٦٧ ألف جنيه و٣٥٠ مليما!».

وهنا يتوقف المراغى مرة ثانية ويستطرد ليتساءل:

«لكن كاتبا واحدا لم يعلق ويسأل: هل مرتضى المراغى من الغباء بحيث إذا أراد أن يشترك فى مؤامرة أو انقلاب يقوم بكتابة شيك؟ وهل فى أموال الانقلابات والمؤامرات ما يقتضى كتابة شيك فيه ٣٥٠ مليما؟!».

ويعـود المراغـى إلى الحـديث عـن المسـار الذى اتخـذته الـقضـية أمـام المحكـمة العسـكرية، ومع أن المـراغى لم يحـضر هذه المحاكـمة فإنه يـروى بعض تفـصيلات [طريفة] عن حوار هيئة المحكمة مع الشاهد الوحيد:

«لم يكن ذلك على كل حال هو المثير فى قضية المؤامرة التى نسبت إلىَّ، لكن كان الأكثر إثارة أن النيابة الـعامة قررت إحالتى إلى المحكمة العسكرية بـتهمة التآمر ضد الدولة، لا بعد تحقيق تم، وإنمـا بناء على خطبة الرئيس جمال عبـدالناصر، وأظن أنها من المرات المـعدودة جدا التى يـحال فيهـا متهم إلى المحـاكم بناء علـى خطبة ألـقاها حاكم البلاد!».

«وقد تم تشكيل المحكمة برئاسة اللواء نبـيه أمين وكان الشاهد الوحيد فى القضية هو اللواء عصام خليل الذى سئل هل قابلنى لكنه أجاب بالنفى، وسئل هل قام بعمل تسجيل يؤكد اتهامى لكنه نفى ذلك، وسـئل مرة ثالثة هل كتب إليك بخصوص هذه المؤامرة وهنا أجاب بالإيجاب وأبرز خطابا نشر فى الصحف ويحمل توقيعى وكانت عباراته أشبه بالكلمات المتقاطعة».



وعند هذا الحـد يستأنف المراغـى رواية ما يعتبـره بمثابة القصـة الحقيقية لـلخطاب الذى أظهر فى المحكمـة على أنه دليل الاتهام على اشتراكـه فى المؤامرة، وإذا صح ما يرويه المراغى عن هـذا الخطاب وعن هذه المحاكمة، فإن المرء لا يستـطيع بعد هذا أن يطمئن إلى أى حكم صدر فى هذا العهد، إلا أن يكون صاحب هذه المذكرات متجنيا إلى درجة لا يصدقها عقل:

«ولهذا الخـطاب قصة طريفـة. فقد حدث أن انتـهت صلاحية جواز سـفرى، ولما كان أخى حسن رشاد المراغى صديقا للسفير عبدالحميد غالب سفير مصر فى بيروت فى ذلك الوقت، فقد ذهب إلى السفير يرجوه أن يجدد الجواز، وطلب إليه السفير أن يكتب لـه أخى خطابا بهذا المعـنى يوقعه باسمى حـتى يبدو أن التجديد تم بـناء على رجاء منـى. وبالفعـل كتب أخى الخـطاب بخطه ووقـعه نيابـة عنى وسلـمه للسـفير عبدالحـميد غالـب الذى قام بتـجديد جواز سـفرى، ولعلـه أرسل الخطاب مـن باب تحصيل الحاصل إلى مصر كإجراء روتينـى، لكن هذا الخطاب تم وضعه فى يد خبيرة

حولته إلى خطاب مؤامرة وانقلاب وموقع بتوقيعى، وكل ذلك دون أن يعلم الذين رتبوا لذلك أن الخط لم يكن خطى والتوقيع لم يكن توقيعى ».

[لا أدرى لماذا يبخل علينا صاحب هذه المذكرات برواية النصين، نص الخطاب الأول الذى كتبه شقيقه من أجل تجديد الجواز، ونص الخطاب الثانى الذى قدم كدليل اتهام، ولعل هذا مما يضعف من قيمة رواية المراغى عن هذه الواقعة].

« لكن على طريقة حكاية الأرنب الذى هرب إلى البلد المجاور لأنهم فى بلده يقومون بالقبض على القرود،وعندما سئل: ولماذا أنت خائف مادمت لست قردا وإنما أرنب فإنه أجاب: ومين يقدر يثبت أننى أرنب! على نفس الطريقة حكم علىَّ عام ١٩٥٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة».

«وهكذا كتب علىَّ أن أبقى فى الخارج إلى عام ١٩٧٣ عندما أرسلت والدتى إلى الرئيس الراحل أنور السادات ترجوه أن يسمح لى بالمجىء إلى مصر لكى ترانى قبل وفاتها».

(٦٢)

ويروى المراغى ببساطة شديدة كيف تم التوسط فى العودة إلى مصر، وكيف أنه كان يخشى أن يتعرض للسجن عند حضوره لأن الحكم لم يسقط، وكيف أنه قضى عاما كاملا فى مصر قبل أن يصدر العفو عنه:

«... كان الدكتور عبد القادر حاتم هو رئيس وزراء مصر الفعلى فى ذلك الوقت، وقد أرسلت له أمى الرسالة فلم يخفها وإنما قام بعرضها على الرئيس السادات».

«ووافق الرئيس وقام الدكتور حاتم بإبلاغ شقيقتى أنه حصل من الرئيس السادات على موافقته على حضورى.. وحضرت لى أختى فى بيروت بالخبر الذى نشرته الصحف، ولكنى صدمتها بقولى لها: إننى لا أستطيع العودة إلى بلدى وأنا محكومٍ علىَّ بالأشغال الشاقة، فأنا رجل قانون وأعرف أن من حق السلطات القبض علىَّ

فور مشاهدتى فى البلاد، وقلت لها إنهم إذا كانوا صادقين فعلا فيمكنهم إصدار عفو عنى أعود بعده».

«وعادت شقيقتى وذهبت إلى الدكتور حاتم الذى ذهب بدوره إلى الرئيس أنور السادات الذى أجاب الدكتور حاتم بقوله: لا.. أنا لا أعفو عنه وحده، إذا كنت سأعفو فسأعفو عن جميع المحكوم عليهم، وكل الذى أستطيعه الآن هو كلمتى له بإمكانه العودة».

«وعندما نقلت إلىَّ كلمات السادات قلت على الفور: هذا رجل صادق، لأنه لو كان يريد حضورى لأمر ، ما كان قد وعدنى بأن يعفو عنى بعد حضورى».

«وهكذا.. عدت إلى مصر وكان اليوم الذى عدت فيه تاريخيا ليس بالنسبة لى، لكن بالنسبة لكل مصرى، وكل عربى، فقد كان يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣.. وهو آخر يوم نامت فيه مصر والأمة العربية على مرارة هزيمة ١٩٦٧».

«وبعد عام كامل.. فى يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٤ حقق السادات وعده وأصدر أمرا بالعفو عنى».

(٦٣)

بقى أن نتحدث عما تناولته هذه المذكرات من تقييم صاحبها للشخصيات السياسية فى عصر ما قبل الثورة، ومن أسف أنه لم يرو غليلنا فى هذه الناحية، وأغلب الظن أن هذا حدث لأنه شغل مذكراته بالأحداث الكبرى فى نهاية عهد الملكية، وقد كان فى وسع صاحب المذكرات أن يتفرد ـ على سبيل المثال ـ بحديث عن محمد محمود باشا الذى عمل معه سكرتيرا له فى أول حياته الوظيفية.

كما كان فى وسع المراغى أن يحدثنا عن رؤساء الوزارات ووزراء الداخلية المتعاقبين الذين عمل معهم كمدير ومحافظ فى سبع من مديريات ومحافظات مصر، لكنه للأسف الشديد اقتصر فى هذا الجانب بالحديث عن رئيسى الوزراء اللذين عمل معهما كوزير وهما: الهلالى وعلى ماهر.

ولا تحفل هذه المذكرات بآراء صاحبها فى عدد كبير من زعماء مصر قبل الثورة،

وعلى النقيض من موقف المراغى من على ماهر (وسنرى تفاصيل كثيرة له فى نهاية هذا الباب)، فإننا نجده محبا ومقدرا لرئيس الوزراء التالى الذى عمل معه وهو أحمد نجيب الهلالى باشا، وهو يثنى على حسن معاملته له، ويصف معاملته بأنها كانت معاملة صديق لا معاملة رئيس، كما أنه كان يترك له مطلق الحرية فى التصرف فى أعمال وزارته، وذلك على النقيض تماما من سلوك على ماهر.

ونحن نقرأ ما يرويه المراغى عن تجربة اشتراكه فى وزارة الهلالى منذ رشح للاستمرار فى موقعه كوزير للداخلية حين جاء الهلالى خلفا لعلى ماهر، وأضيفت إليه أيضا شئون وزارة الحربية، ومن المهم أن نشير إلى ما لا يشير المراغى إليه وهو أن سلفه فى وزارة الحربية لم يكن حيدر ولا أحدا من الضباط، وإنما كان هو على ماهر نفسه الذى كان يفضل الاحتفاظ بهذه الوزارة.

كما أنه من المهم أن نشير إلى أن على ماهر كان قد تعود فى وزارتيه الأوليين (١٩٣٦ و١٩٣٩) أن يجمع وزارة الداخلية معه، وبهذا فإن المراغى فى ١٩٥٢ كان أول (وآخر) وزير للداخلية يعمل مع على ماهر على الرغم من تولى على ماهر رئاسة الوزارة مرتين من قبل، وهكذا كان على ماهر قد تعود أو تطبع على التدخل المطلق فى أمور وزارة الداخلية، أما الهلالى فقد كان هذا أول عهده طيلة الشهور الأربعة التى قضتها وزارته الأولى فى الحكم برئاسة الوزارة، ولم يكن قد تولى وزارة الداخلية قبلها، ولا هو آثر أن يجمع بينها وبين الرئاسة.

وهكذا تمتع المراغى مع الهلالى بفرصة أفضل لأداء مسئول ومستقل، ومن ثم كان ثناؤه على الهلالى الذى نقرأه.

(٦٤)

وربما لم يحظ على ماهر بانتقادات واضحة لأسلوبه فى إدارة الوزارة والمهام الوزارية على النحو الذى نراه فى مذكرات المراغى، وربما يبدو هذا عجيبا فى ظل ما شاع عن صداقة على ماهر لوالد المراغى ثم لدخول المراغى نفسه الوزارة لأول مرة فى عهد على ماهر، لكننا كما ذكرنا فى المقدمة رأينا أن المراغى حريص على أن

يصرح بأنه دخل الوزارة بناء على اختيار الملك، ورغم معارضة على ماهر، ونحن نراه هنا حريصا على توجيه انتقادات متعددة لأسلوب على ماهر فى أثناء رئاسته للوزارة:

«كان على ماهر شخصية قوية يحب التسلط، وأن توجه الأضواء كلها إليه وحده، فإذا تقرر تخفيض أسعار بعض المواد التموينية صدرت الصحف بالعنوان التالى:

«على ماهر يقرر تخفيض ثمن السكر».

«وإذا صدر تعديل على نظم الجامعة أو التعليم نشرت الصحف أن على ماهر هو الذى درس التعديلات ووضعها، وإذا بُنى جسر قيل إن على ماهر هو الذى أصدر أمرا ببنائه».

« كان يعتبر وزراءه كتبة عنده، كان يجمع مجلس الوزراء فى غرفة مكتبه لا فى قاعة مجلس الوزراء، ويجلس الوزراء على مقاعد الحجرة ويقرأ عليهم سكرتير مجلس الوزراء القرارات والمراسيم التى وضعها على ماهر والتى لم تكن تطبع وتوزع عليهم، وعندما ينتهى سكرتير المجلس من قراءتها يقول على ماهر: «طبعا أنتم موافقون»، ويقوم ويتوجه إلى مكتبه وينصرف الوزراء».



ثم يروى المراغى كيف أنه لم يتقبل هذا الأسلوب، وأنه ثار على الأسلوب وعلى صاحبه:

«وفى الجلسة التالية حين بدأ السكرتير التلاوة استوقفته وقلت لعلى ماهر: إننى أطلب تأجيل الجلسة».

«قال على ماهر مندهشا: لماذا؟».

«قلت: إننى أطلب إعداد جدول أعمال وطبعه وتوزيعه على الوزراء قبل وقت كاف يسمح لهم بدراسة القرارات، على أن تعقد الجلسة فى قاعة مجلس الوزراء وليس فى مكتبك».

«قال على ماهر: ولماذا فى قاعة مجلس الوزراء وليس فى مكتبى؟».

«قلت: إن قاعة مجلس الوزراء ليست بعيدة، إنها فى الغرفة المواجهة لمكتبك،

وفيها مائدة كبيرة نجلس عليها، ومع كل منا أوراقه ومشروعاته يضعها على المائدة أمامه. إن الموائد الموجودة فى مكتبك هى لتناول القهوة أو لوضع منافض السجائر، والحكم مظهر ومخبر، ومظهر الحكم هو قاعة مجلس الوزراء».

«قال على ماهر: وهل يعنيك المظهر كثيرا؟».

«قلت: تعنينى الدلالة أكثر من المظهر، إنك تجمعنا فى مكتبك ليفهم الناس أننا موظفون عندك لا وزراء، ويؤيد ذلك أنك لا تهتم بأن توزع علينا جدولا بأعمال المجلس».

«قال وهو يصيح غاضبا: أنا رئيس الوزراء، وأنا الذى أقرر الشكل الذى يجتمع به الوزراء».

(٦٥)

وهنا يصل المراغى إلى بلورة الخلاف بينه وبين على ماهر فى الفارق التقليدى بين رئيس الوزراء وبين رئيس مجلس الوزراء، مشيرا إلى واقعة تخطيه له ، وهى واقعة سنتناولها بالتفصيل بعد قليل:

«قلت: أنت لست رئيسا للوزراء أنت رئيس لمجلس الوزراء حسب مرسوم تعيينك، ومجلس الوزراء ينعقد فى قاعة مجلس الوزراء وأحب أن أقول لك شيئا آخر، البارحة طلبت محافظى الأقاليم ورؤساء الشرطة للاجتماع بهم، واجتمعت بهم من غير أن تخطرنى، وأنا وزير الداخلية، وتم اجتماعك معهم بغير حضورى، فهل كان ذلك وضعا لائقا؟».

«قال على ماهر: هل تريد أن توبخنى على ذلك؟».

«قلت: لا أريد أن أوبخك، ولكن أقول لك إنى لن أحضر بعد اليوم اجتماعا لمجلس الوزراء إلا إذا جرى فى قاعة المجلس مع جدول أعمال، وإذا حاولت أن تجتمع مع أى موظف فى وزارة الداخلية دون علمى فاعتبرنى مستقيلا على الفور».

«تدخل إبراهيم باشا عبدالوهاب وزير الشئون قائلا: إن «رفعة» الرئيس هو بمثابة والد وأستاذ لنا، وإنه ليس لك حق يا أستاذ مرتضى فى أن تناقشه بهذه الكيفية».

«قلت له: اسمع، ليس الحكم عواطف وعلاقات عائلية، ولسنا كتبة، وأنت وغيرك من الوزراء عودتم الرئيس على أن يعامل الوزراء هذه المعاملة».

ويعلق المراغى بعد هذا على روايته لواقعة اختلافه الحاد مع على ماهر فيقول:

«كانت بالطبع بداية غير طيبة مع على ماهر ظلت تجرجر ذيولها إلى أن اضطررت إلى الاستقالة أكثر من مرة».

(٦٦)

أما قصة تخطى على ماهر للمراغى واجتماعه بالحكمدارين بدون علمه، فقد أوردها صاحب المذكرات على النحو التالى:

«فى ثالث أيام اشتراكى فى الوزارة وجدت مديرى أمن المحافظات ـ وكان يطلق عليهم فى ذلك الوقت لقب الحكمدارين ـ يطلبون مقابلتى، قلت إنهم لابد جاءوا لتهنئتى، لكننى فوجئت بهم يقولون لى إنهم انتهزوا فرصة أن على باشا ماهر استدعاهم من محافظاتهم وبعد اجتماعه بهم مروا علىّ للسلام».

«كانت مفاجأة لى.. فلم يبلغنى على ماهر بهذا الاجتماع».

«فقلت أسألهم: امتى على ماهر استدعاكم؟».

«استدعانا بمكالمة تليفونية».

«كان إحساسى على الفور أن على ماهر بدأ المعركة ضدى، وأنه أراد أن يمزقنى أمام المحافظين والحكمدارين ، فلم يكونوا من الغباء بحيث لم يدركوا أننى لم أحضر هذا الاجتماع وهو أول اجتماع يعقده معهم رئيس الوزراء، وفى ظروف أحكام عرفية معلنة».

«وكان أمامى أن أبتلع ما حدث وأسكت، أو أن أدخل المعركة، وقررت أن أدخلها بوضوح وصراحة وبدون أى لف أو دوران».

«قلت لهم: اسمعوا عاوز أقول لكم حاجة، أنا ما أعرفش حاجة عن اجتماعكم برئيس الوزراء.. ولم أعرف أنه استدعاكم، لكن أحب أقول لكم من هنا ورايح أى

واحد يستدعيه رئيس الوزارة يتصل بى مباشرة ويبلغنى بذلك، وإلا فسيجد نفسه محالا إلى المعاش».

«قال لى إبراهيم زكى الخولى محافظ كفر الشيخ: يعنى معقول ياسيادة الوزير إن رئيس الوزراء يستدعينا ولا نلبى طلبه؟».

«قلت: أنا بأكررها وبأقولها بوضوح إذا استدعاكم تبلغونى، وأنا الذى أقول لكم تروحوا له والا لأ».



هكذا إذن كان هذا الوزير الجديد جدا فى الوزارة يبدو [فى نظر الساسة التقليديين الذين تعودوا أن يلقوا بأعباء المسئولية على عاتق رئيس الوزراء دون أن يفرضوا نهجهم عليه] حريصا على تعقيد الأمور إلى أقصى حد ممكن مع رئيس الوزراء، ومع أن وجه الحق كان فى جانب المراغى إلا أن تاريخ وخضرمة على ماهر كانت تحول بين المراقبين وبين فهم أن المراغى هو الذى على حق، وبالتالى كان اللوم يتوجه إلى المراغى قبل أن يتوجه إلى على ماهر، وبخاصة أن أحداً لم يكن ليقدر دوافع المراغى إلى مثل هذا السلوك، وأغلب الظن أن الاعتقاد السائد كان أنه لا يمكن أن تكون مثل هذه الرغبة فى مثل هذه المواجهة الحادة قد تولدت من فراغ أو دون سند يستند إليه المراغى وهو يواجه رئيس الوزراء.

(٦٧)

ويعدد المراغى المرات التى قدم فيها استقالته من وزارة على ماهر، ومن المهم أن نشير إلى أن الواقعة الأولى كانت تتصل بقرار حل البرلمان الوفدى، ونحن نرى المراغى معارضا تماما لسلوك على ماهر وتوجهاته فى هذه القضية، ويبدو أن المراغى كان من الذين أوقعوا بعلى ماهر وإن لم يعترف هو نفسه بهذا مفضلا تصوير نفسه فى صورة أخرى:

«وكانت المرة الأولى عندما دعا على ماهر إلى عقد مجلس الوزراء(وهذه المرة فى

القاعة) وقال إن الملك يريد حل البرلمان، وكانت أغلبيته وفدية بينما حكومة الوفد مقالة، وراجعه على ماهر وطلب التمهل، لكن الملك أصر وطلب عرض أمر الحل على مجلس الوزراء، فقلت له: وما رأيك أنت؟؟».

«قال: لا أريد أن أصطدم مع الملك، وعلينا أن نقبل حل البرلمان، لكن على ماهر قال: أريد أن يبقى مرسوم الحل فى طى الكتمان».

«وبدت الدهشة على وجوه الوزراء، وقال أحدهم: لماذا تريد أن يبقى الحل سرا؟».

«قال على ماهر: إننى سأدخل فى مفاوضات مع الإنجليز، ولا أريد أن أهاجم من حزب الوفد لئلا يضعف مركزى مع الإنجليز».

«قال أحد الوزراء: وكيف يمكن أن يبقى أمر الحل فى طى الكتمان؟؟».

«قال على ماهر: أريدكم أن تكتموه ولا تذيعوه على الصحافة، وسيبقى الأمر فى جيبى إلي أن أرى الظروف المناسبة لإعلانه».

«لكن حدث ما ليس فى حسبان على ماهر، فقد أوعز الملك إلى الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيس ديوانه حين رأى أن أمر الحل لم ينشر، بالاتصال بإحدى الصحف الكبرى وإبلاغها بقرار الحل، فنشرته، وثار على ماهر وطلب أن أقابله وقال لى: كيف سمحت وأنت الرقيب العام للصحف بنشر أمر الحل؟».

«قلت: إن الصحف نشرته رغم اعتراض الرقيب وتحملت مسئولية نشره، والصحافة موضوعة تحت الرقابة فيما يختص بالأنباء العسكرية أو الضارة بأمن الدولة، وليس أمر الحل من الأنباء العسكرية أو الضارة بأمن الدولة».

«قال على ماهر: إنك تريد فضيحتى».

«قلت: إذا كان أمر الحل فضيحة فلماذا قبلته؟ إن الفضيحة هى أن تكون مع الوفد بوجه ومع الملك بوجه آخر».

«وتركته والعلاقات بيننا قد وصلت إلى درجة كبيرة من السوء، وكان هذا شيئا مؤسفا للغاية، فالحالة الداخلية فى البلد لم تكن تسمح بأن يقوم نزاع بين رئيس الحكومة ووزير الداخلية والمشرف على الأمن».

(٦٨)

ويقدم لنا مرتضى المراغى قصة من أطرف ما يمكن تصوره عن مناورات على ماهر وحدودها، فهو على حد رواية المراغى يختلق نبأ ضخما لم يحدث منه شيء، ويدفع هذا المراغى إلى العصبية والخروج عن الطوع، ثم هو يناور وزيره حتى وهو فى مكتبه بأن يتركه فى الصالون وينصرف بينما الوزير فى انتظاره... ومع ما فى الرواية من جوانب كوميدية فإنها ترينا بوضوح المعانى التى يبذل المراغى جهده فى تصويرها، سواء فيما يتعلق بشخص رئيس الوزراء الذى عمل هو وزيرا تحت رئاسته، أو بشخصه هو الذى لم يكن حتى ذلك الحين قادرا على التصرف بمهارة حيال مثل هذا النوع من المؤامرات:

«ذات يوم فوجئت به يطلبنى تليفونيا ويسألنى: أنت قاعد فى مكتبك وجامعة فاروق فى إسكندرية بتتحرق؟!».

«قلت: امتى؟».

«قال: دلوقتى.. الحريقة شغالة على الآخر».

«كانت مفاجأة كبيرة لى، فأنا وزير الداخلية لا أعرف عن حريق فى موقع من أهم مواقع مصر، ورئيس الوزراء يذهب إليه الخبر من مصدر آخر فى حين أننى يجب أن أكون مصدره الأول».

«اتصلت باللواء يسرى قمحة حكمدار محافظة الإسكندرية لكنهم أبلغونى أنه ذهب إلى جامعة الإسكندرية».

«وأيقنت أن خبر رئيس الوزراء صحيح وأن علىّ أن أستقيل إذ ما الذى يجعلنى أبقى وزيرا وواحدة من ثلاث جامعات موجودة فى مصر تحترق (كانت هناك فى ذلك الوقت ثلاث جامعات هى: فؤاد الأول (القاهرة) وفاروق (الإسكندرية) وإبراهيم باشا (عين شمس))».

«واتصلت بمدير جامعة فاروق الدكتور مصطفى عامر ورد علىّ بنفسه».

«قلت له وأنا أتحسس الطريق: إزاى الحال عندك؟».

«قال وقد أحسست (دهشته) من سؤالى: كويس».

«قلت وأنا أدور وألف: سمعت أنه فيه اضطرابات فى صفوف الطلبة».

«قال: أبدا.. مفيش أى حاجة».

«قلت: معرفش فيه تقرير قدامى بيقول إن فيه طالب عندك رمى عقب سيجارة ونشأ عنه حريق؟».

«قال فى سرعة: مفيش حاجة من دى حصلت يا سيادة الوزير».

«قلت: أمال اللواء يسرى قمحة مش عندك؟».

«قال: أيوه.. موجود.. تحب سيادتك تكلمه؟».

«قلت على الفور: طبعا أكلمه».

«وجاءنى صوت اللواء يسرى قمحة.. قلت له قبل أن أجعله يكمل التحية: أنت رايح عندك تعمل إيه فى الجامعة؟».

«قال مندهشا: والله يا أفندم موضوع خاص بابن أختى عاوز أدخله الجامعة».

«قلت له بحسم: أمال بيقولوا إن فيه عندك مظاهرات».

«قال: والله ياأفندم ما فى أى حاجة».

«قلت: مفيش حاجة؟».

«قال: أبدا».

«وعلى الفور تركت مكتبى وذهبت إلى على ماهر فى رئاسة الوزراء، وبدون حتى أن أستأذن سكرتيره وجدت نفسى أفتح مكتبه كأننى أقتحمه».

«ولابد أنه بذكائه كان يتوقع شيئا من ذلك، فقد وجدته أول ما شاهدنى يغادر كرسيه فى مكتبه ويجرى ناحيتى ويقول لى: اتفضل فى الصالون لأن الأستاذ إسماعيل الأزهرى معاى وأنا باتكلم معاه، وأول ما أخلص حاجيلك».

«كان الأستاذ إسماعيل الأزهرى موجودا بالمكتب بالفعل، وقد أخذ يتحدث معى، وأشعرنى ذلك بالخجل من التسرع فى دخول المكتب دون استئذان».

«وتركت غرفة مكتب على ماهر وذهبت إلى الصالون الملحق بالمكتب أنتظر على ماهر، ولكن مضت نحو ساعة دون أن يحضر».

«وعندما سألت تبين أنه غادر مبنى رئاسة الوزارة!».

«ووجدت نفسى أدخل مكتبه وألتقط ورقة كتبت فيها استقالتى، ثم استدعيت مدير مكتبه وقلت له: إن هناك خطابا أرجو أن تسلمه بنفسك إلى على باشا ماهر».

«ولكن ما هى إلا ساعات حتى اتصل بى محمد على رشدى وزير العدل وسعد اللبان.. كان واضحا أن على ماهر أبلغهما، وقلت لهما: إننى لا أستطيع التعاون مع هذا الرجل، وإننى مصمم على الاستقالة».

«ولكن فى الصباح دخل علىّ الخادم يبلغنى أن رفعة رئيس الوزراء مر علىّ بالمنزل وترك لى بطاقته».

«وبعد دقائق كان على ماهر يتصل بى من مكتبه برئاسة الوزارة ويرجونى رجاء شديدا أن أعدل عن الاستقالة التى لم تكن الأخيرة!».

(٦٩)

ويروى المراغى قصة آخر استقالاته من وزارة على ماهر، وسنرى المراغى على نحو ما يصور نفسه لا يقبل أن يناور به على ماهر من أجل تحالفاته أو تعاملاته مع الإخوان، وهو لا يعطى على ماهر أبدا الفرصة للانسحاب من الموقف الذى وضع نفسه فيه، ومع هذا فإن على ماهر لا يكف عن تدبير المؤامرات ضد المراغى، فهو يستدعيه ليزيل الجفاء معه فى حضور الوزراء جميعا فى مجلس الوزراء، لكن ما أن يخرج المراغى من الاجتماع حتى يجد القصر يطلبه، وهناك يكتشف أن على ماهر قد طلب من الملك إخراجه من الوزارة، وإذا بالملك الذى كان خبيرا بالمؤامرات التى يدبرها رجاله وقادرا على مواجهتها يطلب من على ماهر أن يقدم استقالة الوزارة ثم يعيد تشكيلها، وهكذا تمت حماية المراغى من الإقالة وإن لم يشر هو نفسه إلى هذا المعنى.

على أن الرواية مع هذا ترينا كيف أن المراغى كان حريصا جدا على صورته كقطب مستقل خاصة مع جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال، فلم يكن

صاحب المذكرات ليقبل بأن تتكون عن شخصيته فى فكرهم صورة الرجل المعادى، وكأنه كان يتحسس خطواته بالفعل إلى رئاسة وزارة لا يبادره فيها الإخوان بالعداء:

«كانت آخرها تلك التى أعقبت أزمة كبيرة بسبب محاولة واضحة منه لتحريض الإخوان المسلمين ضدى».

«كنت جالسا فى مكتبى حين دق جرس التليفون وإذا بصوت يصيح بغير تحية أو سلام: إزاى يامرتضى تقبض على الإخوان المسلمين الأبرياء بغير ذنب؟ مش بلاش بقى الإجراءات التعسفية اللى أنت بتستخدمها معاهم!!».

«عرفت صوت المتكلم وقلت: تقدر تذكر لى يارفعة الباشا أسماء الذين قبضت عليهم؟».

«قال على ماهر: أنت تعرفهم أكثر منى، إنك تقبض عليهم بغير علمى».

«وقطع الحديث التليفونى وتركنى أقبض على السماعة حائرا، أيقنت أن فى مكتبه جماعة من الإخوان المسلمين، وأنه يريد أن يوغر صدور الإخوان علىّ، وأن يظهرنى بمظهر المتعسف معهم».

«واستدعيت مدير الأمن العام وطلبت منه إحضار كشوف المقبوض عليهم، وراجعتها ولم أجد فيها إلا عشرة من جماعة الإخوان قبض عليهم على أثر حريق القاهرة بأمر من السلطة العرفية، وقد صادق على ماهر بصفته الحاكم العسكرى العام على قرار القبض ووقع عليه، وتوجهت إلى مكتب على ماهر ودخلت عليه، ولم يخب ظنى، فقد كان فى مكتبه عدد من كبار جماعة الإخوان، وفوجئ بدخولى عليه ولكن ابتسم وقال: ها قد جئت لتحل المشكلة».

«قلت: المشكلة تحلها أنت وليس أنا، إنك أنت الذى صادق على أمر القبض، وهذا هو توقيعك، تفضل الآن بالإفراج عنهم».

«قال على ماهر: إنك أنت الذى أشار بالقبض عليهم».

«قلت: لست أنا الذى أشار بالقبض، إنما النيابة هى التى اتهمتهم، وأنت الذى صادق على قرار القبض، ومن حقك ألا تصادق، ومن حقك أن تفرج عنهم».

«قال بسرعة: قدم لى مذكرة بحالتهم».

«قلت: لن أقدم لك مذكرة، وهذا هو الكشف أمامك لتتصرف فيه، ولكنى أقول إنك تريد أن تحرض علىّ جماعة الإخوان، هذا هو هدفك الوحيد».

«قال على ماهر: لا أقبل أن تقول لى إنى أحرض عليك الإخوان».

«قلت: إنك اتهمتنى أمامهم بأنى أقبض على الأبرياء، وإنى أتعسف فإن لم يكن هذا تحريضا، أليس على الأقل هو تعريضا؟ وهل يليق بك أن تكلم وزيرا فى وزارتك أمامهم بهذه اللهجة؟؟».

«وخرجت إلى مكتبى وكتبت استقالة، أرسلت نسخة منها إليه ونسخة أخرى إلى ديوان الملك، وجمعت أوراقى وذهبت إلى بيتى».

«مر يومان لم أسمع فيهما شيئا، وفى العاشرة صباحا اتصل بى على ماهر وقال: إنه يرجو حضورى إلى جلسة يعقدها مجلس الوزراء».

«قلت له: ألم يصلك خطاب استقالتى»؟.

«قال: لهذا أرجو حضورك».

«توجهت إلى رئاسة مجلس الوزراء ودخلت مكتب على ماهر، وكان كل الوزراء مجتمعين عنده، حييتهم وجلست».

«قال على ماهر: إن أخانا مرتضى قدم إلىّ استقالته، ورأيت أن أجمعكم لعرضها عليكم، إنى أريد منك (وتوجه إلىّ بالخطاب) أن تسحب الاستقالة لأنه يسعدنى أن تكون زميلا لنا، إنى أريد إنهاء الخلاف المؤسف بينى وبينك».

«قال وزير التجارة: ونحن جميعا يسعدنا أن تظل بيننا».

«قال وزير الخارجية: وأضم صوتى إلى صوت زميلى».

«قلت: وأنا يسعدنى أن أكون معكم، لكن بغير الطريقة التى يتبعها رئيس الوزراء، إما أن نكون وزراء وإما لا نكون».

«قال على ماهر: إنى أحافظ على كرامتكم بقدر ما أحافظ على كرامتى».

«قلت: وهل من المحافظة على الكرامة أن تفعل مثل ما فعلت بحضور جماعة الإخوان».

«قال على ماهر: إنى آسف».

«وانتهى المجلس وسحبت استقالتى لأصطدم بمفاجأة عجيبة.

«عدت إلى مكتبى فى وزارة الداخلية، ودخل سكرتيرى الخاص يقول إن حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى سأل عنى تليفونيا، ويرجو أن أتصل به فور وصولى إلى المكتب، اتصلت بحافظ عفيفى، فرجانى أن أتوجه إلى مكتبه مباشرة، توجهت إليه، فقال: أين كنت؟».

«قلت: عند على ماهر».

«رأيت الدهشة على وجهه وقال: هل طلب منك أن تذهب إليه أم ذهبت أنت إليه؟».

«ثم شرحت له ما حدث فى المجلس».

«قال حافظ عفيفى: هذا شيء عجيب لا أكاد أصدقه، هل تعلم أن على ماهر حضر إلى مكتبى الساعة الثامنة صباح اليوم وقال: أنا لا أستطيع التعاون مع مرتضى المراغى، وأرجو رفع الأمر إلى الملك لكى أصدر مرسوما بإقالته».

«ظللت صامتا ثم قلت: وماذا فعلت؟».

«قال حافظ عفيفى: أبلغته أننى سأعرض الأمر على الملك، وفى الساعة التاسعة قابلت الملك فأخبرنى أن أبلغ على ماهر أن يقدم استقالة الحكومة ثم يعيد تشكيلها من دونك».

«قلت: إذن لماذا دعانى وطلب منى سحب الاستقالة؟».

«قال حافظ عفيفى (ضاحكا): إنه خشى أن يقدم استقالة الحكومة فيعهد الملك إلى غيره بتشكيلها، إنه يريد إقالتك لا استقالة الحكومة».

«ولكن ما هى إلا أيام حتى انتهى الأمر بأن قدم على ماهر استقالة حكومته فقبلها الملك وعهد إلى نجيب الهلالى بتأليف الوزارة».

مـــذكــرات وزراء نــهـايــة المـلـكـيــة ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢

علــى مـشــارف الـثــورة

2

عـــشـــر ســنـــوات مـــع فـــاروق

نـــهـايـــة المـــلـــكـيـــة



فـــاروق كـــمـــا عـــرفـــتـــه

مـــلـــك الـــنـــهـــايـــة

مذكرات:

كـــريم ثـــابـــت

دار الخيّـــال

(١)

ولد الأستاذ كريم ثابت فى مدينة الخرطوم عاصمة السودان فى بداية القرن العشرين لأسرة مصرية من أصول لبنانية، ترجح بعض المصادر أنه ولد عام اثنين (١٩٠٢)، وترجح مصادر أخرى أنه ولد عام أربعة (١٩٠٤). وقد كانت أسرة كريم ثابت تنتمى إلى الكنيسة البروتستانتية المشيخية وكان أبوه خليل ثابت صحفيا عمل فى «المقطم» حتى وصل إلى رئاسة تحريرها، وكانت «المقطم» مملوكة لثلاثة يطلق عليهم فى التاريخ المصرى الحديث «أصحاب المقطم»، وهم صروف، ونمر، ومكاريوس.

تخرج كريم ثابت فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام خمسة وعشرين (١٩٢٥)، وكانت شهادتها حتى تلك السنة بمثابة شهادة كلية متوسطة.

وقد انفصل كريم ثابت مبكرا عن والده ، وعمل «مندوبا للسياسة»، ثم أسس مجلة سماها «العالم» بفتح اللام، ثم اندمجت مجلته مع «مجلة الدنيا» التى كانت «دار الهلال» تصدرها، وسميت المجلة الجديدة «العالم والدنيا».

ومنذ الأربعينيات علا نجم كريم ثابت، وفى مايو ١٩٤٦ صدر بيان كبير الأمناء بأن الملك استقبل كريم ثابت المستشار الصحفى لجلالته، وكان هذا أول إعلان عن

توليه هذا المنصب. وقد أضاف إلى هذا المنصب الإشراف على الإذاعة، ثم أصبح كريم ثابت وزيراً لثلاثة أسابيع فقط فيما بين ٢ و٢٢ يوليو ١٩٥٢، وهى فترة حكم وزارة حسين سرى باشا الخامسة، وقد عين فيها كريم ثابت وزيراً للدولة.

هذا وقد تعرض كريم ثابت باشا للمحاكمة مرتين أمام محكمة الثورة ومحكمة الغدر.

وقد حكمت إحدى محاكم الثورة على كريم ثابت بالأشغال الشاقة المؤبدة ورد أمواله للشعب، وحبس كريم ثابت وأفرج عنه لظروف صحية، وفى يونيو ١٩٦٠ صدر قرار جمهورى بالعفو عن باقى العقوبة.

وقد توفى كريم ثابت فى عام ١٩٦٤.

وفى يوليو ١٩٧٥ قضت الجمعية العمومية لمجلس الدولة برد الممتلكات المصادرة من عدد من الشخصيات السياسية كان من بينها كريم ثابت (كان منهم أيضا: إبراهيم عبدالهادى، وفؤاد سراج الدين، وإبراهيم فرج، ومحمود سليمان غنام، وعباس حليم، وزينب الوكيل).

وأذن النائب العام فى ١٩٧٨ لأرملته وابنته بتسلم بعض المجوهرات المصادرة، كما حكم مجلس الدولة فى ١٩٨٦ برد الأموال المصادرة لهما.

(٢)

وعلى الرغم من أن المكتبة العربية تضم عددا معقولا من الكتب التى روى فيها مؤلفوها انطباعاتهم وذكرياتهم عن أعلام الصحافة المصرية، فإن كريم ثابت لا يحظى فى هذه الكتب بأى فصل من الفصول، وبوسع القارئ أن يستنتج الأسباب الكثيرة وراء هذا التجاهل أو الإهمال. لكن من المؤكد أن بصمة كريم ثابت على الصحافة المصرية والعربية لم تكن ذات بال، ومع أنى من الذين عرف عنهم الإنصاف الشديد لأى جهد بذله أى مهنى فإن قصارى ما أستطيع أن أثبته من جهد صحفى لكريم ثابت لا يتعدى الإشارة إلى ما افتخر به مرارا وتكرارا من كتابة المقالات المطولة عن الحياة الشخصية واليومية لأقطاب السياسة.

ومن الطريف أن مصطفى أمين روى أنه هو الذى أمده بتفصيلات الحياة فى بيت سعد زغلول ، فلما نشرت هذه التفصيلات استاءت أسرة الزعيم الوطنى وكانت أم المصريين أشد ما تكون غضبا، وبلغ غضبها حدا جعل مصطفى أمين نفسه يخشى أن يعترف بما فعل فى يوم من الأيام.

ومع هذا فإننا لا نعدم الحديث عن كريم ثابت فى كثير من ثنايا المذكرات المنشورة عن الفترات التى عاش فيها الرجل، لكن أحدا لم يكلف نفسه بأن يرسم له صورة بيوجرافية أو ترجمة شخصية إلا واحداً فقط هو الأستاذ حافظ محمود، وذلك فى سلسلة مقالات «نجوم الصحافة السابقون»، وهى المقالات التى نشرها فى الجمهورية سنة ثمان وستين (١٩٦٨)، وقد خصص حافظ محمود لكريم ثابت الحلقة العاشرة من هذه السلسلة وأبدى فى بدايتها ضجره من أن تكون الحلقة عن كريم وأنه كان يتمناها لوالده خليل ثابت، وكان حافظ محمود يحب خليل ثابت واتجاهاته فى الصحافة العلمية، على حين أنه لم يكن يعطى بعض هذا التقدير لابنه كريم ثابت.

ويرى حافظ محمود فى كريم ثابت عددا لا حصر له من المثالب، وهو يرويها بطريقته المهذبة دون أن يهتز له جفن، وعلى سبيل المثال فإنه يرى أن جريدة «المقطم» «طويت صفحتها» بعد أن تولى كريم ثابت رئاسة تحريرها، وقد أسندت إليه مهمة التحرير بدلا من والده بعد تعيينه مستشارا صحفيا للملك، وقد رأى والده عندئذ أن يفسح له المجال فاعتذر عن الاستمرار فى رئاسة التحرير بكبر سنه، وصحته، فلما تولى كريم ثابت رئاسة التحرير كان حريصا على الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإعلانات للجريدة، وكان حريصا فى ذات الوقت على الحصول على أقصى نسبة لنفسه من هذه الإعلانات التى جلبها بنفوذه. وفى ذات الوقت فإن انشغاله بصحبة الملك أثر كل التأثير على تفرغه لرئاسة التحرير حتى انحدر مستوى المقطم.

ويصور حافظ محمود انشغال كريم ثابت على نحو أروع بكثير جداً من كل ما رواه كريم ثابت فى مذكراته، وذلك أن كريم ثابت حضر ذات مرة حفلا مسرحيا لنقابة الصحفيين بصفته مندوبا عن الملك، وفى أثناء الحفل دق جرس التليفون فى

اللوج الملكى فطلب إلى حافظ محمود أن يرد عليه، وفوجئ حافظ محمود بالملك نفسه يطلب كريم ثابت لمحادثته، فلما أنهى حافظ محمود الخبر إلى كريم ثابت طلب إليه أن يبلغ الملك أنه لا يجوز له - بروتوكوليا - أن يقوم من مكانه للرد على التليفون حتى لو كان طالبه هو الملك نفسه، وذلك لأنه يحضر الحفل بصفته مندوب جلالة الملك، ولما أبلغ حافظ محمود الرسالة للملك قال له: إذن فاجعله يمر علىّ متى انتهى من الحفلة.

وهنا علق كريم ثابت لحافظ محمود والصحفيين الآخرين الذين كانوا معه فى اللوج الملكى وقال لهم: على هذا تحسدوننى.. إننى بعد انتهاء الحفلة فى الثانية صباحا أذهب إلى بيتى لأبدل ملابسى ثم لأذهب للملك لتبدأ السهرة فى الثالثة صباحا.

ومما يرويه حافظ محمود أيضاً عن كريم ثابت أنه بلغ به الجفاء بوالده حدا لا يتصور، فمع أن والده كان يسكن فى الشقة المجاورة لشقته، إلا أن الشهور كانت تمر دون أن يجد كريم ثابت فى وقته دقائق لزيارة والده، لأنه كان يقيم بصفة مستمرة فى القصور الملكية ولا يزور شقته الأصلية إلا مرورا بها لساعات قليلة.

ويؤكد حافظ محمود على هذا المعنى بما يرويه من أن كريم ثابت كان سيحضر حفل افتتاح مبنى نقابة الصحفيين فى نهاية مارس ١٩٤٩، وصرح والده خليل ثابت أمام جمع من كبار الصحفيين بأنه لم ير ابنه منذ ثمانية شهور، ثم إذا به يختلى بحافظ محمود ويسأله: هل يستطيع أن يجد له زاوية فى مبنى النقابة يختفى فيها حتى لا يلتقى بابنه!! (هذا الولد)!!

وعلى الرغم من هذه الرواية التى يقدمها حافظ محمود، فإن إحقاق الحق يقتضينا أن نشير إلى ما أشار إليه كريم ثابت فى مذكراته من أن الوفد حصل لوالده على الباشوية إكراما له، وقد حدث هذا بينما كريم ثابت فى الخارج، فإذا به يفاجأ باستقالة والده من مجلس الشيوخ، ولم يكن هذا إلا لإتاحة الفرصة له لينال الباشوية لأن أعضاء البرلمان كانوا فى ذلك الوقت أكبر من أن يمنحوا الرتب العالية بينما هم أعضاء فى البرلمان.

(٣)

نتناول فى هذا الباب مذكرات كريم ثابت التى صدرت فى مطلع عام ٢٠٠٠ عن دار الشروق، وقد تضمنت هذه المذكرات فى صلب نصوصها ما يشير إلى أنها كانت قد نشرت على حلقات فى جريدة الجمهورية، بل وصل الحال إلى أن يشير صاحب المذكرات إلى رقم الحلقة التى أشار فيها إلى واقعة معينة، ومع هذا ولسبب لست أدريه فقد نشرت الحلقات بترتيب مخالف لما كانت قد نشرت به فى «الجمهورية»، وهكذا نجد فى النص المنشور فى الكتاب إشارة إلى حلقة ذات رقم معين، بينما هى فى الكتاب برقم آخر، وقد تكون الإشارة إلى أن الواقعة سبق ذكرها بينما هى فى الترتيب الجديد تأتى بعد الموضع الذى يقول فيه النص إنه سبقت الإشارة إليها.. وهكذا وهكذا، مما يقطع بأن يدا (لم يسمها الناشر وإن كان القارئ يستطيع معرفتها بسهولة) قد امتدت إلى الحلقات التى سبق نشرها فحذفت منها أجزاء معينة وربما حلقات بأكملها وأعادت ترتيب الحلقات بطريقة غير التى رتبت بها عند نشرها.

ولم تهتم هذه اليد الخفية بأكثر من هذا الذى قصدته قصدا، وتركت النصوص الأخرى على ما هى عليه دون أن تكلف نفسها عناء إعادة صياغة الفقرات بحيث تبدو متسقة مع الترتيب الجديد، ودون أن تكلف نفسها ـ على سبيل المثال ـ عناء حذف الجمل أو الفقرات التى تشير إلى نشر الحلقات فى «الجمهورية»، أو ضبط الإشارة إلى ما سبق إذا كان ما سبق قد أصبح فى الترتيب الجديد لاحقا بعد أن كان سابقا.. وهكذا يمكن لأى محقق فضلا عن أن يكون محقق نصوص أن يشخص ما حدث لمذكرات كريم ثابت على أنه فعل حدث بقصد السرقة فحسب.. وفى حالتنا فإنه حدث بقصد إخفاء بعض ما احتوته المذكرات حتى تصدر المذكرات على هوى ومقاس مَنْ مارس فيها هذه الجريمة.. وربما يعطينا هذا فكرة سريعة عن الهدف المستهدف على سبيل المثال من احتكار سوق النشر العربى كلها فى يد شركة كبيرة تديرها مجموعة مالية قابضة تتصل فى النهاية بسلطات مالية صهيونية الهوى!!

مثل هذا السلوك الذى قامت به اليد الخفية فى مذكرات كريم ثابت سلوك لا يصدر إلا عن شخصية نرجسية تحتقر ذكاء الآخرين، وتمتهن قدراتهم وقيمتهم وتتوارى دون أن تظهر وإن كان أثر خفة يدها وطولها يظهر بالحذف دون الإضافة

على نحو ما تظهر آثار النشالين المحترفين، ومن أسف أن الناشر اكتفى بعد اكتشاف القراء هذا كله بأن يعلن عن إيقاف بيع الطبعة المتاحة، ثم عاد بعد أسبوعين وطرحها هى هى فى السوق وعلى نحو ما كانت عليه، ولأن الموضوع كله لا يهم القارئ المصرى الذكى فى كثير أو قليل، فإن أحدا لم يكلف نفسه عناء لوم الناشر، ولم يعن أحد بالحديث عن المذكرات إلا فى الحدود التى تتصل بتناقضها التام مع الحقائق المعروفة، أو فى إطار حديث المجاملة التقليدية المفروضة على بعض الكتاب تجاه المنشورات.

ومع هذا فقد كان هناك جهد محموم ، لم يعرف له أحد سببا محددا حتى الآن ، من أجل الدعاية والتركيز على صدور هذه المذكرات فى جزءين، وعلى الإشارة إلى المقدمة التى كتبت لهذه الطبعة من المذكرات.

وقد بلور كاتب كبير هو الأستاذ أحمد رجب موقف الشعب المصرى كله من هذا الحدث بأن اقترح فى عموده اليومى على الناشر الصديق ـ على حد تعبيره ـ أن يسميها «مذكرات عباس العرسة»، وهو الشخص المنافق بلا حدود الذى تصوره حلقات كثيرة من الكاريكاتير اليومى البارز لجريدة الأخبار، وبرر أحمد رجب هذا بما يعرفه الناس عن تقريب الملك فاروق لكريم ثابت إلى حد تعيينه مستشارا صحفيا له، وتعيينه وزيرا فى نهاية عهد فاروق، ومع هذا فإن المذكرات حافلة بنقد فاروق وسلوكياته.

(٤)

لقيت مذكرات كريم ثابت هجوما تستحقه، وقد كتب عنها وعما فيها من تناقضات واضحة وافتراءات بينة فى مارس ٢٠٠٠ أربعة هم: الأستاذ عبدالعال الباقورى فى جريدة «الاتحاد» الإماراتية، والأستاذ رشاد كامل فى مجلة «صباح الخير» المصرية، وقد اختار للكتابة عنها عنوانا معبرا هو «فن إفساد الملوك»، كما كتب الأستاذ محمود عبدالشكور فى مجلة «أكتوبر» المصرية، وقدكتب كل واحد من هؤلاء أربع حلقات على الأقل. وفى نهاية الشهر (٣١ مارس ٢٠٠٠) كتب الدكتور رءوف عباس أستاذ التاريخ المرموق دراسة نقدية للمذكرات نشرتها مجلة «المصور».

وفى شهر سبتمبر ٢٠٠٠ (أى بعد ستة شهور) كتب الأستاذ سليمان جودة حلقات عن المذكرات فى الصفحة الأخيرة من الوفد.

وكان الأستاذ محسن محمد قد سبق هؤلاء بأن نشر بعض نصوص المذكرات على حلقات فى مجلة «آخر ساعة» فى نهاية ١٩٩٩.

وقد عُنى الدكتور رءوف عباس بالرد العلمى على محمد حسنين هيكل فيما يتعلق بالتبرير الذى قدمه هيكل لعلاقة كريم ثابت بالقصر. وقد أثبت أستاذنا الدكتور رءوف عباس بكل وضوح الرؤية الذى يتمتع به وبكل غزارة علمه التاريخى وتفكيره المنطقى، أن كريم ثابت كان يتجسس على الملك فاروق لصالح الإنجليز والأمريكيين، وللدكتور رءوف عباس أدلته القوية على هذا الحكم الصائب.

كما استنكر الدكتور رءوف عباس على هيكل أن يدعى فى المقدمة التى كتبها للكتاب أن المذكرات لم تنشر من قبل إلا ثلاث حلقات فى جريدة شاء هيكل ألا يتفضل علينا بذكر اسمها!! بينما نشرت منها أكثر من ثلاثين حلقة فى «الجمهورية» التى كان جمال عبد الناصر نفسه صاحب امتيازها(!!)

وفى حقيقة الأمر فإنى أحب أن أضيف أن مذكرات كريم ثابت لم تنشر فى «الجمهورية» فحسب، لكنها نشرت أيضا فى جريدة «مايو» عام ١٩٨٤ تحت عنوان «الأستاذ تاريخ يتذكر». هذا فضلا عن أن بعض المصادر التى تناولت تاريخ عهد فاروق قد عمدت إلى النقل منها والإشارة إليها.

(٥)

والحق أننا لا نبالغ لو قلنا إن هذه المذكرات لم تكتب حين كتبت فى منتصف الخمسينيات ولم تصدر إلا فى إطار الحملة التى سددت الثورة أسهمها من أجل القضاء قضاء مبرما على سمعة الملك فاروق والسياسيين المبرزين من قادة الحركة السياسية قبل الثورة، فقد كان هذا بالفعل هو الإطار الذى نشرت فيه المذكرات، ومع أن كريم ثابت كان واحدا من الذين قدموا للمحاكمة أمام محاكم الثورة إلا أنه (لسبب غير معروف وإن لم يكن صعب الإدراك) آثر أن يمضى كواحد من الذين يؤدون ألحان النقد والهجوم على العهد السابق بلا هوادة ولا رحمة.

ونحن نرى كريم ثابت وهو يحاول أن يصور نفسه فى هذه المذكرات بمثابة الرجل الذى كان يرى المنكر طوال سنوات طويلة وينكره بقلبه، وربما ينخدع القارئ حين يقرأ هذا ويظن أن صاحبه كان ينكر المنكر بقلبه، ولكن التاريخ لا يرحم لأن القراء جميعا يعرفون حتى من أقل قراءة عن هذه الفترة أن كريم ثابت كان واحدا من الذين شاركوا فى ارتكاب المنكر.

بل إن الذين عاشوا فى العهد الناصرى نفسه يعرفون أن أحد الصحفيين رسم لنفسه فى العهد الناصرى طريقا هو نفسه طريق كريم ثابت فى العهد الملكى تماما، وإن ظن أنه أفاد من الخبرة البشرية أن يحمى نفسه من بعض ما وجه إلى كريم ثابت، وهكذا غلف سلوكه بما يكفيه شر السهام التى وجهت إلى كريم ثابت من قبيل شيك مستشفى المواساة ذى الآلاف الخمسة، ولكن الثمن الذى دفعه من نفسه من أجل هذا التغليف كان أفدح بكثير جدا من ذلك الذى دفعه كريم ثابت.

وعلى سبيل المثال فإن كريم ثابت رغم كل ما اتهم به وأخذ عليه ، لم يتطرق الشك فى تقلبه المستمر بين أحضان العروش المختلفة دون مراعاة لإل أو ذمة، ولا فى انقلابه المستمر كالأكروبات على كل آرائه، بل وعلى كل رواياته.

وإنما ظل كريم ثابت بكل ما وجه إليه من نقد «باشا» ذا عيوب أو تصرفات قابلة للنقد، وظل صحفيا مستورا أو ميسورا دون أن يتحول إلى واحد من أصحاب الملايين غير المبررة بجهد مهنى، وظل كريم ثابت أيضا صحفيا فحسب عرف كثيرا من الملوك والرؤساء ولكنه لم يتصور نفسه ولا صورها على أنه صنعهم وخلعهم ووجههم ووضعهم على طريق الصواب والحق والخير والجمال.

وخلاصة القول إن كريم ثابت ظل بشرا على نحو ما بدأ بشرا، وعلى نحو ما عاش بشرا، أما النسخة الناصرية منه فقد ابتعدت عن البشرية ثلاث خطوات فى ثلاثة اتجاهات متباينة، فقد اقترفت كل أعمال الشياطين، وحرصت على تصوير نفسها فى صورة الملائكة، وعلى الاعتقاد فى ذات الوقت فى ألوهيتها غير القابلة للنقاش.

ولسبب غير مذكور فى هذه المذكرات فقد صدرت فى كتابين، الأول بعنوان «ملك النهاية: فاروق كما عرفته» ويتضمن الحديث عن الملك فاروق مبوبا: فالباب

الأول: يوم مع فاروق يتحدث فيه أيضا عن ملبسه، ومأكله، وشرابه، وتدخينه. والباب الثانى عن مجموعاته الخاصة، ورياضته، وحراسته، وتعليمه. والباب الثالث يتحدث فيه عن أصدقائه، وشعوره بالحرمان، وتقتيره وتبذيره، ومساهمته فى ترويج الشائعات، وحفلاته الخاصة. أما الباب الرابع فهو مخصص تقريبا للحديث عن مثالب فاروق فى أربعة فصول تحمل عناوين: الطاغية، القمار، فى حياته الرسمية، مغامراته النسائية. وبعد هذا كله خاتمة من ثلاث صفحات، وقبل هذه الأبواب الأربعة تمهيد بعنوان: كيف عرفت فاروق.

أما الكتاب الثانى وهو موضوع الجزء الأكبر من مدارستنا واستشهاداتنا، فقد وضع له عنوان «عشر سنوات مع فاروق.. نهاية ملك».

(٦)

وقد حفلت مذكرات كريم ثابت بما يعرفه القراء المعاصرون من سلوك النسخة المستنسخة منه من تكرار الهجوم المكثف على الشخصيات السياسية التى فارقت الحياة (أو السلطة والنفوذ على الأقل) دون أى وازع من خلق أو ضمير أو حياء.. والوقوف فى ذات الوقت موقف الحذر والوجل أمام الشخصيات التى كانت لا تزال على قيد الحياة حين نشرت المذكرات.

ولن نشغل القارئ بأمثلة كثيرة على هذا الخلق المعروف، وإن كنا سنراه بوضوح فى حديث كريم ثابت عن صدقى باشا رئيس الوزراء الذى عين هو فى أثناء حكمه مستشارا صحفيا للملك دون علمه.

وعلى نحو ما نجد حقائق واضحة فى فهم موقف كريم ثابت من إسماعيل صدقى باشا فإننا نجد أيضا ما يبرر موقفه من أحمد حسنين باشا، لقد كان من المعروف والثابت أن حسنين باشا لا يرتاح إلى كريم ثابت إلى حد أنه منعه من دخول القصور الملكية، وهو غاية ما كان يسعى إليه كريم ثابت منذ تعرف إلى الملك فؤاد وكان عضوا فى الوفد المرافق له فى إحدى زياراته لأوروبا (١٩٢٩)، وفى الحقيقة أن نجم كريم ثابت لم يصعد إلا بعد وفاة حسنين باشا، بل إنه كان فيما

يبدو من تصرفاته ونشاطه يمهد لنفسه بكل الطرق ليتولى مكانة حسنين باشا عند الملك فاروق.

ومن العجيب أن يتعمد هيكل فى تقديمه لمذكرات كريم ثابت تجاهل هذه الحقيقة الواضحة وضوح الشمس لكى يدير الحديث حول فكرة مختلفة تماما أسندها إلى حسن يوسف باشا تزعم أن حسنين (والملك فاروق بالتالى) كانا يوظفان كريم ثابت للاتصال بالسكرتير الشرقى للسفارة البريطانية من أجل خلق محور جديد للتغلب على مضايقات السفير البريطانى كيلرن للملك فاروق.. وهى أوهام وأكاذيب ليس لها فى التاريخ إلا ما يناقضها، ولم يكن السكرتير الشرقى «سمارت» ـ على نحو ما أوضح الدكتور رءوف عباس ـ ليتجاوز السفير ولا يتحرك إلا بإذنه، ولم يحدث هذا أبدا على نحو ما ترينا الوثائق البريطانية، لكن فيما يبدو فإن هيكل كان يلجأ إلى إسقاط مبكر لتجربته التى هى كما نعرف نسخة مستنسخة من تجربة كريم ثابت، مع الإفادة من الأخطاء التى وقع فيها كريم ثابت.

(٧)

كان كريم ثابت إنساناً متميزا ما فى ذلك شك، لكنه شأن الأذكياء من الذين لا يمانعون أن تنطبع صورتهم فى أذهان الناس على أنهم من الوصوليين والانتهازيين كان حريصا على أن يكسب كل ما يستطيع أن يكتسبه من مجد ونفوذ، وهكذا فإننا نراه بمثابة المثل البارز للشخصية التى استطاعت أن تقترب باقتدار من القوى الثلاث المتحكمة فى الحياة السياسية فى الحقبة التى عاشها، وأن تستفيد قدر ما تستطيع من هذه القوى الثلاث.

هكذا تمكن كريم ثابت من أن يحتفظ بثقة الإنجليز، وكانت ثقة عائلية توارثتها أسرته. كما تمكن كريم ثابت من أن يحصل على قدر كبير من ثقة الوفد، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن كريم ثابت كان صديقا للوفد وإن لم يكن وفديا، وأنه كان متعاطفا مع الوفد وإن لم ينتم إليه، بل إن أحدا لا يستطيع أن ينكر أن خليل ثابت كان أحد الشركاء الثلاثة فى تأسيس «المصرى» أشهر الصحف التى عبرت عن الوفد المصرى، وكان الشريكان الآخران هما الأستاذان الكبيران: محمود أبو الفتح ومحمد التابعى.

وطيلة السنوات العشر الأخيرة من عهد فاروق كان كريم ثابت قد أصبح مقربا، ثم مقربا جدا من القصر، وأصبح بمثابة صديق أو مستشار على أقل تقدير للملك فاروق.

ومع أن طبائع الأشياء تقول بأن من المستحيل على أى إنسان أن يحظى فى نفس الوقت بثقة طرفين متنافرين أو متناقضين أو متصارعين، إلا أن الأمر يصبح أسهل بكثير جدا حين تكون الأطراف المتعارضة ثلاثة أطراف وليست طرفين فحسب، ذلك أن اللاعب فى مثل هذه المواقف يدرك طبائع الأشياء فى أن كل طرفين قد يتفقان على طريقة ما أو فى لحظة ما على الطرف الثالث، وهكذا تصبح هناك مساحة كبيرة متاحة للعب على كل طرف فى كل لحظة من لحظات الصراع.

وهنا بالضبط كان مكمن حظ كريم ثابت، وعلى الرغم من خطورة مثل هذا الدور على الوطن، فإن التوازنات التى سادت العلاقة بين القوى الثلاث كانت كفيلة بأن تحمى مصر مما يريده بها أعداؤها. ومن سوءحظ مصر فى فترة تالية أن اللاعب الذى قام بدور كريم ثابت آذى وطنه أبلغ ما يكون الإيذاء، لأن الطرفين الثانى والثالث تآمرا على مصلحة مصر، وكان هو نفسه من أجل مكانته أبرز أدواتهما فى هذا التآمر الذى لا نزال ندفع ثمنه فى مصر وفى الوطن العربى كله حتى اليوم.

(٨)

على أن أى قارئ للتاريخ لن يستسيغ أبدا أيا من المبررات التى قدمها كريم ثابت مفسرا بها سلوكه المرائى للملك فاروق، ومن الإنصاف أن نذكر أن كريم ثابت التزم كثيرا من الصدق فى تصوير الأقدار الكثيرة من الرياء والمداهنة والنفاق التى عالج بها الملك فاروق طيلة الفترة التى قضاها بالقرب منه، وليس من المستبعد أن يشعر كثير من قراء كريم ثابت بالتعاطف مع هذا الملك الشاب الذى أحيط بهذه الحاشية المرائية الفاسدة التى لم تتورع عن ارتكاب كل ما من شأنه أن يجعلها تحظى فى النهاية برضا الملك على استمرار وجودها إلى جواره، بينما هذا الجوار نفسه معذب ومؤرق إلى أبعد حدود التعذيب والأرق.

ومع أننا لسنا فى مجال حديث أخلاقى عن النفاق ومعقباته وآثاره الضارة، فإننا لانستطيع أن نتجاهل أن الدور الذى لعبه كريم ثابت، قد أسهم فى تقويض العرش، مع أنه حريص فى المذكرات على أن يبدو فى معاملته للملك وكأنه يتملقه ليحافظ عليه، بينما لا يترتب على التملق إلا التقوض كما تدلنا علوم الأخلاق وعلوم الحياة.

وهكذا فإن القراء يدركون نهاية الطريق الذى سار فيه كريم ثابت حتى أولئك المعجبين بمهارة كريم ثابت فى النفاق وفى لف البرشامة والكلام والنصيحة، وفى دهان المراهم والكريمات.

ومن الثابت بالتاريخ والمنطق أن كريم ثابت قد عرف فاروق منذ طفولته، وإن كانت علاقته بالقصور الملكية قد انقطعت فى ظل منع أحمد حسنين له من دخولها حتى أتيح له التسلل مرة أخرى.

وهكذا فإنه من السهل علينا أن ندرك فساد كل البناء الكاذب الذى أقامه كريم ثابت ومَنْ قدم للطبعة الأخيرة لمذكراته للإيحاء بدوافع كريم ثابت للاتصال بفاروق واستمراره معه، ومن السهل حتى على القارئ متوسط الذكاء أن يدرك مدى الكذب فى كل السياق الذى يقدم فيه كريم ثابت علاقته بالملك فاروق على أنها حدثت بالمصادفة فى ١٩٤٣، وعلى أنه كان مضطرا إليها وإلى استمرارها وإلى محاولته التخلص من هذه العلاقة وإنهائها.. ومع هذا فإننا وبحكم المدارسة الأمينة للنصوص سنحترم كل نصوصه التى يصور فيها كل ما يريد أن يصوره وربما نثنى على دقة تصويره لما أراد.

لكننا لا نستطيع أن نتجاوز هذه الفقرة دون أن نكرر تلخيص الرؤيتين المتناقضتين حول علاقة كريم ثابت بفاروق، فالدكتور رءوف عباس يرى بكل وضوح وبكل ثقة وبكل علم أن كريم ثابت تجسس على فاروق لصالح البريطانيين والأمريكيين، أما محمد حسنين هيكل فيحاول أن يمرر من تحت ذقوننا فكرة أن فاروق وأحمد حسنين حاولا الاستعانة بكريم ثابت من أجل تغيير سياسة البريطانيين تجاه فاروق نفسه!! وشتان بين رؤية الأكاديميين الوطنيين وعلمهم، ورؤية أخرى لها دوافعها ومقابلها.

(٩)

يحرص كريم ثابت فى حديثه عن علاقته بالملك فاروق على أن يظهر أنه يستحق تعاطف القراء معه، ومع أنه لم يكن مضطرا إلى أن يعيش الحياة (المضطربة القاسية على حد وصفه وتصويره) التى عاشها فى كنف فاروق وصحبته فإنه يكاد يصور نفسه على أنه كان مجبرا على هذه الحياة، وأنه لم يكن له خيار فيها، وأنه لم يكن بوسعه أن يخرج من إطار هذه المهمة، وعلى سبيل المثال فإننا نجده يصور نفسه بمثابة كبش فداء فى موضوع تقاضيه أموالا من مستشفى المواساة، مع أنه لا يتناول هذا الموضوع بالتفصيل المتوقع، وكل ما يحدثنا به فى هذا الصدد هو قوله:

«وإذ أدركت ذلك أدركت أن الغضب الذى أبداه عند إثارة موضوع «المواساة» فى مجلس الشيوخ لم يكن «لأجل خاطرى»، كما تبادر يومئذ إلى بعض الأذهان، وإنما كان لأنه خشى أن تتمادى المعارضة فى موقفها، وأن تعرض لموضوعات تمسه شخصيا، فأراد أن يتجنب بحث تلك الموضوعات بكل وسيلة، ولو عزيت استقالة محمود محمد محمود وحكاية الشيوخ إلى كريم ثابت، فقد كان ذلك فى نظره أهون من أن تسلط الأضواء على موضوعات كان من مصلحته ومن مصلحة الذين أفادوا ماليا معه أن تظل تفاصيلها طى الكتمان!».

ومن طريف ما يروى عن الآلاف الخمسة التى حصل عليها كريم ثابت من مستشفى المواساة أنه حصل عليها فى مقابل تعهده بالسعى فى مساعدة المستشفى فى الحصول على إعانة كبيرة من وزارة المالية تقدر بمائة ألف جنيه.

(١٠)

ولهذا فإن كريم ثابت يحدثنا بعد خمسين صفحة عن ضيقه أو شعوره بالضيق حين جاء منحه الوشاح الأكبر من نيشان النيل ضمن رجال الحاشية الذين شملهم التحقيق فى موضوع الأسلحة الفاسدة:

«... وفى شهر مارس صدر قرار الأستاذ محمد عزمى النائب العمومى بحفظ

التحقيق الخاص برجال الحاشية الذين شملهم التحقيق فى موضوع الأسلحة والذخيرة، فأنعم عليهم فاروق برتب ونياشين «تعويضا عما أصابهم» كما قال يومئذ».

«ومع أن التحقيق بدأ وانتهى من غير أن يمسنى ومن غير أن يسألنى المحققون سؤالا واحدا، ومع أن اسمى لم يرد فى البيان الذى أذاعه النائب العمومى، أمر فاروق بإضافة اسمى إلى قائمة الإنعامات، وأنعم علىَّ بالوشاح الأكبر من نيشان النيل، باعتبار أن الحملة بدأت علىَّ فى مجلس الشيوخ!».

«وكنت جالسا فى حجرة نومى بمنزلى حين دق جرس التليفون وأخبرنى «الشمشرجى النوبتجى» بهذا الإنعام مهنئا، فقلت له على الفور : إننى أرجو أن يعفينى الملك من هذا الإنعام فى الوقت الحاضر، لأن «مجيئه مع إنعامات الذين حقق معهم قد يحمل الناس على الاعتقاد بأننى كنت ضمن الذين شملهم التحقيق، فى حين أنه لم يتناولنى بتاتا!».

«وكان عندى فى تلك الساعة مصطفى أمين وإلياس أندراوس، فأفضيت إليهما بوجهة نظرى وقلت إننى سأبذل قصارى طاقتى لأتخلص من هذا النيشان!».

«ودق جرس التليفون مرة أخرى، وكان فاروق نفسه هو المتكلم هذه المرة، فبادرنى بقوله: بلغنى أنك «رافض» النيشان اللى أنعمت به عليك!».

«فقلت: أستغفر الله يا أفندم.. كيف أرفض هذا العطف الكبير.. وإنما أبديت خوفى من أن يلتبس الأمر على الناس فيظنوا أن التحقيق امتد إلىَّ وشملنى، فى حين أن النيابة لم تسمع أقوالى ولو كشاهد.. لذلك التمست أن تتفضل جلالتك بتأجيل هذا الإنعام إلى فرصة أخرى».

«فقال: أنا أنعمت عليك بهذا النيشان لأن الحملة بدأت ضدك.. فإما أن تقبله الآن وإما أن ترفضه نهائيا!».

«فقلت: يعنى مفيش وسط.. فإما قبولٌ فورا أو رفضٌ نهائيا».

«(وهنا أشار إلىَّ مصطفى أمين وأندراوس إشارة معناها أن أقبل)».

«فقال: وأحب أن أنبهك كمان إلى أن خبر الإنعام ما بقاش سر فى الديوان، وأن رفضك له حيتسبب عنه كلام كتير!».

«فقلت: مادمت جلالتك تفسر التماس التأجيل بأنه رفض، فإنى متنازل عن هذا الالتماس.. وكل ما أرجوه فى هذه الحالة هو أن تأمر جلالتك بأن يصدر بلاغ مستقل بهذا الإنعام غير البلاغ الذى سيشير إلى سائر الإنعامات».

«فقال: هذا أمر سهل، ويمكن أن تتفق عليه مع المختصين فى الديوان».

«وفعلا صدر بلاغ مستقل بالإنعام الخاص بى!».

وهكذا حصل كريم ثابت على ما يظن أنه بمثابة البراءة أمام التاريخ!!

(١١)

وقبل هذا الموضع بسبعين صفحة يتحدث كريم ثابت عن الملل الذى كان قد تسرب إليه من علاقته بالملك فاروق ووصوله إلى قرار نهائى بالاستقالة، وهو يقدم مبررات موضوعية وقوية تبدو غير قابلة للنقاش، وهى مبررات كافية لاتخاذ قرار الاعتزال المبكر، لكن كريم ثابت لا يعدم الحيلة فى أن يقدم لنا نفسه فى صورة الرجل الذى يؤمل أن تغير الظروف من فاروق إلى الأفضل، لكنها للأسف لم تغيره إلا إلى ما هو أسوأ:

«لاحظت مع الوقت، وسنة بعد أخرى، أن تقدمه فى السن لا يلطف من نزواته، ولا يخفف من غلوائه!».

«وأن التجارب تمر به بدون أن تحد من اندفاعه أو تقلل من استهتاره.. بل بدون أن تترك أثرا فى وعيه أو فى قلبه!».

«وأن الأزمات، على اختلاف أنواعها، تهزه يوما أو أياما، ثم يزول تأثيرها زوالا تاما كأنها لم تكن!».

«وكان من الطبيعى أن يشغل ذلك تفكيرى وأن يثير هواجسى».

«فما أتت سنة ١٩٤٩ على آخرها حتى كانت النتيجة التى خرجت بها من تفكيرى الطويل تحثنى على اتباع النصيحة التى أسداها إلىّ الكونت باليانو قبل ذلك بخمس عشرة سنة».

يشير كريم ثابت إلى نصيحة قدمها له هذا الكونت وقد نشأت بينهما صداقة وثيقة حين كان الكونت ممثلا لإيطاليا فى مصر (١٩٣٥) كوزير مفوض، وكان مضمون هذه النصيحة أن الصعوبة ليست دائما فى الوصول ولكن فى الانسحاب فى الوقت الملائم، لأن كثيرين من المشتغلين بالسياسة يرتكبون أعظم الأخطاء فى حياتهم لترددهم فى الانسحاب من الميدان السياسى فى الفرصة المناسبة، وبناء عليه بدأ كريم ثابت يقنع نفسه بالانسحاب.:

«فقد أضحت عقيدتى أن فاروق الرجل يحارب فاروق الملك!».

«وأن فاروق الرجل يهدم كل ما يبنيه فاروق الملك».

«وألا فائدة ترجى من دروس الأحداث والتجارب ومن تعاليم الأزمات والمحن».

(١٢)

ويصل صاحب هذه المذكرات إلى ذروة الدراما النفسية بعد صفحتين من هذا الموضع حين يروى حادثا عابرا كان له أكبر الأثر فى قراره بالانسحاب:

«وحدث فى صيف سنة ١٩٤٩ حادث صغير كان له تأثيره فى تقريب «الانسحاب» إلى نفسى، فقد كنت جالسا يوما مع فاروق فى مكان عام بالإسكندرية يطل على البحر، فحدثنى عن كياسة صاحبه ونشاطه حديث المعجب به، ثم قال: وفى اليوم اللى يقع فيه «بوللى» سأعينه محله!».

«وكان يعنى «بيقع».. أن يسقط ميتا!».

«وقال ذلك بلهجة من يقول إنه سيستبدل سيارة بأخرى!».

«مع أنى لم أعرف بين الذين كانوا قائمين على خدمته مَنْ خدمه بالنشاط والتفانى اللذين خدمه بهما «بوللى»، وكنا جميعا نتوقع كل يوم أن نسمع أن «بوللى» قضى نحبه من شدة تعبه وإجهاده، فقد كان الخادم الذى لا ينام ولا يستريح، وكان المعروف أنه ليس بين رجال فاروق الخصوصيين من يدانيه فى المنزلة التى له عنده!».

«لذا شق علىّ فى ذلك اليوم أن أسمع فاروق يتكلم عنه بتلك اللهجة بدلا من أن يشفق على حاله ويخفف عن كاهله رأفة به ورحمة بأولاده».

«وفى ذات يوم قال لى فاروق وهو يحاول أن يثنينى عن السفر إلى أوروبا لمعالجة ساقى: أريد ياكريم أن أصارحك بأمر يتجنب الأطباء مصارحتك به، وهو أن لافائدة لساقك من كل علاج، وستظل العلة تتفاقم إلي أن يأتى يوم يضطر فيه الأطباء إلى بترها، فإذا كنت فى هذا اليوم لا تزال فى «شرف الخدمة» أمرت بإدخالك مستشفى فؤاد (المواساة)».

«وكان جادا فى حديثه!».

«فضحكت، فظن أننى لم أحمل حديث بتر الساق على محمل جدى، فقال: أنا لا أمزح!».

«فقلت: ليت جلالتك كنت مازحا».

«فقال: ليس فى احتمال بتر الساق ما يضحك!».

«فقلت: إنى لا أضحك لهذا الجزء من الحديث، فإن أمره بيد الله».

«فقال: وما الذى يضحكك إذن؟».

«فقلت: قول جلالتك إنه إذا كنت فى «شرف الخدمة» أمرت بإدخالى المستشفى على حسابك، أى إذا ـ وهنا شددت على مخارج الألفاظ تشديدا جعل لهجتى لا تخلو من روح التهكم ـ لم أكن فى «شرف الخدمة» ضننت علىّ بنفقات بتر الساق!!».

«وأحس بوقع حديثه من نفسى، فحاول أن يكون مداعبا، فقال باسما: «الشرط نور».

«وكان «النور» وضاء، فسقطت آخر غشاوة كانت على بصرى!».



وبعد قرابة مائة صفحة من قصة نفقات علاج ساقه يصل كريم ثابت إلى رواية قصة استقالته ثم يعقب بقوله:

«تلك هى قصة اعتزالى العمل فى القصر».

«وإذا كنت قد تنفست الصعداء حين أبلغت نبأ قبول استقالتى، فإن شعورى بالراحة والتخفف من العبء لم يكن خالصا من الأكدار والشوائب، بل كان يخالطه

الحزن الممض والأسى العميق، لأن خروجى من القصر لم يكن مصدره خصومة شخصية ظاهرة أو خفية بين الملك وبينى، أو عداوة معه سافرة أو مستترة، وإنما كان مصدره اليأس والقنوط من إصلاح شأنه، والعجز التام عن التأثير فيه لتقويم حاله، وإعادته إلى الحظيرة الشعبية التى تقلب فى نعيمها خلال السنوات القليلة الأولى من حكمه، عن طريق إحسان سيرته، وإزالة ما علق بها من الشبهات وسوء القالة، والنأى عن المباذل العلنية التى جلبت عليه سخط الناس جميعا فى داخل مصر وخارجها».

وهنا يصل كريم ثابت إلى التشخيص الذى وصل إليه إبراهيم فرج، ولكنه يصل إليه من باب الاستطراد، كما أنه يصل إليه وقد وضع نفسه كأحد المكونات للشخصية الفاروقية البناءة. وقد كان فى وسع كريم ثابت أن يصل بالتفكير المنطقى المجرد إلى التشخيص الصائب لحالة فاروق على نحو ما وصل إبراهيم فرج، لو أنه شخص الحالة بعيدا عن الاستطراد، وبعيدا عن إدخال نفسه فى الصورة كجزء من الجانب المشرق.

«لكن فاروق كان مركبا من شخصيتين متناقضتين أشد التناقض، فكانت الشخصية الهدامة فيه تقضى فى لحظة على كل ما نبنيه فى عام بالعرق والجهد!».

«ومن ذلك اليوم انقطعت صلة العمل بين فاروق وبينى، وظللت على هذه الحال إلى أن كان شهر مايو سنة ١٩٥٢ فسألنى فجأة عن رأيى فى الموقف السياسى، وكانت وزارة نجيب الهلالى ماتزال فى الحكم».

(١٣)

ويعترف كريم ثابت فى موضع تال من هذه المذكرات بأن بعض المظاهر التى يراها الناس لصورته كشخص مقرب منّ الملك وكمستشار صحفى له كانت وكأنها تسير ضده على خط مستقيم:

«ولم يكن خافيا علىّ أن بعض المظاهر كانت ضدى على خط مستقيم، وفى مقدمتها ظهورى مع فاروق فى الأماكن العامة ومصاحبتى له فى سهراته

وفـى غدواته وروحـاته، فلـم أكـن فـى نظر كثيرين سوى سميره فى مجالسه ورفيقه فى لهوه».

«بل لم أكن فى تقديـر كثيرين سوى واحد من أولئك الذين يزينـون للملك حياة المجون والاستهتار!».

«ولم يكن أحد يدرى ما كان ذلك السهر يكلفنى من تضحية صحية على الأقل».

«ولم يكن أحد يدرى ما كنت أبذل فى سبيل ردع فاروق وكبح جماحه».

«ولم يكن أحد يدرى كم من عمل أنجزت فى ظل تلك العلاقة الشخصية».

«ولم يكـن أحد يدرى بما كان لى مـن نصيب فى إنهـاء النظام الذى عرف بـنظام القصر، وفى إجراء انتخابات سنة ١٩٤٩ على يد وزارة محايدة، رغبة منى فى الاتجاه بفاروق نحـو الطريق الدستورى علـى نحو ما بينت فـى بعض الفصول التى نـشرتها «الجمـهوريـة» من ذكـرياتـى.. والذيـن كانـوا يعـرفون تـلك الأسـرار لم يـكن مـن مصلحتـهم أن يتظاهروا بأنهم يعـرفونها، سواء كانوا من رجال الـقصر أو من رجال السياسة».

«ولم يكن أحد يـدرى بما بذلت فى سبيل الـعلاقات العربية سوى عـدد يسير من المسئولين فى مصر وفى سائر البلدان العربية».

«وكنت من جهتى فـى مركز لا يمكننى من التحدث عن عملـى، بل لا يمكننى من إماطة اللثام عن الحقيقة، لأن كل حديث من هذا القبيل كان يقتضى إزاحة الستار عن أسرار ،ولـم تكن هذه الأسرار ملكاً لى».

«وكان من الطبيـعى أن يفضى سكوتى الإجبارى إلى ازدياد الـشائعات والأقاويل التى تمسنى مادام أصحابها لايجدون من ينبرى للرد عليها ودحضها».

«وانضم إليهم الذين كانوا فى الحكم، ثم أقصوا عنه، وما لبثوا أن علموا أن كريم ثابت هو المسئول عن السياسة الجديدة».



وبعد حوالـى خمس عشرة صفحة مـن هذا الموضع يلقى صاحـب هذه المذكرات بالمسئولية عن الصورة السيئة التى تـكونت له على أحزاب المعارضة التى اتخذت منه موقفا ظالما دون مبرر فى نظره:

«وكتب يومئذ حامد جودة (نائب رئيس السعديين ورئيس مجلس النواب فى عهد السعديين والأحرار الدستوريين) مقالا فى جريدة «الأساس» لسان حال السعديين بعنوان «فرفش ياكريم» تناول فيه العمل الذى عملته الوزارة على أساس أنه انتصار لكريم ثابت يحق له أن يفرح به، ومن هنا كان عنوان «فرفش ياكريم» وقد كُتب بالخط الكبير وشغل عرض الصفحة الأولى كلها تقريبا!».

«وكان هذا المقال واحدا من سلسلة مقالات خصنى بها حامد جودة فى تلك المناسبة، ودلت بما تجلى فيها من ضغينة وحقد وكراهية على أن كريم ثابت هو الذى كان يحرك ما فى صدورهم من جمر مكنون وحزن مكتوم!».

(١٤)

ومع هذا فإن كريم ثابت حريص منذ بداية كتابه على أن يصور نفسه بصفات وقدرات متميزة، فهو يمثل الأرشيف الحى، ورجل العلاقات الدولية:

«وكان «للأرشيف» الحى الذى وضعته تحت تصرف فاروق جانبه الخارجى كذلك، وأعنى المعلومات التى جمعتها من رحلاتى المتعددة فى البلدان العربية والشرقية والأوروبية، ومن بحوثى الصحفية فيها، ومن مقابلاتى لرؤساء دولها وزعمائها وأقطابها».

«ففيما يتعلق بالبلدان العربية ـ وقد زرت أكثرها غير مرة ـ كنت أعرف معظم ملوكها وأمرائها ورؤسائها وزعمائها وساستها، وكان لى بكثيرين منهم صلات مستمرة».

«وزرت إيران فى سنة ١٩٣٢، أى فى وقت لم تكن زيارتها أمرا مألوفا فى مصر بعد، وكان ذلك قبل زواج جلالة الشاه الحالى «والأميرة» فوزية بسنوات، ولعلى أول صحفى مصرى أو عربى قابل الشاه رضا بهلوى».

«وزرت تركيا الكمالية حيث أتيحت لى مقابلة الرئيس السابق عصمت إينونو، وتوفيق رشدى أراس، وكان يومئذ وزيرا لخارجيتها، وقضيت شهرا بين استانبول وأنقرة فى درس وبحث واستطلاع».

«وزرت إيطاليا وألمانيا فى عهد النظام الفاشستى والنظام النازى، ودرست ما تيسر لى درسه من أحوالهما تحت حكم موسولينى وهتلر، وكنت أول صحفى مصرى وعربى قابل موسولينى وكان ذلك فى سنة ١٩٢٩، ثم قابلته مرتين أخريين إحداهما فى سنة ١٩٣٣، والأخرى فى سنة ١٩٣٧، وكذلك كنت أول صحفى مصرى وعربى قابل هتلر بعدما قفز إلى رئاسة الحكومة، وكانت مقابلتى له فى شهر يوليو سنة ١٩٣٣».

«ومن أقطاب أوروبا الذين عرفتهم وقابلتهم المارشال هندنبرج، والرئيس ماساريل منشئ تشيكوسلوفاكيا الحديثة وخليفته الدكتور بينش، والمارشال بلسدسكى دكتاتور بولندا، ولويد جورج،وتشرشل، وإيدن، ومكدونالد يوم كان رئيسا لحزب العمال الإنجليزى، ثم لما أصبح رئيسا للوزارة، وسترزمان مستشار ألمانيا الأسبق، وهو الذى استطاع أن يدخل ألمانيا جامعة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وقداسة البابا السابق، وقداسة البابا الحالى لما كان قاصدا رسوليا فى برلين، والملك ألبرت البلجيكى، وهو الذى كانوا يلقبونه «بالملك الجندى» لما أبدى من بطولة فى الحرب العالمية الأولى، والملك فرديناند البلغارى، وهو الذى كانوا يسمونه «ثعلب البلقان» وغيرهم».

«ولئن كنت لم أزر الهند والحبشة إلا أنى عرفت المهاتما غاندى واجتمعت به، وقابلت جلالة الإمبراطور هيلاسلاسى إمبراطور الحبشة فى سنة ١٩٣٧، فى الدار التى كان يقيم بها بمدينة «باث» بانجلترا، لما اضطر إلى الرحيل عن بلاده على أثر اعتداء موسولينى عليها».

«ولما سافر الملك فؤاد إلى أوروبا فى سنة ١٩٢٩، وزار ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا رسميا، اختارنى لأصحبه فى رحلته، فشهدت استقبالات واستعراضات وزيارات ما كان ليتاح لى أن أشهدها فى ظروف عادية».

«وكان من الطبيعى أن يجتمع عندى بعد كل تلك الرحلات والزيارات والمقابلات عدد كبير من المعلومات، أفادتنى أعظم فائدة فى علاقاتى بفاروق، وفى بعض نواحى عملى معه».

(١٥)

وبعد أكثر من ثلاثين صفحة من مقدمة كتابه يمس كريم ثابت هذا المعنى بطريقة أخرى ويعبر عن اعتقاده الراسخ فى أهمية وجوده إلى جانب ملك مصر:

«وكنت أعرف جميع المدعوين إلى أنشاص معرفة شخصية قديمة العهد، ما عدا سيف الإسلام عبدالله بن يحيى فلم أكن قد اجتمعت به قبل ذلك سوى مرتين أو ثلاث مرات».

«أما الملك عبدالله فكنت أعرفه منذ سنة ١٩٢٤، وكنت أقابله كلما جاء إلى مصر بعد ذلك، وهذا بخلاف زيارتى له فى عمان سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٧».

«وكانت معرفتى للأمير سعود ترجع إلى سنة ١٩٢٦،حين قدم مصر لمعالجة عينيه، وكنت كثير التردد عليه».

«وفى خلال وجودى فى عمان سنة ١٩٣٧ عرفت الأمير عبدالإله، ولم يكن قد أصبح وصيا على عرش العراق بعد، وكان يمضى أياما فى ضيافة جلالة عمه، ثم قابلته بعد ذلك غير مرة».

«وعرفت السيد شكرى القوتلى منذ اتخذ مصر مقاما له، قبل ذلك بعشرين سنة، فرارا من اضطهاد السلطات الفرنسية له، ثم زرته فى سوريا مرارا بعدما أصبح رئيسا للجمهورية».

«واجتمعت أول مرة بالشيخ بشارة الخورى فى سنة ١٩٣٨، وكان يومئذ رئيسا لحزب الكتلة الدستورية فى لبنان، ولم يعتل رئاسة الجمهورية بعد».

«ولعل هذه الصلة القديمة بالمدعوين كانت من الاعتبارات التى بعثت فاروق على أن أكون قريبا منه فى أنشاص».



ومن ثم فإن كريم ثابت حين يتحدث عن بعض الأدوار التى لعبها فى السياسة المصرية الداخلية نجده فخورا بإنجازات كثيرة لا تقل عن إنجازاته التى سبق له التحدث عنها حين تحدث عن دوره فى توطيد علاقة مصر بشقيقاتها العربيات، وهكذا فإننا

نجده ـ على سبيل المثال ـ حريصا على إثبات مواقف متعارضة مع صورته المرسومة فى الأذهان، وعلى سبيل المثال فإنه فى وسط مذكراته يحدثنا عن وقوفه مع حرية الصحافة:

«أود أن أذكر هنا أنه فى السنة الأخيرة لاضطلاعى بمنصب المستشار الصحفى هالنى عدد الصحف والمجلات الأجنبية الممنوعة من دخول مصر، فأقدمت من تلقاء نفسى على مخاطبة فاروق فى الأمر، ومازلت به حتى أقنعته برفع الحظر عن عدد كبير منها، وأبلغت ذلك لوزارة الداخلية، وأظن أن بعض السفارات الأجنبية فى مصر تعرف مجهودى الشخصى فى هذا الموضوع».

(١٦)

على أن الأهم من هذا كله أن نطالع ما يرويه صاحب المذكرات عن قصة استوزاره حيث يخصص لها فصلا بعنوان «تعيينى وزيرا»، وهو حريص على أن يوحى بأنه لم يكن يتوقع أن يستعيد دوره فى الحياة السياسية كمستشار أو صديق للملك بعد ما كان قد ابتعد عن الملك وعن القصر الملكى.

وسنرى حرص صاحب هذه المذكرات على أن يذكر أنه هو وأندراوس فوجئا باستقالة وزارة الهلالى، مع أن الشائع أن أندراوس كان مشاركا فى إسقاط هذه الوزارة، وأن كريم ثابت كان مشاركا فى صنع الوزارة التالية، ومع هذا فلنقرأ هذه التفاصيل الكثيرة التى يحرص صحفى محترف من خلالها على أن يوحى بأنه لم يكن له فيما حدث ذلك الدور الذى نسب إليه، وإن كان فى ذات الوقت يصور لنفسه دورا لا يقل أهمية:

«وانقضت الفترة بين شهر مايو وأول شهر يوليو [الحديث عن سنة ١٩٥٢] دون أن يجرى اتصال ما بين الملك وبينى كتابة أو مشافهة، ودون أن أعلم عن مصير مذكرتى [يشير صاحب المذكرات إلى مذكرة كان قد قدمها للملك عن الوضع السياسى فى أثناء حكم وزارة الهلالى بعد حريق القاهرة] إليه شيئا جديدا، حتى خيل إلىّ أنه عدل عن الأخذ بها».

«وفى أحد أيام شهر يونيو سافرت إلى الإسكندرية بالطائرة الأولى [يقصد أولى الطائرات إقلاعا إلى الإسكندرية] لعمل خاص».

«وتوجهت من المطار إلى فندق «سان ستيفانو»، ولما كان الوقت لا يزال مبكرا، وليس عندى ما يشغلنى قبل الظهر، خلعت ثيابى واستلقيت على الفراش ونمت حتى الظهر، ثم نهضت واستعددت للخروج، وكان أندراوس قد دعانى إلى الغداء فى داره».

«وبينما كنت أجتاز بهو الفندق لأستقل سيارتى، استوقفنى عامل الباب قائلا: إن حسنى نجيب (بك) مدير الإذاعة يود أن يكلمنى بالتليفون من القاهرة».

«وإذا صديقى حسنى نجيب يخبرنى أن فى القاهرة شائعة قوية بأن الهلالى قدم استقالته، ويسألنى : هل الشائعة صحيحة؟ فقلت له: إننى نمت عقب وصولى إلى الفندق ولم أستيقظ إلا من قليل، فلم أر أحدا ولم أسمع شيئا، ونصحت له على كل حال بعدم إذاعة شىء قبل أن تتلقى الإذاعة أنباء رسمية، فشاطرنى رأيى».

«ولما بلغت دار أندراوس قيل لى إنه لم يعد إليها بعد، ولما وصل بعد دقائق سألته من أين هو قادم؟ فقال من مكتبه بشركة «البيضا»، فحدثته عن «تليفون» حسنى نجيب فدهش له كثيرا، ولم يخامرنى شك فى أنها كانت دهشة صحيحة وغير مصطنعة، ثم قال إنه إذا صح النبأ فلابد أن الاستقالة كانت فجائية، لأنه «لو كانت لها مقدمات، لعرف ذلك من حافظ عفيفى أو من زكى عبدالمتعال» على حد قوله».

«وجلسنا إلى المائدة ونحن نتساءل ـ فى حالة صحة الخبر ـ عن البواعث التى بعثت الهلالى على تقرير الاستقالة فجأة».

«ودق جرس التليفون، وهرول إلينا أحد خدم الدار وقال لأندراوس: سراى المنتزه ياأفندم.. وكان المتكلم «الشمشرجى النوبتجى» فقال لأندراوس إن الوزارة استقالت وإن الملك يريد أن يراه حالا!».

«ثم سأله: ترى وأين يكون كريم «باشا» الآن؟».

«فقال أندراوس: إنه موجود عندى ويتغدى معى».

«فقال له: إن مولانا يأمر بأن تطلب منه «عدم التحرك» من بيتك.. أما «سعادتك» فتحضر إلى «المنتزه» فورا!».

«وترك أندراوس غداءه، وهرع إلى القصر.. وظللت أفكر مهموما فى هذا التطور المفاجئ!».

«وفى نحو الساعة الثالثة والنصف عاد أندراوس وأنهى إلىَّ ثلاثة أخبار:

«الأول: أن الهلالى استقال فعلا، وأن الملك قرر قبول استقالته وعدم مراجعته فيها».

«والثانى: أن الملك قرر تكليف حسين سرى بتأليف الوزارة الجديدة».

«والثالث: أن الملك قرر أن تكون أنت وزيرا فى الوزارة الجديدة!».

(١٧)

هكذا ينهى إلينا كريم ثابت أنه فوجئ باختياره لتولى الوزارة على هذا النحو وهو فى بيت أندراوس، وليس هناك ما يمنع من أن تكون روايته صحيحة فيما يتعلق بالجزئية اللحظية، لكن الذى لاشك فيه أنه لم يأت إلى هذا المنصب فى ذلك الوقت بالذات من فراغ، لكن كريم ثابت يكتفى بما يرويه عن المذكرات التى حررها للملك ويختزل كل القصة فى هذه الواقعة فحسب. مع أن المنطق لا يقول بهذا حتى إن أردنا أن نأخذ رواية كريم ثابت على علاتها وعلى أنها أمر قد حدث على هذا النحو.

هنا ينبغى لنا أن نتوقف لنشير إلى ما نشره موسى صبرى فى مذكراته «خمسون عاما فى قطار الصحافة» من أنه كان قد توصل إلى معرفة التشكيل الكامل لوزارة حسين سرى فى هذه الآونة، وأنه حين أملى أخبار وتفصيلات هذا التشكيل على مصطفى أمين أخبره مصطفى أمين بأن الوزارة تنقص اسما واحدا هو كريم ثابت الذى تولى إتمام الصفقة الجديدة على هذا النحو، وقد تعجب موسى صبرى من هذا الذى سمعه من مصطفى أمين، لكنه ما لبث أن عرف أن الأمور سارت على نحو ما ذكر مصطفى أمين بالضبط، وسنرى من الفقرات التالية ما يؤكد صحة رواية موسى صبرى حتى على الرغم من كل الإيماءات والإيحاءات التى قدمها كريم ثابت فيما سبق.

«وبعد قليل استدعانى حسين سرى إلى داره، وكان معه الدكتور محمد هاشم، فجلسنا نحن الثلاثة نفكر فى أسماء الذين يحسن دعوتهم إلى الاشتراك فى الوزارة الجديدة، وأعددنا قائمة بها».

«وجاء أندراوس فى المساء فأعطاه حسين سرى القائمة، فذهب بها إلى فاروق، وبعد نحو ساعة اتصل أندراوس بحسين سرى تليفونيا من القصر وأبلغه أن الملك وافق على المرشحين الذين رفع إليه أسماءهم».

«وبمقتضى هذه القائمة التى وافق عليها فاروق رشح مرتضى المراغى وزيرا للحربية ورشحت أنا «وزير دولة»، وكان الملك يريد أن يكون لقبى «وزير شئون القصر» فلم أستحسنه، ورغبت إلى أندراوس فى إقناعه بالعدول عنه بحجة أن لقب «وزير دولة» يهيئ لى مجالا أوسع للعمل ولا يقيدنى بقيود اللقب الأول، فاقتنع بذلك».

«وأخذ حسين سرى يتصل بالمرشحين تليفونيا ويدعوهم إلى مقابلته فى الغد فى بيته بالرمل، وكان أغلبهم فى القاهرة».



ويحرص كريم ثابت على أن يعترف بأنه ظل مبعدا عن الملك فاروق (بإرادة الملك نفسه) حتى بعد أن أصبح وزيرا فى وزارة سرى الأخيرة:

«وتوقع بعض المتصلين بفاروق أن يستأنف اتصالاته بى بعد تعيينى وزيرا بطلب منه، ولا أدرى حقيقة ماذا كان ينوى أن يصنع فى هذا الصدد لو عمرت وزارتنا فى الحكم، فإنها ـ كما يعلم القارئ ـ استقالت بعد تأليفها بثلاثة أسابيع!».

«وفى أثناء تلك الأسابيع الثلاثة استمرت مقاطعته لى، فلم يقابلنى ولم يكلمنى، بل جرت جميع اتصالاتنا بواسطة المذكرات، وعن طريق الشمشرجية، حتى عند نشوء الأزمة التى أدت إلى استقالة الوزارة!».

(١٨)

ومن الجدير بالذكر أن حسين سرى كان هو رئيس الوزراء الذى قبل دخول كريم

ثابت معه فى وزارة يوليو ١٩٥٢، ويكاد كريم ثابت يصرح فى موضع سابق من مذكراته بأنه هو الذى جاء بحسين سرى لرئاسة الوزارة فى ١٩٤٩.

وهو يصور الأمور كما لو أنه كان صاحب الفضل الأول فى تحقيق انقلاب سياسى من أجل مصلحة البلاد، وهو يضخم من شأن هذا التغيير أو الانقلاب على نحو ما نرى، ومع أن الحقائق لا تؤيد كريم ثابت كثيرا، فإن ما يرويه جدير بالنظر والاعتبار:

«يمكننا أن نصف ما حدث فى يوليو سنة ١٩٤٩ بأنه كان تغييرا، وتغييرا أساسيا، فى أوضاع مصر السياسية، كما قلت آنفا».

«ولعله كان أول تغيير سياسى خطير من هذا النوع أقدم عليه الملك من تلقاء نفسه، وبمحض مشيئته وإرادته، منذ قيام الحكم الدستورى فى مصر».

«وعندما أقول «من تلقاء نفسه وبمحض مشيئته وإرادته» أعنى بدون تدخل الإنجليز وإملائهم هذا التغيير عليه وبدون حدوث أحداث داخلية، أو انتخابات نيابية، تفرضه عليه وتلزمه بتحقيقه».

«بل أستطيع أن أذهب إلى أبعد من ذلك فى إبراز المعنى المتقدم، فأؤكد أن «تغيير» يوليو سنة ١٩٤٩ تم من غير استشارة الإنجليز فيه، أو بعبارة أخرى من غير استئذانهم فيه، بل تم من غير إشعارهم به، ولو على سبيل الإحاطة!».

هكذا يصل كريم ثابت إلى أقصى ما يمكن له من ظن بدوره الجوهرى والمحورى فى السياسة المصرية، وهو يظن نفسه قد أتم ما لا يعلم به أحد غيره، ولا حتى الإنجليز. ومع هذا فمن الصعب على أى قارئ أن يتصور أن كريم ثابت كان جاداً فى هذا الذى يقوله أو يدعيه.

(١٩)

ومن المهم أن نقرأ الفقرات التى تضمها مذكرات كريم ثابت والخاصة بالأحداث فى نهاية وزارة نجيب الهلالى الأولى، وسنرى أنه هو الذى أشار بالمشورة السيئة بعدم عودة الوفد إلى الحكم مباشرة، وربما كانت هذه المشورة السيئة، رغم وجاهتها

الظاهرة، بمثابة أحد الأسباب المهمة فى تقويض عرش الملك فاروق بأسرع مما يتصور أى خبير بالسياسة أو قارئ للتاريخ:

«قلت فى ردى على الملاحظة الأولى: إننى أقترح التخلص من وزارة الهلالى فى أقرب وقت لحكمة ظاهرة، وهى منع اتساع الهوة بين القصر والنحاس والوفد. إذ كلما طال أجل الهلالى فى الحكم ازداد العداء رسوخا أو استفحالا، وازدادت شقة الخلاف نموا واتساعا!».

«وشفعت ذلك بأن للتغيير السريع حكمة أخرى، وهى أن يظهر للملأ أن الملك أجراه من تلقاء نفسه، وبمحض مشيئته، ولم يكرهه عليه حدث معين أو ظرف طارئ.. وكنت بهذا أيضا أردد ما قلته له فى مايو سنة ١٩٤٩ بالحرف الواحد».

«أما عن الملاحظة الثانية فقلت إن فى إعادة الوفد إلى الحكم بدون انتخابات اعترافا بما انطوت عليه سياسة القصر من تناقض وفوضى فى الأشهر الأخيرة، وهو مظهر لا أظن أن القصر يرضاه لنفسه، فضلا عن أن إرجاع الوفديين إلى الوزارة بدون انتخابات يشعرهم بأن الحكم لا يستغنى عنهم، فيملؤهم هذا الشعور غرورا، ولا يستطيع أحد بعد ذلك أن يكبح جماحهم!».

«وعدت فقلت إن إجراء انتخابات جديدة هو السبيل المنطقى الوحيد الجدير بأن يسلكه الملك، خصوصا بعد «إقالة» الوزارة الوفدية فى يناير الماضى، كأنما يريد أن يتيح للشعب فرصة يعيد فيها النظر فى الكلمة التى قالها فى انتخابات سنة ١٩٤٩، وذلك على ضوء الحكم الوفدى من يناير سنة ١٩٥٠ إلى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢».

«ولما سلمت الرسول ردى المكتوب، حملته رسالة شفوية إلى الملك، وهى أن الملاحظتين اللتين أبداهما حسن يوسف لا تمسان «صلب» مذكرتى الأولى، وإنما تتعلقان بالوقت الذى يحسن أن يتم فيه التغيير، وهل تجرى انتخابات جديدة أم يستغنى عنها؟ فكأن حسن يوسف أيد وجهة نظرى فيما يتعلق بعدم بقاء الهلالى وبكل ما قلته فى هذا الصدد!».

«وبلغنى أنه لما رفعت مذكرتى الثانية إلى فاروق، قال إنه اقتنع برأيى وإنه سيعمل به فى الوقت الملائم!».

(٢٠)

وقبل هذا كله يروى كريم ثابت باعتزاز شديد بالنفس مع قدر من الأطر البيروقراطية الشكلية قصة تعيينه مستشارا صحفيا للملك فاروق، ومن الغريب أنه يركز فى هذه الرواية على قصة اعتذاره عن المخصصات المالية وكأنه يظن أن مثل هذا النص يغنيه عن الرد على كل ما وجه إليه تحت قبة البرلمان ـ وفى محكمة الثورة ـ من فساده أو استغلاله لهذا المنصب فى تحقيق مكاسب مالية، ومع هذا فلنقرأ الصيغة التى يقدم بها كريم ثابت نفسه فى إطار الشرف والنزاهة:

«واشترطت يومئذ لقبوله (أى قبول منصب المستشار الصحفى) ألا يكون مصحوبا بمرتب، فسألنى فاروق عن وجه الحكمة فى ذلك، فقلت له لأنى أبغى أن أحتفظ بعملى الصحفى فى جريدتى، وأن أنصرف إليه بكليتى عندما تنتهى مهمتى فى القصر».

«واقتنع بوجهة نظرى، وفعلا لم أتقاض مرتبا ما من القصر طوال السنوات الست التى كنت فيها مستشاره الصحفى؟ غير أنه حدث فى السنة التالية لمنحى هذا اللقب أن تقرر صرف «بدل تمثيل» لأصحاب المناصب الرئيسية فى القصر، فاشتمل القرار على أن يكون للمستشار الصحفى «بدل تمثيل» أسوة بهم وخصص له خمسمائة جنيه فى السنة».

«ولما علمت بأمر هذا القرار رفعت إلى فاروق مذكرة رجوت منه فيها أن يعفينى من «بدل التمثيل»، فرد علىَّ بأن إعفائى منه يحرج بعض إخوانى فى القصر، وأن لا غضاضة علىَّ فى قبوله لأنه ليس مرتبا، ولا يمكن أن يعتبر مرتبا، وإنما هو مبلغ يسير لمواجهة نفقات الضيافة فى المكتب و « البقاشيش» التقليدية»

(٢١)

وبعد تسعين صفحة من بداية مذكراته يعترف كريم ثابت بأنه لم يعمل أبدا عملا ذا بال ـ من الناحية الصحفية ـ وهو مستشار صحفى للملك، ونحن نعرف الآن أن

هذا التوجه بإنكار كل نشاط كان بمثابة التوجه المسيطر على كريم ثابت وأمثاله بعد تعرضهم لمحكمة الثورة. فقد كان الواحد من هؤلاء جميعا حريصا قدر ما يستطيع على نفى أنه كان فى خدمة النظام السابق ما استطاع إلى هذا النفى سبيلا. ويصل صاحب هذه المذكرات فى النهاية إلى أن يبلور هذه الفكرة فى قوله:

«وإنى أتخيل وأنا أكتب هذه السطور، الدهشة العظيمة التى تملكت القارئ وهو يقرأ هذا الكلام، ولكنى أؤكد له أنه ليس فى مصر جريدة واحدة، أو مجلة واحدة، تستطيع أن تقول إننى بعدما أصبحت مستشارا صحفيا أعطيتها مقالة أو أخبارا عن الملك وطلبت منها نشرها دعاية له!».

«وأؤكد أنه ليس فى مصر صحفى واحد يستطيع أن يقول إننى سلمته يوما مقالة واحدة عن الملك، أو نبذة واحدة عنه، وطلبت منه أن يسعى لنشرها فى جريدته أو فى مجلته!».

«وأؤكد أننى لم أزر جريدة ما، أو مجلة ما، لأفاوضها فى دعاية للملك، أو لأفرض عليها دعاية معينة، أو لأطلب منها أى طلب كان بشأن الدعاية للملك!».

«وأؤكد أنه ليس فى مصر صحفى واحد يستطيع أن يقول إننى ساومته يوما، بنفسى أو بالواسطة، فى موضوع دعاية لأجل الملك!».

«وما قلته هنا عن الصحفيين المحليين ينطبق بالحرف الواحد على الصحفيين الأجانب ومراسلى الصحف الأجنبية، ووكالات الأنباء الخارجية!».

«وأؤكد أن مكتب المستشار الصحفى لم يكتب مقالة واحدة للصحف دعاية للملك، وأنه لم يوزع على الصحف خبرا واحدا عن الملك بقصد الدعاية له!».

«وتستثنى من ذلك طبعا الأخبار التى كانت لها صبغة إخبارية وكان سكرتيرى يمليها على جميع الصحف على السواء».

«أما فيما عدا تلك الأنباء ذات الصبغة الإخبارية، فإن كل ما كان يكتب عن فاروق وينشر عنه لم يكن مصدره مكتب المستشار الصحفى، ولم يكن يكتب أو ينشر بطلب من المستشار الصحفى أو بإيعاز منه، بل كان يكتب «من عند» الجريدة أو المجلة التى تنشره، وبمحض رغبتها ومشيئتها!».

«وطالما طلبت منى بعض الصحف والمجلات مقالات بإمضائى، أو بغير إمضائى، فكنت أعتذر إليها دائما، وكانت حجتى فى ذلك أننى لو كتبت لصحيفة واحدة لاضطررت أن أكتب لسائر الصحف التى طلبت منى الطلب عينه!».

(٢٢)

ومع هذا فإن كريم ثابت يخرج بحدود عمله من إطار المستشار الصحفى إلى إطار وزير الخارجية، وهو بالطبع الإطار المفضل لأمثاله على نحو ما عرفنا من صورته المستنسخة، ذلك أن هذا الإطار يعطى للاتصال بالأجانب من أعداء الوطن أو من أصدقائه مظلة أخرى، وعلى سبيل المثال فإنه بعد ثلاثين صفحة من الفقرة السابقة التى نفى فيها أنه قام بأدوار كثيرة يتصورها القارئ من صميم اختصاصه، نجده حريصا جدا على أن يتحدث عن قيامه ببعض المهام الدبلوماسية وكأنه وزيرخارجية بالفعل، ثم يختم حديثه مبلورا فكرته فى قوله:

«ومما هو جدير بالذكر أن زياراتى لعمان وبغداد ودمشق وبيروت كمبعوث ملكى لم تكن سرا من الأسرار، ولم تتم فى الخفاء، بل كانت الصحف تتحدث عنها كل مرة وتنشر أخبارها بعنوان «المبعوث الملكى!»».

«وكانت الوزارة القائمة يومئذ وزارة النقراشى، وكانت تتألف من السعديين والأحرار الدستوريين».

«وكان رئيس مجلس النواب الأستاذ حامد جودة، ورئيس مجلس الشيوخ الدكتور محمد حسين هيكل».

«وكان إبراهيم عبدالهادى رئيسا للديوان الملكى».

(٢٣)

على أن أهم النقاط التى يمكن الاعتماد على كريم ثابت فيها هى تلك المواضع التى يروى فيها صاحب هذه المذكرات كيف أن الملك فاروق نفسه كان يتوقع قيام

الثورة أو الانقلاب، ويتأهب للحوادث الجديدة، وسننقل للقارئ فقرات متعددة فى مواضع مختلفة تشير كلها إلى هذا المعنى:

«وأول مرة أشار فيها إلى هذا الموضوع أمامى كانت يوم استقباله للملك فكتور عمانوئيل الثالث ملك إيطاليا الأسبق، والملكة هيلانة، عند التجائهما إلى مصر بعد رحيلهما عن بلادهما».

«فبينما كنا عائدين من مرفأ قصر رأس التين، أعربت له عن إعجابى بالمقابلة الكريمة التى قابلهما بها.. فقال لى: لو كان والدى حيا لعمل ما عملت!».

«ثم قال: وعلشان ربنا يكرم الواحد لو حكمت عليه الظروف يوماً بأن يرحل عن عرشه!».

«فقلت: لا قدر الله يا أفندم».

«فقال: وأنا أقول معك لا قدر الله.. ولكن كل شيء فى هذه الدنيا محتمل!».

....

«وفى آخر سنة ١٩٤٧ طلب إلىّ النقراشى أن أبلغ الملك أنه كوزير للداخلية يقرر أنه ليس فى مصر شيوعية أو شيوعيون، وأن كل ما يقال لجلالته خلاف ذلك تهويل لا مسوغ له!».

«ونقلت إليه رسالة النقراشى فضحك، وقال: يظهر أن جنابه عايش فى غير هذه الدنيا!».

....

«ولم تسقط الغشاوة عن عينيه إلا فى سنة ١٩٤٨ عند إعلان طلاقه من فريدة، فأذهلته الظواهر التى تجلت له فى تلك المناسبة!».

«فقد كان لا يجهل أن فى البلاد مَنْ يعطف على فريدة، لكنه كان يعتقد أن منزلته فى الشعب أعظم من أن تتأثر بعطف جزئى تتمتع به فريدة، وأقوى من أن ينال منها استياء «الرجعيين» و«أصحاب العقول الضيقة».. كما كان يقول».

....

«وختم الغرور على بصره!».

«حتى إذا أعلن الطلاق، وسقطت الغشاوة عن عينيه كما قلت، أخذت الحقيقة تظهر له شيئا فشيئا، وأنبأته الهتافات العدائية التى ارتفعت فى جهات شتى، خصوصا فى دور العلم، بأن الشباب الذى ألقى اعتماده عليه لا يؤيده، ولا ينتصر له».

«ومن ذاك الحين، أدرك فاروق أن فكرة إقصائه عن العرش بدأت ترتسم فى الجو!».

....

«على أن الأطرف من هذا كله ما يرويه كريم ثابت فى موضع سابق من هذه المذكرات عن أن فاروق نفسه كان قد أدرك النحس فى تعيين السفير ستيفنسن سفيرا لبريطانيا فى مصر:

«أذكر أنه لما رشحت الحكومة البريطانية السير رالف ستيفنسن سفيرا لها فى مصر، كتبت إحدى المجلات المصرية تقول إنه فى كل بلد نزل السير رالف ستيفنسن تقوض نظام الحكم. ذهب إلى الصين فانهار نظام الحكم الذى أنشأه المارشال «تشنج كاى تشك»، وذهب إلى يوجوسلافيا فأطاحت الثورة بتاج الملك بطرس وأحلت الجمهورية محل الملكية!».

«وقرأ فاروق هذه النبذة فتطير بها، وقال لى بالتليفون: أنا أفكر فى رفض الموافقة على ترشيح هذا الرجل، فإنى متشائم من قدومه إلينا!».

«فقلت له إن رفض الموافقة على الترشيح ليس أمرا سهلا، وإن العرف الدبلوماسى لا يجيزه، أى لا يجيز عدم الموافقة إلا لأسباب واعتبارات جدية وخطيرة».

«فقال: وهل تريد أخطر من أن ينحسنا كما نحس غيرنا؟!».

«فقلت: وهل هذا سبب جدى؟».

«فضحك وقال: أنا أعلم أنه لا مفر من الموافقة، وسأوافق.. وربنا يستر!!».



وبوسع القارئ أيضا أن يطالع الصفحات من ٣٩٧ وحتى ٤٠٠ ليرى تصوير كريم ثابت التفصيلى والطريف للواقعة التى أشار إليها إبراهيم فرج فى مذكراته حين قرر الملك فاروق تغيير مسمى «السلام الملكى» إلى «السلام الوطنى».

(٢٤)

ونرى كريم ثابت وهو يحاول تحليل شخصية الملك فاروق وما اتسمت به من صفات متناقضة حينا وغريبة حيناً آخر وهو يحدثنا على سبيل المثال عن حب فاروق للصلع :

«... ولعلى بهذا التمهيد الوجيز أكون قد وفقت فى الرد على سؤال طالما سأله كثيرون، وهو: ماذا وجد فاروق فى كريم ثابت ليقربه إليه؟».

«غير أن ما ذكرت ما كان ليبلغنى ما بلغت عند فاروق، لو لم أعن من بداية علاقتنا بدرس أخلاقه وطبائعه، الدراسة الدقيقة التى استعنت بها على تلمس طريقى إلى أسلم أساليب العمل معه وأجداها نفعا فيما توخيت تحقيقه، وكانت الطريق محفوفة بالأشواك والأخطار، بسبب نزواته من جهة، ودسائس بعض رجال القصر من جهة أخرى».

«فقد لاحظت مثلا أنه ينفر نفورا شديدا من الذين يستشف من أحاديثهم أو من تصرفاتهم أنهم يعاملونه على أساس أنه شاب صغير السن، لذلك حرص دائما على الظهور بمظهر أكبر من سنه، حتى أنه لما أصيب بالصلع اغتبط به، إذ رأى فيه تعزيزا للمظهر الذى كان يبغيه، فكان من الطبيعى وقد لاحظت فيه هذا الخلق أن أبذل أقصى ما يمكننى بذله كيلا أشعره دقيقة واحدة بأنى أعامل شابا تنقصه الخبرة فى شئون الحياة العامة!».

وعلى نفس النمط يحدثنا بتحليل جيد عن حبه (أى حب فاروق) لأن يبدو عارفا بكل شىء:

«ولاحظت أنه فى حبه للظهور بمظهر «العارف بكل شىء» يكره أن يبدو كمن يتعلم من إنسان آخر، أو كمن يستفيد خبرة من آخر، أو كمن يعمل بوحى من آراء آخر.. وقد باعد بينه وبين رجال كثيرين لأنهم أشعروه، أو خيل إليه أنهم أرادوا أن يشعروه، بأنهم على استعداد لأن يكونوا مستشارين له فى السياسة والشئون العامة».

وفضلا عن هذا وذاك فإن فاروق فى نظر كريم ثابت كان حريصا على أن يبدو أنه هو الذى يعمل كل شيء :

«وبعد مصرع أحمد حسنين (باشا) فى حادث السيارة الذى حدث له، كتبت عنه الصحف والمجلات فى أوروبا وأمريكا كتابات كثيرة، أجمعت فيها على أنه كان المستشار الأول لفاروق، وقال بعضها إنه كان المستشار الذى تتلمذ عليه فاروق، وقال بعض آخر إنه كان خير مستشار لفاروق وإنه فقد بوفاته مستشارا من الصعب أن يعوض!».

«وامتعض فاروق من تلك الكتابات امتعاضا شديدا، ورسم خطا أحمر تحت كل عبارة وردت فيها لفظة مستشار استنكارا لها، وقال لى يوما معقبا عليها: «إن هؤلاء المغفلين ـ إشارة إلى أصحاب الكتابات ـ يظنون أن حسنين هو الذى كان يعمل ويتصرف، ولا يعلمون أن حسنين لم يكن سوى آلة منفذة!».

«وبعد وفاة حسنين ظل منصب رئيس الديوان شاغرا سنة كاملة، لا لأن فاروق لم يجد الرجل الذى يعينه فيه، وإنما لأنه أحب أن يظهر للملأ أنه يستطيع أن يستغنى عن حسنين، بل يستطيع أن يصرف شئون الدولة بدون رئيس ديوان! قال لى يوما: «ولماذا الاستعجال فى تعيين رئيس للديوان.. ألست أنا الرئيس الفعلى للديوان وإن لم يعرف الناس ذلك!».

....

....

ويعترف كريم ثابت فى صراحة محببة إلى القراء وربما إلى نفسه هو الآخر، بأنه أجاد استغلال عيوب فاروق على نحو ذكى:

«ولما عرفت فيه هذا الخلق، راعيت ألا أقترح عليه اقتراحا واحدا على أساس أنه اقتراح منى، بل كنت أورده فى خلال حديثى معه كأن عبارة قالها هى التى أوحت إلىّ به!».

«كنت أعد «البرشامة» على أساس أنه هو الطبيب الذى وصف الدواء، وأما أنا فلست سوى الصيدلى الذى أعد «البرشامة» طبقا لأوامر الطبيب وتعليماته!».

«وحدث فى أحوال كثيرة أن عزوت بعض اقتراحاتى إلي آراء زعمت له أننى

سمعتها منه فى خلال بعض أحاديثه معى، ومع أنه كان فى قرارة نفسه يعلم أنه لم يفض إلىَّ بتلك الآراء، كان يوافق على الاقتراحات وهو بادى الانشراح إلى الطريقة التى قدمتها له بها، ويتظاهر بأنها حقيقة من وحى آراء سابقة له».

«واضطررت مرة أن أقترح عليه خطة جديدة فى موضوع معين من غير أن أنسبها إليه، لأن الموضوع كان موضوعا طارئا، فأقرها وهنأنى بها، فأردت أن أهون عليه أمرها فقلت له: «إن جلالتك تهنئنى بهذه الفكرة كأنها ثمرة تفكيرى، وقد تبدو كذلك، ولكن الواقع أن ملازمتى لك تتيح لى أن أعرف آراءك فى مختلف الشئون والأمور، فإذا واجهت موضوعا من الموضوعات أمكننى أن أقدر على وجه التقريب وجهة نظر جلالتك فيه، استنادا إلى الآراء التى سمعتها منك فى الموضوع نفسه أو فى موضوع مماثل له».. فاغتبط بهذا التفسير وقال: «هل فهمت الآن لماذا أكثر من استصحابك معى ؟!».

«ومن ذلك اليوم أقدمت فى ظروف كثيرة على مكاشفته باقتراحاتى من غير أن أبحث عن الإطار الذى أقدمها له به، مادمنا قد تفاهمنا على أن كل فكرة أعرضها عليه ما كانت لتخطر لى لولا الآراء التى سمعتها منه فى مناسبات مختلفة!».

«وقد يصف بعضهم مسلكى هذا بأنه كان مداراة لحالة نفسية كان يتعين علىَّ أن أحسب لها حسابا، وقد يصفه آخرون بأنه كان ضربا من ضروب النفاق.. وربما كان الأمرين معا.. لكن لما لم أر فيه ضررا لأحد وكان سبيلى الوحيد إلى تحقيق ما وطدت العزم على تحقيقه، لم أتردد فى سلوكه، وكل أملى أن يتحرر فاروق من نزواته كلما تقدمت به السن، وكثرت تجاربه فى الحياة!».

«غير أن هذا التفاهم بين الملك وبينى كان معلقا على شرط لم يكن فاروق فى حاجة إلى اشتراطه علىَّ صراحة لكى أعمل به، وهو أن أظهر أمام كل شخص آخر، أو كل أشخاص آخرين أنه هو صاحب كل رأى، وكل اقتراح، وكل حل، وأننى أنا وسائر رجاله لسنا سوى المنفذين لتعليماته وتوجيهاته!».

(٢٥)

وعلى هذا النحو كان كريم ثابت وأمثاله يخدعون الملك فى نفسه وهو يستجيب بسعادة إلى أقصى صور الخداع، ولربما يسأل القارئ أيهما الأكثر خطأ؟ الفاعل المخادع أم الملك المخدوع؟ ولربما يتعاطف القارئ مع هذا الملك الذى كان وهو على عرشه ضحية لهذا الخداع الذى أودى به وبعرشه فى النهاية.

«وكان يحلو لفاروق أحيانا إذا عمل عملا سياسيا، أن يتحدث فى مجالسه عن بعض الأسرار التى صاحبت مرحلة الإعداد أو مرحلة التنفيذ، كأنه قائد منتصر يتحدث بعد معركة كبيرة عن أسرار الخطة التى رسمها لجيشه، وكان كثيرا ما يشير إلىَّ فى خلال حديثه قائلا: «وحتى كريم لم يشعر بأن هناك شيئا يجرى حوله!».. فى حين أننى فى الحقيقة صاحب الفكرة أو الخطة التى يتحدث عنها بزهو وافتخار».

«ومن ألطف ما اتفق لى معه فى هذا الصدد، أنه لما تقرر فى شهر يوليو سنة ١٩٤٩ أن تستقيل وزارة إبراهيم عبدالهادى، وأن يؤلف حسين سرى الوزارة التى تجرى الانتخابات الجديدة، دعى حسين سرى من أوروبا سرا بواسطة صهره، وعلى أثر وصوله إلى مصر اتصل بى تليفونيا الأستاذ إدجار جلاد صاحب جريدتى «الزمان» و«الجورنال ديجبت» وقال لى: إن حسين سرى عاد إلى مصر فجأة، وسألنى: هل لعودته علاقة بالموقف السياسى؟ فأجبته بأننى أجهل أمر عودته إلى مصر جهلا تاما ولم أسمعه إلا منه!».

«وبعد استقالة وزارة عبدالهادى، وتأليف وزارة حسين سرى، استقبل فاروق فى مكتبه بقصر المنتزه حسن يوسف رئيس الديوان بالنيابة، وحسين حسنى السكرتير الخاص، وإدجار جلاد، وكاتب هذه السطور ليسلمهم براءة الباشوية التى أنعم بها عليهم فى ٢٩ يوليو بمناسبة ذكرى حلف اليمين الدستورية».

«وكان من الطبيعى أن يتحدث عن تغيير الوزارة، وكيف أنه كان مفاجأة للناس، بل لرجال القصر أنفسهم وللمتصلين به.. «حتى أنه فيما عدا حسن يوسف لا أظن أن أحدا منكم كان يعلم به مقدما!»».

«فأمَّنا جميعا على كلامه طبعا، وقلت: لدرجة أن جلاد كلمنى بالتليفون وسألنى عن سر عودة حسين سرى، فقلت له: إننى لم أعرف خبر عودته إلا منه».

«وكان فاروق أول من ضحك لذلك، مع أنه كان أول من يعلم أننى صاحب السياسة التى قام عليها التغيير الوزارى وأننى أنا الذى نقلت إلى حسن يوسف أمره «بأن يعمل الترتيب اللازم» لاستدعاء حسين سرى من أوروبا ليتولى تأليف الوزارة الجديدة!».

«وهذا الذى كان فاروق يعلمه كان كل واحد من الجالسين أمامه قد عرفه كذلك!».

«لكنه كان يفرح بالظهور بهذا المظهر، ولم نكن نحن نرى فى ذلك ضررا، فلم لا ندعه يفرح، ولم لا نتركه يغتبط.. «والعبرة بالنتائج» كما يقولون».

(٢٦)

على أننا نستطيع أن ندرك أن كريم ثابت يعتبر أن انغماس فاروق فى القمار كان بمثابة السبب الرئيسى فى نكبته، ومع أن كريم ثابت لا يقدم لنا صورة كاملة عن دوافع فاروق فى اتجاهه إلى القمار ثم ولعه به، فإنه لا يقصر فى وصف ما نتج عن هذا الحب والغرام من أثر سيىء على الملك فاروق وأدائه.

ومن حسن الحظ أن كريم ثابت يخصص فى الجزء الأول من هذه المذكرات والذى عنوانه «فاروق كما عرفته» فصلا كاملا من عشرين صفحة (٢٧٣ ـ ٢٩٣) حول ممارسة فاروق للقمار، وفى هذا الفصل يروى كريم ثابت أن فاروق كان يراهنه أنه ليست فى الوجود عادة أو آفة تستطيع أن تسيطر عليه! وأنه نجح فى السيطرة على نفسه فى بداية الأمر، وهنا يقول كريم ثابت:

«وهنأته بقوة إرادته تهنئة حارة، وبالغت فى إطنابى لها، لأشجعه على المضى فى خطته، وعززت كلامى بالتنويه بما عمله والده، وكان مشهورا بحب «اللعب»، فما كاد يعتلى العرش حتى قاطع جميع أندية «اللعب»، ولم يدخل ناديا واحدا منها ولو زائرا، وكف عن المقامرة نهائيا، وكان إذا أحب من وقت إلى آخر أن يتسلى «ببرتيتة» صغيرة، دعا بعض أخصائه إلى القصر، وقضى معهم ساعتين بقصد «التسلية» والترويح عن النفس.. لا أكثر!».

«فقال: الحمد لله على أننى ورثت عنه قوة الإرادة!».

وبعد صفحات يصور كريم ثابت ما آل إليه حال الملك فاروق وكيف سيطر لعب القمار عليه وعلى حياته وأدى إلى تدهور أدائه وصحته وسلوكه وصورته، بل وفقدانه عرشه فى النهاية:

«وبعدما كان فاروق يقامر ليلتين فى الأسبوع، صار يقامر ثلاث ليال فى الأسبوع.. ثم جعلها أربعا، فخمسا، فستا.. فسبعا!».

«ولا يظن القارئ أننى مبالغ عندما أقول إن فاروق كان «يقامر» سبع ليال متواصلة لعدة أسابيع متعاقبة.. فهذا أمر يعرفه جميع أعضاء نادى السيارات!».

«لدرجة أن بعض الذين اعتادوا «اللعب» معه ـ وكانوا جميعا من كبار اللاعبين ـ كانوا يهربون أحيانا من النادى قبل أن «يصطادهم».. لشدة تعبهم من السهر المستمر حتى الساعة الثالثة أو الرابعة صباحا.. وفى بعض الأحوال حتى مطلع الفجر!».

«وكان بعض منهم لا يحضر إلى النادى بتاتا فى بعض الليالى، فرارا منه والتماسا للراحة التامة، فإذا لم يجد عددا كافيا من اللاعبين بسبب تخلف المتخلفين، أوعز إلى الحاضرين بتعقب الغائبين فى بيوتهم بالتليفون، فيضطرون إلى الحضور ولو كان الليل قد قارب منتصفه، وفى هذه الحالات كان من المحتم أن تمتد «البرتيتة» إلى الساعة الخامسة أو السادسة صباحا!».

(٢٧)

ويضرب كريم ثابت أمثلة كثيرة متعددة يصور بها الحالة الحرجة التى كان الملك فاروق قد وصل إليها من جراء حبه للقمار وولعه به وانصرافه إليه بكل جوارحه فى كل الأوقات:

«وفى إحدى الليالى ـ وكان فى الإسكندرية ـ طاف بعض رجال بوليسه الخاص ببيوت زملائه اللاعبين ليجمعوا «الشلة» اللازمة لتنظيم «البرتيتة».. وتكررت هذه العملية فى الإسكندرية غير مرة، لبعد المسافات وصعوبة الاتصال بكثيرين من

اللاعبين تليفونيـا فى أثناء فصل الصيف.. وكان فاروق عندما يلعـب «البوكر» يلعبه مع رفقاء معينين اصطفاهم لهذا الغرض من جميع الأقوام والأجناس، وكانوا جميعا أقدر منه لعبا وأقدم عهدا فى اللعب!».

ثم تصل الأمور إلى أسوأ من هذا:

«وبلغ من شدة شغفه بالقمار أن قاطع كـل شيء سواه! وحتى مجالسة النساء لم تعد تروق له إلا قليلا!».

«وأمر بمنع السيدات مـن دخول الحجرة التى يلعب فيها بالـنادى كيلا «يشوشرن» عليه، ويلهينه عن الانصراف إلى اللعب بكل مشاعره!».

«وكانت زوجات بعض اللاعبين معه إذا أحببن مـخاطبتهم في أمر ما، وقفن بباب الحجرة وأرسلن فى طلبهم ليوفرن على أنفسهن سماع تقريع،هن فى غنى عنه!».

«ولـم يكـن يدخل تلـك الحجرة فى أثنـاء وجوده فيها سـوى زملائه فى الـلعب، وبعض أصدقـائه الخصوصيين إذا دعـاهم إلى الجلوس معه، فـيوجه إليهم كـلمة من وقت إلى آخر ولا يحادثهم إلا فى فترات الاستراحة والأكل!».

«ولـم يعد يتردد على الأندية الليلية إلا نادرا، إذ أصبح لا يجد فيها لذة تجذبه إليها بعد أن استهوته موائد القمار، وأضافته إلى قائمة أسراها!».

«ثم كـف عن الذهـاب إليهـا إلا فى ليـالى «تغـيير الـبرنامـج» إذا قيل لـه إن فى البرنامج الجديد مغنية جديدة أو راقصة جديدة تستحق «الفرجة»!».

«وحتـى فى تلـك الليالـى لم يكـن يضحـى بالقـمار! بل كان يـتوجه إلـى نادى السيارات أولا، و«يـلعب» إلى أن يحين موعـد العرض الجديد فى المكـان العام الذى سيشاهده فيه، فيغادر النادى ـ إلا إذا كان الـلعب فى «حموته» ـ ففى هذه الحالة كان يأمر بالاتصـال بمدير المحل الذى سيقصده لـيطلبوا منه إرجاء البـدء فى العرض إلى حين حـضوره، فيرجـأ ساعة أو أكثـر من ساعة، وسـرعان ما يذاع فـى جميع أنـحاء المكان أن العرض تأخر لأن الملك سيشرفه بحضوره!».

«وفى ليال كثيرة كـان ينصرف بعد العرض مباشرة كأن وقته لا يـسمح له بإطالة جلسته! لكنه كان فى الحقيقة يهرول عائدا إلى نادى السيارات ليستأنف البرتيتة!».

«ولـم تعد حفلة خاصة لتطيب له إلا إذا كان «اللعب» جزءا من برنامجها!».

«وندر أن بارح المائدة الخضراء فى حفلة خاصة قبل الساعة السادسة أو السابعة صباحا! هذا إن لم تمتد الجلسة إلى ما بعد ذلك».

«وكان مرة يلعب فى الإسكندرية، وكان مقررا أن يحضر صلاة العيد فى فجر الغد، فرأى فى آخر السهرة أن ما بقى من وقت حتى موعد الصلاة لا يستأهل النوم، فظل عاكفا على اللعب إلى قرب هذا الموعد، فعاد إلى القصر وأبدل ملابسه وخرج لصلاة العيد مباشرة! ».

«وكان فى بادئ الأمر يذهب إلى نادى السيارات بين الساعة التاسعة والنصف مساء والعاشرة، ويتظاهر أمام رفقائه فى اللعب بأنه لم يحضر إليه إلا بعد ما أنجز عمل اليوم، وأنه قادم من مكتبه رأسا ليروح عن نفسه قليلا.. وكان لا يبدأ اللعب قبل العاشرة والنصف أو الحادية عشرة! ثم لما استهواه القمار، قدم موعد الحضور إلى النادى، فكان يصل إليه بين الثامنة والنصف والتاسعة! ».

«ثم لما انغمس فى اللعب عاد فقدم الموعد ساعة أخرى، فكانوا يبصرون به داخلا النادى بين السابعة والنصف والثامنة! ».

«وأخيرا لما غرق فى اللعب لم يعد يطيق الانتظار حتى الساعة الثامنة، فكان يهرع إلى النادى الساعة السابعة! وفى أيام كثيرة كانت سيارته تقف أمام باب النادى الساعة السادسة بعد الظهر ولا تغادره إلا بعد عشر ساعات على أقل تقدير! ».

«ولم يكن من السهل أن يجد لاعبين فى تلك الساعة ـ الساعة السادسة ـ فكان يلاعب بعض السيدات الحاضرات لعبا «خفيفا» وبمبالغ صغيرة».

«أو كان يجلس فى بهو النادى متسليا بمشاهدة الوافدين من أعضائه والمنصرفين.. أو كان يطالع بعض المجلات.. ريثما يصل رفقاء اللعب تباعا! وكان لا يبالى بالانتظار ساعة أو ساعتين، مادام يشعر أنه «يعيش» فى جو النادى، ويستنشق هواءه.. قريبا من الموائد الخضراء.. وبعيدا عن جو القصر ومحيطه! ».

«وهكذا استولى عليه القمار استيلاءً كاملاً، وسيطر عليه سيطرة تامة.. لدرجة أنه كان إذا شعر بجوع فى خلال اللعب طلب أن يجلبوا له عشاءه فى الحجرة التى يلعب فيها، كيلا يبعد عن جوها وعن المائدة الخضراء.. فإذا قيل له إن «العشاء جاهز»

نهـض وخطا خطـوتين وجلس إلـى مائدة صغـيرة لا تتـسع لأكثر مـن اثنين والتـهم عشاءه التهاما، ليستأنف اللعب «بسرعة!».

❑

وبعد خمس صـفحات كاملة من مثـل هذا الحديث يصور كريم ثابـت ما آل إليه حال الملك فـاروق بعد سنوات قليـلة من إدمانه للقمـار، وتفضيله له عـلى كل شيء سواه:

«وكانت «مقابلاته» الرسمية «قليلة» من الأصل، فأضحت «أقل».. وغدا لا يقابل إلا للضرورة القصوى».

«وبعدما كان يجتمـع ببعض مساعديه، ويبحث معهم مـجريات الأمور، ويصغى إلى آرائهم واقتراحاتهـم، باعد بينه وبينهم.. وحلت محل ذلك تعـليمات جديدة بأنه «إذا كان عـندكم شيء يـستحق الـعرض فاعرضـوه بمذكرة»!.. لضـيق وقته وتـعدد مهامه!».

«وأصيب «بإكزيما» فى رجليه فأهملها، فنـمت واتسعت رقعتها.. «فلم يكن يجد وقتا» لمباشرة العلاج، كما كان يردد فى بعض مجالسه!».

«وانقطع عن زيارة شقـيقاته «لكثرة أعماله وعدم اتساع وقـته للزيارات»! ولزمت شقيـقته الفراش بضـعة أشهر فى ظرف مـعين، فلم يزرهـا مرة واحدة، ولم يكلـمها بالتليفون مرة واحدة، طوال مدة اعتكافها.. لأنه «مشغول تماما!».

«وخفت زياراتـه للأصدقاء الذين كـان يزورهم فى بيوتـهم حتى كادت تـنقطع! ولم تـعد له صـديقة يـحب مجـالستـها، وقصـر علاقتـه على بـعض «الأرتسـتات» الأجنبيات من اللواتى يُدعين بإشارة، ويُصرفن بأخرى!».

«وتفاقمت حالته العصبية، وصار يغضب ويحتد لأهون الأمور وأصغرها!».

«وانحـصر تـفكـيره فـى شيء واحد، هـو متـى تأزف سـاعة الـذهاب إلـى نادى السيارات، أو إلـى حفلة خاصة سيـلعب فيها.. وهل سيـلقى جميع اللاعـبين الذين يحب أن يلعب معهم.. وهل سيكون اليوم أكثر توفيقاً مما كان فى الأيام الأخيرة.. أم سيظل «النحس» ملازما ورقه؟!».

«وبكلمة واحدة تحولت حياته كلها إلى حياة «مقامر محترف!».

«لا يرى فى الحياة سوى موائد القمار، ورفقاء القمار».

«ولا تلذ له فى الحياة سوى مجالس القمار، والساعات التى يمضيها مقامرا!».



وفى نهاية هذا الفصل من الكتاب الأول من مذكراته يبلور كريم ثابت معاناة فاروق مع اللعب ونهايته به، وهو يروى أنه هو وعبداللطيف طلعت باشا كبير الأمناء وعلى رشيد كبير الأمناء والأمين الأول تحادثوا فيما آلت إليه حالة مولاهم، وكان كبير الأمناء أدقهم تشخيصا لما آل إليه حال الملك الشاب:

«واعتزم مرتين أو ثلاثا أن يبطل اللعب نهائيا بعد خسائر فادحة هزت أعصابه هزا.. وفى كل مرة كان مخلصا فى عزمه، وفى كل مرة كان مخلصا فى محاولته.. ولكنه فشل فى كل مرة وعجز عن تحرير نفسه!».

«كان القمار قد امتزج بدمه وأصبح جزءا من حياته!».

«بل كان قد أصبح «كل» حياته!».

«وكان من الطبيعى أن يؤثر ذلك فى نشاط ذهنه، وفى استعداده لإعمال الفكر وإجهاده، فأمسى يمل سماع أى حديث جدى فى السياسة، أو فى الظروف السياسية، ويترك تقدير الاحتمالات وبحثها لحين نشوئها ومواجهتها.. فتعددت الأزمات!».

«ومن العجيب أن الأزمات التى تعاقبت منذ سنة ١٩٥٠ بوجه خاص لم تفتح عينيه، وأن الأخطار التى أحدقت بعرشه لم تثنه عن الاسترسال فى استهتاره!».

«ولم يكن تأثير القمار فى جسمه أقل من تأثيره فى ذهنه وأعصابه، فزادت بدانته زيادة مخيفة، وازداد خموله ازديادا محسوسا!».

«وجلسنا يوما نتكلم فيما آلت إليه حالته.. وكنا ثلاثة: عبداللطيف طلعت باشا كبير الأمناء فى ذلك الحين، وعلى رشيد باشا الأمين الأول إذ ذاك، وكاتب هذه السطور.. فوصفها كبير الأمناء بكلمة واحدة قال: لقد أصيب «باللاشعورية» ولا حول ولا قوة إلا بالله!».

(٢٨)

ولابد أن نسجل حرص كريم ثابت على التصدى لمناقشة حقيقة علاقة الملك فاروق بالإنجليز وطبيعة هذه العلاقة التى لاتزال فى حاجة إلى دراسة مستفيضة.

وهو لحسن الحظ يلخص مجمل حديثه حين يطرح بعض التساؤلات ويجيب عليها . ومن المهم هنا أن نشير إلى أن كريم ثابت لم يتورط فى هذه المذكرات فى أقوال من قبيل ما قال به حسن يوسف من أن الملك كان هو الذى أوحى إلى النحاس باشا بإلغاء المعاهدة:

«هل كان فاروق يريد أن يخرج الإنجليز من منطقة قناة السويس؟».

«أم كان يريد إلغاء المعاهدة المصرية ـ الإنجليزية التى عقدت فى سنة ١٩٣٦؟».

«أم كان يريد عدم إلغائها؟».

«وأبادر فأعترف بعجزى عن الرد على هذه الأسئلة».

وبعد عشر صفحات من التحليل يلخص كريم ثابت وجهة نظره فى طبيعة هذه العلاقة فيقول:

«وقد اكتشفت ذلك حينما بدأت أستنتج أنه يود فى قرارة نفسه ألا يجلو الإنجليز عن قاعدة قناة السويس!».

«ومتى بدأ هذا الاستنتاج؟».

«بدأ من اللحظة التى سمعته يقول فيها لأول مرة: إن الذين يحاربوننى لا يعلمون أنه بمجرد ظهور بوادر ثورة سيكون الإنجليز فى القاهرة فى أقل من ساعة!».

....

«فبينما كان يؤكد للإنجليز أنه مخلص فى صداقته لهم وموال لمعسكرهم، وأنه يتعهد لهم بأن مصر ستقف فى صفهم فى كل وقت، بل بينما كان يسأل المارشال «سليم» هل يفكرون جديا فى الجلاء عن قناة السويس، كان من جهة أخرى يبلغ النحاس أنه ليست له توجيهات معينة فى مباحثاتهم مع الإنجليز وأنه يترك للوزارة أن تتبع خير الخطط الكفيلة بتحقيق الأمانى الوطنية!».

«وقال فاروق لنفسه إنه إذا تعثرت المباحثات، وفشلت، تحققت أمنيته «السرية» فى ألا يغادر الإنجليز منطقة القناة، ولم تستطع الوزارة الوفدية أن تدعى أنه لم يؤيدها فى خطتها وجهودها، أما إذا نجحت المباحثات فنجاحها سيجىء حتما نتيجة لتفاهم الجانبين، وفى هذه الحالة يستغل نجاحها عند الفريقين، ويفوز بثناء الطرفين!».

«ولكنه لم يحسب حساب الاحتمال الثالث وهو أن تعمد الوزارة فى حالة عدم الاتفاق مع الإنجليز، إلي إلغاء المعاهدة!».

وبعد خمس صفحات أخرى يؤكد كريم ثابت على هذا المعنى ويقول:

«وروى إلياس أندراوس فيما بعد أن الملك أوفده فى تلك الساعة إلى بعض أصدقائه الإنجليز يستشيرهم فى المسلك الذى يحسن به أن يسلكه بعدما وضعته الوزارة أمام الأمر الواقع، فقالوا إنه لم يبق أمامه سوى طريق واحد، وهو أن يمضى المراسيم!».

«هذا ما رواه لى أندراوس وليس عندى ما يؤيده أو ينفيه».

(٢٩)

ونرى فى هذه المذكرات تصويرا فريدا لعلاقة الملك فاروق بساسة العالم العربى وساسة العالم من خلال موقفين يحرص كريم ثابت على إدانة فاروق فيهما، وهو موقفه من الرئيس اللبنانى بشارة الخورى، ومن رئيس الوزراء البريطانى تشرشل.

وهذه - أولا - قصة الملك فاروق حين رفض التصريح لتشرشل بزيارة مصر:

«نحن الآن فى مطلع سنة ١٩٥١».

«أى فى الوقت الذى كان فاروق يؤكد فيه للإنجليز أنه نسى حادث ٤ فبراير، وأن فى وسعهم أن يعتمدوا على صداقته، وأن مصر ستقف إلى جانب انجلترا فى كل وقت».

«وكان تشرشل، فى ذلك الحين، زعيما للمعارضة فى انجلترا، وقد أصيب بمرض خطير، ولما شفى منه فكر فى القدوم إلى مصر لقضاء فترة النقاهة والاستجمام فى

أسوان، بعيدا عن جلبة العالم وضوضائه، فيتمتع بحرارة شمسها، ودفء جوها، ويتسلى بتصوير ما يكتنفها من مناظر طبيعية خلابة».

«وأرسلت السفارة المصرية فى لندن إلى القاهرة تقول إن تشرشل يود أن يعرف رأى السلطات المصرية فى هذا الموضوع، أى موضوع قدومه إلى مصر واستشفائه فى أسوان».

«ولا أخالنى فى حاجة إلى وصف المكانة العظيمة التى لتشرشل فى انجلترا، والتأثير الكبير الذى له فى حياتها السياسية، سواء كان فى الحكم أو خارج الحكم».

«وعملا بالتقاليد التى كانت متبعة فى علاقات الحكومة بالقصر - وأرجو أن يغفر لى القارئ هذا التكرار - قال النحاس إنه لابد من إحاطة الملك بالموضوع واستئذانه!».

«ولم يخطر للنحاس أو للعارفين بالموضوع من صحبه، لحظة واحدة، أن الملك سيقول: لا!».

«وإذا بفاروق يفاجئهم بأنه لا يريد أن يجىء تشرشل إلى مصر!».

«ولما بلغ النحاس أن الملك رد على «الاستئذان» بالرفض صاح قائلا: بقى تشرشل يقول عاوز آجى بلادكم علشان أستجم فيها، نقوم نقوله لأ مش عاوزينك.. إيه الكلام ده ياإخوانا؟!».

«وقيل لتشرشل إن هناك مباحثات دائرة بين الحكومتين.. وإن النفوس فى مصر هائجة وتطالب بإلغاء المعاهدة.. وأن الحكومة المصرية مع استعدادها لاتخاذ جميع التدابير والاحتياطات اللازمة لا تستطيع أن تكفل سلامته فى الظروف الحاضرة.. أو قيل له ما يقرب من ذلك».

«وأدرك تشرشل أن زيارته لمصر غير مرغوب فيها، فقضى إجازته فى المغرب الأقصى».

«وعرف الإنجليز طبعا مصدر التوجيه الذى عملت به حكومة القاهرة!».

«ولم يمض على هذا الحادث ثمانية أشهر أو تسعة، حتى عاد تشرشل رئيسا للوزارة البريطانية مرة ثانية!!».

«وكان فاروق لا يحب تشرشل لأنه كان فى عهد وزارته الأولى يعطف على كيلرن ويؤيده فى سياسته!».

«وكان فاروق يعتقد أنه لولا هذا التأييد الشخصى الذى لقيه كيلرن من جانب تشرشل لما كان حادث ٤ فبراير، ولما تيسر له أن يعامله بالشدة التى عامله بها».

«وأذكر أنه لما اجتمع أقطاب الحلفاء فى القاهرة، فى خلال الحرب العظمى الماضية، فى المؤتمر الذى عرف بـ«مؤتمر القاهرة،» زار فاروق تشرشل فى الدار التى أعدت لنزوله بالقرب من فندق «مينا هاوس»، وكانت لأحد كبار الإنجليز المقيمين فى مصر».

«ولما رجع فاروق إلى القصر سألته كيف كانت زيارته؟ فقال لى: ماذا تريد أن أقول لك.. ألا تعرف تشرشل و«وقاحته».. أراد أن يكلمنى كأنه يكلم ولدا صغيرا.. ولكن ما كدت أشعر بذلك حتى أفهمته أنه «غلطان!».

ثم قال: ولما انتهت الزيارة ونهضت منصرفا، ادعى أنه يتقدمنى ليرينى الطريق لكن الحقيقة هى أنه أراد أن يمشى أمامى!».

«ولعله لما رفض فى أوائل سنة ١٩٥١ أن يزور تشرشل مصر، اعتقد أنه انتقم منه!».

هكذا يفسر كريم ثابت بمنتهى البساطة عقلية الملك فاروق تجاه مثل هذه الأمور الخطيرة فها هو تشرشل أحد أبطال الحربين العالميتين وقد لقى التعسف على يد فاروق بحيث لم يسمح له بزيارة مصر

....

(٣٠)

أما قصة توتر علاقة الملك فاروق بالرئيس اللبنانى الشيخ بشارة الخورى فيرويها على النحو التالى :

«ساءت العلاقات بين فاروق والشيخ بشارة الخورى رئيس جمهورية لبنان ـ إذ ذاك ـ بسبب نيشان!».

«فقد أهدى الرئيس اللبنانى إلى فاروق وشاح الأرز اللبنانى الممتاز، وهو أرفع نيشان فى الجمهورية اللبنانية، وانقضت نحو خمس سنوات من غير أن يرد له فاروق التحية،بحجة أنه سيردها له عندما يزور لبنان، فلما تعاقبت الأيام والأعوام ولم تتم الزيارة لم ير فاروق مندوحة عن إبلاغ الشيخ بشارة الخورى أنه أهدى إليه الوشاح الأكبر من نيشان محمد على، وأنه سيوفد إليه بعثة ملكية تسلمه النيشان بالمراسم التقليدية المتبعة».

«وأفهم الشيخ بشارة الخورى أن فاروق لم يهد إليه قلادة محمد على لأنها لاتهدى إلا إلى الملوك وحدهم، ولا تهدى إلى رؤساء الجمهوريات».

«ولم يكن فاروق صادقا فى ذلك، فقد أهديت قلادة محمد على فى عهد والده إلى رؤساء جمهوريات كثيرين، ومنهم رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا ورئيس الاتحاد السويسرى!».

«ورفض الشيخ بشارة الخورى أن يقبل الوشاح الأكبر من نيشان محمد على، حرصا على كرامة منصبه كرئيس للدولة اللبنانية، وأوضح أن هذا النيشان ينعم به على رؤساء الوزارات فى مصر، وأن كتاب «البروتوكول» المصرى ينص على أن حامله يلقب «صاحب المعالى» إذا كان لا يحمل رتبة أعلى».

«ومع أن قلادة فؤاد منحت كذلك لبعض رؤساء الوزارات والديوان الملكى، قال الشيخ بشارة الخورى إنه إذا كان فاروق يريد أن ينشئ تقليدا جديدا وهو أن يقصر إهداء قلادة محمد على إلى الملوك وحدهم، فلا أقل من أن يهدى إليه قلادة فؤاد!».

«فكان رد فاروق على ذلك أن قلادة فؤاد أنشئت «لداخل مصر» ولا تصدر «إلى الخارج»، وأنه إذا كان الشيخ بشارة الخورى لا يرضى بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على، فإنه يأسف لاستحالة إرضائه بنيشان آخر».

«فقال بشارة الخورى إنه فى غنى عن النيشان!».

وهنا يعقب كريم ثابت بقوله :

«ولست فى حاجة إلى القول إن جميع هذه الاتصالات كانت تجرى بطريقة غير مباشرة وعن غير طريق الرجال الرسميين فى معظم الأحيان».

«وكان موقفى من فاروق فى هذا الموضوع لا يخلو من حرج، لانحدارى من أصل لبنانى، غير أن رياض الصلح بك رئيس الوزارة اللبنانية يومئذ صارحنى عند زيارته الأخيرة لمصر «بتأثر» الشيخ بشارة من موضوع النيشان، وأنه لم يكن ينتظر هذه المعاملة من جانب الملك، فطرحت جانبا كل اعتبار شخصى وكلمت فاروق فى الموضوع على أساس ما ألقاه إلىّ رياض الصلح، فتمسك بوجهة نظره وكرر قوله إن قلادة فؤاد لم تنشأ «للإصدار!»».

يقصد بلفظ الإصدار أن تهدى لمن هم من غير المصريين، فكأنه يقول للتصدير بلغة العصر الذى نعيش فيه.

«فأبرزت له عندئذ الأمر الملكى الذى أصدره والده بإنشاء القلادة التى سميت باسمه، وقد جاء فى مستهله إن قلادة فؤاد تهدى إلى رؤساء الدول وأولياء العهود والأمراء، وأنه «يجوز» الإنعام بها على مصريين يؤدون خدمات ممتازة للملك والبلاد!».

«فأبى أن يقتنع بما تلوته عليه، وأصرّ على عناده».

«وحاولت أن أعرف هل لديه سبب خاص أو أسباب خاصة تفسر سر هذا الإصرار، فلم أخرج من محاولتى بأكثر من أن قلادة فؤاد لم تنشأ إلا للإنعام بها فى مصر، وإن نص الأمر الملكى الخاص بإنشائها على غير ذلك، فتحققت عندئذ من أن السر فى نزواته لا فى شىء آخر! ولما لم يكن لبعض نزواته تعليل أو تفسير، عجزنا جميعا عن تعليل موقفه وتفسير مسلكه!».

«وفى شهر مايو سنة ١٩٥١ عقد فاروق قرانه على ناريمان، فعاتبنى لأن بشارة الخورى لم «يجامله» ولم يرسل إليه «هدية الفرح!»».

«وبعدما ساءت العلاقات بين فاروق ورئيس جمهورية لبنان، أهدى قلادة محمد على إلى رئيس إسبانيا ورئيس البرازيل!!».

«وقال يومئذ إنه أهدى إليهما القلادة ردا على النيشانين الرفيعين اللذين أهدياهما إليه بمناسبة زواجه!».

«ومن الغريب أن رؤساء دول أخرى، ومنها البرتغال، أهدوا إليه نياشين رفيعة فى المناسبة عينها فلم يهتم بمبادلتهم الهدية».

«وسأله بعض أخصائه عن سر اهتمامه بإسبانيا والبرازيل؟ فقال إنه يريد أن تكون له علاقات ودية شخصية بهذين البلدين «احتياطا ليوم تضطره ظروفه إلى الرحيل عن مصر فيتخذ أحد البلدين مقاما إذا لم يلق فى إيطاليا الحفاوة التى لقيها جده!».

(٣١)

أما ما يرويه كريم ثابت عن قيام الثورة فيحفل بقدر كبيرمن التفصيلات المهمة التى شهدها الرجل وشارك فيها بنفسه على مدى الأيام السابقة لقيام الثورة، وأعترف أن من الأفضل لى وللقارئ أن أنقل كثيرا من نصوص كريم ثابت على نحو ما حرص هو أن يوردها.. لأنه كما نرى يكتب ما كتب فى ظل حكم الثورة، وهنا لا يتوقع قارئ التاريخ أن يقرأ تاريخا صحيحا بقدر ما يتوقع أن يقرأ تبرئة وتبريرا، وهذا هو جوهر التقييم الحقيقى لما كتبه كريم ثابت عن هذه الساعات، ومن المهم أن نشير إلى تصاعد أهمية الأدوار التى قام بها صحفى مبرز هو الأستاذ مصطفى أمين، ومن العجيب أن مصطفى أمين كان موجوداً فى المواقع التى كان فيها الثوار، كما كان موجوداً فى المواقع التى كان فيها الملك وحزبه، وهو ما يعنى دوراً غير محدود أتيح لهذا القطب الصحفى أن يؤديه فى جميع الاتجاهات فى نفس الوقت، مما يقتضى دراسة مستفيضة ليس موضعها هذا الكتاب بالطبع:

«وبينما كنت جالسا فى مكتبى بدار الإذاعة فى الساعة السابعة من مساء الأربعاء ١٦ يوليو (١٩٥٢) اتصل بى الأستاذ مصطفى أمين بالتليفون، وقال إنه يروم مقابلتى «لأمر خطير» فرجوت منه أن يحضر إلىّ فورا».

«ولما دخل علىّ أخبرنى أن الحالة فى الجيش مضطربة، وأن أحد محررى «أخبار اليوم» أسرّ إليه أنه نمى إلى اللواء محمد نجيب قائد سلاح المشاة أن النية متجهة إلى نقله إلى جهة نائية، فقرر أن يستقيل من الجيش، وأعد برقية بهذا المعنى ليرسلها إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش».

«وأطلعنى مصطفى أمين على صورة البرقية، ولم تكن تتضمن سوى تقديم الاستقالة، وقد ختمها اللواء محمد نجيب بقوله لرئيس هيئة أركان حرب الجيش إنه سيوافيه بالتفاصيل بالبريد».

«وبعدما أصغيت إلى معلومات مصطفى أمين قلت له إننى لا أعرف عن الحالة فى الجيش شيئا، وإننى غير ملم بموضوع انتخابات نادى الضباط والإشكال الذى نشأ بسببها سوى إلمامة يسيرة، ولكن بعد الانقلابات العسكرية التى وقعت فى سوريا، أرى أن كل خبر يتعلق بأى حركة فى الجيش خليق بأن يلقى كل اهتمام وعناية من جانب رجال الحكم».

«وأطلعنى مصطفى أمين على منشور من المنشورات السرية التى يصدرها «الضباط الأحرار» من وقت إلى آخر، فكان أول منشور من نوعه اطلعت عليه».

«ورأيت أن أبدأ العمل فى الحال!».

«فسألت عن زميلى الدكتور محمد هاشم فى وزارة الداخلية، فقيل لى إنه غير موجود فيها، فسألت أين يمكننى أنْ أجده؟ قيل لى إنه مدعو إلى العشاء عند الأميرالاى محمد يوسف بمصر الجديدة، فاتصلت بمحمد يوسف فأيد لى أنه سيتعشى عنده ولكنه لم يحضر بعد، فرجوت منه أن يطلب إليه الاتصال بى تليفونيا بمجرد وصوله».

«وفى الساعة التاسعة والنصف كلمنى هاشم من مصر الجديدة، فقلت له إن هناك أمرا مهما يقتضى أن نبحثه سويا على عجل، فأبدى استعداده للاجتماع بى فورا، فقلت له إننى سأسبقه إلى مكتبه بوزارة الداخلية، لأن البحث قد يحتاج إلى بعض الاتصالات السريعة».

«واتفقت مع مصطفى أمين على ألا يصحبنى عند ذهابى إلى وزارة الداخلية فى تلك الساعة من الليل، منعا للقيل والقال،بل يرافينا فى أثناء اجتماعنا كأنه جاء مصادفة لمقابلة وزير الداخلية لعمل صحفى».

«وترك هاشم عشاءه، وأسرع إلى مكتبه بوزارة الداخلية، فحدثته عما سمعته من مصطفى أمين فأبدى اهتماما عظيما بالموضوع، وشاطرنى رأيى فى أنه أخطر من ألا يُعالج فورا!».

«وأقبل مصطفى أمين، فطلبت إليه أن يعيد على هاشم ما قصه علىّ».

«وفى هذه الجلسة عرفت أمورا جديدة كثيرة عن حركة الضباط الأحرار ونشاطهم، وعن روح التذمر فى الجيش، وكنت أجهلها جهلا تاما».

«ولما طالت جلستنا، خشينا أن تستلفت أنظار الصحفيين والموظفين الموجودين فى الوزارة، فاقترحنا على مصطفى أمين أن يسبقنا إلى بيته على أن نلحق به بعد قليل فنستأنف حديثنا وبحثنا عنده، وندعو إلى مقابلتنا من نود دعوته، وقد اخترنا بيته مكانا لاجتماعنا لعدم وجود «حراسة» عليه، فلا يدرى أحد بحركاتنا ومقابلاتنا».

....

....

(٣٢)

ويروى كريم ثابت تفكير المجموعة التى انضم إليها فى تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية، ومن الجدير بالالتفات أن رئيس هيئة أركان الجيش الفريق حسين فريد كان على غير علم بمجريات الأمور فى الجيش، والفريق حسين فريد هو نفسه رئيس الأركان الذى جاء به مرتضى المراغى على نحو ما حدثنا فى مذكراته ولكنه اكتشف خيبة أمله فيه، وسنرى من رواية كريم ثابت كيف اكتشف محمد هاشم باشا مدى تناقض أقوال حسين فريد فيما يتعلق بمحمد نجيب والحالة فى الجيش:

«واستأنفنا البحث فى منزل مصطفى أمين، فاتفقت آراؤنا على أن تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية خير ما يعمل فى هذه الظروف، إلى جانب خروج اللواء حسين سرى عامر من الجيش، وقلنا إن تعيين نجيب وزيرا للحربية لن يقتضى تعديلا فى الوزارة مادام رئيس الوزارة هو الذى يتولى شئون وزارة الحربية، فمن السهل أن ينزل عنها للوزير الجديد ويكتفى بالرئاسة مع الخارجية».

«وقدرنا أن إقناع الملك بهذا الرأى لن تكون مهمة سهلة، ولاسيما بعد انتخاب الضباط لمحمد نجيب رئيسا لناديهم فى الانتخابات التى لم يرض عنها جلالته.. غير أننا أجمعنا على ضرورة بذل كل ما يمكن بذله لإقناعه بقبوله!».

«وخطر لنا فى خلال بحثنا أن نسأل الفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش عن أخباره ومعلوماته، فاتصل هاشم بمنزله تليفونيا، فقيل له إنه نائم، فرجا

منهـم أن يوقظوه، ولما كلـمه سأله عن مـعلوماته عـن الحالة فى الجيش، فـقال إن كل شىء طبيعى، وهادئ، وإنه ليس هناك ما يسترعى الانتباه!».

«فقال له هاشم: وما أخبارك عن اللواء محـمد نجيب؟ وهل صحيح أنه مستاء من شىء؟».

فقال: إن محمد نجيب «مبسوط» وإنه لم يسمع شيئا يدل على غير ذلك!».

«فقـال له هاشم: يـحسن بـك مع ذلك أن تبـحث وتتـحرى، فلـربما يكون هـناك شىء.. وسأكلمك مرة أخرى بعد نصف ساعة».

«واتصل بـه هاشم مرة أخرى بعـد نصف ساعة، فـقال رئيس هيئـة أركان حرب الجيش إنه علم أن محمد نجيب يفكر فى الاستقالة!».

«فلم يتمالك هـاشم عندئذ عن أن يقول له: فكيف يكـون «مبسوطا» إذن، وكيف يكون كل شىء «طبيعيا؟!».

«فعـاد رئيـس هيـئة أركان حـرب الجيـش فأكد أن كـل شىء هـادئ فعـلا، وأنه سيبحث موضوع استقالة محمد نجيب فى الصباح».

(٣٣)

على أن الأخطر من هذا أن الأمور بين هؤلاء الثـلاثة وصلت إلى حد التفكير فى الاستعـانة بمحمد حسـن شماشرجى الملـك كى يستطيـعوا أن يصلوا من خـلاله إلى توصيل رسالة للـملك تدله على خطورة التهاون فى أمور الجـيش. وفى نفس الوقت فقد كان محـمد هاشم باشا يظن أن مـن الحكمة(!!) ألا يبادر بعرض مـنصب وزير الحربية على محمد نجيب:

«وكان محمد حسن فى الـقاهرة فى ذلك اليوم، فاستحسنا دعوته إلـينا لنفهمه أن شئون الجـيش شئون دقيقـة، لا يستهان بـها، وأن الاسترسال فـى تأييد اللواء حـسين سرى عامر يوغر صدور عدد كبير من الضباط،ولنطلب منه أن يعاونوا فى إقناع الملك بقبول اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية».

«وقلنـا إنه سيدرك من استـدعائه وحديثنـا معه أننا غـير غافلين عـن الدور الذى «يلعبه»».

«وكلمه مصـطفى أمين بالتلـيفون، وطلب منه أن ينـضم إلينا، فحضر بـعد قليل، وبعدما أصغى إلـى ما أردنا أن نقوله له، تظاهر بـالاقتناع به ووعد بتأييد فـكرتنا عند الملـك «وإن كنت ـ كمـا قال ـ أؤكد لحضـراتكم أنـه ليس فى الجـيش ما يدعـو إلى الانزعاج والقلـق، فإن الحالة عادية وكل شىء علـى ما يرام، وما الضجة التـى يثيرها بعض الضباط سوى ضجة مصطنعة، ولايزيـد عددهم على عشرين ضابطا على أكثر تقدير، وهم ضباط مـشاغبون ومعروفون،وقليل من الحزم كفـيل بوضع كل شىء فى نصابه!»».

«فقلنا له: إنه ليس هناك ضرر على كل حال من تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية مادام منصب وزير الحربية شاغرا»».

«ودق جرس التليفون، وكان المتكلم مدير مكتب هاشم، فأخبره أنه ومحمد نجيب قد وصلا إلى بيته، فقال له إنه سيوافيهما بعد خمس دقائق»».

«ولما عاد إلـينا هاشم، كـان بادى السرور، فقـد وعده محمـد نجيب بأنه لـن يقدم استقالته ولن يعمل شيئا بدون أن يتفاهم عليه معه!»».

«ولم يقل هـاشم طبعا إنه اتفـق معى على ترشيحـه وزيرا للحربية، فـقد رأينا أن نكتـم عنه ذلك، وإنما قال لـه إن الوزارة جديدة ولم تبـاشر مهامها إلا مـن أيام، ولم تبحـث «الإشكالات» القـائمة بعـد، فلا أقل من أن تـعطى الوقـت الكافى لـدرسها وبحثها»».

....

....

ونأتى إلـى فقرة من أخطر الـفقرات فى هذه المـذكرات، حيث يروى كريـم ثابت معلومـاته أو ما يريد أن يوحى بـأنه معلوماته حول الـتفكير فى إخراج حـسين سرى عامر من الجـيش وتعيين محـمد نجيب وزيرا للـحربية، وسنلاحظ أن أقـصى ما كان رئيس الوزراء حـسين سرى باشا يسـتطيعه حسبـما يروى كريم ثابت، هـو أن يشير بالتـدرج فى طلب مثل هـذا الطلب بحيث يخرج حسـين سرى عامر أولا ثم يـعين

محمد نجيب، ومن المفارقات أنه حين أخذ بهذه السياسة كان رد فاروق أن طالب بإخراج حسين سرى عامر ومحمد نجيب فى ذات الوقت.

ويفسر كريم ثابت خلفيات تمسك الملك بحسين سرى عامر على هذا النحو، فينسب إلى إلياس أندراوس أنه أسرّ إليه أن محمد حسن نفسه هو صلة الاتصال بين اللواء حسين سرى عامر وبين الملك، وأن الملك مقتنع بفكرة تمكن حسين سرى عامر من قوات قادرة على إخماد أية فتنة فى القوات المسلحة! وبالتالى حماية عرش فاروق:

«ولما قابلت رئيس الوزراء بعد ظهر الخميس، أطلعته على كل ما دار بينى وبين هاشم، وعلى كل خطوة خطوناها من اللحظة التى أبلغنى فيها مصطفى أمين أن محمد نجيب يفكر فى الاستقالة، فقال إنه يقر التصرف الذى تصرفناه، ويوافقنا على أن العلاج يجب أن يبدأ بخروج حسين سرى عامر من الجيش وتعيين محمد نجيب وزيرا للحربية!».

«وانتقلنا إلى الكلام عن كيفية التنفيذ، فقال إنه يحسن بنا ألا «نصدم» الملك بالطلبين معا، بل نطلب منه أولا أن يسمح لنا بأن نوعز إلى اللواء حسين سرى عامر بالاستقالة، ثم نهيئ الجو لطلب الثانى، أى تعيين اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية».

« واتفقنا على أن أكتب إلى الملك مذكرة خاصة فى موضوع حسين سرى عامر، وأن أشير فيها إلى أن الرأى الذى أبديه فى شأنه هو رأى رئيس الوزارة ووزير الحربية كذلك!».

«وأعددت المذكرة، وقرأتها على حسين سرى فوافق عليها، فأرسلتها إلى الملك رأسا».

«وصارحت الملك فى هذه المذكرة بأن هناك روح تذمر واستياء بين الضباط، وأن الحالة تقتضى علاجا سريعا قبل أن تتسع شقة الخلاف بين الجيش والقصر!».

«فرد علىّ فاروق بواسطة أندراوس بأنه «أعرف بالحالة منا» وأنه يرفض رفضا باتا فكرة خروج اللواء حسين سرى عامر من الجيش!».

«وأسر إلىّ أندراوس أن محمد حسن صلة الاتصال بين اللواء حسين سرى عامر

والملك، وأن الملك تحت تأثير أن لدى حسين سرى عامر قوة تمكنه ـ عند اللزوم ـ من إخماد أية فتنة قد يفكر بعض الضباط «المتهورين» فى إشعال نارها!».

«وكان رئيس الوزراء قد علم فى تلك الأثناء من نجل شقيقه، وهو الضابط إسماعيل سرى، أن الحالة فى الجيش أخطر جدا مما يتصور الحكام، وأن حركة «الضباط الأحرار» تلقى عطفا وتأييدا من السواد الأعظم من الضباط!».

«فلما أبلغنى أندراوس رد الملك، أعددت له مذكرة ثانية «أقوى جدا» من المذكرة الأولى، وبنيتها على المعلومات التى وقف عليها رئيس الوزارة من نجل شقيقه».

«فرد علىَّ فاروق هذه المرة بأنه يقبل إخراج اللواء حسين سرى عامر من الجيش، بشرط أن يخرج منه اللواء محمد نجيب فى وقت واحد!».

(٣٤)

وينسب كريم ثابت إلى نفسه أنه كتب أكثر من مذكرة ضافية حالكة السواد أراد أن ينبه بها الملك إلى خطورة الوضع فى الجيش ومدى ما ينتج عن إهماله معالجة الأمور على النحو الكفيل بوضعها فى نصابها.

ومن الواضح من نصوص كريم ثابت أنه كان يكتب هذه المذكرات باسم رئيس الوزراء حسين سرى، وإن كان الملك فى ذات الوقت يعرف أن كريم ثابت هو كاتبها.. وسنرى أن ما يرويه صاحب المذكرات عما كتبه فى مذكراته كان منطقيا ومعقولا ولم يكن فيه إعجاز كبير:

«وعندئذ اتفقت مع رئيس الوزارة على أن أرفع إليه مذكرة ثالثة أبلغ فيها أن الوزارة ترى تعيين اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية كجزء من العلاج الأولى للحالة».

«ومما قلته له فى هذه المذكرة أن المعلومات التى اجتمعت لدينا تؤكد أن السواد الأعظم من ضباط الجيش يؤيدون حركة «الضباط الأحرار» ويعطفون عليها، فى حين أن المعلومات التى عند جلالته تقول إن عدد الضباط الأحرار لا يزيد على عشرين ضابطا.. ومع ذلك إذا صحت معلومات جلالته وكان عدد الضباط الأحرار لايزيد

على عشرين فعلا، فكيف نفسر ما تكشف عنه الانتخابات التى جرت فى نادى الضباط؟ وكيف لا تكون نتيجة هذه الانتخابات دليلاعلى أن الدعوة التى ينشرها العشرون تلقى تأييدا من غالبية الضباط؟!».

«ثم تكلمت عن ترشيح محمد نجيب فقلت إن انتخابه رئيسا لنادى الضباط فى الانتخابات المذكورة دليل على أن الضباط الأحرار والمشايعين لهم يثقون به، فما دام الأمر كذلك وما دمنا نبحث عن وزير للحربية، فلماذا لا يكون على رأس وزارة الحربية رجل يحبه الضباط ويريدونه؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون الضباط المتذمرون على صواب فى بعض نظرياتهم وطلباتهم، فيستطيع محمد نجيب أن يتوفر على بحثها وتنفيذها، فإما أن ينجح فى سياسته، وفى هذه الحالة يفيد الجميع من نجاحه، وإما أن يفشل وفى هذه الحالة تستقيل الوزارة كلها ومعها محمد نجيب!».

«ومنعا لكل لبس، ولئلا يظن فاروق أننى أنقل إليه رأى رئيس الوزارة لا أكثر، ختمت مذكرتى بقول إننى أنا شخصيا أؤيد هذا الرأى تأييدا تاما، وأرجو من جلالته بإلحاح أن يقر الوزارة على إخراج اللواء حسين سرى عامر من الجيش وتعيين محمد نجيب وزيرا للحربية».

(٣٥)

هكذا يصر كريم ثابت على أن يشير إلى أنه كان حريصا على أن يثبت موقفه هو بالإضافة إلى موقف الوزارة التى ينتمى إليها والتى يقوم فى ذات الوقت بدور الساعد الأيسر (وربما الأيمن لرئيس وزرائها، فقد كان من المفترض أن الساعد الأيمن لرئيس الوزراء هو وزير داخليته وزوج ابنته محمد هاشم باشا)، ولكن الملك فاروق على الجانب الآخر لم يكن على استعداد لأن يصدق أو يتأمل فيما يرويه له رئيس وزرائه وصديقه المقرب وزير الدولة.. وكانت وجهة نظر الملك ألا يتيح الفرصة لمحمد نجيب كى يكون بمثابة عرابى جديد..

وربما كان فاروق على حق ولكنه على نحو ما يعرف التاريخ اكتفى بجزئية واحدة

من جزئيات معالجات الموقف دون أن يحقق نجاحا فى الجزئيات الأخرى فكأنه بمثابة الجراح الذى تجنب الاقتراب من شريان معين حتى لا يسبب النزيف وظن أن كل واجبه فى العملية الجراحية متعددة الخطوات هو هذه الخطوة السلبية فحسب، لأنه رأى مضاعفات نشأت لأستاذه من هذه الخطوة.

وعلى كل الأحوال فإن الفقرات التالية ترينا بوضوح شديد كيف كان الملك واقعا تحت تأثير مهدئ أو مطمئن أو منوم أو مخدر وربما مغيب للوعى فيما يتعلق بتحركات الجيش وحركة الضباط الأحرار، ولا يمكن لنا أن نتصور أن هذا التأثير كان قد تم على هذا النحو دون أن يكون الذى حققته فى نفسية الملك شخصية قريبة ومقربة جدا منه، ولهذا فإنى أتصور أنه لا يفسر مثل هذا الموقف إلا رواية من نوع رواية مرتضى المراغى عن تأثير سيدة القصرعلى الملك فى هذه الجزئية مما دفع الملك إلى كل هذا الاطمئنان المزيف، على الرغم من كل هذه الظواهر التى كان يصعب على أى عاقل تجاوزها والاطمئنان إلى ما يناقضها.

ونحن نقرأ فى الفقرات التالية ما يرويه كريم ثابت من حوارات خطيرة دارت بين رئيس الوزراء حسين سرى باشا (من ناحية) وقائد الجيش الفريق حيدر (من ناحية أخرى) ونرى كيف أن حيدر أنكر أن يكون على علم بأسماء الضباط المتزعمين للتمرد، على حين كان الملك على لسان رئيس ديوانه حافظ عفيفى قد صرح لرئيس الوزراء بأن حيدر يعرف أسماء هؤلاء الضباط!! وربما نكون فى حاجة إلى أن نذكر للقارئ أن حسين سرى رئيس الوزراء كان يتولى بنفسه وزارة الحربية بالإضافة إلى رئاسته للوزارة:

«وما كاد فاروق يطلع على مذكرتى حتى أبلغنى بواسطة محمد حسن: أنه يريد عدم الكلام فى موضوع تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية، لأنه لا يريد أن تبتلى البلاد بعرابى جديد!».

«وإذا حافظ عفيفى رئيس الديوان يزور رئيس الوزارة ويقول له إن الملك يطلب «تسريح» العشرين ضابطا المتهمين بأنهم القائمون بحركة الضباط الأحرار!».

«فقال له حسين سرى: وهل تعرف أسماءهم ياباشا؟».

«فقال: أنا شخصيا لا أعرفها، ولكن مولانا قال إنها عند حيدر».

«فقال لـه حسين سرى: أرجـو أن تبلغ مولانا أن المـوقف أخطر مما يـبدو له، وأن الوزارة تـريد إخـراج حسيـن سرى عـامر من الجـيش وتعـييـن محمـد نجيـب وزيرا للحربية!».

«فوعده بأنه «سيقوم بالمأمورية».

«وعلى أثر ذلك جاء حيدر لمقابلة رئيس الوزارة وقال له: لقد نفذت الأمر!».

«فقال له حسين سرى: أى أمر؟».

«فقال: أمر إبطال انتخابات نادى ضباط الجيش وقفله!».

«فقال له حسين سرى: ومن أعطاك هذا الأمر؟».

«فقال: مولانا!».

«وفهم حـسين سرى من حيـدر أن الملك أبلغه أنـه إذا أراد «أن يقيم الدليـل على حُسن نيته» فليبطل نتيجة انتخابات نادى الضباط، وليتخذ الإجراء الذى يكفل صون النظام وتحقيق مشيئة جلالته.. فأقام الدليل على حسن نيته!».

«فقال له حسين سرى: وكيف تقدم على ذلك بدون إخبارى واستئذانى؟».

«فقال: إن الأمر «أتفه» مـن أن تهتم به رفعتك، وقد مر كـل شىء بسلام، وسترى بعد الآن أن الحركة التى يسمونها حركة «الضباط الأحرار» قد تلاشت وتبخرت!».

«فقـال له حسيـن سرى: على فـكرة.. إن الملـك يقول إن عنـدك أسماء الضـباط العشرين الذى يريد «تسريحهم!».

« فقال حيدر: عندى أنا؟ أنا لا أعرف أسماءهم، ولم يقل لى شيئا عنها!».

(٣٦)

وينـقلنـا كريم ثـابت إلى مـسرح آخر يـدور الحوار فيـه بينـه هو شخـصيا وبـين شماشرجى المـلك محمد حسن الذى ينقـل له وجهة نظر الملك وظنـه أن كريم ثابت كان أقوى أعصابا مما ظهر عليه(!!)

ونرى كريم ثابت فيما يرويه حريصـا على أن يذكر أنه تعمد أن يكون رده بمذكرة

أكثر سوادا وتحديا للملك، ولكن يبدو أن كريم ثابت لم يكن قد فهم ما رواه هو نفسه فى موضع آخر من كتابه عن اكتشاف كبير الأمناء عبداللطيف طلعت باشا لإصابة الملك باللاشعورية والعياذ بالله.

وعلى عادة الصحفيين المجيدين لتقديم المعلومات التى يريدون تقديمها فإن كريم ثابت حريص على أن يذكر أنه لم يكن يتوقع كل ما حدث وإن كان قد حرص على أن يتنبأ به، ومع هذا فقد صدقت نبوءته على الرغم من أنه لم يكن يقصدها تماما!!

وكأنما يريد كريم ثابت أن يحتفظ بالقدرة على الفهم وأن يتظاهر بفقدانها فى ذات الوقت.. وهو معذور فقد كتب هذه المذكرات ـ فيما يبدو ـ وهو فى أشد الحالات النفسية سوءا ووجلا!!:

«وبينما كان حيدر يزور حسين سرى، كان محمد حسن يقول فى التليفون: إن مولانا يقول لك إنه كان يظن أن أعصابك «أمتن»مما ظهر له فى هذين اليومين.. وهو يعلم أن بعضهم «هوَّش» محمد هاشم، ولكنه لم يكن يعتقد أن هاشم «سيهوشك» بدوره!».

«فقلت له: إننى سأرد على هذا الكلام بعد قليل».

«وهنا سمعت فاروق يقول له: اسأله لماذا لا يرد عليه الآن؟».

«فقال: لماذا لا ترد عليه الآن؟».

«فقلت: لأنى أفضل أن يكون ردى بالكتابة، وخصوصا أننى على موعد مع وزير مفوض أجنبى بعد دقيقتين».

«ولما انصرف حيدر من عند حسين سرى دخلت عليه، فأخبرنى بما دار بينهما وأخبرته من جهتى بما أبلغنى الملك إياه بواسطة محمد حسن، ثم اتفقت معه على المذكرة الجديدة التى سأرسلها إلى فاروق».

«وأعترف هنا بأنى كنت أتوقع أن أسمع بين ساعة وأخرى أن ضباط الجيش عقدوا اجتماعا، وأن الاجتماع كان بمثابة مظاهرة، وأنهم أعدوا عريضة للملك، وأن العريضة أقرب إلى الإنذار منها إلى العرائض العادية، ولكنى لم أتوقع فى ذلك اليوم ـ يوم السبت ١٩ يوليو ـ أن تكون المظاهرة «ثورة»، وأن تكون العريضة أمرا بالنزول عن العرش والرحيل عن البلاد!».

«ومع ذلك لما عكفت على كتابة هذه المذكرة الجديدة، رأيت أن «أخيف» فاروق وأن «أفزعه» لعل الخوف والفزع يفعلان فيه ما لم يفعله المنطق والحجج المعقولة ووجهات النظر السليمة، فتسقط الغشاوة التى تحجب الحقائق عن عينيه، ويصغى إلينا بدلا من أن يصغى إلى المعلومات والتأكيدات التى ينقلها إليه جاهلون أو مغرضون!».

«وبدافع من رغبتى هذه، أى رغبتى فى تخويفه وإفزاعه، صورت له صورة قلمية «لما سيحدث» إذا لم تعالج الحالة فى الجيش بسرعة على أساس الحل الذى نقترحه عليه، وهو إخراج حسين سرى عامر من الجيش، وتعيين محمد نجيب وزيرا للحربية، والعناية ببحث أسباب التذمر فى صفوف الضباط. فقلت له: إن جميع الدلائل والمظاهر تنذر بأن هناك فتنة عسكرية على الأبواب، وأنه إذا وقعت هذه الفتنة فلن يجد جلالته قوة عسكرية تقاومها وتقمعها، بل إن الشعب سيؤيدها وينضم إلى القائمين بها فتعم الثورة البلاد.. ولا حاجة إلى التنويه بما سينشأ عن هذه الثورة إذا قامت!».

«ولم أصور له هذه الصورة القاتمة بإيجاز، أو بعبارة مبهمة وإشارة غامضة، وإنما تبسطت فى تصويرها، وأسهبت، وهولت، وتوقعت أسوأ النتائج، ولم أكف عن الكتابة إلا لما أيقنت أننى صورت له صورة مرعبة، حالكة السواد!».



ولا ينسى كريم ثابت بعد هذا كله صورته فى مخيلة الملك، فإذا به حريص على أن يعالجها أيضا:

«أما فيما يتعلق بما قيل عن نجاح محمد هاشم فى «تهويشى» فقلت إنه إذا كان جلالته يعتقد أن هاشم قد «هوشنى» وأننى أقدم الاعتبارات الوزارية على المصلحة العامة، فليس عندى ما أقدمه على إيمانى بسلامة وضرورة السياسة التى نقترحها عليه سوى منصبى الوزارى فأضعه بين يديه!».

«ووضعت المذكرة فى مظروف كبير وكتبت عليه اسم الملك، ثم ناديت «ياورى» وكلفته أن يذهب به إلى ضابط البوليس «النوبتجى» فى قصر «المنتزه» ليرفعه إلى الملك فورا!».

«وأعود فأعترف بأننى لما صورت لفاروق الصورة السوداء التى تضمنتها هذه المذكرة، لم أكن أتوقع أن تتحول الأمور هذا التحول الخطير، وأن تصدق الصورة التى قدمتها له، وأن ما كتبته لأفزعه به سيتحقق بحذافيره وبالحرف الواحد بعد كتابته بأقل من أربعة أيام!».

(٣٧)

ثم يروى كريم ثابت قصة لقاء السفير الأمريكى كافرى برئيس الوزراء وكيف أنه لخص ما دار فى مقابلة السفير وأرسل به أيضا على وجه السرعة إلى فاروق.. ومع هذا فإن الملك فاروق لم يكن عنده أدنى استعداد لأن يفتح أذنيه أو عينيه.. بل إنه على العكس من هذا أراد أن ينبه كريم ثابت بطريقة مباشرة إلى الاهتمام بأمور أخرى بدلا من أن يعنى بأمور الجيش والثورة القادمة:

«وما كاد «ياورى» يغادر دار الوزارة «ببولكلى» فى طريقه إلى قصر «المنتزه» حتى استدعانى حسين سرى وقال لى: كان عندى الآن المستر كافرى سفير أمريكا وقد أخبرنى أنه علم أن عددا كبيرا من الضباط لا يدينون بالولاء للملك، ثم سألنى على مَنْ نعتمد فى حالة حدوث فتنة، وقال لى فى ختام هذا الشطر من حديثه إنه رأى أن مكاشفتى بذلك أمر واجب عليه كصديق وكسفير لبلاده!».

«فقلت إن لهذا الحديث خطورته العظيمة، وأرى أن ننقله إلى الملك حالا، لعله يدرك مغزاه فيقر خطتنا ويسهل لنا مهمتنا!».

«فقال: ولهذا استدعيتك.. فعجل بإبلاغه إياه».

«فعدت إلى مكتبى ـ ولم يكن يفصله عن مكتب الرئيس سوى الحجرة التى يجتمع فيها مجلس الوزراء ـ وكتبت للملك مذكرة سرية بما أفضى به سفير أمريكا إلى رئيس الوزارة!».

«ولما لم أشأ أن يبت فاروق فى مذكرتى السابقة قبل أن يطلع على حديث المستر كافرى، لم أنتظر عودة «ياورى» بل اتصلت بقصر «المنتزه» تليفونيا وطلبت أن يرسلوا إلىّ «مراسلة» بالموتوسيكل لأحمله رسالة عاجلة لجلالته!».

«وفى نحو الساعة الرابعة بعد الظهر دق جرس التليفون فى حجرتى بفندق «سان استفانو» وإذا محمد حسن يبلغنى «بأمر من مولاه »أن جميع الاقتراحات مرفوضة وأنه يحسن بى ألا أشغل نفسى بشئون الجيش ووزارة الحربية!».

«وهنا شعرت بأن من الواجب علىَّ أن أحاول محاولة أخيرة، فقلت: أرجو أن يسمح لى مولانا بمقابلة صغيرة».

«فغاب محمد لحظة ثم عاد وأبلغنى أن مولانا يقول إنه اطلع على مذكرتك وعرف ما فيها!».

«وبعد ربع ساعة دق جرس التليفون مرة ثانية، وفى هذه المرة كان المتكلم عزيز عثمان زميل محمد حسن، فقال لى: إن مولانا يقول لك إن جريدة «المصرى» عزت اليوم إلى الدكتور دريتون مدير المتحف المصرى رواية غير صحيحة فى خبر عن تمثال كذا، ومولانا يريد أن تبحث الخبر مع وزير المعارف وأن تصححه فى الجرائد».

«وأدركت من هذه المكالمة أن فاروق أراد أن يفهمنى أنه غير مكترث للأمور التى تزعجنا، ولا يحفل بأخبارنا ومعلوماتنا،وأنه مهتم برواية محرفة جاءت فى جريدة «المصرى» عن تمثال، أكثر من اهتمامه بمذكرتى، وأن تصحيح هذه الرواية من اختصاصى، فى حين أن شئون الجيش ووزارة الحربية ليست من اختصاصى، ويجب أن تُترك لأهلها!».

«وقبل أن أغادر الفندق إلى الوزارة دق جرس التليفون مرة ثالثة، وقال لى محمد حسن: إن الملك أمره بإبلاغى أنهم اتصلوا بالفريق حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش وسألوه عن الحالة، فقال إن كل شىء هادئ وإنه ليس هناك ما يدعو إلى القلق، وإنهم اتصلوا بقائد القوات الموجودة فى العريش، وسألوه السؤال نفسه، فأكد لهم أن الحالة طبيعية، وأنه لا يرى شيئا يستوقف النظر، وأنهم رجعوا إلى حيدر فقال إن جميع الأخبار التى عنده مطمئنة وإنه ليس هناك ما يبرر الانزعاج الذى تبديه الوزارة، وإنه لما أخبروه أن الوزارة ترشح محمد نجيب وزيرا للحربية استهجن الفكرة واستنكرها وعارض فيها معارضة شديدة، وإنه سيتصل بى ليقول لى هذا الكلام».

«وهنا قال لى محمد حسن: إن مولانا يسألك هل تكفى هذه الأخبار لتطمينك أم ما تزال خائفا؟».

«فقلت: إنى خائف عليه لا على نفسى!».

«فقال: إن شاء الله لا يكون إلا خير».

«فقلت: إن شاء الله».

(٣٨)

وهكذا وصلت الأمور إلى هذا الحد الذى كان لابد معه أن تتقدم الوزارة كلها باستقالتها.

ومن الطريف أن أحدا لم يعن بأن يقيم ذكاء سرى باشا (وكريم ثابت وأعضاء الوزارة السرّية الخامسة) حين سارعوا بالاستقالة فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ حتى لا يكونوا مسئولين مع الملك عن إهماله فى الحفاظ على عرشه.. وربما يقول قائل إن حسين سرى باستقالته (وكذلك كريم ثابت) جنب نفسه عناء ومغبة أن يكون هو رئيس الوزراء الذى وقع الانقلاب أو التمرد فى عهده، وهذا حقيقى.

لكن هل كانت الأمور غائبة عنه قبل ثلاثة أسابيع حين قبل تشكيل الوزارة؟ أغلب الظن أنه كان يعلم، وأن كريم ثابت كان يعلم لكنهما لم يكونا يتصوران أن الأمور قد وصلت بالملك من ناحية، وبالثوار من ناحية أخرى إلى ما وصلت إليه.. فلما وجدوا الأمور قد سارت على هذا النحو آثروا ومعهم أعضاء مجلس الوزراء أن يتركوا الجمل بما حمل!! ولكن ربما كان هذا نفسه قد حدث بعد فوات الأوان!

ومن العجيب أن نقرأ فى نهاية هذه الرواية أن حافظ عفيفى هو الذى نصح حسين سرى بالتعجيل بتقديم الاستقالة حتى لا يتعرض لإقالة مهينة مع ما نعرفه عن العداء التقليدى بين حسين سرى وحافظ عفيفى. ومن العجيب أيضا أن نقرأ أن حافظ عفيفى بنفسه قال لحسين سرى إنه من رأيه ويؤيده ولكن ماذا يفعل إذا كان الخادم محمد حسن هو الذى يحكم!!:

«وذهبت إلى حسين سرى فى بيته، وأنهيت إليه أن الملك رفض اقتراحاتنا».

«فقال: وما رأيك الآن؟».

«فقلت: ليس أمامنا سوى مسلك واحد، وهو أن نستقيل!».

«فقال: هذا رأيى، وقد أحببت أن أعرف رأيك قبل أن أصارحك به، فيسرنى أن نكون متفقين عليه، ومادام الأمر كذلك، أرجو منك أن تبلغ الملك أنه إذا أصر على الرفض اضطرت الوزارة إلى الاستقالة، لأنها لا تستطيع أن تتحمل تبعة حالة ليست مسئولة عنها!».

«وعاد هاشم من القاهرة، فأطلعناه على ما جد فى الموقف وعلى تصميمنا على الاستقالة إذا لم يرجع الملك عن عناده، فأيد وجهة نظرنا وقال إن المعلومات التى اجتمعت لديه لا تترك لنا مجالا للتراجع أمام الملك، «فإن الحالة خطيرة فعلا!».

«وجلست إلى مكتبى وكتبت مذكرة للملك».

«قلت له إنه لما التمست مقابلته بعد ظهر اليوم فعلت ذلك حرصا منى على تأدية كل ما علىَّ تبرئة لذمتى وإراحة لضميرى، ولاعتقادى أن الموقف أخطر من ألا يواجه بالعناية التى يستحقها.. غير أنه رفض المقابلة كما رفض الأخذ باقتراحات الحكومة».

«وبعدما أكدت له أن الحالة خطيرة فعلا ناشدته تأييد الوزارة فى الطلبين اللذين طلبتهما، وإلا أخشى أن تضطر إلى الاستقالة، لشعورها فى هذه الحالة بأنها غير قادرة على تحمل تبعة الموقف!».

«وكانت هذه المذكرة آخر مذكراتى إليه!».

«وآخر حديث لى معه.. ولو بالكتابة!».

«واتصل بى محمد حسن فى المساء تليفونيا، وقال لى إن مولانا يقول لك إنه إذا أرادت الوزارة أن تستقيل فإنه لا يعارض فى ذلك، ولكنه مندهش من موقفك ووقوفك فى صف حسين سرى وعدم وقوفك فى صفه، ويقول إنه لم يكن ينتظر ذلك».

«فقلت له: إنى لا أقف فى صف حسين سرى أو غير حسين سرى، وإنما أقف فى صف السياسة التى أرى أنها فى مصلحة الملك والبلاد.. وأحب أن يعرف مولانا أننى مشترك فى رسم السياسة التى تجرى الوزارة عليها لإيمانى بصوابها، فكيف لا أقف فى صفها؟!».

«وختمت حديثى معه بقولى: إنكم يامحمد تلعبون بالنار، وربنا يستر!».

«وكلمنى محمد حسن مرة أخرى وقال: إن مولانا مصمم على رأيه، ويترك للوزارة أن تتصرف كما تريد! فذهبت إلى حسين سرى وأحطته «بالتبليغات» الملكية كلها، فقال: لا مندوحة عن الاستقالة إذن!».

«ولما أصبح الغد دعا حسين سرى الوزراء إلى الاجتماع به فى داره، وأطلعهم على تفاصيل الأزمة فى جميع مراحلها، وختم بيانه بقوله إنه قرر الاستقالة، إذ يتعذر عليه المضى فى الحكم بعدما رفض جلالة الملك اقتراحاته، فأيدوه فى موقفه ووافقوا على الاستقالة!».

«فقال: إذن فقد تقررت الاستقالة بالإجماع!».

«ثم أردف قائلا: أحب أن تعرفوا يا إخوانى أن كريم باشا كان متضامنا معى فى كل خطوة خطوتها فى هذا الموضوع!».

«وكنت جالسا بجوار الدكتور على بدوى (بك) وزير العدل، فالتفت إلىَّ وقال: لما ترامت إلينا أخبار الأزمة سألنى بعض الزملاء عن الموقف الذى أظن أن كريم ثابت سيقفه، فقلت لهم إن كريم ثابت سيقف فى صف الوزارة ويتضامن معها، وإنه ليملأ قلبى سرورا وفخرا أن أرى أنك حققت أملى!».

«وصافحنى بحرارة».

«وفى نحو الساعة الرابعة بعد الظهر اتصل بى أندراوس تليفونيا وقال لى: يحسن بحسين سرى أن يقدم استقالته فورا، وألا ينتظر حتى صباح الغد، فقد سمعت أن بعضهم يقترح على الملك إقالة الوزارة بكتاب شديد العبارة!».

«وأسرعت إلى حسين سرى فى بيته، ونبأته بذلك، فنهض إلى التليفون وكلم حافظ عفيفى فى منزله، ثم ذهب إليه بكتاب الاستقالة».

«وقال حافظ عفيفى لحسين سرى وهو يتسلم منه الاستقالة: أنا من رأيكم وأؤيدكم، لا فقط فى وجوب خروج حسين سرى عامر من الجيش، بل أيضا فى وجوب تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية، ولكن نعمل إيه إذا كانت البلاد بيحكمها خادم! (إشارة إلى محمد حسن)».

ولا يتناول كريم ثابت حادث حريق القاهرة فى مـذكراته بقدر كبير من التفصيل، لكنه مع هذا يقدم لنا رؤية واضحة لطبيعة الحريق وحجمه وإمكان السيطرة عليه :

«وقد قال لى حسن يوسـف فيما بعد إنه لما بلغ سمع فـاروق قبل الغداء أن الحالة فى القاهرة مضـطربة، فكر فى إلغاء المأدبة، لـكن حافظ عفيفى قال إنه لـيس هناك ما يقضى بإلغائها، ونصح باستمرارها!».

....

« وكنت فى ذلك اليوم فـى مكتبى بدار الإذاعة، فحانت منى التفـاتة نحو النافذة، فاستوقف نظرى دخان كـثيف يملأ الفضاء فى جهة قدرت أنها غيـر بعيدة عن ميدان الأوبرا، فناديـت أحد رجالى وكلفتـه أن يبحث عن سبـب هذا الدخان غير الطـبيعى ومصـدره، فعاد إلىَّ بـعد قلـيل يقول إن هـناك مظـاهرات، وإن المتـظاهرين أحـرقوا الكازينو المـعروف بكازينو «بديعـة» بميدان الأوبرا، وإنهم يشعـلون النار الآن فى دار سينما «مترو» !».

«وكان هذا هو أول ما سمعته عن حوادث ذلك اليوم الأسود».

«ولما ترامى إلىَّ تـدريجيا أن الفوضى تتسع نطاقا، وأن النار تزداد انـدلاعا، خطر لى أن أذهـب إلى القـصر، وأن أسأل عـن التدابـير الـتى اتخـذت لقمـع هذا العـبث وحماية الـعاصمة وصونها، خـشية أن يكون الملك غيـر محيط بخطورة الحـالة لتردد الديوان فى إزعاجه وإقلاق راحته!!».

«ثم عدلت...».

«عدلت خشيـة سوء التأويل، وأن يظن البـعض أننى أحاول أن أقحم نفـسى فيما لايعنينى ولا يخصنى التحدث فيه».

«ولما كثـر فيما بـعد القيـل والقال عن مـوقف بعض رجـال الملك يوم ٢٦ يـناير، حمدت الله عـلى عدم ذهابى إلى «عابديـن» فى ذلك اليوم، فلم يصـبنى رشاش من الاتهامات الـتى تبادلها فؤاد سـراج الدين وحافظ عفيـفى، أو الناطقون باسـمه، على صفحات الجرائد!».

ويصل كريم ثابت إلى أن يلخص رأيه فى وضوح شديد ويقول:

«ولازلت إلى اليوم أعتقد اعتقادا جازما أنه كان من السهل جدا إنقاذ القاهرة فى يوم ٢٦ يناير بشىء من سرعة الخاطر والحركة السريعة والحزم!!».

على أن مذكرات كريم ثابت تتضمن فقرة مهمة يذكر فيها صاحبها أن حافظ عفيفى كان هو الذى أقنع الملك فاروق بإقالة النحاس وإخراج الوفد من الحكم:

«ولما التقيت بأندراوس فى الغد أخبرنى أن حافظ عفيفى هو الذى غيّر الاتجاه الأول، فقد قابل الملك بعد انصرافه هو - أى بعد انصراف أندراوس - وأقنعه بأن الفرصة ملائمة للتخلص من الوفد نهائيا، وأن النحاس لن يستقيل من تلقاء نفسه، فلا مندوحة عن إقالته، فأخذ بكلامه وقرر استعمال حقه فى الإقالة، فيظهر للناس عامة وللإنجليز خاصة أنه هو الذى أقصى الوزارة الوفدية عن الحكم!».

(٤٠)

على أن لكريم ثابت وجهة نظر أخرى سبق أن أبداها قبل صفحات من حديثه عن وقوع الحريق، وهو يحلل فيها علاقة الملك والوفد والإنجليزعلى نحو جيد، ويبدو فيها أن اصطناع سراج الدين الذكاء فى إحدى محاوراته مع حافظ عفيفى باشا قد جاء بنتائج عكسية على الوفد:

«وشاع فى النصف الثانى من شهر يناير (١٩٥٢) أن الوزارة الوفدية تفكر فى قطع العلاقات السياسية بين مصر وانجلترا».

«وهمس خصوم الوفد فى أذن فاروق قائلين: حذار يا مولانا، فالوفديون يريدون «أن يخربوها ويجلسوا على تلّها!».

«فازداد حيرة!».

«وفى يوم ٢٥ يناير اتصل حافظ عفيفى بالملك وأبلغه أن إنجليزيا كبيرا زاره فى بيته وقال له إن فى البلاد لغطا بأن الوزارة تفكر فى قطع العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، فإذا صح ما يقال، وعمدت الوزارة إلى إجراء كهذا، فلن تكون خطورته فى نظر انجلترا أقل من خطورة قرار بإعلان حرب!».

«فازداد فاروق حيرة فوق حيرة، وقلقا فوق قلق!».

«وطلب إلى حافظ، بوصفه رئيسا للديوان، أن يتحرى نصيب هذا اللغط من الصحة».

«وكذلك طلب إليه أن يفكر فيما يجدر بهم عمله إذا اتضح لهم أن النبأ صحيح، ورفضت الوزارة أن تعدل عن رأيها فيه!».

«وفى يوم ٢٦ يناير حدث حريق القاهرة المعروف!».

«وبينما كان فؤاد سراج الدين مجتمعا بحافظ عفيفى فى مكتبه بقصر عابدين، فى ذلك اليوم، يتشاوران فى الحريق وهل تدعو الحالة إلى إنزال الجيش إلى المدينة، قال حافظ لفؤاد: قل لى يافؤاد باشا.. أصحيح أنكم تريدون قطع العلاقات السياسية بين مصر وانجلترا؟!».

«ولم يشأ فؤاد أن يقول له إن النبأ صحيح، أو غير صحيح، بل قال إن الموضوع محل بحث من جميع نواحيه، وإنهم «لم يصلوا إلى قرار نهائى بعد».

«فحدثه حافظ عما قاله له الإنجليزى الكبير الذى زاره فى بيته فى اليوم السابق!».

«والواقع أن قطع العلاقات السياسية بين البلدين لم يكن محل بحث جديد من جانب الوزارة، فقد بحثته من قبل واكتفت باستدعاء عبدالفتاح عمرو من لندن».

«ولكن فؤاد سراج الدين لم يود «أن يريح» حافظ عفيفى فقال له ما قاله!».

«ولم يتوان حافظ طبعا فى إبلاغ الملك «أن الموضوع محل بحث!».

«فازداد فاروق ارتباكا!».

«واستطاع حافظ عفيفى أن يقنعه بأن الفرصة ملائمة للاستراحة من الوزارة الوفدية تحت ستار مسئوليتها فى حريق القاهرة، فيرضى الإنجليز، ويظهر لهم أنه انتهز أول فرصة سنحت له فتخلص منها!».

«ولما اقتنع فاروق بالنصيحة التى أسداها إليه حافظ، سأل عن الرجل الذى يحسن أن يعهد إليه فى الإيعاز إلى النحاس بالاستقالة».

«فقال حافظ: إن من الأفضل أن تقال الوزارة لا أن يطلب إليها أن تستقيل!».

«فلم يطمئن فاروق، فى أعماق نفسه، إلى هذا القرار، لإحساسه أن النحاس لا يستحق منه هذه المعاملة، وسأله عن حكمته؟».

«فقال حافظ: إنهم فى غنى عن المتاعب التى قد ينشئها النحاس إذا «حرن» ورفض أن يستقيل».

«ثم أضاف إلى ذلك قوله إنه سيكون للإقالة وقع أعظم فى الدوائر البريطانية، لأنها ستدل على أن جلالته كان متبرما بالنهج الذى نهجته الوزارة، فما كادت الظروف تتيح له التحرر منها حتى تلقف الفرصة!».

«فقال فاروق: وهو كذلك!».

«واعتقد أنه عالج الموقف، واستراح من بعض متاعبه!».

«واعتقد حافظ عفيفى أنه خطا خطوة جديدة نحو رئاسة الوزارة!».

(٤١)

ومن الجدير بالقراءة فى هذه المذكرات تصوير كريم ثابت المهذب والدقيق لآراء الملك فاروق فى والدته الملكة نازلى، وتصورات هذا الملك [غير الصائبة] للأسلوب الأفضل فى معالجة أمور عائلية من ناحية، وملكية من ناحية أخرى:

«... فإذا فاروق يأمرنى بأن أبلغ الحكومة أنه يريد أن تترك الصحف حرة فى نشر كل ما ترغب فى نشره عن قصة رياض غالى ونازلى وفتحية! وأن فى وسع الصحف أن تروى لقرائها كل ما عندها عن رياض غالى ونازلى وفتحية من أخبار ومعلومات وروايات بلا قيد ولا شرط!».

«وحاولت أن أقنعه بضرر التوسع فى النشر بهذه الصورة، فقال لى: هل نازلى أمك أم أمى؟».

«فقلت له: إن نازلى أم «الملك»، ولا يعنينى أمرها إلا من هذه الناحية وحدها، فكل تشهير بها يصيبك رذاذ منه».

«فقال: أريد أن يعرف الشعب حقيقة هذه "الأم!"».

«فقلت: وما فائدة «نشر الغسيل الوسخ» على مرأى من العالم؟».

«فقال: سيعذرنى الناس بعد ذلك فيما أنوى اتخاذه من إجراءات!».

«فقلت: يمكن تحقيق هذا الغرض بدون فضائح».

«فقال: لا.. أنا أريد أن تنشر الصحف كل شيء.. إن نازلى لم تعد أمى!».

«فقلت: أعود فأقول لجلالتك إننى غير مهتم بالموضوع من هذه الناحية.. لكنى أرى أن العرش لا يحتمل هزات جديدة!».

«فقال: أشكرك على نصائحك.. فهل تتكرم الآن بتنفيذ الأمر؟!».

«وظلت الصحف أياما متواصلة تنشر صفحات كاملة عن حكايات نازلى، ورحلات نازلى، ومغامرات نازلى!».

«وكان فاروق يطيب نفسا بما يطالعه عنها كأنها أم أكبر عدو له!».

«ولم نكن قد استرحنا بعد من قصة طلاقه من فريدة.. ومن قصة التقائه بناريمان فى محل أحمد نجيب الجواهرجى!».

«وقال قائلون: ليهنأ فاروق بمستشاره الصحفى!».

«وقال آخرون: إن المستشار الصحفى لم يسمح بنشر ما نشر إلا لتواطئه مع الوفديين على إضعاف مقام العرش فى البلاد!».

«ولم يكن هؤلاء وأولئك يعلمون أن فاروق «الرجل» ماض فى محاربة فاروق «الملك!».

«أما من جهتى فلم أكن محتاجاً إلى برهان جديد لأستوثق من صواب قرارى بوجوب «الانسحاب» من القصر ».

....

«وفى اليوم التالى ليوم نشر خبر زواج فتحية، التقيت بالأستاذ أحمد يوسف السكرتير الخاص المساعد، وكان معلم «الأميرات» الشقيقات فى اللغة العربية، أسوة بفاروق».

«وحدثنى طويلا عن ذكاء فتحية، وتوقد ذهنها، وسرعة خاطرها، وخفة روحها، ثم قال: «أفلا أفهم كيف فعلت ذلك»، وبكى، وبينما كان يكفكف دمعه قال: «ليتهم أوفدونى إليها!».

«ولم أر فى القصر كله يومئذ شخصا ذكر فتحية بكلمة خير واحدة، أو ذرف عليها دمعة واحدة».

(٤٢)

ويعترف كريم ثابت فى هذا الكتاب بشىء مهم وإن كان هو يورده دون أن يلتفت إلى الجانب الأهم فيه، وهو ما يتمثل فى فطرة الملك فاروق النقية حين كان لا يزال طفلا بريئاً فإذا به يتأثر بمدى الشعبية التى كان الزعيم الوطنى سعد زغلول قد حققها، ولرواية كريم ثابت قيمة كبرى، لأنه من رجال القصر البارزين قبل أن يكون من أصدقاء الوفد، ولنقرأ هذه الفقرة الموحية:

«ولما استقبل الملك فؤاد سعد باشا فى سنة ١٩٢٤ ليكلفه بتأليف الوزارة، قال له: هل تعلم ياسعد باشا مَنْ كان يهتف لك وأنت قادم إلى هنا؟ فاروق.. فقد كان واقفا خلف النافذة، فلما رأى سيارتك وسمع الناس تهتف لك اقتدى بهم وأخذ يقول: يحيا سعد».

«فدعا سعد للأمير الصغير بالعمر المديد».

«فقال فؤاد: وسأستدعيه ليسلم عليك.. وأنا متأكد أنه سيفرح جدا بذلك».

«ودق الجرس وأمر باستدعاء فاروق».

«وكان فاروق يومئذ فى الرابعة من عمره، فأقبل فى استحياء، فقال له والده: تعال يافاروق.. أنا عاوزك تعرف سعد باشا وتسلم عليه!».

«وعلى أثر خروج سعد من قصر عابدين فى ذلك اليوم، قال فؤاد لبعض رجاله إنه لاحظ أن السلالم قد أتعبت سعد باشا».

«وأمر فى الحال بتركيب مصعد بجوار السلم الذى يؤدى إلى مكاتب الديوان ليستعمله سعد عند زيارته للقصر حرصا على راحته!».

«ولم يفته طبعا بأن يوعز بإذاعة نبأ هذا الأمر فى القصر ليبلغ سعد باشا».

«وعُرف هذا المصعد بين رجال القصر «بأسنسور سعد باشا»، وظل رجال القصر القدامى يسمونه «أسنسور سعد باشا» حتى آخر عهد فاروق».

«وكان الملك فؤاد يصف نفسه بأنه «حاو»، وقد قال مرة للبارون «فون شتورر» وزير ألمانيا الأسبق فى مصر: «لو لم أكن حاويا، لفقدت عرشى أكثر من عشرين مرة!».

ويقدم كريم ثابت صورة فى غاية الرشاقة والتعبيرية لأسلوب الملك فاروق فى تأنيب كبار مساعديه من طبقة كريم ثابت نفسه، وهى قصة توحى لنا بكثير من الإيحاءات المهمة فى شخصية كريم ثابت وشخصية الملك فاروق فى نفس الوقت:

«وبينما كان فاروق يحادث الملك عبدالله أراد أن يستوضحنى أمرا فدعانى إليه وسألنى عنه، ولما انتهيت من إعلامه به استدبرتهما وعدت إلى مكانى، فكانت «غلطة» منى لأن تقاليد القصر ومراسمه كانت تقضى علىَّ فى هذا الموقف بأن أرجع إلى الوراء خطوات، ووجهى متجه إليهما، فلا أستدبرهما إلا عند ابتعادى عنهما.. غير أن «جو» السطح [يقصد سطح الباخرة الذى تم فيه اللقاء] أنسانى ذلك، ولاسيما أننى شديد الحرص على رجلى اليسرى لضعفها ومرضها، وأخاف عليها دائما من كل صدمة أو عثرة!».

«وانتهت السهرة، وودع الملك ضيوفه، وصحب الملك عبدالله إلى الجناح الذى أفرد له وبعدما ودعه بدوره اتجه إلى الجناح الخاص به وخلفه عبداللطيف طلعت كبير الأمناء ومحمود يونس التشريفاتى «النوبتجى» وكاتب هذه السطور باعتباره المستشار الصحفى الجديد!».

«وفى اللحظة التى فتح فاروق الباب المؤدى إلى داخل الجناح الخاص به، استدار وخاطبنى بقوله: تبقى من فضلك تانى مرة لما تخلّص كلامك مع ملكين ما تدلهمش ظهرك!».

«وقبل أن أفوه بكلمة واحدة دخل حجرة مكتبه المتصلة بحجرة نومه وأقفل الباب!».

«وقلت فى نفسى: أهذه هى بداية الوظيفة؟!».

«ونظر إلىَّ كبير الأمناء باسما وقال مداعبا: تفضل استلم ياسعادة المستشار.. تحية الاستقبال!».

«أما محمود يونس فاحمر وجهه، وتظاهر بأنه لم يسمع شيئا».

«وما كدت أدخل حجرتى حتى جاءنى «الشمشرجى النوبتجى» وأخبرنى أن

«مولانا» يود أن يراني، وأدخلني الجناح الخاص به عن طريق حمامه كيلا يلمحني أحد من رجاله.. ولما وقع نظره عليَّ قال لي وهو يضحك مغتبطا: هل عجبك الفصل اللي عملته فيك؟ علشان يفهموا إنه في الشغل ما عنديش خيار وفاقوس، وإن اللي يغلط ياخد على دماغه مهما كان مركزه عندي!».

(٤٤)

ولا تخلو مذكرات كريم ثابت من تقديمه صورا انطباعية سريعة كان الملك فاروق يبديها تجاه بعض وزرائه، ومن هذا إعجابه ـ على سبيل المثال ـ بأحمد مرسي بدر بسبب شنبه فحسب (راجع ص ١٦٣).

ومن هذا أيضا انتقاده لعبد السلام فهمي جمعة وفؤاد سراج الدين لسببين تافهين ومواجهته لهما بهذا الانتقاد، فأما رئيس النواب فكان يخلع طربوشه أحيانا، وأما سراج الدين فكان يستبقي السيجار في يده وهو خارج من التشريفات.

ومع أننا نفهم الآن بحكم ثقافتنا أن تصرفات الملك فاروق كانت متفقة تماما مع الصواب والتقاليد والبروتوكول إلا أن كريم ثابت كتب ما كتب في ظل حملة العهد الجديد بالسخرية على كل مظاهر النظام والبروتوكول وتصويرها على أنها رجعية.

وهكذا نرى كريم ثابت وهو يكاد يتوافق مع نبرات السخرية السائدة في الوقت الذي كتب فيه هذه المذكرات في مطلع عهد الثورة، ومن الطبيعي أن القارئ لمثل هذه الفقرات اليوم يستنكر على كريم ثابت الكتابة بمثل هذا الأسلوب أو بمثل هذه الروح.

«ومن تلك الذكريات ما حدث في المأدبة التي أدبت في قصر عابدين بمناسبة مولد «ولي العهد» ودعى إليها رئيس الوزراء (وكان النحاس) ورئيسا مجلسي البرلمان والوزراء، وبعض كبار رجال الحكومة وكبار رجال القصر».

«وكان المفروض أن المناسبة مناسبة سعيدة، وأن فاروق ممتلئ غبطة وحبورا، وأن جو المأدبة جو فرح وسرور وابتهاج.. وأن الضيوف سيأكلون هنيئا ويشربون مريئا».

«ولكن فاروق أبى أن تنسيه المناسبة السعيدة واجب «التوجيهات السامية»، فقال مخاطبا عبدالسلام فهمى جمعة «باشا» رئيس مجلس النواب: «عندى ملاحظة لك.. وهى أنه عندما تؤخذ لك صورة فى المجلس يحسن أن تكون لابسا الطربوش!»».

«ثم التفت إلى فؤاد سراج الدين، وكان جالسا على بعد ثلاثة أمتار منه وقال: «عندى ملاحظة أخرى لوزير الداخلية، وهى أنه عندما يخرج من التشريفات ويصوروه مش ضرورى يكون بيدخن السيجار!»».

«وكان فاروق يعنى «بالتشريفات» القاعة التى يدخلها الناس فى الأعياد والمناسبات ليكتبوا أسماءهم فى سجل «التشريفات!»».

«وكان قد شاهد صورة لوزيرالداخلية تمثله خارجا من تلك القاعة بعدما كتب اسمه فى «سجل التشريفات» وفى فمه سيجار كبير، فتذكرها فى تلك المناسبة السعيدة!»».

(٤٥)

وتحظى شخصية مصطفى النحاس باشا بحديث منصف فى كثير من الأحيان، ونحن نرى كريم ثابت ينجو من الحقد على النحاس ومحاولة الاستعلاء على أداء هذا الرجل العظيم، وسننقل للقارئ بعض الفقرات التى يصور فيها كريم ثابت شخصية النحاس باشا، وقد رأيت أن من الأفضل فى عرض تصوير كريم ثابت لشخصية النحاس أن ألجأ إلى تقديم صور متتالية تتكون كل صورة منها من سطور مختصرة أتت فى مواضع متفرقة صور بها كريم ثابت مسارات العلاقات بين النحاس والملك، وعلى سبيل المثال فإن كريم ثابت يعترف أنه ـ هو نفسه ـ لعب عند الملك على وتر كراهية فاروق للنحاس باشا، وأنه استطاع من خلال هذا الوتر أن يحمس الملك لتحقيق توجيه عروبى عنده:

« كنت أعرف يومئذ كرهه (أى الملك فاروق) لمصطفى النحاس ونقمته عليه، وكان النحاس قد أمضى بروتوكول الجامعة العربية المعروف ببروتوكول الإسكندرية، وأمضاه معه السيد نورى السعيد، وكان رئيسا للوزارة العراقية. فى اليوم الذى رأيت

الفرصة ملائمة لاستفزازه قلت له: لاشك أن النحاس اكتسب مقاما جديدا فى البلدان العربية بسياسة الجامعة العربية وإمضاء بروتوكول الإسكندرية، فلماذا لا تنتزع هذه المكانة منه «بتبنى» سياسة الجامعة العربية، فيعزى إليك كل فضل فى المستقبل، وتصبح جلالتك زعيم هذه الحركة فى نظر العرب جميعا!».

«فأطرق مفكرا، فأيقنت أن كلامى يشق طريقه إلى قلبه».



ولا ينسى كريم ثابت نفسه حين يتحدث عما أسماه بتحسن العلاقة بين الملك والنحاس فى عهد وزارة الوفد الأخيرة، وهو يذكر أنه هو الذى تولى إقناع النحاس بالدور الذى لعبه فى محاولة إثناء الملكة نازلى عن الخط الذى كانت قد سارت فيه بالفعل:

«وكان علىّ بعد ذلك أن أقنع النحاس بأن يأخذ على عاتقه مهمة معالجة هذه المشكلة فتدرك «الملكة» نازلى أن الملك والوزارة متحدان فى موقفهما منها ومن مشروع هذا الزواج، وأن الحكومة متضامنة مع الملك ترى رأيه وتشاطره استهجانه واستنكاره».

وبعد أن يروى كريم ثابت تفاصيل الجهود التى قام بها النحاس باشا مع الملكة نازلى يخلص إلى أنه ينبهنا من طرف خفى إلى أنه كان صاحب الفضل فى تحسين علاقة الرجلين فى فترة لم تتجاوز أربعة شهور:

«وهكذا عرف النحاس، فى خلال أربعة أشهر، كيف يحول شعور فاروق نحوه تحويلا تاما، فغدا فى نظره الصديق الذى يستطيع أن يعتمد على ولائه بعدما كان العدو الذى يتحتم عليه أن يحمى عرشه من خطره!».

ويقدم كريم ثابت مثلا بليغا يصور به الانقلاب الذى حدث فى علاقة الملك والنحاس حين دعا الملك رئيس وزرائه إلى الركوب معه فى أبريل ١٩٥٠:

«فعند هذا الضريح وقف فاروق فى يوم ٩ أكتوبر ١٩٤٤ «ليخبر والده أنه طرد النحاس من الحكم فى اليوم السابق»، كما قال لبعض رجاله عند عودته إلى القصر!».

«وعند هذا الضريح نفسه أمر فاروق فى يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٠ بدعوة النحاس إلى الركوب بمعيته تحية له وتكريما».

(٤٦)

ومع هذا فلا تخلو هذه المذكرات من كثير من الأحاديث والذكريات التى تحمل فى طياتها غمزا ولمزا فى النحاس باشا بطريقة غير مباشرة، من ذلك ما يرويه كريم ثابت عن إفراط النحاس فى اهتمامه بصحته، وكيف أن الإفراط انعكس بالتالى على مستوى أداء النحاس لوظيفته كرئيس للوزراء، فأصبح يعطى وظيفته فى عهد حكمه الأخير اهتماما أقل مما كان يعطيه فى عهوده السابقة.

ومع هذا يحرص كريم ثابت على أن يصور التطور الذى طرأ على عقلية النحاس السياسية، وهو حفى بأن يبين أن هذه العقلية قد تطورت فى اتجاه الليونة، وهو لا يبين لنا عن السبب وراء هذا، هل هو فعل الزمن وحده أم فعل عوامل أخرى.

على أن كريم ثابت لا ينكر أن النحاس والوفد قد عانيا من الإنجليز ومن القصر على حد سواء.

وعلى سبيل المثال فإنه يروى قصة إقالة وزارة النحاس الأولى مركزا على دور الإنجليز بأكثر مما هو مشهور ومتداول عن دور محمد محمود فى تصديع الائتلاف الوزارى الذى تكونت من خلاله وزارة النحاس باشا الأولى (١٩٢٨):

«وألف النحاس الوزارة الجديدة واحتفظ بالائتلاف».

«وما كادت الوزارة تباشر عملها، حتى نشأت بينها وبين لورد لويد الأزمة الخطيرة، التى عرفت بأزمة قانون الاجتماعات!».

«وأنذر لويد الوزارة بوجوب «سحب» القانون من البرلمان، والعدول عنه!».

«وأرسلت لندن بعض البوارج البريطانية إلى الإسكندرية إمعانا فى التهديد».

«وكان مجلس النواب قد أجاز القانون وأرسله إلى مجلس الشيوخ».

«وعقدت الوزارة عدة اجتماعات لبحث الأزمة والمسلك الذى تسلكه إزاء الإنذار البريطانى».

«ونصح الملك فؤاد للوزارة بقبول طلب لويد فتسترد القانون من البرلمان وتعدل عنه.. وأبت الوزارة أن تعمل بالنصيحة الملكية».

«واقترح واصف غالى، وكان وزيرا للخارجية، إرجاء نظر القانون فى مجلس الشيوخ شهرين، فيتسع الوقت فى خلالهما لخوض مباحثات جديدة مع لورد لويد بشأنه».

«فقال النحاس: إن إرجاء القانون شهرين يؤجل الأزمة، لكنه لا يحلها».

«وبعد نقاش طويل استقر القرار على إبلاغ لورد لويد أن الوزارة مع تمسكها بحقها فى إصدار هذا القانون، ستحاول أن تقنع مجلس الشيوخ بإرجاء نظره إلى الدورة المقبلة».

«فرد عليها لويد بأنه هو من جهته كذلك متمسك بوجهة نظره، على أن روح رده أشعر الوزارة بأن الأزمة قد «نامت».

«ونامت الأزمة فعلا!».

«ولكن الفتنة استيقظت وتحركت!».

«فاتفق لورد لويد مع الملك فؤاد على التخلص من النحاس بطريقة أخرى».

«وفتقت الحيلة فكرة «تصدع الائتلاف».

(٤٧)

وربما يبدو أن أكثر ما يهم القراء من التفصيلات التى أوردتها هذه المذكرات هى تلك الفقرات التى يتحدث فيها صاحبها بإفاضة شديدة عن الأجواء التى سبقت تشكيل آخر وزارات النحاس باعتباره شاهد عيان مقربا فى تلك الفترة، وهو حريص على أن يوضح حقيقة موقفه هو وموقف فؤاد باشا سراج الدين، وسنعجب من مدى تغلغل التفكير فى الجزئيات الصغيرة إلى نفس الملك فاروق وسيطرتها على عقله، وليس من شك فى أن التفصيلات التى قدمها كريم ثابت فى هذه المذكرات عن هذه الحقبة تنصف فؤاد سراج الدين بقدر لا نهاية له، ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم فرج روى فى مذكراته التى نتدارسها فى هذا الكتاب ما يؤكد ما ذهب إليه كريم ثابت فى

هذه المذكرات من محاولات القصر مع سراج الدين. ومن الطريف أنه استشهد بكريم ثابت نفسه الذى روى له التفاصيل وهما فى سجن المحطة:

«لم يغير فاروق رأيه فى موضوع قبول النحاس رئيسا للوزارة الوفدية الجديدة إلا فى مساء اليوم السابق لليوم الذى قابله فيه وكلفه بتأليف الوزارة.. أى فى اللحظة الأخيرة.. وبعدما أرهق أعصابنا».

«فقد أبى خلال هذه الفترة التى انقضت بين إذاعة نتيجة الانتخابات وإعادتها فى بعض الدوائر أن يحيد قيد أنملة عن القرار الذى استقر عليه رأيه من زمان طويل، وهو ألا يسلم بحال ما بعودة النحاس شخصيا إلى الحكم».

«كنت أباحثه كل يوم فى هذا الموضوع بصبر جديد، وأسلوب جديد، ونغمة جديدة، وحجج جديدة لعلى أوفق إلي إقناعه بالرجوع عن تصميمه، وفى كل يوم كان الشعور الذى يخالجنى عند افتراقى عنه أنه ازداد عنادا وإصرارا، كأنى لم أكلمه، ولم أعالج مخاوفه!».

«ولما لم يلن أمام الصورة المطمئنة التى صورتها له عن إخلاص النحاس، وولائه، وحسن استعداده للتفاهم معه وإرضائه، عدلت خطتى وبصرته بالأزمة العنيفة التى سيواجهها إذا رفض النحاس أن يتنحى عن رئاسة الوزارة وقابل مناوأته له بمثلها».

«فكان تارة يرد على ذلك بأنه يعلن عندئذ عدم اعترافه بنتيجة الانتخابات التى جرت، ويؤلف وزارة أخرى لتجرى انتخابات جديدة.. وكان تارة أخرى يقول إنه يعمد فى هذه الحالة إلى تأليف وزارة عسكرية يعتمد عليها فى تصريف شئون الدولة إلى أن يريحه الله من بلاء النحاس، أو يحل الوفديون عقدة النحاس من تلقاء أنفسهم عندما يستوثقون من أنه العقبة التى تحول دون وصولهم إلى الحكم! فإذا خذلته البلاد، ولم تقبل هذا الحل أو ذاك، وتمردت عليه، رحل عنها لتستمتع بالنحاس!!».

«ومع أنى لم أدع اليأس يتطرق إلى نفسى، لئلا يوهن عزيمتى فأتراجع فى جهودى، أعترف بأنه مرت بى أوقات أشعرتنى بأن الحكمة والحيطة تقضيان علىّ بأن أحاول البحث عن حل آخر نلجأ إليه إذا فشلت جميع جهودنا عند فاروق وأقام على إصراره حتى اللحظة الأخيرة.

«ففى تلك الأوقات العصيبة، اتصلت بفؤاد سراج الدين مرارا، واجتمعت به ساعات طويلة كنا نقضيها فى تبادل الآراء بالصراحة التى سادت أحاديثنا فى كل مناسبة».

«ولم أكتم عنه فى خلال هذه الاجتماعات أننا نواجه مشكلة كبرى، وهى مشكلة النحاس ورئاسة الوزارة، وأن جميع الجهود التى بذلتها، وكررت بذلها، لتغيير موقف الملك من النحاس باءت بالفشل التام، ولم أخف عليه أننى أخشى جدا أن يتمسك الملك بقراره مهما تكن العواقب، مادام يؤمن بأنه يدافع عن سلامة عرشه ومصير سلطانه».

«ورأيت أن التلويح له برئاسة الوزارة قد يدنيه من وجهة نظر الملك ويقلل من حماسته فى الدفاع عن وجهة النظر المناقضة لها، فصارحته بعبارة لا غموض فيها ولا إبهام، بأن الملك يرحب به رئيسا للوزارة الوفدية إذا تنحى النحاس عن رئاستها!».

«وكان فاروق قد قال لى إنه يرضى بأى وفدى آخر رئيسا للوزارة الجديدة بدلا من النحاس، وكان اسم فؤاد سراج الدين فى مقدمة الأسماء التى ذكرها وقال إنه يوافق عليها».

ويصرح كريم ثابت بتبرئة سراج الدين فى فقرة أخرى فيقول:

«وإذا كنت لا أستطيع أن أجزم برأى فى موقف فؤاد من الاشتراك فى الوزارة فى يناير سنة ١٩٥٠، وهل كان جادا فيه أم غير جاد، فهناك أمر أستطيع أن أجزم به [يشير كريم ثابت إلى قصة تناولها هو نفسه فى مذكراته بالتفصيل حول تفكير سراج الدين فى ذلك الوقت أن يتفرغ لسكرتارية الوفد] ، وهو أن فؤاد سراج الدين برىء مما عزى إليه يومئذ، وهو أنه سعى لإقصاء النحاس عن رئاسة الوزارة، ليكون هو رئيسها، أو أنه تمنى أن يصر الملك على عناده فتئول إليه رئاسة الوزارة بعد تنحى النحاس عنها.. فإن جميع الاتصالات والمباحثات المتعلقة برئاسة الوزارة جرت بواسطتى وعن طريقى فى تلك المناسبة، ولم يكن أحد يعلم حقيقة ما يدور فيها سوى الملك».

وإذا عدنا إلى ما يرويه كريم ثابت عن وزارة النحاس الثانية (١٩٣٠) وقد كانت فى عهد الملك فؤاد ، فإننا نرى كريم ثابت حريصا على أن يبرز مدى اقتناعه بالانطباع الراسخ الذى تولد فى ذهنه عن شخصية النحاس وممارسته فى ذلك الوقت وكما ذكر كريم ثابت نفسه فإنه يقدم الأمثلة على أن العقلية الأوتوقراطية التى ساس بها الملك فاروق الأمور لم تكن شيئا جديداً أو من ابتداعه ولكنها كانت عقلية موروثة ومتوارثة، سواء على مستوى الملك أو على مستوى القصر مع تعاقب العاملين فيه، ولكن المتغير حسب رواية كريم ثابت كان هو موقف النحاس الذى كان فى بدايته قويا صلبا ثم أصبح أميل إلى اللين فيما بعد .

ولنقرأ ما يرويه كريم ثابت عن دعوة الملك للنحاس باشا لتأليف الوزارة فى ١٩٣٠:

«ومن غير علم توفيق نسيم رئيس الديوان الملكى.. أوفده إليه [المعنى أن الملك فؤاد أوفد سعيد ذو الفقار كبير الأمناء] ليؤكد له: أن «مولانا» يحبه، ويقدره، ويثق به».

«وأنه لما أقاله فى المرة السابقة كان مكرها على ذلك من لورد لويد فأمضى الإقالة على مضض شديد.. وبألم شديد».

«وأن ثقته به ظلت، كاملة فى تلك الفترة».

«وأنه ما برح ينتظر الفرصة الملائمة ليعيده إلى الحكم.. «وقد حانت ولله الحمد!»».

«وأنه ليس أدل على أن ثقته به لم تتزعزع من أنه يريد الآن أن يدعوه إلى تأليف الوزارة فورا بدون حاجة إلى وزارة انتقال، أو إلى انتخابات جديدة!»».

«وأنه يترك له أن يجرى بعد ذلك انتخابات جديدة، أو أن يحيى البرلمان القديم الذى حله محمد محمود لما قرر وقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد».

«فكلفه النحاس أن يرفع إلى جلالة الملك شكره العظيم على عواطفه نحوه وثقته به».

«أما فيما يتعلق بالموضوع، فأوضح أنه بعدما قيل فى كتاب إقالته إنه لا يمثل البلاد، لم يعد فى مقدوره أن يعود إلى الحكم إلا بعد إجراء انتخابات جديدة يعلن فيها الشعب مشيئته!».

«حاول سعيد ذو الفقار أن يقنعه بأن يجرى هو هذه الانتخابات بعد تأليفه الوزارة، فلم يفلح، فقد أصر النحاس على أن تجرى الانتخابات وزارة محايدة منعا لكل قيل وقال».

«هكذا كان النحاس فى تلك الأيام!!».

«فألف عدلى وزارة محايدة أشرفت على إجراء انتخابات جديدة، فأسفرت عن فوز الوفد، فعاد النحاس إلى الحكم على رأس وزارة وفدية بحتة».

....

«وفشلت المفاوضات التى دارت بين النحاس وأرثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك».

«ورأى الملك فؤاد أن الظروف مواتية للتخلص من النحاس ومن النفوذ الوفدى فى البلاد، فتوسل بقانون محاكمة الوزراء لتحقيق غرضه، وكانت الوزارة تريد إصدار هذا القانون».

(٤٩)

أما حديث صاحب هذه المذكرات عن حنكة النحاس فيأتى ـ على سبيل المثال ـ فى ختام الحديث عن المباحثات المصرية ـ الإنجليزية الأخيرة التى سبقت إلغاء المعاهدة، وكان النحاس قد حذر وزراءه فى بداية المفاوضات ألا يفرطوا فى التفاؤل وألا يعولوا كثيرا على آمالهم من الإنجليز فإذا بالزمن يثبت صدق توقع النحاس:

«وعلى هذا الأساس أقول إنه ما كادت المباحثات تبدأ حتى أخذت تتعثر، وحتى بدا للمشتركين فيها من الجانب المصرى أن النصيحة التى أسداها إليهم النحاس كانت فى محلها!».

«وحدث فى خلال وجود صلاح الدين فى الخارج، وقبل ذهابه إلى لندن واجتماعه بالمستر بيفن، أن نشرت بعض الصحف المصرية تصريحا لإبراهيم فرج وزير الخارجية بالنيابة قال فيه إن الذين سبقونا قالوا إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت غير ذات موضوع، وأنا أقول إنها ملغاة، وإنه لم يبق سوى أن يصدر البرلمان التشريع الذى يجعل هذا الإلغاء حقيقة قانونية بعدما أصبح فى نظر الشعب والحكومة حقيقة فعلية!».

«وقال إبراهيم فرج فى هذا التصريح كذلك: إن انجلترا هى التى خلقت إسرائيل بالاشتراك مع أمريكا، ومنعت وصول الأسلحة والذخيرة إلى مصر مخالفة بذلك معاهدة ١٩٣٦ التى يتشدقون بها، فاضطرت مصر أن تشترى الأسلحة والذخيرة من السوق السوداء فى الخارج».

«فلما ذهب صلاح الدين إلى لندن وقابل بيفن، شكا وزير الخارجية البريطانية من ترديد الكلام حول إلغاء المعاهدة، وطلب من صلاح الدين أن تتعهد الحكومة المصرية بألا تلغى المعاهدة، وألا تهدد بإلغائها، ثم قال: «وعندئذ تجرى المفاوضات!»».

«واتصل صلاح الدين بعد المقابلة بالنحاس تليفونيا، وأعلمه بحديثه مع بيفن، فأيده فى موقفه وقال له إنه لا يمكننا أن نخرج على تعهداتنا للبرلمان بحال ما!».

«وانتهت اتصالات صلاح الدين فى لندن من غير أن تؤدى إلى نتيجة مرضية».

«ثم توفى بيفن وتقلد المستر موريسن وزارة الخارجية البريطانية».

«وعلى أثر وفاة بيفن «تقلص الأمل» ـ على حد تعبير إبراهيم فرج فى حديث له معى عن تلك المباحثات».



ومع هذا فإن كريم ثابت شأن أمثاله من السياسيين الذين لم يلتحموا بالحركة الوطنية لا يجد ما يمنعه من أن يغمز فى سوء تنظيم الوفد لوزارته الأخيرة، ومع أنه لا يحدد بالاسم من انتقدهم إلا أن وضوح فكرته تكاد تنبئنا عنهم:

«إن أمر الكلام فى السياسة الخارجية لم يكن مع الأسف مقصورا على وزير الخارجية وحده أو على أعضاء اللجنة السياسية ـ إذا توسعنا فى تفسير اختصاصها إلى أبعد مدى ـ بل إن بعضا من الوزراء الآخرين كان مولعا بالتحدث فى السياسة

الخارجية، وفى مجريات المباحثات شغوفا بالاجتماع برجال السلك السياسى، وبوجه خاص سفيرى بريطانيا وأمريكا، وأدرك السفير البريطانى ذلك، فكانا يتبادلان الرأى ويتبسطان فى الحديث فى المآدب التى تجمعهما، ولما أنس السفير البريطانى إلى اعتداله [يقصد اعتدال الوزير الذى أشار إليه بلفظ " البعض " وهو وزير آخر غير وزير الخارجية] عهد إليه [يقصد : طلب منه] فى الوساطة لدى النحاس للعدول عن موضوع إلغاء المعاهدة».

«ونقل الوسيط رغبة السفير البريطانى إلى رئيس الوزارة فى كلام عابر، فرد عليه النحاس بكلام مبهم حرصا على ما كان ينتويه».

«وعلى أثر ذلك، أرسل الوسيط إلى السفير البريطانى خطابا باللغة الفرنسية ينهى إليه أنه قام بمهمته ونجح فى وساطته!!».

(٥٠)

ويلقى كريم ثابت فى مذكراته بأضواء مهمة على ما دار فى الكواليس (عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج الوفد من الحكم) من أجل تدبير محاكمة للزعيم الوطنى الكبير مصطفى النحاس، ويعزو كريم ثابت قرار الملك بالرجوع عن محاكمة النحاس إلى ذكاء مَنْ استشارهم الملك، وهو ينسب السبب فى هذا الموقف إلى وجهة نظر أحمد ماهر القائلة بأنه لن يوافق على هذه المحاكمة إلا إذا أثبت له أن إدانة النحاس محققة بنسبة ١٥٠٪ وليس مائة فى المائة فقط، وفى هدوء شديد يحاول كريم ثابت أن ينهى إلينا أن تأييده لرأى أحمد ماهر كان له شأن فى إقناع الملك بالرجوع عن قرار محاكمة النحاس، ولنقرأ القصة كاملة:

«حدث بعد تأليف وزارة أحمد ماهر بأمد قصير أن قال لى فاروق يوما: إننى حائر فيما يبلغوننى إياه عن موضوع محاكمة النحاس.. هذا يقول لى شيئا وذاك يقول لى شيئا آخر.. فأريد منك أن تذهب إلى أحمد ماهر كأنك ذاهب إليه لعمل صحفى، فإذا اختليت به قلت له إننى أوفدتك إليه لكى أعرف حقيقة رأيه فى هذا الموضوع، على أن يبقى الأمر سرا بينكما لا يعلم به أحد سواى!».

«فقلت له: وكيف أثبت له أننى أسأله هذا السؤال بأمر من جلالتك إذا لاحظت أنه متردد فى الإجابة عنه؟».

«فأطرق لحظة ثم قال: قل له «بأمارة» ما سمعته منى عن بدلة «الردنجوت»».

«ونفذت تعليماته بحذافيرها، فقال لى أحمد ماهر: إن موضوع محاكمة النحاس أخطر جدا مما يظن بعضهم.. أنا لا يكفينى أن يقال إن نسبة احتمال إدانته ٩٠ فى المائة أو ١٠٠ فى المائة لكى أوافق على محاكمته.. إذ لا يخفى أن محاكمته ـ لو تقررت ـ يجب أن تجرى أمام محكمة عليا خاصة، ينص الدستور على كيفية تأليفها، وسيكون ضمن رجالها بعض أعضاء مجلس الشيوخ، وهؤلاء يحتم الدستور اختيارهم بالقرعة، وقد يكونون جميعا أو أغلبهم من الوفديين، فينبغى لى والحالة هذه أن أحسب حسابا لجميع الاحتمالات، لذلك فإنى لن أوافق على محاكمته إلا إذا ثبت لى أن إدانته محققة ١٥٠ فى المائة لا مائة فى المائة، بحيث إذا خسرنا «خمسين» لتفاوت الآراء فى التقدير ظل هناك مائة فى المائة لضمان الإدانة!».

«وأردف أحمد ماهر ما تقدم بقوله: وأرجوك أن تقول لجلالة الملك إنه لو حوكم النحاس وبرئ لضاع كل شىء.. هذه الوزارة.. وهذا النظام.. وعرشه أيضا!».

«فقلت له: سأبلغه هذا كله حرفيا».

«فقال: وما رأيه هو فى الموضوع؟».

«فقلت: إنه يميل إلى المحاكمة طبعا، ولكنى توقعت أن تسألنى دولتك هذا السؤال، فسألته عما يكون ردى عليه، فقال لى إنه يترك تقدير الموضوع لك، وإنه إذا قيل لك غير ذلك فلا تصدق!».

«فقال: وهو كذلك.. إن هذا يريحنى كثيرا!».

«وكان شعورى بعد هذه المقابلة أن أحمد ماهر لا يريد هذه المحاكمة».

«ولما اجتمعت بالملك أعدت عليه حديث أحمد ماهر برمته، فسألنى: وأنت ما رأيك؟».

«فقت له: رأيى يامولاى إن أحمد ماهر رجل عاقل، وأن كلامه فى محله!».

(٥١)

على أن كريم ثابت مع هـذا كله يعترف بكل صراحة بالدور الـذى لعبه الملك فى تعضـيد ونشر الكـتاب الأسود وهو يصـل فيما يرويـه عن هذا إلي حد أنـه يذكر أن الملك كان لا يخرج من قصره إلا بعد أن يحشو جيوبه بأجزاء من الكتاب الأسود:

«... ومن المـعلـوم أن فاروق كان يـكره النـحاس فـى ذلك الحين كـرها شـديدا، فحرص على أن تصل إلـيه أجزاء «الكتاب الأسود» تباعا، والحبر الـذى طبعت به لم يجف بـعد.. وكان لا يخرج مـن قصره إلا بعد مـا يحشو بهـا جيوبه فإذا جـلس فى مجلس خاص سأل قراء العربية من الحاضرين هل اطلعوا على «الكتاب الأسود»،فلا يكادون يقولون إنه لم يـتسن لهم الاطلاع عليه بعد حتى يخرجـه من جيوبه ويطلب إليهم أن يشرعوا فى قراءته فورا!».

«ولـم يـكتف فـاروق بذلـك، بل أمر بـعض متـرجمـى الديوان المـلكى بـترجـمة «الكتاب الأسود» إلـى الفرنسية والإنجليزيـة.. ليضع الترجمة تحـت تصرف الذين لا يعرفون العربية».

«ودأب على هـذه الخطة نفسهـا فى كل ما كان يصـل إليه من نشرات سـرّية ضد الوزارة النحاسية، وكان يوزعها بيده فى جميع مجالسه الخصوصية!».

ومن الـطريف بـعد هذا أن يـلتفـت كريم ثـابت إلى المـفارقة فـى أن يقوم مـلك دستورى بنفسه بتوزيع مطبوعات سرية ضد حكومته الدستورية:

«ولعلـه كان أول «ملك دستورى» فـى العالم اشترك فـى توزيع مطبوعـات سرية مناوئة لحكومته!!».

(٥٢)

وتفيض مذكـرات كريم ثابت بالحديث عن النـقراشي وسياسته المناوئـة للإنجليز، وهو يذكر فى وضـوح شديد أن الإنجليز لم يكـونوا مرتاحين إلى النقـراشى إلى حد أنهم طلبوا من الملك بطريقة شبه رسمية التخلص منه.

ومن وسط فقرات كثيرة يتحدث بها كريم ثابت عن إقالة وزارة النقراشى فى ١٩٤٦ نقتطف للقارئ بعض الفقرات التى تنطق بالحقائق التى يريد كريم ثابت أن يثبتها أو أن يمررها لنا، وسنلاحظ من رواية كريم ثابت أن أحمد حسنين أسهم فى إقناع الملك بالتخلص من النقراشى وإحلال إسماعيل صدقى باشا محله، وإن كان قد نجح أيضا فى تحديد موعد إقالة النقراشى ليكون بعد الاحتفال بعيد الملك فى ١١ فبراير وهو ما حدث بالفعل.

كما يقدم كريم ثابت فى مذكراته تصويرا حيا للقاء الذى تم بينه وبين أحمد حسنين رئيس الديوان حيث صرح له بالنية فى استبدال النقراشى، ورغبة حسنين فى أن يتولى كريم ثابت القيام بدور الملوح للنقراشى بالاستقالة، وهو أسلوب كانت الحياة السياسية قبل الثورة تلجأ إليه فى مثل هذه الحالات.

ونحن نلاحظ حرص كريم ثابت على أن يذكر ما سبق خروج النقراشى من الحكم من إنعامات ملكية عليه وعلى وزرائه، ومدى حرص حسنين على خروج النقراشى من رئاسة الوزارة راضيا من أجل ضمان تعاون البرلمان مع الوزارة التالية، وهو ما حدث بالفعل.

على أن الأهم من هذا كله أن كريم ثابت قد نجح فى إدخال حادث كوبرى عباس فى السياق التاريخى على نحو ما حدث بالفعل، وهو بهذا ينسف تماما أية محاولة لتصوير خروج النقراشى من الحكم فى ١٩٤٦ على أنه كان نتيجة طبيعية أو فورية لحادث كوبرى عباس.



وفى جميع الأحوال فإن رواية كريم ثابت تجعلنا ننتبه إلى ما تنطق به فيما بين السطور من وقائع تزيد من إحساسنا بالإعزاز والتقدير للنقراشى ووطنيته واستقامته، بل وغفلته التامة عن كل ما يدبر له من مؤامرات هادئة:

«وفى مستهل شهر فبراير سنة ١٩٤٦ تلقى فاروق كتابا خاصا من السفير البريطانى بأن استمرار التعاون بينه وبين النقراشى رئيس الوزراء أصبح متعذرا، وأنه يترك الأمر لحكمة جلالته».

«وفسر حسنين يومئذ «الحكمة» بوجوب التضحية بالنقراشى».

«فسأله فاروق عمن يرشح لرئاسة الوزارة بدلا منه..».

«فأجاب بأنه فكر فى إسماعيل صدقى فقال له فاروق: هل تعتقد أنهم يقبلون التعاون معه؟».

«وكان فاروق يعنى السعديين والأحرار الدستوريين».

«فقال حسنين: لقد ذاقوا حلاوة الحكم يامولاى، فلن يفرطوا فيه لأجل رئيس وزارة».

....

«وقال حسنين لكيلرن: إن الملك تلقى رسالته الخاصة، وإنه سيغير رئيس الوزراء على أن يبقى أمر الرسالة سرا».

«وكانت النتيجة وحدها هى التى تهم كيلرن، فلم يتردد فى إجابة حسنين إلى طلبه».

«غير أنه سأل حسنين: متى يتم التغيير؟».

«فقال له: إن البلاد ستحتفل بعد أيام بعيد ميلاد الملك (١١ فبراير)، وإنه لذلك يستحسن إرجاء التغيير إلى ما بعد الاحتفال بالعيد، فوافقه كيلرن على رأيه»

....

«فلما دعانى حسنين فى ذلك اليوم إلى مقابلته فى مكتبه بقصر عابدين، ذهبت إليه إذن «كصحفى مقرب» خالى الذهن تماما من موضوع كتاب السفير إلى الملك، بل خالى الذهن من أن هناك قرارا بالتخلص من النقراشى».

«وأخذ حسنين يحدثنى عن سير الأحوال فى البلاد وكيف أنها لا تسير طبقا للمرغوب فيه، وأنه مع ثنائه العظيم على أخلاق النقراشى ووطنيته وحسن نيته يشعر بأنه لم يوفق فى النهوض بأعبائه على الوجه الذى يساعد على بقائه فى الحكم، وأن المصلحة العامة قد تقتضى إحداث تغيير وزارى، فيتولى رئاسة الوزارة رجل آخر».

«وكان لحسنين فى أحاديثه مع زائريه مقدرة على إشعارهم دائما بأنه يستشيرهم فيما يفضى به إليهم، أو أنه يروم الاستئناس بآرائهم أو بمعلوماتهم فى الموضوع الذى يشغل ذهنه، فظننت لأول وهلة أنه يقول لى هذا الكلام ليعرف رأيى فيه كصحفى متصل بالجمهور وبالدوائر السياسية».

«على أني ما لبثت أن أدركت غرضه، فساعدته على الإفصاح عنه، فقال إنه يريد مني أن أكتب كلمة فى «المقطم» فى هذا الموضوع بروح المعانى التى تكلمنا فيها.. كلمة «ملفوفة» ومؤدبة ولبقة، وفى الوقت نفسه كافية لإفهام النقراشى أن المصلحة العامة تقتضى عليه بفسح المجال لغيره».

«وشفع حسنين ذلك بقوله: وأظن أن كلمة يمضيها كريم ثابت تنشر دائما فى مكان بارز».

«وقد أراد حسنين بهذه التحية الرقيقة أن يفهمنى أنه يجب نشر الكلمة فى مكان بارز وبإمضائى».

«ولم يقصد بذلك تكريمى طبعا، وإنما قصد أن يدرك النقراشى من الإمضاء، وصلة صاحبه بالملك معروفة، أن الكلمة كتبت بإيعاز فيعمل بمعناها ويوفر على القصر حرج مطالبته بالاستقالة!».

(٥٣)

ويردف كريم ثابت بأن يعترف بأن حيلته هو ورئيس الديوان لم تلق توفيقا فى تحقيق الغرض عند رئيس الوزراء النقراشى باشا، ويشير إلى الإجراءات التى اتخذها الملك ورئيس ديوانه من أجل إقالة النقراشى بسلاسة:

«ونشرت الكلمة بإمضاء «كريم ثابت» فى وسط صفحة الأخبار المحلية «بالمقطم» وهى صفحة كانت مخصصة للأخبار المحلية وحدها، وجعلت سطور الكلمة بعرض عمودين لا بعرض عمود واحد زيادة فى توجيه الأنظار إلى أهمية موضوعها، فبدت كأنها بلاغ رسمى لا مقال صحفى!».

«ومع أنها كانت كلمة «ملفوفة» فإن كل سطرٍ من سطورها كان يؤذن بأن هناك تغييرا وزاريا مرتقبا، فإذا أتى القارئ على آخرها خرج منها بنتيجة واحدة، وهى ماذا تنتظر يانقراشى لتستقيل! ولم يبق سوى قارئ واحد لم يفطن إلى المراد من تلك الكلمة».

«وكان هـذا القارئ هـو النقـراشى نفسه، فلـم يتحـرك، ولم يسـأل حسنـين عن مغزاها، مع أن كل سطر فيها كان ينم على أنها كلمة موعز بها من القصر!».

«وعندئذ قال حسنين إنه سيضطر عقب عـيد الميلاد الملكى إلى مصارحة النقراشى بالأمر، مع أنه كان شديد الـرغبة فى أن توفر عليه كلمتى جانبا مـن هذه المهمة الشاقة مع رجل «عقدى» كالنقراشى على حد تعبيره!».

«ورأى حسنين أن من المصلحة أن يخرج الـنقراشى من رئاسة الوزارة راضيا، لأنه سواء قبل السعديون الاشتراك فى وزارة إسماعيل صدقى أو لـم يرضوا، فإن تأييدهم للوزارة الجديدة فى مجلس النواب أمر لا مندوحة عنه».

«لذلك «تعطـف» الملك بمناسبة عيد ميـلاده فأنعم على النقراشى بـالوشاح الأكبر من نيشان محمد على، وأنعم بالباشوية عـلى وزرائه الذين لم يكونوا حائزين عليها، فكتبت براءات تلك الإنعامات ووثائق تغيير الوزارة فى وقت واحد».

«وما كـاد العيـد الملكى يـنتهـى، وبينـما كان «الأنـصار» يهنـئون رئـيس الوزراء وصحبه بالإنعامات، وبيـنما كان حسنين يفكر فى الصيغة التى يسـتهل بها حديثه مع النقراشى، وبـينما كان الملك يتـساءل عما سيكون لهـذا التغيير من وقع فـى النفوس وعمـا سيـفسـره النـاس به.. حـدث حادث أنـقذ «مظـهر» الـباعـث علـى التـغيـير الوزارى!».

«وأظهر القصر بمظهر المستجيب لشعور شعبى!».

«وأعنى الحادث المشهور بحادث «كوبرى عباس»!».

«وهو الحادث الذى أطلـق فيه البوليس رصاص بـنادقه على طلبة كـانوا خارجين فى مـظاهرة، فقـتل منهـم من قتل، وجـرح منهـم من جرح، فهـاجت الخواطر لـهذا الحادث وماجت».

«وعلى أثر ذلك أذيع أن الوزارة قدمت استقالتها للملك!».

«وفهم النـاس أن حالة التذمر الـتى زادها حادث كوبرى عـباس تفاقما هـى التى أوحت إلى فاروق بأن يطلب من الوزارة أن ترفع إليه استقالتها».

«وجلس حسنين فـى مكتبه يتقبل تهانـى أصدقائه «بحكمة» سياسـته و«بالسرعة» التى عالج بها الموقف!».

على أن أقصى انتقاد يوجهه كريم ثابت فى هذه المذكرات إلى النقراشى لم يكن هو انتقاده موقف النقراشى من الاستجابة للملك فى دخول حرب فلسطين كما قد يتوقع القارئ، وإنما فى سكوته أو قبوله لطلب الملك فاروق إخراج وزيرين من وزارته الثانية، وهو يورد حديثه عن هذه الواقعة ضمن حديثه المطول عن استهانة فاروق بالوزراء ورؤسائهم:

«... وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا السكوت من جانب الوزارات إلى تمادى فاروق فى الاستهانة بها، واسترساله فى فرض مشيئته عليها، كما حدث عند إخراج عبدالمجيد بدر «باشا» واللواء أحمد عطية «باشا» من وزارة النقراشى [يقصد وزارة النقراشى الثانية]، وهى الوزارة التى أعقبت وزارة إسماعيل صدقى».

«فقد كان فاروق كثير التردد على «حلمية بالاس»، وفى ذات ليلة رأى عبدالمجيد بدر وزير المالية واللواء أحمد عطية وزير الحربية جالسين مع بعض أصدقائهما حول مائدة مواجهة لمائدته، فلم يحول عنهما نظره».

«ولم يمكث الوزيران طويلا بعد وصوله، بل نهضا وانصرفا وتركا أصدقاءهما وحدهم، كأنما أحرجهما أن تكون مائدتهما موضع نظر الملك باستمرار، أو كأنما أرادا أن يثبتا له أنهما يأويان إلى فراشهما مبكرين!».

«فلما أذيع بعد أيام أنهما خرجا من الوزارة، وقيل إن خروجهما منها كان بطلب من القصر، راجت شائعة قوية بأن فاروق رآهما فى «حلمية بالاس» فأغضبه جلوسهما فيها، وأمر بإخراجهما من الوزارة».

«والواقع أن الشائعة كانت «نصف صحيحة».. فإنه لم يكن لجلسة «حلمية بالاس» علاقة بطلب إعفائهما من منصبيهما، فقد كان الطلب عند النقراشى من قبل ذلك بأيام، غير أنهما كانا يجهلان أمره، فقد كتمه النقراشى عنهما أملا منه بأن ينجح فى إقناع الملك بالعدول عنه.. ولكن الذى حدث هو أنه لما رآهما فاروق فى «حلمية بالاس» تذكر أنهما لم يخرجا من الوزارة بعد، فلما أصبح الغد أبلغ رئيس ديوانه

(وكان إبراهيم عبدالهادى قد عين رئيسا للديوان) أنه مصر على طلبه فبذل النقراشى مجهودا أخيرا للاحتفاظ بهما فلم يوفق!».

«وقد طلب فاروق إخراج عبدالمجيد بدر - وكان وزيرا سعديا - بحجة أنه فتح باب مكتبه لكثير من «الرجاءات»، وأنه لا ينهض بأعبائه على الوجه المرغوب فيه!».

«وطلب إخراج اللواء أحمد عطية - وكان وزيرا حرا دستوريا - لبعض الوشايات، ومنها أنه يكثر من الاستعراضات العسكرية التى يحضرها حبا منه للظهور».

«وأراد النقراشى يومئذ أن يصون كرامة صديقه وزميله عبدالمجيد بدر، فتقلد وزارة المالية لكى يظهر للناس أن عبدالمجيد بدر لم يخرج من الوزارة إلا لأنه رئى لبعض الاعتبارات المتعلقة بالمصلحة العامة أن يشرف رئيس الوزارة على وزارة المالية بنفسه».

«وتوقعت يوم إثارة موضوع عبدالمجيد بدر واللواء أحمد عطية أن يثور النقراشى، وأن تظهر فى الأفق بوادر أزمة وزارية، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث!».



وعند هذا الحد يبدأ كريم ثابت حديثا جديدا ينتقد فيه النقراشى باشا فيما يطلق عليه مسمى «التصرفات غير المتوقعة» فيقول:

«والغريب فى النقراشى أنه كان يهيج أحيانا لأمور لم يكن أحد يتوقع أن تهيج، ويسلم أحيانا بأمور كنا نظن أنه سيهدد بالاستقالة إن أصر القصر عليها».

«ومن ذلك أن أول قرار قرره بعد تأليفه الوزارة كان إحالة محمود غزالى مدير الأمن العام إلى المعاش».

«واتصل به القصر وقال له إنه إذا كان لا يريد غزالى فى الأمن العام، فهل يمكن نقله إلى جهة أخرى فى الحكومة بدلا من إحالته إلى المعاش؟ فكان رده «إما أنا فى الحكومة وإما غزالى!».

«وهكذا ثار النقراشى وهدد بالاستقالة لاحتمال بقاء غزالى فى الحكومة، وفرط فى وزيرين من أعضاء وزارته لغير سبب جدى ولم يثر!».

(٥٥)

وهذه قصة أخرى من قصص معاناة النقراشى باشا من الملك وتصوراته المتعسفة عن التمسك بكثير من المظاهر التى كان يعتقد فى أهميتها للملكية ، ونحن نرى فاروقاً فى هذه الجزئيات وقد تمكنت منه فكرة أن يملك ويحكم معاً ولهذا كان حريصا أن يمارس كل ما كان بوسعه أن يمارسه من السلطة حتى على رئيس الوزراء نفسه :

«وبهذه المناسبة سأروى للقارئ قصة ذلك الاجتماع الذى أراد النقراشى عقده لمجلس الوزراء فى الإسكندرية، وكاد يؤدى إلى استقالة الوزارة أو إقالتها».

«فمن التقاليد التى كانت متبعة أنه إذا لم ينتقل البلاط إلى الإسكندرية رسميا فى فصل الصيف، فجلسات مجلس الوزراء لا تعقد إلا فى القاهرة، ولو كان الوزراء يترددون على الإسكندرية ويمضون فيها فترات طويلة، فكانوا فى يوم عقد مجلس الوزراء يلتقون جميعا فى القاهرة لهذا الغرض».

«ففى مساء أحد الأيام بالإسكندرية، قال لى الملك إنه علم من أيام أن النقراشى يريد عقد مجلس الوزراء «غدا الأحد» فى الإسكندرية، فأمر عبدالهادى بأن يبلغه بأنه لا يوافق على ذلك لأن البلاط لم ينتقل إلى الإسكندرية رسميا فى هذا الصيف، وأن هناك تقليدا فى هذا الشأن واجب الاحترام، وأنه «اشتبك» مرة مع النحاس لأنه أراد أن يخالفه ويعقد مجلس الوزراء فى الإسكندرية والبلاط غير منتقل إليها رسميا.. فإذا هو ـ أى فاروق ـ يعلم منذ قليل أن النقراشى مصمم على رأيه، وأن الوزراء جميعا قد جاءوا إلى الإسكندرية لحضور مجلس الوزراء غدا، فاتصل بعبدالهادى وسأله كيف يحدث ذلك؟ فأجاب بأنه خاطب النقراشى فى الموضوع مرتين أو ثلاث مرات لكن يظهر أنه لم يقتنع!».

«وهنا قال لى فاروق: أريد منك أن تذهب الآن إلى النقراشى وتقول له إما أن يعدل عن عقد مجلس الوزراء فى الإسكندرية غدا، وإما أن يستقيل، فإذا أصر على رأيه ولم يستقل أقلته، وخذ معك حيدر علشان يقدر جدية الموقف!».

«واتصل فاروق بحسن يوسف تليفونيا فى منزله بالقاهرة وطلب إليه «أن يكون مستعدا، لأن الليلة يمكن يكون فيه يااستقالة وزارة.. ياإقالة وزارة!».

«وبعد بحث قصير اهتديت إلى مقرالفريق محمد حيدر، وكان وزيرا للحربية، فكلمت النقراشى بالتليفون فى بيته وقلت له إننى وحيدر نود زيارته لخمس دقائق، وأننى كنت أتمنى ألا نزعجه بزيارتنا فى تلك الساعة من الليل لولا الاضطرار!».

«وقد أردت بهذه العبارة الأخيرة أن أشعره تلميحا بأننا قادمان إليه «بالأمر».

«ولما اجتمعنا بدأت الحديث بسؤاله عن صحته، فقال إن حر القاهرة أتعبه، فجاء إلى الإسكندرية ليمضى فيها أياما، وأنه يشكو من ألم فى إحدى ركبتيه ولكنه يستريح كثيرا عندما يشرب عصير الليمون، وكان بالقرب منه كوبه من هذا العصير».

«فقلت له إنه من الضرورى أن يهتم بصحته، وأنه أحسن صنعا بالقدوم إلى الإسكندرية، وأنه يجدر به أن يقيم فيها الفترة التى تريحه».

«فقال: ومع ذلك فإنى لا أستريح هنا لأنى أذهب كل يوم إلى مكتبى فى «بولكلى» ،ولكن الجو على كل حال أرحم من حر القاهرة فى هذه الأيام».

«فقلت: إذا كان العمل فى «بولكلى» يريحك، فلماذا لا تستمر على ذلك بعض الوقت، فإن عدم انتقال الملك والوزارة إلى الإسكندرية رسميا لا يمنع التردد على «بولكلى».. ولكن إيه حكاية عقد مجلس الوزراء هنا بكرة؟».

«فقال على الفور: وماله؟».

«فقلت له: من المعلوم أن مجلس الوزراء لا يجتمع عادة إلا حيث يكون البلاط، والبلاط فى هذا الصيف لم ينتقل إلى الإسكندرية رسميا، ولابد أنك تذكر أنه حدثت مرة أزمة فى هذا الموضوع بين الملك والنحاس، لذلك قال لى الملك منذ قليل: «هل يريد النقراشى أن يعاملنى كما عاملنى النحاس؟ فلما رأيته متأثرا و«زعلان» قلت له إننى سأزورك وأتفاهم معك».

«وأطرق النقراشى لحظة ثم قال: فهمت منك أن جلالة الملك زعلان.. وأنا يهمنى ألا يزعل.. فأرجو أن تبلغه أن مجلس الوزراء لن يعقد فى الإسكندرية غدا، وأننى سأعقده فى القاهرة بعد أيام».

«وهكذا لم يحتج (يتطلب) إقناعه بالعدول عن عقد المجلس فى الإسكندرية إلى أكثر من هاتين العبارتين!».

«ولما عدت إلى فاروق بادرنى بقوله: عملت إيه».

«فقلت: إن حسن يوسف يستطيع أن ينام الليلة مطمئنا!».

«فقال: وحيقول إيه للوزراء؟».

«فقلت: فهمت منه أنه سيقول لهم إنه مشغول باجتماع سرى مع بعض الخبراء العسكريين الأجانب».

«فقال: كويس كده.. بس مش قادر أفهم إزاى عبدالهادى ماقدرش يتفاهم معه على الموضوع ده!».

(٥٦)

على أن الجانب المهم من شخصية النقراشى الذى حظى من كريم ثابت بالعناية والتحليل هو ذلك الذى يتعلق بعلاقته بالإنجليز ومعاملته لهم ومعاملتهم له، ومن الطريف أن دراسة هذه العلاقة بالتفصيل تكاد تكون الموضوع البارز أو الأكثر أهمية فى كتاب للأستاذ محسن محمد بعنوان «سنة من عمر مصر» (وهى سنة ١٩٤٦).

أما كريم ثابت فهو يقدم صورة للعلاقة بريشة صحفى ذى علاقة وطيدة بالإنجليز أنفسهم، وذلك فى مقابل الاعتماد الذكى والمكثف للأستاذ محسن محمد على الوثائق البريطانية، ولست فى حاجة إلى أن أذكر أن سياسة النقراشى لم تكن تحظى بإعجاب كريم ثابت ولا تقديره، وإنما كانت على العكس تبدو له [على نحو ما روى وعبر فى مذكراته] وكأنها سياسة غير عقلانية.

ولنقرأ على سبيل المثال هذه الفقرات:

«وتوهم النقراشى أن «جموده» سيقلق الحكومة البريطانية فى نهاية الأمر، ويبعثها على خطب وده، لذلك كان يتوقع دائما أن تجىء «الخطوة الأولى» من جهتها بعد القطيعة التى نشأت بينهما بسبب موقفه فى مجلس الأمن».

«ولم أستطع أن أفهم منه قط على أى أساس بنى اعتقاده هذا، وكل ما كان يقوله فى هذا الصدد هو «أنه يعرف أخلاق الإنجليز جيدا، ويعرف أن هذه هى الخطة التى تجعلهم يلينون!».

«أما الإنجليز فلـم يروا فى «جموده» ضررا لهم.. بل علـى العكس من ذلك رأوا أنه يكسبهم وقتا، وكان كسب الوقت جل ما ينشدون!».

وبعد فقرة يواصل كريم ثابت انتقاداته لسياسة النقراشى فى الضغط على الإنجليز أو التعامل معهم ويقول:

«وقد ذكرت فى فصـل سابق أن الرأى استقر فى خلال صيـف سنة ١٩٤٨، على تأليف وزارة جديدة برئاسة خشبة تحل محل وزارة النقراشى، وأنه رُئى أن يسبق ذلك إيفـاد خشبـة على رأس الـوفد الذى سيمثل الحـكومة المصرية فـى اجتمـاع الدورة السنويـة لجامعة الأمم بباريـس، ليحيط نفسـه بشىء من الدعايـة تمهيدا لتولـيه رئاسة الوزارة».

«وأقول هنا إننى انتهـزت فرصة زيارتى للنقراشى فى بيته بـالإسكندرية، لأخاطبه فى موضوع عدم عـقد مجلس الوزراء فى الإسكـندرية، وكلمته فى مـوضوع رئاسة الوفد المسـافر إلى باريس، فسألـته عمن سيرأسه، فقـال: لقد جرينا فى المـاضى على إسناد رئاسته إلى هيكل باشا».

«فقلـت: إن ذلك حدث لما كـان رئيس الوزارة يـضطلع بمـنصب وزير الخـارجية علاوة علـى الرئاسة ولم يـشأ أن يسافر بـنفسه، أما الآن فـالوضع مختـلف إذ لوزارة الخارجية وزيـر مستقل بها، وهـو خشبة باشا، فلمـاذا لا يتولى رئاسة الوفـد المسافر؟ ومن حسن الحظ أنه حر دستورى كهيكل».

«فقال: لا مانع عندى من أن يكون خشبة هو الذى يسافر إذا كنتم ترون ذلك».

«فقلت: الواقع أن الملك يستحسن ذلك، خـصوصا أنه لما سافر هيكل إلى مجلس الأمن تذمرت دولتك من عدم تقيده بتوجيهات الحكومة».

«فقال: وهو كذلك!».

«وهنا قـلت له: وهذا طـبعا على أسـاس أنك أنت غيـر مسافر، أمـا إذا شئت أن تسافر فمن المحقق أن الملك يرحب بأن تكون رئاسة الوفد لك».

«فقال: لا أخفى عليك أننى كنت أود أن أحضر هذا الاجتماع، وأن أرأس بنفسى وفد مصر إلـيه، لكنى قدرت أنه لـو حضرت لالتقيت بـالمستر بيفن (وزيـر الخارجية

البريطانية إذ ذاك)، وأنا لا أميل إلى الاجتماع به على «هامش» مؤتمر، وأفضل إذا كان يريد أن نجتمع أن يرسل إلىّ دعوة خاصة!».

❑

وهنا يسخر كريم ثابت فى هدوء وخبث من النقراشى العظيم الذى تعود على رفع رأسه وعلى الاعتداد بوطنيته، ومن العجيب أن كريم ثابت يركز هجومه على النقراشى دون أن يهاجم وزير الخارجية فى حكومته، أو يهاجم تدخلات الملك فى السياسة الخارجية لحكومة النقراشى مع أن هذين [الملك ووزير الخارجية] كانا مسئولين بنفس درجة مسئولية النقراشى:

«وهكذا كان النقراشى يتوقع أن بيفن سيوجه إليه دعوة خاصة!».

«وكان بيفن قد قال إنه مادام وزيرا للخارجية البريطانية فلن يفاوض النقراشى!».

«ولما رويت هذا الحديث للملك وقلت له إن النقراشى ينتظر «دعوة خاصة» من بيفن، قال بالفرنسية ضاحكا: سينتظر طويلا!».

«وغادر النقراشى هذه الدنيا ودعوة بيفن لم تصل إليه بعد!».

ومن العجيب أن بيفن هو الآخر ما لبث ـ كما نعرف ـ أن توفى فى أثناء مفاوضات الوفد مع البريطانيين.

(٥٧)

وفى المقابل فإن كريم ثابت يعطى صورة أخرى لعلاقة الملك بالنقراشى، وهى علاقة تحتاج إلى دراسة لأن النقراشى كما ذكرت فى موضع آخر من كتاباتى كان صاحب ثانى أطول فترة فى رئاسة الوزارة فى عهد الملك فاروق [بعد النحاس باشا بالطبع]:

«فى ليلة سفر النقراشى إلى أمريكا ليدافع عن قضية مصر أمام مجلس الأمن، ترأس الملك الاحتفال بليلة القدر جريا على عادته فى كل سنة».

«ومع أنه لم يكن باقيا لسفر رئيس الوزراء سوى ساعات حرص على أن يشهد

الاحتفال بصحبة الملك، وعلى أن يكون فى استقباله عند وصوله إلى الجامع، وفى وداعه عند انصرافه عنه».

«ولما انتهى الاحتفال حف كبار الحاضرين بالملك، وفى مقدمتهم رئيس الوزارة والوزراء وشيعوه حتى باب الجامع».

«وهناك وقف فاروق يودع النقراشى متمنيا له السلامة فى رحلته والتوفيق فى مهمته، ثم انحنى عليه وقبله على خديه!».

«وكانت هذه أول مرة ـ وآخر مرة ـ قبّل فيها فاروق رئيس وزارة حيا، فقد قبّل قبل ذلك الدكتور أحمد ماهر، ولكنه قبّله وهو مسجى على فراش الموت عقب اغتياله».

«ولو ودع فاروق النقراشى فى قصره لما قبّله، فالقبلة التى طبعها على صفحتيه عند باب الجامع لم تكن له، بل كانت لمظاهرة أراد بها أن يذاع بين الناس أنه يؤيد بجميع مشاعره رئيس وزرائه فى المعركة التى سيخوضها فى مجلس الأمن ضد انجلترا».

«ومما هو جدير بالذكر أن القبلة، أو مظاهرة القبلة، لم تجىء تنفيذا لخطة مرسومة، أو فكرة مبيتة، وإنما جاءت ارتجالا ومن وحى اللحظة التى نفذت فيها!».



وإذا كان الأمر على هذا النحو الذى يرويه كريم ثابت فقد كانت لفاروق براعة منقطعة النظير فى توصيل رسائله فى الوقت المناسب ، وهو معنى لمح إليه كريم ثابت ولكنه لم يعط فاروقاً حقه فيه .

(٥٨)

ولا تحفل شخصية إبراهيم عبدالهادى بكثير من التحليل من قبل صاحب هذه المذكرات لكنه مع هذا لا يبخل علينا بهذه الصورة الطريفة لحوار بينه وبين إبراهيم عبدالهادى يظهر فيه الأخير كل ضيقه ودهشته من الملك:

«... وكان يندر أن ينقضى يوم بدون أن أمضى فيه ساعتين مع إبراهيم عبدالهادى

فى مكتبه، وكانت الساعتان تمتدان أحيانا إلى ثلاث ساعات،و كثيرا ما كان يدعونى إلى حضور بعض مقابلاته قائلا لزائريه: إنه لا يخفى علىّ سرا!».

«ودخلت عليه يوما فقال لى: ما رأيك فى بدلتى؟».

«فقلت: كويسة».

«فقال: وقميصى؟».

«فقلت: كويس».

«فقال: وكرافتتى؟».

«فقلت: كويسة».

«فقال: وشعر رأسى؟»

«مقصوص كويس».

«وظننت أنه دعى فجأة إلى مأدبة غداء، أو أنه نسى أنه مدعو إلى مأدبة غداء فيريد أن يطمئن على هندامه.. وكنت على وشك أن أسأله عن سر هذا الاهتمام بمظهره حين استأنف حديثه قائلا: أمال ما تقدرش تقول لى الملك ما بيقابلنيش ليه.. هو أنا زنجى.. ولا إيه؟».

«فأكدت له أن الملك لا يذكره إلا بما ينم عن حبه له وثقته به وتقديره له».

«فقال: إذن كيف تفسر هذه القطيعة؟».

«فقلت: هل هذا هو الشىء الوحيد الذى يحيرك هنا؟».

«فقال: أنا حقيقة فى حيرة، فأنت تقول إنه يحبنى ويثق بى ويقدرنى، وأنا من جهتى شاعر بذلك.. ولكنى عاجز عن التوفيق بين هذا الشعور وبين عدم مقابلته لى».

«وفى الغد اتصل به «الشمشرجى النوبتجى» ودعاه إلى مقابلة الملك مقابلة خاصة».

«وبعد المقابلة قال لى فاروق: يظهر أنك نسيت أن تنصحه بما أوصيتك به.. فقد طوّل فى المقدمات كعادته!».

«أما المقابلة الخاصة التى تلت هذه المقابلة فلا أذكر تاريخها!».

«ولكنى متحقق من أمر واحد وهو أنها لم تتم فى «الموسم» نفسه!».

«وكان إبراهيم عبد الهادى لايتردد أحيانا فى مصارحة بعض زائريه بأن «الفضل» يعود إلىّ فى إنجاز ما يشكرونه عليه».

«ومن ذلك أنه لما زاره حامد جودة رئيس مجلس النواب إذ ذاك بمناسبة صدور الأمر الملكى بتعيينه أميرا للحج، قال له: اشكر كريم فهو اللى خلص الموضوع».

«وقد قلت بعد الثورة فى مناسبة ما إن حامد جودة شكرنى يومئذ وقبلنى، فكتب فى الصحف مصححا الرواية فقال إنه «شكرنى» ولكنه «لم يقبلنى»».

(٥٩)

على أن كريم ثابت ينفرد فى هذه المذكرات بالحديث عن جزئية مهمة لم يفض فيها غيره فى الحديث وهى طبيعة العلاقة بين زعيمى الحزب السعدى: النقراشى وإبراهيم عبدالهادى فى الفترة السابقة على مصرع النقراشى باشا، ويبدو أن كريم ثابت يريد أن يوحى بأن القصر الملكى (متمثلا فى الملك وفيه هو نفسه) قد استطاع اختراق هذه العلاقة لإفسادها على نحو ما كان القصر يمارس هوايته مع رجال الوفد المختلفين، ونحن نقرأ رواية كريم ثابت فنحس بهذا المعنى متواريا خجلا لكنه موجود وبارز، ونبدأ بفقرة من الحديث الذى يتحدث به كريم ثابت فى مقدمة الموضوع:

«... وكنت أعرف النقراشى منذ عشرين سنة خلت، ومع أن أغلب الصحفيين كانوا ينفرون من طبعه ومن طريقة معاملته، ولاسيما قبل أن تزداد تبعاته، وقبل أن تنتقل إليه رئاسة السعديين، كانت العلاقات بيننا دائما علاقات تفاهم ومودة، وقد استمرت كذلك حتى آخر حياته».

«وكانت زياراتى للنقراشى فى البداية قليلة، وفى فترات غير متقاربة، ثم زادت وكادت تصبح منتظمة لما لاحظ فاروق ما كنت أصادفه من توفيق عند «الرجل العنيد» كما كان يسمى النقراشى، خصوصا فى الشئون التى كانت وجهات النظر تختلف بشأنها».

ثم ها هو صاحب المذكرات يروى ذكرياته عن علاقة الصديقين القديمين النقراشى وإبراهيم عبد الهادى فى أثناء تولى الثانى رئاسة الديوان حيث خرج من الوزارة التى يرأسها الأول ليتولى هذا المنصب الذى اختاره له الملك فاروق بدون مقدمات أو على الأقل بمقدمات لا يروى كريم ثابت عنها شيئا:

«... واستمر اتصالى بالنقراشى حتى بعد تعيين إبراهيم عبدالهادى رئيسا للديوان الملكى».

«فقد ظن الذين يعنيهم الأمر عند تعيين إبراهيم عبدالهادى رئيسا للديوان أن تعيينه فى هذا المنصب سيعزز العلاقات بين النقراشى وفاروق، وسيسهل صلات العمل بين الوزارة والقصر، وشاطرهم الناس هذا الظن بوجه عام».

«وتوقعنا نحن فى القصر ما توقعه الناس، واعتقدت من جهتى أن وجود إبراهيم عبدالهادى فى رئاسة الديوان، وقد كان الساعد الأول للنقراشى سيريحنى من مهامى عند رئيس الوزراء باعتبار أن الاتصال الشخصى سيجرى بواسطته من الآن فصاعدا».

«ولكن ما كاد عبدالهادى يباشر عمله فى الديوان، حتى لمحت بعض السحب فى جو علاقاته بالنقراشى، حسبت نفسى متوهما فى بادئ الأمر، وأخذت أراقب الموقف عن كثب، فاتضح لى أنه مشوب فعلا ببعض الفتور، خصوصا من ناحية النقراشى!».

«وحرت فى تعليل هذا الفتور».

«وكنت أزور النقراشى يوما، وبعد حديث قصير حدثنى وقال: أريد يا فلان أن أسألك سؤالا وأطمع فى أن تجاوبنى عليه بالصراحة التى نتكلم بها دائما».

«ثم سألنى قائلا: هل كان إبراهيم (عبدالهادى) يعلم أنه سيعين رئيسا للديوان، أم فوجئ بهذا التعيين كما قال لى؟».

«فأجبته بقولى: بل فوجئ به».

«فقال: متشكر، وأرجو أن يبقى هذا الموضوع بيننا».

«وكان إحساسى فى تلك اللحظة أنه لم يصدقنى، وأنه أدرك أنه لا يمكننى أن أجيب بغير ما أجبت به فلم يشأ إحراجى!».

«وانصرفت من عند النقراشى فى ذلك اليوم «وقد وضح السبب فبطل العجب!». ».

«ولما أحاط فاروق بحقيقة الموقف بين الرجلين اغتبط به اغتباطا شديدا لاعتقاده أنه نجح فى تحرير رئيس ديوانه الجديد من نزعته الحزبية القديمة، ولم ينظر إلى الموضوع إلا من هذه الناحية».

«وكانت النتيجة أنه بعدما كان فاروق وحده هو الذى يوفدنى بمهام إلى رئيس الوزراء، أصبح فاروق ورئيس الديوان هما اللذان يطلبان منى الآن زيارة النقراشى «لتمهيد الطريق» أو «لتذليل العقبات» فى بعض الشئون، إذ لم يلبث النقراشى أن أخذ يعامل عبدالهادى معاملة لا تخلو من الجفاء حينا، ومن الحدة حينا آخر، فغدا عبدالهادى «يحسب حسابا» لمقابلته خصوصا إذا كانت المقابلة لمسائل دقيقة، فكان يرغب إلىّ فى مقابلته أولا، لأعد له «الجو» عنده».

«فكانت أياما من أعجب ما رأيت فى عابدين!».

«وما أكثر ما رأيت فى عابدين!».

«وكم من مرة سمعت عبد الهادى يقول بعد حديث تليفونى مع النقراشى: «الراجل ده حيجننى» أو «بس أعمل إيه فى الراجل ده.. حيجننى!».

«وبعد إحدى مكالماته معه، وكان النقراشى قد احتد عليه بشدة، رأيته يشد شعر رأسه وهو يقول: «خلاص.. النقراشى حيموتنى!».

«فطيبت خاطره، وقلت له إن النقراشى يحتد عليه من «عشمه فيه»، ثم سألته: هل كان دائما «عصبيا» معه بهذه الكيفية؟».

«فقال: أبدا.. مش عارف إيه اللى جرا له الأيام دى!».

«وفى الغد كان عجبى يزداد حين أزور النقراشى فيقابلنى مقابلة هادئة، فيتعذر عليه مقابلتى فى مكتبه، فيدعونى إلى الغداء فى نادى محمد على، فأوافيه فى رئاسة مجلس الوزراء، ساعة انصراف الدواوين ونذهب إلى النادى معا أو أقابله فى النادى رأسا، فنقضى ساعتين على الأقل فى خلوة ما كان جو المكتب ليتيحها لنا بحال ما».

(٦٠)

ولا يعنى صاحب هذه المذكرات بتصوير أسباب الخلاف بين مكرم من ناحية، والنحاس والوفد من ناحية أخرى، ومع هذا فإن مكرم عبيد يحظى بنقد ساخر من كريم ثابت حين يتحدث عن مواقفه الضعيفة أمام الملك فى موضع آخر من المذكرات:

«هذا ولما ذكرت أن الوزارة الماهرية انتقلت إلى السويس بكامل هيئتها لاستقبال فاروق عند عودته إلى مصر من زيارته للملك ابن سعود ، ولتهنئته بها، فاتنى أن أقول إنه قد يتبادر إلى الأذهان أن الوزارة لم تشأ أن تواجه الملك باحتجاجها على مسلكه عند وصوله إلى السويس، وأنها آثرت أن ترجئ ذلك إلى فرصة أخرى».

«فأحب أن أوضح هنا أن الوزارة لم تقل لفاروق كلمة واحدة فى هذا الموضوع فيما بعد.. لا بطريقة مباشرة ولا بالواسطة!».

«وكل ما حدث هو أنه لما زار فاروق مصلحة المساحة فى ذلك الحين خطب أمامه مكرم عبيد بوصفه وزيرا للمالية باعتبار أن مصلحة المساحة تتبع وزارة المالية فقال:

«ماذا قال؟».

«هل قال ما يفهم منه أن الوزارة متبرمة وحانقة؟».

«أو أن الوزارة عاتبة وغاضبة؟».

«ماذا قال؟».

«قال إنه يعلن أنه تيمنا بزيارة فاروق سيصدر ورق النقد الذى تطبعه مصلحة المساحة مُحلى بصورته الكريمة!».

«ومن ذلك التاريخ صدر ورق النقد من فئة خمسة قروش وعشرة قروش عليه رسم فاروق!».

(٦١)

أما فؤاد سراج الدين فيحظى بتقدير حقيقى من كريم ثابت فى كثير من مواضع

هذه المذكرات، وهو على سبيل المثال يشير بتطويل مقصود إلى قصة التفكير فى تولى سراج الدين رئاسة آخر وزارات الوفد وينتهى منها إلى أن يقرر براءة سراج الدين من المشاركة فى هذه الفكرة أو قبولها وحرص سراج الدين على استبقاء كل مظاهر الزعامة للنحاس باشا وقد نقلنا فيما قبل [عند حديثنا عن آرائه فى النحاس وذكرياته عنه] الفقرة التى روى فيها كريم ثابت أواعترف بأنه شارك فى محاولات إقناع سراج الدين بعرضه بأن يتولى هو (أى سراج الدين) رئاسة وزارة وفدية بديلا عن النحاس وشهادة كريم ثابت بأن سراج الدين لم يقبل بهذا الحل أبداً .

وبعد ثلاث صفحات من حديثه عن هذه الواقعة يلقى كريم ثابت بالضوء على المحاولات المبدئية فى هذا الصدد والتى اشترك هو نفسه فيها:

«وكان فؤاد سراج الدين قاطعا فى هذا الموضوع من أول مرة كاشفته به فقال لى: «لابد أن يترأس مصطفى باشا الوزارة ولا يمكن أن يحدث غير ذلك».

«ثم أفاض فى بسط الحجج، والأسباب، والاعتبارات التى تعزز هذا الرأى، وكان يختم كل جزء من أجزاء «مرافعته» مكررا قوله «لابد أن يترأس مصطفى باشا الوزارة ولا يمكن أن يحدث غير ذلك».

«ولما صارحته بأنه إذا تنحى النحاس عن الحكم فرئاسة الوزارة ستئول إليه حتما،قال: قل لجلالة الملك بلسانى إننى أنصح بأن يصرف النظر عن كل محاولة من هذا القبيل،لأنها لن تجدى نفعا.. أما فيما يتعلق بى أنا شخصيا ففى اليوم الذى أخرج فيه على النحاس لأجل منصب لن أكون جديرا بثقة الملك، أو بثقة أحد!».

«فقلت له: ولماذا لا تصل إلى رئاسة الوزارة برضاء النحاس نفسه؟».

«فقال: أعود فأكرر نصيحتى بوجوب صرف النظر عن كل كلام من هذا القبيل.. لابد أن يترأس مصطفى باشا الوزارة ولا يمكن أن يحدث غير ذلك».

«وقلت له فى اجتماع آخر: لماذا لا تحاول أن تسبر غور مصطفى باشا فى موضوع رئاسة الوزارة، فقد يكون مستعدا للتنحى عنها من تلقاء نفسه.. ليس من الضرورى أن تقول له صراحة «تنح».. بل أعجم عوده وجس نبضه بكلمة عابرة.. بتلميح بسيط.. فإذا تبين لك أن هناك فائدة من الكلام تكلمت وإلا سكت».

«فعاد وكرر: لن أفعل ذلك.. لا تلميحا ولا تصريحا.. اسمع منى.. ليس أمامكم

سوى حل واحد وهو أن يتولى مصطفى باشا تأليف الوزارة.. ولا تفكروا لحظة واحدة فى حل آخر!».

(٦٢)

بل أكثر من هذا فإن كريم ثابت يتحمل بالنيابة عن فؤاد سراج الدين بداية التفكير فى مسألة تعيينه كنائب لرئيس الوزراء فى أثناء غياب مصطفى النحاس فى الخارج، وهو يتحدث عن هذا الموقف بعد خمسين صفحة من حديثه الذى تناولناه لتونا عن براءة فؤاد سراج الدين من التفكير فى رئاسة الوزارة (الوفدية الأخيرة)، وهو يروى قصة حوار طويل بينه وبين السيدة زينب الوكيل زوج النحاس باشا نكتفى للقارئ بالجزء الأخير منه حيث يقول:

«فقلت (أى للسيدة زينب الوكيل): أؤكد لعصمتك أن عثمان محرم نفسه يرحب بأن يكون فؤاد نائبا لرئيس الوزارة!».

«فقالت: مش عارفة.. ربما.. لكن الباشا مش ممكن يجرح شعوره بالطريقة دى.. ويخلق حالة اضطراب فى الوزارة».

«فقلت: هل تظنين أن هذا الاضطراب غير موجود؟».

«فتجاهلت السؤال وقالت وكأنها تستكمل عبارتها السابقة: إلا عثمان محرم وشعوره.. مش ممكن الباشا يجرحه علشان خاطر فؤاد أو غير فؤاد.. ثم إن فؤاد حيكون جنبه دايما».

«فقلت: كنت أظن يازينب هانم أن هذه الفرصة حسنة لتعيين فؤاد «نائب رئيس وزارة» حتى إن عاد الباشا من أوروبا بالسلامة استمر فؤاد نائبا للرئيس فيخفف عنه كما هو الواجب!».

«فصاحت قائلة: واجب مين ياكريم باشا، وفؤاد مين.. هم دول يقدروا يعملوا حاجة إلا إذا كان النحاس باشا فوق رأسهم!».

«فقلت: ما هو الباشا سيظل فوق رأسهم.. ولكن هل تعتقدين عصمتك أن صحة الباشا تسمح له».

«فقاطعتني قائلة: إن صحة الباشا «بمب» ولله الحمد! اسمع مني ياكريم باشا.. شيل من دماغك حكاية تعيين فؤاد نائب رئيس».

«وفي تلك اللحظة دخل علينا النحاس، وقال باسما: خير إن شاء الله.. بتتكلموا في إيه؟».

«فقلت: هناك خلاف بين زينب هانم وبيني ياأفندم».

«فقالت: كريم باشا عاوز يعمل لنا «فرتينة» في الوزارة وفي الوفد.. عاوز إن فؤاد سراج الدين هو اللي يكون نائب رئيس وزارة وتزعل عثمان محرم! ففهمته إن ده مش ممكن وإنك مش ممكن تزعل عثمان محرم لا علشان فؤاد ولا علشان غير فؤاد!».

«فقال: هو ده ممكن؟ مش ممكن!».

«لازم عثمان محرم هو اللي يكون رئيس وزارة بالنيابة.. تمام كده!».

«ثم التفت إليّ وقال: السِّت معاها حق ياكريم.. لازم عثمان محرم.. عثمان محرم أقدم من فؤاد بكثير.. تمام كده!».

«فقلت له: الحقيقة يارفعة الباشا إنني كنت أظن أن فؤاد سراج الدين يريحك أكثر من غيره، وأنك ربما تريد أن تعده لليوم الذي تقول لهم فيه: ياناس حرام عليكم.. اتركوني بقى أتمتع بحقي من الراحة!».

«وكانت زينب هانم أسرع منه في الرد فقالت: إن الباشا لن يستريح قبل أن يرى مصر قد حققت أمانيها.. يومها بس يقدر يستريح!».

«وهنا صدرت عنها العبارة التي بعثتني على وقف سعيي وقضت على كل أمل عندي. قالت: وعلى كل حال تأكد ياكريم باشا إنه بعد مصطفى النحاس لن يكون هناك وفد.. إن الوفد هو مصطفى النحاس، وبعد مصطفى النحاس مفيش وفد!».

«واغرورقت عينا النحاس بالدموع، وقال لها باسما: إيه المرافعة العظيمة دي ؟».

«فقالت له: لا مرافعة ولا حاجة.. لازم يعرفوا الأمور على حقيقتها!».



ويستطرد كريم ثابت ليعقب على هذا الحوار الذي رواه هو نفسه على هذا النحو فيقول:

«ومن الخطأ أن أقول إن هـذه المقابلة عرفتنـى بهذه الأمور، فقد كانت مـعروفة لى من قبل، وإنما الصحيح أن هذه المقابلة أكدتها لى بعد انقضاء سبعة أشهر على تأليف الوزارة وأنذرتنى بألا أعلق أملا على احتمال تحسن الأحوال فى طريقة الحكم!».

«ولا أخالنى فى حـاجة إلى الإفاضة فى أن تحمس الـسيدة زينب الوكيل لـعثمان محـرم لم يكن عـن إيثار له، أو عـطف عليـه، أو رغبة حقـيقية فـى مراعاة الأقدمـية الوزارية، وإنمـا كان عذرا تذرعـت به لإبعاد فـؤاد عن وكالة الـرئاسة.. ومن ثـم عن الرئاسة!».

(٦٣)

هكذا تحظى شخصية فؤاد سراج الدين بكثير من التحليل الجيد والمنصف فى هذه المـذكرات، ومـن ذلـك حديـث صـاحبـهـا عن دور فـؤاد سـراج الديـن الـبارز فـى الانتخـابات البرلـمانية فى ١٩٤٩، وتـغلبه بالحـيلة علـى مؤامرات حسـين سرى ضد الوفد:

«وحلّ موعد الانتخابات وجـميع المعلومات التى عندنا فى القـصر متفقة على أن الوزارة لن تـعمد إلى الـتزوير ، أما فيـما يتعـلق بالتشـديد على رجـال الإدارة، فمن الغريب أن جميع العـوامل التى نوهت بها فيما تقدم، غابـت عن تقدير حسين سرى وحجبـتها عنه شـهوة البقاء فـى الحكم، فأقدم فـى الأيام الأخيرة علـى تنفيذ الـقسم الثالث والأخيـر من خطته، فاتصل برجـال الإدارة فى الأقاليم، وطالبهم «بـاستعمال نفوذهـم لتحقيق الـتوازن بقدر الإمكـان»، فوعدوه خيرا طـبعا، وقد تعمـد أن تكون معظم اتصالاته بهم فى آخر وقت منعاً للقيل والقال».

«وكلمه فؤاد سراج الدين بالتليفون من بـلدته فى خلال ليلة الانتخابات، وقال له إن لديه أدلـة تقطع بـأنه أمر رجال الإدارة بـإسقاط المرشـحين الوفديـين فى منطـقته، فأنكر، فقال له فؤاد إنه يبلغه ذلك ليحمله مسئوليته فيما بعد».

«وخشى فؤاد أن تتـأرجح بعض النفوس، فلجـأ إلى حيلة لطيفـة، وهى أنه اتصل بجريدة «المصرى» وطلب إلى المسئول عن تحريرها أن تصدر الجريدة فى الصباح ـ أى

صباح يوم الانتخابات ـ وعلى عرض صفحتها الأولى عنوان ضخم بالحبر الأحمر يقول: المرشحون الوفديون يكتسحون جميع الدوائر!».

«وفى الصباح انتشرت جريدة «المصرى» فى الأقاليم، فلما اطلع المترددون من رجال الإدارة على هذا العنوان، وعلى ما كُتب تحته راجعوا أنفسهم وقرروا أن يسيروا فى الركب الوفدى.. ولم يفكر أحد منهم فى أن الجريدة أعدت، وطبعت، ووزعت قبل أن تبدأ الانتخابات بساعات، فكيف تسنى لها أن تعلم أن المرشحين الوفديين يكتسحون جميع الدوائر.. بل قال كل واحد فى نفسه لابد أن يكون الوفديون مكتسحين سائر الدوائر فلماذا يتردد هو.. ولماذا يتخلف هو عن الركب؟!».

(٦٤)

أما المساحة الحرجة التى يوجه كريم ثابت انتقاده فيها لسراج الدين فتتمثل فى قبوله الجمع بين وزارتى الداخلية والمالية وعجزه عن أن يتألق فيهما معا على نحو ما كان متاحا له أن يتألق فى إحداهما فقط، وهو يلخص هذا فى قوله:

«وكان رأيى، من بادئ الأمر، أن الجمع بين وزارتى الداخلية والمالية خطأ كبير من جانب فؤاد سراج الدين، وقد استغربت كيف أن تقدير عواقبه العاجلة والآجلة غاب عن فطنته فى تلك المناسبة».

وبعد فقرات يصور كريم ثابت نفس الموقف بطريقة شيقة ويقول:

«وأحب فؤاد كرسيه الجديد فأخذ يتردد على مكتبه بوزارة المالية أكثر من تردده على مكتبه بوزارة الداخلية، ويمكث فى وزارة المالية أكثر من مكثه فى وزارة الداخلية، ويهتم بشئون وزارة المالية أكثر من اهتمامه بشئون وزارة الداخلية، ويبحث مشروعات وزارة المالية وأعمالها المطلوبة منه أكثر من بحثه لمشروعات وزارة الداخلية وأعمالها المطلوبة منه، حتى كاد يصبح وزيرا للداخلية بالنيابة لا وزيرا للمالية «بالنيابة»، وأصبح مكتبه فى وزارة المالية مكتبه المختار، حتى لبحث مهام وزارة الداخلية!».

ومع هذا فإن كريم ثابت حريص كل الحرص على الإشادة بإنجازات فؤاد سراج الدين فى وزارة المالية، وهو يلخص بعض هذه الإنجازات فى قوله:

«واستهل فؤاد عمله كوزيرللمالية بوقف موجة «الاستثناءات» فى الحكومة، ولئن كان هذا الإجراء قد جاء متأخرا وبعدما ضجت البلاد بالشكوى من «الاستثناءات» فلاريب أنه لولاه لاسترسلت الوزارة الوفدية فى «الاستثناءات» وتوسعت فيها أكثر مما فعلت».

«فمن الإنصاف أن يُعترف لفؤاد سراج الدين بأنه لولا نفوذه الشخصى عند النحاس وفى المحيط الوزارى، لما استطاع أن يرد عن وزارة المالية الرغبات الاستثنائية التى كانت تنهال عليها من كل جانب، وإن كان هو لم يعمل بروح هذه الخطة الجديدة فى بعض الترقيات التى أجراها فى وزارة المالية نفسها!».

«وقد سمعته مرة يحصى الأعمال والمشروعات التى أنجزها فى الفترة التى قضاها وزيرا للمالية، وأهمها ديوان الموظفين، ولائحة التوظف، والكادر الجديد، واتفاقية الأرصدة الاسترلينية، والتعديلات الجمركية الجديدة، وهذا طبعا إلى جانب مهامها العادية والسياسة القطنية».



ويعود كريم ثابت إلى انتقاد أداء فؤاد سراج الدين فى وزارة الداخلية ويقول:

«ولكن هذا النشاط الذى أبداه فى وزارة المالية لم يقابله نشاط مثله فى وزارة الداخلية، فهناك قصر عنايته على الشئون التى كان لا مندوحة له عن البت فيها، واعتمد فى الجانب الأكبر من العمل على عبدالفتاح حسن وكيلها البرلمانى، وهو الذى أصبح فيما بعد وزير دولة للشئون الداخلية».

«ونسى فؤاد أنه ليس وزيرا عاديا للداخلية، وأن تبعاته لا تنتهى حيث تنتهى تبعات كل وزير آخر!».



وبعد فقرات أخرى يعود كريم ثابت إلى تأكيد وجهة نظره الناقدة لجمع فؤاد سراج الدين بين وزارتى المالية والداخلية فى يده ويقول:

«وما لبث أن أدى هذا التضخم فى الواجبات، والالتزامات، إلى نشوء ما لم يكن من نشوئه مفر».

«فمن جهة ارتفعت نسبة خصومه، وحساده،ونقاده، وتكاثر العاتبون، والغاضبون، والموتورون، والناقمون!».

«ومن جهة أخرى عجزت طاقته البشرية عن الإحاطة بجميع مسئولياته وتبعاته، فتعددت مواطن الضعف، وتجلى بعضها لكل ذى عينين، وظل البعض الآخر مستترا لا يراه إلا الذين كانوا يرقبون بعض الظواهر ويحللون أسبابها، ويفكرون فى نتائجها!».

«وفى كل مرة أتيح لى أن أوجه نظره إلى ثقل أحماله، كنت أفتح له قلبى وأصارحه بمخاوفى، فكان يستمع إلىّ بما عرف عنه من رحابة الصدر، بل كان يشعرنى أحيانا بأنه مقتنع بوجهة نظرى ويقول: «وماذا يمكننى أن أصنع؟» كمن يشكو من قلة المعاونين الذين يستطيع أن يعتمد عليهم».

«ثم كان لا يصنع شيئا!».

«بينما كانت الثغرات التى أوجدتها مواطن الضعف تزداد كل يوم اتساعا وخطرا!».

(٦٥)

ويبدو كريم ثابت غير مرتاح على الإطلاق لشخصية إسماعيل صدقى، وهو حريص بكل ما أوتى من قدرة على التقليل من شأنه على الرغم مما نعرف من اعتزاز صدقى بشخصيته وقدرته على الحصول لنفسه على مكانة متميزة فى كل الأوقات.

وليس غريبا على كريم ثابت أن يأخذ هذا الموقف من إسماعيل صدقى الذى لم يكن يُكِنّ لكريم إلا ما هو قريب من الازدراء، ويكفى ـ على سبيل المثال ـ أن نقرأ ما رواه الأستاذ حافظ محمود أنه لما صدر بيان كبير الأمناء متضمنا صفة كريم ثابت كمستشار صحفى لجلالة الملك، أرسل صدقى باشا ـ وكان رئيسا للوزراء ـ خطابا إلى الملك قال فيه ما معناه إن صاحب العزة كريم ثابت بك كان يتقاضى من

المصروفات غير المنظورة (أى السرية) مبلغ كذا كل شهر بوصفه ممثل جريدة المقطم.. فهل يجوز استمرار صرف هذا المبلغ له بعد أن أصبح من رجال الحاشية الملكية؟ وهكذا أظهر صدقى باشا احتجاجه على تعيين كريم ثابت، لكن الطريف فى الأمر أن الرد السرى على رسالة إسماعيل صدقى كان على نحو ما روى حافظ محمود: إن الأليق هو أن يضاعف له هذا المبلغ!

ومن أبرز الفترات التى ينتقد كريم ثابت فيها أداء إسماعيل صدقى ومواقفه تلك الفترة التى عمل فيها صدقى كرئيس للوزارة فى عهد فاروق (فبراير ١٩٤٦ ـ ديسمبر ١٩٤٦)، وقد واكبت هذه الشهور فترة تألق كريم ثابت بعدما أصبح رسميا المستشار الصحفى للملك.

ويقدم كريم ثابت صورة شبه كاريكاتيرية لموقف إسماعيل صدقى حين أراد تعديل وزارته، وبدأ يتطلع ويترقب عودة الملك من أجل إمضاء المراسيم الخاصة بهذا التعديل. ويبالغ كريم ثابت فى تصوير صدقى وقلة حيلته أمام القصر الملكى، وليس فى هذا ـ إذا ما صح ـ ما يقلل أبدا من قيمة صدقى، بل ربما يصور لنا هذا الموقف مدى الحماس الذى كان لا يزال يسيطر على صدقى فى أدائه لوظيفته حتى وهو فوق السبعين وقد بلغ من المكانة ما بلغ:

«وقبيل حلول عيد الأضحى فى أواخر صيف ذلك العام، قال لى فاروق إنه سيمضى أيام العيد فى رحلة بحرية حتى «قبرص»، وإنه يسره أن أكون بين الذين دعاهم إلى مرافقته فيها، فاستأذنته فى السفر إلى لبنان لحاجتى إلى الاستجمام، خصوصا أن عائلتى كانت تصطاف فى جباله.. فأذن لى فى ذلك ولم أصحبه فى رحلته».

«وقرر صدقى فى ذلك الحين، وكانت مباحثاته مع الإنجليز قد تقدمت، أن يعزز مركز الوزارة بضم السعديين إليها باعتبارهم أصحاب الأغلبية الأولى فى مجلس النواب، وكان قد اتصل بهم فى المدة الأخيرة لهذا الغرض، وبعد اتصالات طويلة، رضى النقراشى أن يدخل بعض رجاله الوزارة».

«وتواترت أنباء هذا التعديل الوزارى،فأيدها صدقى فى تصريح له نشرته الصحف.. بعدما اتفق مع القصر على مبدأ التعديل طبعا.. وقال فى تصريحه: إن التعديل سيتم «فورا»!».

«ولكـن الملك كان قـد سافر فى الـرحلة البـحرية الـتى أشرت إليـها آنفا، فـسأل صدقى الـقصر عن مـوعد عودته، فـأجيب بأن الـرحلة ستـستغرق أيـام العيد فـقط، فاعتمادا على هذه الإجابة، صرح للصحف بأن التعديل سيتم بعد يومين!».

«وانقضى اليومان، والملك لم يعد من رحلته البحرية بعد».

«فاتصـل صدقى بحسن يـوسف وسأله:« هل عنـدهم أخبار عن موعـد عودته؟» فأجاب بالسلب، فصـرح عندئذ للصحف بأنه «لابد لإجراء التعـديل من انتظار أوبة جلالة الملك ليعرض مشروعه على مسامعه الكريمة!».

«ومر يومان آخران من غير أن تتلقى القاهرة إشعارا بموعد رجوع فاروق!».

«ولما خاطب صدقى حـسن يوسف هذه المرة قال له: إن اليخـت أقلع من قبرص، مما ينبـئ بأنه فى طريقه إلى مـصر.. فصرح صدقى للصـحف بأن التعديل سيـتم بعد يومين حتما!».

«وكنت أتتـبع تلك التصريـحات المتعاقبة مـن مصيفى بلبـنان، فأتخيل تأثـير تلك «المرمطة» فى حالته النفسية وما قد يكون لها من عواقب».

«وصدرت الصحف فى صبـاح اليوم العاشر من أيام «التأجيل» متضـمنة تصريحا مقتضبا لإسماعيل صدقى قال فيه إن موعد عودة جلالة الملك لم يعرف بعد».

«والحقيقة أن فاروق كان قد غادر «قبرص» إلى «رودس»..لا إلى مصر!».

«وفى المساء كنت أستمع إلى الإذاعة المصريـة، فسمعت أن دولة إسماعيل صدقى باشا، وسعادة حسن يوسف بك رئيس الديوان الملـكى بالنيابة سيسافران فى الغد إلى جزيـرة «رودس» ليـعرض دولـة الرئـيس مشـروع التـعديـل الوزارى عـلى جـلالة الملك!».

«وكان القصر قد تلقى فى خلال اليوم العاشر برقية من اليخت الملكى، بأن فاروق نزل فى «رودس» فليـحضر صدقى إليها بـالطائرة لعرض مشروع الـتعديل الوزارى، وليكن حسن يوسف معه!».

«ولم يكن لهذه البرقية سوى معنى واحـد وهو أن الملك «غير مستعجل للعودة».. فإذا كان رئيس الوزراء «مستعجلا» على تعديله الوزارى فليحضر هو إلى «رودس».

«ذلك هو الرد الذى أبلغ لإسماعيل صدقى بعد انتظار دام عشرة أيام!».

«وفى الغد ركب صدقى الطائرة إلى «رودس» ومعه حسن يوسف».

«وأذيع فى المساء: «أن جلالة الملك تفضل فوافق على التعديل الوزارى وأمضى المراسيم الخاصة به».. كما أذيع «أن رئيس الوزراء كان موضع عطف جلالته ورعايته، وأن جلالته تعطف فدعاه إلى الغداء على مائدته، ثم زوده بإرشاداته وتوجيهاته!».

«ونسى صدقى أو تناسى «مرمطة» الأيام العشرة، والمظهر الذى ظهر به أمام الناس، فأذاع عقب عودته إلى مصر بيانا نشرته الصحف فى الغد، وقد استهله بقوله إنه يسره أن يزف إلى الشعب المصرى أن جلالة الملك بصحة جيدة، وأنه أفاد من سياحته كثيرا، ثم نوه بالدعاية الطيبة العظيمة التى ينشرها جلالته فى كل مكان ينزله فى خلال رحلته، وملأ البيان عمودا كاملا فى الصحف!».

«ويظهر أن إسماعيل صدقى لم يلمح الفنانة «كاميليا» بصحبة فاروق يومئذ»

....

ثم يورد كريم ثابت بعد هذا ما يعتبره تفاصيل دقيقة عن الأزمات التى واجهت استمرار وزارة إسماعيل صدقى فى الحكم، ونحن نرى كريم ثابت فى إطار تحامله على صدقى باشا يندهش من طلب صدقى تقوية وزارته لكى يستمر فى الحكم مع أن ذات الموقف الذى يندهش كريم ثابت من تخاذل صدقى فيه لا يمثل فى إطار التاريخ الممتد إلا دليلا على تجدد الثقة بصدقى وكفاءته رغم كل محاولات ومؤامرات الآخرين.

(٦٦)

وعلى الرغم من أن كريم ثابت يقص علينا فى مذكراته ما حدث من أزمة وزارية عند اعتزام صدقى باشا الاستقالة من رئاسة الوزارة فى ١٩٤٦، ثم قبوله الاستمرار على أنه كان نوعا من أنواع لين صدقى باشا الذى لم يكن حسن يوسف (رئيس الديوان بالنيابة) يتوقعه، فإن حقيقة الأمر ـ التى تتجلى لنا ونحن نقرأ بعد قليل روايته

لما حدث ـ تدلنا فى ذات الوقت على أن صدقى باشا قد حصل على ما كان يبتغيه وهو تجديد ثقة الملك به من خلال خطاب جديد.

ومن الجدير بالذكر أن كتاب «النظارات والوزارات المصرية» الذى ألفه الأستاذ فؤاد كرم يشتمل على نص استقالة صدقى ونص الخطاب الذى بعث به الملك إليه بتجديد الثقة فيه، على أن هذا لا يمنع أن نثبت أهمية رواية كريم ثابت من حيث هى تشير إلى بعض تفصيلات تكليف شريف صبرى وهو خال الملك فاروق نفسه بتأليف الوزارة، ومشاوراته لهذا الغرض ، وهى واقعة مهمة لم تحظ بالدراسة، خصوصا أن شريف صبرى لم يشكل الوزارة قبل هذا ولا بعده.

كما تتضمن مذكرات كريم ثابت إشارة إلى قوة موقف الوفد حين دُعى إلى دخول الوزارة فأبى إلا أن يحل مجلس النواب، وهو ما يؤكد نفس الصورة التى يحرص الوفديون على تصوير أنفسهم بها:

«ولم تمض أيام على عودة فاروق إلى مصر حتى قرأت فى الصحف اللبنانية أن صدقى قدم استقالته إلى القصر، بسبب موقف بعض أعضاء اللجنة القومية منه و«الروح» التى تسود اللجنة».

«وكان صدقى قد ألف هذه اللجنة ليعرض عليها نتائج مفاوضاته مع الإنجليز».

«وفى مساء اليوم نفسه، وكنت أتعشى عند الشيخ بشارة الخورى الرئيس السابق للجمهورية اللبنانية، تلقيت إشارة تليفونية من القصر الملكى بأن فاروق يأمرنى بالعودة إلى مصر حالا!».

«وعدت إلى مصر بعد يومين، فبلغت الإسكندرية فى المساء، ولما خرجت من محطة «سيدى جابر» وجدت إحدى سيارات القصر فى انتظارى، فصعدت إليها ومعى أمتعتى، وطلبت إلى السائق أن يتجه إلى الفندق».

«ولكن لما جاوزنا فناء المحطة لاحظت أن السيارة تسير فى غير الاتجاه الذى يؤدى إلى الفندق، فأردت أن أسأل سائقها عن سبب ذلك.. فإذا هو يوقفها فجأة فى مكان من الطريق لا يصل إليه النور إلاضعيفا، ويوجه نظرى إلى سيارة أخرى كانت تنتظرنا فى ذلك المكان على مسافة مائة متر من ميدان المحطة».

«وسرعان ما لمحت أن فاروق هو الجالس فى السيارة الأخرى، فنزلت من سيارتى

وذهبت إليه فدعاني إلى الجلوس بجانبه، وأطلق للسيارة العنان.. ثم بدأ الحديث بقوله: لقد طلبت منك أن تعود بسرعة لأنى أحببت أن أعرف رأيك فى أزمة وزارية نشأت بسبب استقالة صدقى، لكنها انتهت الآن وبقى صدقى فى الوزارة، ومع ذلك أريد أن تعرف تفاصيل ما حدث لتبدى لى رأيك فى تصرفنا، وسآخذك الآن إلى حسن يوسف ليقص عليك هذه التفاصيل!».

«ولما وصلنا إلى فندق «بوريفاج» حيث كان حسن يوسف مقيما، ألفيناه جالسا فى حديقته، فطلب إليه فاروق أن يروى لى ما حدث.. ثم تركنا وحدنا فى أحد جوانب الحديقة وجلس هو فى جانب آخر منها مع أحد رجاله».

«وحدثنى حسن يوسف عن العوامل التى حملت إسماعيل صدقى على الاستقالة، ثم قال إنه لما تلقى الملك الاستقالة سأله - أى سأل حسن يوسف - عن رأيه فى خير ما يمكن عمله لمواجهة الموقف على ضوء الظروف المحيطة به، فنصح له بتكليف شريف صبرى «باشا» تأليف وزارة ائتلافية تشمل الوفديين، لتعالج موضوع المفاوضات مع الإنجليز، فوافقه الملك على رأيه.. فاتصل بشريف صبرى فقبل أن يحاول تأليف الوزارة الجديدة، لكنه ما لبث أن أبلغه اعتذاره عن عدم قبول المهمة، لأن الوفديين اشترطوا للاشتراك فى وزارة ائتلافية حل مجلس النواب».

«ومضى حسن يوسف فى حديثه فقال: إنه بعدما أبلغه شريف صبرى اعتذاره جلس يفكر فى تدبير حل آخر للأزمة، وبينما كان يتعشى - بالفندق - دخل عليه إسماعيل صدقى وكان فى طريق عودته إلى بيته، وقال له:

«كنت مارا من هنا فرأيت أن أسألك عما عملتم»؟ فصارحه بأن شريف صبرى فشل فى محاولته بسبب الشرط الذى اشترطه الوفديون، وهنا ألقى حسن يوسف عبارة قصيرة وهو لا يظن دقيقة واحدة أنها ستؤدى إلى ما أدت إليه، فقال له: «ألا تبقى دولتك فى الحكم وتريحنا من هذا التعب؟»».

«ولشد ما كانت دهشته حين سمعه يقول إنه لا مانع عنده من البقاء إذا «قوّاه» جلالة الملك، فسأله عن نوع «التقوية» التى يرغب فيها، فقال أن يتلقى كتابا من جلالة الملك تنم عباراته على التأييد، فوعده بهذا الكتاب، وبذلك حلت الأزمة، واستمر صدقى فى الحكم!».

«ولما أنهى حسن يوسف حديثه، نهضنا واتجهنا إلى حيث كان فاروق جالسا، فسألنى عن رأيى فى «التصرف الذى تصرفناه» فأيدته، وقلت إنه لم يكن فى الإمكان ـ والظروف على ما هى عليه ـ أن يُعمل شيءأفضل من إبقاء صدقى فى الحكم إلى أن تظهر نتيجة مفاوضاته مع الإنجليز».

ويعقب كريم ثابت فى نهاية هذه القصة بقوله:

«وكانت تلك الليلة أول مرة استشارنى فيها فاروق فى الموقف السياسى الداخلى».

(٦٧)

وتتضمن مذكرات كريم ثابت أيضا تفصيلات مهمة عن الاستقالة الأخيرة أو النهائية لصدقى من رئاسة الوزارة، وكيف أن الملك عرض عليه فى ذلك الوقت رئاسة الديوان الملكى ولكن صدقى باشا اعتذر لشعوره بأن المنصب لا يناسب طبيعته، كما يذكر كريم ثابت أن الملك فاروق تجاهل الاقتراح بمنح إسماعيل صدقى باشا قلادة فؤاد الأول:

«وليس هنا مجال لسرد ما حدث لوزارة إسماعيل صدقى حتى يوم استقالتها نهائيا، فإن أخبار تلك المرحلة من مراحل حياتها معروفة ومنشورة».

«وكان صدقى مريضا لما رفع إلى فاروق استقالته النهائية، وقد أضعفته خيبة الأمل فى نتيجة مفاوضاته مع الإنجليز أكثر مما أضعفه المرض والعلة».

«وزاره حسن يوسف موفدا، ليعرض عليه منصب رئيس الديوان الملكى، فشكر له عطفه وثقته واعتذر عن عدم قبول المنصب بعذرين».

«ورجا من حسن يوسف ألا يبلغ فاروق سوى العذر الأول، وأن يحتفظ لنفسه بالتالى».

«كان عذره الأول أن صحته ساءت ولم تعد تمكنه من النهوض بأعباء المنصب».

«أما عذره الثانى فكان شعوره بأن طبيعة خلقه لا تلائم المنصب!».

«ومن أعجب ما حدث يومئذ أنه بينما كان حسن يوسف يزور إسماعيل صدقى ليعرض عليه منصب رئيس الديوان الملكى، كان فاروق يقول إنه يتمنى أن يرفض صدقى المنصب!».

«وكان قد ندم، فى أقل من ساعة، على تفكيره فى تقليده إياه!».

«ولما عاد حسن يوسف وأبلغه فشله فى مهمته، فرح فرحا شديدا».

«وقال أحد الحاضرين إنه إذا كان جلالته يروم تكريم إسماعيل صدقى، فلماذا لا ينعم عليه بقلادة فؤاد الأول، فيلقب بصاحب المقام الرفيع».

«فتظاهر فاروق بأنه لم يسمع كلمة واحدة من هذا الاقتراح!».



ومادمنا بصدد الحديث عن رؤية كريم ثابت لشخصية إسماعيل صدقى، فمن المهم أن ننقل للقارئ وجهة النظر التى ينسبها كريم ثابت إلى الملك فاروق نفسه فيما يتعلق باتفاقية صدقى ـ بيفن:

«وقال مرة (أى الملك فاروق) إنه إذا اقتنع يوما «بصلاحية» مشروع اتفاق مع انجلترا، وآمن بأن فى تنفيذه مصلحة لمصر، فلن يتردد فى إمضائه ولو وقف فى وجه الساسة جميعا، فإنه يخاطب يومئذ الشعب رأسا بنفسه بواسطة الإذاعة ويفهمه لماذا أقدم على ما أقدم عليه!!».

«وجاء إسماعيل صدقى فى سنة ١٩٤٦ بمشروع الاتفاق الذى عرف بمشروع صدقى ـ بيفن، وأقنع الملك بفوائده، فرحب به، وقال إنه مستعد لإمضائه، لكنه ما كاد يشعر بأن الساسة يرفضونه، وأن «الجو» مناوئ له، حتى عدل عن تحمسه له، ولزم القصر أياما ريثما تهدأ الأفكار، ثم كان أول المغتبطين بعدم إصرار صدقى على مشروعه، وتقريره الاستقالة، إذ وفر عليه مئونة التفكير فى كيفية التحرر من تأييده السابق له!».

(٦٨)

ومن المهم أيضا فى حديثنا عن تصوير كريم ثابت لشخصية إسماعيل صدقى

وتاريخه أن ننقل للقارئ الصورة التى رسمها كريم ثابت لاختيار صدقى لرئاسة الوزارة أول مرة، أى سنة ١٩٣٠ فى عهد الملك فؤاد، وهى صورة حية شائعة ومتداولة وربما كان كريم ثابت من أوائل مَنْ رووها على هذا النحو إن لم يكن أولهم.

وقد سمعت هذه القصة بكل هذه التفصيلات من الأستاذ مصطفى أمين منذ أكثر من عشرين عاما مع اختلاف واحد فى تحديد محاور الملك فؤاد فى هذه القصة، فعلى حين يروى كريم ثابت أن رئيس الديوان كان هو الذى حاور الملك وداوره على نحو ما سنقرأ، فإن مصطفى أمين روى لى أن المندوب السامى البريطانى كان هو الذى حاور الملك وكان هو الذى يفضل محمد محمود، على حين كان الملك يفضل إسماعيل صدقى.

وسواء صحت هذه الرواية أم لم تصح، وسواء صحت الرواية الأخرى أم لم تصح، فإن من الحقائق الثابتة أن الملك فؤاد كان يقدر مواهب وقدرات وإمكانات إسماعيل صدقى تقديرا يتناسب مع هذه الإمكانات، كما أن من الثابت أنه على الرغم من عداوة إسماعيل صدقى للديمقراطية فإن الإنجليز من ناحية والحاشية الملكية من ناحية أخرى، كانوا لا يجدون أى حرج فى وضع المصاعب أمامه.

ومن الطريف أن محمد توفيق نسيم الذى تدور رواية كريم ثابت حوله كان من نفس دفعة إسماعيل صدقى فى كلية الحقوق، وكانا يتبادلان الأولية فى سنواتها المختلفة:

«ودعا (أى الملك فؤاد) إليه توفيق نسيم رئيس ديوانه ليتباحث معه فى اختيار رئيس جديد للوزارة».

«وذكر له اسم إسماعيل صدقى، وقال إنه يعتقد أنه خير من يستطيع مواجهة الموقف، ومقاومة النحاس ووفده!».

«وكان توفيق نسيم لا يحب إسماعيل صدقى، ولا يميل إليه فلم يرحب بترشيح الملك له».

«وحاول أن يقنعه بقبول محمد محمود مرة أخرى».

«فقال له فؤاد: أنسيت كم أتعبنا محمد محمود؟ أنسيت طلباته.. وتصريحاته؟!».

«واسترسل فى استفراغ ما كان فى قلبه ضده، ثم قال: أنسيت أنه طلب أن يكون قائمقام ملك، أنسيت لما قال إنه هو وحده يقرر متى يعود الدستور.. فهل تريد الآن أن أتعاون مع هذا الرجل مرة أخرى... «جاميه» أنت فاهمنى؟ «جاميه»».

«وجاميه كلمة فرنسية معناها محال.. أبدا».

«ولما هدأ جلالته قليلا كرر توفيق نسيم محاولته، فقال: لنجربه مرة ثانية يامولاى.. سترى يامولاى أنه فى هذه المرة لن يتصرف كما تصرف فى المرة الأولى.. إننى أضمنه لمولاى هذه المرة.. إذا كنت ألح على مولاى هذا الإلحاح فلأنى أعتقد أن مهمتنا تكون أسهل مع وجود محمد محمود على رأس الوزارة».

«لكن الملك أبى أن يحيد عن كلمة: «جاميه»!».

«ولأول مرة فى تاريخ علاقاته بتوفيق نسيم لاحظ أن رئيس ديوانه لا يبدى تحمسا لتنفيذ رغباته وتوجيهاته، فقال له: اسمع يانسيم.. أنا عاوز إسماعيل صدقى وأنت عاوز محمد محمود».

«فقال توفيق نسيم: أستغفر الله يامولاى.. إن الأمر لجلالتك، وما علىّ إلا الطاعة والتنفيذ».

«فقال له: لا.. اسمع أولا ما سأعرضه عليك.. أنا عاوز إسماعيل صدقى وأنت عاوز محمد محمود.. فعلشان ماتشعرش أنى فرضت عليك حاجة ضد إرادتك».

فقال توفيق نسيم: أستغفر الله يامولاى.. أمر جلالتك».

«فقاطعه قائلا: اسمع بس كلامى للآخر.. أنا عندى حل كويس وعادل.. إيه رأيك لو عملنا قرعة بينى وبينك؟».

«فقال توفيق نسيم: يامولاى أستغفر الله.. إيه الكلام ده يامولاى.. أمر جلالتك فوق كل رأى يامولانا.. أنا برأت ضميرى وقلت اللى فى نفسى والأمر الأعلى لجلالتك».

«فقال فؤاد: لا.. أنا عاوز تكون مستريح ومبسوط علشان تشتغل مع الرئيس الجديد بنفس.. حنعمل قرعة.. إيه رأيك؟».

«فابتسم توفيق نسيم، وازداد انحناء ودعا لجلالته بطول العمر!».

«ولما لم يكن مع أحدهما قطعة نقود بعشرة قروش، نادى الملك حاجبه الخاص وسأله عن «أم عشرة» فأخرجها من جيبه وناوله إياها».

«وقال فؤاد لرئيس ديوانه: تختار إيه؟».

«فقال توفيق نسيم: بس إيه لزمة ده كله يامولاى؟».

«فقال فؤاد: تختار إيه: الملك.. ولا النقشة؟».

«فابتسم نسيم وقال: الملك طبعا يامولاى».

«فقال فؤاد: وأنا النقشة».

«فقال نسيم: الملك يبقى نجيب محمد محمود.. والـ..».

«فقاطعه فؤاد قائلا: ابعد محمد محمود عن الملك.. الملك يبقى نجيب إسماعيل صدقى، والنقشة يبقى محمد محمود».

«فقال توفيق نسيم: وهو كذلك يامولاى».

«وأطاح فؤاد بقطعة النقود فى الهواء.. ثم سقطت بعد لحظة على المكتب.. فصاح قائلا: الملك.. يبقى إسماعيل صدقى.. أنا متأسف علشانك يانسيم.. لكن الزهر عاوز كده.. يبقى إسماعيل صدقى!».

«فقال نسيم بصوت البائس اليائس: أمر مولاى».

«وتم الاتصال بإسماعيل صدقى فألف الوزارة الجديدة».

«وأمر الملك فؤاد رئيس ديوانه بإعداد الأمر الملكى بالإنعام على الرئيس برتبة الرئاسة (صاحب الدولة) عملا بالتقاليد المتبعة».

«فتباطأ توفيق نسيم، ومر اليوم الأول بدون أن يعد الأمر الملكى المطلوب».

«وانقضى اليوم الثانى، وتوفيق نسيم لا يتحرك».

«واستبطأ إسماعيل صدقى الأمر الملكى، فاتصل فى اليوم الثالث بالقصر وقال إن الإسراع بإصداره ضرورى لأن الناس يسألون عن سر عدم إعلانه حتى الآن».

«وعندئذ فقط أذعن توفيق نسيم لمشيئة الملك، وأعد الأمر!».

«أى بعدما أفـهمه بجميـع الوسائل أنه غيـر راض عن هذا الاختيار.. بـالرغم من «القرعة».. وبالرغم من حكم «الزهر».

«وما لبث فـؤاد أن أدرك أن توفيق نسيـم لن يتعاون مع إسـماعيل صدقى بـالقوة التى يريدها».

«وخرج توفيق نسيم من رئاسة الديوان «لأسباب صحية» .. مغضوبا عليه!».

«وأضحـت جمـيع اتصـالات إسمـاعيل صـدقى بـالقـصر، واتصـالات القـصر بإسماعيل صدقى،تتم عن طريق زكى الإبراشى ناظر الخاصة الملكية».

«وفى سـنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ كنت الـصحفـى المقرب إلى تـوفيق نـسيم فى عـهد وزارته الأخيرة، فحدثنى يـوما عن كيفية اختيار إسماعيل صدقـى رئيسا للوزارة كما أوردتها فيما تقدم، ثـم قال لى: وكانت هذه هى المرة الوحيدة التى أبديـت فيها شيئا من التردد فى طاعة أوامر جلالة الملك».



ولا يفوت كـريم ثابت أن يضـمن مذكراته بـعض ما يصور بـه حظوة إسمـاعيل صدقى باشا عند الملك فؤاد فى أثناء توليه لرئاسة الوزارة فى الثلاثينيات:

«ونال إسماعيل صدقى من الحظوة عند الملك فؤاد ما لم ينله رئيس وزارة آخر!».

«حتى أنه لما أصيب بمـرضه العضال أمر فؤاد رجاله بموافاته بتقـرير يومى عن سير حالته».

«ثم أمر بأن يمضى فترة النقاهة والاستجمام فـى القصر الملكى بإدفينا بالقرب من الإسكندرية».

«وكان هو الذى يـشرف على إعداد قائـمة ألوان الطعام (الميـنو) التى تقدم لـكبير وزرائه ليتحقق من أنها تناسب صحته!».

«وطلب إلى زكـى الإبراشى أن يوعز إلى الـصحف بالتنـويه بذلك ليعـلم الناس جميعا مقدار عطفه العظيم على رئيس الوزارة!».

«ورجا صدقـى من زكى الإبراشى أن يـبلغ «مولانا» أنه لا يمـلك ما يقابـل به هذا العطـف السامى الـكريم سوى عهـد يقطعه عـلى نفسـه بأن يفنـى صحته فـى خدمة جلالته».

«ودار الفلك دورته».

«وانقلب فؤاد على صدقى.. وقرر الاستغناء عن خدماته إراحة له وإشفاقا على صحته!».

ينبغى هنا أن نتوقف لنشير إلى أن صليب سامى فى مذكراته التى نتناولها فى الباب الرابع من هذا الكتاب، يصور الأمور بطريقة أخرى ترينا أن صدقى نفسه كان هو الذى ملّ دسائس القصر،وأن الملك فؤاد كان إلى آخر لحظة حريصا على أن يستبقى صدقى فى رئاسة الوزارة، وليس فى هذا تعارض بين الرجلين، فكريم ثابت يروى ما رآه كصحفى، على حين يروى صليب سامى ما رآه وشارك فيه كأحد الوسطاء الذين أوفدهم الملك فؤاد نفسه لإسماعيل صدقى باشا.

(٦٩)

أما محمد محمود باشا فلا يحظى من كريم ثابت إلا بالحديث عن إخراجه من الوزارة على يد الملك فؤاد، حين خلفه النحاس باشا بعد انتخابات أجرتها حكومة محايدة برئاسة عدلى يكن باشا، ونحن نرى كريم ثابت مجيدا لتصوير طبيعة العلاقة بين الملك ومحمد محمود على نحو موجز ولكنه معبر.

ومما يجدر ذكره أن الملك فؤاد لم يكن يرتاح إلى محمد محمود باشا ولا إلى عبدالخالق ثروت باشا ولا إلى عدلى يكن باشا، ومع هذا فقد وظف هؤلاء الثلاثة لتحقيق أغراضه فى أكثر من فترة من الفترات التى تولوا فيها رئاسة الوزارة وغيرها من المناصب:

ولنقرأ رواية كريم ثابت :

«ولم يمض على تأليفها (أى وزارة محمد محمود) إلا أمد قصير، حتى ضج الملك فؤاد بالشكوى من محمد محمود، لما كان يبدى من تمرد فى علاقاته به».

«ولكن ماذا يصنع ولورد لويد يؤيد الوزارة الجديدة تأييدا تاما».

«وكان الملك فؤاد يعرف كيف يكتم حقيقة شعوره، فكتم غيظه وحقده، وأخذ يترقب الفرصة التى يتمكن فيها منه!».

«وسافر جلالته إلي أوروبا في صيف سنة ١٩٢٩ في زيارة رسمية لألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا».

«وكان مقررا أن يستريح بعد ذلك ثلاثة أسابيع فى إحدى مدن المياه المعدنية بفرنسا، ثم يسافر إلى إسبانيا فى زيارة رسمية بدعوة من الملك ألفونسو الثالث عشر».

«فلما انتهت زيارته لسويسرا سافر فعلا إلى فرنسا للاستشفاء طبقا للبرنامج الذى وضعه لرحلته، وفى أثناء إقامته فى فرنسا طلب محمد محمود أن يمنحه جلالته لقب «قائمقام ملك» فى المدة الباقية له فى أوروبا، وأن ينعم عليه بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على!».

«وأبلغ الإنجليز الملك فؤاد أنهم يزكون هذين الطلبين، لتعزيز نفوذ محمد محمود وشد أزره بمناسبة رجوعه إلى مصر بالأسس التى انتهت إليها مفاوضاته فى لندن مع وزارة الخارجية البريطانية».

«ولما أخبر الملك فؤاد بما يطلبه محمد محمود صاح قالا: إن النزول عن العرش أسهل عندى من تعيين محمد محمود «قائمقام ملك!».

«واستغنى عن المدة الباقية له فى فرنسا!».

«وألغى زيارته الرسمية لإسبانيا!».

«وحزم أمتعته وعاد إلى مصر على جناح السرعة».

«وما أحس الملك فؤاد أن البلاد ترفض الأسس التى جاء بها محمد محمود من لندن.. وأن تحمس دار المندوب السامى البريطانى لوزارة محمد محمود آخذ فى التقلص والزوال.. وأنه يستطيع الآن أن يصيب فرصته وبغيته، حتى أوفد سعيد ذو الفقار كبير أمنائه إلى النحاس سرا».

وعلى هذا النحو خرج محمد محمود من رئاسة الوزارة ولم يعد إليها كما نعرف إلا فى بداية عهد الملك فاروق.

(٧٠)

ويتطرق كريم ثابت من خلال روايته لتفاصيل تشكيل وزارة حسين سرى الخامسة

(يوليـو ١٩٥٢) إلى موقف كل مـن الملك فاروق وحسـين سرى من أحمد مـرتضى المراغى، ونحن نعلـم أن المراغى كان وزيرا للداخلية فى وزارة علـى ماهر، ثم أصبح وزيرا للداخلـية والحربية معا فى وزارة أحمـد نجيب الهلالى (بناء علـى فكرة نجيب الهلالـى نفسه)، وها هـو مرشح للاستـمرار فى وزارة سرى ولكـن كوزير للحـربية فقط، فقد خص سرى زوج ابنته محمد هاشم باشا بوزارة الداخلية.

لكن مرتضـى المراغى على حد رواية كريم ثـابت لا يكلف نفسه الاتـصال بسرى للاعتذار عـن عدم قبول وزارة الحربية، علـى الرغم من أن سرى باشا كـان قد أعطاه الفرصة للتفكير، وهكذا تنشأ أزمة فى تشكيل الوزارة:

«ولـم يتصل فى تلك الليلة بمرتضى المراغى ـ وكان فى القاهرة ـ باعتبار أنه «عرف حتما» أن القصر رشحه لدخول الوزارة الجديدة، وأنه متفاهم معه على ذلك».

«واستدعـاه فى اليوم التـالى ليعلـمه بأنه اخـتاره وزيراً للحـربية، فاعتـذر المراغى لإيثاره وزارة الداخليـة عليها، فأمهله ساعـتين ليفكر فى الأمر ويراجع نـفسه، ولما لم يعد بـعد ساعتين أغـاظ تصرفه حسـين سرى فأبلغ المـلك بواسطة أنـدراوس أنه لن يشركه فى وزارة «لا وزيرا للداخلية، ولا وزيرا للحربية» مادام لم يكلف نفسه مئونة الرد عليه، ولو ليكرر الاعتذار!».

«وتأثر فاروق بما قيـل له وحاول أن يعالج الأزمة الوزارية بطريـقة أخرى، فاتصل بحافظ عفيفى وسـأله رأيه فيها، فرشح له بهى الدين بركـات رئيسا للوزارة الجديدة، فأمره بالاتصال به».

«وما كاد حـافظ عفيفـى يتلقى هـذا الأمر حتى رقص لـه قلبه فرحـا، إذ رأى فيه قضاء على حسين سرى!».

«وكلف الملك أندراوس أن يصارح حسين سرى بهذا الاتجاه الجديد!».

على أن كريم ثابت لا يقف عند هذا الحد، وإنما ينـتهز الفرصة لينفى فكرة شاعت فى كثير مـن كتابات تلك الفترة عـن أن المراغى كان مرشحا فى ذلك الـوقت لرئاسة الوزارة، ومع قسـوة كريم ثابت فى نفى هذه الـفكرة، فإن كثيرا مـن المصادر ترى أن الملك آثر أن يستبقى المراغى فى الاحتياطى بعض الوقت، ولم يكن رفضه للفكرة عن عدم اقتناع به، وهو ما لم يصرح به كريم ثابت فى عبارته القصيرة:

«ومما هو جدير بالذكر هنا أنه لما تحـول فاروق عن حسين سرى، حاول بعضهم أن يستميله إلى فكـرة تكليف مرتضى المراغى بتأليف الوزارة الجديـدة، فلم يصغ إليهم، ولم يبد أى استعداد لمباحثتهم فى هذه الفكرة».

(٧١)

ويقدم كـريم ثابت حسين سرى بـاشا فى أكثر مـن صورة، فهو يقدمـه فى صورة المتـآمر ـ بشكـوى غير صـحيحـة ـ ضد الائتلاف الـوزارى الذى تكـون فى ١٩٤٩ برئاسته هو وبمشورة كريم ثابت:

«... وقد عـرفت فـيمـا بعد أن شـكوى حـسين سرى مـن السـعديـين والأحـرار الدستوريين كانت غير صحيحة، وأنـه لم يحدث فى داخل الوزارة ما كان يستوجب التخلص منها، وأن ما زعمه عن عجز اللجنة الوزارية المشتركة عن المضى فى مهمتها كان زعمـا باطلا، فقد بـحثت اللجـنة شئون جميع الدوائر، واتفـقت عليهـا ما عدا أربعين دائـرة كانت لا تزال محـل أخذ ورد، ولم يكن ليـتعذر على حـسين سرى أن يحـسم الخلاف الـناشئ علـى تلك الـدوائر الأربعـين لو شاء حسـمه، خصـوصا أن اللجـنة لم تبلغـه أنها عجزت عـن التوفيق بين وجـهات النظر فـيما يتعلـق بها، أى بالدوائر الأربعين الباقية».

وبعد أربع صفحات من تـفصيل رواية الوقائع التى حدثت فى تلـك الفترة المهمة فى حياتنا السيـاسية والوزارية، يخلص كريم ثابت إلى القول بتـلاقى مصلحة حسين سرى باشا مع مصلحة الوفد فى فض الائتلاف الوزارى:

«وكذلك تلاقـت مصلحة الوفـد ومصلحة حسـين سرى عند نقطـة واحدة، وهى ضرورة تأليف الوزارة المحايدة!».

وبعد أربع صفحات أخرى يلخص كـريم ثابت موقف حسين سرى من الائتلاف الوزارى على نحو صريح:

«وما لبثـت الأيام أن أبانت لى، شيئـا فشيئا، البـاعث الحقيقى لحسـين سرى على طلب الوزارة المحايدة!».

«فقد تبين لـى أنه بينما كان يتـظاهر بأنه ماض مخلـصا فى النهوض بالمهـمة التى تألفت الوزارة الائتلافيـة من أجلها، وأنه سيتخلى عن الحكم عـند إجراء الانتخابات وإعلان نتائـجها.. كان مضمرا خـطة خفية ومقررا أن يـشرع فى تنفيذهـا فى الوقت المناسب!».

«وقسم خطته إلى ثلاث مراحل، ففى المرحـلة الأولى يصر على الوزارة الائتلافية إلى أن تنتـهى اللجنة المشتـركة من تقسيم الجانـب الأكبر من الدوائر الانتخـابية، فلا تستـطيع الأحزاب بعـد ذلك أن تطعن فـى التقسيـم، وفى المرحلة الـثانية يتـحرر من الوزارة الائتلافيـة ويؤلف وزارة محايدة، وفى المرحـلة الثالثة يسعـى فى ظل الوزارة المحايدة لتـوجيه الانتخابـات توجيها لا يمكـن حزبا واحدا من الفـوز بأغلبية كـبيرة، فيساعده التوازن الذى تـسفر عنه المعركة الانتخابية على الـبقاء فى الحكم على رأس وزارة ائتلافية أو شبيهة بالائتلافية!».

«تلك كانت خطة حسين سرى كما وضـحت لى على مر الأيام، وأعود فأعترف هنا بأنى لـم أفطن إليها إلا بعد تألـيف الوزارة المحايدة، فقد صدقـته حين قال لى إن السياسة الجديدة فى خطر، وأن لا شىء ينقذها سوى تأليف وزارة محايدة تحميها من الدسائس والمناورات الحزبية، حتى أنه لما حـدثت «مشادة» مجلس الوزراء ظننت أنها جاءت مصـداقا لمخاوفه، فحـمدت الله على أنـنا متأهبـون لتأليف الـوزارة المحايدة فورا، وكان حسين سرى قد أخفى علىّ أنه تـواطأ مع فؤاد سراج الدين على الإطاحة بالوزارة الائتلافية بهذه الكيفية، فلم أعلم الحقيقة إلا فيما بعد».

«ولما ظهـرت لى هذه الحقـيقة خشـيت أن أكون مبـالغاً فى تـأويل بعض الـقرائن المريبة، أو مهولا فى تفسير بعض التصرفات الـتى استرعت انتباهى، فاجتمعت بفؤاد سراج الديـن وسألته عن رأيه فـى الحالة السياسـية من جميـع نواحيها، فأكـد لى فى سياق حديثه أن حسين سرى يبغى البقاء فى الحكم، ويمنّى نفسه بأن تسفر الانتخابات عن توازن، وأن هذه الأمنية هى التى بعثـته على تأليف الوزارة المحايدة، وأنه هو ـ أى فؤاد سراج الديـن ـ شاء أن يوهمه بأنـه خُدع فى موضوع الوزارة المحـايدة، «لأن من مصلحة الوفديين فى هذه الظروف أن تكون الوزارة القائمة وزارة محايدة، فتظاهرت له بـأن مناورته جـازت علىّ، فى حـين أننى كنـت مقتـنعا تمامـا بأنه لا يريـد الوزارة

المحايدة تأمينا للسياسة الجديدة، كما يدعى، وإنما يريدها لاعتقاده أنها تيسر له تحقيق التوازن الذى ينشده».

«فسألته: هل لأمنية حسين سرى خطورة تذكر من الناحية العملية؟ فقال: إن حسين سرى لا يستطيع أن يحقق التوازن إلا إذا زور فى الانتخابات وارتكب مخالفات صارخة، فقلت له: إن ذلك لن يحدث، فقال: إذن من المؤكد أن يفوز الوفديون بالأغلبية المطلقة مهما اشتد ضغط الوزارة على رجال الإدارة».

«وجاء ما سمعته من فؤاد سراج الدين مطابقا لرأيى الشخصى، سواء فيما يتعلق بغرض حسين سرى من تأليف الوزارة المحايدة، أو فيما يتعلق بالنتيجة المتوقعة للانتخابات».

(٧٢)

ويتحدث كريم ثابت عن موقفه هو من حسين سرى بعدما اكتشف نواياه وهو يعترف أنه هو نفسه شارك فى خداع حسين سرى واستبقائه على الوهم الذى صوره لنفسه، وليس فى أدبيات السياسة المصرية أقسى من حديث كريم ثابت عن حسين سرى، على الرغم من أن كريم ثابت هو الذى جاء بسرى رئيسا للوزارة فى ١٩٤٩ على نحو ما قرأنا له، وعلى الرغم من أن كريم ثابت لم يصبح وزيرا إلا فى وزارة سرى باشا. ومع هذا فإن كريم ثابت لا يتوانى عن إظهار سرى ـ بعد فوات الأوان بالطبع ـ فى صورة لا يحبها سرى لنفسه، ويبدو أن سرى قد أفرط فى الهجوم على كريم ثابت بعد الثورة وألقى على عاتقه ببعض مسئوليته، وقد كان سرى بمثابة أكثر السياسيين تجريحا لزملائه فى شهاداته أمام محاكم الثورة، وها هو يلقى على يد كريم ثابت بعض التعسف فى تصوير نواياه على نحو ما سام هو زملاءه كثيرا من العنت والتعسف فى تفسير مواقفهم ونواياهم ويقول:

«ولم أر من الحكمة، لاعتبارات شتى أن أشعر حسين سرى بأن ما يجتهد فى إخفائه أصبح معروفا ومفضوحا، فقد كنت واثقا من أنه لن يجرؤ على الخروج على القانون، وأنه ليس الرجل القادر على تزوير الانتخابات وتزييفها، خصوصا أنه يعلم أن للقصر فى وزارة الداخلية رجالاً يوافونه بأخبار كل حركة من حركاته».

«أما احتمال تشديده على رجال الإدارة فلم أكترث له كثيرا:

«أولا: لأن صلاته بهم لم تكن قوية».

«وثانيا: لأنهم كانوا يدركون أنه غير باق فى الحكم بعد الانتخابات ».

«وثالثا: لأن التحول الذى طرأ على سياسة القصر وتجلى فى كيفية التخلص من وزارة إبراهيم عبدالهادى، أشاع بينهم أن جميع النتائج التى تسفر عنها الانتخابات سيان عند الملك».

«ورابعا: لأنهم كانوا يلاحظون أن رجال القصر فى وزارة الداخلية يقفون موقفا محايدا من موضوع الانتخابات ولا يحثونهم على اتباع خطة معينة».

«وكنت فى الوقت نفسه أعلم أن ضباط البوليس ما برحوا ناقمين على ما عوملوا به فى عهد وزارة النقراشى ولم ينسوه بعد، فمن الطبيعى أن يفيد الوفديون من شعورهم وموقفهم، كما سيفيدون من عداء الإخوان المسلمين لوزارتى النقراشى وإبراهيم عبدالهادى، ومن ثم للعناصر التى كانت مشتركة فى هاتين الوزارتين».

«ولم يغرب عن بالى كذلك أن نسبة كبيرة من الناقمين على الملك ستنتهز فرصة الانتخابات الجديدة فتؤيد الوفد مناوأة لفاروق، وإضعافا لسطوته، لاعتقادها أن النحاس هو الرجل الوحيد الذى يستطيع أن يقف فى وجه الملك ويحد من سلطاته».

«فكنت إذا أضفت جميع هذه العوامل إلى عامل آخر، وهو أن السنوات الخمس التى قضاها السعديون والأحرار الدستوريون فى الحكم خدمت الوفديين،، خرجت من تفكيرى فى الموقف بأن كل تشديد من جانب حسين سرى على رجال الإدارة للتأثير فى مجرى الانتخابات سيكون عبثا، ومجهودا ضائعا، فالانتخابات ستسفر حتما عن فوز الوفد بالأغلبية الكبرى».



ويؤكد صاحب هذه المذكرات على اكتشافه المبكر لحقيقة أن الوفد سيفوز فى انتخابات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ بأغلبية ساحقة، وذلك على الرغم مما يقال من أن الوفديين أنفسهم لم يكونوا يتوقعون أن يحققوا ما حققوه من فوز ساحق فى تلك الانتخابات بعد صفحتين ويقول:

«ولاريب فى أن الوفد كان يتمتع يومئذ بأغلبية جلية فى البلاد، ولكن لاريب كذلك فى أن العوامل التى نوهت بها آنفا رفعت نسبة هذه الأغلبية فى الانتخابات فبلغت ما بلغته، ولا أظن أن الوفديين أنفسهم كانوا يؤملون أن يدركوا الرقم الذى أدركوه فى مقاعد المجلس الجديد».

«ومع أن هذه النتيجة لم تكن مفاجأة للملك بعد أحاديثى المتعددة معه عن «الاحتمالات»، (فإنى) لا أكتم أنها أذهلته، فقد يتوقع الإنسان حدثا ما، وقد يخيل إليه أن توقعه سيخفف من وقعه عند حدوثه، ومع ذلك إذا حدث لم يَحُل توقعه دون ذهوله له، وكذلك كان شعور الملك فى تلك المناسبة!».

....

«وأذكر أنه لما اجتمعت عند فاروق الأرقام الأخيرة لنتائج الانتخابات، كانت أمامه كئوس من عهد نابليون الأول يعرض عليه تاجر كبير شراءها، وقد نقش على كل كأس منها التاج وتحته حرف (ن) أو حروف اسم نابليون.. ولم أكن أعرف قصة هذه الكئوس، فأردت تلطيف الجو قليلا بالكلام عنها، فأشرت إليها قائلا: تاج وحرف (ن).. لازم نابليون!».

«فقال غاضبا: لأ يا سيدى.. نحاس!».

«وكان فاروق لا يزال حتى تلك الساعة، يتهم مصطفى النحاس بأنه يتطلع إلى رئاسة الدولة!».

(٧٣)

ومن أطرف قصص الصراعات السياسية بين الأحزاب المختلفة ما يرويه صاحب هذه المذكرات عن قصة صدور مراسيم إخراج بعض الشيوخ من عضوية مجلس الشيوخ ، وهى واقعة من أهم الوقائع فى الحياة الحزبية فى الفترة التى سبقت قيام الثورة مباشرة، بل وربما يمكن القول بأنها كانت بمثابة العامل الحاسم فى إفساد البقية الباقية من الود ما بين الوفد وأحزاب المعارضة، كما كانت بمثابة العامل المؤجج لاشتعال رغبة المعارضة فى الخروج عن مقتضيات السياسة التى كانت تفرض عليها

على الدوام مداهنة القصر الملكى، وسنقرأ فى الباب الأخير من هذا الكتاب (الباب الخامس: مذكرات عبدالرحمن الرافعى) نص العريضة التى وقعها أقطاب المعارضة ورفعوها إلى الملك، وهى العريضة التى قطعت ما بين الملك وبين قادة الأحرارالدستوريين والسعديين والحزب الوطنى حتى نهاية عهده.

ونحن نقرأ فى مذكرات كريم ثابت ما يدلنا على أن الجفاء بدأ من الملك نفسه وأنه استغل من جانب الوفد وأن الملك نفسه كان مرحبا للغاية بهذا الاستغلال الوفدى لهذه الواقعة التى عرفت بمراسيم الشيوخ:

«... وبعد أسبوع أقيمت مأدبة غداء رسمية فى قصر التين بمناسبة انتقال الملك إلى الإسكندرية رسميا (٨ يونيو ١٩٥٠) ودعى إليها رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، والوزراء، وكبار رجال القصر، وهى المأدبة التقليدية التى كانت تؤدب عند انتقال البلاط إلى العاصمة الثانية لمناسبة الصيف».

«وأمر فاروق أكبر أمنائه بألا يدعو إليها الدكتور محمد حسين هيكل (باشا) رئيس مجلس الشيوخ!».

«وكان من الطبيعى أن يصل إلى سمع الوزارة نبأ عدم دعوة هيكل إلى المأدبة الملكية، فأدرك النحاس أن الملك غاضب على رئيس مجلس الشيوخ للموقف الذى وقفه عند عرض استجواب مصطفى مرعى».

«ولما كان هيكل رئيسا للأحرار الدستوريين، لم يكن من الصعب على النحاس أن يدرك فى الوقت نفسه أن غضب الملك على هيكل يشمل حتما الأحرار الدستوريين ومن ثم السعديين».

«وعندئذ قرر النحاس أن هذه هى الفرصة الذهبية التى يجدر به أن ينتهزها ليعرض على الملك أن الوزارة ترى عدم دستورية المرسوم الذى أصدره أحمد ماهر بإبطال العمل بالمرسوم الذى أصدرته وزارة الوفد فى سنة ١٩٤٢ بتعيين أعضاء بمجلس الشيوخ وإعادة العمل به.. وذلك جريا على خطة الوفد كلما عاد إلى الحكم!».

«وكانت الوزارة الوفدية تتحين هذه الفرصة بفارغ صبر، وبخاصة أن عدم تمتعها بأغلبية وفدية فى مجلس الشيوخ سبب لها متاعب كان يهمها أن تستريح منها!».

«فلما وصل النحاس إلى قصر رأس التين ليحضر تلك المأدبة، طلب من كبير الأمناء إبلاغ الملك أنه يلتمس مقابلته قبل الغداء لدقيقتين، فقابله فاروق فى مكتبه، والحاضرون يتساءلون عن الأمر المهم الذى اقتضى أن يلتمس رئيس الوزارة مقابلة سريعة من الملك بهذه الكيفية».

«وفى خلال تلك المقابلة عرض النحاس على الملك فكرة إبطال المرسوم الخاص بثلاثين شيخا وإحلال مرسوم قديم محله، فارتاح فاروق إلى الفكرة واغتبط بها ووافق عليها».

«ووعده النحاس بأن يرفع إليه أسماء الشيوخ الذين سيعودون إلى المجلس بأن يبقوا فيه بمقتضى المرسوم القديم، مضافا إليه أسماء الشيوخ الجدد الذين تقترح الوزارة تعيينهم بدلا من الذين توفاهم الله منذ إقالة الوزارة الوفدية السابقة فى أكتوبر سنة ١٩٤٤».

....

«وفى ذات ليلة ـ وكنا فى رمضان ـ قال لى فاروق: أين القائمة التى قال لى النحاس إنه سيرسلها إلىّ بشأن الشيوخ؟».

«فقلت له: إننى سأسأله عنها فى الغد».

«فقال: مفيش حاجة اسمها «بكرة» (غدا).. اذهب إليه الآن وقل له إن انتظارى قد طال، وإننى أريد القائمة الليلة، وكفانا تسويفا!».

«فقلت له إن الساعة قد ناهزت العاشرة، وإن النحاس يأوى إلى فراشه مبكرا..».

«فقال: نحن فى رمضان، والوقت صيف، فلا يعقل أن ينام الآن، فخاطبه بالتليفون واطلب منه أن ينتظرك».

«وكنا فى قصر رأس التين، فاتصلت بالنحاس وأنبأته بزيارتى، وفى نحو الساعة الحادية عشرة كنت أطرق باب الجناح الخاص به فى فندق «سان ستفانو» بالرمل».

«ولما سألته عن القائمة التى ينتظرها الملك، قال إنها عدت ولا ينقصها سوى «التبييض»، وإنها موجودة عند فؤاد سراج الدين، وإنه سيكلمه بالتليفون حالا».

«ومن حسن الحظ وجدنا فؤاد سراج الدين فى بيته، فودعت النحاس وذهبت

إليه، وطالبته بالقائمة فأعطاني إياها وهو يقول باسما: أتريد أن تفهمني أن الملك سيراجعها في «وسط الليل؟»».

«وكان الليل قد انتصف فعلا!».

....

«ورجعت إلى قصر رأس التين في الساعة الواحدة صباحا، وعرضت القائمة على فاروق فراجعها، ثم تناول قلمه الأحمر ورسم على القائمة علامة «صح» دلالة على موافقته عليها».

«ثم سألني عما قاله النحاس وفؤاد سراج الدين لما قصدت إليهما وطلبت منهما القائمة، فذكرت له ما قاله فؤاد، فهز رأسه وقال: إن هؤلاء الناس يظنوننا مثلهم، ولا يعلمون أنني لا أعرف نهارا ولا ليلا عندما يكون أمامي عمل أحب إنجازه.. فهل لك أن تخاطب فؤاد سراج الدين بالتليفون الآن وتقول له إنني وافقت على القائمة، فيصدق أنني نظرتها «في وسط الليل!»».

«ودعيت هيئة الوزارة بعد يومين إلى مأدبة إفطار في قصر رأس التين، وفي خلال الإفطار قال فاروق مخاطبا فؤاد سراج الدين: بقي معالي الوزير استغرب أن ننظر قائمة الشيوخ الجدد «في وسط الليل» وأن نهتم بالعمل ليلا؟»».

«وابتسم فؤاد ابتسامة استحياء، فمضى فاروق في حديثه قائلا: إن شاء الله «تتعدوا» منا!».

....

«وحدث لما عرضت القائمة على الملك أن فاجأني باعتراض لم يكن موضوعه في الحسبان، وكان من المحتمل أن يؤدي إلى خلاف كبير بين الوزارة والقصر، وأن يفسح المجال لبعض الدسائس والمناورات».

«فقد جاء في ذيل القائمة أن الوزارة تتقدم بترشيح على زكي العرابي (باشا) رئيسا لمجلس الشيوخ بدلا من الدكتور محمد حسين هيكل باشا».

«وكان العرابي رئيسا لمجلس الشيوخ في عهد الحكم الوفدي السابق، فكان من الطبيعي أن تقرر الوزارة الوفدية إعادته إلى هذا المنصب وفقا لخطتها في إعادة الأوضاع في مجلس الشيوخ إلى ما كانت عليه».

«وكان فاروق يعطف على العرابى، ولم يحبس عنه هذا العطف حتى فى أشد أوقات خلافه مع النحاس، بل كان يقابله من وقت إلى آخر ويأمر بدعوته إلى القصر فى بعض المناسبات الرسمية، وإذا جاء ذكره فى أحاديثه تكلم عنه بما ينم عن مودته له وثقته به، بل بما ينم عن أنه يعده من كبار «أصدقائه» فى صفوف الوفديين وأنه «يدخره للطوارئ»».

وكنت أعرف ذلك طبعا، فلما قلت له إن الوزارة ترشح على زكى العرابى رئيسا لمجلس الشيوخ «كما كان قبلا» ، توقعت أن يرحب بعودة «صديقه» الوفدي إلى منصبه وأن يوافق على ترشيحه فورا، لذلك أذهلنى حين رفع حاجبيه وقاطعنى بقوله: «لا يا سيدى.. زكى العرابى ما ينفعش!».

«فقلت: ليه يا أفندم؟».

«فقال: ضعيف.. وما يسدش فى هذه الظروف!».

«ولاحت لى فى تلك اللحظة بوادر الأزمة المحققة التى سينشئها هذا الاعتراض إن لم يعدل عنه».

«وكانت لهجته تدل على التصميم، فآثرت معالجة الموقف عن غير طريق الجدل والمناقشة حتى لا يزداد عنادا، فقلت باسما: هل تريد جلالتك بتظاهرك بالاعتراض على زكى العرابى أن تمتحننى لتوقعنى؟!».

«فقال: قصدك إيه؟».

«فقلت: إنى أعرف أن مولانا يعطف على زكى العرابى من زمان طويل، ويقربه إليه، وينظر إليه نظرة خاصة، فهل من المعقول أن يعارض فيه الآن إلاإذا كان يريد أن يمتحننى بأن يعلم هل أتتبع حركاته وأفهم مناوراته!».

«وفى ثانية واحدة عدل فاروق عن رأيه خشية أن يقال إنه كان مخطئا فى تقديره لما شمل على زكى العرابى بعطفه، وتظاهر بأنه كان حقيقة «يمتحننى» فضحك وقال: فهمتها ياملعون؟».

«ورسم علامة «صح» إلى جانب الاقتراح القائل بإعادة «على زكى العرابى» رئيسا لمجلس الشيوخ!».

«وهكذا بدلا من أن تقضى المعارضة يومئذ على الوفاق القائم بين الوزارة الوفدية والقصر، أسهمت بالموقف الذى وقفته فى مجلس الشيوخ مساهمة عملية عظيمة فى اطراد ذلك الوفاق، وفى توثيق العلاقات بين النحاس وفاروق».

(٧٤)

ومع أن علاقة أحمد حسنين باشا بكريم ثابت كانت على نحو ما هو معروف فى المصادر التاريخية المتاحة تقوم على عدم ارتياح حسنين باشا لكريم إلى حد أنه منعه من التردد على القصور الملكية، وحتى أن كريم ثابت الذى رافق الملك فؤاد فى رحلة الأوروبية ١٩٢٩ أصبح مبعدا عن القصر والحاشية حتى تمكن مرة أخرى من الوصول إلى فاروق.

على الرغم من هذا فإننا نرى كريم ثابت بدهائه حريصا على أن يظهر أن أحمد حسنين باشا كان حريصا على مد علاقة المودة معه ، وتتضح هذه الفكرة بصور جلية فى الحديث الذى يروى به صاحب هذه المذكرات كيف طلب منه أن ينشر كلمة بتوقيعه توحى إلى النقراشى بضرورة تقديم استقالة وزارته، ومع هذا فإن كريم ثابت لا يفيض فى الدفاع عن أحمد حسنين، ولا فى الهجوم عليه، وإن كان لا يمانع فى وصف أسلوبه وطموحه إلى رئاسة الوزارة.

كأنى أريد أن أقول إن موقف كريم ثابت من أحمد حسنين متوسط ما بين موقف الأستاذ محمد التابعى الذى أحب أحمد حسنين وأظهر هذا الحب فى كتابه «أسرار الساسة والسياسة» ودافع عنه بكل ما استطاع من وسائل.. وما بين موقف أغلبية الصحفيين والكتاب الذين حملوا حسنين المسئولية عن معظم كبائر عهد الملك فاروق.

على أن الأهم من هذا كله هو إجادة كريم ثابت تصوير شعور الملك فاروق تجاه أحمد حسنين بعد وفاته المفاجئة، وفى هذا الصدد نستطيع أن ننقل للقارئ ـ على التوالى ـ ثلاثة مواضع مهمة من حديث كريم ثابت:

«وبينما كنت أستمع إلى بقية التفاصيل (أى تفاصيل الحادث الذى أودى بحياة

أحمد حسنين) دخل علينا فاروق، وكان بادى الانزعاج، فأخلوا الحجرة وتركونا وحدنا، فعزيته، فقاطعنى بقوله: لقد جمعت بنفسى كل أوراقه الخصوصية هنا وفى عابدين قبل أن تمتد إليها يد!».

«واسترعى انتباهى اهتمامه «بجمع كل أوراقه الخصوصية» بنفسه عقب الوفاة مباشرة، وحرصه على أن يكون ذلك أول ما يكلمنى عنه فى تلك الدقيقة».

«ثم لاحظت أنه لا يتحسر على رائده، ولا يذكر رئيس ديوانه بعبارة واحدة تنم عن حزنه، وبينما كنت أتوقع أن أسمع منه كلمة فى رثائه، قال: تركنا وإحنا فى عز الشغل!».

«ولم يقل: ونحن فى حاجة شديدة إليه..».

«أو على الأقل: ونحن فى حاجة إليه..».

«بل قال: تركنا وإحنا فى عز الشغل!».

«كأنه كان يلوم حسنين على الوقت الذى اختاره لإجازته.. أو لرحلته!».

«وبعد قليل أنعم على «اسمه» بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على!».

«وفسر الناس هذا التكريم لرئيس ديوانه بعد وفاته بأنه تحية لإخلاصه وتقدير لخدماته».

«أما هو فقال: لكى يتمكنوا من تشييع جنازته عسكريا!».

«وخيل إلىَّ ساعتئذ أن فاروق «الملك» يكرم ذكرى رائده ورئيس ديوانه لكى يثنى الناس على وفائه!».

«أما فاروق «الرجل» فلم يذرف عليه دمعة واحدة!».

«بل بدا لى من بعض الدلائل أن فاروق «الرجل» ارتاح إلى رحيله!!».

«فإنه بعدما أنعم على اسمه بالنيشان الذى يمكن من تشييع جنازته عسكريا، وبعدما اطلع على بعض الأوراق المرفوعة إليه من الديوان الملكى، غادر القصر بسيارته الخاصة، واستصحبنى معه».

«ولما رأيته متجها إلى كوبرى قصر النيل تبادر إلى ذهنى أنه عائد إلى دار الفقيد

ليكرر عزاءه لأهله ومواساته لهم فى مصابهم، فإذا هو عند وصولنا إلى بداية شارع الجيزة يمضى فيه ولا يعرج على «الدقى»، ولما بلغ نهايته سلك طريق الهرم، وأطلق لسيارته العنان، فظننت أنه يلتمس الترويح عن نفسه بنزهة فى الهواء الطلق».

«وكنت فى ذلك الحين أعتقد أننى «عرفت» فاروق، وأحطت بأحواله وأطواره».

(٧٥)

ونأتى إلى المفاجآت الغريبة التى تلقاها كريم ثابت من تصرفات الملك فاروق فى اليوم الذى لقى فيه أحمد حسنين مصرعه، ومن الواضح أن كريم ثابت حريص على أن يبدى شماتته فى مصرع حسنين بطريقة غير مباشرة، ناسبا كل شىء أو كل فعل مستهجن إلى فاروق نفسه، ومع أن رواية كريم ثابت لا تجد ما يؤكدها فى مصادر أخرى، ومع أنها تبدو منافية لأبعد قواعد الذوق والمنطق، فإن كريم ثابت رواها على هذا النحو الذى نقرأه وكأنه ينتقم بها من كل من فاروق وحسنين معا ، وكأنه لم يشارك الملك فى هذا التصرف المجافى للذوق والخلق الكريم وللأعراف الاجتماعية، لكنه على نحو ما عرفنا ونعرف من أمثاله يضحى بكل شىء من أجل الشماتة التى أتيحت له فرصتها:

«ولكن ما حدث بعد توغلنا فى طريق الهرم أظهر لى أننى لازلت بعيدا عن معرفته وفهمه، وأننى قد لا أفهمه أبدا!».

«إذ ما كاد يقترب من «أوبرج الأهرام» حتى خفف من سرعة السيارة فجأة، وقبل أن أسأله عما ينوى عمله، عرج عليه، وأوقف السيارة أمام بابه!».

«ودخلت المكان فى أثره وأنا أقول فى نفسى: إذا كان قد جاء إلى «الأوبرج» ليلة وفاة حسنين، فما عساه فاعلا ليلة وفاتى!».

«وكان نبأ مصرع حسنين قد ذاع فى العاصمة، فلما رآنا الذين كانوا يتعشون فى «الأوبرج» فى تلك الليلة لم يصدقوا أعينهم، وقرأت فى نظراتهم سؤالا كنت أول الحائرين فى الإجابة عنه».

«وماذا كان فى وسعى أن أقول فى تبرير، أو تفسير، ذهاب الملك إلى مكان عام

تعزف فيه الموسيقى ويدور الرقص.. بينما رائده ورئيس ديوانه مسجى على فراش الموت!».

«ولعل الشعور الذى استولى عليَّ فى تلك الساعة كان من ضمن العوامل التى زادتنى عزوفا عن المنصب الذى كان يريد تقليدى إياه فى القصر!».

«وعلى أنغام الموسيقى جلس فاروق «الرجل» يحدثنى عن مأساة أخرى من مآسى القصر».

«واستهل حديثه بقوله: «لابد أن هناك «مأتماً» آخر الليلة فى «الدقى!».

«وكانت الملكة السابقة نازلى منذ خلافها معه تقيم فى الدار التى كانت لوالدها فى حى «الدقى».

ولم أعقب على عبارته».

«وكأنما خشى ألا أكون قد أدركت معنى إشارته فقال: إنى أتكلم عن الوالدة!».

«ثم قال: من حسن الحظ أن كل شيء قد انتهى الآن!».

«وللمرة الأولى منذ نشوء معرفتنا لم أجد كلمة واحدة أقولها..».

«وماذا كان يمكننى أن أقول فى هذا الموقف؟».

«وتركته يتكلم.. فتكلم، وتكلم طويلا!».

«وكان مما قاله إن أمه دخلت عليه يوماً ومعها حسنين، وقالت له باسمة إنهما يستأذنانه فى عقد زواجهما «فطار عقلى وهجمت على حسنين وصفعته على وجهه بكل قوتى، ثم طردتهما من حجرتى وأنا ألعنهما شر لعنة!».

«وفى مرة أخرى لم يستطع تحمل «ما يجرى تحت سقف القصر الذى مات فيه والدى، فأصدرت أوامرى إلى الخدم بأن يلقوا بفرش حجرة حسنين فى حديقة القصر!».

«وبعدما ذكرنى بظروف طلاق حسنين من «زوجته الشرعية بعدما ذاقت المر من علاقته بأمى» قال: «ولذلك كان أول ما عملته اليوم بعد وفاته أن جمعت أوراقه الخصوصية بنفسى خوفاً من أن يكون فيها شيء يتصل بهذه الفضيحة، فيقع فى يد غريبة!».

«وقيل إنه عثر بين تلك الأوراق على عقد «زواج عرفى» بين حسنين ونازلى، لكنه لم يطلعنى عليه على كل حال».

«وأردت أن أسأله: وكيف احتفظت به فى قصرك؟ ولماذا أبقيت عليه؟ ».

«بل أردت أن أسأله أكثر من سؤال واحد!..».

«ولكن كيف أسأله؟ ».

«ألم يكن يكفينى الحرج الذى كنت به وأنا أصغى إلى ما كان يقصه علىّ؟ ».

«ثم إذا هو يطرق من تلقاء نفسه موضوع السؤال الأول من غير أن أسأله إياه فيقول: ولكنى كنت مضطرا إلى الاحتفاظ بحسنين.. كان يعرف طبيعتى وأخلاقى.. وكان يعرف سياستى وأسرارى.. وكان يعرف دخائلى وشئونى الخاصة.. وكنت فى البداية محتاجا إليه فى عملى، ثم لم أعد فى حاجة إليه، لكنى كنت قد اعتدت العمل معه، وكان يريحنى، فظل فى خدمتى بقوة الاستمرار، لاسيما أنه كان فى عمله مطيعا ومؤدبا!».

«وعاد فكرر معانى هذا الجزء من حديثه بعبارات أخرى، وألفاظ أخرى، وختمه هذه المرة بقوله: وكنت أنا فى الواقع الرئيس الفعلى للديوان.. لذلك لن أستعجل وأعين رئيسا جديدا للديوان الآن!».

«ولما أنهى حديثه انصرفنا من «الأوبرج» حتى إذا أشرفنا على كوبرى الجلاء اتجه إلى اليسار، وبعد دقيقة واحدة كنا أمام دار حسنين».

«فلقد أراد فاروق «الملك» أن يراجع بنفسه نظام رائده ورئيس ديوانه!».

«وعرفت الصحف ما جرى فى دار الفقيد..».

«ولم تعرف ما جرى فى «أوبرج الأهرام».

(٧٦)

على أن كريم ثابت لا يتورع عن أن يروى قصة أخرى فى نفس الاتجاه الذى يريد أن يصور به علاقة فاروق بحسنين، ومن الواضح لنا أن كريم ثابت لم يكلف نفسه

صياغة نظرية كاملة يصور بها طبيعة علاقة الملك فاروق برئيس ديوانه أحمد حسنين حتى لو كانت هذه العلاقة - وهو الطبيعى والمنطقى - قد مرت بأطوار مختلفة أو بمراحل متناقضة عبر السنوات المتوالية:

«وبعد وفاة حسنين بأكثر من سنتين كنت (أنا) والدكتور يوسف رشاد بصحبة فاروق فى سيارته الخاصة، ولما بلغنا ميدان كوبرى الجلاء، شاهدنا تمثال المرحوم أحمد ماهر باشا وكان قد نصب فى ذلك المكان من يومين ولم يزح عنه الستار بعد».

«وسألنا فاروق قائلا: تمثال مَنْ هذا؟».

«فقال يوسف رشاد: إما أحمد ماهر يا أفندم أو أحمد حسنين».

«وكان بعضهم قد اقترح يومئذ فى الصحف إقامة تمثال لأحمد حسنين».

«فقال فاروق موجهاً إلىَّ الكلام: إذا كان هذا التمثال لأحمد حسنين فاعمل ترتيبك لإزالته فى الحال!».

«فلما قلت له إنه تمثال أحمد ماهر قال: فى هذه الحالة يبقى!».

....

ويستطرد كريم ثابت بعد هذا كله ليقدم وجهة نظره فى علاقة الملك برئيس ديوانه:

«بقى سؤال واحد، وهو: كيف سكت فاروق على علاقة أمه بحسنين؟».

«والرد على ذلك أنه سكت عليها فى بادئ الأمر مكرها».

«سكت عليها مكرها لأنها أمه، ولأنه كان يخاف منها، ولأنه كان يعرف حدة طبعها وتطرف نزواتها، فخاف أن يستفزها خشية أن تثير فضيحة علنية يستغلها الوفد، ويستغلها كيلرن، ويستغلها خصومه جميعاً فسكت عليها صاغرا!».

«هذا فى البداية».

«أما فيما بعد فقد لاحظ فاروق أن أمه ورائده يقللان من ملاحظاتهما على بعض أعماله وتصرفاته، وأنهما لأجل ضمان رضائه وعدم إغضابه يغضان الطرف عن نزواته ومغامراته، فأخذ يتغاضى عن غرامهما من جهته، وكانت أخبار هذا الغرام تبلغه تباعاً من بعض خدمه وصديقاته».

«وساد بينهم مبدأ المثل العامى القائل: «شيّلنى وأشيّلك!»».

«لم يعد فاروق يحفل بمواعظ رائده ورئيس ديوانه، واستخف بأمه فلم يعد يحسب لها حسابا، فكانت علاقته بالنبيلة التى أشعلت نار خلافه مع زوجته فريدة استهلالا لعشقه المحظيات والخليلات، وقضاء الليل فى الأماكن العامة، أو حول المائدة الخضراء فى الأندية والمجتمعات».

«وعرف رائده ورئيس ديوانه أخبار مغامراته النسائية وحياته الليلية العلنية وهى فى بدايتها، وكان الوحيد الذى يستطيع، لاعتبارات شتى، أن يكبح جماح استهتاره وانزلاقه، خصوصا لو استعان بما كان لأمه من سلطان عليه، ولكنه أغفل واجباته وتهاون فى تبعاته، لا عن جهل، بل عن عجز، وكيف لا يعجز وقد أضحى عشيق أمه!!».

«وكيف يستعين بالأم على ابنها، والابن علم أنها أصبحت خليلة لرائده ورئيس ديوانه!».

«وهكذا اشترى فاروق سكوتهما على مسلكه بسكوته على علاقتهما! واشترى الرائد والأم سكوته على غرامهما بسكوتهما على حياته الخاصة!».

(٧٧)

وتقدم هذه المذكرات أيضا بعض التفصيلات المهمة والطريفة عن مشروع وزارة أحمد حسنين باشا التى لم يكن من حظها أن تتشكل لعدم رضاء البريطانيين عن سياسة حسنين والملك فى الوقت الذى كانت الحرب العالمية الثانية لم تنته فيه.

وسنرى من هذا الذى يرويه كريم ثابت أن الملك كان لا يزال متأثرا تماما من موقف البريطانيين القوى والمهين تجاهه فى فبراير ١٩٤٢، ومع أنه هو وحسنين ظلا يقدمان رجلا ويؤخران أخرى فى إتمام تشكيل الوزارة الجديدة، إلا أن السفير البريطانى حسم الأمر فى النهاية بكل قوة وفى دقيقة واحدة إلى حد أنه قال للملك أن ينام على مراسيم تشكيل الوزارة حين أخبره الملك أنه أمضى هذه المراسيم بالفعل.

ومع أننا لا نريد أن نتطرق من كل ما يرويه كريم ثابت إلى ما نعرفه جميعا

ونتوقعه من النفوذ البريطانى وغطرسة كيلرن، إلا أننا لا نستطيع مع هذا إلا الاعتراف بمدى هذه السطوة والغطرسة:

«قال (أى أحمد حسنين) للملك إنه سيفاجئ كيلرن ويضعه أمام الأمر الواقع».

«ولكنه فى الحقيقة لم يشأ أن يفاجئه، ولم يخطر له جديا ـ ولو لدقيقة واحدة ـ أن يضعه أمام الأمر الواقع!».

«أولم يكن حسنين رجلا ذكيا وحصيفا!».

«فقد انتظر ريثما هدأت ثورة غضب فاروق وهياجه، وقال له إنه سيمضى فى تنفيذ أمره الخاص بتأليف الوزارة، لكنه فكر فى مناورة لطيفة «لامتحان» كيلرن واستطلاع موقفه من فكرة الوزارة الجديدة دون أن يتصل به بشأنها».

«وسأله فاروق فى لهفة عن هذه «المناورة اللطيفة؟».

«فقال حسنين: إنه سيتصرف بطريقة تكفل أن يصل إلى سمع كيلرن أنه فى سبيل تأليف وزارة جديدة تحل محل الوزارة الوفدية التى ستقال، فإما أن يقابل ذلك بالسكوت، فيكون سكوته دليلا على رضاه بالتغيير ورغبته فى أن يفاجأ بالأمر الواقع «وبذلك نكون قد نفذنا خطتنا بدون أن نستهدف لخطر ما»، وإما أنه سيثور للنبأ فيتصل به ـ أى بحسنين ـ ويمنعه من تأليف الوزارة الجديدة «ولا نكون قد خسرنا شيئا!».

«وكان فاروق بعدما استرد هدوءه قد فكر من جهته كذلك فى عواقب المفاجأة إن أغضب كيلرن، فارتاح إلى «المناورة اللطيفة» ووافق عليها!».

«لذلك أجرى حسنين اتصالاته بالمرشحين لوزارته علناً وفى وضح النهار!».

«وبذل كل ما يمكنه بذله لكى يصل نبؤها إلى سمع كيلرن!».

«وانتهت الاتصالات، وكيلرن لم يتكلم!».

«فنادى حسنين المختصين فى الديوان وأمرهم بإعداد وثائق إقالة الوزارة الوفدية وتأليف الوزارة الجديدة برئاسته».

«وذاع فى القصر أن حسنين «أنهى اتصالاته وأن الأوامر الملكية تعد توطئة لإعلانها».

«كل ذلك وحسنين يرقب تليفونه.. لكن كيلرن لم يتكلم!».

«وأعدت الأوامر الملكية، فطلب حسنين أن يلقى نظرة عليها ليراجعها بنفسه.. إطالة للوقت، انتظارا لمعرفة موقف كيلرن».

«فما معنى سكوته؟».

«أبلغه الخبر فقرر تجاهله ليترك للقصر حرية التصرف؟».

«أم لم يبلغه بعد؟».

«أم بلغه لكنه لم يشأ أن يتكلم قبل أن يستوثق من صحته؟».

«طافت تلك الأسئلة جميعاً بخاطر حسنين، وبعدما قلّب الأمر على جميع وجوهه رأى أن يحتاط فيه للنهاية، فدخل على الملك فى الجناح الخاص به بحجة أنه سيرفع إليه أن الأوامر الملكية قد أعدت».

«ولم يكن حسنين فى حاجة إلى مقابلة الملك «ليرفع إليه أن الأوامر الملكية قد أعدت»، فقد كان فى وسعه أن يرفع إليه ذلك بواسطة «الشمشرجى النوبتجى».

«وإنما كان الطبيعى أن يقابل الملك ومعه الأوامر الملكية لكى يمضيها جلالته!».

«والحقيقة أن حسنين قابل الملك ليباحثه فى «سكوت» كيلرن، وليتفق معه على كيفية «إخراج» الفصل الأخير من تمثيلية الوزارة الجديدة!».

«وعاد حسنين إلى مكتبه وأمر بأن تكون «الأوامر الملكية» رهن الإشارة «لأن مولانا سيطلبها بين دقيقة وأخرى».

«وقد اعتاد فاروق أن يمضى المراسيم والأوامر الملكية فى الجناح الخاص به، أو فى مكتبه فى الظروف الاستثنائية، فكان المفهوم أنه سيطلب الأوامر الملكية الخاصة بتأليف الوزارة الجديدة فى أحد (هذين) المكانين».

«غير أنه بينما كانت الغرفة التى يقوم فيها مكتب حسنين مزدحمة بالموظفين وغير الموظفين، فوجئوا بقدوم الملك من جناحه الخاص ودخوله مكتب الفريق عمر فتحى كبير الياوران، وكان مكتبه محاذيا لمكتب حسنين فى الجهة المقابلة من الطرقة».

«وخرج كبير الياوران من مكتبه ليبلغ حسنين «أن مولانا أمر بإحضار الأوامر الملكية لإمضائها!».

«وكانت هذه أول مرة دخل فيها فاروق مكتب أحد رجاله ليمضى فيه أوامر ملكية!».

«وخف حسن يوسف بك (وكان ما يزال بك يومئذ) إلى مكتب حسنين بالوثائق الرسمية».

«وبعد دقيقتين حُملت هذه الوثائق إلى مكتب كبير الياوران فى «زفة» اشترك فيها حسنين وعمر فتحى وحسن يوسف، وموظفان آخران وقفا عند الباب.. تتبعهم أنظار جميع الواقفين فى الطرقة، وبينهم كاتب هذه السطور».

«وهنا أقول إننى لم أكن حتى تلك الساعة أعرف سر تلك التمثيلية، ولم أعرفه إلا فيما بعد حين وقفت على جميع أسرارها وأحطت بما خفى من فضائحها».

«لذلك استغربت أن ينتقل الملك من مكتبه، أو من الجناح الخاص به، إلى مكتب كبير الياوران ليمضى وثائق تأليف الوزارة الجديدة، وعزوت الأمر إلى نزوة من نزواته».

«ولكن لما استبان لى السر علمت أن حسنين أراد بهذا الفصل الأخير من فصول التمثيلية أن يبلغ كيلرن أن الملك أمضى الوثائق فعلا!».

«وتم لحسنين ما أراد، فما كاد الملك ينتهى من إمضاء الوثائق ويعود إلى الجناح الخاص به حتى اتصلت السفارة البريطانية بالقصر وقالت: «إن السفير يرجو مقابلة الملك فورا لأمر مهم جداً وعاجل جداً!».

«وبعد لحظات رد القصر على السفير بأن «جلالة الملك سيقابل سعادة السفير مع السرور».

«والتفت فاروق إلى حسنين وقال له: سأذهب الآن إلى قشلاق الحرس وأنتظر لأرى كيف سيأتى السفير، فإذا رأيته آتيا بطريقة هادئة رجعت لاستقباله، وإلا هربت منهم إلى جهة أختارها ريثما ينجلى الموقف».

«وهرع فاروق إلى سيارته الخاصة، وخرج بها من باب القصر الخلفى، ولجأ إلى ثكن الحرس الملكى، ووقف إلى نافذة يمكنه أن يرى منها السيارات المتجهة إلى القصر».

«ولم تمض دقائق حتى أقبلت سيارة السفير البريطانى، وفى داخلها كيلرن وسكرتيره».

«ولما استوثق فاروق من أن لا دبابات هناك ولا مصفحات، واطمأن إلى «نوع» المقابلة، أسرع إلى سيارته الخاصة وعاد بها إلى القصر من الباب الخلفى، واستقبل السفير فى مكتبه».

«وقال كيلرن إنه بلغه أن جلالته قرر تغيير الوزارة وتأليف وزارة جديدة برئاسة حسنين، فهل هذا صحيح؟»

«فأجابه فاروق بأنه صحيح، وأنه لم يعد يستطيع احتمال تصرفات النحاس، وأنه يعتقد أن الشعب أيضا يريد هذا التغيير».

«فقال له كيلرن:

«لا تغير «No Change».

«فقال فاروق: ولكنى أمضيت الأوامر الملكية الخاصة بها».

«فقال له كيلرن بجفاء:

«نم عليها! «Sleep on It».

وانتهت المقابلة، ولم يؤلف حسنين وزارته، وظلت الوزارة الوفدية مضطلعة بأعباء الحكم».

(٧٨)

ويقدم كريم ثابت فى هذه المذكرات تفصيلات كثيرة عن مجريات الأمور على مستوى القمة فى العهد الملكى، وقد رأينا ما روى به اختيار إسماعيل صدقى لرئاسة الوزارة، وكيف دارت المفاوضات بين القصر من ناحية، والوفد من ناحية أخرى، وهو يروى أيضا تفصيلات طريفة عن خروج عبدالخالق ثروت باشا من الحكم عقب وفاة سعد زغلول باشا، وهو يروى هذه التفصيلات من خلال حوار دار بينه وبين

ثروت باشا نفسه، ويدرج هذه القصة فى مقدمة الفصل الثانى عشر الذى جعل عنوانه «عقلية موروثة فى القصر»، ذلك أن واقعة استقالة عبدالخالق ثروت قد حدثت فى عهد الملك فؤاد، بل إن عبدالخالق ثروت نفسه قد توفى فى عهد الملك فؤاد حين كان الملك فاروق نفسه لا يزال فى الثامنة من عمره، لكن كريم ثابت يركز بالطبع على عقلية القصر فى معاملة رؤساء الوزراء منذ عصر الملك فؤاد، وهو لا يلقى العبء على الملك وحده، وإنما هو كما هو واضح من العنوان يلقى بالعبء على القصر كمؤسسة، أى الملك ومستشاريه.

وفى كل الأحوال فإن الرواية التى يقدمها كريم ثابت تشعرنا بالتعاطف مع ثروت باشا وتجعلنا نقدر شخصيته واعتزازه بنفسه على نحو ما كان معروفا عنه بالفعل.

وربما تساءل قارئ من الذين يعيشون هذه الأيام ويشهدون مجريات الأمور فيها قائلا: ألِى هذا الحد كان هؤلاء السياسيون أو الزعماء حساسين بحيث يستقيلون لمجرد الإشارة التى لا تتوافق مع كرامتهم، وللقارئ الحق بالطبع فى مثل هذا السؤال.

ولنقرأ رواية كريم ثابت كاملة:

«توفى سعد، وفى الحكم وزارة ائتلافية برئاسة عبدالخالق ثروت، وكان ثروت يومئذ يفاوض «أوستن تشمبرلن» وزير الخارجية البريطانية لحل القضية المصرية».

«وأسفرت المفاوضات عن الاتفاق على أسس لما عرضت على الوفد برئاسة رئيسه الجديد مصطفى النحاس رفضها جملة وتفصيلا، ثم رفضها مجلس الوزراء».

«وكان الملك فؤاد لا يحب ثروت، فرأى الفرصة سانحة للتخلص منه!».

«وزار جلالته مستشفى الأمراض الصدرية فى حلوان».

«وشهد الزيارة ثروت بوصفه رئيسا للوزارة ، والوزراء ، والنحاس بوصفه رئيسا لمجلس النواب، وكبار القصر، ووكلاء الوزارات، وكثيرون غيرهم من كبار الموظفين».

«وانتهت الزيارة».

«وبينما كان الملك يهبط سلم المستشفى الكبير، درجة، درجة، ليستقل السيارة الملكية، وضع يده على كتف النحاس، وأخذ يحادثه فى عطف واهتمام كبيرين».

«فكانت هذه أول مرة يرى فيها الناس الملك فؤاد محيطا أحد رجال الدولة بمثل هذه الرعاية «العلنية»، ومتبسطا معه فى الحديث فى حفلة رسمية بهذه الكيفية».

«وتجاهل جلالته ثروت تجاهلا تاما!».

«وكان قرار الوفد برفض نتائج مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن قد عُرف ! ».

«ومازال الملك فؤاد منصرفا إلى النحاس وحده حتى بلغ السيارة فصافحه وهو يبتسم له ابتسامة عريضة!».

«ثم صافح ثروت من غير أن يوجه إليه كلمة واحدة، ومن غير أن يشمله بلفتة واحدة!».

«فأدرك كل ذى عينين أن النحاس قد جلس على كرسى رئاسة الوزارة!».

«وفى الغد قرر ثروت الاستقالة، وزرته فى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء بحكم عملى الصحفى، وسألته: لماذا يعجل بالاستقالة، وهل رفض نتيجة مفاوضاته مع تشمبرلن يجب أن يؤدى إلى تخليه عن الحكم؟».

«فقال: ألم تلاحظ ما حدث فى مصحة حلوان، وكيف كان الملك يعانق النحاس باشا!».

«فقلت: وهل معنى ذلك أن تستقيل دولتك؟».

«فقال: نعم.. بلغة السرايات!».

«فقلت: وإذا تظاهرت دولتك بعدم الاكتراث لما حدث ولم تستقل فماذا يحدث؟».

«فقال: سأضطر عندئذ أن أبقى بتأييد من الإنجليز.. وأنا لا أقبل ذلك».

«ثم طلب منى ألا أشير إلى هذا الحديث بكلمة واحدة، وأن أنشر فقط أنه قرر الاستقالة».

«واستقال ثروت يومئذ فعلا، وهو لم ينجز بعد إعداد كتابه الأخضر عن مفاوضاته مع تشمبرلن!».

وليست الصورة السابقة عن استقالة ثروت بالإيحاء هى الصورة الفريدة فى بابها، ذلك أن كريم ثابت يحرص حين يورد استقالة يوسف وهبة من رئاسة الوزارة قبل هذا فى أن يصورها فى نفس الإطار، وإن كانت تحمل قدرا طريفا من السخرية والفكاهة، ومع هذا فهى تنصف يوسف وهبة باشا وتدين محمد توفيق نسيم، مع أن كريم ثابت كان بمثابة الصحفى المقرب من محمد توفيق نسيم باشا فى وزارته الثالثة والأخيرة (١٩٣٤ ـ ١٩٣٥)، ولكن نسيم نفسه كان قد مات منذ زمن، وهكذا أصبح كريم ثابت بأخلاقه التى نراها فى حلٍ من أن يصوره فى أية صورة يشاء:

«كان يوسف وهبة رئيسا للوزارة لما رزق الملك فؤاد ولى عهده فاروق فى ١١ فبراير عام ١٩٢٠».

«وكان توفيق نسيم وزيرا للداخلية، فأوعز إليه القصر بجلب وفود من جميع أنحاء الأقاليم لتزور «عابدين» وتعرب عن ابتهاج البلاد بالحدث السعيد!».

«ورأى وزير الداخلية من الواجب عليه أن يحيط رئيس الوزراء بالإيعاز الذى تلقاه، فلم يرحب يوسف وهبة بالفكرة، وقال: إن الظروف السياسية لا تسمح بتحقيقها، فالشعب غير راض عن الحكومة، والمتظاهرون يرشقون رجالها وأنصارها بالبيض والطماطم، فيخشى إذا سعت وفود إلى «عابدين» أن يتعرضوا لها ويعتدوا عليها فيحدث ما لا تحمد عقباه».

«وكان توفيق نسيم قد وثق صلاته بالقصر، فذهب إليه [أى إلى القصر] وقال إن رئيس الوزراء اعترض على فكرة استقدام الوفود، ولم يوافق عليها!».

«فأمر الملك فؤاد أن يؤتى إليه بيوسف وهبة».

«ولما مثل فى حضرته لم يفاتحه فى موضوع الوفود، ولم يناقشه فيه».

«بل قال له: مالك يايوسف باشا.. أنا شايف من وشك إنك عيان.. إنت عيان؟!».

«فلم يسع يوسف وهبة عندئذ إلا أن يقول: أنا فعلا عيان يامولاى».

«قال له فؤاد بلهجة المشفق عليه: مادمت عيان لازم ترتاح، أيوه ضرورى ترتاح.. أنا ما أحبش أبدا أن تضيع صحتك.. لازم ترتاح».

«وانصرف يوسف وهبة من الحضرة الملكية ليكتب استقالته!».

«وعهد فؤاد إلى نسيم برئاسة الوزارة الجديدة».

«ولما عاد يوسف وهبة إلي أهله، قص عليهم ما دار بين الملك وبينه وكيف أن جلالته ابتدره بقوله: أنا شايف إنك عيان».

«ثم قال: وماذا كان يمكنني أن أقول له: أأقول له إنت غلطان يامولاى.. مش ممكن..أقول له إن صحتي كويسة.. يبقى كأنه ما عندوش نظر.. برضه مش ممكن.. فاضطررت أن أقول له : أيوه: يامولاى أنا فعلا عيان!».

مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢

على مشارف الثورة

3

ذكرياتى السياسية

مذكرات:

إبراهيم فرج

دار الخيّال

(١)

إبراهيم فرج اسم لامع فى سماء الوفد المصرى والسياسة المصرية، عرف بالجد والاجتهاد والأمانة والوفاء والتجرد والإخلاص. توفى وهو سكرتير عام للوفد الجديد، وهو المنصب الذى تولاه منذ نشأة الحزب، عانى الفصل من وظيفته فى النيابة العامة قبل الثورة، وفيما بعد الثورة اعتقل بدون أى مبرر أربع مرات وسجن وبقى فى السجن لأكثر من سنتين، وهو رمز من رموز الوحدة الوطنية، وهو شخصية عظيمة بكل المقاييس شأنه فى هذا شأن كثيرين جدا من أقطاب الحركة الوطنية المخلصة التى قادها الوفد.

ولد إبراهيم فرج فى سمنود عام ثلاثة (١٩٠٣)، وسمنود هى بلد النحاس باشا، وبها نشأ إبراهيم فرج، وحين كان النحاس فى المنفى مع سعد زغلول كان إبراهيم فرج لا يزال طالبا وكان يذهب إلى أسرة النحاس باشا يقضى حوائجهم إيماناً منه بدور الزعيم العظيم، وحين تخرج فى كلية الحقوق (١٩٢٥) كان ولى أمره هو النحاس باشا، وكان يكنى بابن النحاس، وقد كان من النحاس بمثابة الابن بالفعل، وقد عمل فى بداية حياته المهنية فى مكتب النحاس باشا، وقد تولى مناصب عديدة كسكرتير برلمانى للنحاس فى وزارة النحاس الأولى (١٩٢٨)، وفى وزارته الثانية عينه النحاس فى النيابة (يناير ١٩٣٠) وكيلا لنيابة المنيا ورئيسا للنيابة بالنيابة، وساعد

من موقعه هذا على مقاومة دكتاتورية إسماعيل صدقى، وحقق معه وفصل على نحو ما سنقرأ، لكن الإنصاف شمله فى أثناء عهد وزارة محمد توفيق نسيم وأعيدإلى عمله وترتيبه وعين قاضيا فى قنا، وسنقرأ التفاصيل فى أثناء عرض هذه المذكرات.

وفى وزارة النحاس باشا الثالثة فى ١٩٣٦ عين مديرا للإدارة التشريعية فى وزارة الداخلية، وفى وزارتى النحاس باشا الخامسة والسادسة عمل مديرا للتفتيش بوزارة الداخلية (٤٢ ـ ١٩٤٤)، واختير وزيرا للشئون البلدية والقروية فى وزارة الوفد الأخيرة (يناير ١٩٥٢)، كما كان بمثابة الوزير المسئول عن شئون السودان، وتولى فى أثناء عهد هذه الوزارة وزارات أخرى بالنيابة، كانت وزارة الخارجية بالطبع أبرزها، وذلك فى الفترات التى كان محمد صلاح الدين يمثل فيها مصر فى مؤتمرات بالخارج أو فى مهمات رسمية.

وقد كان إبراهيم فرج أحد الوزراء الثلاثة الذين فاوضوا الإنجليز فى عهد وزارة الوفد الأخيرة.

(٢)

المذكرات التى بين أيدينا نشرها الأستاذ حسنين كروم فى سنة ١٩٨٤، وسجل على الغلاف أنها من إعداده، واحتفظ إبراهيم فرج بالسطر الأول فى عناوين الغلاف، وقد نشرتها مكتبة الحياة فى باب اللوق لصاحبها رمضان فارس، وهكذا تجلى فى إصدار المذكرات ونشرها مدى شعبية الوفد التى لا تزال متأججة، على الرغم من مرور السنين. فقد كان إبراهيم فرج فيما قبل ذلك الوقت أحد أصدقاء توفيق الحكيم المقربين، وكان فى وسعه أن ينشرها فى أى دار أرستقراطية من مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص، لكن شاء القدر للمذكرات أن ينشرها تاجر بسيط من أبناء الشعب العظيم. والأبلغ من هذا أن زوج ابنة إبراهيم فرج كان أحد الشركاء الأساسيين فى المطابع التى تمتلكها دار نشر كبيرة عنيت بنشر المذكرات السياسية، لكنها كانت فى مطلع عهد الرئيس حسنى مبارك تتحسس طريقها السياسى وتعيد تكييفه، وهكذا كان من حسن حظ مذكرات إبراهيم فرج أن تُنشر على هذا النحو.

وفى الحقيقة فإن حسنين كروم كالعهد به كان أمينا ومتواضعا ومباشرا، وهو ينطلق فى أسئلته من توجهاته الفكرية دون لف أو دوران، وهو رجل مؤمن بالعروبة منذ مرحلة مبكرة، ويكفى أنه صاحب كتاب «عروبة مصر قبل عبدالناصر» الذى أثبت به حتى من عنوانه جهود الوفد البارزة فى سبيل العروبة، ولا يفوت حسنين كروم أن يعبر من خلال كثير من الأسئلة عن كراهيته للسادات، وهو أمر لم ينكره كروم ولم يتنصل منه ولم يدع أنه يحاول الإنصاف فحسب.

(٣)

تتناول هذه المذكرات كثيرا جدا من وقائع وحقائق التاريخ الذى عاشه إبراهيم فرج، وقد استجاب الرجل العظيم لرغبة حسنين كروم فى أن تمضى المذكرات بطريقة موضوعية فتناقش كل موضوع من الموضوعات ثم تلجأ إلى غيره، وهكذا نوقشت قضايا السودان والعروبة والاستقلال ونزاهة الحكم.. وغيرها من الموضوعات على طريقة ذكرياتية، ومع هذا فإن الكتاب بكل ما فيه لا يخرج عن أن يكون كتاب ذكريات، حقيقيا وجيدا ومتميزا.

وقد نجح إبراهيم فرج بفضل تجرده وصدقه وأمانته أن ينجو من الخضوع للأهواء أو الانسياق وراء التنظير أو الجدل، وبالإضافة إلى هذا فهو يقدم لكل رواية يوردها بمقدمة تمهد الطريق لفهمها حتى إنه ليسهل على القارئ أن يفهم الكتاب كله وظروفه حتى وإن لم يكن ملما بالتفاصيل التاريخية التى يتحدث عنها الكتاب، ويدلنا هذا على قدر كبير من العظمة فى شخصية إبراهيم فرج، فلا هو بالمحامى طويل المقدمات، ولا هو بالمدعى كثير الإيحاءات، ولا هو بالسياسى الغر كثير الاستطرادات، وإنما هو رجل عاقل متزن متمكن هادئ النفس والضمير دون أن ينفعل أو يفتعل.

ويكفى ـ على سبيل المثال ـ أن الكتاب كله يخلو من التفلسف الكاذب، فليس فيه واقعة واحدة ولا عبارة واحدة من قبيل «القضية ليست كذا وإنما كذا»، أو «المشكلة لم تكن كذا وإنما كانت كذا»، وما إلى ذلك من عبارات التبرير المشهورة التى يلجأ إليها أولئك المدانون والمدعون، وإنما تأتى الروايات جميعا فى إطار واضح وبسيط

ومباشر، وليس الفضل فى هذا فضل إبراهيم فرج أو حسنين كروم، وإنما هو قبل ذلك فضل الوفد العظيم الذى عبر أصدق تعبير عن هذا الشعب العظيم، وهذا الوطن العظيم.

(٤)

ستتناول من هذا الكتاب كثيرا جدا من الروايات والوقائع التى يتحدث عنها إبراهيم فرج، بل ربما نتناولها كلها فيما عدا المحاضر التى أورد نصوصها أو بعض النصوص الأخرى التى تتضمن أحكام المحاكم أو غير ذلك، وليس هذا الذى نصنعه بكثير على قيمة ما فى هذه الروايات والقصص التى تتضمنها مذكرات إبراهيم فرج، ذلك أن هذه المذكرات تتضمن بطريقة سلسة كثيرا من العظات والدروس اللازمة لأبناء وطننا غدا وبعد غد.

كما أن هذه المذكرات تضىء كثيرا الفترة التى اتخذناها عنوانا لكتابنا هذا «على مشارف الثورة»، بل وتضىء أيضا بعض الأحداث التى حدثت فى الفترة الأولى من عمر الثورة على مستويات متعددة ومختلفة، وفضلا عن هذا فإن هذه المذكرات تبلور فى أمانة ودقة رأى النحاس باشا نفسه فى كثير من أحداث ومواقف وشخصيات ذلك العهد.

وقد نجح إبراهيم فرج فى إنكار الذات نجاحا منقطع النظير وظهر وكأنه رجل ثان فحسب، وقد أعطى بهذا درسا كبيرا ـ لم يفد منه كثيرون ـ فى إنكار الذات الذى لا يعود على صاحبه إلا بالتقدير العميق، وعلى الرغم من أن إبراهيم فرج يبدو وكأنه يتحدث عن النحاس بأكثر مما يتحدث عن نفسه، فإنه حاضر تماما فى مخيلة القراء الأذكياء الذين يستطيعون أن يفهموا النصوص مهما كانت متجردة ومتواضعة.

(٥)

وربما يتمثل أخطر ما فى هذا الكتاب من ذكريات فى اعتراف إبراهيم فرج أو

افتخاره بما يرويه عن تفكير الوفد فى خلع الملك فاروق قبيل قيام الثورة، وقد جاء هذا النص ردا على استنكار حسنين كروم على الوفد ألا يفكر فى خلع الملك الذى كان يطيح بالوفد باستمرار، وعندئذ رد إبراهيم فرج بقوله :

«حدث هذا.. ويمكنك أن تأخذ التفاصيل عن فؤاد سراج الدين باشا. وكان هناك محضر ربما يرضيك لو قرأت تفاصيله وسلم إلى محمود سليمان غنام باشا ليحتفظ به حتى لا يكون فى منزل النحاس باشا لأنه كان معروفا. ويمكنك أن تتحدث مع أسرة غنام ليسلموك أو يطلعوك على هذه الوثيقة الخطيرة. إننا لم نكن فى غفلة عن هذا. كنا نعلم أن العدو الأول هو الملك».

ـ متى عقد الاجتماع الذى تقرر فيه عزل الملك؟».

«إبراهيم فرج: أنا لم أحضر هذا الاجتماع.. لأنه كان مقصورا على أعضاء الوفد.. وأنا كنت عضوا بالهيئة الوفدية فقط».

ـ هل كان قبل حريق القاهرة أم بعده؟».

«إبراهيم فرج: أعتقد قبله».

ـ لماذا لم ينفذوا قرار عزل الملك؟».

«إبراهيم فرج: الثورة سبقتنا.. وتحقق الهدف ولكن اختلفت النتائج وتباينت الأغراض».

ولست أجد فى المصادر المتداولة ما يؤيد هذه الرواية، لكنها جديرة بالبحث والدراسة، وربما يحس كثيرون من القراء اليوم بالأسى والندم على أن هذه الخطوة لم تتم فى ذلك الوقت.

لكن تصورى الشخصى لمجتمع قادة الحركة الوطنية قبل الثورة يصور لى أن مثل هذا التفكير كان بعيدا عن مخيلتهم لأنهم أناس ملتزمون محافظون. ومع هذا فإن رواية لمحمد على علوبة (كانت قد أعلنت منذ العشرينيات) تنبئنا أن سعد زغلول كان يفكر فى خلع السلطان (الملك فؤاد فيما بعد)، وقد فسرت رواية علوبة فى إطار كراهيته لسعد زغلول ومحاولة الإيقاع بينه وبين الملك فؤاد.

وهكذا فإن حسم هذه القضية التاريخية لا يزال بحاجة إلى الدرس والتمحيص.

(٦)

ولابد لنـا الآن أن ننتقل قـرب نهاية المذكـرات لنتدارس موضـعين مختلـفين من تقييـم إبراهيم فرج للـملك فاروق حين أصبح الرجلان يلتقـيان كثيرا بحـكم عمل إبراهيم فـرج كوزير للخارجية بـالنيابة، وسنرى إبـراهيم فرج وهو يجيد تـشخيص حالة فاروق فيقول فى جملة عابرة:« إن هذا الرجل كان ذا شخصيتين».

وهكذا يصل ذكاء إبراهيم فرج وتمرسه إلى هذا التشخيص الطبى الدقيق دون أى ضجيج، ودون أن يـتعسف فى استـخـدام تفـسيـر واحد يحـاول أن يفـرضه عـلى الشخـصية، ولنـقرأ هذا النص الـبديع عن موقـفين مختـلفين فى أسبـوعين متتـاليين حضرهما إبراهيم فـرج، هو يدلل بهما فى تواضع وهدوء على صحـة تشخيصه فإذا نحن نقتنع دون إجهاد:

«أستطيع أن أقول لـك إن هذا الرجل كان ذا شخصيتين.. يبـدو أحيانا فى صورة الحكيم المتعقل، الـذى يتحدث كرجل مثقف عن أمور لها وزنهـا السياسى.. وأحيانا أخرى يبدو فى صورة الأبله».

«فمثلا عندما قدمت له سفير تركيـا فى مصر واسمه السيد طوغاى، وكان متزوجا من الأميرة السـابقة أمينة حفيدة الخـديو إسماعيل، والملك فاروق هـو الآخر حفيده، ومن هنا تبدو القرابة حميمة، وتحدث الملك إليه بالفرنسية ومن ضمن ما قاله:

«أنت شخصيا لك تـاريخ سياسى معروف.. أنا شخصيا أعـرفه.. لكنى أرجو أن تعلم أن رضائى عن اخـتيارك لا يستند إلى نسبك للأسرة المـالكة أو لأنك متزوج من إحدى قريباتى.. فهذه مسألة لا علاقة لها بالعمل.. إنما أنت رجل دبلوماسى كفء.. وأرجو فى عهدك أن تزداد العلاقات بيننا وبين تركيا توثقا وقربا».

«فرد عليه السفير ـ على ما أذكر ـ مؤكدا المعانى التى ذكرها الملك».

«ومرة أخرى كنـت أقدم للملك بـعض رجال السلك الـسياسى المصرى المـعينين حديثـا.. وكان بينـهم اثنان أحـدهما عين فى جـنوب أفريقـيا، والآخر فى الـيونان.. والذى اختير سفيرا فـى اليونان فوجئ بهذا الاختيار.. وحدد له موعـد لمقابلة الملك.. وكانت المدة قصـيرة بحيث لم يستطـع شراء أو تفصيل «ردنجوت» يقـابل به الملك.. فاستعاره ولـم يكن يلائمه:

«وإذا بالملك يقول له ساخرا منه:

«لما تحب تستلف ردنجوت ابقى جربه الأول».

«وارتبك السفير.. وحاولت تحويلها إلى نكتة من جانب الملك مداراة للموقف».

«بعد ذلك.. إذا بالملك يقول للشخص المسافر إلى جنوب أفريقيا:

«اسمع.. هناك تفرقة عنصرية.. فاعمل حسابك إنك تستخدم سلاحك.. أو على الأقل الكرسى.. إذا كنت فى بار أو مكان وتعرضت إلى تصرف يتصل بالتفرقة العنصرية امسك الكرسى واخبط اللى قدامك أيا كان».

وفى هدوء وحكمة [وإغفال لقيمة البروتوكول فى ذات الوقت.. وربما يأتى الإغفال من جانب كاتب المذكرات قبل أن يأتى من صاحبها] يردف إبراهيم فرج فيقول:

«هذان تصرفان يوضحان التناقض فى سلوك الملك. كان حديثه فى الأسبوع السابق مع سفير تركيا معقولا وموزونا.. ثم كان هذا مستوى كلامه مع الدبلوماسيين المصريين بعد أسبوع واحد».

(٧)

ولعل هذا يقودنا إلى أن ننتقل إلى الموضع الثانى الذى يروى فيه إبراهيم فرج مفارقة من أعجب وأطرف ما يمكن، وهى أن الملك فاروق هو الذى غير اسم السلام الملكى إلى السلام الوطنى قبل أن تقوم الثورة، وهى واقعة حقيقية أشار إليها أكثر من راو ومنهم كريم ثابت، وقد فضلت أن أنقل للقارئ رواية إبراهيم فرج على الرغم مما تحفل به رواية كريم ثابت من رتوش:

«.... فى أواخر شهر مايو سنة ١٩٥٠ كان أعضاء الوزارة يتناولون طعام الغداء مع الملك بقصر المنتزه بالإسكندرية.. فإذا به قبل انتهاء المأدبة يفاجئ النحاس باشا بقوله:

«اسمعوا.. لقد أمرت صباح اليوم بتغيير اسم السلام الملكى إلى السلام الوطنى لأضمن استمراره.. ومن يدرى ربما أكون آخر ملك».

«وانفجر ضاحكا.. فرد النحاس باشا بقوله بأنك على كل حال رمز للوطن».

«ومن ذلك التاريخ ألغيت عبارة السلام الملكى.. وكان ذلك من صنع الملك.. وقد حرص على كتمان النبأ عن رجال القصر وكبار موظفيه.. فلم يعلموا بهذا التغيير إلا فى يوم المأدبة التى أشرت إليها».

«وكان السفير عدلى أندراوس ـ رحمه الله ـ يشغل وقتئذ منصب رئيس الإدارة الإفرنجية بالقصر الملكى.. فلم يعجبه هذا التغيير واعتبره فألا سيئا.. ورأى من واجبه أن يصارح الملك بذلك.. فحرر مذكرة ضافية باللغة الفرنسية التى كان يتقنها غاية الإتقان.. اعترض فيها على ما صنعه الملك وأنه ليس فى تاريخ الملكيات فى العالم كله من رفض السلام الملكى وأتى له باسم ينطوى على إلغاء اسم الملك.. وإن مصر بالذات منذ عهد الفرعون مينا تقدس الملوك بل وتعتبرهم آلهة أو أنصاف آلهة.. وفيهم كل المزايا ولهم كل الحقوق.. وأن أبعد ما يكون عن الصدق فى مصر أن يظن بالملك فاروق أنه آخر الملوك».

«وشاء القدر أن يكون كذلك».

(٨)

وعلى الرغم من هذه التضحية النهائية بالسلام الملكى من أجل السلام الوطنى فقد كان الملك فاروق على حسب ما يرويه إبراهيم فرج نفسه شديد التمسك بالشكليات فى موقفه من سفيرى إيران وباكستان فى موقفين متعاقبين حضرهما إبراهيم فرج كوزير للخارجية بالنيابة:

«... وحدث أن كان الملك يحجز مكانا فى فندق مينا هاوس وتصادف أن ذهب سفير إيران إلى الفندق وإذا به لايعجبه إلا هذا المكان المخصص للملك.. فجلس إليه وألقى بالورقة المكتوب عليها «محجوز» ولم يستطيعوا أن يفعلوا له شيئا.. لكن تفاصيل الحادثة وصلت إلى علم الملك مع أن السفير بالتأكيد لم يكن يعلم أنها محجوزة له إنما لشخص آخر».

«وإذا بالملك يرسل إلىّ يطلب طرد هذا السفير.. وكان يسألنى كل يوم:

«ماذا صنعت؟».

«فقلت له:

«أنا لا أملك التحقيق معه أو طرده».

«ولكنى - حلا للمشكلة - كتبت خطابا شخصيا لسفيرنا فى طهران رويت له الواقعة وقلت له: إننا لا نطالب بنقل السفير ولكن لو منحته حكومته إجازة يكون أفضل.. وبالفعل نجح السفير فى إقناع الحكومة الإيرانية باستدعاء سفيرها إلى طهران بحجة التشاور ولم يعد إلى القاهرة حتى أقيلت وزارة الوفد فى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢».

«وحدث أيضا أن سفير باكستان فى مصر.. وكان اسمه عبدالستار ست قررت حكومته نقله من القاهرة.. فتعجل وذهب إلى القصر الملكى مستأذنا فى السفر.. وبعد يومين جاءته برقية بأن قرار النقل ألغى وأنه باق فى مصر.. ولما علم الملك بذلك طلب منى أن أكلف السفير بأن يعود إلى بلاده ويحضر قرار تعيين جديدا ويقدم أوراق اعتماده من جديد».

«فقلت له: إن هذه مسألة شكلية لا تستحق كل هذا الإجراء.. فأصر على طلبه إصرارا غريبا جدا.. وكان يتصل بى باستمرار ليتابع ما صنعته فى طلبه.. وأنا لم أصنع شيئا فى الواقع.. لكنى أبلغت السفير أن يذهب للسراى ويقيد اسمه ولا يطلب مقابلة الملك.. وأبلغت السراى أننى سأعامله كسفير ولن أطلب منه شيئا آخر».

«وقد حدث أن جاء أغا خان لزيارة مصر وكان يعتبر عبدالستار ست سكرتيرا خاصا له.. إذ كان يرافقه فى كل مكان يذهب إليه.. وسألنى أغا خان عما حدث مع عبدالستار فأبلغته بما قمت به من جانبى.. ويبدو أنه تكلم مع الملك فى ذلك.. لأن الملك توقف عن سؤالى فى الموضوع بعد مقابلته لأغا خان».

(٩)

ويقدم لنا إبراهيم فرج فى هذه المذكرات تفاصيل تذهلنا عن وطنية النحاس العظيم، وتوجهاته السياسية الناضجة على المستوى الدولى، وها نحن نرى النحاس

أسبق السياسيين فى العالم كله إلى تأييد الثائر الإيرانى العظيم الدكتور مصدق فى إجراءاته الإصلاحية فى إيران، بل إنه - وهذا هو وجه العظمة التى لم تعرفها مصر بعده - يفاجئ العالم ومصدق نفسه بأن يعقد معاهدة مع مصدق يشجعه بها ويضعها فى وجه خصومه حتى يسير فى طريقه إلى النهاية وينفذ خطته، وقد كان مصدق هو الآخر على مستوى الموقف فقطع علاقة إيران بإسرائيل بمجرد عودته إلى إيران، ولنقرأ هذه التفاصيل المشرفة التى يتقاسم صاحب المذكرات وكاتبها روايتها:

«حسنين كروم: أنا أذكر أن انجلترا بعد تأميم البترول أعلنت عن تحركات عسكرية لقواتها، وصرح عدد من قادتها بضرورة مهاجمة إيران ونشرت أخبار بأنها ستستخدم قواعدها العسكرية فى منطقة قناة السويس لمهاجمة إيران استنادا إلى معاهدة سنة ١٩٣٦.. لكن الحكومة الوفدية سارعت بإعلان موقفها.. وهو أنها لن تسمح بأى حال من الأحوال ولأى سبب بأن تستخدم بريطانيا قواعدها فى قناة السويس لمهاجمة إيران. ولم تكن المعاهدة ألغيت رسميا وقتها، بل تطرفت وأعلنت أنها لن تسمح بمرور أى قوات بريطانية فى قناة السويس إذا كانت فى طريقها لمهاجمة إيران حتى ولو كانت قادمة من قبرص أو مالطة.. فهل كانت الحكومة مستعدة لمواجهة نتائج هذا الموقف لو أن انجلترا هاجمت إيران فعلا انطلاقا من مصر؟ أم أنها كانت تهوش؟».

«إبراهيم فرج: نعم كانت الحكومة جادة، بل إن التحدى كان واضحا على تلك التصريحات التى أدلى بها النحاس باشا ونشرت فى كل أنحاء العالم.. لقد أعلنا وتحدينا علنا، أننا سنمنع بالقوة مرور أية سفينة حربية فى قناة السويس إذا كانت متجهة إلى إيران لمهاجمتها.. ولم نكن نهوش.. كنا على استعداد لمواجهة انجلترا.. كما كنا على استعداد لمواجهتها عندما ألغينا معاهدة ١٩٣٦ رسميا وبدأنا حرب القنال ضد قواتها.. والاستعداد لم يكن يتمثل فى إعداد جيوش وأسلحة نواجه بها انجلترا.. إنما كان استعداد وروح الشعب المصرى لمقاومة الإنجليز ومواجهتهم فيما لو استخدموا أراضينا لمهاجمة إيران.. لم نقبل مهما كان الثمن.. أن تكون مصر نقطة انطلاق للاستعمار يهاجم منها شعبا آخر يكافح فى سبيل حقوقه».

«وأنا أسألك بدورى: عندما قامت ثورة سنة ١٩١٩، هل كنا نملك الجيوش والأسلحة التى نواجه بها قوات الإمبراطورية البريطانية أكبر وأقوى قوة عسكرية فى العالم وقتها؟».

«لا.. ومع ذلك واجههم شعب مصر وواجه معهم الحكومة القائمة والملك.. أما فى عام ١٩٥١ فكان الشعب والحكومة صفا واحدا ضد الإنجليز. ثم لا ننسى أننا نمثل الشعب ولم يكن ممكنا أن نتغاضى أو نقبل أن تكون مصر مركز عدوان ضد الشعوب الأخرى. نحن لم نهوش كما تظن أو كما تتساءل.. والدليل أن مصدق عندما جاء لزيارة القاهرة سنة ١٩٥١ ذهبت إلى مطار القاهرة لاستقباله نيابة عن النحاس، لأنه كان يسير على خطة ألا يستقبل بنفسه أى زائر فى المطار.. إنما كان يرسل مَنْ ينوب عنه.. وقد أنابنى فى استقبال الأمير عبد الإله الوصى على العرش فى العراق».

«وكان مصدق فى الفترة التى قضاها بيننا ضيفا معززا مكرما وصحبه فى الزيارة ابنه وطبيبه الخاص ووزير البترول الإيرانى. وكان النحاس باشا يزوره يوميا.. وعندما تزايدت التصريحات البريطانية حدة ضد مصدق فى أثناء وجوده فى مصر.. اقترح النحاس باشا أن نوقع مع إيران معاهدة تحالف وصفها الإنجليز بأنها معاهدة دفاعية هجومية.. فرد النحاس باشا بأنه مع مصدق لآخر المدى».

«قبيل سفر مصدق بيومين.. قال لنا النحاس باشا: «إن تأييدنا لمصدق لا يصح أن يكون مجرد تأييد شفهى ومجرد كلام.. وهو سيسافر بعد يومين ولابد أن يتحول تأييدنا لإيران إلى معاهدة نضعها فى وجه الخصوم جميعا ونشجع بها الرجل حتى يسير فى طريقه إلى النهاية وينفذ خطته»».

«ولما أبلغت مصدق بهذا كاد أن يطير من الفرح وقال لى عبارة لازلت أذكرها وهى: «إن النحاس باشا كثير عليكم» قالها بالفرنسية».

«فقلت له: لا.. لأن هذه قضية مشتركة بيننا وبينكم.. كرامة الإنسان وحقوق الشعوب وثروة الشعب الإيرانى التى تضيع عليه ويجب أن تعود إليه».

«فقبلنى فى غرفتى بوزارة الخارجية.. واتصلت بالدكتور وحيد رأفت وأبلغته بما طلبه النحاس باشا وأعطيته النقاط الأساسية التى يراد وضعها فى المحالفة كما أملاها النحاس باشا. وكان النحاس باشا ومصدق قد طلبا وضعها.. وساد الاعتقاد أن مصر ستدافع عن إيران كما يدافع عنها مصدق».

«وأعدت المعاهدة على عجل ولكن بإتقان معروف عن العلامة المدقق وحيد

رأفت.. واستغرق تحضيرها أربعا وعشرين ساعة.. وطبعت على أوراق وزارة الخارجية وعملت البروتوكولات اللازمة لها. وفى حفلة صغيرة وقع عليها النحاس باشا ومصدق.. وحضرت هذا التوقيع الذى تم قبل مغادرة مصدق القاهرة بيوم واحد».

....

«وأنا أعترف الآن أننى لم أدرك أن هذا اللقاء بين النحاس باشا ومصدق يمكن أن يغيظ الإنجليز إلى هذا الحد إلابعدما قرأت مذكرات إيدن».



«حسنين كروم: بعد عودة مصدق إلى إيران قطع علاقة إيران بإسرائيل.. وكان الشاه محمد رضا بهلوى هو الذى دُفع للاعتراف بها بعد قيامها.. وتردد أن النحاس باشا هو الذى طلب من مصدق هذا.. فهل طلب النحاس ذلك بالفعل؟ أم كان مبادرة من مصدق؟».

«إبراهيم فرج: النحاس باشا لم يطلب هذا من مصدق بالتحديد.. وإنما مصدق هو الذى قال له: نريد أن نسير فى خط سياسى واحد.. وأن الدول الإسلامية يجب أن تتضامن فى وجه الصهيونية.. وردا على هذا الكرم الذى تفضلت به أعلن قطع علاقة إيران بإسرائيل. فالنحاس باشا لم يكن ليتدخل بهذا الشكل فى شئون إيران.. ومصدق استخلص بأن من الواجب على إيران بالإضافة لكونها بلدا إسلاميا أن تقف فى وجه تيار الصهيونية. وثانيا ردا على المجاملة التى أبداها النحاس باشا نحو إيران وهى أسعدته وخدمته كثيرا.. ودعمت موقفه فى مواجهة الدول الغربية.. والذى أطاح بمصدق ليس الإنجليز.. إنما المخابرات الأمريكية أطاحت به وأعادت الشاه محمد رضا بهلوى.. لأن أمريكا كانت تريد وراثة نفوذ انجلترا فى المنطقة وتريد السيطرة على بترول إيران».

(١٠)

ويفرد إبراهيم فرج قرابة ثلاثين صفحة من هذه المذكرات لنشر بعض الوثائق التى تصور بجلاء شديد موقف الوفد من قضية السودان، وقد كان إبراهيم فرج بمثابة

الوزير المختص بشئون السودان فى وزارة الوفد الأخيرة، وهو يروى مدى الاقتناع الذى تمتع به الوفد تجاه السودان حتى على مستوى الموازنة المخصصة لشئون السودان فيقول:

«وحين جاء الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠ كانت الميزانية المخصصة لشئون السودان لا تتجاوز ستين ألف جنيه، فقررنا رفعها إلى ستمائة ألف جنيه».

وبوسع القارئ أن يعود إلى مذكرات إبراهيم فرج ليقرأ تفاصيل دقيقة وجيدة وموحية عن طبيعة موقف الوفد العظيم من قضية السودان.. وهو موضوع تتجاوز قيمته أن تكون فصلا فحسب من حديثنا عن هذه القضية على نحو ما تراءت فى هذه المذكرات.

(١١)

وتتضح لنا عظمة النحاس فيما يتعلق بقضية فلسطين فيما يرويه إبراهيم فرج عن موقف النحاس من الملك عبدالله ملك شرق الأردن حين قرر ضم الضفة الغربية لنهر الأردن إلى بلاده، وهو موقف ينطق بالإخلاص للعروبة ولقضية فلسطين وبالوعى للآثار السياسية الناشئة عن قرارات ضيقة الرؤية. وفضلا عن هذا كله استقامة النحاس ونزاهته وشجاعته التى لم يكن لها حدود:

«النحاس باشا كان أمينا على قضية فلسطين كل الأمانة، فعلا وقولا وسياسة، ولم تكن شقشقة لسان. ففى عام ١٩٥٠ فوجئنا بأن عبد الله أمير شرق الأردن أعلن ضم الضفة الغربية إلى مملكة شرق الأردن وأعلن نفسه ملكا عليها. اعترض النحاس باشا ودعا إلى عقد مجلس الجامعة العربية وطلب طرد الأردن من الجامعة».

«واجتمعت الجامعة وكانت الرئاسة فى هذه الدورة للأمير فيصل وزير الخارجية السعودى ـ الملك فيصل فيما بعد ـ وكان النحاس باشا مصرا إصرارا شديدا على طرد الأردن، لكن فيصل بطريقته اللبقة المتأنية أخذ يعالج الأمر داخل ردهات الجامعة وفى اجتماعات جانبية كنت أحضر بعضها.. وانتهى إلى إقناع الأردن بأن يعلن أن هذا الضم مؤقت وأن الضفة أمانة لديه يعيدها لأهل فلسطين كما يريد النحاس باشا.

وقد قال فيصل للنحاس إنه مسئول عن تنفيذ هذه التوصية، وانتهى الإشكال على هذا النحو».

«أقيم بعدها حفل لأعضاء الوفود حضره النحاس باشا فى قصر الزعفران فى الغالب، وعلى الباب كان يقف سفير لبنان فى القاهرة، وكان به بعض الشبه بمندوب الأردن.. وعندما وصل النحاس باشا مد يده ليصافحه.. وظن النحاس باشا أنه ممثل الأردن فلم يمد يده إليه وقال له: «ابعد عنى».

«ثم وجه النحاس باشا كلامه إلىّ قائلا:

«كيف تدعو هذا الرجل الذى يخون القضية العربية؟ أنتم مش عارفين إن القضية الفلسطينية هى لب القضية العربية؟ وهى الجامعة العربية والوحدة العربية لها قيمة من غير فلسطين».

«وأخذ يهاجم سياسة الأردن وأنا لا أستطيع وقفه عن الاستمرار فى الكلام.. إلى أن قلت له:

«إنه سفير لبنان.. أنت فاكر إنه ممثل الأردن؟».

«فقال النحاس باشا: ياه.. ده شبهه.. واحتضنه وقبله».

«كان النحاس باشا رجلا صادقا مؤمنا إيمانا خالصا.. عجيبا.. لا يخالطه شىء. هل تتصور أنه عندما كان مريضا كان يستمر فى الصيام فى رمضان.. وإذا أجبر على تناول الدواء كان يتناوله دون ماء ولا يتناول أى غذاء؟».

«وهل صافح سفير الأردن؟».

«إبراهيم فرج: لا.. لأن سفير الأردن عندما لاحظ من بعيد ما حدث خرج من الحفل».

(١٢)

وبنفس المنطق فإن النحاس باشا والوفد كانوا لا يبخلون على أشقائنا العرب فى شمال أفريقيا بأى عون مادى أو دبلوماسى، وكانت مواقفهم فى هذا الصدد واضحة ومشرفة، ولنقرأ بعض الفقرات التى تصور لنا طبيعة توجهات الوفد التحررية:

«فلما توليت وزارة الخارجية عندما سافر محمد صلاح الدين للخارج.. قال لى:

«إن قادة حركات التحرير فى شمال أفريقيا لا يُرد لهم أى طلب».

«لكنه طلب منى أن أعود إلى السيد الحبيب بورقيبة إذا اختلط علىّ أى أمر وأنا كنت أعرفه وزارنى بمكتبى مرات.. المهم.. بعد سفر صلاح الدين للخارج زارنى بورقيبة فى وزارة الخارجية وقال لى:

«علال الفاسى عايز خمسة آلاف جنيه».

«فقلت له: حاضر».

«فقال لى: ولا تسألنى لماذا؟».

«فقلت: خلاص.. لن أسألك مادمت طلبت ذلك».

«فقال: ما تسألنيش ليه؟».

«قلت: والله من الجائز أن يثار الموضوع إذا جاءنى السفير وأنا لا أحب أن أكذب.. وأنا كنت أعلم عن طريق آخر أن علال الفاسى يريد هذا المبلغ لشراء أسلحة من مخلفات جيوش الحلفاء فى الصحراء الغربية لإرسالها للمغرب للنضال ضد فرنسا، وقلت لبورقيبة:

«أرسله لى بعد يومين.. أكون قد أعددت له المبلغ».

«وجاءنى علال الفاسى رحمة الله عليه... وكان رئيس حزب الاستقلال المغربى.. وبسيطا ومهذبا جدا.. وأعطيته الخمسة آلاف جنيه فقال لى: أنت عارف السبب؟».

«فقلت له: لاأعرفه ولا أريد أن أعرفه».

ويسأل حسنين كروم: «هل أدى تأييد الوفد للمغرب إلى أزمة مع فرنسا؟».

ويجيب إبراهيم فرج: «نعم.. فالفرنسيون علموا بوسائلهم أننا نعطيهم مساعدات.. فجاءنى السفير الفرنسى وكان وقتها كوف دى مورفيل.. وكان يقول إنه صديقى.. وأخذ يلف ويدور ويمكر علىّ وأنا ألف عليه وأمكر.. فقلت له:

«أنت بتلف وبتدور على إيه؟ بتتكلم عن بورقيبة وعلال الفاسى ومصالى الحاج.. مالهم؟ إنهم أناس وطنيون وأنتم ظلمتموهم ظلم الحسن والحسين. نعم نحن نعاونهم.. لأننا زعماء حركة وطنية.. فهل تريدون أن نتركهم يموتون جوعا».

«ولما حاول الاسترسال فى محاولته.. طلبت منه أن يكف عن هذه المحاولة ورجوته ألا يسألنى أسئلة من هذا النوع.. لأنها لا تدخل فى اختصاصه أو فى اختصاصى.. المهم كنا نعاونهم جميعا.. وكانوا يجتمعون فى مكتبى فى بعض الأحيان.. وكنا نساعد إسماعيل الأزهرى كما كنا نساعد الوطنيين الإندونيسيين فى القاهرة».

ويعود حسنين كروم إلى السؤال: هل أرسلت فرنسا تهديدات إليكم عندما أيدت مصر السلطان محمد الخامس فى مراكش؟».

ويجيب إبراهيم فرج: «لم توجه إلينا طبعا.. إنما كان الفرنسيون متضايقين جدا من موقفنا لأننا أيدنا السلطان وقاطعنا محمد الجلاوى صنيعتهم.. الذى جاء لزيارة مصر ولكن النحاس باشا أمرنى أن أقاطعه ولا أقابله أبدا وكان موجودا فى فندق سان استيفانو بمدينة الإسكندرية حيث نقيم.. وقلت للنحاس باشا:

«إننى أرى الرجل.. وسفير فرنسا موجود وأنا أتعامل مع السفير.. فهل تسمح لى أن أقابله وأعرف منه ماذا يريد؟».

«فقال لى: «اوعى تكلمه أو تقابله أو تضع يدك فى يده».

«وأنا أريد أن أذيع سرا الآن.. وهو أن المساعدات المالية التى قدمها الوفد إلى الحركات والمناضلين العرب اللاجئين فى القاهرة لم يقدمها لهم وهو فى الحكم فقط، وإنما كان يقدمها لهم وهو خارج الحكم أيضا من ميزانيته الخاصة بقدر ما يستطيع.. وكان يجرى لقاء الكثير منهم فى مكتبى هذا (مكتب المحاماة)».

(١٣)

بعد كل هذه التفصيلات المهمة التى رواها إبراهيم فرج، فإنه يبدو لى أن موقف النحاس من الجامعة العربية كان يستحق من إبراهيم فرج ومن حسنين كروم قدرا أكبر من الاهتمام والحفاوة، وكنت أظن مذكرات إبراهيم فرج تفرد لهذا الموقف صفحات أكثر مما أفردته بالفعل المذكرات الخاصة بالسودان.

ومما هو جدير بالذكر أن الله سبحانه وتعالى قد هيأ لبروتوكول الإسكندرية أن يعلن فى اليوم قبل الأخير لوزارة النحاس باشا السادسة فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤، وهكذا توجت جهود النحاس باشا والوفد بإعلان هذا البروتوكول الذى صار فيما بعد أساسا استقيت منه مواد ميثاق الجامعة.. وعلى الرغم من أننا فهمنا مما رواه إبراهيم فرج فى مواضع متفرقة من هذه المذكرات مدى ما كان لشخصية النحاس باشا من حب وتقدير فى البلاد والمجتمعات العربية جميعا، إلا أن حديث صاحب المذكرات إلى كاتبها انشغل ـ بدون داع ملح ـ بالرد على المزاعم الشخصية التى حاولت تقليل قيمة جهد النحاس والوفد فى القضايا العربية، ونسبة الفضل فى قيام الجامعة إلى الإنجليز:

«وقعت الدول العربية السبع المستقلة وقتها على بروتوكول الإسكندرية فى ٧ أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٤٤.. والذى بنى عليه ميثاق الجامعة العربية فى العام التالى، وإن كان البروتوكول أوسع مدى من الميثاق وأشمل منه بسبب إلغاء بعض مواده، فالبروتوكول كان به مادة تنص على أن الدول العربية المتخاصمة التى تطرح خلافاتها على الجامعة لكى تفصل فيها.. فينبغى أن تخضع لرأى الأغلبية فى حلها بوصفها هيئة تحكيم».

«هذا النص سبق النصوص المثيلة فى ميثاق الأمم المتحدة.. لكن للأسف ألغى من الميثاق.. وهكذا فإذا كان البعض يردد أن إنشاء الجامعة العربية كان فكرة إنجليزية.. فهو يجهل ما عرضته من الكتاب الأزرق [يشير إلى الكتاب المنسوب إلى إيدن بشأن إنشاء الجامعة العربية] وصدور تصريح إيدن بناء عليه.. ربما كان هناك توافق زمنى».

«وما فعله النحاس باشا لم يرق للإنجليز.. ولم يرق للملك فاروق أيضا لأنه كان يريد تزعم هذا التجمع العربى.. وظن أن النحاس باشا ينافسه على ذلك.. وكان متضايقا جدا من الثقة الكبيرة التى يلقاها النحاس باشا من زعماء الدول العربية ولا يريد له أن يحظى بهذه المكانة.. والإنجليز لم يكونوا يريدون هذا التوسع فى الجامعة.. وهكذا التقت مصلحة الملك والإنجليز على ضرورة التخلص من النحاس باشا.. فأطلقوا يده ليقيله فى ٨ أكتوبر (تشرين أول) فى عام ١٩٤٤ جزاء له على ما صنع».

(١٤)

وتحتفى مذكرات إبراهيم فرج بالعلاقة بين الوفد وحزب المؤتمر الهندى ويقودنا التأمل فيما ترويه المذكرات إلى مدى الخسارة الجسيمة التى حققتها بلادنا باتجاه الثورة إلى تجاوز تراث الوفد فى السياسة الخارجية ومحاولة إهماله والالتفاف عليه.

ويبدو إبراهيم فرج حريصا على إثبات مدى وعى النحاس المبكر للإطارالذى ينبغى ألا تتعداه علاقته بنهرو فى ظل حكم الثورة، ومن الجدير بالذكر أن نهرو نفسه كان واعيا تمام الوعى لطبيعة العلاقات الداخلية فى مصر، ولهذا فإنه بحصافته قد اشترط ألا يزور مصر بدون أن يزور النحاس.

وسنقرأ كيف أن علاقة نهرو بالنحاس بدأت بعلاقة النحاس باشا نفسه بوالد نهرو، كما سنقرأ أن أنديرا غاندى حضرت مع والدها وهى صبية صغيرة وزارت بيت الأمة.. ومع هذا فإننا حتى هذه اللحظة لا نسمع إلا طبول الصحافة الأحادية تقفز على هذا كله للأسف الشديد وتبدأ تاريخ العلاقات المصرية ـ الهندية من باندونج!!:

«المرة الأولى التى اعتقلت فيها كانت سنة ١٩٥٣ بسبب زيارة رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو للنحاس باشا فى بيته فى يوليو (تموز) سنة ١٩٥٣:

«كان نهرو فى لندن لحضور مؤتمر لدول الكومنولث البريطانى وطلب أن يمر بالقاهرة ويمكث عدة أيام بشرط أن يقابل النحاس باشا.. وطلب من سفير الهند فى القاهرة تحديد موعد لهذه المقابلة وسفير الهند كان اسمه السردار بانيكار.. وقد عاملته عندما كنت وزيرا للخارجية بالنيابة وهو من تلاميذ غاندى ورجل وطنى جدا.. فإذا به يتصل بى عن طريق أحمد قاسم جودة الصحفى ـ رحمه الله ـ الذى كان يعمل باستعلامات السفارة الهندية، ثم اتصل السفير بى أيضا وأطلعنى على برقية نهرو فقلت له:

«أظن أن النحاس باشا سيعتذر.. فأنتم ترون أن الحكومة تحاربنا.. وسنسبب لكم متاعب، فقال لى: على كل حال اسأل النحاس باشا».

«وأبلغت النحاس باشا بما دار بينى وبين بانيكار، وحدث ما توقعته فعلا.. فقد

رفض النحاس باشا وقال لى: يجب أن نقنعه بشدة بأنه ليس من مصلحة العلاقات بين مصر والهند أن نتدخل بمثل هذا الشكل وتكون هناك زيارات لأن النظام يعتبرنا خصومه وألغى الوفد وانتهى الأمر».

«فأبلغت قاسم جودة أن يخبر السفير باعتذار النحاس باشا وأسبابه.. فإذا بالسفير بعد يومين يتصل بى ويلقانى هنا فى مكتبى ويطلعنى على برقية جاءت من نهرو، يقول فيها إنه إذا لم يقابل النحاس باشا فلن يمر بمصر وسيسافر مباشرة إلى نيودلهى».

«فعدت للنحاس باشا وقلت له: إنه من غير المعقول بعد هذا ألا تقابل زعيم دولة كنهرو».

«فوافق وكنا يوم الاثنين وطلب النحاس باشا أن تكون المقابلة يوم الخميس الساعة ١١ صباحا فى منزله بجاردن سيتى».

«عندما وصل نهرو لمطار القاهرة استقبلته نيابة عن النحاس باشا وأثنى - قبل ركوبه السيارة - على النحاس باشا، وكانت الحكومة استقبلته استقبالا رسميا.. وتوجه نهرو إلى فندق سميراميس، وبعد ذلك أقام بالسفارة الهندية».

«وجاء نهرو.. وكنا أربعة. نهرو وبانيكار والنحاس باشا وأنا توليت الترجمة.. ودار بين نهرو والنحاس باشا حديث ودى وتاريخى رائع.. أخذ النحاس باشا يسرد عليه علاقته بوالده موتيلال نهرو وكيف قابله فى مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ و١٩٢٠ عندما كان موتيلال مع غاندى..والنحاس باشا فى وفد مصر.. وكانا يسكنان فى فندق واحد وربطتهما علاقة طيبة ومودة.. وكانا يتلاقيان كل يوم فى مؤتمر الصلح وفى اللجان وأحبه جدا، وكان موتيلال معجبا بالوفد وبسعد زغلول باشا ومأخوذا به.. وكيف كان يطلب منه (أى من النحاس) أن أعرفه على سعد ليجلس معه بعض الوقت.. المهم أن تبادل حديث الذكريات بينهما استمر حوالى ساعة.. وأذكر أن نهرو قال للنحاس باشا:

«أنا أعتبرك معلما لجيلين فى الهند».

«ويقصد بهذا جيل والده وجيله هو».

(١٥)

ويلقى إبراهيم فرج بأضواء على بعض التفاصيل القديمة فى علاقة الوفد بحزب المؤتمر الحاكم فيقول:

«إن غاندى نفسه فى سنة ١٩٣٢ عند رجوعه أو مجيئه ـ لا أذكر بالتحديد ـ من مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن الذى انتهى بالفشل أبرق له النحاس باشا وهو على ظهر الباخرة التى أقلته يدعوه للنزول فى مصر ودعاه لحفلة شاى.. فرد غاندى بالموافقة.. وأعد له النحاس باشا تورتات لا توجد بها المواد التى لا يأكلها غاندى.. تورتة تفاح.. تورتة جوز هند.. ودعا الهيئة الوفدية لها.. لكن الإنجليز رفضوا أن ترسو المركب فى الميناء ورفضوا نزول غاندى، وكانت المراكب تحمل التموين إليها فى البحر.. فأرسل النحاس باشا وفدا يضم النقراشى وأحمد حمزة وقاسم جودة وأنا لمقابلة غاندى على المركب فسمح الإنجليز لنا بزيارة غاندى».

«وتصادف أن كان هذا اليوم يوم صمت لا يتكلم فيه غاندى أبدا، وكان له كل أسبوع يوم صمت، فالنقراشى باشا ـ رحمه الله ـ كان يكتب له بالإنجليزى على ورقة، ويرد غاندى كتابة دون أن يتكلم، كتب له إننا نحييك ونأسف جدا أنك لا تستطيع النزول، فكتب غاندى أنا أحييكم وبلغوا تحياتى إلى النحاس باشا وإلى مدام زغلول ـ يقصد زوجة سعد باشا زغلول ـ وأنا أحيى جهادكم».

«إلى أن طلب منا الإنجليز النزول.. وكان غاندى يجلس على ظهر الباخرة وليس فى كابينة فاخرة وهو يلبس الرداء الذى يكاد يغطى جسمه ورأسه عار.. وعدنا.. والنحاس باشا ـ رحمه الله ـ أتحفنا بتوزيع هذه التورتات».

ثم يروى إبراهيم فرج قصة زيارة أنديرا غاندى مع والدها:

«وفى سنة ١٩٣٣ جاء نهرو إلى مصر ومعه ابنته أنديرا غاندى.. كانت فتاة لطيفة فى نحو السادسة عشرة وقتها.. وزار بيت الأمة ـ بيت سعد باشا ـ والتقطت لهما صورة مع النحاس باشا أخذها نهرو».



وعلى مستوى الذكريات الشخصية يروى إبراهيم فرج أنه كان صاحب المشورة بشراء سفارة الهند التى لا تزال قائمة حتى الآن فى الزمالك، والدكتور محمد رضا

الذى يشير إليه إبراهيم فرج فى المذكرات هو والـد المغفور له أستاذنا الجليل الدكتور أمين رضا أستاذ جراحة العظام ووكيل كلية طب الإسكندرية:

«فى سنـة ١٩٤٩ قبل وصول الـوفد إلى الحكم سـنة ١٩٥٠، أرسلت الـهند أول سفيـر لها فى الـقاهرة اسمـه الدكتور سـيد محمـود.. وكان مسلـما فنزل فـى فندق شبرد.. وجاء لزيارة بيت الأمة ومقابلة قادة الوفد.. وكان يبحث عن سكن.. فوجدنا شخصا اسمـه الدكتور محمد رضا وكانت لـه قضايا عندى ويسكن فـى حى السيدة زينـب.. وله فيلـلا فى الزمـالك.. فعرضـت عليـه أن يبيعـها للـهند.. فوافـق فورا.. وذهبت مع السفير لـرؤيتها فأعجب بها واشتروها بمبلغ ستـين ألف جنيه.. وهى المقر الحالى لسفارة الهنـد.. وفى أثناء مقابلة النحاس باشا مع نهـرو بالسفارة قال السردار بانيكار لنهرو:

«إن إبراهيم فرج رجل وطـنى صحيح، وهو الذى أرشدنا عن هـذه الفيللا وحرر عقد ملكيتها لنا ورفض أن يأخذ أتعابا عن هذا العمل».

ويردف إبراهيم فرج بعد هذا بقوله :

«وأنا أقول هذه الرواية لأزيد فى التأكيد على العلاقة القديمة التى كانت بيننا وبين الهند».

(١٦)

ويحرص إبراهيم فرج فـى مواضع كثيرة من كتاب ذكرياته عـلى أن يشير إلى أن النحاس باشا كان واعيا جدا لأهمية الحكومات المدنية، وأنه واجه الزعيم محمد على جناح برأيه فى الخطأ الـكبير بقبول تقسيم الهند علـى أساس دينى، وسنرى من رواية إبراهيم فـرج أن محمد على جناح دهـش لرأى النحاس، وربما توحى روايـة إبراهيم فرج بأن محمـد على جناح شعر بأنه كـان فى حاجة إلى مثل هذا التـنوير الذى جاءه متأخرا بـعد فوات الأوان. وربما يوحى لـنا إبراهيم فرج بهـذا المعنى بما يشيـر إليه من قول مـحمد علـى جناح: «إننـى أسمع مـثل هذا الكـلام لأول مرة». وربما يوحـى به بطريقة أعمق من مجمل الرواية.

ولسنا ـ فى كل الأحوال ـ نظن مثل هذا التفكير مناقضا لتفكير النحاس فى ذلك الوقت، لكن ربما بالغ إبراهيم فرج فى تصوير طبيعة الحوار، وعلى كل حال فمن المهم أن نسجل هذا الحوار بين الزعيمين الكبيرين على نحو ما يرويه إبراهيم فرج:

«... وفى سنة ١٩٤٦ وبعد مؤتمر المائدة المستديرة الذى قرر هذه التجزئة.. عاد غاندى مغموما حزينا.. وعاد محمد جناح فرحا مسرورا سعيدا. فأراد محمد على جناح أن يمر على الزعماء المسلمين فى آسيا وأفريقيا ليزكوا هذا التقسيم ولكى يقدم نفسه إليهم بأنه عمل عملا وطنيا لا مثيل له.. وجاء لمقابلة النحاس باشا الذى كان خارج الحكم وقتها ويتعرض للحملات العنيفة، مما يوضح لك مدى المكانة التى كانت له حتى وهو خارج الحكم».

«واستقبله النحاس باشا.. وبدأ محمد على جناح الحديث بقوله:

«أنا جئت إليك بصفتك الزعيم المسلم الكبير Great moslem leader.

«ما أن سمع النحاس باشا ذلك حتى قال له:

«اسمع.. أنا لست Great moslem leader ـ أى لست الزعيم المسلم الكبير.. إنما أنا National leader ـ أى زعيم وطنى. لقد وحد سعد زغلول بين الطوائف فى مصر وأنا أسير على خطاه.. وأكبر إنجازات الوفد تحقيق الوحدة الوطنية فى مصر واستمرت وستستمر.. وأنتم لم تسعوا للوحدة الوطنية.. وإنما سعيتم للفرقة الوطنية.. الهند وباكستان بلد واحدة.. أصل واحد.. نشأ نشأة واحدة.. تاريخهم واحد ومصالحهم واحدة..أما كون هذا مسلما وهذا بوذيا أو هندوستان.. فلا يهم.. كل هذا لا يهم.. الذى يهم وحدة الوطن والحضارة والإنتاج والقوة والرخاء.. لا التفرقة التى من شأنها إضعاف القوة المتجمعة.. والإنجليز هم الذين سيستفيدون من هذا الانقسام. وإذا انتهى الإنجليز ستوجد قوة استعمارية غيرهم.. ووسائل الاستعمار لا حصر لها وليس ضروريا أن تكون بالقوة العسكرية... الإنجليز احتلوكم بالتجارة».

«فقال له محمد على جناح: إننى أسمع مثل هذا الكلام لأول مرة».

«فقال النحاس باشا: لأننى أتكلم كوطنى لا أجامل.. وكنت أستطيع أن أستقبلك وأقول لك إنه لا شأن لى بقضاياكم أنتم أحرار.. إنما أنا أتكلم كوطنى أعرف أن

هناك رابطة بين الوفد وبين حزب المؤتمر عندكم.. والجهاد فى مصر والهند بدأ فى وقت واحد.. وأنا سعيد بما كنت أسمع من غاندى بأن حزب المؤتمر تأثر بنجاح الوفد فى تحقيق الوحدة الوطنية فى مصر وأنه يسعى لتحقيق مثلها فى الهند.. وكنت أسعد جدا عندما أسمع أن غاندى التقط دعوته لمقاومة الإنجليز مقاومة سلبية من الوفد عندما أصدر الوفد قراراته بمقاطعة الإنجليز وعدم التعاون معهم وحكم على قادة الوفد بالإعدام ثم الأشغال الشاقة المؤبدة. وهو لم ينكر أنه أخذ هذه الدعوة من الوفد.. وكنت سعيدا كلما أسمع التلاقى بين جهاد مصر عن طريق الوفد.. وجهاد الهند عن طريق حزب المؤتمر. أنا أقول لك الحقيقة.. لا أداهن ولا أجامل.. وأنا لم أبحث الأمر جغرافيا.. أنا لا أعرف.. إنما على حسب الخريطة التى تعرضها علىّ للباكستان.. أجد أن باكستان التى تكونونها عبارة عن قطع متفرقة.. البنجال هنا.. كشمير هنا.. مفيش وحدة جغرافية.. كشمير فى مكان ولا تريد الانضمام إليكم.. والبنجال والبنغال تفصل بينها أراضى الهند».

«وحاول محمد على جناح المستحيل مع النحاس باشا فلم يستطع.. حاول أن يصدر بيانا بأنه قابل النحاس باشا، وعرض عليه الأمر فوافق وبارك قيام باكستان.. ولكن النحاس باشا اعتذر.. وقال له: عايز تكتب بيان؟ قول إننا تقابلنا واذكر رأى كل منا.. وأننى أصررت على رأيى».

«فلم يوافق محمد على جناح وقال له: إن هذا يضرنا».

«وانتهت المقابلة دون صدور أى بيان عنها».

ويبدو بوضوح أن إبراهيم فرج بعد تجارب مصر المتتالية فى عهد الليبرالية وعهود الثورة قد أصبح حريصا على أن يؤكد أهمية فكرة الدولة المدنية، وقد رأينا لتونا حرصه على رواية حوار النحاس مع محمد على جناح على النحو الذى رواه به، وقبل هذا بصفحتين يشير النحاس إلى حوار آخر بين النحاس ونهرو عند زيارة نهرو لمصر فيقول:

«وتصادف أن الجمهورية أعلنت فى مصر فى هذا اليوم، فالنحاس باشا قال لنهرو:

«أنا سعيد جدا أنى أعيش حتى أرى بعينى رأسى إعلان الجمهورية فى مصر، لأننا

كنا دائما متهمين لدى الملك فؤاد ثم الملك فاروق من بعده بأننا غير موالين للعرش، وأننا نسعى لإقامة جمهورية مصرية صميمة والتخلص من هذه الأسرة، فأراد الله أن أعيش لأرى أن هذه الأسرة زحزحت من مصر وانتهى حكمها للأبد. الآن نشأت الجمهورية التى أرجو الله أن يوفق رجال الجيش فى أن تكون جمهورية علمانية، وأنا أعرف أنك صديقهم فأرجوك أن تقول لهم إن الضمان لما يريدون من إصلاح هو أن تكون الجمهورية علمانية ديمقراطية لأننى أكره الحكم الدكتاتورى العسكرى».

(١٧)

ونأتى إلى حديث إبراهيم فرج عن سياسات الوفد، وبالطبع فإن إبراهيم فرج يدافع عن موقف الوفد من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وهو يورد بعض القرائن التى شاهدها بعينى رأسه والتى تدل دلالة واضحة على أن النحاس لم يكن متورطا بأية صورة من الصور فى هذا الحادث. من هذا أن النحاس سجل فى خطاب قبوله تأليف الوزارة إلحاح الملك عليه بقوله:

«وبعد أن ألحت علىّ المرة تلو المرة والكرة بعد الكرة أن أتولى الحكم وناشدت وطنيتى واستحلفتنى بحبى لبلدى ومن أجل هذا أنا أقبل الحكم إنقاذا للموقف منك أنت».



وربما يكون من المفيد هنا أن ننقل الفقرة الأولى للنص الأصلى الذى ورد فى جواب النحاس باشا على الملك عند تكليفه بتشكيل الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢، وسنلاحظ أن العبارات التى أشار إليها إبراهيم فرج قد وردت بالفعل فى مضمون نص النحاس باشا،ولكن ليس بنفس المعنى الدقيق الذى أراده إبراهيم فرج.

وللقارئ أن يحكم بمنتهى السهولة على الفارق بين النصين، مع أن فى كليهما شرفا للنحاس العظيم وللوفد العظيم، ففى نصوص عبارات النحاس باشا معان لم يتنبه إبراهيم فرج إلى إبرازها بقدر ما تستحق:

«يا صاحب الجلالة..

«تفضلتم جلالتكم فعهدتم إلىّ مهمة تأليف الوزارة فى هذه الظروف الخطيرة، وأبيتم إلا أن تزيدونى شرفا فوق شرف بأن أعربتم بلسانكم الكريم المرة بعد المرة، والكرة بعد الكرة، عن ثقتكم فى وطنية هذا الضعيف، مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما إلىّ تقضيان علىّ بأن أتقدم لإنقاذ الموقف، وأتحمل مسئولية تطورات علم الله أن لم يكن لى يد فيها، بل جلبها على البلاد غيرى بأعماله أو بإهماله، فأصبح من واجبى كمصرى وكوطنى - إذا اتسعت لذلك جهودى - أن أنقذ البلد من نتائجها وأجنبها وزرها، بعد إذ ظهرت بوادرها وتكررت نذرها».

«قدرت المسئولية ووزنت عبء أثقالها، فرجحت أمام عينى كفة ضعفى عن احتمالها، فاعتذرت عن قبول الوزارة فتفضلتم فأصررتم، فزادنى إصراركم على الثقة بى خشية من الثقة بنفسى، لكنى إزاء أمركم الصادر إلىّ باسم العرش ومصر، قبلت وعلى الله توكلت».



ويؤكد إبراهيم فرج أنه لم يحدث أى اتصال بين النحاس والإنجليز وربما لا يمنع هذا الإنكار من نفى ما هو ثابت من أن الوزير الوفدى أمين عثمان كان وثيق الصلة بالإنجليز ودائم التحدث فى شئون العلاقات بين الوفد والإنجليز ويقول:

«وهذا ثابت من الوثائق الرسمية البريطانية.. وآخرها ما نشره الأستاذ محسن محمد فى جريدة «الجمهورية»، ومنها جواب من إيدن إلى اللورد كيلرن.. يقول له فيها احذر أن يعرف النحاس باشا بهذه المناورات التى تحدث».



كما يذكر إبراهيم فرج ثلاث قرائن أخرى يدلل بها على عدم تورط النحاس فى علاقة مع الإنجليز فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بأى صورة من الصور، وهى قرائن بسيطة لكنها تؤكد المعنى الذى يريد إبراهيم فرج تأكيده فلم يكن لدى النحاس الزى الرسمى لمقابلة الملك، كما أنه تباطأ فى الوصول إلى المحطة حتى يفوته القطار، وقبل هذا فإن الذى تولى الرد على مكالمة القصر لم يكن النحاس وإنما مكرم باشا عبيد.

ولنقرأ هذا الجزء من رواية إبراهيم فرج:

«وسأقول لك واقعة.. وهى أن النحاس باشا لم يكن عنده «ردنجوت» ليقابل به الملك لأن منزله كان مغلقا.. فهل هذا دليل على ترتيب بينه وبين الإنجليز؟! والنحاس باشا كان وقتها فى مدينة قنا بالوجه القبلى عند مكرم باشا.. واتصل إسماعيل تيمور الأمين الأول للملك بمكرم باشا فى منزله بقنا وطلب منه أن يتحدث مع النحاس باشا، لكنه رفض أن يرد عليه فى التليفون.. فقال مكرم لإسماعيل تيمور: «قل لى أنت عايز إيه وأنا أقول له».

«فقال له: الملك عايز يقابله بكره الساعة ١١».

«فتعهد له مكرم بإقناع النحاس باشا بمقابلة الملك. ولما فاتحه فيما قاله إسماعيل تيمور رفض بشدة.. وقال إنه مرتبط بمواعيد لمقابلات مع كبار الوفديين فى الوجه القبلى وبالاحتفالات التى سيقيمونها له. ثم إن هذه الرحلات التى يقوم بها ترفه عن نفسه.. ورفض.. ولكن مكرم باشا أخذ يلح عليه بشدة إلي أن وافق على السفر للقاهرة.. وتحضرنى هنا واقعة طريفة، فقد كان النحاس باشا يتثاقل فى التوجه إلى محطة قنا عسى أن يفوته القطار فلا يسافر، وفطن فؤاد سراج الدين ـ وكان معهم بالرحلة ـ إلى هذا التباطؤ فتوجه إلى المحطة وأبلغ ناظرها دقة الموقف وطلب إليه أن يتوقف القطار بالمحطة حتى يحضر النحاس مهما تأخر، وبالفعل تأخر ساعة وسافر بعدها».

(١٨)

ويشيد إبراهيم فرج بموقف النحاس حين قرر إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وينفى أن يكون النحاس باشا قد استشار الملك فى إلغاء المعاهدة على نحو ما ذكر حسن يوسف فى مذكراته، ويروى إبراهيم فرج ذكرياته عن إلغاء المعاهدة فيقول:

«النحاس لم يستشره (أى الملك فاروق).. إنما أبلغه به كأمر واقع. وفى يوم إلغاء المعاهدة كنا فى مدينة الإسكندرية.. فاستدعى النحاس باشا حسن يوسف يوم ٧ أكتوبر وأبلغه أن هناك مراسيم مهمة جدا يريد من الملك أن يوقع عليها.. وطلب منه أن يرسلها قبل الساعة الخامسة من اليوم التالى إلى مقر مجلس الوزراء فى بولكلى..

وكان حسن يوسف وطنيا حقا ورحب بها، وقابل النحاس باشا وأثنى على وطنيته ثناء كبيرا.. وقال له النحاس باشا:

«يجب أن أسترعى نظرك بأن المراسيم يجب أن تأتى من عند الملك قبل اجتماع البرلمان.. وإذا تأخرت فسأقول فى الاجتماع بأنها لم ترد من عند الملك ولم يوقعها».



ويردف إبراهيم فرج معقبا على الرواية المنسوبة إلى حسن يوسف باشا والقائلة بأن إلغاء المعاهدة كان بناء على اتفاق النحاس مع الملك ويقول:

«ولقد عجبت أشد العجب مما كتبه حسن يوسف فى مذكراته بأن إلغاء المعاهدة كان باتفاق مسبق مع الملك.. وهذا غير صحيح إطلاقا.. وربما اختلط الأمر عليه بما كان يرد فى خطب العرش من إشارة إلى نية الحكومة فى اتخاذ إجراء حازم بالنسبة لتسوية العلاقات بين مصر وانجلترا بخصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ وضرورة تعديلها بما يحقق الجلاء الناجز، وإقرار وحدة مصر والسودان».

«والثابت تاريخيا أن النحاس باشا عندما استدعى حسن يوسف قبل عرض المراسيم على المجلسين بأربع وعشرين ساعة، حذره تحذيرا شديدا صريحا من أن يفشى هذا السر إلى أى أحد، وأن يرجو جلالة الملك بأن يحتفظ به أيضا. وقال له:

«وأرجو ألا تعتبر هذا تهديدا.. وسأفهم تماما إذا وصل الخبر إلى السفارة البريطانية سيكون مصدره السراى وأنت تعلم من أقصد: إلياس أندراوس، وفى هذه الحالة سيكون لى شأن آخر».

وفى موضع آخر من مذكراته يذهب حسن يوسف إلى القول بأن النحاس باشا كان على موعد مع الملك يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥١، وأنه فى تلك المقابلة أبلغه بنية الحكومة فى إلغاء المعاهدة، والحقيقة التى أعلمها علم اليقين.. هى أن الزيارة كانت بهدف التعديل الوزارى الأخير الذى عين فيه كل من عبدالمجيد عبدالحق وحسين الجندى وزيرين.

....

«وهذا ما حدث فى المقابلة.. ولم يدر فيها حديث قط بشأن إلغاء المعاهدة».

ويتصدى إبراهيم فرج لحسن يوسف فى قضية أخرى تتعلق بإلغاء المعاهدة والآثار المترتبة عليها:

«وما دمنا نتعرض لما قاله حسن يوسف فى مذكراته بهذا الخصوص، فيهمنى أيضا أن أشير إلى أن ما ذكره بخصوص لقب ملك مصر والسودان وامتناع بعض الدول عن الاعتراف به. فالذى حدث أنه فى منتصف نوفمبر أو فى العشرين منه.. أن جاء بعض السفراء للقائى وكنت وزيرا للخارجية بالنيابة نظرا لسفر محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية إلى اجتماع للأمم المتحدة.. وقد رفضت لقاءهم لأن أوراق اعتمادهم كانت مقدمة إلى ملك مصر فقط متجاهلا للقب الجديد الذى أقره البرلمان تعديلا للمادة ١٥٩، ١٦٠ من دستور سنة ١٩٢٣».

«وبطبيعة الحال رفضت السراى قبول أوراق اعتماد لاتقدم إلى اللقب الدستورى الجديد وهو ملك مصر والسودان واضطروا إلى الرجوع إلى حكوماتهم التى أقرت الوضع الجديد واستبدلوا بأوراق الاعتماد أوراقا أخرى باللقب الجديد فيما عدا البرتغال التى كان يحكمها الطاغية سالازار.. وهؤلاء السفراء يمثلون اليونان وهولندا وإيطاليا والبرتغال».

(١٩)

ويحرص إبراهيم فرج على أن يرد على الدعاوى القائلة بأن حكومة الوفد لم تستعد لإلغاء المعاهدة، ويتصدى لهذه المقولة بأن يذكر قصة اجتماع للوفد مع هذه القيادات التى زايدت على موقف الوفد:

«ماذا يراد بالقول أن الحكومة لم تستعد؟».

«هذه النغمة انكشفت عندما اجتمع معنا بعض زعماء الأقليات وبعض الأشخاص ممن كان يهمهم حرب الإنجليز، ونقلوا هذه العبارة فى الحوار الذى دار بيننا وبينهم فى وزارة الداخلية».

....

«ويحدد إبراهيم فرج هؤلاء الأشخاص بالاسم وهم: أحمد حسين وصالح

حرب، ومرشد الإخوان المسلمين حسن الهضيبى وعزيز المصرى وغيرهم.. هؤلاء الزعماء الذين جلسوا معنا لنأخذ رأيهم فيما يجب عمله ونناقشهم فيه.. فكانت الكلمة الأولى والسؤال الأول على ألسنتهم جميعا».

....

«تصور هؤلاء الناس المفترض أن يكونوا فدائيين على حسب ما كانوا ينشرون فى صحفهم ويقولون فى خطبهم هم أنفسهم يسألوننا عن خطتنا فى محاربة الإنجليز؟ فطبعا كان جوابنا أن الخطة جاهزة وهى أن الشعب المصرى كله مجند لضرب الإنجليز فى القنال لأننا أبحنا حمل السلاح فى هذه المنطقة دون قيد أو شرط ليتمكن الشعب من محاربة الإنجليز. منعنا التموين عن الإنجليز منعا باتا.. أخرجنا العمال من العمل فى المعسكرات».

«إن الهجوم الذى شنوه علينا كان خطوة للتخلص من الوفد وللتخلص من الحياة الدستورية فى مصر».

....

«بعد إلغاء المعاهدة جمعناهم لنتناقش معهم ويساعدونا.. لكننا لم نجد من هؤلاء إلا روح التخاذل، واتضح أنهم يريدون ضرب الوفد لحساب الملك».

(٢٠)

وفى أكثر من موضع يعدد إبراهيم فرج بإعجاب شديد بعض إنجازات النحاس، من هذا حديثه على سبيل المثال عن معاهدة ١٩٣٦:

«وكانت أفضل من غيرها من المشاريع التى عرضت على مصر.. فلقد ألغت الامتيازات الأجنبية».

«كان الأجانب يتمتعون بامتيازات تجارية وصناعية وزراعية على حساب المصريين.. وبعد المعاهدة هبطت ملكية الأجانب للأرض الزراعية إلى النصف عما كانوا يمتلكونه قبلها. وشنت الحكومة هجوما ضد تملك الأجانب للأراضى الزراعية أو الأراضى القابلة للزراعة أو الأراضى الصحراوية.. وتم سحب الموظفين الأجانب

والإنجليز من الجيش دون استثناء.. وفتحت أبواب الكلية الحربية أمام أبناء الشعب، ودخلها الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة، وحاكمونا أمام محكمة الثورة.. وألغيت وظيفة المفتش العام للجيش.. وصدرت قوانين الضرائب، وعمرت خزانة الدولة، وزادت الميزانية أضعافا مضاعفة.. وألغيت المحاكم المختلطة وأصبح القضاء المصرى والقانون المصرى يظلان سكان مصر أجمعين.. من مصريين وغير مصريين».

(٢١)

ويثبت إبراهيم فرج فى أكثر من موضع من هذه المذكرات مدى وعى الوفد للبعد الاجتماعى فى سياسته الداخلية والاقتصادية، ومع أنه لا يستخدم هذا التعبير الذى نستخدمه فإنه كان واعيا بما فيه الكفاية للتوجهات الاشتراكية وهو يصف سياسات الوفد بالاشتراكية، ويحرص فى ذات الوقت على نفى الصفة الشيوعية عنها.

والشاهد أن إبراهيم فرج فيما يرويه بسلاسة وصدق يجعل القارئ يتعجب لكل هذه الطنطنة التى أحيطت بها بعض إنجازات الثورة، ولا تزال تحاط بها على غير استحياء من حقائق التاريخ وحقائق التحول الاجتماعى نفسه، ويجد الإنسان نفسه فى حيرة هل كان ضروريا لسياسات التحول الاجتماعى أن تتشدق بكل هذه الأيديولوجيات حتى تجد لنفسها مكانا تحت ضوء الشمس؟:

«فالوفد بحكم مبادئه ديمقراطى، والنحاس باشا نفسه كان يؤمن بذلك.. ولكن الاشتراكية لا تعنى الماركسية.. إنما هى اشتراكية وطنية وفدية.. وكثير من هذه القوانين الاشتراكية كان يصدرها الرجل الذى يتهمونه بأنه إقطاعى وهو فؤاد سراج الدين.. وهو الذى وقع قانون إنشاء النقابات العمالية عندما كان وزيرا للشئون الاجتماعية.. هذه هى ميزة الوفد».



ويبدو أن إبراهيم فرج لم يكن معنيا بأن يؤكد على الجوانب الإنسانية فى فهم النحاس باشا واستيعابه لمعاناة الشعب، وإيمانه بالعمل من أجله، وهى مسلمات واضحة فى فكر النحاس، لكنها غُيبت فى ظل ظلم الثورة للنحاس وعهده، ومع هذا تأتى ضمن حديثه قصة عارضة تبين هذا المعنى:

«فعندما مات إبراهيم عبد القادر المازنى، رحمه الله، وكان سليط اللسان على النحاس وعلى الوفد فى الجرائد المعادية له.. وجاء طه حسين وهو وزير للمعارف فى وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ إلى النحاس باشا.. يقدم رجلا ويؤخر أخرى ويطلب معاشا استثنائيا لأولاد المازنى».

«قال له: عاوز كام؟».

«فقال طه حسين: أربعون جنيها فى الشهر».

«فرد النحاس باشا: لا.. مجلس الوزراء قرر منحهم خمسين جنيها».

«هذا هو تصرف النحاس مع المازنى الذى لم يقل كلمة طيبة فى الوفد».

(٢٢)

ويرى إبراهيم فرج أن الوفد وافق على تطبيق سياسة الإصلاح الزراعى عندما شرعت الثورة فى الأخذ بهذا المبدأ، وأن الوفد صرح لرجال الثورة بهذه الموافقة، بل إن إبراهيم فرج يروى ما هو أبلغ من هذا عن فترة سابقة شهدت موافقة واضحة للوفد من دعوة النائب محمد خطاب المبكرة إلى الأخذ بسياسة الإصلاح الزراعى.

ويبدو لنا مرة ثانية أن سياسات الوفد لم يكن ينقصها إلا قدر هائل من التسميع والتلميع الإعلامى وإخفات أصوات الآخرين نهائيا حتى يحقق الوفد بعض ما حققته الثورة التى استحوذت لنفسها فى الأذهان على مجمل الإنجازات الاجتماعية الاشتراكية.

ونحن لا ننحاز للوفد ضد الثورة لكننا نرصد أثر روايات إبراهيم فرج فى نفوسنا، ولعل كاتب المذكرات الأستاذ حسنين كروم نفسه كان يحس بنفس الإحساس حتى إنه كان حريصا على أن يبدى ـ على الدوام ـ عجبه من أن الثورة نفسها لم تتعاون مع الوفد على نحو ما كان ينبغى أن يتم.

ولنقرأ ما يرويه إبراهيم فرج:

«النحاس باشا كان بحكم ديمقراطيته يتيح الفرصة لأعضاء الوفد لمناقشة كل شىء.. وكان موافقا هو وفؤاد سراج الدين على الإصلاح الزراعى.. أما غالبية

قيادات الوفد فكانت ترى أن يتم الإصلاح الزراعى بواسطة الضرائب التصاعدية واعتمادا على الزمن عن طريق الميراث.. فإذا كانت الثورة تريد تحديد الملكية بمائتى فدان فيمكن لها أن تحسب إيرادها السنوى ثم تفرض ضريبة على مَنْ يملكون أراضى زراعية أعلى من هذا الحد بحيث لا تزيد دخولهم على إيراد المائتى فدان.. وهذا المال المجتمع يوجه للأغراض التى تريد الدولة النهوض بها».

«وبالإضافة إلى هذا فكانوا يعتقدون (يقصد قيادات الوفد) أن الإقطاع بمفهومه الذى كان موجودا فى أوروبا لا وجود له فى مصر. فكل ما استولى عليه الإصلاح الزراعى بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو ستمائة ألف فدان، ولم يستفد به إلا بضع عشرات من الألوف.. وهى كما ترى مساحة يملكها إقطاعى واحد فى أوروبا».

«ومع ذلك انتهوا (يقصد أعضاء الوفد) إلى الموافقة على قانون الإصلاح الزراعى طالما أن الثورة مصممة عليه لاعتبارات سياسية.. وأوفدوا فؤاد سراج الدين باشا ليبلغ رجال الثورة بما انتهى إليه رأى الوفد واجتمع بهم - وكان جمال عبدالناصر حاضرا - ساعات طويلة.. وقالوا له إنهم سيدرسون الموقف من الناحية الفنية ويردون عليه غدا.. فقال لهم: إنه مهما كانت الظروف فالوفد يوافق تماما على قانون الإصلاح الزراعى».

«وخرج من الاجتماع وذهب إلى جريدة «المصرى» ونشر بيانا بموافقة الوفد على الإصلاح الزراعى.. لكن بعض الصحف نشرت كذبا أن سراج الدين صرح بعد اجتماعه بأعضاء مجلس قيادة الثورة أنه وضعهم فى جيبه».



ويردف إبراهيم فرج هذا الحديث المهم بقوله:

«وعلى كل حال.. فالنحاس باشا لم يكن ليرفض أى مشروع أو قانون يحقق مصلحة شعبية لأنه زعيم شعبى.. وموقفه من الإصلاح الزراعى ليس جديدا.. إذ كان له موقف منه قبل ذلك عندما قدم محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ مشروعا بتحديد الملكية فأحيل إلى لجنة الشئون الاجتماعية فى مارس سنة ١٩٤٤».

«وأعلم أن النحاس أوصى بقبوله من حيث المبدأ وبالفعل درست اللجنة هذا القانون وقدمت تقريرها بالموافقة عليه مع رفع حد الملكية إلى مائة فدان بدلا من

خمسين كمـا جاء بالمشروع. وطبعا هذا التـصرف من جانب النحاس ينبـئ عن ميله لتحـديد الملكـية وسعيه إلـيها، ثم أقـيلت الوزارة فى ٨ أكـتوبر سنـة ١٩٤٤ قبل أن يناقش المجلس هذا القانون، وظل رابضا فى أضابير المجلس حتى تقرر رفضه فى سنة ١٩٤٧ فى عهد الحكومة التى كان ينتمى إليها مقدم المشروع».

يقصد إبراهيم فرج وزارة النقراشى باشـا زعيم حزب السعديين الذى كان محمد خطاب ينتمى إليه! والمعنى المقـصود واضح وهو أن الوفد رحب وشكل لجنة وافقت على الوصـول إلى حل وسط، وهو تحديد الملـكية بمائة فدان، أى بأقـل مما حددت به الثورة الملكية، ولكن التى رفضته كانت حكومة غير وفدية.

(٢٣)

وأكثر من هذا فإن إبراهيم فرج يفاجئـنا فى هذه المذكرات بحقيقة أن وزارة الوفد كانت أول مَنْ مـارس سياسة تأميـم الشركات، وسنرى مـن هذه القصة التـى يرويها صاحـب هذه المذكـرات نموذجا رائـدا لدور الدولـة القـوية فى الاقـتصاد الحـر حين تستطيع الدولة حماية مصالح المواطنين والشـعب بسلطات قانونية قادرة على التفريق بين ما هو مشروع وما هو مفترض.

وبوسعنا أن نضيف إلى هذه القصة قصتين أخريين يرويهما كل من صليب سامى وعبدالرحمن الرافعى فى مذكراتهما اللـتين تتناولان نفس الفترة (وقد أوردناهما فى كتابنا هذا)، وتتعـلق القصتان بقدرة وزيرى التموين (الرافعـى وصليب سامى) على إيقاف الشركات الكبرى عند حدها بالقانـون إذا ما مست سياستها مصالح الجماهير أو سياسة الدولـة القوية التى لابد لها ومـنها من أجل إحكام السيـطرة على الأسواق ومواجهة الاحتكار والإغراق.. إلخ.

ومن خلال هـذه الروايات لوزراء ثـلاثة مختـلفى الانتـماءات نستـطيع أن نفـهم بوضوح أن دور الدولة فى ذلك الوقت كان تبلـور وتجسد إلى الحد الذى نتمناه اليوم فى ظل اقتصاديات السوق التى عدنا إلى الأخذ بها.

وربما تدلنـا هذه الروايات الثلاث على مـدى ما كانت الدولة قد وصلـت إليه من

خلال مختلف الأحزاب (لا من خلال الوفد فحسب) من إحكام لسيطرتها على الحياة الاقتصادية من خلال التشريع الجيد، والتطبيق الأمين لهذا التشريع.

بل إننا نرى إبراهيم فرج وهو يتحدث عن قبول النحاس لمبدأ التأميم، بل وأخذه به رغم العلاقات الوثيقة التى كانت تربط الشركة المؤممة بالوفد:

«النحاس باشا أيد تأميم الصناعات الكبيرة والمرافق الرئيسية.. ولم يكن ليعارض إجراءات تستفيد منها غالبية الشعب. وأنا سأذكر لك واقعة حدثت فى وزارة الوفد عام ١٩٥٠ وكنت وزيرا للشئون البلدية والقروية، وهى أن شركة الكهرباء أو المياه ـ لا أذكر ـ التى كان لها حق الامتياز فى مدينة أسيوط انتهت مدة عقدها وأرادت تجديده واكتشفنا وجود بعض المخالفات المالية فأعطانى أمرا بصفتى الوزير المختص بتأميمها فورا، وفعلا أصدرت قرار تأميمها، وحاولت الشركة بكل السبل تجديد العقد، ووكلت عددا من كبار المحامين لا داعى لذكر أسمائهم، ليساعدوها فى تجديد العقد، ومعظمهم كان على علاقة طيبة معنا.. والشركة أرادت أن تستغل صلاتهم بنا وبالقصر اعتقادا منها أن ذلك سيسهل لها الأمر.. بل وقامت بتوسيط سفراء أجانب».

«ورغم ذلك فقد رفضنا تماما التراجع عن التأميم واستولينا على الشركة».

(٢٤)

ويشيد إبراهيم فرج بموقف النحاس من سياسة المواجهة مع البريطانيين فى ليلة الهجوم على كفر عبده ويعرض صاحب المذكرات رؤيته راويا تفصيلات مذهلة عن عظمة النحاس ووطنيته وتخاذل قوى الاحتلال التى وجدت فرصتها ـ للأسف ـ فيما بعد، ولنقرأ هذا الإنذار السابق على إنذار معركة الإسماعيلية الذى يبدو أنه كان بروفة بريطانية غربية للإنذار الأخير الذى سبق حريق القاهرة مباشرة:

«قبل أن يهجم الإنجليز على قرية «كفر عبده» ويهدموها، وكانت مركزا لتسرب الفدائيين، أنذر القائد الإنجليزى أرسكين باحتلال القرية، فاجتمع مجلس الوزراء لبحث الأمر وامتد الاجتماع حتى منتصف الليل وانتهى برفض الإنذار والتصدى

للإنجليز، وكلفني النحاس باشا بأن أستدعى السفير البريطاني في منتصف الليل لأبلغه بقرار مجلس الوزراء.. ولما أردت تأجيل الأمر إلى الصباح رفض النحاس باشا وأمرني باستدعاء السفير على الفور. وجاءني السفير وكان في حالة محزنة ومضطرب الأعصاب يسأل عن السبب في استدعائه في هذا الوقت المتأخر من الليل.. فقلت له:

«إننا رفضنا طلبات القيادة البريطانية وقررنا أن نقاومهم لآخر رجل إذا هجموا على كفر عبده.. وأنا أبلغك حتى تتولى إبلاغ القيادة العسكرية بوقف هذا العدوان».

«فاستأذنني في أن يطلب الجنرال أرسكين من مكتب رئيس الوزراء الذى كنا نجلس فيه، وفعلا طلبه وأخذ يحدثه ويرجوه أمامى، ومن العبارات التى قالها له:

«Pleas, God less you» وهذا معناه:

«أتوسل إليك.. الله يخليك.. أرجوك إرجاء هذا الهجوم حتى أتمكن من حل هذا الموضوع بالطرق السياسية».

«فقال له أرسكين: إن هذه مسائل تتعلق بأمن الجيش البريطاني.. لأن الجيش يصل به الحال أنه لا يجد نقطة ماء».

«وانتهى الأمر بأن هجموا على القرية وهدموها وسقط لهم قتلى كثيرون بأيدى الفدائيين وأرسلنا احتجاجات إلى العالم كله على هذه الوحشية.. وسميناها «دنشواى أخرى».

«كان النحاس ينتظرنى فى بيته وأبلغته بما حدث».

«قال: على بركة الله نحن لا يمكن أن نفرط فى شىء».

(٢٥)

ويعترف إبراهيم فرج ببعد نظر النحاس فيما يتعلق بموقفه من الثورة عند قيامها، وكيف أن النحاس ـ على نحو ما عرف ـ لم يكن متفائلا بوصول العسكريين إلى السلطة، وذلك على الرغم من أن معاونيه ومنهم إبراهيم فرج نفسه لم يكونوا

ينظرون إلى الأمور بنفس نظرة التحفظ التى أبداها النحاس منذ اليوم الأول.. وسننقل للقارئ مقتطفات مما أورده إبراهيم فرج فى هذه المذكرات:

«ولما عدنا إلى بيت النحاس باشا من مقابلة مجلس قيادة الثورة يوم ٢٦ يوليو، كان الليل قد انتصف وقال لنا:

«لست آمل خيرا فى هذا الانقلاب. فالحقيقة أن الدستور والديمقراطية فى مصر يهددهما أبلغ الأخطار. ثم أخذت الأمور تتكشف شيئا فشيئا. من تقارب وتباعد، وتصريحات متعارضة منقولة من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة.. إلى أن طلب أحمد أبو الفتح من النحاس باشا أن يقوم بعملية تقارب لبحث الموقف معهم.. فقال له النحاس باشا: إنه يوافق عندما تبدو لنا أمارات تدل على أنهم سائرون فى الخط الذى رسمناه للديمقراطية فى مصر.. أما إذا ذهبت إليهم دون أن تبدو دلائل تدل على أنهم سيحترمون الدستور والديمقراطية فهذا عبث.. لأننى سأبدو وكأننى أؤيد نظاما عسكريا دكتاتوريا».



ويروى إبراهيم فرج ما يذكره من وقائع تشكيل مجلس الوصاية، ولقاء ثلاثة من أقطاب الوفد - كان صاحب المذكرات أحدهم - بعلى ماهر، وتعليق على زكى العرابى باشا بأن على ماهر قد انتهى وأنه لن يحافظ على الدستور لأنه لا يؤمن به!:

«وبعد عزل الملك بدأوا يبحثون فى اختيار أعضاء مجلس الوصاية على الملك الطفل أحمد فؤاد.. وكان على ماهر فى ذلك الوقت هو المتولى بحث هذا الموضوع، وكان رئيسا للوزارة أيضا وطلب إلينا أن نبدى رأينا. فالنحاس باشا كلف على زكى العرابى ومحمد صلاح الدين وأنا لنسافر إلى الإسكندرية للتحدث مع على ماهر فيما يختص بأعضاء مجلس الوصاية وقال: إن من الضرورى خدمة البلد، وأن تقولوا لعلى ماهر أن يحافظ على الدستور وينفذ ما به فى هذا الشأن بالذات».

«أما الأوصياء فيختاروا ما يشاءون.. وكان من رأى النحاس باشا ألا يتم اختيار أحد من الأسرة المالكة فى مجلس الوصاية، واقترح النحاس باشا على الشمسى باشا، وبهى الدين بركات باشا، وحسين سرى باشا».

«وسافرنا إلى الإسكندرية وقابلنا على ماهر عدة مرات، وإذا به يطلب منا أن

نطمئن وينصحنا بالسكوت ويقول إنه «متفاهم مع الضباط».. وقالها بنوع من القرف عدة مرات.. وعندما خرجنا علق على زكى العرابى باشا:

«إن هذا الرجل انتهى وإنه لن يحافظ على الدستور لأنه لا يؤمن به».

(٢٦)

ويبلور إبراهيم فرج فى هذه المذكرات رواية ما انتهت إليه مساعى الوفد وقياداته فى الالتقاء المبكر بالثورة ورجالها فيقول:

«المهم أن مساعى تحقيق اللقاء مع رجال الثورة تتابعت، وانتهت بموافقة النحاس باشا على اللقاء بشرط أن يفرجوا عن المعتقلين الوفديين لأنهم كانوا قد اعتقلوا فريقا منهم، قبل أى لقاء».

«وبعد عدة أيام جاء أحمد أبو الفتح وأبلغ النحاس باشا أنهم وافقوا على الإفراج عن جميع المعتقلين من مختلف الأحزاب وليس عن الوفديين فقط.. فوافق النحاس باشا.. وفى اليوم التالى ذهب النحاس باشا وكنت معه لمقابلة أعضاء مجلس قيادة الثورة».

ثم يروى إبراهيم فرج قصة استقبال محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة للنحاس، وكيف كان النحاس كعادته صريحا قاطعا فواجه على ماهر بأنه ادعى أقوالا لم يقل بها النحاس حول اعتراضه على وجود أحد الضباط فى هيئة الوصاية، وكيف حذر النحاس من إلغاء الأحزاب والوفد، وبين للضباط قيمة الوفد وكيف أنه الحصن المنجى للجميع والمنجى من التطرف.. وحذرهم من أن يقعوا فى الخطأ الذى يقع فيه العسكريون دائما، ولنقرأ النص الكامل لهذه الرواية التى يستحضرها إبراهيم فرج من ذاكرته:

«واستقبلنا محمد نجيب وكان معه بعض الضباط وأخذ يتحدث عن النحاس باشا ويثنى عليه وأسرف فى هذا إسرافا كبيرا.. فقال له النحاس باشا: «أنا بلغنى أن على ماهر قال لكم إننى أعترض على وجود ضباط من الجيش فى مجلس الوصاية.. أنا لم أعترض.. ولم أذكر له شيئا فى هذا الموضوع.. وإنما كل الذى قلته أنه لا داعى

لأن نضع بين أعضاء مجلس الوصاية أحدا من أمراء البيت المالك المعزول.. أما ما عدا ذلك فلم أقل له شيئا».

«وأنا أعتقد أن على ماهر هذا من طبيعته الوقيعة.. وأنا أقولها، وهو (أى على ماهر) موجود... أنا ما يهمنيش.. إنما جاى أحذركم من شيء (وأشار بيده على كل الموجودين) وهو إلغاء الأحزاب وإلغاء الوفد بالذات.. لأن هذا سيثير عليكم عاصفة من الاستياء إذا لم تظهر آثاره حالا فستظهر آثاره فيما بعد.. واعلموا أن الوفد ليس حزبا سياسيا.. إنما هو يمثل كافة التيارات فى مصر».

«وطوال عهود الوفد لم يظهر أى خلاف طائفى أو فئوى كالإخوان المسلمين والشيوعيين.. وكان هؤلاء جميعا يستظلون بالوفد.. لهذا كان الوفد بمثابة الحصن الذى يأوى إليه الجميع.. منجاة من كل تطرف يمينى أو يساري. وهذه نصيحة أقدمها لكم لوجه الله باسم تجاربى كلها.. وأنا لا أطمع فى حكم أو شيء من هذا.. وأتمنى لكم التوفيق... بس أحذركم من هذا الخطأ الذى يلجأ إليه العسكريون دائما».

(٢٧)

ولا تخلو هذه المذكرات بالطبع من أحاديث متفرقة يدلل بها إبراهيم فرج على مدى تغلغل روح الوحدة الوطنية فى تصرفات النحاس وقيادات الوفد:

«فى الانتخابات الأولى سنة ١٩٢٣ كان مصطفى النحاس بك ـ وقتها ـ مرشحا فى دائرة سمنود، وكان عائدا لتوه من المنفى فى جزيرة سيشيل، وكانت الانتخابات تجرى على درجتين: كشوف انتخابية فيها ثلاثون عضوا ينتخبون من بينهم واحدا اسمه المندوب الثلاثينى.. ومجموعة المندوبين ينتخبون عضو مجلس النواب. فحدث فى سمنود أن قسيس البندر كان فى الكشف الثلاثينى وهو القبطى الوحيد، والباقون مسلمون.. ومن بينهم كبير العلماء فى سمنود الشيخ مصطفى البكرى.. فطلب النحاس باشا من الأعضاء اختيار القسيس.. ففعلوا ذلك.. وانتخب القسيس بالإجماع مندوبا ثلاثينيا.. وكان اسمه عبدالمسيح».

ويتناول إبراهيم فرج أيضا بالتفصيل قصة ما حدث فى سنة ١٩٢٨ فى وزارة النحاس الأولى قبل سفر بعثة المحمل إلى مكة المكرمة، وهى قصة طريفة بكل المقاييس:

«كان العرف يجرى بإقامة الاحتفال فى ميدان الجيش بالعباسية، حيث يسلم أقدم لواء بالجيش المصرى مقود الجمل إلى أمير الحج.. وفى تلك السنة ـ أى سنة ١٩٢٨ ـ كان أقدم لواء فى الجيش هو نجيب مليكة باشا ـ رحمة الله عليه ـ وكان قبطيا.. فقيل للنحاس باشا يومئذ إن مليكة باشا القبطى سيتسلم مقود الجمل ليسلمه إلى أمير الحج».

«فلم يجد النحاس باشا غضاضة فى ذلك وقال:

«مادام مليكة باشا أقدم لواء وتنطبق عليه القاعدة فهو الذى يتسلم مقود الجمل ويسلمه إلى رئيس بعثة الحج».

«وإذا بجرائد الأحرار الدستوريين تنطلق معلنة كفر الوفد ورئيسه لأنه يسلم مقود الجمل إلى لواء قبطى ليسلمه إلى أمير الحج المسلم.. وأن هذا لا يتفق مع احترام الكسوة الشريفة».

«فما كان من النحاس باشا إلا أن أصر على رأيه وقال:

«هو فيه جمل نصرانى وجمل مسلم؟ كلام فارغ.. هذه مسألة تقليدية لا أكثر ولا أقل.. وسيسلم المقود إلى أمير الحج وينتهى الأمر.. هو إحنا اخترنا أمير الحج قبطى؟؟».

«وأصرعلى رأيه وانتهى الأمر إلى أن اللواء نجيب مليكة سلم مقود الجمل إلى أمير الحج وانتهت الأزمة».

(٢٨)

كما يروى إبراهيم فرج قصة وظائف البلديات وكيف أن النحاس العظيم لم يتقبل على الإطلاق منطق مدير البلديات الذى كان يأخذ الأمور بطريق المواءمة المظهرية التى درج عليها المصريون فيما بعد:

«وحدث أيضا سنة ١٩٢٨ أن إدارة البلديات فى ذلك الحين كانت تابعة لوزارة الداخلية وأعلنت عن مسابقة لوظائف مجالس البلديات عددها ١٧ وظيفة أرادت أن يجرى فيها امتحان حتى يمكن اختيار أفضل العناصر».

«وتمت المسابقة وانتهت بنجاح حوالى أربعين متسابقا.. كان مطلوبا اختيار السبعة عشر الأوائل من بينهم بالترتيب».

«ولسبب غير معروف لم تعلن النتيجة.. فكتب أحد المتسابقين فى الصحف يقول إنه مر شهر ولم تظهر النتيجة.. فطلب منى النحاس باشا استدعاء مدير البلديات.. فحضر إلى رئاسة مجلس الوزراء وسأله النحاس باشا عن سبب تأخر إعلان النتيجة فقال له:

«يادولة الباشا.. الذين نجحوا فيهم عيب.. فقال له:

«يعنى اللى نجحوا لم ينجحوا؟ يعنى إيه فيهم عيب؟ ؟».

«فقال:

«اتضح أن السبعة عشر الأوائل من بينهم اثنا عشر قبطيا».

«فاستشاط النحاس باشا غضبا وقال له:

«كيف تقول هذا؟ الذين نجحوا مصريون ومستوفون للشروط.. كيف يقال هذا فى عهد وزارة الوفد؟ ؟».

«وأمره أن يرسل الكشف وبه أسماء السبعة عشر الأول بالترتيب حتى يوقع قرار تعيينهم.. وفعلا تم هذا فى نفس اللحظة».

«حدث هذا.. وكاد النحاس باشا أن يفصله كما كان عنيفا فى مؤاخذة هذا الموظف الكبير.. فاعتذر الرجل وانتهى الأمر بتعيين السبعة عشر الأوائل».

(٢٩)

وتورد المذكرات التى بين يدينا تفصيلات مهمة فى إطار تأكيد وعى النحاس باشا العميق (والوفد بالطبع) للوحدة الوطنية والقوى الشائنة لها المتربصة بها، ولنقرأ على سبيل المثال هذه القصة المهمة:

«وحدث فى وزارة الوفد من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ أن عملاء المخابرات الإنجليزية من أعضاء جماعة أنصار الحرية، أوهموا المتظاهرين فى مدينة السويس أن الجواسيس الذين يعملون لحساب المخابرات البريطانية يختبئون فى كنيسة المدينة، وكانت فرية دنيئة.. وقد اتضح أن الذين يهرعون للاختباء فيها كانوا الفدائيين الذين يحاربون الإنجليز».

«وفى موجة من الانفعال العصبى انقض عملاء المخابرات البريطانية على الكنيسة وأحرقوها.. ونسبوا حرقها إلى الإخوان المسلمين.. وجاءت المعلومة مشوهة إلى رجال الكنيسة المرقسية فى القاهرة بأن المسلمين هم الذين أحرقوا الكنيسة.. لكن الحكومة بأجهزتها استطاعت أن تعرف أن المخابرات البريطانية دبرت الحادث بواسطة أنصار الحرية».

«وقام النحاس باشا ـ وكنت أصحبه ـ بزيارة الكنيسة المرقسية بالقاهرة.. وشرح لهم الموقف وعرض عليهم أن تقوم الحكومة ببناء الكنيسة على نفقتها.. لكنهم رفضوا.. وقالوا إنهم يعتبرون بناء الكنيسة على حسابهم جزءا من التكاليف التى يجب أن يدفعوها للوطن.. ووصل الأمر إلى أنهم قبل أن ننصرف أشاروا بإنشاء فرقة فدائية تحارب الإنجليز أطلقوا عليها اسم «كتيبة الشهيد مار جرجس» ردا على ما أسىء فهمه وتكذيبا للمحاولة القذرة التى قام بها الإنجليز. كما أن أحد المطارنة قال فى كلمة له أمامنا:

«إنه لابد أن يكون الرد عمليا.. وأنه يوجد فدائيون من كل طائفة يحاربون الإنجليز.. هناك فدائيون من الإخوان المسلمين.. وينبغى أن يكون هناك فدائيون مسيحيون يحاربون الإنجليز يتبعون الكنيسة مباشرة ونسمى كتائبهم أو فرقهم بأسماء شهداء الكنيسة».

«وفعلا شكلت كتيبة مارجرجس.. وسافرت إلى منطقة القناة وحاربت الإنجليز.. واستشهد منها من استشهد كما حدث دائما فى جميع مراحل الكفاح الوطنى منذ ثورة سنة ١٩١٩ إلى حرب التحرير سنة ١٩٧٣».

(٣٠)

ويلخص إبراهيم فرج فى مواضع متفرقة من هذه المذكرات المعاناة التى عاناها

النحاس باشا من السراى والقصر وأحزاب الأقلية والإنجليز، وكيف كان هذا الرجل حريصا على الدستور وعلى كرامته وعلى مصالح الشعب.

ومن هذه المواقف ما يرويه صاحب المذكرات عن إقالة أولى وزارات النحاس باشا فى ١٩٢٨، وهى الإقالة التى تمت بحيلة غريبة وهى خروج أربعة من الوزراء العشرة الذين كانت تضمهم الوزارة واحدا إثر واحد:

«كان قانون الاجتماعات مطروحا أمام مجلس الشيوخ. فإذا بإنذار جديد صريح مكتوب أوائل أبريل ١٩٢٨ يقول فيه المندوب السامى إن النحاس باشا يعرض مشروع قانون الاجتماعات أمام مجلس الشيوخ، ولما كان هذا القانون يمس الحقوق المتعارف عليها والمقررة لسلطات الأمن الداخلى للأجانب، وكانت تشرف عليها فى ذلك الحين إدارة مستقلة بوزارة الداخلية هى الإدارة الأوروبية، فإن الحكومة البريطانية تطلب سحب هذا القانون من مجلس الشيوخ وصرف النظر عنه، رفض النحاس باشا هذا الكلام واستمر فى عرض المشروع. لكنه فوجئ بأن زملاءه فى الوزارة من الأحرار الدستوريين يتسللون واحدا وراء الآخر من الوزارة بحجة المرض أو بحجة أنه لا يريد الاستمرار فى العمل السياسى».

«وهؤلاء الأربعة هم: محمد باشا محمود، وجعفر والى باشا، وأحمد خشبة باشا، وإبراهيم فهمى كريم باشا. فما كان من النحاس إلا أن قبل استقالاتهم وأرسل إلى القصر كشفا بأسماء أربعة يحلون محلهم، فإذا بتوفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى يزوره فى رئاسة الوزارة واستقبلته لأدخله إلى مكتب الرئيس وكان وجه نسيم باشا منقبضا عابسا لا ينبئ بأى شىء مما يريده فدخل وجلس صامتا».

فقال له النحاس باشا:

«هل جئت بالكشف الذى أرسلته إلى الملك بتعيين وزراء بدل الذين خرجوا من الوزارة؟».

«فقال له: لا».

«فقال له النحاس باشا:

«يبدو أنك أتيت لتطلب منى الاستقالة.. فاسمع جوابى قبل أن تلقى سؤالك.. أرفض الاستقالة.. لا يوجد رئيس وزراء يحترم الدستور ويحكم جديا ويحترم

مكانتـه فى الأمة وثقتهـا به، ويستقيـل فى الوقت الذى تثـق به الأمة وتؤيده الأغلـبية الساحقـة فى مجلس النواب. أرفض الاسـتقالة وإنى أعرف أن الدسـتور مع الأسف يخـول الملك سـلطة إقـالة الوزارة. فـأرجو أن تبـلغه أنـنى أرجوه ألا يـستخـدم هذه الرخصـة حتى لا ينسب إلـيه التاريخ أن المـلك فؤاد استمـر على هدفه القـديم برسم خطته للتخلص من الوزارة الوفدية الحائزة على ثقة الشعب».

«فقال له نسيم باشا:

«أنا لا أستطيع أن أبلغ هذه النصيحة».

«أنت لا تبـلغ نصـيحة من عنـدك.. ما أنت إلا رسول عـليك أن تبـلغ ما سـمـعته منى.. وواجب الأمـانة أن تنقل ما سـمعته منى إلـى الملك. ومن حسن الحـظ أنك لم تتكلم.. إنما أنا الذى أتكلم. أنا أنصحه ألا يستخدم هذه الرخصة حتى لا يسجل عليه التاريـخ من جديد أنه أقـال الوزارة الحائزة على تـأييد الشعـب وثقة البرلـمان. وكنت حاضرا هذه المناقشة».

«وفى مساء نفس الـيوم وصل للنحاس باشا كتاب الإقـالة.. وإذا بهؤلاء المرضى الذيـن استقـالوا لأسبـاب صحيـة يشكـل رئيسـهم محـمد باشـا محمـود الوزارة.. وتتكـشف النيات.. ويـتبين تماما مـا هو مبيت لـهذه الأمة التى قـاست كثيرا عـلى يد أحزاب الأقليات.. فإذا بالدستور يعطل ثلاث سنوات قابلة للتجديد.. وإذا بالأحكام الدكـتاتوريـة تصل لأبـعد مدى.. وإذا بمـحمد مـحمود لا يـتحرج مـن القول: إنـنى سأحكم هذا البلد بيد من حديد».

(٣١)

كما تعرض مـذكرات إبراهيم فرج بطريقة مـختزلة قصة اتهام النحـاس فى قضية الأمير سيـف الدين، ويعنينا مـن هذه القصة التى لـم يوفها إبراهيم فرج حـقها الجزء الأخير منها حيث يقول:

«وقد أجبرت الحكومة الـنائب العمومى وقتها أن يقدم النحـاس باشا إلى مجلس تأديـب المحامين بتـهمة أنـه خرج على تـقاليـد المهنة.. وعـبث بكـرامة المحاماة كـما يزعمون ورفع الأمر إلى مجلس تأديب المحامين».

«وكان رئيس هذا المجلس رجلا من خصوم الوفد هو المستشار حسين باشا درويش، ونظرت القضية وترافع فيها كبار محامى مصر وقتها: الغرابلى ومكرم عبيد وحسن صبرى وكامل صدقى.. واستطاعوا أن يبرزوا العمل الكبير الذى استطاع أن يقوم به هذا الرجل العظيم لوجه الله وضد الملك.. لا يعبأ إلا بأنه يرى إنسانا ضعيفا مظلوما يريد أن يرد له حقوقه ويريد أن ينقذه من الحاجة والعوز».

«فإذا بمجلس التأديب هذا يصدر حكما بالبراءة ويقول فى أسباب الحكم عبارات مشرفة على مدى التاريخ، يقول: كيف يمكن أن يقال إن هذا العمل الكريم محل مؤاخذة؟ إن هذا الرجل الذى قبل أن يترافع عن أحمد سيف الدين.. هذا البائس المسكين.. إنما يستحق الشكر.. كل الشكر.. لا أن يؤاخذ لأنه راعى ظروفهم ولم يقبض منهم شيئا لأنهم لم يكونوا يملكون شيئا فى هذا الوقت».

ولست أستطيع أن أمضى فيما أكتب من دون أن أشير على القارئ أن يقرأ القصة الكاملة لقضية سيف الدين فيما أورده الأستاذ صلاح عيسى فى كتابه «حكايات من دفتر الوطن».

(٣٢)

ويروى إبراهيم فرج مدى معاناة النحاس من محاولات الملك ضربه بأحمد ماهر فى ١٩٣٧، وهو يورد تفصيلات مهمة ترينا كيف كانت الأمور واضحة وضوح الشمس أمام النحاس باشا:

«المهم أن السراى أبلغت أحمد ماهر أن الملك لن يقبل النحاس باشا رئيسا للوزارة بعد أن يبلغ السن القانونية لتولى السلطة، أما كيف دخل هذا فى ذهن أحمد ماهر فأنا لا أعرف، لأننى أكبره عن تصديق هذه الخدعة».

«قالوا له كما قال أحمد ماهر للنحاس باشا فى اجتماعهما لمناقشة الخلاف بمنزله بمصر الجديدة: إن الإبقاء على الدستور والحياة النيابية متوقف على تخلى النحاس باشا عن تولى الحكم، وأن يختار الوفد شخصا غيره، والمقصود أحمد ماهر، حتى يمكن الإبقاء على النظام البرلمانى، لأن الملك لا يقبل التعامل مع النحاس باشا

لأسباب شخصية ولأسباب عامة. والأسباب الشخصية أنه لا يستلطفه، أما الأسباب العامة فهى أنه كثير المناكفة ويثير دائما الحقوق الدستورية للشعب ويتدخل فى كل شيء. وضربوا لأحمد ماهر مثلا، فالملك أراد أن يعين موظفا أجنبيا فى السراى لكن النحاس باشا اعترض، فاستدعاه الملك وقال له:

«إذا أردت أن أعين حلاق.. فهل ستتدخل؟ وأشار بشدة على شعره».

«فقال له النحاس باشا: يبقى أحسن.. لمصلحتك.. أنا مستشارك».

«وقالوا لأحمد ماهر أيضا: إن الملك لا يطيق النحاس باشا.. وهو مازال شابا، وأحمد ماهر كانت لديه الشجاعة لأن يقول ذلك للنحاس باشا فى منزله.. ويرجوه أن يقبل ذلك صيانة للدستور وحفاظا على الحياة النيابية.. فالنحاس باشا قال له:

«يا أحمد.. لا تصدق أنهم حريصون على الحياة النيابية.. إنهم يريدون تمزيق الوفد وأقصى أمانيهم القضاء على «الوفد».. لا يطيقون حكم الوفد لأنه حكم الأمة، أما بالنسبة لى فإننى شخص زائل وسأموت.. والوفد باق. إن خصوم الوفد يتآمرون ويكذبون ويقولون ذلك حتى أتنحى ولن يأتوا بك بعدى أبدا، إنما هى خدعة خبيثة غايتها انقسام الوفد على نفسه».

«ولقد حاول النحاس باشا إقناع أحمد ماهر، لكنه كان يعتقد أن ذلك إنقاذ للدستور وللحياة النيابية وظل على رأيه.. وطلب الاحتكام للهيئة الوفدية.. فانعقدت فى أكتوبر (سنة ١٩٣٧) وأيدت النحاس باشا ولم يخرج مع أحمد ماهر إلا بضعة أفراد».

(٣٣)

ويلخص إبراهيم فرج فى هذا الكتاب المحاولات التى جرت لاغتيال النحاس باشا مع التركيزعلى دور الرئيس أنور السادات فى بعض هذه المحاولات، وسنجد إبراهيم فرج ذكيا فى تعامله مع أصداء هذه الاغتيالات، فهو يثبت بإصرار آراء النحاس فى حماية الله للنحاس واستجابته لدعائه مع محاولة موازية لإثبات تحفظه كرجل علمانى، لكنه فى نهاية الرواية الأخيرة يظهر نفسه أكثر إيمانا من أنور السادات:

«أول محاولة وقعت عام ١٩٣٢ إبان وزارة إسماعيل صدقى فى مدينة المنصورة.. وكان النحاس باشا يركب سيارة مكشوفة وبجانبه سينوت حنا وسط مظاهرة هائلة عجز الجيش عن تفريقها فأعطيت التعليمات للخلاص منه، فإذا بأحد الجنود الفرسان يتجه نحو النحاس باشا بسرعة ويسدد حربة لظهره.. لكن سينوت حنا كان واقفا بجواره فى السيارة المكشوفة فأسرع باحتضانه وتلقى الضربة فى ذراعه ونجا النحاس. وبعد أن عاد من رحلته بالمنصورة ذهب يوم الجمعة ليصلى فى مسجد سيدنا الحسين.. وجاءت مظاهرات حاشدة تستقبله عند خروجه من المسجد. لكن البوليس هاجم الناس وأخذ يضربهم بالعصى والكرابيج بغلظة فتأثر النحاس لما يلقاه الناس، فرفع يديه للسماء وقال:

«الله أكبر على من طغى وتجبر.. الله أكبر على من طغى وتجبر.. الله أكبر على من طغى وتجبر.» ثلاث مرات.

«وفى اليوم التالي أعلن أن إسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء أصيب بالشلل.. طبعا تلك إرادة الله.. ولكن الجماهير بإيمانها وبساطتها اعتقدت أن الله استجاب لدعاء النحاس باشا ضد ظلم صدقى.. وقال الناس: إن النحاس باشا رجل مبروك وطاهر.. إنما كل شىء بإرادة الله».

«أما المحاولة الثانية فوقعت سنة ١٩٣٧ وارتكبها عز الدين عبدالقادر من حزب مصر الفتاة، ووقعت فى ضاحية مصر الجديدة عندما ألقيت قنبلة على سيارته قرب فندق هليوبوليس فى طريقه إلى داره لم تصبه.. إنما حطمت زجاج السيارة والباب الأيمن.. وحكم على الجانى بالسجن عشر سنوات».

«أما باقى المحاولات فقد قام تنظيم الحرس الحديدى بارتكابها».

....

«وعدد هذه المحاولات وصل إلى ثلاث.. فى المرة الأولى وضعت سيارة جيب مملوءة بالديناميت بجوار منزل النحاس وانفجرت.. وكان النحاس باشا نائما فى سريره وقتها.. وتطاير الزجاج وتصدعت حوائط الغرفة.. لكنه ظل فى السرير حتى تم تنظيفها من الزجاج وقرر خبراء المفرقعات أن تلك السيارة لو وضعت فى الحارة الخلفية لنسفت نصف جاردن سيتى ولكن الله سلم».

«والمرة الثانية أطلق فيها مصطفى كمال صدقى والسادات المدافع الرشاشة على النحاس باشا أمام باب منزله فى أثناء دخوله بالسيارة، لكنهما لم يصيباه بل قتلا فريقا من البوابين والخفراء الذين كانوا يحرسون المنزل وكان معه بالسيارة فى تلك الليلة فؤاد باشا سراج الدين ونجا الاثنان وخاب فأل المجرمين».

....

«أما المرة الثالثة فكانت عندما ألقى أنور السادات قنبلة يدوية على سيارة النحاس باشا وهى متجهة به إلى النادى السعدى».

«وقد اعترف فيما بعد بهذه المحاولة.. كماأشار إليها فى كتابه «البحث عن الذات»، وفيه أيضا شرح دوره فى الاشتراك فى قتل أمين عثمان:

«متى اعترف؟»».

«إبراهيم فرج: عام ١٩٥٦ لفؤاد باشا سراج الدين.. فقد زاره فى منزله وكان واسطة اللقاء عبدالحميد سراج الدين شقيق فؤاد باشا.. وكانت تربطه بالسادات صداقة خاصة.. وسبب الزيارة رغبة السادات أن يؤكد لفؤاد باشا بعد الإفراج عنه صحيا. إن الحكم عليه من محكمة الثورة والسنوات الثلاث المنصرمة التى قضاها فى السجن كانت إجراء سياسيا لا يمت بأى نوايا سيئة للإساءة إليه. فدعاه فؤاد باشا لتناول الغداء عنده.. وبعد الغداء توجها لغرفة الاستقبال واستأنفا الحديث فى الأمور العامة.. وإذا بالسادات يفاجئه دون مناسبة وهو يرتشف فنجان القهوة قائلا:

«أنا كنت على وشك اغتيال النحاس باشا لكنك أنت الذى أنقذته من يدى».

«فاستغرب فؤاد باشا وسأل السادات عن هذه القصة».

«فقال السادات إنه ترصد للنحاس فى شارع قصر العينى بالقرب من النادى السعدى.. فإذا بالسيارة التى يستقلها تقترب منى. وفى الوقت ذاته كان الترام القادم من ناحية مستشفى قصر العينى يقترب منى بسرعة فائقة جعلتنى أعتقد تماما أن الصيد وشيك الوقوع، وأن السيارة ستقف حتما حتى يمر الترام، إذ كان لا يبعد عنها أكثر من ثلاثة أمتار فى تلك اللحظة.. فإذا بى أجد سائق السيارة يواصل اندفاعه بسرعة مذهلة وكاد أن يصطدم بالترام وأفلت منى، وأفلت الصيد أيضا.. ولكنى ألقيت القنبلة ولم تصب النحاس رغم أنها أحدثت تلفا بالسيارة.. وقد علمت فيما

بعد أن تلك كانت تعليماتك للسائق بألا يقف عند أية إشارة مرور مهما حدث.. وهكذا نجا النحاس بفضل تعليماتك».. ونسى أن يقول بفضل عناية الله تعالت قدرته».

(٣٤)

وربما تأتى جنازة النحاس لتكون ختاما متسق الطبيعة مع المعاناة التى عاناها النحاس باشا فى العهد الجديد، ولست بمستطيع أن أنقل مايرويه إبراهيم فرج من اضطرار قيادات الوفد وأصدقاء النحاس لتدبير نفقات حياته فى أخريات هذه الحياة، وهو أمر مؤسف فضلا عن تصور وقوعه، ومن ناحية أخرى فإنه يمثل صورة من صور الفخر «الوفدى» بلاشك، ومع أن الرئيس عبدالناصر قد أمر بنفسه بصرف مبلغ شهرى للنحاس كما يروى إبراهيم فرج، إلا أن هذا المبلغ كان أقل مما تتطلبه حياة النحاس وعلاجه، وقد حدث هذا مع أن روح النحاس من الثورة ومن عبدالناصر ومن إنجازات الجلاء وتأميم القناة كانت روحا رائعة وأبوية ومنصفة على نحو ما نقرأ التفاصيل فى كثير من فقرات مذكرات صلاح الشاهد «بين عهدين».

ومع هذا فإن معاناة النحاس لم تنته بالطبع بوفاته، وقد كان الرئيس السادات على سبيل المثال بدون مبرر لائق لا يمانع فى أن يبدو متحاملا أشد التحامل على النحاس حتى بعد وفاته، وقبل هذا كانت جنازة النحاس نفسها مؤشرا لهذه المعاناة من ناحية ولحب الشعب له من ناحية أخرى:

«وفى اليوم التالى وحتى الساعة الحادية عشرة صباحا، لم يكن أحد قد حضر فى السرادق المقام بميدان التحرير، واتصلنا بعلى صبرى، وكان رئيسا للوزارة وقتها وطلبنا منه أن يوافق على أن ندفنه فى ضريح سعد زغلول، لكنه لم يشأ أن يبت فى الأمر بسرعة، وفجأة انشقت الأرض عن مئات الألوف من الناس تدافعوا لميدان التحرير، أكثر من نصف مليون أغلبهم من الشباب الذين لم يروا النحاس باشا، وساروا فى الجنازة وهى ظاهرة عجيبة تحتاج إلى تحليل علمى وتاريخى وإلى دراسة لأنها ظاهرة فريدة حقا».

« المهم أن الجنازة انطلقت كالقنبلة وعجزنا، فؤاد باشا وأنا عن مواصلة السير فيها، فاتجهنا إلى المقبرة بمدافن البساتين لننتظر وصول الجثمان.. فى المقبرة؟ لا شاهد.. ولا مبنى.. إنما أرض فضاء كعامة الناس، وهو كان يحب الناس، وكان مفروضا أن تدفن الجثة الساعة الحادية عشرة صباحا، وانتظرنا حتى الثالثة والرابعة بعد الظهر دون أن يصل الناس بها، وكان خلفنا سيارة بوليس بها لاسلكى وسمعنا الضابط يقول: قنابل مسيلة للدموع، طلقات رصاص، فسراج الدين باشا قال له: «هم فين دلوقت «فقال الضابط» أخذوه من سيدنا الحسين، ومتجهين إلى ضريح سعد زغلول ليكسروا بابه ويدفنوا النحاس فيه، فقال له فؤاد سراج الدين باشا: الحق أحسن يفتكروا أننا موافقون على هذا، أعطهم أمرا باللاسلكى وقل لهم، فؤاد سراج الدين بيقول لكم اخطفوا الجثة وأحضروها حالا، مش معقول الجثة تظل فى الشوارع سبع ساعات».

«كان الناس يحملونها وكلما دخلوا مسجدا بها يتساءلون: «ماذا كان يحب النحاس؟ فيقول البعض، كان يحب سيدنا الحسين، فيتجهون به إلى مسجد الحسين وهكذا.. المهم جاءوا به حوالى الساعة الرابعة مساء.. ولم تكن هناك مقبرة.. والرئيس عبدالناصر قال لنا عن طريق صلاح الشاهد.. اطمئنوا أننا سنبنى مقبرة للنحاس.. فلا تكلفوا أنفسكم شيئا، لكن يبدو أن الظروف لم تسعفه.. وبنينا نحن المقبرة أما كيف بنيت.. فهذه قصة لابد أن تروى.. كان للنحاس باشا فى سمنود بقايا أرض فضاء ورثها عن أبيه.. وقدرت تكاليف المقبرة بحوالى أربعة آلاف جنيه، وذهبت إلى سمنود لأبيع الأرض وقلت للناس، نريد أن نبيع الأرض لنبنى مقبرة للنحاس فسألونى: «المقبرة تتكلف كام؟»».

«فقلت «أربعة آلاف جنيه» فإذا بأحدهم يتقدم ويدفع الأربعة آلاف جنيه فى الأرض التى لا تساوى نصف هذا المبلغ فى ذلك الحين، لكن يشاء ربك أن يؤجرها المشترون الآن بأربعمائة جنيه فى الشهر لأحد البنوك، أو شركات القطاع العام، هكذا رد الله له الفضل مضاعفا، لكن تكاليف المقبرة زادت عن ذلك كثيرا والزيادة سددها فؤاد سراج الدين باشا.. هذا هو النحاس».

(٣٥)

وفى مواضع كثيرة من مذكراته التى بين أيدينا يكرر إبراهيم فرج الاعتراف بأن النحاس كان منذ البداية متيقنا من أن الثورة لن تتعاون مع الوفد، ولأن حسنين كروم كان يتمتع بالولاء للوفد وللثورة على حد سواء فإنه يحاول أن يلتمس صورة للتعاون أو لإمكانية التعاون وذلك بعد فوات الأوان بالطبع، ولكن إبراهيم فرج يصارحه بقوله:

«كانت هناك مساع لتحقيق هذا الهدف الذى تتحدث عنه، والذى لا تزال تؤمن به، وهذه سذاجة منك، ولا مؤاخذة، كلنا كنا نصدق، وسعى الكثيرون لتحقيقه كالدكتور طه حسين، وعبدالسلام جمعة باشا، إلا شخص واحد لم يصدقه وهو النحاس باشا».

«كان يقول: لا يمكن أن تأتى ثورة عسكرية وتنتظروا منها مهادنة الزعماء السياسيين أبدا».

«وكل ما جرى بعد ذلك أثبت صحة هذه النظرية».



ويروى إبراهيم فرج وجهة نظر كل من طه حسين وعبدالسلام فهمى جمعة بصفة خاصة:

«كان طه حسين ـ رحمه الله ـ يسعى للتوفيق بين الوفد والثورة، الله وحده الذى يعلم هل كان يفعل ذلك لخدمة نفسه أم كان مؤمنا به، إنما هو كان كثير الالتقاء بزعماء الثورة، وبخاصة جمال عبدالناصر، وكان ينقل إلينا أنهم يقدرون جهاد الوفد وجهاد النحاس باشا، ولكن يجب أن نلاحظ أنهم شبان، ويجب أن نتمشى قليلا مع أهدافهم ونجرى حركة التطهير فى الذين عليهم مآخذ أو مسائل تمس النزاهة.. فكان النحاس باشا يضحك ويقول لطه حسين لا تصدق. وقال عبارته المشهورة التى نقلت عنه:

«تعرف البولدوزر؟ أهم دول بلدوزر».. ومع ذلك كان النحاس باشا يتماشى مع هذه المحاولات فى حدود الكرامة».

ونرى فى مذكرات إبراهيم فرج شبه تعريض خفى بعبدالسلام فهمى جمعة باشا رئيس النواب، وكيف أنه انخدع لعرض أو عروض من رجال الثورة على حين ظل النحاس على يقينه من طبيعة موقف الحركة من الوفد:

«وعبد السلام فهمى جمعة كانت تلعب برأسه فكرة أنه الرجل الثانى فى الوفد لأنه كان رئيس مجلس النواب الذى يلى رئيس الوزارة فى البروتوكول، وأدخلها فى روعه بعض رجال الثورة الذين كانوا يترددون عليه (ويقنعونه) أنه رجل الساعة والرجل المطلوب، وعليه أن يعاونهم حتى لا يفلت الموقف وينتهى الأمر بأن الوفد يبتعد ابتعادا تاما عن زعامة الأمة وقيادتها، فكان يصدق مثل هذا الكلام ويأتى ليذكره بكل بساطة، فكان النحاس باشا يحاول إقناعه بكل هدوء بخطأ هذا، وعندما كان يضيق به كان يقول له:

«روح ياشيخ.. أنت اللى جاى تطهرنا؟ لا تصدق هذه المناورات».

....

«المهم أن النحاس باشا لم يثق يوما من الأيام أن هذه الثورة يمكن أن تتفاهم مع الوفد أبدا وأظنك تعرف الآن أن الأيام أثبتت صحة هذا الرأى، فحتى هذه اللحظة الوفد لا يطاق، لا قديما ولا حديثا، فماذا تريد إذن؟ وحتى محمد نجيب الذى قالوا إنه اتصل بالنحاس باشا، وللأسف فهو فى كتابه «كلمتى للتاريخ».. لم يذكر المكالمة التليفونية بينه وبين النحاس باشا وماذا قال له.. محمد نجيب اتصل بالنحاس باشا ليسأل عن صحته».

«فقال له النحاس: تسألنى عن الصحة أهلا وسهلا.. صحتى كويسة وأنا متشكر.. وإن شاء الله تكون أنت كذلك.. لكن كلام فى أعمال سياسية أنا أرفض أن أبدى حتى نصيحة».

(٣٦)

ويلخص إبراهيم فرج بعض المتاعب المبكرة للنحاس والوفد فى أثناء الفترة الأولى من حكم الثورة حين كانت لا تزال هناك فرصة للأخذ والرد والتفكير فى

إجراءات الثورة، والاعتراض على بعضها، ويروى إبراهيم فرج بأسى كيف أن سليمان حافظ اعترض على اسم النحاس ووصفه بأنه فاسد هو وعبدالفتاح الطويل، وكيف تصدى الوفد بثلاثة من كبار المحامين لمؤامرة سليمان حافظ، ومن المؤسف أن يصل الأمر بالعهد الجديد إلى أن يفترى هذا الافتراء على النحاس باشا، بل من المؤسف أن هذه القضية نفسها لم تسقط إلا بإلغاء الأحزاب:

«لقد كان النحاس باشا بعيد النظر وكان يرى أن كل هذا عبث، خاصة عندما طالبوا بتطهير الأحزاب، إلى آخر الطلبات الأخرى، ويشاء الله أن يقع سليمان حافظ فى شر أعماله».

«قام بوضع قانون اسمه قانون الأحزاب، به شروط معينة فى العضوية والرئاسة تطبق على الأحزاب الموجودة، وعلى الأحزاب أن تضع أموالها فى البنك، وقد تقدمنا بطلب لاعتماد الحزب إلى وزارة الداخلية وبه الأسماء، فاعترض سليمان حافظ لأن القانون الذى وضعه يخول له الاعتراض، فاعترض على اسم النحاس باشا وعبدالفتاح الطويل باشا».

«والقانون كان يعطى الحق فى نظر الطعن على اعتراض وزير الداخلية إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ونظر الطعن، وكانت فرصة عظيمة جدا، اجتمع كبار المحامين الوفديين، وحيد رأفت ومحمد صلاح الدين وأنا.. وتوليت الدفاع عن النحاس باشا.. وحيد عن النظرية الدستورية وصلاح دافع عن عبدالفتاح الطويل، وكانت مظاهرة شعبية وقانونية لا مثيل لها. كنت ترى طلاب الحقوق وقتها يتركون كلياتهم ويحضرون لدرجة أن مجلس الدولة بقاعاته وفنائه كان يزدحم بهم».

«وترافعنا وبينا ما هى البواعث الخفية التى دفعت بمثل سليمان حافظ إلى تقديم مثل هذا الاعتراض على مثل هؤلاء الأشخاص الأفاضل الكرام، وأوضحنا مَنْ هو النحاس باشا ومَنْ هو عبدالفتاح الطويل. أما المستشار الذى انتدبوه للترافع فوقع فى مأزق ولم يعرف ماذا يقول.. وحجز الطعن للحكم إلى جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٥٣.. وفى يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ صدر قرار مجلس قيادة الثورة بإلغاء الأحزاب، وسقطت القضية لأن الحكم كان سيصدر لصالحنا».

هكذا يلجأ إبراهيم فرج إلى مثل هذا التنبؤ ـ ببساطة وتلقائية ـ مع أن أحدا لا يستطيع أن يتنبأ بالأحكام على هذا النحو القاطع حتى لو كانت أحكام القضاء الإدارى التى يكون وجه الحق فيها ظاهرا من خلال تقارير المفوضين.

(٣٧)

ويصور إبراهيم فرج بعض المعاناة التى عاشها هو نفسه بعد الثورة وكيف تم اعتقاله المرة بعد المرة بدون مبررات كافية لهذا الاعتقال، ومن الجدير بالنظر أن هذا الرجل المظلوم لا يحقد على رجال الثورة وهو يروى قصة هذه المواقف، لكنه بشفافية حقيقية يبدو فيما يرويه وكأنه يرثى لهم ولهذه التصرفات التى مارسوها دون هدف واضح، أو نتيجة تستحق كل هذا التطرف فى المعاملة مرة بعد أخرى.

وهى على كل حال تجربة مفيدة للذين يظنون أنفسهم فى المستقبل القريب قادرين على أن يكرروا نمط الثورة فى الحكم بقوانين وإجراءات استثنائية، وهو يتحدث على سبيل المثال كيف أن الثورة اتهمته بالتعاون مع الشيوعية استنادا إلى دفاعه عن يوسف حلمى:

«قالوا لى: أنت مش ترافعت عن يوسف حلمى»؟ ويوسف حلمى كان معتقل، أرسل إلى نسيبه وكان رئيس نيابة [ولم أقل لهم ذلك حتى لا يفصلوه] وقال لى إن يوسف أرسل إلى من السجن يطلب ألا يترافع عنه أحد غيرك.. فقلت له: حاضر.. يوسف صديقى وأحبه، وترافعت عنه وألغت المحكمة قرار الاعتقال».

«فقالوا لى: وعبدالمحسن حمودة؟ فقلت لهم إننى لا أعرفه.. وإنما جاءنى صديق لى اسمه حسين فودة وأعطانى الملف بعد أن اشتراه من المحكمة وقال لى إن عبدالمحسن حمودة مقدم لمحكمة الجنايات بتهمة توزيع منشور شيوعى فى كلية الهندسة، فلما قرأت التحقيق وأجريت تحرياتى تبين أن عبدالمحسن حمودة حضر من الخارج بعد دراسة، وقد طلب تعيينه معيدا فى كلية الهندسة وذهب إلى مسجل الكلية ليستوفى أوراقه ـ وهذه شهادة المسجل ـ وفوجئ بأن المنشورات موجودة فى الغرفة.. وكان هو وأربعة عشر متهما مقدمين لمحكمة الجنايات فى أثناء الهوجة ضد

الشيوعية وبرأته المحكمة. وكما قلت لهم فإن المحاماة نجدة ولابد أن يدافع محام عن المتهم.. والمتهم الذى لا يجد محاميا تنتدب له المحكمة محاميا يدافع عنه.. وعليك الآن أن تقدر إذا كانت هذه التهم تستحق ما صدر على من حكم أم لا».

«وأنا قلت لهم فى المحكمة: أنا عارف أنتم بتحاكمونى ليه؟».

«فأنور السادات سألنى: ليه؟».

«فقلت: لأنكم قبضتم على فؤاد سراج الدين.. وبقيت أنا مع النحاس باشا لا أكف عن لقائه.. فحسن إبراهيم أكبر اقتصادى الآن فى البلد [هنا يعرض إبراهم فرج أو يلمز فى حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة وعضو اليسار فى المحكمة التى تولت محاكمته، وقد كان وقت نشر هذه المذكرات قد تحول إلى رجل أعمال، وتعبير إبراهيم فرج بأكبر اقتصادى تعبير شائع بين أفراد جيله للتعبير عما نطلق عليه نحن فى جيلنا رجال الأعمال، وعما كان يطلق عليه قبلنا وقبلهم: التجار] قال لى: بس الأوراق ما فيهاش حاجة عن النحاس».

«فقلت له: وأنت عايز تجيبوا حاجة عن النحاس باشا؟ وضحكت».

« وبعد أن قضيت عدة أشهر فى سجن مصر نقلونى إلى سجن المحطة حيث كان يقيم فؤاد باشا سراج الدين وقضينا معا سنتين كاملتين، وسمحوا لكل منا بغرفة وإحضار الطعام من الخارج وكانت الزيارات مباحة».

«وبعد العدوان الثلاثى اعتقلونى مرة ثانية وكأننى المسئول عن العدوان ومكثت فى السجن حوالى سبعة أشهر ولم يكن معى فؤاد باشا هذه المرة».



ويستطرد إبراهيم فرج راويا ما علمه فيما بعد عن سبب اعتقاله فى ١٩٥٦:

«أخبرنى اللواء عبدالعظيم فهمى وكان مديرا للأمن العام بالأسباب الظاهرية للاعتقال.. وعبدالعظيم فهمى أصبح وزيرا للداخلية فيما بعد.. وعندما كنت بوزارة الداخلية فى وزارة الوفد (٤٢ ـ ١٩٤٤) كنت أعرفه.. وقال لى إنه أفرج عنى إفراجا صحيا، ورغم ذلك كنت أذهب إلى مكتبى وأقابل الناس، وفى الحقيقة أرسل لى عدة مرات بواسطة آخرين ينبهنى إلى ذلك قبل أن أعتقل».

«وكذلك حدث أن توفى بطريرك الأقباط الأنبا يوساب، وأقيم له حفل دفن كبير

وفق نظام كنسى معين، وأرسلوا إلى دعوة لحضور الاحتفال وحين ذهبت بحسن نية ورأتنى الجماهير احتفت بى احتفاء كبيرا وصفقت وهتفت.. وقد ندمت أننى ذهبت لكن كان من الضرورى أن أذهب، لمكانة الأنبا يوساب، فقد كان يبعث إلى رسلا فى السجن يشجعنى ويقول إنه يدعو لى ويصلى من أجلى».

«أما المناسبة الثالثة فكانت بعد انفصال سوريا، واعتقل فؤاد باشا أيضا، وكانت المعاملة هذه المرة سيئة.. وأخذونا فى البداية إلى سجن القلعة، وبعد عدة أيام اختارونى أنا وفؤاد سراج الدين باشا وأخذونا إلى سجن القناطر الخيرية وطلبوا منا أن نرتدى ملابس السجن الساعة العاشرة مساء، ولما سألنا عن السبب قال لنا مأمور السجن إن هذه تعليمات وزير الداخلية.. زكريا محيى الدين.. وهو الآن على التليفون يسأل: «لبستوهم ملابس السجن ولا لأ؟... وزير الداخلية لا عمل له إلا إلباسنا ملابس السجن!!».

«والمرة الرابعة بعد هزيمة ١٩٦٧، عندما اعتقل شعراوى جمعة حوالى ألف من السياسيين، لكن لم نمكث إلا يوما واحدا وأفرج عنا، وقيل إن عبدالناصر عنفه لأن هذه الاعتقالات تمت دون إذنه».

(٣٨)

ومن المهم أيضا أن نقرأ ما يرويه صاحب المذكرات عن ملابسات محاكمته، ويذكر إبراهيم فرج سببين كانا فى اعتقاده وراء هذه المحاكمة وهما: لقاء النحاس بنهرو والاستقبالات الشعبية التى قوبل بها النحاس فى الإسكندرية، وبوسع القارئ أن يعود إلى الكتاب الذى نشرته أجهزة الثورة نفسها والخاص بمحاكمة إبراهيم فرج ومرافعة محاميه زميله الدكتور محمد صلاح الدين عنه أو محاولته المرافعة لأنه فى الحقيقة ترافع دون أن يدرى عما يترافع، لكننا ننقل هنا عن إبراهيم فرج ما يرويه عن ظروف هذه المحاكمة حيث يقول:

«المهم أن النحاس باشا ذهب للإسكندرية وكان يستقبل استقبالا شعبيا، وكذلك عند عودته للقاهرة، ويبدو أنهم أرادوا الخلاص منا، فشكلوا محكمة الثورة،

وفوجئت بأننى محول إليها.. أما التهم التى قدمت بسببها للمحكمة فكانت مضحكة جدا.. الاتصال بدولة أجنبية ـ طبعا لم يقولوا نهرو ـ للإضرار بمصالح البلاد، والاتصال بالشيوعيين. وحين قدمت للمحكمة لم تكن هناك تحقيقات أجريت معى ولا توجد أوراق».

«وجلست قليلا بغرفة الانتظار قبل بدء المحاكمة.. ولفت نظرى أن حوائط الغرفة جميعا تزدان بيافطات مكتوب عليها آيات قرآنية منقولة عن الآيات التى تحض على الجهاد ضد الكفار مثل: ﴿اقتلوهم حيث ثقفتموهم﴾ و﴿وليجدوا فيكم غلظة﴾ و﴿اضربوا منهم كل بنان﴾ فقلت لهم:

«هذه مسائل من شأنها إلقاء الرعب فى قلوب المتهمين الغلابة.. اكتبوا.. الرحمة فوق العدل.. واكتبوا آيات الرحمة والعدل.. فهذه آيات نزلت فى حق الكفار.. ونحن لسنا عبدة أوثان».

«فضحكوا وكان جو الجلسة مطمئنا.. وانتدب رئيس نيابة اسمه مصطفى الهلباوى ليترافع ضدى.. وهو قريب إبراهيم الهلباوى الذى كان مدعيا عاما ضد أهل دنشواى حتى صدرت ضدهم أحكام الإعدام والجلد على الفلاحين المصريين فى دنشواى سنة ١٩٠٦.. وقام مصطفى الهلباوى يقول عنى إننى فاسد مفسد.. إلخ».

«ماذا أصنع مع هذا؟».

«وبدون أن أستأذن المحكمة قلت له:

«يا أخى أنت قرأت التحقيق؟ إذا كنت أنا لم أقرأه؟ فيه تحقيق علشان تثبت إن فيه فساد؟».

«فقال لى:

«لأ.. يجوز أنت كنت كويس ودلوقتى بقيت وحش».

«فقلت له: ايش عرفك؟ إزاى الكلام ده؟ أنت فاكر نفسك فى دنشواى زى عمك؟ إذا كان مافيش تحقيق ولا فيه أية ورقة عندك عن هذه التهم، والمحكمة عايزة تعمل جلسة سرية علشان مش عايزينك تعرف حاجة، فتيجى أنت تشتمنى؟ إيه ده؟».

«وكانت المحكمة برئاسة عبداللطيف البغدادى وعضوية أنور السادات وحسن إبراهيم. فالبغدادى ضحك وأراد إخفاء ضحكه فقال:

«المحكمة لا تسمح بهذا والجلسة سرية».. ودخلنا الجلسة السرية، وكان أحسنهم معاملة أنور السادات فقال لى:

«أنت بتزعل كده ليه؟».

«فقلت له: «الراجل بيشتمنى من غير مناسبة وإحنا عارفين إنها تهم سياسية وأنتم مفروض أنكم تحموا نفسكم والوفد سبق اعتقل بعض الناس لأسباب سياسية.. إنما يشتمنى من غير داعى؟».

«فأخذ يقدم إلىّ سجائر ومرطبات».

«وسألت البغدادى عن تهمة الاتصال بدولة أجنبية.. فقال: «أنتم مش شتمتونا أمام نهرو؟».

«فقلت له: «إحنا لم نشتمكم.. ومن الذى قال لكم؟».

«فرد: أنت مالك.. أنت بتسألنى؟».

«فقلت له: لم نشتمكم».

«وحكيت له ما دار من حديث بين نهرو والنحاس باشا.. لكن بينى وبينك خفت أقول لهم ما قاله النحاس باشا إنه لايريد حكومة عسكرية».

هكذا يشير إبراهيم فرج ولا نقول يعترف بأنه أخفى بعض ما فى حديث النحاس إلى نهرو، وهى الجزئية التى كانت كافية بالطبع لإدانة إبراهيم فرج والنحاس من وجهة نظر الثورة وحكمها العسكرى.

(٣٩)

وينأى إبراهيم فرج بنفسه عن أن يعقد مقارنة بين العنت الذى لقيه على يد الثورة والعنت الذى لقيه قبلها، ويبدو الرجل فى الحقيقة متساميا ما أمكن عن أن يجعل حديثه مفعما باجترار الألم أو متأثرا بروح الانتقام، ومع هذا فإن المذكرات لا تخلو

من حديث ذاتي يلخص بـه صاحبها مواقف مرت به فى حياته السـياسية، وسنجتزئ للقارئ من هذه المواقف موقفين:

الموقف الأول هو قصة الوثيقة التى زورت على الوفد فى نهاية عهد الملك فاروق وكان المقصود منها إدانـة النحاس وإبراهيم فرج بالاتصال بالسوفـييت، وهو يتحدث عن قصة هذه الوثيقة ويصفها بقوله:

«مذكرة مزيـفة مرسلة من الـنحاس باشا ومنـى إلى السفارة السـوفيتية بهـا بعض العبارات الغامضة التـى تفيد بوجود صلات سرية بيننا. قدم هيكـل باشا وعلوبة باشا تلـك المذكرة إلـى الملك.. فـحول المـلك الوثـائق إليـنا فأحـلناهـا إلى الـنائب الـعام للتحقيق.. ولـم يحقق مع هيكل باشا فقط، وإنما مـع آخرين لأن وفدا هو الذى ذهب ليقدم الوثائق للمـلك.. هيكل باشا وأحمد علوبة باشا ومعهـما واحد من السعديين، كانـوا يعتـقدون أنهم سـيرسلـون بالنـحاس باشـا وبى إلى المـشنقة.. ألـسنا عـملاء للسوفييت؟؟».

«المهـم أن النائب الـعام حقق مـعهم، واسـتطاع الوصـول إلى الأشخاص الـذين زوروا الإمضاءات وكان من بينهم السيدة سنـية قراعة.. واتضح أن المتهمين كانوا قد حصلـوا على أوراق علـيها توقـيع النحـاس باشا، وتوقـيعى، واسـتطاعوا أن ينـقلوا التوقيعين ثم قاموا بنـقلهما إلى الوثائق التى زيفوها.. وفى الحقيقـة بعدما استطعنا أن نثبت كذبـهم وارتد السهم إلى نحـرهم.. لم نرد تصعيد الـعملية معهم، ولـم نحضر للشهادة ضدهم.. وقُضى على المزورين بالسجن ثلاث سنوات».

(٤٠)

أما الموقـف الثانى الذى يحـرص إبراهيم فرج عـلى الإشارة إليه، فقـد حدث فى عهد وزارة إسمـاعيل صدقى باشـا، وقد أشرنا إليه فـى مقدمة هذا البـاب، وقد كان موقف إبراهيم فرج فيـه من النماذج المضيئة التى كشفت دكتـاتورية واستبداد صدقى باشا.

وإن الإنسان لـيعجب كـيف كان صدقى بـاشا يمارس الدكـتاتورية إلـى هذا الحد

المرعب الذى يجعل وزير الداخلية (وربما كان هو صدقى نفسه) يخاطب رجل الأمن بأن يرمى وكيل النيابة من الشباك.. ومع هذا فإن المناخ العام كان يسمح لوكيل النيابة الشاب أن يتحدى هذا كله وأن يؤدى واجبه وهو مستريح الضمير، وأن ينتصر للحق وهو يعلم أنه سيضار من تصرفه هذا، لكنه لا يعبأ بهذا، ثم لا تلبث سنوات قلائل أو شهور معدودة أن تنقضى ويعود إليه حقه، ويذكر التاريخ تصرفه الشجاع بحروف من نور تظل تشجع محبيه على أن يفخروا له بموقفه هذا على نحو ما فعل محمد صلاح الدين باشا على سبيل المثال وهو يترافع عنه أمام محكمة الثورة:

«وبعد أن أرسلت البرقية إلى النائب العام، فى نفس الليلة تقابلت مع مدير المديرية، فكان حديثه معى رقيقا، ومما أبلغنى به أن وزير الداخلية اتصل به وكلفه بأن يلقى بوكيل النيابة نفسه ـ أى بى ـ من نافذة المركز ويأخذ أوراق التحقيق بأى شكل من بين يديه. وقال لى إننى كنت فى الواقع محرجا جدا.. وكلما وصلت بسيارتى إلى باب المركز أعود ثانية لأننى أخاف أن ألقاك لشعورى أنك تقوم بواجبك.. وأن الحق والقانون فوق القوة التى أرادوا أن أستخدمها ضدك».

«وفى اليوم التالى كنت جالسا فى غرفتى، فإذا بالتليفون يدق وإذا بالنائب العام هو المتحدث.. ولما عرف أننى الذى أرد عليه انزعج وصرخ فىّ وقال:

«ألا زلت جالسا؟ إننى أوقفتك عن العمل.. هل أنت يا أخى فاكر نفسك رايح تفتح الباستيل وتفرج عن المتهمين وتخرج السجناء؟ كيف تسمح لنفسك أن تذهب إلى سجن المركز وتحقق فى الشكوى؟ أنا كلفتكم ألا تتخذوا أى إجراء فى مثل هذه الشكاوى، وأن تبعثوها إلى مكتبى فى القاهرة».

«فقلت له: أنا كنت أظن أنك ستشكرنى لأنى أثبت جريمة فى أثناء وقوعها، وهى جريمة مستمرة من يومين.. وحينما أمارس عملى فأنا أمارسه وكيلا عنك.. أنا أعمل لحسابك لأنك تمثل العدالة وتمثل الدعوى العمومية».

«فقال لى: «تعال غدا وقابلنى فى القاهرة» وأنهى المكالمة.. فسافرت فى تلك الليلة وقبل أن أذهب لمقابلته توجهت إلى منزل النحاس باشا وأخبرته بما حدث.. فقال لى:

«لقد أحسنت عندما رددت عليه بأنك تباشر عملك وكيلا عنه.. فإذا كان لا يقدر

هذه الوكالة حق قدرها.. فأخبره أنه إذا لم يكن مطمئنا أنك أديت الوكالة عن النائب العام بأمانة، فاعلم أنى أرفض أن أتناول لقمتى مغموسة بدماء الأبرياء».

«وفعلا حين قابلت النائب العام وأخذ يعدد لى النتائج المترتبة على تصرفى، ومن بينها فصلى أو إحالتى لمجلس تأديب، وجدتها فرصة سانحة لأردد على مسامعه تلك الكلمة التى سمعتها من النحاس باشا، وهى أننى لا أقبل أن أتناول لقمة عيش مغموسة بدماء الأبرياء.. وأنا المسئول عن تحقيق شكواهم ودفع الظلم عنهم ولست أرضى لنفسى أبدا أن أشهد هذه الجرائم وأقف صامتا لا أحرك ساكنا».

«وأحالونى إلى مجلس تأديب بحجة أننى خالفت الأوامر الصريحة لدى بألا أحقق الشكاوى التى ترد إلىّ إنما أكتفى بإرسالها إلى النائب العمومى فى القاهرة. وكان الحوار هو: هل أنا خاضع لقانون الإجراءات الجنائية وأقوم بتنفيذ ما ورد بها من أحكام؟ أم أطيع الأوامر الإدارية التى تصدر من النائب العام؟».

«وانتهى مجلس التأديب ابتدائيا واستئنافيا إلى التسليم بوجهة نظرى، إلا أنه قرر فصلى لأننى بالبرقية التى أرسلتها للنائب العمومى ساعدت جهة سياسية معينة بنشر البرقية فى الصحف، رغم أننى نفيت وجود أية صلة لى بنشر البرقية التى ربما تسربت للصحف من مكتب التلغراف الذى تلقاها فى القاهرة.. وعندما جاءت وزارة توفيق نسيم باشا عام ١٩٣٤ وأثيرت مشكلة الموظفين المفصولين أيام وزارة صدقى، وكان وزير الحقانية (العدل) هو أمين أنيس باشا، إذا به يستدعينى ويقابلنى مقابلة جافة، ونسب إلىّ أننى اشتغلت بالسياسة وهذا ما لا يجوز بالنسبة لوكيل نيابة».

«فقلت له: «إنك ما دمت مقتنعا بأننى اشتغلت بالسياسة عندما كنت وكيل نيابة، فلا يحق أن أعود إلى عملى.. إنما أنا لى طلب، وهو أن تطلب هذا الملف وتقرأه بدقة، وإذا تبين لك أننى لم أعمل بالسياسة بل رفضت تسخير وظيفتى لخدمة السياسة القائمة فى أيام إسماعيل صدقى، فإننى أقبل العودة إلى وظيفتى فى دورى، لا كما كنت وكيل نيابة».

«وقلت له هذا الكلام لأنه لم تكن عندى رغبة فى العودة إلى العمل فى الحقيقة.. وبعد عدة أسابيع استدعانى مرة أخرى وكان الاستقبال مختلفا تماما عن الاستقبال السابق، وكان النائب العمومى موجودا ومدير مكتبه ومدير إدارة المحاكم

وبضعة مستشارين ومفتش عام النيابات ـ وكان إنجليزيا ـ وخاطبنى مخاطبة كريمة جدا وقال لى:

«إننى قرأت الدوسيه وأنا حقيقة أعتبرك مثلا طيبا لرجال النيابة، لأنه كانت لديك الشجاعة لأن ترفض أن تستخدم وظيفتك فى خدمة حكومة وقمت بواجبك فى تحقيق الجرائم التى ارتكبت فى ذلك الوقت، وتبينت أن دورك الآن يعطيك الحق لتكون قاضيا، وقبلت أن أعينك قاضيا، ولكن فى مدينة قنا.. فهل تقبل؟».

«فقبلت.. ولكنى لم أمكث فيها بضعة أشهر.. إذ جاءت وزارة الوفد فى مايو ١٩٣٦ وأخذنى النحاس باشا مديرا للإدارة التشريعية فى وزارة الداخلية، إلى أن أقيلت الوزارة فى ديسمبر ١٩٣٧ وفصلت فى يناير عام ١٩٣٨».

(٤١)

وننتقل مع المذكرات إلى مواضع متعددة لنقرأ بعض الأفكار المهمة التى يبديها إبراهيم فرج فى تقييم بعض زعماء الحركة الوطنية من وجهة نظر النحاس والوفد ووجهة نظره هو أيضا، ولعل من أهم هذه الموضوعات تقييم إبراهيم فرج لمكرم عبيد ونحن نراه يفسر خروج مكرم على الوفد بأنه ضعف إنسانى، كما يشير إلى تورط القصر فى تقريب مكرم، ويذكر أن مكرم كان متطرفا فى الحب والبغضاء، ولم يكن كأحمد ماهر يراجع نفسه فى بعض الأوقات ويتحفظ فى تصرفاته، ولنقرأ هذه الفقرات المهمة التى يجيب بها عن تفسيره لخروج مكرم على الوفد فيقول:

«إننى متأسف جدا أن أقول إنه ضعف إنسانى شمل بعض رجال الوفد.. وإن كان يختلف أثرا وبعدا من شخص لآخر. هذا الضعف هو الغيرة. فأحمد ماهر والنقراشى كانا يضيقان بقرب مكرم من النحاس، وكانت هذه الغيرة من أهم أسباب خروجهما على الوفد، لأن مكرم كان يلازم النحاس، فالطريق إلى بيته كان نفس طريق النحاس لبيته، وكانا يخرجان معا ويعودان معا، وكان أحمد ماهر والنقراشى لا يعرفان ما يدور بينهما. وفى الحقيقة لم يكن يدور أى شىء يريد النحاس إخفاءه عنهما، لكن النفس البشرية ضعيفة فاستبدت بهما الظنون».

«ومكرم عبيد كان من طبعه حب الانفراد بالنحاس، ولكن عندما تزوج النحاس عام ١٩٣٦ بدأت مواعيده وارتباطاته الاجتماعية تختلف، خاصة بعد إقالة الوزارة فى سنة ١٩٣٧، وكان مكرم يريد أن يقابل النحاس باشا كل يوم، لكن النحاس أحيانا ما يكون مشغولا فلا يستطيع مقابلته، ويريد فى الوقت نفسه أن يعدل فى لقاءاته ومعاملته بين أعضاء الوفد جميعا فبدأت الغيرة تنتاب مكرم، ثم بدأ التمرد.. وكان هذا من أسباب خروجه على الوفد».

«وكذلك بدأت محاولات القصر لتقريب مكرم الذى استجاب لهذه المحاولات، فكان يذهب للقصر ويدلى بالتصريحات يمتدح فيها الملك بصورة مسرفة، ولما كان النحاس يطالبه بألا يفعل ذلك كان يقول له: ما أنت كمان ساعات بتقول كده لما تروح السراى».

«فيرد عليه النحاس: أنا أقول وأختار المناسبة بوصفى رئيسا للوفد».

«ثم أوهمت السراى مكرم بأنه من الممكن أن يتولى رئاسة الوزارة، لأنه رجل كفء وشريف، وملأوا صدره بالآمال ولكنها كانت كأمل إبليس فى الجنة.. وخرج مكرم من الوفد».

(٤٢)

ويحرص إبراهيم فرج على نفى أن يكون للسيدة زينب الوكيل أى دور إيجابى فى خروج مكرم على الوفد ويقول:

«بالعكس كانت تتمنى ألا يحدث ذلك، وكانت تقول: «كيف سأقابل عايدة»، أى زوجة مكرم، لكن النحاس كان يعرف أن الأمر انتهى لأن القصر استخدم مكرم كأداة لضربه».

ويلتفت إبراهيم فرج إلى عناصر الخبث فى تدبير خروج مكرم ويقول:

«وكان القصر يعتقد أن خروج مكرم عبيد من الوفد سيحدث فتنة داخله بين المسلمين والأقباط، لكن لم يخرج معه منهم - أى من الأقباط - إلا خاصة أهله، زوج أخته وأقاربه. وحدث رد الفعل المعاكس عندما أصرت نقابة المحامين على انتخاب

كامل يوسف القبطى نقيبا للمحامين فى سنة ١٩٤٢، وعين كامل صدقى وزيرا للمالية بدلا من مكرم.. لم يحدث الانشقاق بين المسلمين والمسيحيين الذى كان رجال القصر يتوقعونه بقلوبهم المريضة».

وأكثر من هذا يقول إبراهيم فرج:

«مكرم نفسه لم يكن رجلا متدينا، وكان معروفا فى المجال الدينى أنه ليس قبطيا أرثوذكسيا، إذ ربما كان أبوه إنجيلى المذهب، إنما لما تزوج مكرم من السيدة عايدة كريمة المرحوم مرقص باشا حنا أصرت أسرتها على أن يُكللوا وفقا لتقاليد الكنيسة القبطية الأرثوذكسية».



كما يروى إبراهيم فرج بعد هذا بعض أطراف العلاقات المتوترة بين أحمد ماهر ومكرم:

«أحمد ماهر فوجئ بأن القصر أصدر أوامر مباشرة إلى مديرى المديريات بأن ينجحوا مرشحى حزب الكتلة فى انتخابات عام ١٩٤٥ فاحتج أحمد ماهر وقدم استقالته وقال للملك: أنا أخدمك داخل الحكم وخارجه، وبالفعل امتنع التدخل فى الانتخابات».

....

«ولم يطل عهد مكرم عبيد معهم، وبينى وبينك فقد كان يريد أن يكون رئيس وزارة، ولم يكن فى المسألة أى حرج من كونه قبطيا، لأن هناك أمثلة بطرس باشا غالى ويوسف باشا وهبة، أى لم تكن هناك صعوبات مانعة، فذهب إلى أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى وقال له:

«أحمد ماهر والنقراشى اللى كانوا لا يدخلون علىّ إلا بإذن وأنا سكرتير الوفد».

المقصود من كلام مكرم أنه - أى مكرم - كان سابقا فى البروتوكول والنفوذ على أحمد ماهر والنقراشى حتى أن أحدهما لم يكن يدخل عليه وهو سكرتير الوفد إلا بعد أن يطمئن إلى مناسبة الوقت للزيارة، وهذا هو المعنى.

«فقال له (أى أحمد حسنين): معلهش.. الظروف تغيرت يامكرم باشا، أنتم الآن خرجتم كلكم من الوفد، الطبقية هذه كانت موجودة وأنتم فى الوفد».

«وهكذا لم يتحمل مكرم البقاء معهم، وخرج من الحكم بعد مدة قصيرة ولم يعد إليه».

(٤٣)

ويثبت إبراهيم فرج فى هذا الكتاب أن فؤاد سراج الدين كان على النقيض من مكرم عبيد، واعيا للمحاولات المختلفة للوقيعة بينه وبين النحاس وبينه وبين الوفد، وربما يصدر إبراهيم فرج فى هذا الموقف عن حبه لفؤاد سراج الدين وصداقته المستمرة معه، لكن الحقيقة أن ما يرويه صحيح، ولا أحد ينكر على سراج الدين ذكاءه وفهمه وبعد نظره حتى مع التحفظ على جوانب أخرى فى شخصيته.

ومن المهم لنا أن نقرأ ما يرويه إبراهيم فرج من قصة لقاء أحمد حسنين بفؤاد سراج الدين فى منتصف الأربعينيات، ومحاولة رئيس الديوان الملكى استمالة سراج الدين إلى جانب القصر:

«بعد إقالة حكومة الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، ولم يكن أحمد ماهر باشا قد أمضى شهرين فى رئاسة الحكومة، فوجئ فؤاد سراج الدين باشا ـ ربما فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٤ ـ بمكالمة تليفونية من الأخ مصطفى أمين يطلب فيها موعدا منه للقاء أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى فى منزله، ولم يسأله فؤاد باشا عن السبب، وأخبره أنه على استعداد لزيارة حسنين باشا غدا الساعة الحادية عشرة صباحا. وفى اليوم التالى مر الأستاذ مصطفى أمين على فؤاد باشا وذهبا معا لمنزل حسنين باشا واستقبلهما، ومكث مصطفى أمين معهما لمدة ربع ساعة ثم ترك القطبين يتحدثان، فإذا بفؤاد سراج الدين يفاجأ من أحمد حسنين بعبارة عجيبة جدا قال له:

«البلد لم يعد فيها عدلى يكن، فبوفاة عدلى يكن انتفى وجود هذه الشخصية المستقلة، وهى ضرورية بالنسبة للسياسة المصرية. فهو رجل له كيانه الشخصى والأسرى والسياسى. الرجل الذى يُستعان به فى الملمات.. انتهى.. أنت عدلى يكن.. سمة عدلى يكن أمامى الآن.. أنت رجل من أسرة.. ثرى.. لك مكانتك بين المصريين جميعا. أنت تملك كل الصفات والميزات التى كان يملكها عدلى يكن، فكأن الأقدار قد رسمتك لتحل محل عدلى يكن».

«فاستغرب فؤاد سراج الدين جدا وقال له:

«هل تريد منى أن أستقيل من الوفد؟»».

«فقال له:

«هذه مسألة تفصيلية نبحثها فيما بعد عندما تقبل الوضع. صحيح إحنا مش حنقولك تعال ألف الوزارة بكرة.. لأ... طبعا.. إنما حنقولك بعد بكرة.. بعد بعده».

«فقال له سراج الدين:

«هذه مسألة فاجأتنى بها.. فأعطنى فرصة للتفكير وسأرد عليك خلال أسبوع واحد».

«غير أن فؤاد باشا لم يرد عليه ولم يقابله بعدها».



ويعقب إبراهيم فرج على هذه القصة كلها بقوله :

«وكان فؤاد باشا وقتها شابا لم يتجاوز الثالثة والثلاثين من عمره.. وعلينا أن نقارن بين ما صنعه هذا الشاب بالقياس إلى الذين سبقوا وانشقوا عن الوفد وكانوا يكبرونه بعشرات السنين».



ويروى إبراهيم فرج رواية أخرى يفاجئنا فى نهايتها بأن الذى رواها له كريم ثابت باشا نفسه وهو على ما نعرف أحد رجال الملك فاروق،ونحن نرى فى مذكرات كريم ثابت ما يؤكد وقوع هذه الرواية على نحو ما رواها إبراهيم فرج:

«وقد حدثت محاولة ثانية مع فؤاد باشا عام ١٩٥٠ بعد نجاح الوفد فى الانتخابات نجاحا ساحقا. فقد أرسل الملك فاروق أحد رجاله إليه ليبلغه بنفس ما حدث سنة ١٩٣٧ مع أحمد ماهر باشا، من أنه ـ أى الملك ـ لا يطيق النحاس ولا يقبل التعامل معه، وحتى لا يتم العصف بالحياة النيابية فعليهم أن يبحثوا عن شخصية أخرى، ورغم أن الملك لا يحب فؤاد سراج الدين فهو يقبل به شخصيا».

«وكان رسول الملك إلى فؤاد سراج الدين، هو كريم ثابت، فكان رده دبلوماسيا لطيفا، قال له:

«أنا لا أنفعكم.. ويوم أن يعلن النحاس باشا أننى خرجت على الوفد ستنتهى حياتى السياسية. وأنا لن أرتكب الخطأ الذى ارتكبه غيرى عندما خرجوا عن الوفد.. ولأننى لا أؤمن أصلا بما تقولون وتلك المحاولات لاريب تؤدى إلى شر وبيل.. وأنصحكم بالكف عنها».

«وكان الملك يزور كريم ثابت بمنزله فى نفس اليوم، وتصادف أن قامت مظاهرتان اتجهتا إلى منزل النحاس باشا تهتفان له.. ورآهما الملك من النافذة.. ويبدو أن هذا المشهد كان له أثره فى عدوله عن المحاولة إلى وقت آخر».

ويردف إبراهيم فرج بقوله :

«والذى أبلغنى بهذه الرواية هو كريم ثابت نفسه عندما التقيت به بسجن المحطة فى صيف سنة ١٩٥٤».



ولا يتوقف صاحب هذه المذكرات فى إشادته بفؤاد سراج الدين عند الحديث عن ولائه للوفد أو وعيه السياسى، لكنه يشيد أيضا بسياسات سراج الدين الاشتراكية فى موضع آخر من كتابه ناسبا التوجه الاشتراكى لحكومة الوفد إلى سراج الدين قبل غيره من زملائه:

«وفى الداخل اتبعنا سياسة اشتراكية سليمة كمضاعفة شرائح الضرائب على التركات والإيراد العام وزيادة الضرائب العقارية».

«الوفد فى وزارة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ هو الذى وضع ضريبة التركات الذى يتهمه خصومه أن الإقطاعيين تحكموا فيه. فهل كان الإقطاعيون يعملون لخراب أنفسهم؟ الأغنياء الذين انضموا للوفد، فعلوا ذلك لأسباب وطنية شريفة».

«وأنت تعلم أن الذى وضع قانون الضريبة العقارية هو فؤاد سراج الدين باشا الذى يقولون عنه إنه الإقطاعى الأول فى مصر، وعندما وجد أن الاتجاه فى مجلس النواب لا يميل للموافقة. عرض الثقة بنفسه.. وانتهى الأمر بالمصادقة على القانون.. ونُفذ بأثر رجعى بثلاث سنوات قبل صدوره.. أليست هذه إجراءات اشتراكية؟».

«كل قوانين العمال والنقابات.. الوفد هو الذى أصدرها.. وكانت لسراج الدين باشا اليد الطولى فى صدورها».

أما أحمد نجيب الهلالى فيحظى شأن مكرم عبيد من إبراهيم فرج بانتقاد شديد لسلوكه السياسى، وهو مع هذا ينصف صاحب المذكرات هذا الرجل فى قدراته وذكائه، ويعترف بأن الوفد أفاد منه فى البداية إفادة كبيرة، وهو يشرح تاريخه السياسى فى مراحله المختلفة فيقول:

«الهلالى باشا لم يكن وفديا فى يوم من الأيام إلى ما قبل وزارة توفيق نسيم عام ١٩٣٤ التى اختير وزيرا للمعارف فيها. وقبل هذا كان أقرب إلى خصوم الوفد ولم يكن الوفد ينجو من لسانه ونكاته اللاذعة كما كان يبلغنا. والهلالى باشا فى غاية الذكاء. ولا أنكر كفايته الممتازة وعقليته الصافية حقا. سمع من توفيق نسيم ـ كما علمت ـ أن نجيب الهلالى هذا ينتظره مستقبل باهر، وأنه كفاية مصرية ممتازة. ويظهر أن هذه العبارات التى قيلت له من توفيق نسيم على سبيل المجاملة والتحية رسخت فى ذهنه وأنشأت له طموحات واسعة.. فبدأ يتقرب إلى الوفد.. وفى الوقت نفسه كان الهلالى باشا خصما للنقراشى، ولم يكن يستريح له هو وأحمد ماهر باشا. ولما حدث الانشقاق فى الوفد وخرج النقراشى وأحمد ماهر، ادعى أنه وفدى، وأن ما كان يحول بينه وبين الانضمام للوفد هو وجود النقراشى وأحمد ماهر، والآن خلا له الجو وانضم للوفد».

....

«ولما شكلت وزارة النحاس باشا فى عام ١٩٣٧ بعد تولى الملك فاروق سلطته الدستورية، اختاره النحاس وزيرا للمعارف وضمه لعضوية الوفد ـ وهو أعلى هيئة فى الحزب ـ فى التعديل الوزارى الذى أجرى فى سبتمبر ١٩٣٧. وكان كاتبا لامعا ووفديا ظاهر الحماس. والوفد فى البداية كسب بانضمامه كسبا كبيرا. ومضت السنوات.. وكان الامتحان من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٢ فى صفوف الوفد قد أسفر عن نجاحه نجاحا كبيرا فى خدمة الوفد والتقرب من رئيسه، وفى تقديم كل ما يمكن أن يقدم من رجل مثقف وواسع الكفاءة مثله، إلي أن جاءت سنة ١٩٤٢ فاختير وزيرا للمعارف وكان له القدح المعلى فى كل البيانات السياسية وفى الرد على التهم التى تناولها «الكتاب الأسود»، وكان أسلوبه الفكه يحبب فيه الناس».

ثم نأتى مع إبراهيم فرج إلى ذروة الأحداث التى يرى أنها باعدت بين الهلالى والوفد، وسنجد الهلالى مدانا فيها من وجهة نظر صاحب المذكرات دون أن يلتمس له أى عذر حقيقى، أو حتى مصطنع:

«وفى عام ١٩٤٩ بلغ النحاس باشا السبعين عاما، وللأسف بدأ التطلع إلى خلافته، وبدأت المطامع تلعب برأس نجيب الهلالى الذى يعتبر نفسه أكفأ شخصية فى الوفد - فى نظره - على الرغم من أن الوفد كان يضم فى ذلك الحين أساطين فى السياسة والقضاء والقانون وفى التجربة السياسية وفى الأقدمية. إنما بدأت تسكره الآمال والمطامع فى خلافة النحاس باشا. وفى الوقت نفسه كان يرى أن الشقة بين النحاس والملك عميقة بعيدة، وأن النحاس سيصل فى نهاية المطاف إلى أن يكتفى برئاسة مجلس النواب أو بشىء من هذا القبيل ويترك السبيل لغيره من أعضاء الوفد لكى يتولى الوزارة. وأخذ يعمل لهذا من وراء الستار - وهو ما انكشف فيما بعد - وجاءت وزارة الوفد عام ١٩٥٠، فعرض عليه النحاس باشا الاشتراك فى الوزارة فاعتذر، فعرض عليه أن يختار ما يشاء من الوزارات فأصر على الاعتذار، كما اعتذر أيضا عن قبول عضوية مجلس الشيوخ. وهو ما كان النحاس باشا ينوى عمله عندما تخلو بعض المقاعد».

«وكان يحتج بأنه عندما أقيلت وزارة الوفد فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أقسم يمينا خطيرة - يقصد يمين الطلاق - أنه لا يمكن أن يدخل سراى عابدين بأى صورة وبأى ثمن، ولو عين وزيرا أو عضوا فى مجلس الشيوخ فسيكون من واجباته أن يقابل الملك ويسلم عليه، وقال إنى أرفض أن سيارتى تطأ فناء قصر عابدين».

«وسأقول لك سرا.. وهو أن الهلالى باشا عندما اعتذر عن قبول الوزارة، رشح طه حسين على أساس أنه كان مستشارا لوزارة المعارف عام ١٩٤٢ ويعرف سياسة الوفد وخطته فى شئون التعليم، وشارك فى تنفيذها، وبالتالى فهو قادر على مواصلتها.. وعلى الرغم من أن النحاس باشا كان يعرف أن الملك غير راض عن طه حسين، فإنه وافق على تعيينه وزيرا للمعارف عملا بمشورة الهلالى باشا وترضية له، ولأن طه حسين مكسب بلاشك، وهذا سر اختيار طه حسين وزيرا للمعارف فى وزارة الوفد ٥٠ - ١٩٥٢».

«أكثر من هذا عندما شكلت الوزارة فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠، شكلت لجنة

صغيرة لإعداد خطاب العرش، مكونة من عبدالفتاح الطويل باشا، ومحمد صلاح الدين باشا وطه حسين وأنا، ورأى النحاس باشا أن نجتمع فى بيت الهلالى لإعداد الخطاب الذى اشترك فى تدبيجه».

«المهم أن هذا يبين لك إلى أى حد كان النحاس باشا صافى النية تماما من ناحية الهلالى باشا والحرص على وجوده معه، أو يبين لك من ناحية ثانية إلى أى حد كان الهلالى يرفض الوزارة لغرض فى نفس يعقوب.. وفى ١٩٥١ بدأ يبتدع أن تليفونه مراقب ويثير المشاكل بينه وبين فؤاد سراج الدين، وفؤاد باشا بلباقته وسياسته كان يتجنب هذا ويفسره له مرة مباشرة.. ومرة عن طريق وسطاء.. ويكذب له هذا.. ويعمل على أن يستبقيه ويستبقى الود معه.. لكن مطامع الهلالى باشا كانت أكبر من هذه المحاولات».

«وبعد أن أقيلت وزارة الوفد فى يناير عام ١٩٥٢، وتعيين على ماهر باشا رئيسا للوزارة لمدة بسيطة، إذا بنا نفاجأ بأن الهلالى باشا مرشح لرئاسة الوزارة.. وإذا بنا نتبين أن الرجل كان على صلة بالقصر، وأنه هو الذى نصح بأن يأتوا بعلى ماهر فى الأول بل اتضح لنا أن الملك فاروق استشاره بعد إعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١، وهل يوقع على الإلغاء أم لا. فالهلالى باشا نصحه بالتوقيع لأن البلد معبأة تماما تأييدا لإلغاء المعاهدة. وإذا لم يوقع سيعطى الحكومة فرصة للانتصار عليه وسيتأثر شعبيا إلى حد كبير. وبعد إلغاء المعاهدة يفعل الله ما يشاء، وسيكون بإمكانه العثور على فرصة لإقالة الوزارة، وكان الوسيط بينهما هو حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى وإلياس أندراوس، فحافظ عفيفى سأله إن كان يقبل تأليف الوزارة؟ فقال له: لا، خذوا على ماهر ثم أتولاها أنا».



ويكاد إبراهيم فرج يؤكد على معنى أن الهلالى خرج من الوفد لأنه وجد أنه لن يستطيع منافسة فؤاد سراج الدين وبالتالى أدرك عدم جدوى الاستمرار فى الوفد فى تحقيق طموحه السياسى إلى رئاسة الوزارة:

«وجد أنه لا يستطيع منافسة سراج الدين، فى قدرته وشعبيته وصلته الحميمة بالنحاس باشا، ومعالجته أمور الوفد باقتدار عظيم خاصة إدارته لعمليات الانتخابات

فى أواخر عـام ١٩٤٩، وما تبين مـن شدة ولائه للـنحاس باشـا، وبالغ حرصـه على زعامته وقيادته. وهكذا أيقن الهلالى باشا عبث الاستمرار فى الوفد.

هل لنـا أن نعلق عـلى ما يرويه إبـراهيم فرج بـأنه على هذا الـنحو فإنـه فى إطار التفكير قصيـر النظر فقد نجح الهلالى فى تحقيق غايتـه بالوصول إلى رئاسة الوزارة، على حين لم يصل إليها سراج الدين.

(٤٥)

وهذه بعـض فقرات صرح بـها إبراهيم فـرج فى تلخيـص آراء النحاس بـاشا فى معاصريه من السياسيين:

□ علـى ماهر: كان لا يـثق فى عـلى ماهر أبـدا، ويعتـقد أنه رجـل أنانى ويعـمل لنفسه، ولا يؤمـن بشىء إلا بشخصه. أما أحمد مـاهر والنقراشى فكان يحبـهما حبا جما، وهـو الذى ترافع عنهـما فى قضيـة الاغتيالات وانتـزع لهما البراءة.. وعـندما اغتيل أحمد ماهر باشا فى ١٩٤٥ بكاه النحاس باشا وحزن عليه».

□ ويلخص رأى النحاس فـى المفكر الكبير عباس العقـاد: إلى أن خرج من الوفد كان يحبه ويقدره ويجزل له العطاء دون أن يطلب».

□ وكان إبراهـيم فرج يرى فـى إسماعيـل صدقى باشـا رجلا داهية.. مـاكرا.. لا يؤمن بالـشعب ولا بالرأى العام. قد تـكون له كفاءات أخرى.. إدارية.. اقـتصادية.. وذكاء لماح وثقافة واسعة.

□ أما محمد محمود باشا فكان فى نظر إبـراهيم فرج رجلا أمينا.. نزيها.. لكنه لا يؤمـن بالدسـتور هو وطبـقة الأرستـقراطيـة العائـلية والمـالية فى مـصر. ويظـنون أن الدستور أنـشىء لخدمة طبقـتهم التى أسسـها أصحاب المصالـح الحقيقية كـما كانوا يسمـون أنفسهـم.. فإذا لفظـتهم الأمة ولم تمـنحهم ثـقتها.. كـانت الأمة لا تسـتحق الدستور ولا الحياة الديمقراطية.

□ ويأسف إبراهيم فرج لموقف الدكتور السنهورى من الوفد فى بداية الثورة:

«هذا الأستاذ الـنابغة الذى كان لا يشـق له غبار.. للأسف كان دوره غـير مشرف

فى هـذه النقـطة.. كان خـصما صـغيرا تحـكمه أحـقاده الحزبـية ضد الـنحاس بـاشا والوفد».



وفى موضع تال مـن مذكراته يذكر إبراهيم فرج مـا يخالف معلوماتنا عـن طبيعة اجتماع مـجلس الدولة فى اليـوم الذى وقع فيه اعتداء الـضباط على رئيسـه الدكتور السنهورى باشا، ويذكر أن الاجتماع لم يكن لتقرير أمر يختص بشئون الحكم، ولكن ظنت الثورة أن الاجتماع سيتمخض عن قرار لصالح محمد نجيب:

«هذا الرجل السـنهورى الذى فعل كل هذا واعتقـد أنه ينتقم منا وسيـجلس على دست الحـكم يأمر ويـنهى، رسـم له القدر أن يـنضم إلـى محمـد نجيب ضد جـمال عبدالـناصر فى الصراع الـذى دار بينهما، وأراد الـتوفيق بتـوزيع السلطة بـين الاثنين وأنت تعلم أن الحكم العسكرى لا يعرف تـوزيع السلطة ولا المهادنة.. معى أو ضدى ولا سبيل آخر».

«واجتمع مجلس الدولة ليتخذ قرارا فى أمر معين لا علاقة له بشئون الحكم فظنوا أنه سيـتخذ قرارا لصالـح محمد نجيب فـاعتدوا عليـه وضربوه ثم صدر قانـون بعزل الوزراء السابقـين فعزل السنهورى تلقائـيا من منصبه رغم أنه لا يجـوز فصل رئيس مجلس الدولة».



ويبدى إبراهيم فرج شمـاتة مهذبة فى سليمان حافظ، لكنـه فى ذات الوقت ينقل رواية مختلـفة عن الرواية الشائعـة فى أدبيات السياسة المـصرية عن مناقشة سـليمان حافظ لعبد الناصر، وهى المناقشة التى أدت إلى اعتقاله:

«اعتقلت فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ فوضعونى بمفردى فى مدرسة حلوان الثانوية،ف قلت لـلضابط: أريد أن تنـقلونى إلى مكـان آخر به معتـقلون بدلا من هذا الاعـتقال الانفرادى».

«ودخلت لـلنوم، وفى الـصباح خرجـت فى طريقـى لدورة المياه، فـإذا بى أواجه بسليمان حافـظ معتقلا، ولـم أصدق أول الأمر، واعتقدت أنه شبح لـه.. فاقتربت منه وقلت له:

«هو أنت سليمان حافظ ولا شبحه؟».

«فقال لى: لأ.. أنا سليمان».

«فقلت له: أنت تعتقل.. الذى فعلت كل هذه الإجراءات ضدنا؟».

«فقال: أيوه.. ده أنا اللى أسألك أنت معتقل ليه إنما أنا ما تسألنيش؟».

«فسألته عن سبب اعتقاله فقال لى:

«عندما هاجم الإنجليز والفرنسيون مصر ذهبت بكل أمانة وإخلاص إلى عبدالناصر وقلت له الإنجليز فى الحقيقة عايزينك شخصيا، فأنت تستقيل ونأتى بمحمد نجيب مؤقتا حتى تنتهى الأزمة، فاعتقلونى، ولما تظلمت من الاعتقال قالوا لى: أنت تحمد ربنا لأننا لم نضربك بالرصاص فى فناء مجلس قيادة الثورة».

....

«وأنا رأيته بنفسى بعد أن خرج من الاعتقال يسير على شاطئ سيدى بشر بالإسكندرية فى الصيف، إذا سأله أحد عن حاله يقول له: «أستحق كل ما يحدث لى».

«وقد أبلغنى (الدكتور) وحيد رأفت أن سليمان حافظ زاره فى مكتبه واعترف له أنه كان مخطئا وكان ينبغى أن يؤيده فى مجلس الدولة وأخذ يعتذر عما بدر منه».

(٤٦)

وتحفل هذه المذكرات ـ وربما لاحظنا هذا ـ بالحديث الجميل المحبب إلى النفس عن تلقائية النحاس وبساطته وصراحته، ولا يتسع المقام لكثير من هذه الروايات، لكننا سنورد ما يدلنا على أن النحاس ظل على هذا الخلق حتى مع السفراء الأجانب، وهذه وقائع مقابلات السفراء الأسبانى والإنجليزى والأمريكى معه، وتدلنا الواقعة الأخيرة أن مهابة النحاس كانت محفوظة وسامقة رغم كل هذه التلقائية والبساطة:

«حدثت واقعتان فى وزارة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢، الأولى مع سفير أسبانيا فى القاهرة، وكان رجلا متقدما فى السن وأرستقراطى المنبت. قابل النحاس باشا وكنت حاضرا

هذه المقابلة، وتطرق حديثه إلى ثورة الريف المراكشى، والأمير عبدالكريم الخطابى، وكان لاجئا وقتها فى مصر فقال السفير:

«إن الفرنسيين مازالوا حتى الآن يحملون أسبانيا أسباب عدم القضاء على الأمير عبدالكريم».

«فبادر النحاس باشا بالرد عليه بعنف:

«أنت بتقول الحكاية دى ليه، أنت عايزنى أسلم لكم عبدالكريم الخطابى؟ ده راجل أنا بأساعده علشان يطردكم من بلده».

«فارتبك السفير وأراد إصلاح الموقف فقال للنحاس باشا:

«إننى أقول إن فرنسا هى التى تقول ذلك».

«فرد عليه النحاس: «دع فرنسا لى».

«وعند خروج السفير قال لى وهو مرتبك:«ما معنى دع فرنسا لى؟».

«فقلت له: إن النحاس باشا زعيم كبير، وهو يريد أن يقول لك إنه يستطيع أن يتعامل مع فرنسا.. طبعا كان النحاس باشا بتعبيره «دع فرنسا لى» يعنى أنه لا شأن لكم بفرنسا.. أنا أستطيع التفاهم معها إذا كان لها رأى فى ذلك. وكانت فرنسا مستاءة وقتها من تأييد وتدعيم حكومة الوفد لقضايا الشعوب العربية فى شمال أفريقيا».

ثم ينتقل إبراهيم فرج إلى رواية الحادثة الأخرى وهى خاصة بالسفير البريطانى والسفير الأمريكى:

«طلب السفير البريطانى مقابلة النحاس باشا على انفراد.. وحدد له موعدا فى بيته.. وعندما دخل الصالون فوجئ بى جالسا.. فقال للنحاس باشا إنه طلب أن يقابله بمفرده دون وجود أى مسئول آخر. فاستأذنت من النحاس باشا فى الخروج، وقلت له: إن هذا من حق السفير مادام قد طلبه».

«لكن النحاس باشا قال لى: اقعد».

«وقال للسفير: «إن إبراهيم فرج له صفتان: الأولى أنه وزير، والثانية أنه سكرتيرى، وهو الآن يجلس معنا بصفته سكرتيرى». وقد أحرج السفير لأنه طلب

أن يقابل النحاس باشا بمفرده ليشكو له من عنف التصريحات التى يدلى بها المسئولون فى الوزارة ضد انجلترا.. وأنا على رأسهم، لأنها تعكر صفو العلاقات بين الدولتين. ولم يجد السفير بدا من الحديث.. لكن بلطف، فرد عليه النحاس باشا بطريقة أحرجته.. وقال له:

«إن المسئولين الذين تقصدهم يتحدثون بأقل مما ينبغى من اللوم الذى يجب أن يتحدثوا به عن موقفكم من المفاوضات التى لم تسفر عن شىء حتى الآن».

« وخرج السفير البريطانى.. وذهب إلى السفير الأمريكى وطلب منه أن ينقل للنحاس باشا استياء الحكومة البريطانية من التصريحات العنيفة التى يدلى بها المسئولون المصريون ضد بريطانيا لأنه لم يستطع الحديث بحرية مع النحاس فى هذا الشأن».

«وبالفعل حضر السفير الأمريكى لمقابلة النحاس باشا وكنت حاضرا وطلب من النحاس أن يخفف من حدة تصريحات المسئولين المصريين التى تندد بأمريكا، لأنها تعرقل رغبته فى مساعدة مصر، وقال إنه يتحدث فى هذا الطلب بصفته الشخصية.. وبناء على ما طلبه منه السفير البريطانى».

«وكان النحاس باشا قد طلب قهوة لكافرى، وكان لا يشربها أبدا، فمال علىّ وقال لى:

«أنا لا أريد أن أشرب القهوة.. ماذا أفعل؟».

«فقلت له: إذا كنت لا تريدها فلا تشربها».

«ورآنا النحاس باشا ونحن نتهامس، فقال لكافرى: خذ القهوة».

«فأسرع كافرى وتناول فنجان القهوة وشربه على مضض، وفى اليوم التالى أخبرنى أنه أصيب بمغص.. وأنه اضطر لشرب القهوة خوفا من النحاس باشا».

(٤٧)

ولا تخلو هذه المذكرات من بعض الطرائف التاريخية المهمة، ونحن نعرف أن إبراهيم فرج وحسن البنا كانا على علاقة طيبة، لهذا فإن إبراهيم فرج رغم تحفظه

على ممارسات الإخوان حريص على أن يثنى على شخصية حسن البنا فى أكثر من موضع ومن ذلك قوله:

«كان صديقى ويزورنى فى مكتبى ويدعونى إلى الحفلات التى يقيمونها، خاصة للصحفيين الأجانب، وفى حفلة أقامها بدار الإخوان لتكريم المستر ماكنتوش الصحفى الإنجليزى وآخر فرنسى، ورجانى حسن البنا أن أحضر، وخطب الاثنان بالإنجليزية والفرنسية وقد أعجبت فى هذا اليوم بحسن البنا وبذكائه.. وكان البنا لا يعرف أية لغة أجنبية، وكنت جالسا بجواره، فإذا به يحدثنى عن بعض المعانى الواردة فى كلام أحد الخطباء وقال لى: إننى سأطلب من كمال عبد النبى أن يرد على الرجل الفرنسى».

«وسألنى: أليس استنتاجى صحيحا؟».

«فقلت له: صحيح ياشيخ.. أنت عرفت إزاى».

«فقال لى: «من حركاته».

«وفعلا كان هذا صحيحا.. وطلب من كمال عبد النبى أن يرد على العبارة التى فهمها، وكانت اعتقاد المتحدث أن نظرية الجهاد عند الإخوان المسلمين تعنى سفك دماء غير المسلمين، فقام كمال عبد النبى وقال لهما: إن حروب الإسلام كانت دفاعا ولم تكن حروبا هجومية.. وإن الإسلام يؤمن بالرسالات السماوية الأخرى. إنه لم يحدث أن المسلمين سفكوا دماء الذين يخالفونهم فى الدين لمجرد الخلاف الدينى».

«وهذه الواقعة أسوقها إليك لأدلل على ذكاء الشيخ حسن البنا».

(٤٨)

كما تتضمن المذكرات طرفة تؤكد جاذبية الشباب المصرى الدائمة، ومن حق الشباب المصرى أن يتخذوا هذه القصة دليلا على جاذبيتهم وقدرتهم:

«كان لنا سفير فى الأرجنتين اسمه محمد السعيد.. استطاع أن يقيم علاقة طيبة مع رئيس الجمهورية بيرون وزوجته وهى مدام إيزابيلا بيرون.. وجاءت حركة

تنقلات شملت السفير، وإذا بمدام بيرون تتدخل شخصيا لدى الملك ولدىّ تطلب منا الإبقاء على السفير. فأنا رفضت لكن الملك سألنى:

«إيه رأيك فى موضوع محمد السعيد؟».

«فقلت له:

«لابد من تنفيذ النقل».

«فقال:

«دى مدام بيرون ماسكة فيه قوى.. وبعدين؟».

«فقلت له:

«المسألة متعلقة بجلالتك.. فإذا أردت إلغاء النقل ننظر فى هذا».

«فقال لى:

«لأ.. أجله».

«واتفقت معه على تأجيل النقل ثلاثة شهور.. وقبل نهاية الشهور الثلاثة أوقفت مرتبه.. والسبب أن مدام بيرون أرسلت إلىّ توصية أخرى تطلب فيها الإبقاء على محمد السعيد فى الأرجنتين. وتوقعت أن السفير يدرك أن الملك سوف يعلم بخطاب مدام بيرون إلىّ وسيتدخل».

«وحتى لا يتدخل الملك فقد بادرت بوقف مرتبه وكلفته بتنفيذ النقل فورا.. وأبلغ بهذا ببرقية شفرية».

«وما توقعته حدث فعلا.. إذ كلمنى الملك وقال لى:

«أنا مش فاهم الست دى علاقتها تبقى إيه بمحمد السعيد؟».

«فقلت له: إننى نفذت النقل».

«فقال: طيب».

«وانتهى الموضوع عند هذا الحد».

مـــــذكــرات وزراء نـهـايــة الـمـلـكـيــة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢

عـلـى مـشـارف الـثـورة

4

مذكرات
صليب سامى

دار الخيّال

(١)

ربما نبدأ تعريفنا بصليب سامى بأن نذكر أنه كان وزيرا مخضرما منذ ١٩٣٣ وحتى ١٩٥٢، وأن نذكر أيضا أنه واحد من اثنين يتفوقان على كل وزراء عهد الملكية فى عدد الوزارات التى تولاها كل منهما (٦ وزارات)، الثانى هو محمد حلمى عيسى باشا، ولا يناظر هذين فى عدد الوزارات التى تولياها إلا مجموعة من رؤساء الوزراء، على حين يتفوق إبراهيم عبدالهادى على الجميع فيما قبل الثورة (رؤساء ووزراء) بأنه صاحب أكبر عدد من الوزارات (٧ وزارات).

ولد صليب سامى حوالى عام خمسة وثمانين (١٨٨٥) فى دمنهور، وفيها تلقى تعليمه الابتدائى، وحصل على الشهادة الابتدائية سنة خمسة وتسعين (١٨٩٥) والتحق بالمدرسة التوفيقية بالقاهرة، ومنها حصل على البكالوريا عام (١٩٠١) ضمن ثلاثة وثمانين حصلوا على البكالوريا فى تلك السنة، ثم التحق بمدرسة الحقوق الخديوية وتخرج فى القسم الفرنسى منها عام خمسة (١٩٠٥)، أى أنه تخرج بعد الزعيم الكبير مصطفى النحاس باشا بأربع سنوات.

وقد عمل صليب سامى محاميا، ولمع اسمه فى المحاماة واختير وكيلا لنقابة المحامين عام خمسة وعشرين (١٩٢٥)، وقد انضم لحزب الأحرار الدستوريين

وأصبح عضوا فى مجلس إدارته، وخاض الانتخابات البرلمانية (١٩٢٦)، ثم انضم فيما بعد إلى حزب الاتحاد، ثم وقع عليه الاختيار ليكون مستشارا ملكيا لوزارات الزراعة والمعارف والحربية فى ٣٠ يناير ١٩٢٩، وكان التقليد فى ذلك الوقت يسمح باختيار المستشارين من بين نوابغ المحامين، وبعد عامين أصبح صليب سامى رئيسا لقسم قضايا المرافعات الأهلية.

ومن هذا المنصب اختير وزيرا للخارجية (أغسطس ١٩٣٣)، وظل صليب سامى منذ ذلك الحين يتقلب فيما بين المناصب الوزارية والعمل بالمحاماة، وقد عمل بالمحاماة بعد قيام الثورة وتقاعد عن العمل فى مارس ١٩٥٨.

بدأ صليب سامى مناصبه الوزارية بتولى وزارة الخارجية فى نهاية عهد وزارة إسماعيل صدقى باشا الأولى (يوليو ١٩٣٣ ـ سبتمبر ١٩٣٣).

وفى الوزارة التالية وهى وزارة عبد الفتاح يحيى (١٩٣٣ ـ ١٩٣٤) تولى وزارة الحربية طيلة عهد الوزارة. ولم تكن لهاتين الوزارتين فى ذلك الوقت الأهمية الكبيرة جداً التى لهما الآن، والتى لم تتبلور إلا بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦.

بعد حوالى ٦ سنوات شارك صليب سامى فى وزارة حسن صبرى وزيراً للتموين من بداية الوزارة (٢٨ يونيو ١٩٤٠) وكان بهذا أول وزير للتموين، وقد استمر حتى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠، حيث خرج الوزراء السعديون من الوزارة فترك صليب سامى وزارة التموين وتولى وزارة التجارة والصناعة خلفا لإبراهيم عبدالهادى باشا، على حين خلفه فى وزارة التموين عبدالمجيد إبراهيم صالح وزير الدولة (وكان من الأحرار الدستوريين)، واحتفظ صليب سامى بالتجارة والصناعة عند تشكيل وزارة حسين سرى الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠) وحتى ٢٦ يونيو ١٩٤١ حيث ترك التجارة والصناعة ليتولى الخارجية (وكان رئيس الوزراء يتولاها بنفسه) حتى نهاية عهد هذه الوزارة فى ٣١ يونيو ١٩٤١.

هكذا أصبح رصيده ٤ وزارات مع ٤ رؤساء وزارة هم: إسماعيل صدقى، وعبدالفتاح يحيى،وحسن صبرى، وحسين سرى، [ومع الرئيس الرابع فإنه لم يتول شيئاً جديداً وإنما كرر ما سبق له فى الوزارة السابقة مباشرة أو عاد بدايته الأولى].

وفى وزارة حسين سرى باشا الثانية يحتفظ صليب سامى بوزارة الخارجية طيلة

عهد الوزارة (٣١ يوليو ١٩٤١ ـ ٤ فبراير ١٩٤٢)، وحين يراد له أن يستقيل كى يحل مشكلة الوزارة مع الملك فإن الوزارة نفسها تستقيل بالكامل فى ٤ فبراير ١٩٤٢، ويصور بعض مَنْ كتبوا مذكراتهم الأمر على أن حادث ٤ فبراير كان بسبب تصرف صليب سامى الذى كان بناء على توجيه من حسين سرى الذى لم ينكر ذلك، لكن تختلف الروايات والآراء، فالبعض يمدح سرى لأنه استقال بالوزارة كلها حتى لا يحمل صليب سامى ذنباً ليس هو المسئول عنه، وآخرون يرون أن سرى باشا لم يكن ليمانع فى أن يُحل الموضوع باستقالة صليب سامى وحده.

يبقى صليب سامى بعيداً عن المناصب الوزارية طيلة حكم الوفد (فبراير ١٩٤٢ ـ أكتوبر ١٩٤٤)، والأحزاب المؤتلفة (أكتوبر ١٩٤٤ ـ فبراير ١٩٤٦)، لكنه فى نهاية عهد وزارة إسماعيل صدقى (١٠ نوفمبر ١٩٤٦ بالتحديد) يعود إلى الوزارة ليتولى وزارة التجارة والصناعة طيلة الشهر الأخير من حكم إسماعيل صدقى.

بهذا فإن صليب سامى لم يزد عدد الوزارات التى تولاها (فقد تولى هذه الوزارة من قبل)، ولا عدد رؤساء الوزراء الذين عمل معهم (فقد عمل مع صدقى من قبل)، لكنه أصبح وقد اشترك فى سبع وزارات(!!).

يعود النقراشى باشا إلى الحكم ويخلفه سعدى أيضا هو إبراهيم عبدالهادى، ثم وزارة ائتلافية برئاسة حسين سرى باشا، وطيلة هذه الفترة (ديسمبر ١٩٤٦ ـ نوفمبر ١٩٤٩) لا يشارك صليب سامى باشا فى أية وزارة، حتى إذا ما شكل سرى باشا وزارته الرابعة المحايدة فى نوفمبر ١٩٤٩، تولى صليب سامى فيها وزارة التجارة والصناعة على نحو ما فعل من قبل مع صدقى باشا وسرى باشا.

ثم يتولى الوفد الحكم (٥٠ ـ ١٩٥٢) فلا يكون لصليب سامى نصيب من المناصب الوزارية.

لكن مع تشكيل على ماهر لوزارته الثالثة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢، فإنه يتولى وزارة الزراعة لمدة عشرة أيام (٢٧ يناير ١٩٥٢ ـ ٧ فبراير ١٩٥٢) ويكون هذا أول عهده بالعمل مع على ماهر باشا وبالعمل كوزير للزراعة!

وفى ٧ فبراير ١٩٥٢ يتولى وزارة المواصلات حتى نهاية عهد وزارة على ماهر فى أول مارس ١٩٥٢، وهكذا يقفز رصيده من الوزارات التى تولاها إلى ست وزارات،

وعدد الوزارات التى شارك فيها إلى ثمانى، وعدد رؤساء الوزراء الذين عمل معهم إلى خمسة.

يخرج على ماهر باشا من الحكم ويخلفه أحمد نجيب الهلالى باشا، لكن صليب سامى لا يخرج من الحكم وإنما يستمر كوزير للتجارة والصناعة ويجمع معها أيضاً منصب وزير التموين.

على هذا يظل رصيده من الوزارات التى تولاها ست وزارات (الخارجية، والحربية، والتموين، والتجارة والصناعة، والزراعة، والمواصلات)، لكن عدد الوزارات التى شارك فيها يصبح تسع وزارات، وعدد الرؤساء يقفز إلى ستة هم: صدقى باشا (مرتان)، وعبدالفتاح يحيى، وحسن صبرى، وحسين سرى (ثلاث مرات)، وعلى ماهر، وأحمد نجيب الهلالى.

ومن المثير للانتباه أنه لم يشترك فى وزارة سرى الخامسة (يوليو ١٩٥٢)، مع أنه اشترك مع سرى باشا فى وزاراته الأولى والثانية والرابعة، أما وزارة سرى الثالثة فقد كانت ائتلافية بين الأحزاب جميعا، وكان صليب سامى فى ذلك الوقت مستقلا، ولهذا لم يكن له نصيب فيها.

ومن المثير للانتباه أيضاً أنه لم يشترك فى وزارة نجيب الهلالى الثانية (يوليو ١٩٥٢) مع أنه اشترك فى وزارته الأولى وزيراً للزراعة والتجارة والتموين، بل من المثير للنظر أنه لم يشترك فى ثالث الوزارات التى تشكلت فى ذلك الشهر وهى وزارة على ماهر التى تشكلت عقب قيام الثورة، مع أنه كان فى آخر وزاراته (يناير ١٩٥٢ - مارس ١٩٥٢) وزيرا للزراعة ثم للمواصلات(!!)

(٢)

ونأتى إلى الحديث عن مجمل الأدوار السياسية لصليب سامى.

من عجائب الأقدار أن ممارسات هذا الرجل فى منصبه الوزارى نشأت عنها أكبر الأزمات السياسية، فإذا كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بمثابة الحادث المحورى فى نظر كثير من المؤرخين لتاريخ الوفد والحركة الوطنية، فإن هذا الحدث كان نتاجا لخلاف

الملك مع حكومة حسين سرى باشا حول قرار قطع العلاقات مع حكومة فيشى، وهو القرار الذى اتخذه وزير الخارجية صليب سامى.

صحيح أن الملك فى مناقشاته للوزير (الذى هو صليب سامى نفسه) كان يرمى (على نحو ما يروى صليب سامى نفسه) إلى إلقاء اللوم على رئيس الوزراء(سرى باشا) وليس على الوزير، لكن كانت النهاية أن استقالت الوزارة وجاء الإنجليز بالوفد بعد إنذار الملك.

ومع كل ما هو معروف عن التوجهات البريطانية والوفدية والفاروقية والسرية، يبقى دور صليب سامى الذى اتخذ القرار وفجر الأزمة، وربما لو كان هناك وزير خارجية آخر غير صليب سامى لتحسس خطواته قبل أن يعطى كل هذه الأطراف العذر فيما فعلت، فلا يكون أمام الملك فاروق عذر فى أن يتمحك مع وزارة سرى باشا ولا مع البريطانيين، ولا يكون أمام البريطانيين عذر فى أن يتصيدوا الفرص للتدخل ضد فاروق.. وهكذا. لكن صليب سامى فيما يبدو أو فيما جبل عليه آثر أن يتحمل مسئولية القرار بنفسه وفى غياب الملك، سواء كان هذا عن طلب للإنجليز أو لرئيس الوزراء أو عن غير هذا الطلب أو ذاك.

وربما كانت الأزمة الثانية أشد وقعا على النظام الملكى كله حين أنهت وجوده (وذلك على الرغم من أن اسم صليب سامى لا يتردد فى الحديث عنها بالقدر الكافى)، وهى أزمة إخراج وزارة الهلالى الأولى من الحكم فى مطلع يوليو ١٩٥٢، أى قبل الثورة بثلاثة أسابيع، ومن الثابت أن تآمر عبود على هذه الوزارة لم يحدث إلا بسبب موقف وزير التموين (الذى كان هو صليب سامى نفسه) الحاسم من شركة السكر التى يمتلكها عبود، وربما لو أن شخصا آخر غير صليب سامى كان يشغل منصب وزيرالتموين ما مضى بالإجراءات والقرارات إلى الحد الذى جعل عبود باشا لا يكتفى بالسعى لإخراج الوزير المعارض له الواقف فى طريق أطماعه فحسب، وإنما يمضى فى إخراج الوزارة كلها من الحكم، ومع أن للرافعى موقفا مشابها من عبود باشا وشركة السكر على نحو ما سنرى فى الباب الخامس من هذا الكتاب، فإن موقف صليب سامى كان أقوى بكثير، إذ كان قد أعد العدة للاستيلاء على الشركة بالقانون، وكان قد سمح بالاستيراد، وكانت اللجنة منعقدة فى نفس

اليوم، وكان صليب سامى يجمع إلى صلاحيات ومسئوليات وزير التموين، صلاحيات ومسئوليات وزير التجارة والصناعة فى ذات الوقت.

وقد يكون هذا الرأى الذى أرتئيه خطأ، لكن الذى حدث بالفعل هو أن الملك أقال وزارة الهلالى مقابل مبلغ من المال تقاضته الحاشية من عبود، سواء وصل هذا المبلغ إلى الملك أم لم يصل!

ومن العجيب والطريف أن العقول المخططة للحياة السياسية فى ذلك الوقت كانت تسعى إلى أن تستبقى صليب سامى نفسه فى الوزارة التالية وهى وزارة حسين سرى، لكن يبدو أن وعى صليب سامى لحركة التاريخ ومنطق الأشياء قد حماه من أن يخطو هذه الخطوة التى كانت كفيلة بتدمير كل ماضيه السياسى ومستقبل حياته كمواطن، ولهذا نراه فى مذكراته حريصا على أن يروى أنه نصح سرى باشا ألا يقبل بتشكيل الوزارة على نحو ما فُرضت عليه وفيها كريم ثابت، وأنه ترك سرى بعدما اعتذر عن تشكيل الوزارة بالفعل، وهو مندهش أن يعود سرى إلى تشكيل الوزارة بعد يوم من اعتذاره عن هذا التشكيل.. بل ويحرص الرجل على أن يعرض على حسين سرى باشا أن يذهب لسؤال أحمد نجيب الهلالى باشا عن سبب إقالته!! وهو يفعل كل هذا فى وضوح ودون إحساس بأنه أولى من الرجلين برئاسة الوزارة، لأنه كان أقدم منهما عهداً بالمنصب الوزارى.

وتثبت الأيام أن صليب سامى كان بعيد النظر بالفعل... فإن سرى باشا نفسه لم يلبث إلا عشرين يوما ووجد أن الأمور لا تستقيم على هذا النحو فآثر الاستقالة... والأدعى للتأمل أن كريم ثابت نفسه آثر هو الآخر أن يستقيل وهو مَنْ هو قربا من الملك فاروق.

ثم إن الحظ (أو الذكاء) أنقذ صليب سامى مرة ثانية من التورط، فعلى حين قبل الهلالى تشكيل الوزارة مرة ثانية فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢، وهو الذى بيع هو ووزارته بمائتى ألف جنيه، فإن صليب سامى لم يدخل هذه الوزارة!!

ثم إن الحظ (أو الذكاء) أنقذ صليب سامى مرة ثالثة فلم يشترك فى وزارة على ماهر التى شكلها بعد تنازل الملك فاروق عن العرش لابنه.. مع أن على ماهر أعلن أنه سيشكل وزارته هذه من أعضاء وزارته السابقة فى يناير وفبراير ١٩٥٢، وكان صليب سامى واحدا من هؤلاء.

ونحن نرى صليب سامى فى تقديمه لمذكراته واعيا أشد الوعى بأن الذى يكتبه هو ذكريات وليس مذكرات، كما أنه واع بصورة عقلية [ولا نقول تاريخية] للفائدة التى تتحقق للذكريات من تدوينها فى مرحلة متأخرة من العمر حين ينضج العقل وتكون الرؤية أقرب إلى الصواب. وهو يعترف بأن بعض ما فى المذكرات قد لا يفيد أحدا، كما أنه يعتذر بكل أدب عن أن يكون قد جاوز اللياقة:

«هذه ذكرياتى فى ستين سنة وتزيد، وبدأت قبل التحاقى بمعاهد التعليم فى سنة ١٨٩١/ ١٨٩٣، وانتهت باعتزالى الحياة العامة فى سنة ١٩٥٢. وهذه ذكريات وليست مذكرات أو يوميات».

«ولقد رأيت أن أتدارك أمرى بهذه الذكريات قبل أن تفتر الهمة، أو تخون الذاكرة بفعل السنين، ليكون لى فيها العزاء فى قعودى وعزلتى فى أخريات أيامى إذا ما أحسست خطأ أو صوابا بأنى قمت ببعض الواجب على».

«ولاشك أن تدوين الوقائع جملة بعد نضج العقل، يجعل التعليق عليها أقرب إلى الصواب من تدوينها تباعا يوما بعد يوم».

«وتشمل هذه الذكريات بعض القصص من حياتى الخاصة التى قد لا يفيد منها أحد، لكنها تتضمن فى الوقت نفسه بعض الوقائع التى تتصل بالحياة العامة، والتى قد يكون فى إعلانها للناس تدوين لبعض حوادث التاريخ».

«وسوف أتوخى فى روايتى الحقيقة كاملة، فلست أخشى مواجهة الواقع المر، ولن أرضى الحيدة عن الحق، لكن كل ما أخشاه أن يشوب روايتى خطأ أو سهو. وقد يدفعنى حب الصراحة والرغبة فى استيفاء الرواية إلى إعلان ما كان أولى بالكتمان، إذا ما رأيت فى ذلك خدمة للصالح العام».

«لذلك أرجو العفو إذا ما أخطأت أو سهوت أو جاوزت حدود اللياقة فيما ذكرت».

على أن صليب سامى قد بخل علينا فى هذه المذكرات بكثير مما كنا نود لو

تضمنته، وعلى سبيل المثال فإنه بخل علينا بالحديث عن انتماءاته الحزبية، ونحن نعرف أنه انضوى لفترة تحت لواء الأحرار الدستوريين ووصل إلى أن كان من أعضاء مجلس إدارة الحزب، لكنه فيما يبدو آثر الاستقلال بعد هذا، ولم يشارك فى الائتلافات الوزارية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وإن كان قد انضم بعد هذا إلى الوزارات المحايدة تحت رئاسة سرى وعلى ماهر والهلالى، ومع أن هذا لم يكن ليتعارض مع بقائه فى الأحرار الدستوريين، فإنه لم يرسم فى مذكراته صورة لانتمائه إلى هذا الحزب وخروجه أو ابتعاده عنه والتوقيتات الزمنية لهذا كله.

(٤)

رأينا كيف أن صليب سامى تولى ٦ وزارات واشترك فى ٩ وزارات، وعمل مع ٦ رؤساء وزارة، وكلها فيما قبل الثورة أرقام قياسية بالنسبة للوزراء الذين لم يصلوا إلى رئاسة الوزارة، ورأينا كيف أن اسمه ارتبط بأزمات سياسية كبرى، وبالإضافة إلى هذا كله فإن صليب سامى كان بمثابة الوزير الوحيد الذى انتقل من وزارة الخارجية إلى وزارة الحربية فى الوزارة التالية لها مباشرة.

وعلى الرغم من أنه لم يكن رجل مخابرات ولا استراتيجية ولا قائدا عسكريا، فإنه انفرد بهذا المجد وربما ناله بالمصادفة وربما ناله لسبب واحد هو أنه قبطى، وكان سلفه الوزير المستقيل من وزارة الخارجية وزيرا قبطيا، ولم يشأ الملك فؤاد الإكثار من التعديل فى الوزارات، وهكذا رأى أن يحل وزير قبطى جديد محل وزير الخارجية القبطى المستقيل. ثم كان بعد هذا على نحو ما نقرأ رواية صليب سامى نفسه أن رئيس الوزراء التالى أراد أن يحتفظ لنفسه بوزارة الخارجية ومن ثم أسندت وزارة الحربية إلى صليب سامى دون توقع.

وعلى الرغم من كل هذه المصادفات المتعاقبة فإننا نفاجأ بأن صليب سامى أبلى فى موقعيه كوزير للخارجية وكوزير للحربية بلاء حسنا، بل إنه تولى وزارة الخارجية مرة أخرى، بل إنه ـ وهذا هو الأهم ـ احتفظ بذكرى طيبة فى وجدان الضباط الوطنيين حتى أنك تجد رجال الثورة يذكرون اسمه وسلوكه جيدا حين يتحدثون عن

الأزمة الوزارية التى حدثت قبل حادث ٤ فبـراير ١٩٤٢. ولعل لهذا علاقة بأدائه فى الوزارة والجيش، وسنقرأ فى هذا الباب ما يرويـه عن قيام زوجه بحضور حفل تخرج الطـلاب وتسلـيمهـا الشهـادات لهم، وهـى المهـمة التـى كانت زوج المـفتش الـعام الإنجليزى تقوم بها قبل ذلك كتقليد مستمر.

وعلى كل الأحوال فإن النجاح الذى أصابـه صليب سامى فى كل الوزارات التى تولى أمرهـا كان واضحا ومؤثرا، وقـد أصبح اسمه بمثـابة أحد الأسماء اللامـعة بين رجال القانون الـذين يديرون الوزارات الاقتصادية بـاقتدار، وقد تولى منهـا التموين والتجـارة والصناعة والـزراعة. كما أظهـر نجاحا بارزا فى وزارة المـواصلات، بل إن صليب سامـى سجل لنفسه مبكـرا نجاحات أخرى فى الوزارات التى عمـل مستشارا ملكيا لها كـوزارة المعارف، وسنرى مصداق هذا كله مما يرويه بـأمانة ودقة عن تجاربه فى هذه المواقع الوزارية والاستشارية.

لكننا قبل كل هذا لابد أن ننقل للقـارئ ما كان صليب سامى حريصا على روايته من أنه كان مـترددا فى قبول منصـب الوزارة حين عُرض عليه لأول مـرة، وهو يبدى أسبابا وجيهة لهذا التردد لا نستطيع أن ندحضها.

على أن الأهـم من أسباب تردده هـو اعترافه بالسـبب الحقيقـى الذى جعله يـقبل الوزارة، وسنرى فى مواضع كـثيرة من المذكرات مدى ما يمثل هذا السـبب من أهمية وجدانية وروحية لـصليب سامى باشا، وهو الحريص علـى إسعاد والده الذى كان لا يزال علـى قيد الحيـاة، وسوف نرى أيضا أن الـوالد كان واعيا لـلدافع الحقـيقى وراء سلوك ابنه:

«فى صيف ١٩٣٣ سافر المرحوم إسماعيـل صدقى باشا للعلاج فى أوروبا، وكان المرحوم أحمـد باشا شفيق [يقـصد محمد شفيق بـاشا] نائبا عنه فـى رئاسة الوزارة، وبينما كنت فى القاهرة دعانى شفيق باشا تلـيفونياً لمقابلته بدار الوزارة ببولكلى على عجل. ولـما ذهبت إلى دار الوزارة كان مـجلس الوزراء معـقوداً، فخرج شفيـق باشا لمقابـلتى فى مـكتبه، وقـال لى إن نخلـة باشا المطـيعى وزير الخـارجية قد اضـطر إلى الاستقالة لمـرضه، وأن جلالة الملك فؤاد بالاتـفاق مع صدقى باشا قرر أن أخـلفه فى وزارة الخارجية».

«وحينئذ تنازعنى عاملان:

«الأول: رغبتى من جهة فى البقاء بقسم قضايا المرافعات الذى أنشأته أو الذى أنشئ من أجلى، فى وظيفتى الدائمة البعيدة عن مهب الريح، والتى أتقاضى فيها مرتباً يلى فى مقداره مرتب الوزير».

«الثانى: رغبتى من جهة أخرى فى أن يرانى والدى وزيراً فى حياته فتقر بى عيناه، وبخاصة لأنه كان من موظفى الدولة وكان يحب مظاهر الوظيفة، فما باله حين يرى ابنه وزيراً يتولى أرفع وظائف الدولة».

«ولكن شفيق باشا لم يترك لى وقتاً للرد، حيث قال لى إن هذا أمر جلالة الملك، ولما كنت موظفاً فهمت على الفور مؤدى هذه العبارة فقبلت شاكراً، وحينئذ أبلغنى تهنئة صدقى باشا، وقال لى إن المرسوم سوف يصدر اليوم، ثم صحبنى للسلام على الوزراء المجتمعين».

«عدت إلى القاهرة فى نفس اليوم وقصدت تواً إلى دار والدى وأبلغته الأمر، فابتسم، وقال لى: إنه يفهم تماماً لماذا قبلت، وإنه كان يؤثر أن أظل مستشاراً بعيداً عن عواصف السياسة، وحتى أستحق معاشاً مجزياً بعد الخدمة».

(٥)

ويحرص صليب سامى ـ بعد أن تقدم به الزمن ـ على أن يروى العبارات التى لخص له بها الملك فؤاد مدح الناس وتقديرهم لشخصه:

«ولما أبلغت بمرسوم التعيين، تشرفت بمقابلة جلالة الملك فى سراى المنتزه لتقديم واجب الشكر على تعيينى، ولست أحب التواضع الكاذب وأوثر أن أتحدث بنعمة ربى على، فأقول إن جلالته تفضل فأكرمنى بقوله: إنه كلما رُشح لديه وزير سأل عنه الكثيرين، فكان البعض له مادحاً والبعض قادحاً، وأنه حين سأل عنى أجمع الكل على مدحى، لذلك فهو يسر بتعيينى، فنزل كلامه على قلبى برداً وسلاما».

«لقد حبست هذه العبارة الكريمة فى صدرى ولم أبح بها لأحد، لكننى الآن وأنا

أكتب ذكرياتى أرى أن من حقى أن يجرى بها قلمى، سواء صدقنى الناس أو لم يصدقونى، وسواء لامونى على ذلك أو لم يلومونى».

«وقد طلب منى الملك أن أتصل به مباشرة فى المهم من شئون وزارة الخارجية لغيبة صدقى باشا، وحداثة عهدى بشئون الوزارة».

(٦)

أما قصة توليه وزارة الحربية دون أن يعلم أنه مرشح لها أو أن يتوقع فيرويها صليب سامى على النحو التالى:

«ولما وصل عبد الفتاح يحيى باشا [أى من الخارج بعد أن شكلت له الوزارة على نحو ما تواتر لنا من رواية الكثيرين، وهو ما يلمح به صليب سامى بقوة دون أن يصرح به لأنه لا يعنيه بصفة مباشرة] رأى، وقد رشح القيسى باشا للداخلية، ورشحت أنا لوزارة الخارجية، قرر ألا يكتفى برئاسة الوزارة وأصر على أن تضم إليه إحدى الوزارتين، فصدر المرسوم دون علمى بتعيينى وزيراً للحربية والبحرية، وكانت مفاجأة لى غير سارة، فإنه كان أولى بهذه الوزارة فى نظرى ضابط من ضباط الجيش، لا رجل من رجال القانون أو من رجال السياسة».

ويبدو أن احتجاج صليب سامى لم يكن صامتا ولا هينا، ومن ثم فإن هذا الاحتجاج نقل إلى الملك على عجل، وها نحن نرى مما يرويه صاحب المذكرات مدى حنكة الملك فؤاد وقدرته على حل مثل هذه المشكلات الطارئة بروح التودد والعطف والتعبير عن الثقة المطلقة فى القدرة الفائقة لصاحب المذكرات:

«ولما بلغ مسامع الملك أثر هذا التعيين فى نفسى، دعانى إلى مقابلته وقال لى: إنه هو الذى اختارنى لوزارة الحربية، لأن هذه الوزارة فى الظروف التى تمر بها البلاد بعد مقتل ستاك باشا [لنا أن نتوقف هنا لنتساءل: هل كان لا يزال ذلك الحدث الذى وقع فى ١٩٢٤ مؤثرا حتى ١٩٣٤؟ أم أن صليب سامى يقصد حادثا أو مشكلة أخرى] أحوج إلى رجل سياسى منه إلى عسكرى، وأنى لابد أعلم أن هذه أول مرة يعين قبطى وزيراً للحربية، وأنه يجب علىّ أن أقدر ذلك كله، ثم أوصانى بأن أصلح

علاقة وزارة الحربية بالإنجليز، دون أن أفرط فى أى حق من حقوق بلادى، وأنه يرجو بحسن سياستى أن أستزيد لها بعض الحقوق».

«وللمرة الثانية أغدق الملك عطفه علىّ، وفعل عطفه فعل السحر فى نفسى، فانصرفت من لدنه مغتبطاً بتولى وزارة الحربية، بعد أن كنت متردداً فى قبولها».

(٧)

وربما يبدو لنا أننا فى حاجة إلى دليل عملى على مدى قدرة صليب سامى التى تستحق كل هذه الثقة من الملك فؤاد الذى عُرف بقدرته على تمييز وتقدير الرجال، ومن حسن الحظ أن صاحب المذكرات يروى لنا قصة ترينا بوضوح كيف كانت صراحته واستقامة تفكيره مدعاة لثقة أكثر من الملك فؤاد به:

«كان سبنكس يزورنى فى مكتبى صباح كل يوم، وفى أحد الأيام رآنى لابساً بدلة الردنجوت فسألنى عن السبب، ولما أجبته بأن الملك استدعانى لمقابلته، قال لى: لعله يريد أن يتحدث معى فى موضوع سلاح الجيش وبخاصة بنادق «إنفيلد»، فقد بلغ إلى علمه أن ضابطاً أيرلندياً قابل الملك أخيراً، وانتقد تسليح الجيش قائلاً إن بنادقه قديمة مستعملة، مع أن هذا غير صحيح لأن بنادق الجيش المصرى من نوع بنادق الجيش الإنجليزى تماماً، وهى جميعاً قد استعملت فى الحرب، ولكن بنادق الجيش المصرى أصلح من بنادق الجيش الإنجليزى، بدليل أن نسبة ما يستصلح منها فى وقت السلم ٨٪ بينما نسبة ما يستصلح من بنادق الجيش البريطانى ٣٣٪».

«ثم قال لى: إنه تجرى الآن فى الجيش البريطانى تجربة نوع جديد من البنادق بدلاً من بندقية إنفيلد. وبمجرد اعتمادها سيصلنا نصيبنا منها كاملاً، ثم أحضر إلىّ سبنكس كتاب وزارة الحربية البريطانية الذى وعدت فيه بذلك».

«شكرت سبنكس على هذه البيانات، وأنا فى شك من أن بنادق إنفيلد ستكون موضوع المقابلة مع الملك، اعتقاداً منى بأن حديث سبنكس باشا رجم بالغيب، ولكننى بمجرد أن قابلت الملك بادرنى بالسؤال عن سلاح الجيش، وعن بنادق إنفيلد بالذات».

وعند هذا الحد يتصرف صليب سامى بفطرة نقية دون استثمار أو ادعاء:

«وحينئذ عرضت على مسامع الملك جميع التفاصيل التى تلقيتها من سبنكس قبل ذلك بساعة واحدة».

«ودهش الملك لهذه البيانات، متسائلاً كيف استطعت أن ألم بها، ولما لم يمض علىّ غير شهر واحد فى وزارة الحربية، ولم أرد أن أخفى على الملك حقيقة الأمر لأدعى لنفسى فضلاً لا أستحقه، فرويت له قصة مقابلة سبنكس باشا وحديثه معى».

«وحينئذ قال لى الملك: إنى أستحق الشكر مرتين، أولاً على صراحتى، وثانياً توثيق العلاقة بينى وبين سبنكس باشا، راجياً أن يكون ذلك فى مصلحة الجيش».

«ثم قال لى: إنه سيكون سعيداً لو استطاع معرفة كيف عرف الإنجليز أن ضابطاً أيرلندياً زاره، وتحدث إليه فى موضوع أسلحة الجيش ليعرف مَنْ هم من رجال قصره الذين يقومون بالتجسس عليه».

(٨)

ونأتى بعد هذا إلى ما يمكن اعتباره أكثر نقاط المذكرات سخونة، وهو ما يتعلق بما يرويه صليب سامى عن استقالة وزارة سرى سنة ١٩٤٢، بسبب إقدام وزير الخارجية الذى هو صاحب المذكرات نفسه على قرار بقطع العلاقات مع حكومة فيشى، وقد وصلت الروايات المختلفة لهذه الأحداث إلى حد رواية أن الملك أساء معاملة وزير الخارجية ورئيس الوزراء وأنه استعمل رجله فى هذا الصدد(!!)

لكننا من قراءة ما يرويه صاحب هذه المذكرات نجد أن الملك فاروق كان لايزال قابلا للمعالجة على الرغم من الشحنات الزائدة التى تشبع بها، ولو أن حظه فى معاونيه فى قصره كان أفضل مما كان عليه، أو لو أن دور رجال القصر كان غائبا تماما لكان هذا أفضل للملك ولمصر.

ولنقرأ هذا التفصيل الجيد الذى يقدمه صليب سامى ونجتزئ من روايته بما يورده عن لقائه بالملك :

«ولما علم الملك بقرار قطع العلاقات السياسية بحكومة فيشى عاد فوراً إلى القاهرة لتنفيذ ما استقر عليه الرأى فى عائمة رجل الدين الكبير، أى لإقالة سرى وإسناد الوزارة اسما لرئيس مجلس الشيوخ وفعلا لعلى ماهر باشا».



«وكان من المتوقع أن استقالة سرى سوف تعجل طلب الإنجليز إسناد الوزارة إلى السيد النحاس زعيم الأغلبية [هكذا يتحدث صليب سامى عن النحاس باشا للأسف، وقد كانت هذه هى الطريقة الجديدة للحديث عن النحاس بعد إلغاء الألقاب واستخدام لفظ السيد بديلا عنها، ومن حسن الحظ أن هذا التقليد السخيف لم يدم به العهد]. وكنت قد طلبت منذ أكثر من شهر من ديوان الملك تحديد موعد ليحلف وزراؤنا المفوضون المعينون حديثاً اليمين بين يدى الملك حتى يقوموا بأعمال وظائفهم الجديدة، وظل طلبى هذا طيلة هذه المدة معلقاً، وأعمال هؤلاء الوزراء معطلة، حتى ليلة عودة الملك من رحلة الصيد إثر حادث قطع العلاقات مع حكومة فيشى».

«ففى منتصف هذه الليلة طرق بابى أحد ضباط الحرس الملكى، حاملاً دعوة لى من رئيس الديوان للحضور فى الساعة الواحدة بعد ظهر الغد ليحلف الوزراء المفوضون اليمين فى حضرة الملك».

«إزاء هذه السرعة فى تحديد الموعد بعد طول الانتظار، ووقوعه فى يوم الجمعة الذى كان الملك إلى ذلك الحين حريصاً على أداء فريضة الصلاة فيه، وتحديده عقب الصلاة مباشرة، ثم استحالة دعوة الوزراء المفوضين فى يوم العطلة الأسبوعية. إزاء ذلك كله أدركت أن أداء اليمين ليس بالسبب المباشر أو الصحيح لدعوة الملك لى، وإنما مسألة قطع العلاقات بحكومة فيشى هى بيت القصيد من هذه الدعوة، لذلك رأيت أن أعد دفاعى فى هذا الموضوع قبل أن آوى إلى فراشى، مستعيناً فى ردى بما جاء فى خطاب السفير الذى قررت أنه سيكون بمثابة قائمة اتهام يمكن أن ينسب إلىّ بسبب قرار مجلس الوزراء. وحالما انتهى الوزراء المفوضون من أداء اليمين، دعانى الملك إلى مكتبه للتحدث معه فى بعض الشئون».

(٩)

ونصل إلى ما يرويه صاحب المذكرات عن حواره مع الملك، وهو ما يبين لنا كما ذكرنا من قبل أن الملك فاروق لم يكن قد وصل - حتى ذلك الحين - إلى نقطة اللاعودة فى مناقشاته وقراراته:

«وحين استقر بنا المقام جرى بيننا الحديث الآتى الذى أصبح فى ذمة التاريخ ووجب إعلانه للناس:

«الملك: كيف تقطعون العلاقات بفرنسا دون إبلاغى بذلك قبل اتخاذ القرار؟».

«أنا: نحن لم نقطع العلاقات بفرنسا، وإنما قطعناها بحكومة فيشى الموالية للألمان، وقد قطعنا قبل ذلك علاقاتنا بدول المحور وبكل دول خضعت لها بعد الحرب».

«الملك: ولكن أنت لابد أن تعلم أن فرنسا كانت دائماً صديقة لمصر، وقد أدى رجالها لها خدمات جليلة من عهد جدى محمد على إلى الآن، وهى أولى الدول التى ساعدت على نشر التعليم فى مصر، إلى آخر الرواية التى وردت فى كتاب سفير فرنسا، أو بعبارة أخرى فى كتاب بوتنسى - خليل».

«أنا: هل يسمح لى مولاى بالرد أو بالأصح بالدفاع عن موقف الوزارة فى هذا الشأن؟».

«الملك: قل ما تريد».

«أنا: إن فرنسا شىء، وحكومة فيشى شىء آخر كما قدمت. وعلى فرض العكس فليس لفرنسا علينا أى فضل، فالمشروعات التى قام بها رجالها فى مصر قد تقاضوا عنها أجوراً باهظة، وها هى قناة السويس قد استقلوا بأرباحها، ولم نفد منها بشىء، بل خلقوا منها أداة لتهديد استقلالنا حتى الآن. أما نشر التعليم فلم يقصدوا به نفع مصر بل هو إحدى أدوات فرنسا للاستعمار، وقد كانوا أكبر معين للإنجليز فى احتلال بلادنا، ثم تثبت أقدامهم فيها وأخيراً باعوها لهم».

«الملك: كيف ذلك.. إن التاريخ يقول غير ذلك».

«أنا: لقد سحبوا أسطولهم عند ضرب الإسكندرية لينفرد الإنجليز باحتلال مصر، وقبل ذلك حاول لويس التاسع ملك فرنسا أن يحتل أرض مصر فى أثناء الحروب الصليبية، ثم احتلها نابليون وحاربه جدكم العظيم محمد على عندما كان ضابطاً بالحملة التركية، وأخيراً اشتركت فرنسا مع روسيا وانجلترا فى تحطيم الأسطول المصرى فى موقعة نفارين، وإن جاز لنا أن ننسى كل ذلك فلن ننسى أن فرنسا باعتنا للإنجليز فى سنة ١٩٠٤ بمقتضى الاتفاق الودى، مقابل تخلى انجلترا لفرنسا عن مراكش».

«وهنا أطرق الملك وكأنه تأثر بحديثى، ثم قال فى شىء من الرجوع:

«الملك: إننى لا أعترض على القرار فى موضوعه، وإنما محل اعتراضى أن تتخذوا قراراً خطيراً دون إبلاغى، ولست أعتبرك مسئولاً عن ذلك، إنما كل المسئولية على حسين سرى، لأنك مكلف بإبلاغى بالقرارات التى تزمع اتخاذها فى حدود اختصاصك، أما قرارات مجلس الوزراء فالواجب على حسين سرى أن يبلغنى بها هو بنفسه».

(١٠)

وبعد هذا كله يعقب صليب سامى بما يراه ويستنتجه من هذا الحوار، ونحن نراه فيما يستنتج أقرب إلى رجال القانون منه إلى رجال السياسة، ومع هذا لا نملك إلا أن نبدى إعجابنا به:

«ومن هذا التفصيل الدقيق فى التفرقة بين المسئوليات أدركت أمرين:

«الأول: أن الملك قد لُقن هذا التفصيل من ذوى المصلحة فيه».

«الثانى: أن الملك لم يقصد بحديثه أن يخصنى بالمسئولية، وإنما هو يرمى إلى إقالة سرى بالذات».

ثم يردف صليب سامى :

«وحينئذ أردت أن أجابه الملك بالحقيقة سافرة فقلت له:

«أنا: أرجو أن تأذن لى جلالتكم فى مصارحتكم بالواقع. لقد تعمدنا فعلاً اتخاذ القرارات فى غيبتك ودون علمك».

«الملك: كيف ذلك... هذه جرأة، لو كنتم فى بلاد ديكتاتورية لعرفتم كيف يكون مصيركم».

«أنا: الحمد لله فنحن فى بلاد دستورية، الملك فيها حامى الدستور، وقد يكون تصرف مجلس الوزراء جرأة، ولكنها فى سبيل المصلحة العامة، لأننا إذا ما أرجأنا اتخاذ القرار حتى استئذان جلالتكم لرفضتم الموافقة عليه كما فعلتم قبل الآن مرتين. ونحن على علم بأن الحكومة الإنجليزية مصرة على إجابة طلبها هذه المرة، لذلك اتخذنا القرار على مسئوليتنا تفاديا من تحمل البلاد نتيجة الرفض».

«الملك: لا مبرر لخوفكم هذا من الإنجليز، فها هم يتلقون الضربات القاصمة فى الصحراء، وليس فى وسعهم فى هذه الظروف أن يقدموا على أى عمل خطير مثل هذا الذى تشير إليه».

«أنا: إنهم يفقدون صوابهم عند الشدة أكثر مما يفقدونه عند المقدرة، كالوحش الجريح يصبح أشد افتراساً منه وهو صحيح».

«وهنا أطرق الملك مرة ثانية ثم رفع رأسه وهزه كمن يطارد عاملاً طارئاً حاول أن يعبث بالخطة التى رسمها وعول على نفاذها ثم قال:

«الملك: لا .. إنى على كل حال لست راضياً على تصرفكم هذا».

«أنا: إنى يا مولاى أفهم تماماً مؤدى ذلك».

«الملك: لا.. إن المسئولية على سرى.. وعلى سرى وحده».

«وبذلك انتهى حديثى مع الملك فأذن لى بالانصراف».



وفى نهاية روايته للوقائع يردف صليب سامى بجمل قصيرة يحرص على أن يحملها المعانى التى نفهم منها وعيه لما تضمنته الروايات الأخرى التى نشرت عن هذه الفترة، بل وتقديره للأسباب التى حدت برجل القصر إلى اختلاق مثل هذه الروايات فى ذلك الوقت:

«وليس صحيحاً إطـلاقا ما أشاعه أحد رجال القصر، الذى أوقفـته عند حده حين أراد أن يحدثنـى فى هذا الموضوع، من أن الملك قـد أغضبه حديثى، وأنه أهـاننى، مع أن الملك كان متزن العبارة فى حديثه معى كل الاتزان».

(١١)

ولا يقل أهمـية عن هذا الحديث الـذى سبق ٤ فبراير مـا يحدثنا به صـاحب هذه المذكرات عن حـوار عابر جرى بينه وبين المـلك فاروق فى فندق مينـا هاوس (عقب حادث ٤ فبراير) حيث تقابلا مصادفة، على حين كان النحاس مقيما فى ذلك الوقت فى الفندق هو وزوجته السيدة زينب الوكيل، وسنرى من هذا الحوار كيف كان الملك فاروق يعـطى الإيحاء بـأنه يتجـسس على رئـيس الوزراء الذى تـولى منصـبه فى ٤ فبراير رغم أنفه:

«وبينما كـنت جالساً يوماً فى ردهة فنـدق مينا هاوس أقبل الملك مع المـلكة فريدة والحاشية، وإذا بى أمامه وجـهاً لوجه، فوقفت دون أن أتقدم لتحيـته، خشية أن يكون غاضباً علىّ فيبدو منه ما يسىء إلىّ. لكن الملك نفسه قد أبدى استعداده للسلام علىّ، فتقدمت إليه وصافحنى يداً بيد».



«وبعد أن دخل الملك ومن معه الغرفة التى كانت معدة لهم، خرج ووقف، حدثنى طويلاً وكان أكـثر حديثه عن النـحاس باشا الذى كان يقـيم فى الفندق نفـسه، فكان يسألنى عـما يفعله، وعمن يـستقبله، وهل رأيت حـرمه، وهل تشترك معه فـى مقابلة الزائرين».

....

«وكان جوابى على ذلك أنى لست على اتصال بالنحاس باشا، ولم أر حرمه، ولا أعلم شيئاً عنهما».

ويبدو لنا بوضوح وسنذكر الأدلة على هذا بـعد قليل، وعلى مدى أكثر من فقرة من فقرات هذا الباب، أن صليب سامى كان قد بدأ يعانى من تصرفات الملك فاروق، وأنه أصبح فى نهاية عهده يحس بتناقض تـصرفاته وبصعوبة تقبل أن تصدر مثل هذه التصرفات عن ملك للبلاد مسئول عن سـلوكه، وسنجتزئ للقارئ هنا رواية واحدة، وهى تمثل أهـمية خاصة لأنها تـتعلق بصورة الوطـن أمام الأجانب، وتتعلـق الواقعة باختيار الملك أو تدخـله فى اختيار ممثلى مصر فى مجلس إدارة قناة السويس وكيف كان هذا الاختيار واقعا تماما تحت رغبة رجال القصر المقربين من الملك فى الاستحواذ على كل شىء:

«لما شـكلت هذه الـوزارة فى سنة ١٩٤٩ [يـقصد وزارة حـسين سرى الرابـعة]، عينت فيها وزيراً للتجارة والصناعة، ومع أن هذه الوزارة لم تظل فى الحكم أكثر من سبعين يوماً، فقد عرضت على فيها أخطر مشكلات وزارة التجارة والصناعة».

«خلا مـقعـدان فى مـجلس إدارة هـذه الشـركة مـن المقاعـد الأربعـة المخصـصة للـمصريين فـرشحت الـشركة لـهما عضـوين، ورشح المـلك عضـوين آخرين هـما المهـندس أحمد عـبود وآخر مـن رجال السراى المخـلصين، وأصـر كل من الشـركة والملك على مرشحيه».

«وزارنى وكـيل الشركـة المقيم بمـصر، وقدم لى مـذكرة شديدة الـلهجة، تـرفض الشركـة فيها بتـاتا ترشيح الـثانى من مرشـحى الحكومـة المصرية مهـما كانت نتـيجة الرفض، وذكر لـى الوكيل شفويـا الأسباب التى حدت بـالشركة لاتخاذ قـرارها هذا والتى لم تر من اللياقة تسجيلها فى مذكرتها».

«ولما كان المـلك معنيـاً شخصيـاً بهذه المسـألة وتعتـبر لذلك من مـسائل السـياسة العالمية، حملت المذكرة لرئيس الوزراء ،وأبلغته فحوى حديث وكيل الشركة».

«ولا أدرى ماذا فعل الـرئيس بالمذكرة، هـل أبلغها للـملك أو آثر أن يحفـظها فى أدراج مكتبه، بما احتوت عليه من عبارات قلّ أن توجه لرؤساء الدول أو الحكومات.

وظلت شركة قناة السويس عند موقفها فى مسألة هذا المرشح، وأصر الملك على رأيه فيها، فبقى المقعدان شاغرين مدة طويلة».

(١٣)

ويصرح صليب سامى بما لا نتوقع من رجل دولة مسئول وذى ولاء أن يصرح به، ولكن ماذا يفعل صليب سامى؟ وماذا نفعل إزاء رعونة الملك فاروق وحاشيته التى لم تتورع عن تحطيم أبسط قواعد الكرامة واللياقة:

«فى هذه الأثناء زارنى وكيل الشركة طالباً البت فى الموضوع نهائياً على أساس قبول أحد مرشحى الملك وهو المهندس عبود، ثم قبول أحد مرشحى الشركة وهو المرحوم واصف غالى، مكرراً رفض الشركة بتاتا ترشيح رجل السراى. ومما قاله لى توكيداً لهذا الرفض إن هذا المرشح قابله مهدداً إياه بأن الملك سوف يعمل على معاكسة الشركة ما لم يجب طلبه، وأنه ـ أى المرشح ـ على استعداد للتنازل عن عضوية المجلس، إذا ما دفعت له الشركة خمسين ألفاً من الجنيهات على سبيل التعويض».

«وأضاف وكيل الشركة أن مثل هذا التهديد وهذا العرض مما يجعل الشركة تصر نهائياً على رفض ترشيحه لعضوية مجلس إدارة الشركة، فأبلغت كل ذلك إلى رئيس الحكومة».



«وعلى الأساس المقدم تم الاتفاق أخيراً بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس ولكن الملك فاجأ الشركة بعد ذلك بتعيين مرشحه فى وظيفة القوميسير المصرى للشركة فامتعضت الشركة لهذا التعيين، لكنها لم تجد وسيلة لمنعه لاختصاص الحكومة المصرية به دون الشركة، واكتفت الشركة بتجاهل هذا القوميسير، رغم قيامها بدفع مرتبه الكبير. ولم تقع هذه المفاجآت فى عهدى، ولم أعلم بها إلا بعد استقالة وزارة سرى باشا».

ونأتى إلى واقعة من أهم الوقائع التى تتضمنها هذه المذكرات وهى واقعة تشكيل وزارة سرى باشا الخامسة والأخيرة التى لم تعمر إلا ثلاثة أسابيع هى الأسابيع الثلاثة الأولى من يوليو ١٩٥٢، وتنبع أهمية رواية صليب سامى فى نظرى من أنها تتعرض لجزئية اشتراك كريم ثابت فى الوزارة، فنحن نرى صليب سامى حريصا على أن يروى فى وضوح أنه كان ضد هذا الاشتراك وأنه حذر سرى باشا من قبول هذا الوضع.

وفى الواقع فإن صليب سامى لم يكن مجرد وزير قديم أو صديق لسرى سيدخل الوزارة على كل الأحوال، لكنه كان فى واقع الأمر لا يزال وزيرا سابقا لتوه، لأنه كان عضوا فى وزارة نجيب الهلالى السابقة مباشرة على وزارة سرى باشا الخامسة، وكان يشغل فيها منصب وزير التجارة والصناعة، وها نحن نرى مما يرويه أنه كان هناك نوع من الإصرار على تركه الوزارة التى كان يتولاها بالفعل فى الوزارة السابقة، ومن أجل هذا عرضت عليه وزارة المواصلات!!

ونحن نرى صليب سامى يعترف أنه قبل هذا الوضع رغبة فى معاونة سرى باشا فى هذه الظروف، مع أنه لم يكن مرتاحا إلى ظروف تشكيل الوزارة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن صليب سامى كان أقدم فى توليه المنصب الوزارى من كل من رئيسى الوزارتين المتعاقبتين سرى والهلالى:

«حضر إلىّ الساعة الخامسة صباحاً أحد كبار رجال بوليس القاهرة يدعونى إلى السفر عاجلاً إلى الإسكندرية لمقابلة حسين باشا سرى».

«وفهمت طبعاً أنه يدعونى للاشتراك معه فى الوزارة التى كلف بتشكيلها».

«وفى القطار تقابلت مع الأستاذ الكبير على بدوى، لكن كلاً منا ظل جاهلاً للغرض من سفر الآخر حتى تقابلنا فى دار سرى باشا».

«وهناك وجدت سرى باشا وزوج كريمته الدكتور محمد هاشم، وبعض الأساتذة المرشحين لتولى الوزارة، ورأيت إلى جانبهم كريم ثابت وظننت أنه رسول الملك فى تحرى سير المحادثات عن تشكيل الوزارة».

«ثم لحق بنا المرحوم إلياس اندراوس الذى انتحى بسرى باشا فى غرفة الطعام ثم انصرف، وبعد ذلك خلوت بسرى فى الغرفة ذاتها، فعرض علىّ وزارة المواصلات، وفهمت من ذلك أنه غير راغب فى اختيارى وزيراً للتجارة لأسباب لا أعلمها، وهى الوزارة التى شغلتها مرتين فى وزارته، كما شغلتها فى وزارات (حسن) صبرى باشا و(إسماعيل) صدقى باشا و(نجيب) الهلالى باشا، لكننى لم أرد أن أعترض على هذا الاختيار، لرغبتى الأكيدة فى معاونة سرى باشا فى تشكيل وزارته الثالثة [يقصد الخامسة] فى الظروف العصيبة التى عاصرت تشكيلها، لكننى كنت عازماً بسبب هذه الظروف وفى مصلحة صديقى سرى باشا نفسه على أن يكون تشكيل وزارته على أسس صحيحة، لذلك نصحته بأن يكون الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى حلقة الاتصال بيننا وبين الملك فى تشكيل الوزارة دون أندراوس أو كريم».

«ونصحته ثانيا بوجوب الاتصال بالهلالى لسؤاله عن الأسباب التى اقتضت استقالته، وبخاصة لأن الشائع أن هذين الوسيطين كانا سبب هذه الاستقالة».

(١٥)

ويروى صليب سامى أنه وصل فى نصحه لحسين سرى باشا إلى أن استأذنه فى أن يقابل الهلالى ليعلم منه التفاصيل التى أودت بالوزارة السابقة التى كان صليب سامى نفسه عضوا فيها. ومن الطريف على نحو ما سنرى فى فقرات تالية أن صليب سامى نفسه بما انتهجه من سلوك قانونى قويم ومستقيم كان السبب فى الحرص على إسقاط وزارة الهلالى، وهو ما نسب صراحة بعد ذلك فى عهد الثورة إلى الاقتصادى المصرى الكبير أحمد عبود باشا من طول التأثير على حاشية الملك الذى وصل فى بعض الأقوال إلى دفعه مليوناً من الجنيهات [وإن كان مرتضى المراغى يذكر فى مذكراته التى نعرضها فى هذا الكتاب أن المبلغ كان مائتى ألف جنيه فقط] لإسقاط الوزارة، ويبدو بوضوح أن خبث الخبثاء قد دبر الأمر على أن يبقى صليب سامى نفسه فى الوزارة فى موقع وزارى آخر حتى يمكن الرد على ما يثار بشأن خروج وزير التجارة والصناعة بسبب موقفه من شركات عبود.

لكن الحقيقة كما يرى القارئ تستطيع أن تظهر فى وضوح شديد رغم كل هذا:

«وأخيرا استأذنته فى مقابلة الهلالى قبل إبداء رأيى فى أمر ترشيحى، ليعلم منه شخصياً علة استقالته، ولما قد يكون لها من الأثر فى رأيى».

«وفى مقابلتى الهلالى باشا فى داره أكد لى صحة الشائعة، فقصدت إلى سرى باشا وأبلغته بذلك، ثم عدت إلى نصيحتى بوجوب استبعاد الوسيطين فى محادثات تشكيل الوزارة، وحينئذ أطرق سرى باشا ثم صارحنى بأن كريم نفسه مرشح السراى لوزارة التجارة، ولما سألته عما إذا كان الملك قد اتصل به مباشرة فى هذا الشأن أجابنى بأن الاتصال فى ذلك كان بواسطة أندراوس، فقلت له لعل فى ذلك مؤامرة بين الصديقين لإيهامه بأن تلك هى إرادة الملك، ولكن سرى على ما يظهر لم يكن من هذا الرأى».

«وحينئذ صارحت سرى باشا برأيى، فقلت له بأنى أعارض فى اشتراك كريم فى الوزارة لأن علاقته بالملك معروفة، فسوف يكون جاسوساً علينا لديه، وقد يخشى بأسه بعض الوزراء وبخاصة حديثو العهد منهم بالوزارة، وقد يكون كريم بذلك رئيس الوزارة بالفعل، وإن لم يكن رئيسها بالاسم، وهذا ما لا أرضاه له ولا يرضاه لنفسه. ثم أكدت له بأنى صديقه المخلص الذى يقبل أن يكون معه فى السراء والضراء، محذراً إياه مرة ثانية من إشراك كريم ثابت فى وزارته مراعياً فى ذلك سمعته السياسية قبل كل اعتبار آخر».

«واشترك معنا فى هذه المناقشة الدكتور هاشم، فأجمعنا الرأى على وجوب اعتذار سرى باشا عن عدم تشكيل الوزارة إذا ما أصر الملك على إشراك كريم فيها».

«وقد أكدّ لى هذا الرأى رفض مرشحين صراحة الاشتراك فى الوزارة لهذا السبب، ورفض ثالث للسبب نفسه دون التصريح به».

(١٦)

لست أدرى لماذا بخل علينا صليب سامى باسم هذين المرشحين اللذين اعتذرا ذاكرين السبب صراحة وباسم الثالث الذى اعتذر دون أن يذكر السبب، لكننا على

كل حال نجد سرى وقد اعتذر بالفعل وعدل الملك عن تكليفه وكلف آخر (وهو الدكتور محمد بهى الدين بركات) لكنه لم يلبث أن عاد إلى تكليف سرى باشا على نحو ما هو معروف للجميع.

ويسجل صليب سامى على نفسه أنه لا يعرف السبب فى عدول سرى عن اعتذاره وقبوله لتشكيل الوزارة مرة أخرى:

«وعلى ذلك أبلغ سرى باشا الملك اعتذاره، وكلف الملك الدكتور بهى الدين بركات بتشكيل الوزارة».

«وكان موقف سرى باشا هذا محل تقدير الناس لأنها المرة الأولى التى تعثر فيها تشكيل الوزارة بضعة أيام، بينما كان فاروق يتباهى على الدوام بقوله إنه لم يشر مرة لوزير لتشكيل الوزارة حتى أتاه مسرعاً شاكراً نعمته عليه».



«وحضر الدكتور بركات باشا إلى الإسكندرية للشروع فى مفاوضاته، وتقابلنا فى فندق سيسيل، فرويت له ما حدث تفصيلاً، ثم اتصل بأستاذنا الكبير لطفى باشا السيد طلباً للنصيحة، وأخذ بعد ذلك فى مباحثة أصدقائه فى تشكيل الوزارة فكان ذلك باعثاً لسرى على التعجيل فى تشكيل الوزارة».

«أما عن السبب فى عدول سرى عن اعتذاره، رغم إصرار الملك على إشراك كريم فى الوزارة، فقد تضاربت فيه أقوال الناس، فمنهم من يقول بأن الظروف السياسية الدقيقة التى شكلت فيها الوزارة أرغمت سرى باشا على تشكيلها مراعاة للصالح العام، ومنهم من يقول إن قريباً لسرى قد تدخل أخيراً فى الأمر، وحمله على قبول الوزارة، ولست أريد أن أكون حكماً فى ترجيح أحد الرأيين».

(١٧)

ونأتى الآن إلى الفقرات التى تدلنا فى وضوح شديد على مدى ما يمكن لمصر أن تفيد منه من تولى شخصيات فذة كصليب سامى للمناصب الوزارية وللمسئوليات

الأولى فى العمل التنفيذى، ولعلى أكرر ما أعتقده من أن كل مهنى ناجح متزن بعيد عن الغوغائية والأغراض الشخصية قادر على أن يدير أى وزارة وأى مشروع بكفاءة واقتدار.

وهذا نموذج من مذكرات صليب سامى يرينا كيف يكون القانونى المتميز من طبقة صليب سامى كفيلا برفع مستوى الأداء فى وزارة التموين بفضل الفهم القانونى الرفيع الذى يتمتع به، فهو بخبرته وعلمه وذكائه يكشف أن الأسلوب المثالى لمحاربة التلاعب بالأسعار من قبل التجار، لا يكون بمراقبة الأسعار، وإنما بتطبيق القانون العام بصورة دقيقة، ولنقرأ هذه القطعة الرائعة من أدب السياسات العامة الذى لا يلتفت إليه أحد:

«أول ما لاحظته فى بداية عهدى أخيراً بوزارة التموين، أن موظفيها معنيون فى مراقبة أسعار السلع والمواد بتنفيذ أحكام قوانين التموين، وأنهم لاهون بالمرة عن تنفيذ أحكام القانون العام بشأن التدليس والغش التى هى بمثابة الدستور لقوانين التموين، وأن عدم إحكام المراقبة على الأسعار إنما مرجعه إلى إهمال تطبيق تلك الأحكام».

«فقوانين التموين لابد من أن تقف عاجزة عن أداء الغرض منها، إذا لم تقم إلى جانبها أحكام قانون العقوبات بشأن التدليس والغش، ولدعم قوانين التموين فى مكافحة جشع التجار والمنتجين وحماية المستهلكين».

«وبيان ذلك أن مخالفات التسعير الجبرى لا يمكن ضبطها إلا بوقوع المخالفة فعلاً، وبناء على شكوى المجنى عليه، لأن الجريمة لا تتم إلا بالبيع، ولأنه ليس فى وسع وزارة التموين أن تضع جندياً على كل حانوت لمراقبة البيع فى كل صفقة وضبط الواقعة رغم عدم شكوى المجنى عليه، ولأن الأخير يفضل عادة أن يدفع قرشاً أو قرشين للحصول على حاجته، عن أن يقدم شكواه للبوليس ويجرى فيها تحقيق ثم يُدعى للشهادة أمام المحكمة دون الحصول على حاجته».

«وتقع مخالفة التسعير الجبرى بطرق شتى، منها البيع بثمن يزيد على الحد الأقصى وهى الصورة الأولى للمخالفة التى لا يلجأ إليها التجار، إلا إذا اطمأنوا إلى قعود المشترين عن الشكوى، وأصبح هؤلاء معروفين لدى التجار يشترون جهرة

بالأسعار المـرتفعة فلا يحتاج الـتجار إلى ستر مخـالفتهم بأية صورة مـن صور الغش والتدليس».

«ولكن هؤلاء المشتـرين قليلون، فأكثر المسـتهلكين يحرصون على الـشراء بالثمن المحدد وكثيرون منهم لا يطمئن إليهم التجـار. وحينئذ يلجأ هؤلاء إلى الحيلة للهرب من أحكـام القانون، سواء بالـنقص فى الوزن أو الكـيل، أو بيع صنف آخـر بدلاً من المطلوب، أو بخلط صنف آخر أو بزيادة المواد بأشياء غريبة، كملء الدواجن بالماء، أو بأرخص مواد الغذاء، إلى غير ذلك من طرق التدليس والغش».

«وكل هذا يقع تحت طائلة مواد قانون العـقوبات بشأن التدليس والغش، وأحكام هذا القانـون أشد صرامة وأسهل تطبـيقاً، أما صرامتهـا فظاهرة من مقارنة الـعقوبات التى نصت عليها، بالعقوبات المنصوص عليها فى قوانين التموين».

«وأما سهولـة تطبيقها فـلأنه لا حاجة فى ذلك إلى مـراقبة عمليات الـبيع ووقوع البيع فـعلا، ثم إلى شكوى المجـنى عليه، لأن مجرد حـيازة الشىء المغشـوش معاقب علـيها بحكـم القانون، ويـكفى لتـطبيق حـكمه مهـاجمة التـاجر فى مخـزنه، أو فى الطريق، وضبط الشىء المغشوش المعروض للبيع، سواء بيع فعلاً أو لم يبع».

«لذلك كان أول همى فى وزارة التموين وضع مـنشور بوجوب المبادرة إلى تنفيذ أحكام قانون العـقوبات بشأن قمع التدليـس والغش، باعتباره الأداة الفعالـة لمكافحة مخالفات التسعير الجبرى وحجر الزاوية فى قوانين التموين».



وبعد هذا الجهد كله فإن صليب سامى يعترف بأن توصياته لم يؤخذ بها:

«ويسوؤنى أن أقول إن توصياتى هذه لم يعمل بها بصورة جدية».

(١٨)

وتحفل هذه المذكرات بأمثـلة كثيرة تثبت لنا كيف كان صلـيب سامى ومَنْ هم من طبقته يوظفون الـتشريع لخدمة الاقتصاد والحياة الاجتماعيـة باقتدار، ونحن نرى كلا

منهم يصدر عن هم قانونى واجتماعى صائب، وفى نفس الوقت نرى كلا منهم وهو مع هذا منتبه تمام الانتباه إلى كل الآثار الجانبية لمثل هذا التدخل الحكومى بالتشريع وإلى تكلفة كل بديل من البدائل المتاحة ومن ثم كانت النتيجة تصب فى مصلحة المجتمع:

«أصدرت وزارة الوفد قراراً بزيادة قمح الحيازة لتشجيع الزراع على زيادة المساحة المعدة لزراعة القمح، ولكن هذا القرار صدر بعد زراعة القمح بمدة فلم يعد ذا موضوع بعد، وكان المفروض «نفاذه» فى الموسم المقبل، فتقدمت لمجلس الوزراء بالاتفاق مع وزير المالية طالباً تفسير القرارات على هذا النحو».

«ولكن رئيس الوزراء عارضنى بوجوب احترام القرار رغم فوات هدفه المقصود، وأيد معارضته بأن الزراع قد اطمأنوا إلى هذا السعر فدخل فى حسابهم، وأن هذا السعر قد يغريهم على توريد أكثر مما يجب عليهم توريده بحكم القانون، وأنه لا يجوز للحكومة على أية حال الرجوع فى قراراتها».

(١٩)

ولعلنا نعود مع صاحب المذكرات إلى أول أيامه فى وزارة التموين، وقد كان ـ كما ذكرنا فى ترجمتنا له فى مقدمة هذا الباب ـ أول وزير للتموين فى مصر، وهو يقدم رواية قاسية عن جهده المضنى فى إعداده لقرار توزيع الكيروسين بالبطاقات مما انتهى به إلى الوقوع فى براثن مرض الذبحة الصدرية :

«أنشئت وزارة التموين وعينت وزيراً لها بالمرسوم الصادر بتشكيل الوزارة. ولما لم يصدر مرسوم خاص بإنشاء هذه الوزارة فلم تحدد اختصاصاتها ولم يعين موظفوها، لكن كان مفهوماً أن هذا الاختصاص وهذا التعيين سيكونان على حساب وزارة التجارة التى كانت تقوم بأعمال التموين قبل الحرب».

«وصادفتنى بعض الصعوبات مع وزارة التجارة والصناعة فى تعيين اختصاص وزارة التموين واختيار موظفيها، كتلك التى صادفتنى عند إنشاء قسم المرافعات فى لجنة قضايا الحكومة، على أن هذه الصعوبات لم تلبث أن زالت بحسن التفاهم والتعاون على المصلحة العامة».

«ولقد لقيت أكبر عون فى هذه الوزارة فى شخص المرحوم عبدالحميد عرفان سيف النصر، الذى كان سكرتيراً لى عندما كنت مستشاراً لوزارة الحربية والمعارف والزراعة، فمستشاراً لقسم المرافعات، ثم عضواً بلجنة تعديل القوانين، فاتخذته مديرا لمكتبى».



«فى اليوم الأول الذى حضرت فيه إلى الوزارة، قيل لى بوجوب صدور القرار الوزارى بتنظيم توزيع الكيروسين بالبطاقات فى ظرف ثمان وأربعين ساعة، ولما طلبت مشروع القرار للاطلاع عليه، قيل لى إنه لم يُعد بعد».

«ولما سألت عن سبب عدم إعداده وفى وزارة التجارة والصناعة إدارة خاصة للتشريع، أجبت بأنه لم يكن لدى هذه الإدارة نماذج لمثل هذه القرارات لتضع المشروع على منوالها، وأن الوزارة طلبت من سفرائنا فى الخارج أن يرسلوا إليها بعض هذه النماذج لكنهم لم يفعلوا».

«وحينئذ أخذت ملف الموضوع وقصدت إلى دارى ثم عكفت على وضع القرار، وكانت مهمتى شاقة جداً لأنه ليس لهذا القرار مثيل فى مصر، وليس تحت يدى صورة من وضع البلاد الأخرى. فكان لابد أن أتخيل كل الظروف، وأحسب لكل الاحتمالات حسابها بما يكفل إحكام النظام فى تحقيق العدالة فى التوزيع على المستهلكين ومنع تلاعب التجار، مع مراعاة كمية المخزون من الكيروسين، وقوة الإنتاج ، ومقدار الاستيراد ثم الاحتفاظ باحتياطى الطوارئ».

«قضيت ستاً وعشرين ساعة متوالية فى وضع القرار، ولم أكد أنتهى من مهمتى حتى أحسست بتقلص فى الأمعاء، أعقبته ذبحة صدرية ألزمتنى الفراش شهراً كاملاً، باشرت فى الأسبوعين الأخيرين أعمال الوزارة فى دارى بمعونة مدير مكتبى رحمة الله عليه».

«ولا يزال هذا القرار معمولاً به إلى الآن فى توزيع الكيروسين، ونموذجاً فى توزيع سائر السلع ومواد الغذاء، فلا تزال بطاقات الكيروسين هى بطاقات الزيت والسكر والأرز وغيرها من المواد».

(٢٠)

وترينا مذكرات صليب سامى باشا بعد هـذا مدى ما يمكن للدولة الحازمة المتمكنة من أمـرها من خـلال رجال دولة مـتميزيـن من طرازه أن تـسيطـر به علـى الأزمات الداخلية:

«غالت مـصانع النسـيج فى أثمـان منتجاتـها، وغالى تجار المـنسوجات أكـثر من المصانـع فى أثمان الأقمـشة، وأقبل العـيد على الفـقراء فعزّ علـيهم شراء كسـائهم، وحينئذ دعوت مديرى المصانع وكبار التجار إلى اجتماع عام، طلبت منهم فيه خفض أثمان الأقمشة الـشعبية رحمة بالفقراء، فـلم يستجيبوا إلى طلبـى فى بدء الاجتماع، بحجة زيادة نفقات الإنتاج وقلة نسبة الأرباح».

«لما ألححت عـليهم بوجوب تـسوية الموضوع ودياً عـلى وجه السرعة قـبل حلول العيـد، أصروا على مـوقفهم فـأشرت عليـهم بألا مانـع لدى الوزارة من رفـع أثمان الأقمشة النـفيسة التى يقتنيـها الأغنياء، مقابل خفـض أثمان الأقمشة الشعبيـة لكنهم ظلوا على إصرارهم».

«حينئذ هددتهم بالاسـتيلاء على مخازنهم، وتعيين حراس عليهـا ليبيعوا الأقمشة الشعبية وغير الشعبـية بأسعار التكلفة مع ربح معقول، وتركتهم ليـتداولوا فيما بينهم على أن يبلغونى بقرارهم فى ظرف ساعة من الزمن».

«وقبل انقضاء هذا الموعد أبلغونى بقرارهـم خفض أثمان الأقمشة الشعبية بمقدار قرشين ونصف قرش فى المتر الواحد وتكفلوا بإعلان ذلك على صفحات الجرائد».

(٢١)

وهذا نموذج آخـر ليرينـا به صليب سـامى نجاحه فـى فرض سيطرتـه على مقـاليد الأمور وحماية البلاد من أزمات داخلية:

«أذكر لهذه المناسبة أن شركة على رأسها مالـى مصرى كبير كانت تحتكر احتكاراً فعلـياً لا قانونياً صـناعة مادة من أهم المـواد الغذائية وهـى السكر، فأراد صاحـبها أن

يحدث حدثاً مهماً فى البلاد بإشاعة الاضطرابات بين طبقات الشعب، فأبلغ الوزارة قبل موعد المقرر الشهرى من إنتاج الشركة بليلة واحدة بأن ليس لديه من السكر ما يفى بهذا المقرر وأنه سوف يمتنع عن التسليم اضطراراً، وكان هدف صاحب الشركة بذلك إسقاط الوزارة القائمة التى لا تلين قناتها فى معاملته، وإحلال محلها وزارة أخرى صديقة».

«وإزاء خطورة الموقف أعددت قراراً بالاستيلاء على مصانع الشركة ومخازنها، ودعوت لجنة التموين للانعقاد فى صباح الغد، ثم دعوت الدكتور (محمد زهير جرانة) المحامى عن الشركة ليوافينى فى مكتبى على الفور، وأعلنته بالإجراءات التى عقدت العزم على اتخاذها إذا لم تقم الشركة بتسليم المقرر الشهرى قبل موعد عقد اللجنة».

«وإثر هذه المقابلة أرسلت الشركة كتاباً للوزارة تفيدها بأنها على استعداد تام لتسليم المقرر الشهرى فى موعده».

(٢٢)

وفى موضع آخر من مذكراته [بالتحديد بعد ٢٤ صفحة من هذا الموضع] يجأر صليب سامى بالشكوى من هذه الشركة وتصرفاتها المعيبة التى كانت تحاول بها استغلال المواطنين فى ظل سياسات الاحتكار وفرض السطوة من خلال فرض الأسعار والتحكم فى المخزون، وسنرى أن كلا من عبد الرحمن الرافعى وإبراهيم فرج يوردان فى مذكراتهما اللتين تناولناهما فى هذا الكتاب ما يؤيد ما ذهب إليه صليب سامى:

«كانت أكثر متاعب وزارة التموين مع شركة السكر، من ذلك امتناعها عن تقديم المولاس لشركة كوتيسكا لتقطير الكحول، وعن تقديم الكحول لها لصناعة الخل، واشتراط توريد حامض الكربون مع السكر لشركات المياه الغازية، وغير ذلك من المخالفات التى كانت وزارة التموين تبلغها للنيابة بمجرد تقديم الشكوى وتحقيقها بمعرفتها».

«وضاقت الشركة بوزارة الهلالى وأرادت أن تحرجها بحدث تضطرب له البلاد فأبلغت الشركة الوزارة، قبل الموعد المحدد لتسليم المقرر الشهرى للسكر بيوم واحد، بأن ليس لديها فى مخازنها ما يفى بصرف هذا المقرر، وأنها سوف تضطر إلى الامتناع عن التسليم. و(كانت) هذه هى المرة الثانية التى تقوم الشركة بهذا الإجراء الشاذ».

«وكانت لجنة التموين العليا منعقدة بطريق المصادفة فى ذلك اليوم للنظر فى المسائل المعروضة عليها، ومنها الإذن لشركات الحلوى والمياه الغازية فى استيراد حاجتها من السكر مباشرة تلافياً لشكواها من شركة السكر، ولعل ذلك كان الباعث للشركة على محاولة تهديد الوزارة بالامتناع عن تسليم المقرر الشهرى».

«وبعد أن انتهت اللجنة من نظر المسائل المعروضة عليها وإصدار قراراتها فيها، ومنها الإذن للشركات المشار إليها باستيراد حاجتها من السكر مباشرة، عرضت على اللجنة مسألة امتناع شركة السكر عن التسليم المقرر فى موعده، وطلبت صدور قرار بالاستيلاء على شركة السكر، وحينئذ خضعت الشركة وأجابت طلب الوزارة».

....

«وكان المرحوم الهلالى أول من يعلم أن علاقتى بشركة السكر كانت على أسوأ حال، وأنى كنت السبب المباشر فى إخفاق محاولة عبود باشا إحراج وزارته بوقف صرف مقرر السكر الشهرى، أملاً فى إحداث اضطراب فى البلاد يكون من شأنه إسقاط الوزارة، تلك المحاولة التى أحبطتها مرتين كما قدمت».

(٢٣)

وعلى نفس النحو الذى عرض به صاحب المذكرات يعرض صليب سامى مشكلته كوزير مسئول مع بعض شركات البترول ، ويبدو أن سطوة شركات البترول لم تكن قد وصلت فى ذلك الوقت إلى السطوة التى تتمتع بها شركة السكر، وربما كان هذا بحكم تعددها، وربما كان هذا بحكم ضعف أهمية وسطوة البترول مقارنة

بسطوة السكر فى ذلك الوقت، ومع هذا فهو يقدم لهذا الحديث المهم بمقدمة مهمة أيضاعن تصاعد أهمية شركات البترول، منذ ذلك الوقت المبكر، وهو ما يعطينا فكرة عن أن القانونى المبرز من طبقة صليب سامى يستطيع استشراف ديناميات الحياة الاقتصادية من دون صعوبة كبيرة:

«وترجع أهميتها إلى عوامل عدة، منها حاجة البلاد إلى البترول بكافة مشتقاته، ورغبة الحكومة فى تشجيع الكشف عن آبار الزيت باعتباره مورداً من أهم موارد الدولة. وبقدر أهمية هذه الشركات كان دلالها على الحكومة، ويرجع دلالها إلى عوامل عدة، منها أن القائمين بإدارتها وبالكشف عن آبار الزيت الجديدة أخصائيون من الأجانب مزودون بأموال أجنبية، وأنه ليس بين المصريين مَنْ يقوم مقامهم ذلك، سواء من حيث الاختصاص أو وفرة المال».

«لذلك كانت تقوم بين الحكومة وهذه الشركات من وقت لآخر منازعات عدة بشأن أثمان المواد البترولية التى تستهلك فى مصر، وكانت أشد هذه المنازعات تقوم مدة الحرب حين يصعب استيراد هذه المواد من الخارج».

«وكانت هذه المنازعات تُفض فى حينها بتسويات مؤقتة، وكانت الشركة تحرص دائماً على التهرب من وضعها على أسس دائمة».



«ولما رفعت الحكومة الأمريكية سعر الدولار، طالبت شركات البترول وزارة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٤٩ برفع أسعار البترول وفقا لارتفاع قيمة الدولار بالنسبة للجنيه بدعوى أن للبترول سعراً عالمياً على أساس سعره بخليج كاريب، كما أن للقطن سعراً عالمياً فى أمريكا ومصر والهند موحداً فى جميع هذه البلاد لا يختلف إلا باختلاف الصنف وفرق سعر العملة. وقام ممثلو الشركات بحملة منظمة على وزارة التجارة والصناعة، فطلب كل منهم مقابلتى على انفراد، لكن طلباتهم فى صيغتها وفى موضوعها كانت تنم عن هجوم جماعى منظم».

«وكانت الشركات الممثلة تشمل الشركات التى تكشف عن الآبار وتستخرج الزيت، والشركات التى تستورده من الخارج، ثم الشركات التى تقتصر مهمتها على توزيعه داخل البلاد».

وهنا يحدثنا صاحب المذكرات عن تفصيلات السياسة التى اتبعها من أجل تحقيق مصلحة البلد الاقتصادية فى هذا الصدد :

«ورأيت أن الفرصة قد سنحت لوزارة التجارة والصناعة لوضع أسس ثابتة لدعم العلاقة بينها وبين تلك الشركات بطريقة لا تجعل مجالاً للنزاع فى المستقبل».

«وكان النزاع يدور حول المسائل الآتية:

أولاً: سعر البترول بجميع مشتقاته.

ثانياً: سعر البترول المستخرج من الآبار المصرية.

ثالثاً: دين الحكومة المصرية على الشركات.

«وبعد مناقشات عدة مع ممثلى الشركات بعضها على انفراد بكل منهم، وبعضها بحضورهم جميعاً اتفقنا على ما يأتى:

«أولاً: أن يكون سعر البترول المستورد بجميع أصنافه بواقع السعر العالمى مع زيادة فرق سعر الدولار عن الجنيه».

«ثانياً: أن يظل سعر البترول المصرى على حاله دون زيادة، لأنه مستخرج فى مصر بأيدى عمال مصريين، وتحت إشراف موظفين يتقاضون أجورهم ومرتباتهم بالعملة المصرية، وفقا لقانون تحديد أرباح الشركات التى تعمل فى مصر».

«ثالثاً: أن تقر الشركات بالدين المستحق عليها للحكومة، وكان هذا الدين مقضياً به ابتدائيا للحكومة، لكنه ظل سنين عدة دون وفاء لعدم إعلان الحكم للشركات، وبقاء حقها فى استئنافه معلقاً طول هذه المدة، ويبلغ هذا الدين وفوائده حوالى المليون وربع المليون من الجنيهات».

«ولما كانت الشركات تشكو من تأخير وزارة المالية من وقت لآخر فى صرف قيمة الحوالات المستحقة لها، اشترطت هذه الشركات إيداع مبلغ الدين خزانة وزارة التجارة والصناعة ليسهل عليها صرف حوالاتها منه، وفى ذلك معنى قبول الحكم».

ثم يحدثنا صليب سامى دون أن يصرح أو يـركز على أنه كان صاحب الفضل فى سياسـة تحميل مشتـقات البترول بفـرق السعر، وهى السـياسة التى لا تزال الحكومة المصرية وغيرها تتبعها حتى الآن:

«وإثر هذا الاتفاق قدمـت لمجلس الوزراء مذكرة وافية بالموضوع، بينت فيها هذه الأسس والأسباب التى بنيت عليها، ثم اقترحت توزيع الزيادة فى السعر التى تنجم عن ارتفاع الـدولار بالنسبة لـبعض أصناف البـترول المستورد علـى مستهلكـى باقى الأصناف الأخرى التى تنتج فى مصر، حتى تهـبط قيمة الزيادة المطلوبة إلي أدنى حد وحتى لا يضار الفقراء بهذه الزيادة».

«وبيـان ذلك أن مـشتقـات البـترول خمـسة: البـنزيـن، والكيـروسين، والـديزل، والسولار، والمازوت، بخلاف رواسبه، من الأسفلت وغيره».

«ومقدار ما يسـتخرج من الآبار المصرية مـن البنزين والمازوت يكفـى لسد حاجة البلاد، أما مقدار الكيروسين والديزل والسولار فلا يكفى من حاجتها إلا بنسبة تقرب من ٢٠٪».

«ولما كان الكيروسـين هو وقود الفقراء وكان ارتفاع أسعاره مـرهقاً لهم رأيت أن أحمل هذه الزيادة على أسـعار البنزين وقود الأغنياء، بمعنى أن ما تـستحقه الشركات من زيادة ثمن الكيروسين المستورد بسبـب ارتفاع الدولار لا يحصل من المستهلكين، وإنما يخصم من الفـرق بين ثمن البنزين المستخرج من مصـر والمصدر للخارج، وبين ثمنه بـالخارج. ولـم يكن هذا غريبـاً على وزارة التجـارة والصناعة لأن لها سـابقة من هذا النوع».

«ولما عـرضت مذكـرتى علـى مجلـس الوزراء قرر تـشكيـل لجنة وزاريـة لدرس الموضوع، برئاستى وعضوية وزير المالية ووزيـر الشئون الاجتماعية، أما اشتراك وزير الماليـة فإن بعض الـوزراء رأى وجوب تحمل الحكومة بفـرق الأسعار، وأما اشـتراك وزير الشئون الاجتماعية، فلأن الشركـات كانت تهدد الحكومة من وقت لآخر بوقف أعمالها وتشريد العمال».

«وعقدت اللجنة جلساتها فى وزارة التجارة والصناعة فوافقت على مذكرتى ثم عرضت على مجلس الوزراء فأقرها».

«هذا ما كان فى سنة ١٩٤٩، فى وزارة سرى باشا».

(٢٦)

ثم يحدثنا صليب سامى بأسف أنه وجد بعد عودته إلى الوزارة أن أحدا لم يستثمر ما نجح فى الوصول إليه، وأنه بمعاونة ديوان المحاسبة استطاع أن يفرض ما كان قد قرره من قبل:

«ولما عدت لخامس مرة إلى وزارة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٥٢ فى وزارة الهلالى باشا، قيل لى إن مجلس الوزراء فى إحدى الحكومات السابقة أصدر قرارين مخالفين لقرار سنة ١٩٤٩ بمقتضاهما تتقاضى الشركات بعض الملايين من الجنيهات زيادة عما تستحقه بموجب اتفاق ١٩٤٩، وأن المازوت الذى كانت تستخرجه الشركات من مصر كانت تصدره إلى الخارج وتستورد بدله. وليس لذلك من علة ظاهرة سوى احتساب ثمنه بواقع سعر الاستيراد، خلافاً لاتفاق سنة ١٩٤٩، وأخيراً أن مبلغ الدين المحكوم به لصالح الحكومة لم يودع لا خزانة المحكمة ولا خزانة وزارة التجارة».



«ولما سألت عن سبب هذا التغيير فى معاملة الوزارة لشركات البترول، قيل لى إن هذه الشركات أنكرت قبولها اتفاق سنة ١٩٤٩، لذلك أصدر مجلس الوزراء القرارين اللاحقين».

«وفى هذه الأثناء قدم ديوان المحاسبة لوزارة الصناعة مذكرتين يعترض فيهما على هذين القرارين، وزارنى رئيس الديوان مؤيداً اعتراضه هذا، فأفهمته بأنى الآخر قد اعترضت عليهما، ومنعت معاملة الشركات بمقتضاهما».

«ولقد حاولت كبرى هذه الشركات ثلاث مرات أن تثنينى عن رأيى فى هذا

الموضـوع بطـريق الإقـناع لـكنـها لـم تفـلح، ولا أدرى مـاذا تم بعـد ذلك فـى هذا الموضوع».

(٢٧)

ويبدو أن نـظرة صليـب سامى ودراسته لـم تقف عنـد حدود ما روى من تـدخله بصيـاغة العلاقـة بين الدولة والمواطـنين والشركـات فيما يـتعلق بالـسكر ومشـتقات البتـرول فحسب، لكنـها وصلت أيضا إلـى البوتاجاز والأقـمشة والصفيـح، وهو ما يدلنا على أن حكومات ما قبل الثورة على اخـتلاف انتماءاتها وتوجهاتها قد مارست قدرا أو آخر وصورة أو أخرى من تدخل الدولة فى الاقتصاد بإجراءات تحكمية، وأن هذه الإجراءات التى كان صليب سامى أحد مشرعيها كانت تتسم بالذكاء والمعقولية والعـمليـة والقدرة علـى حمايـة الجمهـور والمستـهلك حتـى من دون أن ترفـع هذه الشعارات بصورة صارخة:

«طلبت شركة البوتاجاز التابعة لشركـة «شل» الإذن لها بتصدير البوتاجاز لبعض البلاد القريبة، فرفضت الإذن لها بذلك للأسباب الآتية:

«أولا: لأن البوتاجاز يحل محل الكيروسـين فى الوقود، ومادام الكيروسين الناتج عن مصر يقـل عن حاجة البلاد، ونحن مضـطرون لاستيراده بواقع السعـر العالمى مع تحمل فرق سعر العملة، فالأولى الاحتفاظ بكميات البوتاجاز للأغنياء، وسكان المدن لتوفير كميات الكيروسين للفقراء والعمال».

«ثانياً: لأن السعر الذى تـبيع به الشركة البوتاجاز فى الخارج يقـل كثيراً عن سعره فى الداخل».

«ثالثاً: لأن مـصر فى حاجة لزيادة إنـتاج البوتاجاز حـتى تخفض أسعاره المـرتفعة إلى الحد المناسب».



وعلى الـرغم من أن صلـيب سامى كـان وزير التجـارة والصناعـة المسئول، فـإنه فوجئ بخبر منشور فى الصحافة عـن أن وزارته صرحت بما لم يأذن به، وسنرى فيما

يرويه أكبر دليل على أن الإرادات الصغرى كفيلة ـ إن أرادت ـ أن تعطل عمل الوزير بل أن تقلب تعليماته وسياساته إلى النقيض:

«بعد ذلك قرأت فى جريدة الأهرام أن وزارة التجارة والصناعة صرحت بتصدير كميات من البوتاجاز، وتبين لى صحة هذا الخبر من مراجعة ملف الموضوع فوضعتُ مذكرة مسببة عن تحديد المسئوليات فيه، وطلبت من مصلحة الوقود التحقيق مع الموظفين المسئولين وإحالتهم إلى مجلس التأديب لمخالفتهم أمرى الكتابى بعدم التصدير. ولست أعلم ماذا تم فى هذا الموضوع إلا أن الشركة أرسلت لى كتابا تعتذر فيه عن مخالفة أمرى، قائلة إن هذه المخالفة وقعت نتيجة لسوء فهم غير مقصود».

(٢٨)

ونأتى بعد هذا كله إلى قصة وساطة كريم ثابت من أجل أحد تجار الصفيح، وسيروعنا أن يشغل صحفى بارز ومستشار الملك الصحفى نفسه مع وزارة بعد وزارة فى الوساطة لأحد التجار، وسنجد أن صليب سامى يروى هذه القصة بطريقة الفلاش باك، فهو يذكر التداعيات التى نشرت فى ١٩٥١ ثم يذكر التطور الذى مرت به القصة، وما استبان له من خلال دراسة القضية، وكيف ساعده تمرسه بالقانون على أن ينجى الدولة من القيام بدور «الداعم»، بينما كل دورها لم يكن يتعدى الوساطة:

«بينما كنت بباريس فى صيف ١٩٥١، اطلعت فى جريدة الأهرام على حديث للمرحوم حسين باشا فهمى، وزير المالية السابق ورئيس مجلس تنمية الإنتاج القومى [يقصد وقت كتابة المذكرات]، يقول فيه: إن السيد سمير بشارة كان قد عرض علىّ فى وزارة التموين الصلح فى القضية المرفوعة منه على الوزارة فرفضت عرضه بشدة، وأنه بعد استقالة الهلالى عرض سمير بشارة الصلح مرة ثانية فى وزارة سرى باشا، بواسطة كريم ثابت وزير الدولة، وأن الدكتور هاشم وزير الداخلية استدعى خلفى

الأستاذ حسين الغمراوى إلى مكتبه، وطلب منه فى حضور كريم ثابت تسوية القضية صلحاً، وأخيراً فإن الأستاذ الغمراوى رفض إجابة طلب الدكتور هاشم استناداً إلى محاولة سبق رفض الصلح فيها».

«ثم قرأت بعد ذلك فى الجريدة نفسها، رد السيد سمير بشارة على حديث حسين باشا فهمى، مؤداه أنه على حق فى دعواه وأن مستشار الرأى أيده فيها، وإنى كنت وقتها مقتنعاً بوجوب الصلح فيها، ثم عدلت عن رأيى لسبب لم يتبينه».

«لذلك رأيت أن أروى هنا قصة هذه القضية».

«لما شح استيراد الصفيح مدة الحرب الأخيرة، أنشئ فى وزارة التموين مكتب للصفيح يضم كبار المستهلكين برئاسة حسين باشا فهمى، تحت إشراف الوزارة التى أخذت على عاتقها معاونة المكتب فى مهمته».

«وعرض سمير بشارة على المكتب استيراد كمية الصفيح بواقع ثمن الطن ٧٠ جنيها تقريباً، ولما ورد الصفيح ادعى سمير أن سعر التكلفة للطن الواحد مبلغ ١٠٠ جنيه تقريباً، وطالب الوزارة بأن تدفع له الثمن بواقع هذا السعر».

«ثم عاد سمير بشارة وعدل عن طلب الزيادة، وقبل تقاضى الثمن بواقع السعر المتفق عليه وتحرر بينه وبين الوزارة اتفاق بذلك».

«ولكن سمير لم يلبث أن ادعى أن الوزارة لم تقم بتنفيذ هذا الاتفاق من جانبها».

«وبذلك أصبح له الحق فى الرجوع فيه ومطالبة الوزارة بثمن الصفيح بواقع السعر ١٠٠ جنيه للطن، ويبلغ الفرق بين الثمنين حوالى أربعين ألفاً من الجنيهات».

«وبعرض الموضوع على قسم الرأى بلجنة قضايا الحكومة، أفتى بما يؤيد دعوى سمير، حينئذ ملت إلى تسوية النزاع صلحاً، ثم عرض لى فى هذه الأثناء أن الوزارة ليست فى الواقع أصلية فى هذا النزاع، لأن الصفيح مستورد لحساب المستهلكين وهم الذين يقومون بدفع ثمنه، وأن الوزارة إنما هى واسطة التعاقد بين المستهلكين والمستوردين، لمعاونة الطرفين فى استيراد الصفيح بوسائلها الخاصة، وضمان توزيعه توزيعاً عادلاً بين المستهلكين. ويترتب على ذلك أن يكون المستهلكون ممثلو مكتب الصفيح طرفاً فى الصلح لأنهم وحدهم أصحاب المصلحة الحقيقية فيه والملزمون وحدهم بدفع ثمنه، لذلك استطلعت رأى حسين باشا فهمى رئيس المكتب فى

الموضوع، فقرر لى أن المستهلكين لا يقبلون بأية حال أن يدفعوا ثمناً يزيد على السعر المتفق عليه وقت التعاقد وقدره ٧٠ جنيهاً».

«وحينئذ قررت رفض طلب الصلح والسير فى الدعوى، على أن تدخل الوزارة مكتب الصفيح خصماً ثالثاً فيها ليكون الحكم فى مواجهته مع إخلاء الوزارة من كل مسئولية».

«وفى هذه الأثناء كثرت وساطة كريم ثابت دون جدوى لإنهاء النزاع صلحاً بين سمير بشارة والوزارة».

«ومن ذلك يبين أن تصرفى كان سليماً، وأن مسعى سمير بشارة وكريم ثابت فى الصلح بين الأول والوزارة مباشرة، ووقوع هذا الصلح فعلاً، كان لاشك ضاراً بمصلحة الحكومة».

(٢٩)

ونعود إلى إحدى الفترات التى تولى فيها صاحب المذكرات وزارة الخارجية، وهو يروى كيف أن سرعة الخاطر والتركيز قد مكنتاه من أن يحل إحدى مشكلات التمثيل الدبلوماسى لمصر فى الخارج حين أصبحت مفوضياتنا وموظفوها تعانى من عدم وصول الموازنات المالية إليها، ويروى صليب سامى كيف واجهته (وكيف واجه) مشكلة تمويل نفقات المفوضيات المصرية فى أثناء الحرب:

«كان هذا التمويل إحدى مشكلات وزارة الخارجية، كانت لنا مفوضيات فى أوروبا الوسطى وفى البلقان حالت الحرب دون إمدادها بالمال، إلا بالنزر اليسير الذى كانت تجود علينا الحكومة الإنجليزية بقبول حوالته إلى تلك البلاد».

«وكان أكره ما تكرهه هذه الحكومة تمثيلنا السياسى فى الخارج، لما فيه من مظهر الاستقلال، لذلك كانت جد شحيحة فى قبول تلك الحوالات. كان اعتماد تلك المفوضيات يقرب من ثلاثين ألفاً من الجنيهات شهرياً، فكانت الحكومة البريطانية لا تقبل حوالة أكثر من ثمانية آلاف جنيه، وكنا كلما طلبنا المزيد أشارت علينا [أى الحكومة الإنجليزية] بإلغاء تلك المفوضيات».

«وكانت تصلنى من وقت لآخر شكاوى موظفى المفوضيات يقولون فيها إنهم مضطرون إلى تناول وجباتهم فى مطاعم الشعب، وإلى قطع المسافات الطويلة على الأقدام. وكنت أحس بضيق ذات يدهم وأثره فى نفوسهم وكرامتهم وكرامة بلادهم، لكننى ظللت عاجزاً عن إسعافهم إلى أن هيأت لى الظروف مفاجأة حلاً لهذه الأزمة الخطيرة».

«زارنى يوما ما مسيو بروز وزير سويسرا المفوض، وهى الدولة التى كانت ترعى المصالح الإيطالية مدة الحرب، وكنت أقدر هذا الرجل لكياسته فى معالجة الشئون السياسية، زارنى ليشكو لى من سوء معاملة الإيطاليين فى معتقلاتهم، وبينما هو يحدثنى فى هذا الموضوع شرد تفكيرى إلى مسألة تمويل المفوضيات فدار بينى وبينه الحديث الآتى:

«أنا: وكيف تمول هؤلاء المعتقلين؟».

«هو: يصلنى المال حوالة من الحكومة الإيطالية على أحد المصارف فى سويسرا،وهذا المصرف يحوله إلىّ على أحد البنوك فى مصر».

«أنا: وما مقدار ما يحول لك شهرياً؟».

«هو: حوالى ثلاثين ألفاً من الجنيهات، وهو بالضبط المبلغ المطلوب للمفوضيات».

«أنا: وما مقدار نفقات هذا التحويل؟».

«هو: هذا يختلف باختلاف السوق المالية، فقد يبلغ ذلك حيناً خمسمائة جنيه، وقد يبلغ حينا أقل أو أكثر من ذلك بقليل».

«أنا: وما رأيك إذا هونت عليك الأمر بسرعة التمويل والقصد فى نفقاته».

«هو: كيف ذلك؟»

«أنا: حين يحول المال لسويسرا يسلم لوزيرنا المفوض فيها، ونحن ندفع لك قيمته هنا على الفور ونوفر لك نفقات التحويل».

«هو: هذه خدمة كبيرة تؤديها لهؤلاء الإيطاليين المساكين فى مصر، لأن المبلغ المحول لا يكاد يكفى حاجتهم، ولأنه كثيراً ما يرد متأخراً فتضيق الحال بذويهم».

«وإثـر هــذا التحويـــل عقدنـا الاتـفاق ووافق عليه الـدكتور عبدالحمـيد بدوى وزير المالية عـلى الفور قبل أن يبلـغ أمره إلى السفارة البريـطانية فتضع العـراقيل فى سبيله».

«بذلك وفرنا المـال لمفوضياتنا فى الخارج، فـكان يصلها المال من سويـسرا مباشرة وأعفينا رجالها من التردد على مطاعم الشعب وأنقذنا سمعة مصر».



وكالعادة فإن صـليب سامى يفجعنا بـأن ما بناه قد هدم كما هى الـعادة فى بلادنا العزيزة:

«لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلاً، حيث ألغى فى إحدى الوزارات اللاحقة».

(٣٠)

على هذا النحو تدلنا هذه المذكرات فى كثير من المواضع على أن آراء صاحبها فى إدارة الحيـاة الاقتصـادية كـانت تتـسم بالـذكاء والخبـرة، فضـلا عن الإخلاص الـتام لمصلحة الوطن.

ومن الجدير بالذكر أن تفوق صليب سامى لم يتوقف عند حد الممارسة الجيدة ولا عند الـفهم القانونـى، لكنه لحسـن حظ وطننا كـان واعيا جدا إلى الدور الـذى يمكن لأجهزة الدولة المختلفة أن تلعبه إذا ما تضافـرت جهودها، وعلى سبيل المثال فإنه ينبه بطريـقة غير مباشـرة إلى أهمية الأخـذ بملحوظات ديـوان المحاسبة والإفادة منـها فى وضع السياسات وإجراء المفاوضات:

«اعترض ديوان المحاسبة عـلى وزارة التجارة والصناعة، فى محاسبـتها شركة قناة السويس علـى الإتاوة المستحقة عليهـا للحكومة، على أساس صافـى أرباح الشركة، وليس على أساس مجمل إيرادها، وعُرضت عـلىّ مذكرة الوزارة متضمنة ردها على مناقضة ديوان المحاسبة، فأبلغتها لرئيسه دون الاطلاع على ملف المسألة».

«وتحدث رئيس الديوان معى فى هذا الموضوع، طـالباً إعادة النظر فيه، بعد دراسة

عقدت أخيراً بالوزارة وبحضور أحد وزراء التجارة السابقين، بينما لم تكن لهذا الوزير بعد أية صفة فى الاشتراك فى أعمال اللجنة، وكان قرار اللجنة مؤيداً لرأى الوزارة، بحساب إتاوة الحكومة على أساس صافى أرباح الشركة، وباستقالة الهلالى المفاجئة لم يتسع لى الوقت لإعادة النظر فى الموضوع، لضرورة إنجاز المسائل المستعجلة أولاً، قبل المسائل الشائكة التى تحتاج إلى دراسة وافية».

(٣١)

ومن المشرف للعقلية التنفيذية فى عهد الليبرالية أن نجد صليب سامى وهو ينتبه فى وقت مبكر جدا إلى عيوب سياسات الإغراق التى تقوم بها دول صناعية بذكاء وتخطيط، وقد انتبه صليب سامى إلى هذا المعنى الاقتصادى بدون رفع راية المصطلح ولكنه كان واعياً لجوهر القضية بعمق شديد:

«وكانت مزايا الحرب العالمية الثانية، إن كانت للحروب مزايا، أن نهضت صناعة النسج فى مصر إلى حد بعيد، وكنت ممن يعتقدون أننا مع ذلك لا نزال بعيدين عن قيام هذه الصناعة بحاجة البلاد».

«وكم كانت دهشتى عظيمة حين عرضت على شركات النسج شكواها من وفرة إنتاجها، إلى حد أن طلبت حمايته من البضائع المستوردة، برفع الرسوم الجمركية على هذه البضائع».

«وبناء على هذه الشكوى شكلت لجنة من كبار رجال وزارات التجارة والصناعة والمالية والتموين تحت رئاسة وكيل الوزارة الأولى، لبحث الموضوع من كل نواحيه وعرض رأيها عليه. وقد أخذت اللجنة فى قرارها بأسباب الشكوى، وشفعته بتوصيات قيمة وافقت عليها كما وافق عليها وزير المالية ثم مجلس الوزراء، فصدر المرسوم بزيادة الرسوم الجمركية طبقا لطلب الشركات».

«وكان أخشى ما نخشاه إغراق الأسواق المصرية بمنتجات المصانع الإيطالية التى تفيد من المساعدات الأمريكية، فتستطيع خفض أسعار منتجاتها إلى أدنى حد إضراراً بمنتجاتنا المحلية».

«ولهذه المسألـة سوابق فقد صدّرت اليابان لمصـر آلات الراديو لتبيعها فيـها بسعر يقـل عن سعر الـتكلفـة، وأرادت أن تحسب الرسـوم الجمركيـة عليهـا بواقع السـعر العادى الذى حددته، ولما استطلعت مصلحة الجمـارك رأى وزارة التجارة فى ذلك، طلبت هذه تقدير الرسوم بواقع قيمتها الحقـيقية، بغض النظر عن السعر المحدد للبيع. ومرة أخرى حاولت اليابـان هذه المحاولة بشأن السيارات الرخيصـة التى شرعت فى تصديرها إلى مصر».

«وفى هاتين الحالتين لم تكن هناك أية مـزاحمة للإنتاج المحلى، لأن مصر ما كانت وقتئـذ تصنع آلات الـراديو أو السيـارات، وكان هم المصانـع اليابانـية مقصـوراً على خفض الرسوم الجمركية، وكان هم الحكومة المصرية تقاضى الرسوم كاملة».

«وكان هم الحكومة اليـابانية إغراق الأسواق المصرية، حتى إذا ما كـسبت المصانع اليابـانية هذه الأسواق، عـادت فرفعت أسعـار منتجـاتها تدريجـيا فتعوض أخـيراً ما خسرته أولاً، ثـم تتمكن من الاحتفـاظ بهذه الأسواق على حساب المـصانع الأخرى وعلى حساب مصر أخيراً».

«أما فى حـالتنا فكـان الضرر من إغراق الأسـواق المصرية بالمـنسوجات الأجنبية مباشراً، لقيام مصر بإنتاج المنسوجات بنفسها».

(٣٢)

ومن ناحية أخرى فقـد كان صليب سامى واعيا إلى أقصى حد بما أصـبحنا نطلق عليه الأمراض الاجـتماعية الناشئة عـن تدخل الدولة فى توزيع المواد الـغذائية، وهى أمراض اجتماعيـة حقيقية، لكنها تبـدأ كآثار جانبية محدودة ثم تسـتشرى وتقود إلى تشجيع كل السياسات التى سنت الحكومة القوانين من أجل القضاء عليها:

«حتى سنة ١٩٤٠ حين قامت الحرب العالمية الـثانية، فأنشئت وزارة التموين، كان إنتاج السكـر فى مصر يفى بحاجـة البلاد، حيث كان الإنتاج والاستهلاك فى حدود مائتى ألـف طن، لكن الاستهـلاك زاد بعد ذلك تدريجـيا لأسباب عدة، أهمـها زيادة عدد سكان القطر، ورفـع مستوى المعيشة والإقبال على صنـاعة الحلوى، ومشروبات

عصيـر الفاكهة، والميـاه الغازية، وقد بـلغت زيادة الاستـهلاك عن الإنتاج أخيـراً مائة وعشرة آلاف طن».

«ولما عجز الإنتاج فى الـسكر أصبح واجباً توزيعه على الأهلين بـالبطاقات، شأنه فى ذلك شأن الـكيروسين، لكن تـقدير مقررات الأسر مـن السكر خضع مـع الوقت للأهـواء، فزيـدت مقـررات الأسر ذات النـفوذ زيـادة فاحشـة علـى حسـاب الأسر الفقيرة».

«طلـبت قائـمة هذه المـقررات فوجـدت أمراً نكـرا، حيث بـان لى أن مقـرر أحد رؤساء الوزارات ١٨٠ أقـة شهرياً، ومـقرر الثانى ١٠٠ أقـة، ومقرر الثـالث ٧٠ أقة، بينـما مقرر زميلـهم الهلالى بـاشا ٢٥ أقة فقط، وتـبين لى أن أحد الأمراء اللاجـئين يتقاضى ١٨٠ أقة شهرياً، وأن الأمراء والأميرات يتقاضون بين ١٠٠ و١٥٠ أقة، وأن من هؤلاء من يـصرف مقرره الشهـرى لبواب قصره بينما سيده مقـيم فى الخارج أو توفى إلى رحمة الله، فكان لابد من وضع حد لهذه الفوضى».

«لذلك رأيـت أن يكون الحد الأقصـى للأسرة الواحـدة ثلاثين أقة، فإذا احـتاجت الأسرة إلى زيادة تقـاضتها من سكر الطوارئ، الذى يـزيد ثمنه قليلاً علـى ثمن سكر التموين، وأن يُنتـفع بالوفر الناتج عن خفض مقررات الأسر الكـبيرة لزيادة مقررات الأسر الصغيرة التى لا تـتجاوز مقرراتها أقتين ونصف أقة، والتى يـصعب عليها دفع ثمن سكر الطوارئ».

«كما رأيت سريان هذا النظام على أعـضاء الأسرة المالكة، فوضعت قراراً بذلك، وأشرت بـإبلاغـه لناظـر الخاصـة الملكـية، لـيقدم بـيانـا للوزارة عـن أسمـاء الأمراء والأميرات الغائبين والمتوفين».

«وكنت مـن وقت لآخر أسأل عن رد نـاظر الخاصة، فيـقال لى إنه لم يـصل إلى الوزارة بعد، ثم استقالت الوزارة ووقف تنفيذ القرار».

«ولاشك أن تقاضـى الأسر أكثر مما تحتاج إليـه من السكر، كان عامـلاً من عوامل نشاط السوق السوداء. ولا أقصد بذلك أن الأمراء أو رؤساء الوزارات أو كبار القوم كانوا يفيدون من زيادة مقرراتهم على حـاجتهم، وإنما الواقع أن وكلاءهم أو طهاتهم أو خدمهـم وبوابى قصورهم كـانوا يفيدون من هـذه الزيادة وحدهم، بالاشـتراك مع

التجار من موردى السكر، فكان الطاهى مثلاً يوقع للتاجر بتسلمه كل المقرر، بينما هو لا يسحب منه إلا بقدر حاجة سيده، وما يفيض على حاجته يقوم التاجر ببيعه فى السوق السوداء لحسابه وحساب الطاهى معاً، أما الأمراء الغائبون أو المتوفون فكانت مقرراتهم كلها من نصيب السوق السوداء».

(٣٣)

ولا تتوقف أفكار صليب سامى الإصلاحية عند حدود الوزارة التى تولاها فحسب، بل إنها كما ألمحنا من قبل تتعدى لتشمل مجالات عمل الوزارات التى تولى تقديم الاستشارة القانونية لها فى أثناء عمله كمستشار ملكى، ومن هذه المجالات مجال الآثار الذى كان تابعا لوزارة المعارف، وهو يقدم لنا مثلا صارخا يدل دلالة واضحة على انتباهه المبكر إلى إهمال الدولة للآثار وهو ينعى على الدولة عدم العناية بالآثار وبتعديل مشروع قانون الآثار :

«لم تفكر مصلحة الآثار، ولا وزارة المعارف صاحبة الهيمنة عليها، فى تعديل قانون الآثار لاستدراك عيوبه».

«وأكثر من ذلك كلما ظهرت خيانة فى تسرب آثارنا حيل دون تحقيقها، وإن حققت أهمل فى تحقيقها حتى تضيع معالمها ثم تنتهى إلى الترك والنسيان».

«ولعل السبب فى ذلك أن القائمين بالبحث عن الآثار فى بلادنا كانوا من علماء الآثار الأجانب، ممولين من حكوماتهم أو بعثاتهم، ولأن تعديل القانون لا يصادف هوى فى نفوسهم، وأخيراً لأن القائمين على إدارة مصلحة الآثار كانوا من الأجانب أيضاً، وكان تعيينهم فى وقت ما التزاماً على الحكومة».



ويعقد صليب سامى مقارنة طريفة بين البحث عن الآثار والبحث عن البترول:

«وشأن الكاشفين عن الآثار فى بلادنا شأن الباحثين عن البترول فى تدللهم وطمعهم، لكن إن اضطررنا إلى احتمال هؤلاء فلأن البترول سلعة تجارية لا غنى لنا عن استخراجها من بطون الأرض لاستهلاكها أو للانتفاع بثمنها، أما الآثار فهى

خارجة عن التعامل، ولسنا فى حاجة إلى الإسراع فى الكشف عنها، فإما أن يوضع قانون يضمن لنا حقنا كاملاً فيها، وإما أن تظل فى مخابئها حتى يكون لنا من العلماء، ورجال المال المصريين من يقوم بالكشف عنها. أقول ذلك خاصة لمناسبة حادث تسرب تمثال نفرتيتى الموجود الآن بألمانيا الغربية، والذى يعتبر أثمن تمثال أثرى فى العالم».

«تبين لى من تحقيق هذا الحادث أن أحد علماء الآثار الألمان عثر عليه وأدرك فى الحال قيمته، فعمل التمثال بطلاء قابل للزوال، ويشهد المفتش بألا قيمة أثرية له، وصرح بإخراجه حتى إذا ما وصل التمثال إلى بر الأمان أزيل عنه الطلاء، فإذا هو تمثال نفرتيتى أقدم وأجمل تمثال فى العالم».

«ولو أن حقيقة هذا التمثال عُرفت قبل تسربه، لحجزته الحكومة وفقاً لأحكام القانون ، مادام ليس له مثيل فى دار الآثار المصرية».



وكعادته فإن صليب سامى لا يبخل علينا بما يجعلنا نتألم:

«هذا ما ثبت من التحقيق، فما هى الإجراءات التى اتخذتها الحكومة فى هذا الحادث قبل الباحث أو المفتش الفرنسى أو مدير الآثار ؟! لا شىء».

(٣٤)

أما المجال الثانى الذى تطرقت إليه مذكرات صليب سامى القانونية فهو الزراعة. ومن الطريف أنه كان بمثابة المستشار الملكى لهذه الوزارة، على حين كان وزيرها (وهو قانونى كبير أيضا وأحد أعضاء لجنة وضع الدستور) أستاذا سابقا له فى المرحلة الثانوية، وتنطق هذه الرواية بما يمكن أن نطلق عليه بمصطلحاتنا المعاصرة تصديه لسلق القوانين، ويبدو لنا أن سلق القوانين كان عادة قديمة حتى فى عهد الليبرالية، لولا وقوف أمثاله أمام الوزراء المختصين :

«ومرة عرض على المرحوم حافظ باشا حسن مشروع قانون قومى يرمى إلى استنباط نوع جديد من القطن، أسماه فى المشروع القطن الفؤادى تيمناً باسم الملك».

«ولما راجعت المشروع وجدت فيه أكثر من نص خالف أحكام القانون العام، ولا يتسق مع أحكام القوانين الخاصة. ولما كنت على وشك السفر فى البعثة الملكية لحضور حفلات تتويج إمبراطور إثيوبيا، نبهت على مساعدى بأن يحتفظ بالمشروع حتى عودتى من الرحلة،وألا يتصرف فيه بأى تصرف فى غيابى مهما استعجله الوزير».

«ولما عدت من الرحلة وجدت مساعدى فى انتظارى فى دارى، وشكا لى من أن الوزير استعجل المشروع أكثر من مرة، وأنه عنفه بشدة ناسباً له الإهمال، مهدداً بشكواه للجنة القضايا».

«وحين وصلت إلى مكتبى فى اليوم نفسه اتصل بى الوزير بالتليفون، طالباً مقابلته على الفور ومعى مساعدى بصورة لم ترق لى».

«وكنت أعرف الوزير من قديم حينما كان معيداً لنا فى الكيمياء والطبيعة فى المدرسة التوفيقية، وأعرف أن عقليته المعملية فى ذلك الوقت لا تزال مسيطرة عليه فى تصرفاته، فذهبت إليه وحدى. وبمجرد دخولى سألنى عن مساعدى، فأجبته: وما شأنك به؟ إنه موظف بقسم القضايا وليس موظفاً بوزارة الزراعة، وكان نائباً عنى فى غيابى وها أنا قد حضرت».

«وحينئذ غير الوزير الموضوع، وسألنى عن رحلتى فى إثيوبيا، وأخيراً قال لى فى هوادة: إنه أراد أن يشكو لى من مساعدى، وأن مشروع القطن الفؤادى يهمه جداً، لأنه سبق أن عرضه على الملك، ولابد أنه فى انتظار صدور القانون به من وقت إلى آخر».

«وأجبته بألا ذنب لمساعدى لأننى نبهت عليه قبل سفرى بألا يتصرف فى الموضوع قبل عودتى، وأن المشروع محل اعتراض من نواح كثيرة لمخالفته لأحكام القانون فى كثير من أحكامه، ولأنه يرمى إلى تحديد واحتكار صنف من القطن، وفى ذلك مخالفة صارخة لحرية الزراعة والتجارة».

«وحينئذ قال لى عاتباً: كان يجب أن تقول لى ذلك قبل سفرك. فأجبته بأنه كان يجب عليه هو ألا يتحدث مع الملك بشأن هذا المشروع قبل أن يتحقق من صلاحيته».

«وعليه لم يصدر هذا القانون».

(٣٥)

ومع هـذا لا يفوت صليب سامى أن يشكو مـن بعض المـصاعب الـبيروقراطـية المرتبطة بتـدخل الدولة فى الاقتصاد، وهو فيـما يبدو من أنصار التشريـعات الصارمة فى هذا السبيل إذا أريد للدولة دور... وإلا فإنه يفضل قواعد الاقتصاد الحر:

«وكانـت المراقبـة على المـصانع فـى مصـر لا تزال معـضلة المـعضلات، لا يمـكن إحكامها إلا بـتشريع صارم كما هو الحال فـى انجلترا. لكن المصانع كـانت تثور حين تسمـع عن مثل هذا التـشريع، فتهـدد بإقفال مصانـعها وتشريـد عمالها، وهنـا تقوم مشكلة أخرى اجتماعية تزيد الموقف تعقيدا».

«فمصانع الغزل والنسيج مثلاً تشترى القطن بأسعار متفاوتة، فلا تستطيع أن تعلم من أى قـطن صُنع الـغزل أو القـماش المعروض لـلبيع لـتحديـد سعره علـى أساس صحيح. وحـين تناقش المصنع فى ارتـفاع سعر منتجـاته من القطن الرخيـص، يحتج بأنه إنما خـلط أسعار الأقطان الـتى يشتريها لـيبيع منتجـاته بسعر موحـد على أساس متوسـط هذه الأسعار، لـكن ما هو مـتوسط الأسعـار، وكيف تراقـبه الحكومـة، إنها معضلة من أشق المعضلات».

«فمـا هى الأقطـان التى دخـلت فى عـمليات الإنتـاج من حيـث المقدار والـنوع والنسبة والسعـر. هذا هو سر المصنع وسيظل كذلك إلى أن يـوضع تشريع جديد، أو إلى أن تعود الأمـور إلى حالتها الـطبيعية فيُـلغى التسعـير الجبرى، وتخضـع التجارة لقانون العرض والطلب فحسب».

(٣٦)

وفى كل مـا يرويه صليب سـامى من تفاصيـل آرائه وأفكاره فيمـا يتعلق بالـعمل التنفيذى كـوزير ناجح أو كمستشار ملـكى يبدو لنا أن هذا الرجل كان مـهموما إلى أقصى حد بقضايا الوطن فى ظل النهضة الكـبيرة التى حققتها مصر فى ذلك الوقت، وهو واع أشد الوعى لقيم الحق والصواب كما هو واع للوطنية وجذوتها.

وقد أشرت فيما مضى إلى أن أداءه فى وزارة الحربية كان كفيلا باستحواذه على اعتزاز الضباط الشبان به، وأحب أن أنقل هنا عنه ما يروى بـه حادثا يدل به على أن الوعى الوطنى كان قد بلغ قمته بين الضباط منذ الثلاثينيات وحتى منذ ما قبل دخول الطلاب الجدد إلى الكلية الحربية :

«... قصد إلىّ بعض الضباط الشبان، قائلين إن العادة جرت بأن تقوم لـيدى سبنكس قرينة المفتش العام بتوزيع الشهادات على خريجى المدرسة الحربية، وأنه مادامت قرينة الوزير تدعى إلى الولائم الرسمية فى قصر عابدين، فإنهم يرجون أن تقوم (زوجتى) بنفسها بتوزيع الشهادات على خريجى المدرسة الحربية، ليتلقى ضباط الجيش شهاداتهم من يد مصرية».

«أكبرت فيهم هذه الروح الوطنية وشكرتهم ثم وعدتهم بالعمل بإرادتهم».

«وفى يوم الحفلة حين قامت قرينتى بتوزيع الشهادات، ضج مئات الضباط وطلبة المدرسة الحربية بالتصفيق والتهليل فى حماس منقطع النظير إن دلّ على شىء فعلى وطنية رجال الجيش فحسب».

«ومما يجب علىّ تسجيله هنا أن الفريق سبنكس باشا وقرينته لم يبديا فى هذه المناسبة أية إشارة تنم عن شىء من التأثر أو الامتعاض، وأنهما على العكس من ذلك رأيا أن من الحق أن تكون الأولوية فى هذه الحفلة لقرينة الوزير، وأن سبنكس باشا نفسه لم ير فى حماس الضباط إلا مظهراً طبيعياً لنمو الوعى القومى فى نفوس رجال الجيش».

(٣٧)

هل لى بعد هذا العرض المتنوع للأداء التنفيذى لهذا الوزير المخضرم أن أدل القراء على العوامل التى أسهمت فى تكوين هذا السياسى المتميز على هذا النحو، مبلغ علمى أن إيمان صليب سامى بإجادته مهنته والارتقاء بمستوى أدائه فيها كان هو العامل الأول لكل ما حقق من نجاح، ويبدو لى أن صليب سامى قد وضع أمام ناظريه صورة بديعة أتيح لـه أن يشهدها فى شبابه فى إحدى رحلاته إلى الخارج سنة

(١٩١٢)، وهو يروى هذه الصورة البديعة ضمن حديثه عن رحلته دون أن يشير صراحة إلى ما نشير إليه:

«كنت مرة بميدان سان فرنسوا، وإذا الجمهور الغفير يصفق بحماس منقطع النظير لرجل نحيف يسير على قارعة الطريق، ويصيح بأعلى صوته: ليحى رو، وليحى رو. ولما سألت من يكون هذا الرجل العظيم، لعله رئيس الجمهورية أو أحد ملوك أوروبا، أجابنى أحدهم بأنه رو؟ كيف لا تعرف رو؟ إنه خير من رئيس الجمهورية ومن الملوك أجمعين».

«وعلمت بعد ذلك أن كفاءة هذا الرجل لا تعادلها سوى قناعته، ولا يعادله فيها طبيب آخر فى العالم، فقد أجرى ثلاثة آلاف عملية استئصال المصران الأعور، وأنه من سنتين مضتا احتفل بتمامها فى حفل لا يقل روعة عن الحفلات الوطنية، وأنه استدعى مرة لإجراء جراحة لمليونير فى نيويورك، ولما اعتذر عن عدم إمكان السفر، ومغادرة مرضاه بلوزان، حضر إليه المليونير على يخته الخاص من نيويورك حتى ميناء الهافر فى فرنسا، ومنها إلى لوزان بقطار خاص».

«وعند مغادرة المستشفى ترك للطبيب شيكا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه، لكن الأخير رفض قبول الشيك، وطالب بأتعابه وقدرها خمسة عشر جنيهاً فقط وأجرة المستشفى، وقدرها ستون جنيها قائلا لمريضه: إنه إذا ما أصرّ على إعطاء الشيك فعليه أن يسلمه لمحافظ المدينة لخدمة الفقراء».

(٣٨)

أما العامل الثانى فى نظرى فهو إيمانه بعدم قدرته على إجادة الممارسة على مستوى الانتخابات البرلمانية، والاتصال بالقواعد الشعبية، ولهذا ركز صليب سامى جهده فى إثبات ذاته على المستوى المهنى المتميز الذى وصل إليه، وهو يروى على سبيل المثال صورة للجهد الذى بذله فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت عام ١٩٢٦.

ومن الجدير بالذكر أنه كان قد تم الاتفاق على إخلاء إحدى الدوائر القريبة من

القاهرة له فى ظل التوزيع الذى أجرى بين الأحزاب المؤتلفة، لكن حدثت تطورات رشح فيها مرشح وفدى نفسه فى الانتخابات أمام صليب سامى:

«كان يجب على المرشح أن يزور أنصاره فى دورهم واحداً بعد الآخر، وإذا ما تخلف عن زيارة أحدهم حسبها إهانة له، وإذا ما زار فى اليوم الواحد خمسين رجلاً من أنصاره وجب عليه شرب القهوة عند كل منهم وإلا اعتبر ذلك تحقيراً له».

«وإذا كان البعض يقدم للمرشح قدح القهوة، ويضع فيه السكر بيده بعد كسره بأسنانه، فلن يستطيع المرشح مع ذلك أن يتخلى عن ابتلاع محتوى هذا القدح، دون أن يبدو عليه أى تردد قبل شربه، أو أى ضجر بعد التهامه».

«كنا مرة فى زيارة سيدة من القرويات الموسرات، فرأت أن تبالغ فى الحفاوة بنا، فبعثت لنا القهوة معطورة بماء الكولونيا، بدلاً من أن تمزجها بماء الزهر، كسائر السيدات اللاتى دونها فى المقام، وكان واجباً علينا بعد شرب القهوة أن نشكرها على هذا الكرم الحاتمى».

«تلك كانت انتخابات البرلمان فى ذلك العهد، لذلك كان ترشيحى هذا له الأول والأخير، وكنت أوثر عليه التعيين فى مجلس الشيوخ، الذى ظللت عضواً فيه من سنة ١٩٣٣، حتى حُل أخيراً بعد حل مجلس النواب».

(٣٩)

ويبدو بعد هذا أن العامل الثالث كان حصيلة لتفكيره الإنسانى المطلق ويبدو أن شعوره الإنسانى وكراهيته للحروب تأسست فى نفسيته عقب زيارته للنمسا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى:

«وسافرنا من فينيسيا إلى فيينا عاصمة النمسا و المجر قبل الحرب، والتى أصبحت بعدها قاعدة النمسا فحسب، بعد أن سلخت منها المجر وأصبحت دولة مستقلة وانتزعت منها البوسنة والهرسك وضمت إلى صربيا، فكون الثلاث دولة يوجوسلافية، ثم اقتطع منها تريستا وجزء كبير من التيرول وضمت إلى إيطاليا».

«ولم يبق من النمسا إلا مساحة حول فيينا، ولم تكن مواردها كافية لتموين هذه المدينة العظيمة».

«لذلك كان للنمسا وفيينا بنوع خاص أكبر نصيب من أوزار الحرب، لا فى معالمها التى لم تمس، ولكن فى حياة أهلها الذين ذاقوا مرارة الفقر بعد الثراء، وآلام الجوع بعد الشبع».

«كنا نرى الرجال والنساء يسيرون فى الطريق حفاة وأثوابهم ممزقة بالية، وكنا إذا جلسنا فى مقهى وبقى من شرابنا قطعة من سكر، أو قصدنا إلى مطعم، وتخلف من وجبتنا بقية من الخبز، أقبلت علينا سيدة ترجونا أن نعطيها قطعة السكر أو بقية من الخبز. كان القادرون منا على تناول الطعام فى المحال العامة يحرصون على إرخاء الستائر حتى لا يراهم المارة وهم يأكلون».

«كان الجوع فى فيينا يعض الفقير والغنى على السواء، لأنه لم يبق فيها غنىّ بعد الحرب، كان صاحب العمارات الكبيرة يحسد بوابة العمارة على ثرائها، لأن إيجار المبانى كان بالكورون الذى يساوى خمسة قروش قبل الحرب، وكانت تتقاضى أجرها بنسبة قوة الكورون الشرائية لأثمان مواد الغذاء والحاجيات، فإذا ارتفعت أسعارها ارتفع أجرها. وفى ذلك أشارت لى إحدى السيدات إلى عمارتين مجاورتين للفندق الذى كنا فيه وقالت لى: إنها المالكة لهما، وإن إيجارهما لا يفى بأجرة البوابتين وجبر ما يكسر من زجاجهما أو ما يتلف من مرافقهما».

«وكنا نصرف الجنيه يوم وصولنا إلى فيينا بثمانمائة كورون، وكانت قيمة الكورون تهبط يوما بعد يوم، فبعد أسبوع أصبح الجنيه يساوى ألفى كورون، وكنا إذا قصدنا إلى أحد المخازن لشراء أية سلعة أو مادة غذائية، وأردنا دفع ثمنها المحدد، وإذا اشتريناها بالجنيه الاسترلينى دفعنا نصف هذا الثمن فقط».

«تلك كانت حال النمسا وفيينا بنوع خاص بعد الحرب، وإذا كانت النمسا هى سبب تلك الحرب، فانقلب رخاؤها إلى فقر وعزها إلى ذل، فإنما كان ذلك جزاء وفاقا».

على هذا النحو يمكن لنا أن نفهم الجذور والخلفيات العقلية لصليب سامى فيما كان يحاول من مواقف كوزير للخارجية فى أثناء بدايات الحرب العالمية الثانية.

(٤٠)

ونأتى إلى العامل الرابع وهو إيمانه بوطنه وثقافته الإسلامية، ويتكرر فى هذه المذكرات تعبير صاحبها عن تمسكه بالتقاليد الشرقية واعتزازه بذاته ووطنه والشريعة الإسلامية التى يدين بها مواطنوه، وسننقل للقارئ عدة مواضع تدلنا على هذا الخلق الكريم:

«سألتنى سيدة مرة فى سخرية ونحن على مائدة الطعام (فى لندن ١٩٠٢) هل صحيح أن فى مصر يجوز للرجل أن يتزوج من أربع نساء، وكم عدد زوجات والدك؟ فلم أرد أن أجبها على الجزء الثانى من سؤالها، وإنما قلت لها فى سخرية أيضاً: إن هذا السؤال سبق أن وجهته سيدة مثلك للخديو عباس عندما كان يتلقى العلم فى فينا، فكان جوابه عليها أن هذا صحيح لأن فى كل أربع نساء قلما يجد الرجل امرأة واحدة صالحة للزواج. وحينئذ لزمت السيدة الصمت مصفرة الوجه، وانطلق أستاذى ضاحكاً بملء شدقيه، والحق أن أستاذى كان معجباً بى فى مقارعتى لأبناء وطنه».

(٤١)

ويتأكد هذا المعنى بصورة أكثر وضوحا فيما يرويه صاحب المذكرات عن بحثه المبكر الذى توصل فيه إلى سبق الشريعة الإسلامية لتقرير مبدأ شخصية قوانين الأحوال الشخصية:

«نشرت فى جريدة الأهرام حديثاً عن الشريعة الإسلامية، قلت فيه إنها كانت أسبق الشرائع فى تقرير قاعدة من أهم قواعد القانون الدولى الخاص، وهى قاعدة شخصية قوانين الأحوال الشخصية التى وضعتها الدول لأول مرة فى مجمع أكسفورد فى سنة ١٨٨٢، ثم أقرتها فى مؤتمر لاهاى فى سنة ١٩٠٢، مستنداً فى حديثى هذا إلي آيات كريمة وردت فى سورة المائدة».

«وإثر نشر هذا الحديث زارنى المغفور له الشيخ حسن البنا مع أعضاء مجلس

الإرشاد يشكروننى على هذا الحديث، ويدعوننى إلى حفلة تكريم يقيمونها لى تقديراً لبحثى الذى لم يسبقني فيه أحد من رجال القانون،فشكرته بدورى على هذا التقدير معتذراً عن عدم قبول الدعوة بأن تفضلهم بزيارتى فيه كل معنى التكريم».



ويعلق صليب سامى بعد هذا مشيدا بحسن البنا، وهى شجاعة من صليب سامى أن يشيد بحسن البنا فى وقت كان الإخوان المسلمون يتعرضون فيه للاتهام بكل شىء، ولم يكن التعاطف معهم يمر بسهولة، وربما أنقذ صليب سامى من الخوف أنه قبطى:

«والحق أن هذه الزيارة التى سوف أعتز بها طوال حياتى كان لها أبلغ الأثر فى نفسى، لأنها أقنعتنى بأن المرشد السابق (يقصد المرشد الأول الشيخ حسن البنا) كان يساوى بين الذين يقدرهم بغض النظر عن اختلاف عقائدهم، ولأن حديث هذا الرجل كان يفيض إيماناً، وحكمة فى طلاقة وحسن بيان».

(٤٢)

ولن نستطيع أن نصور على نحو متكامل كيف نشأت وازدهرت المشاعر الوطنية فى شخصية صليب سامى وأقرانه من أبناء جيله المتميز، لكننا نستطيع على سبيل المثال أن ندل القارئ على ما يرويه صاحب المذكرات بكل أسى وأسف عما تكون فى ذهنه منذ مرحلة مبكرة عن سطوة الاحتلال على مقدرات الشعب فى جميع المجالات، وقد تفتح ذهن هذا الرجل على هذه الحقيقة المؤلمة منذ مرحلة مبكرة، وتجيد مذكرات صليب سامى تصوير مدى سيطرة الاستعمار الإنجليزى على مقدرات الأمور فى مصر حتى فى مجال التربية والتعليم والالتحاق بالمدارس:

«فى سنة ١٨٩٥/ ١٨٩٦ التحقت مع ابن عمى فهيم بالمدرسة التوفيقية بالقاهرة، وكان الإقبال على هذا كبيراً والقبول به عسيراً، وبخاصة فى قسمه الداخلى، ولست أنسى ما عاناه أبى من المشاق فى سبيل إلحاقى بهذه المدرسة فى قسمها الداخلى».

«ذلك لأن ناظر المدرسة مسيو تيوفيل بلتييه بك كان قد وضع قاعدة للقبول ربما

كانت تتفق حينئذ مع مصلحة التعليم، لكنها كانت تخالف فى الوقت نفسه حكم المنطق السليم».

«قرر هذا الناظر أن تكون الأفضلية فى القبول للطالب الأكبر سناً، وإن لم يكن الأسبق فى ترتيب الشهادة. وكان من جراء تطبيق هذه القاعدة أن رُفض طلبى وقُبل طلب ابن عمى رغم أنى أصغر منه سناً وأسبق منه ترتيباً. وحزّ هذا الرفض فى نفس والدى فسعى فى قبولى ما استطاع إلى السعى سبيلاً».

«سعى أولاً إلى حسين فخرى باشا ناظر المعارف، ثم إلى وكيله يعقوب باشا أرتين، لكنه لم يفلح فى مسعاه إلى الاثنين».

«وأخيراً قال لى والدى فى مرارة تعال يابنى نأتى البيوت من أبوابها، ثم صحبنى إلى إدارة جريدة المقطم خلف قسم عابدين، وهناك عرض شكواه على المرحوم الدكتور صروف، الذى اتصل على الفور بمستر دانلوب مستشار المعارف، مبيناً وجه الخطأ فى تصرف ناظر المدرسة، ثم ما لبث أن وضع سماعة التليفون والتفت إلىّ قائلا: «خذ يابنى كتبك واذهب إلى المدرسة». وهناك وجدت ضابط المدرسة فى انتظارى مرحباً بى».



ولا يفوت صليب سامى فى نهاية هذه القصة أن يعقب فى مرارة شديدة بقوله:
«وهكذا كانت تؤتى البيوت من أبوابها فى ذلك العهد».

(٤٣)

ولكل هذه الأسباب نجد صليب سامى حريصا على أن يفسر صعوده الاجتماعى بكفاءته القانونية، ويروى كيف أن والده نفسه صعد بنفس الطريقة، وأنه هو ووالده لم يكونا يملكان غير الكفاءة سببا لهذا التفوق الاجتماعى الذى حققاه:

«وفى سنة ١٩٢٢ وفى سنة ١٩٢٥ عرضت علىّ وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف فاعتذرت عن قبول هذا العرض الكريم، لا انتقاصاً من قدر وظيفة

القضـاء التى كانـت موضع إجلالـى طول حياتـى، وإنما لأن حالتـى المالية مـا كانت تسمح لى بهذا القبول فى ذلك الوقت».

«وفى سنة ١٩٢٩ عرضـت علىّ وظيفة المستـشار الملكى، فقبلـت العرض شاكراً لأسباب عدة، منهـا أن مركزى المالى قد تحسن عن ذى قبـل، ولأن هذه أول مرة يعين فيها محام مستشاراً ملكياً دفعة واحدة، فكان فى هذا التعيين شرف لى حرصت عليه، وأخيراً لأنه كان لوالدى زميل بمدرسة الـلازارست بالإسكندرية، أتم دراسته وحصل على إجـازة الحقوق، بينـما والدى قد استـدعاه جدى قبل إتمـام دراسته وألحقه كـاتباً بمديرية البـحيرة، وكانت نتيجـة ذلك أنه فى الوقت الذى كان فـيه والدى كاتب أول المديريـة يتقاضى ثمـانمائة جنيه سـنوياً، كان زميـله مستشاراً خـديوياً يتقاضـى ألفين ومائتى جنيه، أمـا هذا الزميل فكان المستشار شرباتى، كـان والدى يقول لى كم أكون سعيداً بأن أراك يوماً مستشاراً كصديقى شرباتـى، فلما عرضت الفرصة لتحقيق رغبة والدى، انتهزتها إرضاء له فى حياته».



ولا يقـف صاحب هذه المـذكرات عنـد هذا الحد، لكـنه يقـدم جذورا قوية لـهذه الرؤية، وهى قصة طريفة تستحق القراءة:

«ومما أذكره أن الصداقة بين والدى والمستشار شرباتى ظلت متينة رغم مر السنين، ورغم الفارق الكبير بـين مركز الصديقين، وأن الصداقة والوفاء بينـهما كانا مضرب الأمثال. ومن الـشواهد على ذلك أن أحد كبـار اليونانيين رفع دعوى ضـد الحكومة، بتثبيت ملكيته لبضعة آلاف من الأفدنة بمديرية البحيرة».

«وكانت هذه القضية إذا ما خسرتها الحكومة سوف تجر وراءها دعاوى أخرى من نوع ما، فاهتم المستـشار بالقضية اهتماما خاصا، وعهد إلـى والدى بصفته كاتب أول المديريـة بإعداد مذكرة وافيـة فيها، وعلـى أساس هذه المذكرة بـنى صديقه المسـتشار دفاعه فى القضية فكسبها».

«وفى أحـد الأيام دخل والدى عـلينـا هاشاً باشـا، وقال لى: إن الحـكومة كتـبت للمستشـار تشكره على كسب القضيـة، وأنه رد عليها بألا فضل له فـى كسبها، وإنما رجع كل الـفضل لكبيـر كتاب المديريـة، وإن الحكومة بنـاء على ذلك أنعمـت على والدى برتبة البكوية من الدرجة الثانية، وهو شرف لم يحصل عليه مثله من قبل».

«وهذا مثل على كرم الخلق قلّ أن تعهده فى الأصدقاء».

(٤٤)

هكذا يحرص صليب سامى على الإشادة بوالده كلما وجد سبيلا إلى هذا، ويبدو صليب سامى فى إنجازاته الوظيفية والاجتماعية كلها وكأنه يحقق الخطوات التى رسمها له والده وتوقعها منه.. ونحن نرى هذه العلاقة السوية بمثابة صمام أمان للتربية المثالية ونموذج لها. ومن المؤكد أن الطريق الذى رسمه والد صاحب المذكرات لابنه لم يكن تعبيرا عن حالة وقتية، أو شعورا طارئا اعترى الأب، لكنه كان شعورا متأصلا فى فكر الوالد منذ طفولة ابنه

ومن حق هذا الوالد العظيم أن نروى الآن ما حرص صليب سامى على روايته فى مطلع مذكراته عن دوره فى تنشئته وتربيته على هذا النحو المثالى:

«كان أبى ـ رحمة الله عليه ـ باراً بى إلى أقصى حدود البر، بينما لم أكن دائماً مستحقاً لهذا البر، كنت ولده الوحيد، ولكن عطفه علىّ كان يفوق عطف أى رجل على ابنه الوحيد».

«كان حليماً فى تربيتى كل الحلم، فقد كنت أرتكب أحياناً من الأخطاء ما يخلف ظن الأب العليم، لكنه كان يقابل أخطائى حيناً بالعفو، وحيناً بمزيد من العطف».

«ولست أدرى إن كان ذلك من والدى عن فرط حبه لى فحسب، أو عن إدراك صحيح لسياسة التربية وتقويم الخلق. لكن الذى أعلمه كل العلم أن والدى كان دائما مؤمناً بصلاح شأنى رغم أخطائى، وأنى كنت عند حسن ظنه بى فى النهاية، فمات عنى قريرالعين منشرح الصدر راضياً عنى غافراً لى ذنبى».

«وإذا كانت الشواهد المادية على هذا الرضا لا تقع تحت حصر، فإن هناك شاهداً روحياً أقطع منها فى الدلالة وأكرم منها أثراً وأبعد مدى».

«ففى صباح اليوم الثانى من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ كنت فى مصيفى برمل الإسكندرية وكان والدى بالقاهرة، وفى الساعة الحادية عشرة اتصل بى ابنى الأكبر بالتليفون يطلب حضورى بدعوة من والدى، ولما سألته عن السبب أجابنى بأن لا

علم له به، وأن والدى فى أتم صحة، لكنه يلح على كل حال فى حضورى، وحينئذ عولت على السفر بقطار المساء».

«ولكنى عُدت فحددت سفرى بقطار العصر، ثم ما لبثت أن قررت السفر بقطار الظهر دون أن يقوم فى خاطرى سبب ما لتقديم موعد سفرى فى المرتين».

«ولما وصلت إلى منزل والدى فى الساعة الرابعة وجدته فى خير وعافية، ولما سألته عن سبب استدعائى أجابنى بأنه مجرد الشوق إلىّ، ثم أخذ يحدثنى فى مختلف الشئون حتى إذا كانت الساعة الخامسة اعترته رعشة مفاجئة قوية أسلم الروح بعدها بقليل».

(٤٥)

وعلى الرغم من أن صليب سامى كان على الدوام قريبا من الإنجليز ومتمتعا بثقتهم، بل إن مذكرات اللورد كيلرن تشير إليه فى أكثر من موضع على أنه صديق، على الرغم من هذا فإننا نجد الرجل فى هذه المذكرات يعبر بطريقة غير واعية عن تذمره من الاحتلال ومن تسلطه، وهو ما يدلنا على طبيعة نمط كثير من رجال الوطن المتميزين الذين لا تدفعهم ثقة المستعمر بهم إلى الإيمان بالاحتلال أو المحتل.

ولا يقف الوعى المبكر لصليب سامى بأثر الاستعمار البريطانى عند هذا الحد، لكنه ينتبه منذ مرحلة مبكرة [حتى لو كان انتباهه غير كامل] إلى مدى ما تحرص عليه السياسات الاستعمارية من أجل صالح الدولة المستعمرة دون نظر إلى أى صالح للدولة المحتلة.

ونحن نرى هذا المعنى فى مذكرات صليب سامى حين يروى واقعة مهمة لتاريخنا التعليمى والتربوى وتحول هذا التعليم من الارتباط بفرنسا إلى ارتباط بانجلترا، وذلك بناء على جبروت المندوب السامى البريطانى اللورد كرومر وقدرته الفائقة على توجيه الأمور لمصلحة بلاده، ونحن نرى كرومر تنفيذياً قديراً رغم كراهيتنا وكراهية صاحب المذكرات لفعله :

«فى سنة ١٨٩٨ زار عميد الاحتلال المدرسة التوفيقية، وهى الزيارة التى كانت الحد الفاصل بين عهدين فى سياسة التعليم فى مصر فى ذلك العصر».

«كانت اللغة الفرنسية وحدها اللغة الواسعة الانتشار فى القطر، بفضل معاهد التعليم الفرنسية التابعة للإرساليات الدينية. وكانت المدرسة التوفيقية أكبر معهد حكومى لنشر هذه اللغة بين المصريين، بقيام مدرسة المعلمين إلى جانب قسمها الفرنسى، وباتساع هذا القسم إلى أن بلغ عدد طلبته عشرة أضعاف عدد طلبة القسم الإنجليزى بعد نشأته. وكانت كل سنة من سنى الدراسة فى القسم الفرنسى تنقسم إلى عدة فصول، وكان يقوم بالتدريس فيها عدد كبير من أعلام الأساتذة الفرنسيين، وكانت جميع المواد تدرس باللغة الفرنسية، كالرياضة بأنواعها، والجغرافيا، والتاريخ، والطبيعة، والكيمياء، والتاريخ الطبيعى، وغيرها حتى الرسم، ولم يستثن سوى اللغة العربية والخط».

....

«وإثر زيارة لورد كرومر، انقلب الوضع، فاستقال بلتييه بك الفرنسى من نظارة المدرسة، وحل محله فيها مستر إليوت الإنجليزى، وألغيت الفصول الألمانية الإضافية بالقسم الفرنسى، ووزع طلبتها على المدرسة الخديوية ومدرسة رأس التين، ثم استغنى عن كبار الأساتذة الفرنسيين».

«وفى الوقت نفسه بُدئ فى الحد من تعليم اللغة الفرنسية فى المدارس الابتدائية، فضاق تبعاً لذلك نطاق الأقسام الفرنسية فى المدارس الثانوية إلى أن تلاشت، ثم اتسع نطاق الأقسام الإنجليزية إلى أن انفردت أخيراً بالتعليم فى تلك المدارس».



وهنا يصل صاحب هذه المذكرات إلى بيت القصيد الذى نعرفه جميعا دون أن نعرف أن آليات فعالة للورد كرومر الاستعمارى العتيق كانت وراءه:

«وكان من نتيجة هذه السياسة إلغاء اللغة الفرنسية فى المدارس العالية على حساب مصلحة التعليم، وبخاصة على حساب طلبة الحقوق الذين لا غنى لهم عن هذه اللغة سواء فى دراستهم أو بعد تخرجهم قضاة أو محامين».

وقد حرص صليب سامى وحسنا فعل على أن يضمن مذكراته كل ما أمكنه من آراء تتعلق برؤيته لمستقبل وحاضر مهنة المحاماة التى عاش لها حياته، ومن الجدير بالذكر أن صليب سامى عمل نقيبا للمحامين بالنيابة طيلة المدة التى انتخب أحمد بك لطفى فيها لمنصب النقيب، لأن النقيب المنتخب كان فى أوروبا غير مصرح له بالعودة إلى الوطن، وكان صليب سامى قد انتخب وكيلا للنقابة، وهكذا تولى صليب سامى منصب النقيب، وفى هذه الفترة حاول الرجل أن يصلح من أحوال مهنة المحاماة، لكنه لم ينجح، ومع هذا بقيت جهوده على نحو ما يروى هو بمثابة منهج يحتذى به بعد هذا:

«فى سنة ١٩٢٥ انتخب المرحوم أحمد بك لطفى نقيباً للمحامين، وانتخبت وكيلاً للنقابة، ولما كان النقيب بأوروبا مدة نقابته غير مصرح له بالعودة إلى الوطن قمت بأعمال النقابة نيابة عنه».

«... وحينئذ أدركت أن إصلاح شأن المحامين لا يكون بإحالة العشرات منهم إلى مجلس التأديب، وإنما يجب علاج الأمر بدرس أسباب العلة ووصف الداء القاضى على هذه الأسباب».

«وبعد التحقيق فى أسباب العلة تبين لى أن أسس العلاج واضحة وتنحصر فى وجوب الحد من عدد المحامين».

«وحينئذ وضعت مشروع قانون للمحاماة فى نحو مائة مادة، وعرضته على زملائى أعضاء مجلس النقابة فأقروه، ثم طبعته ووزعته على المحامين ونشرته على صفحات الجرائد».

«وأثار مبدأ إقفال الجدول الذى حبذته فى مشروعى معارضة بعض الكتاب على صفحات الجرائد.. فرددت عليهم بما أقنع غير المتعنتين منهم».

«وكانت حجة المعارضين تنحصر فى أمرين، الأول: أن فى الحد من عدد المحامين اعتداء على الحرية الشخصية. والثانى: أن تزاحم المحامين من شأنه ظهور الصالح

الحديث منهم على غير الصالح القديم، كما تطرد العملة الصالحة العملة غير الصالحة على حد قول الاقتصاديين».

«ولاشك فى وجاهة هذين السببين لكنهما لم يقويا على الوقوف فى سبيل مشروع القانون، لكن طلبة المدارس استغاثوا حينئذ بالزعيم الكبير المغفور له سعد زغلول، فوعدهم بعدم إقرار المشروع، وبذلك قضى عليه فى مهده. ومن الغريب أن المرحوم محمود بك بسيونى بمجرد أن فاز عليّ فى انتخابات النقابة بعد ذلك بسنتين وبعد وفاة سعد باشا بسنة واحدة، طلب منى صورة مشروع القانون ووعدنى بتقديمه للبرلمان وتأييده أمامه بكل قواه».

(٤٦)

ويؤكد صليب سامى على وجهة نظره فيما يتعلق بهذا الموضوع من زاوية أخرى ويقول:

«على أن مما لاشك فيه أن هناك أزمات تعانيها المهنة تحتاج إلى العلاج. وأولى هذه الأزمات وأخطرها جميعا كثرة الإقبال على المحاماة بنسبة تزيد على الحاجة بكثير، مما يترتب عليه حتماً كساد المهنة، وفقاً لقانون العرض والطلب، وليس من نتيجة كثرة الإقبال على المهنة كسادها فحسب، لأن هذا الكساد يولد الفساد بين صغار المحامين، ويدفعهم إلى مخالفة أصول المهنة والحط من كرامتها».

«كان خريجو مدرسة الحقوق فى سنة ١٩٠٥ حوالى الخمسين، وبلغ عددهم فى سنة ١٩٢٦ المائة أو يزيد والآن عددهم بالمئات، ولا يلتحق من هؤلاء بوظائف الدولة سوى عشرات، أما الراسبون فى الالتحاق فكلهم يصبحون فى عداد المحامين».

«ومع أن الناس فى مصر ينزعون إلى التقاضى لأتفه الأسباب، فإن نسبة الزيادة فى عدد المحامين إلى عدد القضايا قد تضاعفت، ثم وصلت إلى حد غير معقول حيث لا يقل عددهم حاليا عن ثلاثة عشر ألفاً، بينما عدد القضايا لم يزد على أربعة أضعافها».

(٤٧)

ويعرض صليب سامى فى مذكراته التى كتبها بعد قيام الثورة مباشرة حلولا لا تزال قابلة للتنفيذ حتى مع تضاعف الأعداد إلى مئات الآلاف على نحو ما نراه الآن:

«لذلك كان واجباً علينا أن نبحث عن حل لهذه الكارثة، ولو جاء هذا الحل متأخراً على طول الزمان».

«ولابد أن ينحصر هذا الحل فى أمرين: الإقلال ما أمكن من محامين جدد، والامتناع عن قبولهم عند الاقتضاء، ثم معاونة حاملى شهادة الحقوق فى حياتهم الاجتماعية على قدر المستطاع».

وعن الأمر (أو الحل) الأول عرض صليب سامى بعض الاقتراحات أردفها بقوله: إنه كان يرجو قبولها كلها أو بعضها، كما سوف تراه نقابة المحامين وعلماء القانون وكبار رجال الدولة.

«أما الأمر الثانى لتحسين بيئة المحامين وإصلاح حالهم، فلا يحتاج إلى تشريع جديد، وفى يد رجال الدولة إجراؤه آليا بقصر بعض الوظائف الإدارية أو الكتابية على حملة الليسانس. وهذه الوظائف كثيرة تستوعب بسهولة الآلاف منهم، وبذلك تحل لعدد كبير من المواطنين عقدة من أكبر العقد».

(٤٨)

ومن الطريف أن صليب سامى يتبنى وجهة نظر ثورية جدا تجاه نظام التمرين، فهو يطالب بإلغائه نهائيا:

«وخير حل لهذه المشكلة إلغاء نظام التمرين، لأن المحامى عند تخرجه فى حاجة إلى الاستزادة فى القانون قدر حاجته إلى تعرف الإجراءات العملية لتقديم الدعاوى وإيداع المستندات، وتبادل المذكرات، وهى أعمال إدارية أكثر منها قضائية، ولأن المحامى الحديث لا يفيد كثيراً من معونة أستاذه فى المرافعات أو فى تحرير المذكرات،

فالأستاذ قلما يعاون المحامى فى درس القضايا أو يصحبه فى المرافعات أو يشاركه فى مراجعة المذكرات، لأن عمل الأستاذ يعوقه عن ذلك كله».

(٤٩)

ويبدو الجانب الإنسانى واضحا فى حديث صاحب المذكرات المفصل عن أتعاب المحاماة وكيف كانت ولاتزال تمثل أرقا شديدا للمحامى الأمين الذى يعانى سوء معاملة موكليه وابتزازهم لجهده.

ويفيض صليب سامى فى الحديث عن هذه الجزئية راويا وقائع كثيرة ومتعددة، وبعد صفحات طوال يخلص صليب سامى إلى جانب خلقى مهم:

«وليس معنى ذلك أن يرضخ المحامى لطمع الغنى فى قناعته ومحاولته هضم حقه، وإنما يجب على المحامى فى هذه الحالة أن يطالب بأتعابه كاملة لا زائدة ولا منقوصة، كما يجب على المحامى أن يراعى جانب الموكل رقيق الحال، وإعفاء الفقير من دفع الأتعاب».



«وتحضرنى فى هذا المقام قصة سيدة عرضت علىّ التوكيل فى قضية لها، فاعتذرت عن عدم قبولها لضيق وقتى، وظنت أنى رفضتها لضيق ذات يدها عن دفع الأتعاب التى أستحقها، فانصرفت كسيرة الخاطر».

«وفى المساء لما عدت إلى دارى، وجدت كريمتى قد مرضت فجأة، وارتفعت حرارتها إلى الأربعين، فاعتقدت أن الله سبحانه وتعالى إنما أراد أن يجزينى على فعلى، وفى الصباح أوفدت اثنين من كتبتى للبحث عن هذه السيدة أين تكون؟ ومن حسن حظى أن عثر أحدهما عليها فى دار المحكمة، فأحسنت وفادتها وقبلت قضيتها بدون مقابل، ولم يمض يومان حتى أبلت كريمتى من وعكتها، وهبطت حرارتها إلى درجتها الطبيعية».

(٥٠)

ومع هذا يقدم صاحب هذه المذكرات معلومات وافية وتفصيلات مذهلة عن الدروس التى تعلمها من ممارسة المحاماة، وتحفل أحاديثه بالمرارة من سوء معاملة بعض (أو معظم) الموكلين حتى أنه يتبنى قول المحامين السابقين عليه:

«إذا وجدت موكلك فى مكتبك يوم الحكم فى قضيته فاعلم أنه قد خسرها، وإن لم تجده فاعلم أنه قد كسبها».



ويلخص صليب سامى معاناته بطريقة إحصائية مثيرة فيقول :

«ففى نحو خمسة آلاف قضية وكلت فيها، لم أظفر بمثل هذه المعاملة الكريمة إلا من أربعة من الموكلين».



وهكذا يعانى المحامى الشاب الذى يقرأ مذكرات صليب سامى من الرهبة تجاه الموكلين فى ذات الوقت الذى يشعر فيه بانفساح الأمل أمامه فى الحياة إذا مارس مهنته بأمانة واعتزاز على نحو ما فعل صاحب هذه المذكرات.

(٥١)

ويورد صليب سامى فى هذه المذكرات أمثلة كثيرة لنجاحاته فى المحاماة ولكننى سأجتزئ منها كلها بمثلين اثنين، الأول أشاركه الإعجاب به، والثانى لا أستطيع أن أشاركه فى الإعجاب به.

ومن أهم ما يمكن لنا أن نتأمله هذا المثل الأول الذى صنعه ذكاؤه فى المرافعة بالحق فى مقابل مهارة زميله، وهى قصة من أطرف ما يمكن :

«من القضايا ما تتميز بالتفاوت الكبير بين المدة التى تستغرقها مرافعة طرفى

الخصومة، أو ما بين ما يقدمان من المذكرات، وكثيراً ما يحب المحامى أن يستظهر على زميله إذا ما أطال فى دفاعه، بأقصر مجهود مستطاع فى الرد عليه، إشعاراً بقوة إيمانه بحق موكله واستزادة من شواهد فوزه على زميله».

«ومن النوع الأول القضية موضوع الحديث».

«باع أحد كبار المنتجين مقداراً كبيراً من القطن لأحد التجار المعروفين، ولم تُنفذ الصفقة بتسليم القطن المبيع، فألقى كل منهما المسئولية فى ذلك على الآخر، ثم قضت المحكمة الابتدائية لصالح البائع».

«وأمام محكمة الاستئناف نظرت القضية أمام دائرة سير برسفال وكيل المحكمة، واستغرقت مرافعة الزميل الكبير المحامى عن المستأنف جلستين كاملتين، استعرض فيهما الأدلة على قصور موكلى فى تسليم القطن، بقوة وبراعة لا مزيد عليهما. وفى نهاية الجلسة عرض علىّ رئيس الدائرة تأجيل القضية لإبداء مرافعتى فى سعة من الوقت، فأجبته بأن مرافعتى لن تطول أكثر من خمس دقائق.



وحينئذ قال لى فى دهشة ظاهرة: كيف ذلك؟! مما جعلنى أعتقد أنه تأثر بمرافعة زميلى، لكنى رغم ذلك أصررت على قولى، وحصرت مرافعتى فى بعض كلمات قائلاً: إن الأدلة التى استند إليها زميلى هى مجموعة من القرائن، وأن فى القضية قرينة قاطعة فى النزاع مستمدة من قوائم سوق القطن، فإذا ثبت منها أن أسعار القطن قد ارتفعت بعد البيع، أصبح المفروض حتماً أن البائع هو الذى سعى إلى نقض الصفقة، أما إذا ثبت أن أسعار القطن قد هبطت، فالمفروض قطعاً أن المشترى هو الذى تهرب من تسلم القطن، لأن المصلحة وحدها هى مبعث النزاع بين الطرفين، ومادام الثابت من قوائم سوق القطن أن أسعاره قد هبطت خمسة وعشرين ريالاً إثر عقد الصفقة، فيكون المفروض حتماً أن المشترى هو الذى عمد إلى نقض الصفقة، وبذلك ختمت مرافعتى وجلست».

«كان لهذه المرافعة القصيرة أثر ظاهر، فهب زميلى يلتمس التأجيل لاستمرار المرافعة، وتقديم المذكرات، لكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وحجزت القضية للحكم لآخر الجلسة ثم قضت لصالح موكلى بالتأييد».

ومن أمثلة ما يراه صاحب المذكرات بحكم انتصاره لممارسة المحاماة إنجازاً قانونياً وأراه أنا كاتب هذه السطور مفسدة قانونية قصة وقف المنشاوى :

«لما وقف المنشاوى باشا أطيانه وقع استشهاد الوقف لكنه لم يشهره، أى لم يسجله بالسجلات العقارية بالمحكمة المختلطة. وفى الفترة بين ضبط الإشهاد وشهره، تبادل الوقف (أى إدارته) مع سيدة على بعض الأطيان الموقوفة (أى أنه جرى تبادل لبعض الأطيان الموقوفة فى إطار عملية بدل بين الوقف من ناحية، وبين السيدة من ناحية أخرى)، وسجلت السيدة عقد البدل قبل تسجيل كتاب الوقف، ثم قام النزاع بين هذه السيدة والوقف حول نفاذ البدل».

«تقول السيدة: إن الأطيان التى آلت إليها بمقتضى البدل أصبحت ملكاً لها رغم وقفها قبل البدل، لأن عقد البدل سجل قبل تسجيل كتاب الوقف، وأنها كانت تجهل حصول الوقف، وكان من حقها أن تجهله مادام الوقف لم يشهر بالتسجيل».

«ويقول ناظر الوقف إن البدل حصل عن أطيان موقوفة لا يملك ناظر الوقف التصرف فيها بطريق البدل، إلا باتباع إجراءات معينة لم تتخذ فى هذا البدل».

«ولما رُفع النزاع إلى محكمة طنطا الابتدائية قضت لصالح السيدة، استناداً إلى أسبقية تسجيل عقدها على تسجيل كتاب الوقف، قائلة: إن الوقف لا يصبح حجة على الغير إلا بالتسجيل».

«ولما عرض بسيونى بك الخطيب ناظر الوقف القضية على المرحوم عبدالعزيز باشا فهمى محامى الوقف، لرفع استئناف عن الحكم، أشار عليه الأستاذ الكبير بتوكيلى فيها».

«ولما درست القضية رأيت بداية أن الحكم فى محله، لأنه ليس من المعقول أن تؤاخذ السيدة عن تقصير ناظر الوقف، وأنه لم يكن لديها عند توقيع البدل أية وسائل للعلم بوقف الأطيان، لكنْ ناظر الوقف أصرّ على وجوب استئناف الحكم رغم وثوقه بأن لا أمل فيه، بوصفه ناظرا على الوقف لا يملك الصلح فى قضاياه، وأن قبول الحكم (يعد) بمثابة الصلح، حينئذ قبلت التوكيل فى القضية مكرهاً».

«ونظرت القضية أمام دائرة المرحوم محمد توفيق رفعت باشا، فطلبت تأجيلها أكثر من مرة لعلى أجد حلاً لها، وفى ليلة الجلسة قبل الأخيرة بدأت ألمح بعض الضوء فى هذه القضية، لكنى لم أستطع لضيق الوقت تكييف الدفاع فيها على أساس واضح، فطلبت من المحكمة التأجيل لآخر مرة لتقديم مذكرة بدفاعى، فقال لى رئيس الدائرة: وما عساك أن تقول فى هذه المذكرة، فرددت عليه فى صراحة بأنى عثرت بالأمس فقط على أساس جديد لدفاعى، وأرجو أن أمكن من استيفاء بحثه فأجابنى إلى طلبى».

«كان يعترضنى فى الدفاع نصان: الأول نص القانون المدنى على وجوب تسجيل التصرفات العقارية، والثانى نص لائحة المحاكم الشرعية القديمة المعروفة بلائحة القضاة الصادرة فى سنة ١٨٥٥ على وجوب تسجيل الوقف».

«وحينئذ عُنيت بمناقشة هذين النصين، فتبين لى أن نص القانون المدنى لا يسرى على الوقف، لأنه إنما يشير إلى التصرفات الناقلة للملكية،وليس الوقف ناقلاً للملكية، بل على العكس من ذلك راصداً لها، كما تبين لى أن عبارة التسجيل الواردة فى لائحة المحكمة الشرعية القديمة لا يقصد بها التسجيل بالمعنى المعروف فى القانون المدنى، أى شهر التصرف وعلانيته، وإنما يقصد بها ضبط الوقف فى إشهاد شرعى، أى توقيعه على يد موثق العقود الرسمية بالمعنى المتعارف عليه فى القانون المدنى، وأن «السجل المصان» إنما هو مجموعة صور الإشهادات الشرعية بالوقف بمقتضى تلك اللائحة، و(هو ما يختلف عن) توثيق العقود الرسمية بمقتضى القانون إذ فى الأول يوقع على أصل الإشهاد ويسلم لصاحبه، ثم تُقيد صورته بالسجل، بينما الثانى يوقع على العقد ويحفظ الأصل بمكتب التوثيق، وتسلم صورة منه لذى الشأن».

«وقد أيدت رأيى هذا نصوص لائحة القضاة نفسها، وما جرى به العمل تنفيذاً لأحكامها، ثم صدور هذه اللائحة قبل صدور قوانين المحاكم المختلطة التى وضعت نظام التسجيل أو الشهر العقارى».

«وعلى هذه الأسس وضعت مذكرتى ثم ترافعت، وأخذت محكمة الاستئناف بدفاعى فقضت بإلغاء الحكم المستأنف، وبحجية الوقف على الكافة رغم عدم تسجيله».

«وعلى أثر صدور هذا الحكم قامت قيامة البنوك العقارية محتجة عليه قائلة بحق إنه يفقدها كل ضمان فى التسليف والارتهان. ثم دعانى وزير العدل المرحوم أحمد باشا ذو الفقار وسألنى عما إذا كنت أعتقد أن القضاء سوف يثبت على رأى هذا الحكم، فأجبته بأن الحكم صحيح فى حالة التشريع القائم، وأن هناك لوقف المنشاوى دعوى مماثلة منظورة أمام المحكمة المختلطة، وأنه بصدور الحكم فيها سوف يتبين اتجاه القضاء المختلط فى هذا الموضوع».

«ثم صدر هذا الحكم بمعنى الحكم السابق مستندا إليه، وحينئذ اضطرت الحكومة إلى إصدار القانون القاضى بوجوب تسجيل الوقف».



ومن طرائف ما يرويه صليب سامى فى هذه المذكرات عن خبرته فى ممارسة المهنة نجتزئ بهذا المثل الذى يسيطر عليه إعجابه بأستاذه:

«وتقابلت يوماً فى غرفة المحامين بأستاذى المرحوم عبد العزيز فهمى، فسألته عما إذا كان سيترافع فى إحدى قضاياه، لكى أستمع إلى مرافعته، فقال لى: كلا.. وإنما حضرت لأودع بيدى مستنداً بالمحكمة، وعلمت منه أنه لن يقدمه بحافظة كما هى العادة، لكنه سيودعه بمحضر إيداع زيادة فى الاحتياط خشية ضياع السند أو سرقته أو التلاعب فيه».

«قصدت بذكر هذه الوقائع بيان مدى مسئولية المحامى عن الأموال والمستندات التى يعهد إليه بها بحكم مهنته، باعتبار هذه المسئولية إحدى مشاق هذه المهنة».

(٥٣)

ومع كل هذا يحرص صليب سامى على أن يحكى بأمانة عن كثير من أخطائه فى الحياة، ومن ذلك ـ على سبيل المثال ـ عثرته فى امتحان الليسانس، ونحن نراه يروى ما يرويه بثقة شديدة فى نفسه وفى الإنسان دون أن يتقمص أدوار الحكمة، ومع هذا فإن النص الذى يروى به صليب سامى هذه الواقعة يدلنا دلالة قاطعة على مدى

تمسك رشدى باشا بمستوى عال وحرصه على أن يكون الطلاب قد حققوا هذا المستوى:

«اعترتنى هذه العثرة فى الامتحان الشفوى فى مادة القانون التجارى، وكان تفوقى فى هذه المادة سبب عثرتى، ذلك لأن اعتمادى على هذا التفوق جعلنى أهمل مراجعة مذكرات هذه المادة قبيل الامتحان. وفى ليلة الامتحان بالذات قصرت مراجعتى على القانون الدولى الخاص، وقضيت فى هذه المراجعة الليل بطوله حتى الصباح».

«وحين مثلت أمام لجنة الامتحان، المشكلة من مستر فوكس المستشار بمحكمة الاستئناف ورئيس الدائرة التجارية فيها، وحسين رشدى باشا، الذى كان حينئذ قاضيا بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة، ثم مسيو جرانمولان ناظر المدرسة، حين مثلت أمام هذه اللجنة كنت فى إعياء شديد، ولما وجه إلىّ رشدى باشا أسئلة بسيطة فى تعريف بعض العقود التجارية عجزت عن الإجابة، ثم ذهلت من عجزى هذا أو اضطربت».



«وحينئذ تدخل مسيو جرانمولان وقال: إنى من أكثر الطلبة تفوقاً فى القانون التجارى، وأن الظاهر أنى لست فى حالتى الطبيعية، راجياً إمهالى بعض الوقت والسماح له بأن يقدم لى قدحاً من القهوة».

«ويظهر أن رشدى باشا لم يرقه تدخل ناظر المدرسة فأغلظ فى القول، ثم تدخل مستر فوكس بين الاثنين قائلاً: إن الحكم فى الخلاف للدرجة التى حصلت عليها فى الامتحان التحريرى، وحين تبين للجنة أنى حصلت فيه على درجة عالية سمحت لى بالاستراحة وإعادة سؤالى».

«وحين مثلت للمرة الثانية أمام اللجنة، رفض رشدى باشا أن يوجه إلىّ أى سؤال مصراً على وجوب إسقاطى قائلاً: إنه لا دلالة للامتحان التحريرى حيث يمكن الغش فيه. وحينئذ تولى امتحانى مستر فوكس، فكانت إجاباتى مرضية أثلجت صدر مسيو جرانمولان حيث أيدت صحة شهادته، على أن الخلاف لم يلبث أن تجدد بين أعضاء اللجنة على الدرجة التى أستحقها».

«وكانت مداولة اللجنة فى ذلك بصوت عال، أقلقت زملائى من أجلى وأرهبتهم من أجل أنفسهم، وانتهى رأى اللجنة أخيراً فى صالحى».

«وبذلك اجتزت هذه المحنة».

(٥٤)

على أن صليب سامى قد توج كل ما كتبه عن المحاماة بحديثه الفذ عن أستاذه الفذ عبدالعزيز فهمى باشا. ولست أستطيع أن أجد ثناء على شخصية مصرية بقلم شخصية مصرية أخرى كهذا الذى تتضمنه مذكرات صليب سامى عن عبدالعزيز فهمى، ولم لا؟ وهو الرجل المنصف الواثق من نفسه يراه بمثابة أستاذه ومثاله، ولنقرأ هذا النص الحافل بالوفاء والتقدير:

«كان المرحوم عبد العزيز الرجل الذى اتخذته مثالاً، والمحامى الذى اخترته أستاذاً، كنت وثيق الصلة به فى عملى حتى ظن الكثيرون أنى من تلاميذه الذين تخرجوا على يديه. والواقع أنى كنت أعهد إليه بالقضايا الكبيرة التى كانت تعرض علىّ فى حداثة عهدى، والتى كنت أحس بأنى لست أهلاً لها وحدى، فكان ذلك سبب اتصالى به وفرصة تلمذتى عليه والنجاح على يديه».

«وكان أكفأ معاصريه فى فقه القانون وفنه، وأوفرهم نزاهة فى مهنته، وأعظمهم جهداً فى عمله، وأكثرهم قناعة فى رزقه».

«لذلك كان المحامون يدينون بزعامته بعد الهلباوى وقبل أن يختاروه نقيباً لهم».

«ومن لغو الكلام التحدث عن كفايته، محامياً كان أو قاضياً أو وزيراً للعدل، لأن الشواهد على ذلك لا تزال عالقة بالأذهان، ولن تمحو ذكراها الأيام أو الأعوام. أما نزاهته فكانت مضرب الأمثال. أذكر هذه الواقعة للتدليل على أنها بلغت أقصى حد يتصوره الإنسان:

«تزوجت سيدة موسرة من قائد تركى، زور عليها عقداً تبيعه بمقتضاه حوالى ألف فدان هى جميع ما آل إليها عن زوجها السابق».

«عهدت إلىّ هذه السيدة فى تقديم شكواها إلى النيابة العامة، فنصحتها بأن تضم إلىّ أستاذى عبدالعزيز فهمى، والمرحوم أحمد عبد الطيف، فاستجابت لنصحى فعكفنا نحن الثلاثة على دراسة موضوع الشكوى، وبحث ظروف توقيع العقد وملابساته».

«ولم يرد عبد العزيز التوقيع على الشكوى وتقديمها إلا بعد أن اقتنع تماماً بتزوير العقد بعد مناقشات استغرقت أكثر من أسبوع، وبعد أن أقسم له صديق عزيز بأن العقد قد زور حقاً».

«وأمام رئيس نيابة محكمة مصر الذى تولى تحقيق الشكوى بنفسه لما حضر عن الشاكية معى الأستاذان الكبيران، وحضر مع المتهم المرحومون الأساتذة أحمد بك لطفى وإسماعيل بك الشيمى وإلياس بك عوض».



«ولما تولى عبد العزيز مناقشة المتهم، أدلى الأخير بعبارة تؤيد تزوير العقد بصورة قاطعة، حينئذ وجم محاموه، وشرع رئيس النيابة فى ختم التحقيق اكتفاء بإقرار المتهم، وإذا بعبدالعزيز يقفز من مقعده صارخاً: لا لا ياحضرة الرئيس انتظر.. انتظر، أرجو أن تثبت فى محضرك أنى أخشى أن يكون المتهم لم يفهم مؤدى سؤالى، لذلك أجاب عليه بالصورة التى أثبتت فى التحقيق، واسمح لى أن أعيد السؤال على المتهم فى صورة أخرى ليجيب عليه بعد أن يفهم مؤداه على صحته».

«ولما أعيد سؤال المتهم أجاب عليه إجابة أخرى تنفى التهمة عنه، وبذلك أنقذ عبد العزيز خصمه، وأعاد البشر على وجوه المحامين عنه. وكان ذلك من عبد العزيز فى سبيل راحة الضمير، وتحقيق العدالة على الوجه الصحيح».

«ولما كانت الساعة قد جاوزت منتصف الليل أجل التحقيق إلى الغد، ولما انصرفنا من غرفة التحقيق قامت مناقشة حادة بين عبد اللطيف وزميله عبد العزيز حول استدراك الأخير لاعتراف المتهم، كانت حجة عبد اللطيف أنه مادام زميله يعتقد تزوير العقد، وعلى هذا الأساس قبل التوكيل فى القضية، فكان أحرى به فى سبيل الوصول إلى الحقيقة ألا يقيل المتهم من عثرته».

«وهنا ثار عبد العزيز على زميله قائلا له فى حدة: إن ضميره يأبى أن يحصل من

خصمه على إقرار اختلاس ولو كان هذا الإقرار فى مصلحة موكله، وكان العقد مزوراً حقا».

«ولاشك أن هذا منتهى ما تصل إليه أمانة الإنسان».

(٥٥)

ويمضى صليب سامى فى الحديث عن عظمة عبدالعزيز فهمى باشا مقدما جانبا آخر من عظمة هذه الشخصية المصرية الفريدة:

«ومن شواهد إخلاص عبد العزيز لعمله توافره عليه بجهد لا يتطرق إليه كلل أو ملل مستعيناً فيه بقوة أعصابه رغماً من ضعف صحته».

«اجتمعت به صباح يوم فى داره، بعمارة مظلوم بالقرب من إدارة جريدة الأهرام، وجلست فى غرفة الطعام لدراسة إحدى القضايا حتى إذا جاء وقت الغداء أحضر لنا الخادم بعض الخبز وقطعة من الجبن، وقال لى أستاذى: «هذا كل طعامنا اليوم حتى لا نتخم بالأكل فنكسل عن العمل، ثم ظللت أدرس أوراق القضية ونراجع مجلات القضاء وموسوعات القوانين، حتى إذا كانت الساعة الثامنة مساء أدرك عبدالعزيز أنه لم تعد لى قوة على العمل فسمح لى بالانصراف على أن أعود إليه صباح الغد، وحين عدت إليه فى الصباح وجدته لا يزال فى غرفة الطعام يراجع ملف القضية على ضوء ثريات الكهرباء، غير مدرك أن الليل قد ولى، وأن النهار قد أقبل».

ولعل هذا المثل الأعلى هو الذى جعل صليب سامى كما رأينا فى هذه المذكرات، يجلس لإعداد مشروع كوبونات الكيروسين ٧٢ ساعة متصلة حتى أصيب على نحو ما عرفنا من مذكراته بالذبحة الصدرية.



ثم يتحدث صليب سامى عن سلوك عبد العزيز فهمى فيما يتعلق بأتعابه المهنية ويقول:

«وكان عبد العزيز فى مركز يسمح له بفرض أتعابه على موكله، غير مُرَاجع فى

تقديرها، لكن كان يعلم أن القناعة جزء من الأمانة، وأن الإفراط فى تقدير أتعابه خيانة، فضلا عن أن فى قبول الموكل الأتعاب المبالغ فيها نوعاً من الإكراه يشوب الرضاء الصحيح، لذلك كان عبد العزيز قانعاً كل القناعة فى تقدير أتعابه رغم مكانته فى محيطه وجهوده المضنية فى أداء واجبه».

«ولست أذكر هنا أمثلة على تقديره لأتعابه فى قضاياه، لأن مثل هذه الأمثلة تحتاج إلى التفصيل،لكننى أكتفى بمثل واحد أبلغ فى الرسالة على مدى قناعته».

«ففى سنة ١٩١٩ أرسل لى عبد العزيز حوالة على أحد المصارف بمبلغ مائة وخمسين جنيها، باسم الدكتور إسكندر فهمى الجرجاوى، طالباً منى تسليم الحوالة لصاحبها، وهذا المبلغ قيمة مقدم أتعابه فى قضية وكله الدكتور فيها بواسطتى، ولما حضر إلىّ الدكتور ذهبنا معاً لمقابلة الأستاذ للاستفسار عن سبب رد الأتعاب، وحينئذ قال لنا إنه سوف يسافر قريباً عضواً فى الوفد الرسمى للمطالبة بحقوق مصر، وأن مهمته فى هذه القضية الكبرى سوف تستغرق كل جهوده، لذلك عول على إغلاق مكتبه ورد الأتعاب لموكليه كاملة».

«لكن الدكتور أبي أن يسترد الأتعاب قائلا: إن الجهود التى بذلها الأستاذ فى قضيته حتى الآن تستحق أضعاف ما قبضه من الأتعاب، وحاولت أن أؤيد الدكتور فى قوله، فغضب عبد العزيز وانصرفنا قبل أن يغلظ لى القول، وقد علمت أن الأتعاب التى ردها عبدالعزيز لموكليه بلغت آلافا من الجنيهات. هذا هو عبد العزيز، هذا قليل من كثير من ذكرياته الحسان، طيب الله ثراه وأكرم مثواه».

(٥٦)

ويحظى نقيب المحامين إبراهيم الهلباوى بثناء صليب سامي، ولكنه بالطبع لا يصل إلى ثنائه على عبد العزيز فهمى،إلا أنه ثناء حافل وإطراء ذكى وهو يصل إلى القول بأن صفاته يندر اجتماعها فى شخص واحد، وأنه كان من حظ المهنة أن امتهنها هذا الرجل العظيم:

«كان من فضل الله ـ عز وجل ـ على المحاماة أن مدّ فى حياة هذا الأستاذ الكبير،

فعاصر ثلاثة عـهود للمحاماة، كان فيهـا جميعاً موضع الإجلال والتقـدير من زملائه وأبنائه المحامين ومن القضاة أجمعين».

«وكان مع اللقـانى والحسينى وسعد زغـلول من أكبر المحامين فى عـصر المحاماة الأول، فزعيماً للمحامين فى عصرها الثانى، فأبا لهم جميعاً فى عصرها الأخير».

«وفى سنة ١٩١٢ حين أنـشئت نقابة المحامين اخـتير بما يقرب من الإجمـاع نقيباً لهم. كـان عبقريـاً فى ذكائه، وسـرعة خاطره، قـوياً فى حجـته، سليـماً فى منـطقه، فصيحـاً فى لسانه. وكانت له جـولات فى القضايا الجنـائية خاصة قلّ أن يباريـه فيها محام آخر».

«وكانت هـذه الصفات الـتى يندر اجـتماعهـا فى شخص واحـد، تؤهله لـدراسة القضـية وإجادة المرافعة فـيها فى أقصـر وقت مستطـاع. فأحياناً كانـت تكفيه مـسافة القطار لدراسة القضية المدنية، وأحياناً كانـت تكفيه أقوال الشهود، ومرافعة النيابة فى القضايا الجنائية، ليقوم بواجب الدفاع فيها عن موكله على أحسن وجه».

«وكانت تتخلل مـرافعاته مداعبات طريفة، تخفف من حـدة خصومه، وتهون من مشقة القاضى، وتضفى المرح على نفوس السامعين».

«وكان إلى ذلـك جم الأدب إذا مثل أمام الـقاضى، عف الـلسان إذا ناقش زمـيله المحامى. وكان أخيراً قانعاً فى تقدير أتعابه رفيقاً، بموكليه إذا ما عجزوا عن أدائها».

(٥٧)

أما من بين القضاة جميعا فإن صليب سـامى يعتبر أن حسن باشا جلال كان بمثابة القاضى الفـاضل وأدق القضاة وأعدلهم، وهو يـقدم مبررات هائلة لهذا الـتقدير فى الحديث عن هذا الرجل العظيم الذى لم يأخذ حقه:

«كان هذا المسـتشار القاضى الـفاضل بأوسع معانـى الكلمة، كان فـى قضائه أدق القضاة، وفى عدله أحدّ من السيف».

«كان كقضاة الإنجليز، يحقق القضية بنـفسه فى الجلسة، فيناقش المحامين فى كل

نقطة فيهـا، ويدون بيده إجاباتهم عليـها غير معول لا على الذاكرة، ولا عـلى محضر الجلسة. وكانت مـناقشاته فى الصميم، وكـانت تطول، حتى يستوفى الـقضية دراسة ويقتلها بحثاً، غير مبال بما تستغرقه من الوقت أو بما تقتضى منه من جهد، مهما كانت قيمة القضية فى موضوعها».

«وكانـت تلوح من مـناقشـاته أخيراً وجـهة نظره فـى القضـية. ولست أذكـر أنى أخطأت مرة فى توقع حكمه فى القضايا التى ترافعت فيها أمامه».

«وكان موقف المحامين منه أقرب إلى موقف المتهمين فى تحقيقات النيابة العامة مع فارق وحيـد، وهو أن الأولين كانـوا على الدوام محـل احترامه وتقـديره، يناقـشهم وكأنه واحد منهم».

«وكان المحامون جميعاً يقدرون فضله ويـرتاحون إلى قضائه، وكان أوفرهـم حظاً مَنْ ظفر بدائرته وهو عـلى ثقة من حقه، حيث يكفل الوصول إلـيه على يديه. وليس من شك عندى أنه كان أكثر القضاة توفيقاً فى قضائه».

(٥٨)

كذلك يحظى النائـب العام الشهير لبيب باشا عطية بثـناء عاطر من صاحب هذه المذكرات :

«كان أخيراً وكيلاً لمحكمة النقض ورئيساً للـدائرة المدنية فيها. كان فقيهاً ممتازاً فى علم القانون، أنيـقاً فى كتابة الأحكام، وكانت له آراء جريئة لا يـدرك حكمتها سوى الضالعين فى فن القضاء».

«فأحكامه فى موضوعها تشهد بكفايتـه، وفى شكلها تدل على أناقته، فهو على ما أظن أول مَنْ اختار بدء أسباب أحكامه بعبارة «بما أن» بدلاً من عبارة «حيث».

«ومن آرائه الجريـئة أنه إذا جرى العرف عـملاً على تفسـير أحكام القانـون على نحو مـا ولو كان التفـسير خاطـئاً، وجب الأخذ بهـذا التفسيـر إلى أن يصدر تـشريع جديد يـفسر حكـم القانون عـلى نحو آخـر، ولا يسرى هذا الـتشريع إلا مـن تاريخ العمل به».

«وهذا الرأى صحيح لأن هذا التفسير الخاطئ، مادام قد أخذ به القضاء وجرى به العرف وتعامل على أساسه الناس. فقد أصبح هو القانون نفسه ولأن مفاجأة الناس بتفسير جديد يحدث اضطرابا فى معاملاتهم، بحيث يقضى بغير ما تعارفوا عليه وقصدوا إليه فحكم التفسير الجديد فى هذه الحالة حكم التشريع الجديد».

«ولو أن هذا الرأى الجرىء الحكيم كان معروفاً من قبل، لتداركنا به أكبر حادثة فى تاريخ القضاء المصرى، حين أبطلت مئات من أحكام الاستئناف وهددت بالبطلان منها بحجة عدم قيدها فى الميعاد القانونى، أى فى ظرف يومين من تاريخ إعلان صحيفة الاستئناف، كما نص القانون خلافاً لما جرى به العمل من إعادة تشكيل المحاكم الأهلية، من تفسير حكم القانون بوجوب قيد أى استئناف قبل الجلسة بيومين على الأقل، مما اضطر الشارع إلى التدخل بتعديل نص القانون صوناً لمصلحة المتقاضين».



كذلك نرى صاحب هذه المذكرات وهو يحرص على الثناء على اثنين من كبار رؤساء محكمة الاستئناف هما: يحيى باشا إبراهيم وأحمد باشا طلعت، ومن الطريف أن كلا الرجلين عمل بعد ذلك وزيرا للمعارف، كما أن يحيى إبراهيم أصبح رئيسا للوزراء ولمجلس الشيوخ، وهو يعبر عن إعجابه الشديد بأداء يحيى إبراهيم المتميز لعمله كرئيس لمحكمة الاستئناف وهو يتحدث عنه فيقول:

«عمل رئيساً لمحكمة الاستئناف، مشرفاً على توزيع العدالة فيها. وكان مؤمناً بحقوق وظيفته وواجباتها. كان يستمع إلى شكوى المتقاضين فى روية وحلم، ويحققها فى أناة وحزم، ثم يصدر كلمته فيها بالعدل غير متأثر بغير الحق».



أما أحمد باشا طلعت ففيه يقول صليب سامى:

«كان رئيساً لإحدى الدوائر ثم رئيساً لمحكمة الاستئناف، وكان آية فى الذكاء، يعول فى دراسة القضية على مرافعات الخصوم أكثر من مراجعة أوراقها. وكان مع ذلك يحب اختصار المرافعات، مشيراً للمحامين إلى النقطة الفاصلة فى الدعوى، التى كان يدركها على الفور أحسن إدراك».

ويتضح لنا مدى قدرة صليب سامى على الفكر القضائى النقدى فى تقييمه لشخصية أحد القضاة البارزين وهو عبد العزيز باشا كحيل وهو يصفه بقوله:

«كان حاد الذكاء، ضيق الصدر بالمرافعات، وكان إلى ذلك معتداً بذكائه، مستمسكاً بآرائه، سريع الانضمام إلى أحد الطرفين، صعب التحول بعد ذلك إلى الجانب الآخر، وكان كل الحظ للمحامى الذى يكسبه إلى جانبه قبل الآخر».

«وكان من مبادئه أن العدل فوق القانون، وأن القانون إنما وضع لتحقيق العدالة، فهو أداة لها لا غاية. وكان يبالغ فى تطبيق هذه القاعدة إلى حد بعيد، ويجهر بذلك فى جلساته».



ويبين صليب سامى من خلال حديثه الناقد للقاضى كحيل عن ملامح فلسفته المتميزة فى الحديث عن الصراع التقليدى بين فكرتى العدالة والقانون:

«والواقع أن محل تطبيق قواعد العدالة عند عدم النص، فلا يجوز بحجة اتباع مبادئ العدالة فى (حالة وجود) نصوص صريحة وضعت للمصلحة العامة، لأن هذه النصوص أصبحت بحكم التشريع تمثل وحدها مبادئ العدالة، ولأن على أساسها يتعاقد الناس فى معاملاتهم، وأخيراً لأن مبادئ العدالة تختلف باختلاف القضايا، وبتقدير القاضى لظروف كل دعوى، فلا رابط يطمئن إليه الناس فى معاملاتهم، لذلك كان المحامى يدخل دائرة كحيل باشا، وهو لا يدرى ماذا سيكون مصير دعواه، مهما كان مطمئناً إلى حق موكله فيها».

«ومن الشواهد على ذلك أنى وكلت فى قضية عن رجل كان ناظراً على وقف قديم، كان يؤجر أعيانه بهذه الصفة، وبدا له يوماً أن يدعى ملكيته لهذه الأعيان، فنصبت المحكمة الشرعية ناظر خصومه للمطالبة بهذه الأعيان باسم الوقف، ثم قضى ابتدائيا لمصلحة الوقف، وحينئذ سعى الرجل لدى والدى لأرفع له استئنافاً عن الحكم فرضخت».

«وجاءت القضية أمام كحيل باشا فحاولت أن أكسبه إلى جانبى، ولما كانت تربية المستشار فرنسية وتعليمه فى المدارس الفرنسية، أدركت أنه لابد أعلم بتاريخ فرنسا من أى تاريخ آخر، وأدرى بالسنة الميلادية منه بالسنة الهجرية، وأن أحسن وسيلة إلى إثبات اندثار الوقف مقارنة تاريخ إنشائه بحوادث التاريخ فى فرنسا، بدلاً من تحديد هذا التاريخ بالسنة الهجرية، فقلت فى مرافعتى إنه إذا كان هناك وقف مندثر فأولى بهذا الوصف «الوقف» موضوع النزاع، لأنه أنشئ قبل عهد لويس الرابع عشر فى القرن السادس عشر».

«ولم أكد أذكر هذه العبارة حتى التفت المستشار إلى محامى الوقف المرحوم محمد بك يوسف قائلا: أين عثرتم على كتاب الوقف؟ أفى متحف الآثار العربية أم فى محل من محلات بيع الآثار؟ وعبثا حاول زميلى بعد ذلك أن يثنى المستشار عن اتجاهه بالتمسك بعقود الإيجار الموقع عليها من موكلى، فقضى لصالحه (أى لصالح الخصم الذى كان صليب سامى وكيله) وأنا فى دهشة من حكمه».

يريد صاحب المذكرات أن يدلنا على أنه لم يكن يتوقع كل هذا النجاح السريع رغم ذكائه فى مرافعته!

(٦٠)

ومن بين كبار السياسيين المعاصرين لصليب سامى يبدو أكثر إعجابه بصدقى باشا، وهو ينصف صدقى باشا فى واقعتين مهمتين ربما تكونان غير معروفتين على المستوى العمومى، كما يشيد بأكثر من إنجاز له على نحو ما سنرى، أما الواقعة الأولى فهى حرص صدقى على تسليح الجيش المصرى فى ١٩٤٦ ورفض الملك فاروق لأفكار صدقى فى هذا الشأن :

«عينت وزيراً للتجارة والصناعة ووزيراً للتموين، فى وزارة صدقى باشا الأخيرة فى سنة ١٩٤٦، واستقال صدقى بعد تعيينى بأقل من شهر، وقبيل استقالته زرته يوماً فى المطرية فوجدته مهموماً، ولما سألته عن السبب قال لى: إن جيشنا فى حاجة إلى الأسلحة والذخيرة وللإنجليز عندك فى حلوان مخازن فى الجبل تحوى منها ما

تساوى قيمته مائتى مليون من الجنيهات والإنجليز يضنون علينا دائما بالأسلحة والذخيرة، إلا أنهم الآن راغبون فى تصفية مخلفات الحرب لمواجهة عجز ميزانيتهم، لذلك انتهزت الفرصة وفاوضتهم فى شراء ما قيمته خمسون مليوناً من الجنيهات بعشرين مليونا فقط. ولما عرضت الأمر على الملك فاروق رفض الموافقة على الصفقة قائلاً: إذا قبل الإنجليز خصم قيمتها من رصيد دينهم فلا بأس، وحاولت أن أقنع الملك بأننا نكسب من الصفقة ثلاثين مليوناً، وأنها فرصة لا تعوض لتزويد الجيش بالأسلحة والذخيرة التى يفتقر إليها، وأن الإنجليز فى حاجة ماسة إلى المال وأنهم لذلك قبلوا عرضه، ولكن الملك أصر على الرفض وألح صدقى بالقبول، وانتهى الأمر باستقالته».

«ثم قامت بعد ذلك حرب فلسطين فكنا نزود جيشنا فيها بمخلفات الصحراء وبالأسلحة الفاسدة المشتراة، فضحينا بالأبطال وخسرنا الحرب، وأنفقنا فى سبيلها أربعة أضعاف العشرين مليوناً، التى ضنّ بها الملك على الجيش».

(٦١)

أما الواقعة الثانية فتتعلق بخروج إسماعيل صدقى من الحكم فى الثلاثينيات، ونحن نرى فيما يرويه صليب سامى أن صدقى نفسه كان قد قرر الخروج بعد كل دسائس الحاشية الملكية، وأن الملك فؤاد كان حريصا على استبقاء صدقى بكل الطرق ومنها توسيط صليب سامى لدى رئيس الوزراء، لكن صدقى باشا كان قد وصل إلى درجة التشبع من الدسائس:

«علم صدقى باشا وهو فى أوروبا أن البعض سعى بالوقيعة بينه وبين الملك فؤاد، وظن أن هذا السعى لقى آذانا مصغية من الملك فبعث باستقالته من الخارج».

«وصادف يوم عودة صدقى باشا موعد تقديم مسيو دندامارس، وزير اليونان المفوض أوراق اعتماده للملك فؤاد بقصر رأس التين».

«وفى نهاية الحفلة دعانى الملك إلى مكتبه، وتناول حديثنا فيما تناوله استقالة صدقى باشا التى لم يكن قد قبلها الملك بعد».

«وتبين لى من حديث الملك أنه عاتب على رئيس وزرائه لتسرعه فى الاستقالة قبل أن تتحقق لديه أسبابها».

«ومما قاله لى الملك فؤاد: إنه يقدر كفاية صدقى باشا قدرها، وأنه لذلك لم يترك وسيلة دون أن يلجأ إليها لإظهار عطفه عليه. فقد أنعم عليه بأعلى أوسمة الدولة، وكذلك أنعم على حرمه بوسام الكمال من الطبقة الأولى. ثم أضافهما (يقصد استضافهما) فى داره «يقصد قصر إدفينا» خمسة عشر يوماً، وأنه لو كانت لديه وسيلة أخرى لإكرامه لفعلها، وأن من غير المفهوم أن يقابل صدقى باشا هذا كله بتقديم استقالته دون ما مبرر».

«وحينئذ استأذنت الملك فى نقل حديثه هذا الكريم لصدقى باشا، مؤكدا أنه سوف ينزل كلام جلالته على قلبه برداً وسلاماً فيسحب استقالته على الفور، فأذن لى الملك بذلك».

«وتبين لى من الحديث أنه أبلغ إلى الملك رواية عن سير بيرس لورين المندوب البريطانى السابق بأن صدقى باشا كان يسعى إلى ما لا يرضى الملك، ولكن الملك نفسه لم يصدق هذه الرواية، حتى يقابل سير بيرس لورين نفسه ويتحقق من صحة الخبر، إذ قد تكون الرواية مختلقة للوقيعة بينه وبين رئيس وزرائه، أما موضوع هذه الرواية فلم يتبين لى من حديث الملك».

«وبينما كنت فى حضرة الملك وقد طال الحديث بيننا، قلق المرحوم زكى الإبراشى فصار يتردد على باب الغرفة أكثر من مرة، وأشار إليه الملك أخيراً بالدخول، وأخبره بأنى سأتوسط لدى صدقى باشا فى أمر استقالته، ولكننى لاحظت أن هذا الخبر لم يقابل بارتياح من الإبراشى باشا».



ويستأنف صليب سامى رواية القصة:

«فى مساء اليوم نفسه قصدت إلى دار صدقى باشا فوجدت بها جمعاً من الوزراء، ولما كنت أريد أن أتحدث إليه فى خلوة فقد أفضيت لابن شقيقه أحمد باشا كامل بأن يوعز للباشا بحجزى حين ينصرف الوزراء وأهم بالانصراف معهم. ولما خلوت بصدقى باشا رويت له حديث الملك فسر له واسترد استقالته».

«وكان المفهوم أن الأمور سوف تسير فى مجراها على ما يرام، ولكن حملة الدسائس ظلت على حالها، بل اشتدت عما كانت عليه، مما حمل صدقى باشا على تقديم استقالته الثانية مصراً عليها، ولما لم يمض بعد بضعة أيام على استقالته الأولى وقبل أن يتحقق الملك من سير بيرس لورين حقيقة الأمر كما وعد».

«وأرى أن علة تنحى صدقى باشا إنما ترجع إلى أعمال رجال القصر، وليس إلى رغبة الملك عنه. ومن المعروف عن الملوك الأوتوقراطيين ميلهم إلى إبعاد كل وزير نجح فى الحكم، واشتد ساعده فيه، فكلما ارتفع رأس عملوا على إسقاطه، ولكننى لست أظن أن تلك كانت حالة صدقى باشا مع الملك فؤاد، بدليل ما سبق من حديث الملك معى بشأن تقديره لصدقى ورغبته فى بقائه فى الحكم».

«وأغلب ظنى أن بطانة الملك نفسها هى التى عملت على إقصاء صدقى باشا عن الحكم ليتولى الحكم بعده مَنْ هو أسلس قيادة لهم وأقرب إليهم».



كما يثنى صليب سامى على دور إسماعيل صدقى باشا فى إتمام التوفيق بين الخديو عباس والملك فؤاد بتنازل الخديو عباس حلمى نائباً عن حقوقه فى العرش.

(٦٢)

ومن الجدير بالإشارة إليه ما يرويه صاحب المذكرات عن لقائه بالخديو عباس حلمى فى فيتيل:

«فى سنة ١٩٢٧ قصدت إلى فيتيل للعلاج، ونزلت مع أسرتى بفندق جراند أوتيل. وكان من نزلاء هذا الفندق الخديو عباس باشا مع سيدة فرنسية، والمرحوم مرقص حنا باشا، والأستاذ مكرم عبيد وقرينته، ثم الأستاذ محمد محمود خليل».

«وبعد أيام قليلة وصلت إلى المدينة الملكة نازلى مع أولادها، وكان فى معيتها والدها المرحوم عبد الرحيم باشا صبرى، والمرحوم سعيد باشا ذو الفقار كبير الأمناء، ونزلت الملكة فى دار خاصة أعدت لها، بينما كان الملك فؤاد يقوم فى ذلك الوقت بزيارة لعواصم البلاد الأوروبية».

«فكان وجود الملكة والخديو فى فيتيل فى وقت واحد مدعاة لارتباك بعض إخواننا المصريين، وبخاصة مَنْ كان منهم يقيم مع الخديو فى فندق واحد».

«وكان سعيد باشا ذو الفقار صديقاً لى لأننى كنت محاميه، فكان يزورنا فى الفندق من وقت لآخر، وكان فى الوقت نفسه يستطلع أخبار الخديو ومَنْ يقربه من المصريين، وفى أول مرة زارنى فيها أبلغته فى صراحة أن الخديو يسلم علينا إذا ما مر بنا، ويجالسنا أحياناً، وأن ليس من الأدب أن لا نرد له التحية أو نتهرب من مجلسه، وأن هذا لا يعنى إطلاقا التردد فى إخلاصنا لصاحب العرش، وأمن كبير الأمناء على ذلك وترك لى حرية الاتصال بالخديو، ولعله رأى من باب الخطأ أن فى ذلك تيسيراً لمهمته فى الاستطلاع».

«ومرة شكا لى الخديو من أن سعيد باشا قابله فى عين المياه وتجاهله رغم أن «لحم كتفيه من فضل خيره»، وأن محمد محمود خليل ومرقص باشا حنا يتهربان منه أيضا، مع أن الأول «ابن خادم السراى» الذى جمع ماله بفضل الرضاء عنه من الخديو توفيق، وأن الثانى «ممن جروا عربته إثر توليه الحكم فى مظاهرة كبرى تعبيراً عن الإخلاص له».

(٦٣)

ويورد صاحب المذكرات قصة طريفة تدلنا على مدى ذكاء إسماعيل صدقى.. وقدرته على حل المعضلات بطرق غير تقليدية وإن لم تكن كاملة الخلق:

«أبلغ مسيو فييت مدير مصلحة الآثار المغفور له الملك فؤاد بأنه عثر فى دير أنبا أنطونيوس على قنديل قديم، يرجع عهده إلى القرن الثانى عشر الميلادى، وأن هذا القنديل كان مخصوصاً لجامع المؤيد، وأنه لابد قد سرق منه وبيع للدير».

«واهتم الملك فؤاد بهذا الحادث المثير، فأمر بإحضار القنديل وطلب منى بوصفى مستشاراً لوزارة المعارف اتخاذ الإجراءات لتنفيذ أمره».

«ولما بحثت الموضوع بوسائلى الخاصة علمت أن هذا القنديل وآخر مثله كان قد أهداهما أحد الملوك الفاطميين للدير فى أثناء زيارته له، وأن أحدهما قد سرق من

الدير، وهو الموجود عند البارون روتشيلد فى قصره فى باريس على حد قول مسيو فييت، والذى لا يقل ثمنه عن عشرة آلاف من الجنيهات على حد قوله أيضا، وأنه إثر سرقة هذا القنديل حاقت بالدير أزمات شديدة، منها محاصرة البدو للدير مدة طويلة، حتى كادت تفرغ مئونته وأشرف الرهبان على الهلاك جوعاً، وتهدم سور الدير الشبيه بأسوار القلاع، ثم مرض الرهبان بمرض جماعى كاد يقضى على أكثرهم وكان الرهبان ينسبون هذه الأزمات إلى حادثة سرقة القنديل، وأنهم لذلك لن يفرطوا فى القنديل الآخر، بأية وسيلة ولأى سبب، ولو كان بأمر البطريرك نفسه».

«قابلت البطريرك فقال لى: إنه راغب فى الصدوع لأمر الملك، على أن يحتفظ بالقنديل فى دار الآثار العربية كهدية من الدير، لا على أساس دعوى مسيو فييت بأنه مسروق من الجامع، لكن ما الحيلة فى انتزاعه من أيدى الرهبان وهم مستمسكون به كتعويذة للدير، نظراً لما أصابهم إثر سرقة القنديل ـ الآخر ـ وأكد لى البطريرك بأن الرهبان إذا ما علموا بالرغبة فى الاستيلاء على القنديل أخفوه فى إحدى مغارات الجبل فلن يعثر عليه أحد».

«وأخيراً اتفقنا على أن يقوم وكيل الدير المقيم ببوش بهذه المهمة الدقيقة فسافر الوكيل فى قافلة إلى الدير فى الجبل حيث يوجد القنديل».

«وقد بنى هذا الدير فى القرن الرابع للمسيح، على قمة عالية من الجبل تطل من بعد على البحر الأحمر، ولا يمكن الوصول إليه إلا فى قوافل بقيادة أدلاء من عرب المنطقة. وتسلم الوكيل القنديل النفيس بحجة الاحتفاظ به فى دير بوش التابع للدير الأصلى، حيث وصل إلى علم الحكومة أن العرب أعدوا عدتهم للهجوم على الدير للاستيلاء على آثاره النفيسة».

«ونجح وكيل الدير فى إقناع رهبانه فتسلم القنديل، وبينما هو فى طريقه إلى بوش وقبل أن يعبر النيل هاجمت قوة من البوليس القافلة واستولت على القنديل وأحضرته إلى قصر عابدين.. ذلك لأن الحكومة شكت فى نية وكيل الدير، وخشيت أن يخفى القنديل بدلاً من تسليمه لها وفقاً للاتفاق مع البطريرك».

«وقد أساء هذا الحادث البطريرك كما أساءنى بالذات، وشكوت لصدقى باشا، الذى سوى الحدث بمهارته على أحسن وجه بالاعتذار للبطريرك، ووهبه ثلاثة آلاف

من الجنيهات لإصلاح أسوار الدير المنهارة أما القنديل فهذا أثر جميل من الصناعة العربية الدقيقة مصنوع من النحاس، والزجاج الملون ومنقوش عليه اسم «الجامع المؤيد».

«ويقال إن زجاجه من أقدم الزجاج الموجود فى كنائس العالم المسيحى إن لم يكن أقدمها إطلاقا».

(٦٤)

ويقدم صاحب هذه المذكرات رأياً فى غاية الإنصاف فى شخص حسن صبرى باشا :

«على أنه بالرغم من قصر عمر وزارة صبرى باشا، فقد تجلت فيها صفاته الحسان، ولم يكن معروفاً عنه قبل توليه دفة الحكم صفة من الصفات التى امتاز بها أسلافه، ككياسة عدلى، وكفاية ثروت، وزعامة سعد، وحنكة صدقى، لكنه أثبت فى مدة حكمه القصيرة أنه كان المثل الأعلى لطهارة الذمة، والصراحة فى القول، والحزم فى العمل، وهى الصفات التى كنا أحوج ما نكون إليها فى الظروف القاسية التى مرت بها البلاد».

....

«وفى اعتقادى أن صبرى باشا لو عاش طويلاً لكان رجل الساعة، لأنه الرجل الذى كان فى وسعه كسب رضاء الشعب بنزاهته واستقامته، وفى استطاعته أن يقول للملك «لا» بحزمه وقناعته، وكان بهذا وذاك أقدر مَنْ يكون على الدفاع عن حقوق الشعب، وحمايته من كل عسف أو غصب».

(٦٥)

وفى المقابل ينتقد صاحب هذه المذكرات محمد توفيق نسيم باشا الذى زامله فى رحلة تتويج إمبراطور أثيوبيا ١٩٣٠:

«وكان نسيم باشا رغم ذلك يضطرنا، إذا ما جلسنا إلى مائدة العشاء، إلى لبس بذلة السهرة ووضع الطربوش على الرأس، بحجة أننا فى بعثة رسمية وإن كنا لا نزال فى طريقنا إليها على ظهر باخرة فرنسية، وكان المارشال الفرنسى نفسه يتناول عشاءه عليها ببذلة عادية».

....

«وامتازت حفلة المفوضية الفرنسية باستعراض راقصة خمرية اللون، معتدلة القوام، أفردت لها غرفة خاصة فى دار المفوضية، وأقبل على مشاهدتها بعض أعضاء البعثات، وكنا السيد شريف صبرى وأنا منهم. أما رؤساء البعثات ومعهم نسيم باشا فكانوا فى غرفة الاستقبال فى حضرة الإمبراطور».

«وكان رقص هذه الغانية وموسيقاها بدائياً لا يطرب إطلاقاً، وكان سحر جمالها وحده موضع إعجاب الجميع».

«وحوالى منتصف الليل قيل لنا إن نسيم باشا يبحث عنا فى ثورة من الغضب، بدعوى أنه يحرص على النوم مبكراً، وإنى السبب فى سهره حتى هذه الساعة. وهكذا كان نسيم باشا ينسب لأعضاء البعثة من وقت لآخر أموراً لا أصل لها، حتى يهيئ لنفسه استظهار رئاسته عليهم».

«وحالما دخل علينا نسيم باشا وشاهد الراقصة زال غضبه، وقال لنا إنه لا بأس به من أن يجلس قليلاً من أجلنا، ولكن جلسته طالت حتى انقضت الحفلة».

«حدد لنا القصرالإمبراطورى موعد المقابلة، وقال لى كبير أمنائه إنه لا مجال لإلقاء الخطب، اكتفاء بتقديم أوراق الاعتماد وترحيب الإمبراطور بالبعثة».

«وأبلغت ذلك لنسيم باشا فلم يرد علىّ، وحينئذ خشيت أن يكون مصراً على إلقاء كلمة فى حضرة الإمبراطور خلافاً لبلاغ كبير الأمناء».

«ولكننى ما لبثت أن استبعدت ذلك، من جهة لأن البروتوكول يقضى فى مثل هذه الظروف بعرض مشروع الخطبة على القصر، وهذا لم يحصل، ومن جهة أخرى لأن نسيم باشا إذا كان قد أعد خطبته، فلابد أن يكون قد عرضها على السيد شريف صبرى، وهو وكيل وزارة الخارجية والخبير بقواعد البروتوكول، وهذا لم يحصل أيضا... على أنه بمجرد أن مثلنا أمام الإمبراطور، وإذا نسيم باشا يقف ويخرج من

جيبه ورقة، ويأخذ فى تلاوتها بالفرنسية فى إعياء وتردد، ثم يختم كلمته برجاء الإمبراطور إبلاغ احترامه لجلالة الملكة».

«وحينئذ دهشنا ـ صديقى شريف صبرى وأنا ـ ثم اقترب منى كبير أمناء الإمبراطور محتجاً سائلاً عما إذا كنت قد سهوت عن إبلاغ رئيسنا رغبة الإمبراطور فى عدم إلقاء خطب فى هذه الحفلة».

«ولم يكن الإمبراطور على استعداد للرد على كلمة نسيم باشا، ولكنه مع ذلك ألقى كلمة بالفرنسية تناسب المقام، وختمها بالوعد بإبلاغ الإمبراطورة احترام البعثة، مستدركا خطأ نسيم باشا فى وصفها بالملكة».

(٦٦)

ويحرص صليب سامى على أن يضمن مذكراته ما يعبر عن ثنائه على كثير من أعلام الوطن وهو يوزع هذه الإشادات على مواضع متفرقة من مذكراته تبعا للتسلسل الزمنى، ومن ذلك ثناؤه على الدكتور على باشا إبراهيم حيث يقول:

«... وفى سنة ١٩٠١ فى إحدى زياراتى لهم (أى لمجموعة من أصدقائه من طلبة الطب) لاحظ الطالب على إبراهيم أن قدمىّ ملفوفتان بالأربطة وأنى أمشى عليهما بكل عناء، ولما قلت له إنى أشكو من نمو الظفر فى الإصبع الأكبر، وأنه أجريت له جراحتان دون جدوى، طلب منى أن أسير أمامه بضع خطوات ثم قال لى: الآن وقد أجريت لك الجراحة الثانية أنصحك بألا تلبس حذاء بكعب، حتى يخف الضغط على أصبع القدم عند المشى فيلتحم الجرح قبل نمو الظفر».

«وقد عملت بنصيحة النابغة واتقيت بها ألم المرض وعذاب الجراحة. حقاً إن النبوغ لا ينتظر عدد السنين كما قال كورناى (يقصد قول المفكر الفرنسى الكبير)».



وعلى سبيل المثال فقد كان من بين طالبات الحقوق اللائى امتحنهن صليب سامى كممتحن خارجى فى كلية الحقوق ابنة زميله الصحفية البارزة السيدة إنجى رشدى وهو يثنى عليها فيقول :

«وممن امتحنتهن من الآنسات الآنسة إنجى كريمة صديقى الأستاذ أحمد رشدى، التى لم ترد أن تعرفنى بنفسها إلا بعد انصرافى من لجنة الامتحان، حتى لا تؤثر صداقتى لوالدها فى تقدير درجاتها على حد قولها، فكان كبرياؤها هذا وحده دليلاً على تفوقها».

(٦٧)

ويقدم صليب سامى فى هذه المذكرات صورة حافلة بالاحترام للفتاة المصرية يتحدث فيها باعتزاز عن زمالته لملك حفنى ناصف فى رحلة طلب العلم، وهو يدلنا فيما يرويه على مدى تشبع حفنى ناصف بالأفكار العصرية الحقيقية هو وابنته التى اشتهرت فيما بعد بلقب «باحثة البادية»، ومع هذا فإن بقية الصورة التى قدمها صليب سامى ترينا كيف كان هناك بالطبع رجال لا يزالون محتفظين ومحافظين على الأفكار القديمة الجامدة حتى وهم يمارسون الثورية فى مناح أخرى من الحياة ، وهو يرينا على سبيل المثال وفى إطار نفس الصورة كيف كان الأستاذ أحمد سمير رجلاً محافظاً على الرغم من ثوريته البارزة حيث شارك فى ثورة عرابى:

«كان المرحوم أحمد سمير أفندى أستاذ اللغة العربية فى السنة الثانية التى نقلت إليها، وكان كما هو معلوم من النحاة القادرين والشعراء المبرزين، وكان مع الإمام الشيخ محمد عبده والشيخ عبدالله النديم ذكاة الحماس والوطنية فى عهد الثورة العرابية. ولما عاد من منفاه فى مدينة شتوتجارت بألمانيا تولى تدريس اللغة العربية فى المدرسة التوفيقية».

«وكان سمير أفندى على الدوام مقطب الوجه، جاف اللسان، لكنه كان طيب القلب، وكان قانعاً برزقه، شاكراً رغم ضيق ذات يده».

«ظن والدي أن كل مدرسى اللغة العربية على شاكلة الشيخ المتقدم ذكره [يشير صليب سامى إلى مدرس فى مرحلة سابقة] فأوعز إلىّ بأن أتلقى دروساً خاصة عليه. لكن سمير أفندى رفض وظل على رفضه طويلاً، حتى قبل أخيراً بوصاية من صديقه المرحوم حفنى بك ناصف».

«وكان حفنى بـك قاضياً بمحكمة طنـطا، وكان والدى كبير كتّاب المـديرية، وكانا جارين وصديقين حميمين».

«وكانت مَلَك كريمة المرحـوم ناصف تتلقى العلم بالمدرسة بالـقاهرة، وكانت تقيم بمنزل سمـير أفندى، وكنا أحيانـا نتلقى الدرس عليـه معاً، إلا أن ملكاً كانت مـتفوقة علىّ بصورة واضحة، ولا عجب فى ذلك لأنها بنت حفنى بك ناصف، ولأنها كانت تتلو القرآن الكريم فى صحن دارها صباح يوم الجمعة من كل أسبوع».

«وكنـت فى يوم الخمـيس أقصد إلـى ملك فى دار سـمير أفنـدى لأصحبهـا إلى طنطـا، حيث نجد والدينـا فى انتظارنا عـلى رصيف المحطـة. وظللنا علـى هذه الحال ردحاً من الزمن إلى أن عكر سمير أفندى علينا وعلى والدينا صفو هذا اللقاء».

«ففي أحد أيام الخميس طرقت باب سمير أفندى كعادتى، فوجدته واقفاً فى ردهة الدار ينهى ملكاً غاضباً، وملك إلى جانبه باكية. وحالما رآنى بادرنى بقوله: لقد كبرتم ـ وكان كلانـا لا تزيد سنـه على ثلاث عـشرة سنة ـ لا لا.. أذهـب. ملك لن تـسافر معك بعد الآن، وحينئذ أدركت سر بكاء ملك».

«وفى محطة طنطا سألنى حفنى بك فى قلق عن سبب تخلف ملك، ولما رويت له حديث سمير أفندى استغرق فى الضحك، وقال لوالدى: إن سمير أفندى محافظ فى تقاليده إلى درجة الجنون، وسوف يظل محافظاً عليها إلى أن يموت».

«ولقد صـدق حفنى بـك فى قوله، فـقد كان صديـقه سميـر من غلاة المعـارضين للمرحوم قـاسم بك أمين، وقد روى لنا أحمد سـمير أفندى فى نفسـه أنه طرق يوماً باب المصلح الكبير ملحاً فى مقابلة سيدة الدار، عملاً بتعاليم زوجها فى تحرير المرأة، ولما لم يُـجب إلى طلـبه انصرف سـاخراً بتلك الـتعاليـم التى لا يؤمـن بها صاحـبها نفسه».

«أما ملك فقد كانت تؤمن بهذه التعاليم منذ صباها رغم معارضة أستاذها وغيره، لأن والدها نفسه كان مؤمناً كل الإيمان بهذه التعاليم».

«فكانت ملك من أوليات السيدات اللاتى عـملن على تحرير المرأة، وكانت تعمل فى ذلك بجد فى سكون وعقل دون زهو أو فخر».

«كانت بـاحثة البـادية من أوائل الـذين جاهدوا فـى سبيل تحـرير المرأة المصـرية،

وكانت أولى المجاهدات فى سبيل ذلك، متبعة فى ذلك آراء والدها الكريم، مخالفة أستاذها المرحوم أحمد سمير».

(٦٨)

وربما يكون من المهم فى نهاية هذا الباب أن نثبت الحادث الذى أثبت به صليب سامى نبوغه المبكر وتعبيره عن شعوره الإنسانى وقدرته على النقد والتوجيه:

«استقبل اللورد كرومر فى المدرسة [يقصد المدرسة التوفيقية الثانوية حيث كان صليب سامى طالبا] كعادته استقبال الفاتح، فدخل فناء المدرسة بعربته الفاخرة يتقدمها سايسان، وما لبثت العربة أن وقفت أمام مكتب الناظر، حتى استلقيا على السلم المقابل يلهثان بشدة وسرعة، ويتصبب منهما العرق بكثرة فى إعياء بالغ يثير أقسى القلوب. ويكفى أن نعلم أنهما كانا يجريان بسرعة الخيل من قصر الدوبارة إلى قصر النزهة، لندرك مبلغ هذا الإعياء».

«وحزّ هذا المنظر المثير فى نفسى، فأرسلت للورد كتابا باللغة الفرنسية مُجهلا بتوقيع «طالب بالمدرسة التوفيقية» قلت فيه: إن نظام الساسة لا يتفق ومعالم المدنية الغربية، ويتعارض مع تعاليم الديانة المسيحية التى تنتمون إليها، وهو أثر من آثار الرق الذى ورثناه عن عهود الذل. وطلبت منه أن يلغى هذا النظام، فيكون قدوة لسائر القناصل والأمراء والباشوات».

«كتبت هذا الخطاب، وأرسلته دون ما تردد تحت تأثير ثورة النفس، ولكننى ما لبثت أن خشيت نتيجة هذا التصرف، فقد وقعت الكتاب بعبارة تدل علىّ، وما كان أسهل على مسيو زككيان مدرس الخط أن يرشد عنى، لكن خوفى ما لبث أن زال».

«فكم كان فرحى عظيما حين رأيت اللورد بعد ذلك بأسبوع، يجول فى شوارع العاصمة غير مصحوب بالسياس، وأن سائر قناصل الدول حذوا حذوه بعد ذلك، وكذلك الباشوات والأمراء».

مـذكـرات وزراء نـهـايـة الملـكـيـة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢
علـى مـشـارف الـثـورة

5

مـذكـراتـي

(١٨٨٩ - ١٩٥١)

مذكرات:

عبد الرحمن الرافعي

دار الخيّـال

(١)

لعبد الرحمن الرافعي مكانة كبيرة فى تاريخنا القومى، وستظل له هذه المكانة إلى ما شاء الله. فقد قام هذا الرجل العظيم بالفرض الذى يكفى أن يقوم به فرد واحد (أى فرض الكفاية فى الفقه الإسلامى)، وهو كتابة تاريخ قومه، لهذا فلم يكن من المصادفة أن تكون العناوين البارزة فى مؤلفاته «تاريخ الحركة القومية» وهو يقصد بالحركة القومية ما يقصده المؤرخون التالون «بالحركة الوطنية»، وأكثر من هذا فهو يعنى بمشروعات الحكومة فى المجالات المحلية والإقليمية عناية يتغافل عنها ـ توفيرا للجهد ـ معظم الذين يكتبون التاريخ الآن.

وقد أضحت كتابات الرافعى بمثابة مرجع لا غنى عنه لكل مَنْ يتناولون تاريخ مصر الحديث من عصر محمد على وحتى ما بعد قيام الثورة بقليل، أو فلنقل إنها الفترة التى تتضمن القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين أو (١٨٠٠ ـ ١٩٥٤).

وعلى الرغم من أن الرافعى لم يكن مؤرخا محترفا، ولا هو أشار إلى نفسه بهذا المسمى، ولا بهذا المعنى، فإن أعماله العلمية تأتى على قمة الأعمال المتاحة عن هذه الفترة وإلى الحد الذى جعل الأستاذ سامى خشبة يقدمه فى كتابه «مفكرون من مصر» على أنه «مؤسس علم التاريخ الحديث فى مصر والعالم العربى».

ومن المؤكد أن مجمل أعمال الرافعى يرتفع بقيمته عن مثل هذه المكانة إلى أن يكون واحدا من أبرز المفكرين المصريين المعاصرين الذين ستبقى آثارهم الفكرية شاهدا على عصر حى وذاخر، ومن اليسير علينا أن نكتشف أنه مضى فى هذا الخط الرائع من الإنجازات العظيمة عندما اختلفت رؤاه مع الرؤى السائدة فى حقل السياسة فى عصره. فمن الثابت أن جذوة الوطنية كانت مشتعلة فى نفسه منذ مرحلة مبكرة، وأن ممارساته السياسية كانت مبكرة، لكن يبدو أنه آثر أن يحقق بالتأليف والكتابة والتاريخ ما كان يدرك أنه لن يستطيع أن يحققه فى خضم بحر السياسة الذى لم يكن قادرا على خوضه بالدرجة التى كان يتمناها.

ولد الرافعى على نحو ما يذكر فى مذكراته لأسرة معنية بالعلم والفقه، وكان والده قاضيا شرعيا، وقد أتيح له تعليم متميز، وكان شقيقه الأكبر أمين الرافعى صحفيا مبرزا، وقد أوثر لعبدالرحمن الرافعى أن يلحق بالتعليم المدنى وأن يدخل كلية الحقوق حيث تخرج فيها (١٩٠٨)، وقد تخرج معه فى نفس الدفعة الدكتور أحمد ماهر رئيس الوزراء، والدكتور محمد حسين هيكل زعيم الأحرار الدستوريين ورئيس مجلس الشيوخ، والدكتور عبدالحميد بدوى الفقيه القانونى ووزير الخارجية والمالية.

وقبل أن يتخرج فى الحقوق كان الرافعى قد انضم للحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل، كما كان عضوا فى الجمعية التأسيسية لنادى المدارس العليا وشارك فى النشاط الوطنى بفعالية.

بعد تخرجه بأربع سنوات (١٩١٢) نشر الرافعى أول كتبه وهو «حقوق الشعب»، وقد عبر فيه فى مرحلة مبكرة عن إيمانه بالدستور والاستقلال وسيادة القانون وحقوق الإنسان، واستند فى كتابته إلى الفقه الإسلامى والفقه الغربى الحديث على حد سواء.

ولم تمض سنتان (١٩١٤) حتى كان الرافعى ينشر كتابه الثانى وهو «نقابات التعاون الزراعى»، وكان هذا الكتاب بمثابة مرجع مبكر جدا ومرشد فى التعاونيات على مستوى الريف.

شارك الرافعى بعد هذا بفعالية فيما سبق ثورة ١٩١٩ من كفاح وطنى وجهد شبابى ونشاط سرى على نحو ما سنقرأ فى هذا الباب.

وكان من نتيجة الثورة أن أصبح الرافعى عضوا فى البرلمان الشعبى الأول بالانتخابات عن دائرة المنصورة فى يناير ١٩٢٤، وفى هذا البرلمان العظيم أتيح له أن يعارض زعيم الأمة سعد زغلول نفسه.

وانصرف الرافعى إلى كتابة تاريخ الحركة الوطنية مع احتفاظه بمهنة المحاماة ، وقد رُشح مستشاراً فى القضاء ولكنه اعتذر كما سنرى ويبدو أن سر اعتذاره الأول كان رغبته فى إتمام تأريخه للحركة الوطنية ، ومن المهم أن نذكر أن الانتقال بين سلكى المحاماة والقضاء كان مأخوذا به ، وقد رأينا فى الباب الرابع من هذا الكتاب كيف أن صليب سامى بدأ محاميا ثم أصبح مستشاراً ، كما رأينا فى الباب الثالث كيف أن إبراهيم فرج عمل بالنيابة والقضاء فترة من الزمن .

وبعد أن كتب الرافعى أجزاء كثيرة من تاريخ الحركة القومية، اهتم بتسجيل حياة الزعماء الوطنيين: أحمد عرابى، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد، كما اهتم بتسجيل مذكراته التى نعرضها فى هذا الباب، وبذكرياته عن الحياة البرلمانية فى كتابه «١٤ عاما فى البرلمان».

وقد رزق الرافعى بثلاث كريمات، وتولى زوج إحداهن وهو المستشار حلمى السباعى شاهين الإشراف على إصدار طبعات جديدة من بعض كتبه بعد وفاته.

وقد طبعت المذكرات التى نتناولها فى هذا الباب أكثر من مرة، من بينها الطبعة التى ننقل عنها وهى طبعة كتاب اليوم (عدد سبتمبر ١٩٨٩) وتقع فى ٢٠٨ صفحات.

وسنرى بعد قليل أن الرئيس السادات قد أشعل الاهتمام بكتابات الرافعى فى نهاية عهده، وقد منح اسم الرافعى قلادة الجمهورية، وأمر بإعادة طبع كتبه، وبطبع ملخصات لها، وبتخفيض أسعارها، وإتاحتها للشباب من خلال أكثر من سلسلة من السلاسل التى كانت تصدر عن أكثر من وزارة.

(٢)

كان عبد الرحمن الرافعى شأنه شأن أحمد لطفى السيد من الذين وجدوا أن

ممارسة الفكر أولى بهم من ممارسة المحاماة، وقد تولد عندهما هذا الإيمان كنتيجة نفسانية لما فوجئوا به من صور غير مثالية فى الحياة، وقد أجاد عبد العزيز فهمى باشا تصوير الموقف الذى دفع أحمد لطفى السيد إلى أن يترك المحاماة نهائيا فى مرحلة مبكرة، وسنرى فيما يرويه الرافعى فى مذكراته شيئا من هذا القبيل. ومع هذا فإن أحمد لطفى السيد ترك المحاماة نهائيا على حين عاد الرافعى إلى المحاماة بعد انقطاع قصير جدا.

ويرجع السبب فى هذا الاختلاف فى نظرى إلى أن التكوين الأولى جعل الرجلين يختلفان، فعلى حين أن أحمد لطفى السيد كان قد درس فى كلية الحقوق شأنه فى ذلك شأن الرافعى، فإن كلية الحقوق على عهد دراسة أحمد لطفى السيد فيها كانت بمثابة كليتى حقوق وآداب معا، وهكذا فإن لطفى السيد أفاد من دراسة الآداب فى تنمية مواهبه الفلسفية والتجريدية، خاصة أنه كان محبا للعلوم الرياضية والفلسفية، وكانت النتيجة أن وُجد فى حياتنا الفكرية منذ مرحلة مبكرة ذلك الرجل الذى عُد بحق أستاذ الجيل، أما الرافعى فإنه لم يعن بالفلسفة فى كثير أو قليل حتى أنك ترى العبر التى يستخلصها من دروس التاريخ، وهى تخلو من أى بعد فلسفى يضفيه عليها، فهو لا يميل إلى التعميم من المواقف التى يجدها وراء بعضها، وهو لا يميل إلى التركيب، ولا إلى الصياغات الفلسفية، وهو لا يغلب المنطق على الواقع الذى حدث بالضبط.

وبسبب هذا كله نجح الرافعى فى أن يكون مؤرخا مرموقا يستبقى القيمة لكتاباته وآثاره التاريخية مع مرور الزمن واندحار وازدهار المذاهب الفكرية والتوجهات المختلفة التى تنتصر لرؤية معينة، وقد بقى الرافعى على سبيل المثال فى عصر الملكية وفى عصر الثورة الأول، وفى عصر طغيان المذاهب الاشتراكية كما بقى فى عصر الرئيس السادات وعصر الرئيس مبارك، وعندى أن سر بقائه على هذا المدى الطويل الذى مضى وعلى المدى القادم فى المستقبل لم يكن إلا نجاته من التجريد... وربما يسأل القارئ الآن ألى هذا الحد يمكن للتجريد أن يكون خطراً؟

وجوابى أن نعم.

لنعبر إذن عن هذا المعنى أو الوصف الذى نصف به كتابات الرافعى فنقول بعبارة

فيها جناس، وقد أصبح المعنى واضحا: أنه كان حريصا على تجريد كتاباته (ولا نقول تجرد) كتابته من التجريد.

على أن البعد عن التجريد لم يكن العامل الوحيد الذى ميز كتابة الرافعى، لكن هناك عاملا آخر، ومن حسن الحظ أن المقارنة بلطفى السيد تكفل لنا أيضا إدراك أثر هذا العامل، ذلك أن الرافعى لم يشأ أن يعمل بالقضاء على الرغم من أن الفرصة أتيحت له أكثر من مرة، أما لطفى السيد فقد عمل فى سلك النيابة والقضاء على مرتين، المرة الأولى حين عين بعد تخرجه هو وكل دفعته وظل يعمل فى النيابة حتى استقال منها، أما المرة الثانية فكانت عقب استقالته من الصحافة وعودته إلى وظائف الحكومة، وقد عين رئيسا للنيابة.

وهكذا ظل الرافعى معنيا بالبحث عن الحقيقة قبل أن يكون معنيا بإصدار الأحكام، وهكذا فإن الرافعى ولحسن حظ تاريخنا القومى لم يشعر أبدا بأنه القاضى صاحب الحكم البات فيما ينطق به، ومن ثم كان حريصا على أن يترافع على الدوام إذا ما أراد تقديم رؤية أو رأى.

(٣)

نأتى بعد هذا إلى البحث عن الدوافع التى أثرت فى توجه الرافعى إلى الكتابة، فهو لا يروى أنه كان من محترفى أو هواة الأدب ولا الشعر، ولا من أولئك الذين يؤرقهم أن يكتبوا وأن يعبروا عما يختلج به وجدانهم، ولكنه مع هذا وبرغم هذا يروى بكل وضوح أنه كتب لأنه ظن بل واعتقد أن الكتابة واجب وطنى عليه أن يؤديه، بعدما أدى بالفعل واجبات وطنية أخرى فى مرحلة مبكرة من حياته.

ومن المهم الآن وبطريقة مفاجئة أن نشير إلى الحقيقة الكبرى فى حياة الرافعى، وهى الحقيقة التى يصعب تخيلها على الذين يقرأون للرجل الهادئ المحافظ، فقد كان الرافعى عضوا فى المجلس الأعلى للاغتيالات، شأنه فى ذلك شأن زميل دفعته أحمد ماهر، وقد ظل هذا الأمر سرا حتى كشفته شهادة شفيق منصور التى تطوع بها دون دافع مفهوم لأرباب الحركة الوطنية، وقد كتب شفيق منصور اعترافاته بالتفصيل

وفيها وضح الدور الذى لعبه أحمد ماهر والرافعى منذ مرحلة مبكرة فى المجلس الأعلى للاغتيالات.

وسننقل للقارئ القصة التى لخصها الأستاذ جمال بدوى فى كتابه «نظرات فى تاريخ مصر» تحت عنوان «شهيد حلوان» وهى كفيلة بأن تصور لنا ملامح تاريخ عبدالرحمن الرافعى فى هذا المجال:

«كان ضابط البوليس مصطفى حمدى عضوا فى المجلس الأعلى للاغتيالات فى أثناء ثورة ١٩١٩.. وكان المجلس يضم نخبة من الشبان المتحمسين الذين أصبحوا فيما بعد نجوما فى المجتمع السياسى، مثل الدكتور أحمد ماهر باشا، الذى أصبح رئيسا لمجلس النواب، ثم رئيسا للوزراء، واغتاله المحامى محمود العيسوى فى البهو الفرعونى بدار البرلمان فى فبراير ١٩٤٥.. ومحمود فهمى النقراشى باشا الذى أصبح رئيسا للوزراء، واغتاله طالب الطب عبد المجيد حسن فى مصعد وزارة الداخلية فى ديسمبر ١٩٤٨.. والمؤرخ والمحامى الشهير عبدالرحمن بك الرافعى.. وعبداللطيف بك الصوفانى.. والسفير محمد بك شرارة.. والفدائى القديم شفيق بك منصور المحامى عضو مجلس النواب الذى نفذ فيه حكم الإعدام عام ١٩٢٥ فى قضية اغتيال السردار».

«كان شباب الجهاز السرى، من العمال وطلبة كلية العلوم [لابد لنا هنا من التحفظ، فجمال بدوى يقصد مدرسة المعلمين لأن كلية العلوم لم تنشأ إلا مع نشأة الجامعة المصرية فى ١٩٢٥]، يصنعون بأنفسهم القنابل المحلية لاستخدامها فى قتل رجال الاحتلال البريطانى، وأعوانهم من الساسة المصريين الخارجين على الإجماع الوطنى.. وكانت القنبلة عبارة عن قطعة من ماسورة محشوة بالمواد المتفجرة، ومعها زجاجة صغيرة تحتوى على حامض الكبريتيك.. وكانت هذه القنابل شديدة الخطورة على حاملها لأنها تنفجر بمجرد اهتزاز الزجاجة واختلاطها بالمتفجرات».

«وذات يوم من عام ١٩٢٠، ذهب الدكتور أحمد ماهر واليوزباشى مصطفى حمدى إلى صحراء حلوان لتجربة قنبلة جديدة فى المنطقة المتاخمة للجباسات حيث تكثر أصوات الانفجارات فى الجبل.. وألقى أحمد ماهر بالقنبلة بأقصى قوته ثم انبطح مع زميله.. ولكن القنبلة لم تنفجر.. فنهض مصطفى حمدى وذهب إلى حيث سقطت القنبلة ليتفحصها، فلم يكد يمسكها بيديه حتى انفجرت وأطاحت بالجزء

الأمامى من جبهته.. وارتاع أحمد ماهر وهرول إلى زميله فوجد الدماء تنهمر بغزارة من رأسه، فأخرج منديله ليوقف النزيف.. ثم انتزع قطعة من قماش بطانة البالطو الذى كان يرتديه محاولا وقف الدم.. لكن محاولاته باءت بالفشل، ولفظ الضابط الشاب أنفاسه..

«وانتاب الفزع أحمد ماهر وهو يرى صديقه جثة هامدة، فى هذا الفضاء العريض.. فتركه حيث هو وعاد إلى محطة حلوان وغسل يديه من الدم ثم ركب القطار وعاد إلى القاهرة.. وذهب من فوره إلى بيت عبداللطيف الصوفانى، حيث كان باقى أعضاء الجهاز مجتمعين فى انتظار نتيجة اختبار القنبلة.. وأبلغهم ماهر بما جرى لزميله، وكان سليمان أفندى حافظ المحامى (وكيل مجلس الدولة، ثم وزير الداخلية فى عهد جمال عبدالناصر) يحضر الاجتماع، فأعطاه الحاضرون مبلغ ٢٠٠ جنيه جمعوها من بينهم ليبعث بها إلى أم الشهيد فى حوالة بريدية عن طريق مكتب بريد الفيوم.. وكان أحد شباب الفدائيين فى الإسكندرية واسمه يعقوب أفندى صبرى يحضر الاجتماع كذلك، وقد جاء لتسلم حصة جهاز الإسكندرية من القنابل».

«وفى اليوم التالى ذهب أحمد ماهر والأستاذ عبدالرحمن الرافعى ومعهما يعقوب صبرى إلى مكان الحادث، حيث دفنوا الجثة فى مكانها.. وعادوا إلى القاهرة وقد ظنوا أنهم دفنوا سر صاحبها إلى الأبد.. وبقى اختفاء الضابط لغزا على رؤسائه.. أما والدته فقد أفهموها أنه سافر فى مهمة طويلة إلى استانبول، وكانوا يرسلون إليها فى مطلع كل شهر حوالة بريدية بعشرة جنيهات..»

وبعد مرور خمس سنوات على الحادث وبعد اغتيال السردار، وقع ما لم يكن فى الحسبان.. فقد اهتزت أعصاب رجل الإرهاب الكبير [هكذا يقول الأستاذ جمال بدوى وربما يقصد أن يقول رجل الفداء الكبير أو رجل العمل الوطنى السرى الكبير] شفيق منصور وهو فى السجن، فكتب تقريرا تفصيليا كشف فيه الستار عن قصة الجهاز السرى الذى ارتكب حوادث الاغتيالات فى أثناء الثورة، وعجز الإنجليز عن التوصل إلى خيط يدل عليه، بالرغم من المكافآت المجزية التى رصدوها لهذا الغرض..

«وبلا أى مبرر، حكى شفيق منصور قصة الضابط مصطفى حمدى والطريقة التى

لقى بها حتفه.. واهتز الإنجليز طربا لأنهم عثروا على أول اتهام يدين «ماهر» والنقراشى.. وقد كانت الشكوك تحيط بهما بشأن حوادث الاغتيالات، ولكنها كانت تفتقر إلى الدليل.. وجاءهم الدليل فى اعترافات شيخ الفدائيين شفيق منصور».

«وكلفت السلطات الدكتور سيدنى سميث، كبير الأطباء الشرعيين، بمعاينة موقع الحادث الذى أشار إليه شفيق منصور.. فوجد بقايا عظام وقطعا من الملابس متناثرة فى الصحراء، وقطعا من الزجاج والمعدن.. أخذ كل هذه الأشياء لفحصها فى المعمل، فتبين أن العظام لشخص واحد بين الخامسة والعشرين والثلاثين من العمر، وعلى الجانب الأيمن من جبهته فجوة، وكثير من الثقوب فى الجانب الداخلى من الجمجمة، مما يدل على أن صاحبها قتل عن انفجار قنبلة.. كما عثر على بعض أزرار البدلة تحمل اسم الترزى.. كما أن الطربوش يحمل اسم صانعه من الداخل.. وكانت كل هذه المعلومات، تنم عن اسم صاحبها وهو اليوزباشى مصطفى حمدى».

«أما الشظايا المعدنية والزجاجية التى عثر عليها الطبيب الشرعى، فقد كانت تتضمن قطعا من أسطوانة حديدية وقطعا صغيرة من قضيب حديدى، وقطعة مفرطحة من الصفيح، وعنق زجاجة صغيرة.. وكان الدكتور سميث بحكم خبرته القديمة، يعرف طريقة صنع القنابل التى استخدمت فى حوادث الاغتيال فى أثناء ثورة ١٩١٩، فاكتشف أن هذه الشظايا تماثل تماما القنابل التى استعملت فى أثناء الثورة.. ومن سوء الحظ أن البوليس قام فى نفس الوقت بتفتيش منزل حفار كليشيهات اسمه يوسف طاهر فعثر على ١٨ قنبلة فى بئر منزله، وأرسلت القنابل إلى الطبيب الشرعى لفحصها فوجدها مماثلة لشظايا قنبلة حلوان، ثم اتسعت المفاجأة حين تبين أن يوسف طاهر [وهو حفار الكليشيهات] هو خال مصطفى حمدى.. الضابط الذى شاء القدر ألا يموت سره معه فى ذاك الفضاء العريض من صحراء حلوان».

(٤)

لم يكن من المتصور إذن أن يبتعد عبدالرحمن الرافعى عن تيار الوفد، ولكن هذا هو ما حدث ـ للأسف ـ حين أصبح هناك توجه باختيار مَنْ ينضمون من الحزب

الوطنى للوفد، وقد يقال إنه لو أن سعد زغلول بذل جهدا أكبر فى التخلى عن نزعة الاختيار لكان الرافعى وغيره قد أصبحوا جميعا من أعضاء الوفد، ولكن الحقيقة أن سعدا نفسه قد عانى من بعض شباب الحزب الوطنى على نحو ما نقرأ فى الجزء السابع من مذكراته، وليس من الواضح لنا طبيعة فكر الرافعى فى تلك الفترة المبكرة من عمر الوفد المصرى، ولكن الواقع أن الرافعى بقى فى الحزب الوطنى حتى النهاية.



هل كان من الممكن لوجود الرافعى فى قيادة الحركة الوطنية من خلال الوفد أو فى العمل الوزارى أو التنفيذى لفترات أطول من تلك الفترة القصيرة جدا التى عمل فيها وزيرا أن يضيف إضافات ذات قيمة، رأيى أن الرافعى مع كل عظمته الفكرية، لم يكن من الذين يحبذون التصدى لقيادة الصراع الاجتماعى، فلا هو بالراغب فى دور فى الحياة السياسية، ولا هو بالحريص على مكانة فى المجتمع المضطرب من حوله، وهو رجل من طراز الهادئين المستنيرين الذين ينيرون الطريق لغيرهم فحسب.

ولهذا فإنى لا أعتقد أن الرافعى كان يفكر فى تولى وزارة كالمالية أو الداخلية لو أن الحزب الوطنى تولى الحكم أو حصل على نصاب كبير فى ائتلاف من الائتلافات، ولا أظن أن الرافعى كان يعنى بأن يتولى وزارة كالمعارف أو الشئون الاجتماعية، على نحو ما فعل زميله هيكل، ولهذا بقى الرافعى حيث أراد لنفسه دون أن يحصل على الباشوية على سبيل المثال.

وعلى الرغم من هذا فإن الإنتاج الفكرى للرافعى رفعه إلى مكانة لم يصل إليها أحد من أقطاب العمل الحزبى قبل الثورة، بل وربما لا يقل فى مكانته عن لطفى السيد وطه حسين وهيكل والعقاد، وقد حدث بالفعل أن الرافعى - على سبيل المثال - من أول مَنْ نالوا جائزة الدولة التقديرية عند إنشائها، وقد نالها فى العلوم الاجتماعية.

وقد صادفت الثورة [والرئيس السادات بصفة خاصة] فى كتابات الرافعى ضالتها المنشودة، فهو متحفظ على الوفد فى كثير من المواضع،بل منتقد بل متحامل، وهو ما كانت الثورة فى حاجة إليه لأنها كانت تريد أن تحل نفسها محل الوفد فى

الوجدان الشعبى، وها هو الرافعى قد ساعدها بما كتب دون أن يتفق معها على هذا، ولهذا السبب كان السادات يجأر فى مواجهة الوفد حين عاد الوفد إلى الحياة، وكان السادات يجأر بطريقته بإعادة طبع مؤلفات الرافعى - كما أشرنا - بأسعار مخفضة وفى طبعات شعبية، لكن الأجهزة التى كان من المفروض أنها تنفذ تعليمات الدولة كان قد أصابها التهرؤ، فلم تنفذ تعليمات السادات بنفس القدر من الحماس الذى طبعت به «فلسفة الثورة» و«الميثاق» و«بيان ٣٠ مارس» أو «ياولدى هذا عمك جمال».

ومن المهم أن نشير إلى بعض الملابسات التى أعادت اللمعان إلى اسم عبدالرحمن الرافعى وشقيقه أمين الرافعى منذ نهاية عهد السادات:

حين ذهب الرئيس السادات إلى الاحتفال الذى أقيم لتكريم الصحفيين فى عيدهم الأول تصرف على نحو درامى مؤثر كان يجيده، وذلك أن اسم أمين الرافعى (شقيق عبدالرحمن الرافعى) كان من أسماء الرواد العشرة للصحافة الذين منحهم الرئيس أوسمة، فلما جاء الدور على اسم أمين الرافعى (ولم يكن بالمناسبة أول الأسماء) توقف السادات وأعلن أنه يمنح اسم أمين الرافعى قلادة الجمهورية وبرر هذا التصرف بسبب وجيه، وهو أن أمين الرافعى أوقف إصدار صحيفته يوم إعلان الحماية البريطانية على مصر حتى لا تصدر صحيفته وفيها هذا النبأ الأليم !.

أما عبد الرحمن الرافعى فقد نال هو الآخر نفس الحظوة من السادات ومنح اسمه قلادة الجمهورية. ومع هذا فإنه لم يصادف ما صادفه شقيقه من ذلك التكريم العلنى، ذلك أنه كرم فى يوم تكريم المحامين، وكان عبدالرحمن الرافعى على نحو ما هو معروف نقيبا من نقباء المحامين السابقين لكن السادات يومها ضحى بالحفل كله، وأناب عنه نائب رئيس الوزراء الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، ولم يكتف بهذا، وإنما أعلن بعد ذهاب أحمد فؤاد محيى الدين للحفل أنه قصد هذا لأن من الأسماء المكرمة مَنْ وقفوا ضد الثورة!!

(٥)

نبدأ جولتنا مع هذه المذكرات بحديث صاحبها الصادق عن انطباعاته عن توليه

الوزارة، وهو لا ينكر أنه لم يكن يتصور أن يكون توليه الوزارة حدثا مهما يستحق حفاوة معارفه وتهانيهم. وهو يعجب من حدوث هذا كله على الرغم من أنه لا يمت للمنطق فى نظره بصلة، فهو يتخيل أو كان يتخيل أن التهنئة تكون على تحقيق إنجاز لا على مجرد الوصول إلى الكرسى. ولا يجد الرافعى حرجا فى أن يعترف بكل صراحة وبكل حرارة وأسى أيضا بأن احترام الناس له بمن فيهم الأقارب قد زاد بسبب توليه المنصب:

«تعلمت من الوزارة أشياء وحقائق كثيرة كنت فى حاجة إلى تعرفها، حقا إنى كنت أشعر ببعضها من قبل، لكن الوزارة زادتنى معرفة بها وعرفتنى بغيرها».

«لاحظت بعد دخولى الوزارة أن احترام الناس حتى أقاربى قد زاد على ما كان عليه أضعافا مضاعفة.. ولم ترضنى هذه الظاهرة، فإنها دلتنى على قلة تقدير الناس للجهاد البعيد عن مظاهر الحكم بالنسبة إلى تقديرهم للجاه والمناصب، وقلة التقدير للخدمات التى تؤدى للبلاد ما لم يكن صاحبها ذا مركزحكومى كبير، ومعنى هذه الظاهرة أيضا أنى لم أكن محترما الاحترام الكافى قبل دخولى الوزارة، وهذا ما لم أرضه لنفسى ولا للناس».

«ويدخل فى هذا السياق أنى لم أُهنأ فى حياتى على عمل بقدر ما هُنئت على دخولى الوزارة! مع أن دخول الوزارة فى ذاته ليس عملا، بل هو ابتداء لعمل، فإذا كانت التهنئة مقصودا منها الشكر على عمل نافع فلينتظر المهنئون حتى يعمل الوزير عملا نافعا للبلاد فيهنئونه عليه،لكن الحال هنا على عكس ذلك: إن التهنئة هى على الوزارة فى ذاتها، أى على تقلد المنصب، أو بعبارة أخرى على كرسى الوزارة، وإنى لواثق أنه إذا عمل الوزير عملا يستحق التهنئة فقلما يُهنأ عليه التهنئة الكافية، وأغلب الظن أن يمر ولا يلتفت إليه أحد».

ويصور الرافعى هذه الحالة التى وجد نفسه فيها بصورة رقمية دقيقة فيقول:

«تلقيت بعد أن دخلت الوزارة نحو ستمائة تهنئة برقية وبريدية، عدا التهانى الشخصية وهى تُعد بالمئات، أى أنى تلقيت نيفا وألف تهنئة، وقد كنت أتساءل فى خاصة نفسى: ليت شعرى ألم يسبق لى عمل فى حياتى الوطنية يستحق مثل هذه التهانى أو نصفها أو ربعها أو واحدا فى المائة منها؟ إنى مع شكرى العميق لمن

هنأونى وتقديرى لشعورهم النبيل، كان لى أن أسأل نفسى هذا السؤال فلا أجد جوابا عليه».

(٦)

ويذكر الرافعى أنه لم يعمل موظفا قبل توليه الوزارة، ومع هذا فإنه لم يعان أية صعوبة فى فهم وإدارة شئون الوزارة التى أسندت إليه، وهو يفسر نجاحه بسبب بسيط ووجيه وهو الاستقامة، ويفيض الرافعى فى تأكيد هذا المعنى حتى يجعله أساس الإصلاح كله، وإن كان هذا لا يمنع الرافعى من أن يشير إلى عوامل أخرى مهمة كالغيرة على العمل، والرقابة على الموظفين، والدأب على الدراسة، والبحث، والقدرة على الثواب والعقاب، هذا بالإضافة إلى عامل مساعد كان متوافرا فى ذلك الوقت، وهو ارتفاع مستوى كفاءة الموظفين المصريين فى الوزارات المختلفة.

«توليت بدخولى الوزارة أول منصب حكومى فى حياتى، وكان بعض الناس يظنون أنى لعدم خبرتى بالروتين الحكومى سأرتبك أو أعجز عن الاضطلاع بأعباء وزارة هى فى ذاتها من أعقد الوزارات ومن أكثرها مسئوليات (وزارة التموين)، لكنى والحمد لله وجدت فى الأسبوع الأول من توليتى شئونها أنى أفهمها وأديرها إدارة خبرة ودراية، وأن الاستقامة فى إدارة شئون أية وزارة مع الكفاءة حتى المتوسطة هى الكفيلة بإصلاح الأداة الحكومية، وجعلها أقرب إلى تحقيق مرافق البلاد ومصالح الجمهور».

«أيقنت فى الأشهر التى قضيتها بالوزارة أن استقامة الوزير هى أساس الإصلاح، فالوزير المستقيم يشيع روح الاستقامة فى نفوس موظفيه كبارا وصغارا، ومن السهل على الوزير المستقيم - حتى إذا لم يكن فنيا - أن يستعين بآراء الفنيين فى الوزارة، وإنى أعتقد أن المستوى الفنى لموظفى الوزارات عندنا هو مستوى حسن وممتاز ويمكن الاعتماد عليهم فى النهوض بمرافق البلاد، لكن على الوزير أن يكون - إلى جانب استقامته - غيورا على العمل، رقيبا على الموظفين، يكافئ المحسن الأمين، ويجازى المسىء والمقصر منهم، وأن يكون دءوبا على الدرس والبحث وعلى جانب

من الذكاء، ويكفى أن يكون متوسط الفهـم، وبذلك كله يفهم شئون وزارته ويديرها بنجاح وتوفيق».

«بعد أن توليت الوزارة بعدة أيام ولمناسبـة ذهابى إلى دار الوزارة بالقاهرة جمعت رؤساء المراقبـات والإدارات وبعض كبار موظفى الـوزارة وألقيت فيهم كلـمة كانت وحى اللحظة، قـلت لهم فيما قلت: «لقد دخلـت الوزارة لأول مرة وأنا لا أملك إلا سمعتـى وماضىّ الطويل، وقد جعـلت سمعتى وتاريـخى وديعة فى أيديكم، فـأنتظر منـكم أن تحافـظوا علـى هذه الوديـعة»، فكان لـهذه الكـلمة الـعابرة أثـر عميـق فى نفوسهم، ولاحظت هذا الأثر باديا على وجوههم».

(٧)

ويحرص الرافعى على أن يشير إلى الخطوط العريضة فى توجهاته الاقتصادية فى أثنـاء عمله الـوزارى ونحن نـراه حريصا عـلى أن يتجـنب ذكر لـفظ «الاشتراكـية» مستـعينا على المـعنى الاشتراكـى أو الاجتماعى بـلفظ السياسـة الشعبيـة، وذلك فى مقابلة الرأسمالية:

«إن وزارة التموين موضع احتكاك وتضارب فى المصالح والاتجاهات بين المنتجين والمستهـلكين، خاصة بين الجمـهور وطبقة التجار والـشركات والرأسماليـين، فكنت أيضا أفصل فى خلافاتهم بروح العدل والإنصاف».

«وكانت نزعـتى ـ وستبقى دائمـا ـ شعبية لا رأسمـالية، فكنت أميـل إلى إنصاف الطبقات الشعبية وأقف فى صفهم ضد بعض الرأسماليين، ومن هنا صادفتنى متاعب وعقبات تغلبت على كثير منها، ولـم يعمل برأيى فى بعضها».

«وقد نـسبت إلـىّ بعض الـصحف ـ بـإيعاز مـن بعض كـبار الرأسـماليـين ـ أنى تنقصنى الكفاءة الفنية فى شئـون التموين، وأن بعض الوزراء شكا إلى رئيس الوزارة هذا الـنقص، وقد ابـتسمـت حيـنما قرأت هذه الـنبذة، فـأية كفـاءة يقصدهـا هؤلاء السادة؟ إنى فى المحاماة أستطيع أن أناقش آراء الفنيين فى الطب والهندسة والصناعة والملاحة والشئـون المالية وما إليها، وأن أوازن بـين تقاريرهم وآرائهم التـى يدلون بها

أمام المحاكـم، وأن أتعرف وجه الحق والـصواب فيما يقـررون. فهل أعجز عـن فهم الآراء الفنية فى شئون الـتموين وهى أسهل بكثير من الأمور المعـقدة التى تعرض فى ساحات القضاء؟».



ولا يبخـل عبد الرحمـن الرافعى عـلينا بالحـديث عن أهم المشـكلات السيـاسية الحقيقية التى واجهـته فى أثناء توليه وزارة التموين، وسنجد أن مشـكلة السكر كانت تتجـدد معه على نـحو ما صادفـها صليب سـامى باشا من قـبل، ولأن الرجلـين كانا يتمتعـان بالقدرة على الفهم وعـلى اللجوء إلى الإجراءات الإدارية الحازمـة المستندة إلى القانـون، فقد استطاعا أن يواجـها هذه المشكلة وأن يـتحكما فيها بـقدرة واضحة تستند إلى الصلاحيات التى كانا يملكانها، وإلى الفهم الواعى لحدود المسئولية:

«وقد اشتد الخـلاف على الأخص بينى وبين شـركة السكر، إذ كنت أراهـا تعمل على إنـقاص مقررات الـسكر للـعائلات والأفراد والمـصانع وتتـباطأ فى شـحن هذه المقررات فى الـوقت المناسب، مما أدى إلى ارتفـاع سعر السكر فى الـسوق السوداء.. وجاءتنـى شكاوى كثيـرة فى هذا المعـنى من مختـلف البلاد، فأصـدرت التعلـيمات للشركة بأن تـفى بالتزاماتها، لكنى رأيت مـنها تلكؤا متعمدا فى تنـفيذها، فأصدرت قرارا وزاريا (رقـم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩) بـتاريخ ٢٩ سبتـمبر سنـة ١٩٤٩ ألزمتهـا فيه بشحن مـقررات السكر الشهـرية إلى جميع مـناطق الاستهلاك طبـقا لما تحدده وزارة التمويـن، وأن يتم شحن هذه المـقررات فى ميعاد لا يـتجاوز الخامس والعـشرين من الشهر السابق للـشهر المخصصة له، وحظرت عليها التـصرف فى أى نوع من السكر الخام أو المكرر بغـير ترخيص من الوزارة، وألزمـتها بإرسال بيان إلى الـوزارة بالمركز الإحصائى للسكر الذى فى مخازنها، وأن ترسل فى الأسبوع الأول من كل شهر بيانا برصـيد السكـر المكرر المـوجود فى الـيوم الأول من الشـهر السـابق بمصـنع التكـرير بالحوامدية وبمخازن الـشركة كل على حدة، وفرضت فى القرار عـقوبات على عضو مجلس الإدارة المنتدب ومديرى الشركة فى حالة مخالفتهم لأحكام هذا القرار».

«وقد نُشر القرار فى الجـريدة الرسمية فى عدد غير اعتيادى صـدر فى اليوم نفسه، فصار قانونا نافذا، ولاحظت أن توزيع السكر قد انتظم بعد صدور هذا القرار وارتاح

الجمهور من هـذه الناحية على أن عضـو مجلس الإدارة المنتدب قد ثـار وشكانى إلى رئيس الوزارة، وكان يظـن أن صداقته لسرى باشا تجعله فـوق القانون، وفى الحق أن سرى باشا قد وقف من هذا الخلاف موقفا قويـا وتركنى أتصرف فى حدود سلطتى، ولم يتدخـل فى اختصاصى، ولا وجه إلـىّ أى اعتراض فيما اتـخذت من إجراءات، وقد أكبرت منه هذا المسلك الذى يدل على روح محمودة من الاستقامة والنزاهة».



ويردف الرافعى بعد هذا بما يعبر به عن اعتقاده فى نجاحه فى سياسة السكر، سواء بالإجراءات الإدارية الحازمة مع شركة السكر، أو باللجوء إلى الاستيراد:

«وفى ظنى أنى تغلبت على أزمة السكر بوقوفى هذا الموقف تجاه شركة السكر، ثم بمبادرتى باستيراد كميات كبيرة من الـسكر من الخارج لكفاية الاستهلاك المحلى، وقد وافقتنى لجنـة التموين العليا على ما عـرضته عليها من استيراد خـمسين ألف طن من السكر، ورد بعضها فى أثناء وجودى بالوزارة، وورد البعض بعد خروجى منها».

(٨)

وعلى نـفس النحو يشـير عبد الرحـمن الرافعى إلـى موقفه الحاسم مـن شركات النسـيج فيما يتـعلق بأسعـار الأقمشة، وسنـرى الرافعى واعيا لـلعوامل الاقتـصادية الحاكمة وللسياسـات الحكومية المتعلقة بالحماية الجـمركية والإغراق والاحتكار دون أن يثقل على القارئ بالمصطلحات والأرقام والتفاصيل التجارية:

«وقامت فـى عهدى مشكـلة أخرى وهى أسعـار الأقمشة التـى تنتجهـا شركات الغزل والنـسيج المصرية، فقـد كانت تشكو من مزاحـمة الوارد من الأقمشة الأجـنبية وتطـلب زيادة الرسـوم الجمركيـة على هذه الـواردات حماية لـلإنتاج المحلـى. وقد وافقتُ ضمن مَنْ وافقوا مـن الوزراء على هذه الحماية بزيادة التعريفـة الجمركية على الأقمـشة الـواردة من الخارج، لـكنـى اشترطـت أن تتعـهد الـشركات بـألا تزيـد فى المستقبـل من أسعار الأقمشة الشـعبية التى تنتـجها.. وقد تعهدت بذلـك، وأشير إلى هذا التعهد فى المذكرة التى أقرها مجلس الوزراء فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩».

«على أن مندوبى هذه الشركات قد قابلونـى فى أواخر أكتوبر وطلبوا منى الموافقة علـى زيادة هذه الأسـعار زيادة تـتناسـب مع ارتـفاع أسعـار القطـن، فرفضـت ذلك وذكرتهم بتعهدهم السابق، وبقيت الأسعار كما هى».

«وأظن أن هذه الشركات وغـيرها قد اغتبطت لخروجى من الـوزارة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ حيث اسـتقالت الوزارة الائتلافية. فـقد قرأت بعد أسبوعين فـى صحيفة «المقطم» بـالعدد الصادر يوم ١٩ نـوفمبر خبرا تحـت عنوان «ارتفاع أسعـار الأقمشة الشعبية بـدون مبرر» جاء فيه أن شركات الغزل والـنسيج رفعت أسعار منتـجاتها فى الأسبوع المـاضى، وبعد أن ذكـرت الصحيفـة مقدار الزيـادة فى كل صنـف من هذه المنتجات أضـافت إلى ذلك قولها: وقد علمـنا بعد كتابة ما تقدم أن هـذه المصانع قد أعلنت صباح أمس (١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩) أسـعارا جديدة تزيد على الأسعار التى أشرنا إليها بمقدار ٥٪».

«وتساءلـت الصحيـفة: «هل عنـد الحكومة أو المسئولين فيـها علم بـذلك؟ وهل وافقت أو وافقوا على هذه الأسعار الجديدة التى سيتحملها المستهلك فوق ما يتحمل من أعـباء جسـام؟ وهل هذا يـتفق وتـصريحـات المسئـولين كل صـباح ومسـاء عن مكافحة الغلاء وخفض الأسعار؟»».

(٩)

ويحرص الرافعى قبل هذا كله علـى أن يتحدث عن سمات أدائه الوزارى، وعلى أن هذا الأداء كان بعيـدا عن المحسوبية من ناحيـة، وبعيدا عن الذاتية أيضـا من ناحية أخرى:

«لم أعين أحـدا من أقاربى أو أصـهارى فى الوزارة، ولـم أعط أحدا منـهم درجة استثنائية».

«لم أغير أو أبدل فى موظفى مكتب الوزير، بل أبقيتهم كما كانوا فى عهد الوزير السابق، ولم أزد عـليهم أحدا، وخوطبت فى إجـراء ما أشاء من التغييـر والتبديل أو

الزيادة والنقص، فكنت أقول: ليبق كل موظف فى مكانه، إنى أعتبر نفسى أبا ورئيسا لجميع الموظفين، وهم فى نظرى سواء، فلا داعى للتغييروالتبديل».



ويعتقد الرافعى ـ وهو على حق فى هذا الاعتقاد ـ أنه ظل على طباعه السابقة، وأن الوزارة لم تصبه بالعاهة النفسية التى يصاب بها الذين يتولون الوزارة:

«وأحسبنى لم أغير من طباعى بعد أن توليت الوزارة، لم أتعاظم على الناس، وبقيت محتفظا بديمقراطيتى وشعبيتى، حقا إن منصب الوزير محاط عندنا بمظاهر كثيرة من التفخيم والتعظيم، لكن هذه المظاهر لم تؤثر فى نفسى، ولم ألق إليها بالى،بل كنت أعرض عنها أحيانا، دعك من التحيات والتعظيمات التى يلقاها الوزير فى ذهابه إلى الوزارة أو خروجه منها، فهذه مسائل مألوفة ولابد من قبولها، لكنى لم أستطع أن أهضم الطريقة التى يقابل بها الوزير فى محطة العاصمة أو الإسكندرية عند انتقاله من إحداهما إلى الأخرى».



ويذكر الرافعى موقفا طريفا نشأ عن رغبته ذات مرة فى التخفف من أعباء البروتوكول التى يسميها هو كما نرى «الفخفخة»:

«وفى بعض الأحيان ـ ترويحا للنفس وتحررا من مظاهر الفخفخة الوزارية ـ كنت أركب ترام الرمل فى بعض تنقلاتى وأصرف سيارة الوزارة، وكان يلمحنى بعض معارفى وأصدقائى راكبا الترام فيدهشون لهذا المنظر، منظر وزير يركب الترام! وشاهدنى مرة فى هذه الحالة أحد مراسلى «الكتلة» فاعتقد أن فى الجو أزمة وزارية، وأن الوزارة وشيكة السقوط وأبرق إلى صحيفته بذلك، لأنه لم يتصور أن وزيرا يركب الترام، إلا إذا كان على أهبة الاستقالة».

(١٠)

على أن الأهم فى نظر الرافعى (واعتزازه) من عمله الوزارى القصير كان عمله النيابى المبكر فى أول برلمان شعبى منتخب، ونحن نلاحظ أن الرافعى حفى بهذا

الدور المبكر الذى قام به وهو دون الأربعين، وقد ظهر احتفاؤه بدوره هذا فى أنه خصص له كتابا مستقلا وزعه فى مناسبة ترشيحه للانتخابات البرلمانية الثانية التى أجريت عام ١٩٢٥، ولا يستطيع مفكر أن يقول إن عبدالرحمن الرافعى قد أفاض فى تقديره لهذا الدور البرلمانى، الذى اقتصر على أقل من عام فى مجلس النواب، ثم على عشرة أعوام كاملة فى مجلس الشيوخ، ذلك أن الرافعى كان يؤدى هذه المسئولية على نحو لا نعرفه اليوم فى ظل عدم تفرغ النواب لوظائفهم، بل وإهمال معظمهم للوظيفة النيابية برمتها.

ولنقرأ ما يرويه الرافعى فى تركيز عن دوره فى المعارضة:

«تألفت المعارضة فى بداية الحياة البرلمانية سنة ١٩٢٤ من نواب الحزب الوطنى، وكنا فى مجلس النواب لا نزيد على أربعة وهم: عبد اللطيف الصوفانى بك، وأنا،والدكتور عبد الحميد سعيد، والأستاذ عبد العزيز الصوفانى، حملنا معاً لواء المعارضة».



ربما أتوقف هنا لأعبر عن حيرتى، فلست أدرى لماذا لا يشير الرافعى إلى نواب الأحرار الدستوريين فى هذا المجلس وقد كان عددهم ستة؟ إلا بعد أن يقرر أن المعارضة تكونت من نواب الحزب الوطنى الأربعة.. ثم يقول على نحو ما سنرى وقد انضم إلينا فى المعارضة نواب الأحرار الدستوريين.. هل كانوا (هو ونواب الحزب الوطنى) هم الأصل فى المعارضة، بينما الدستوريون حصلوا على ستة مقاعد، أى أكثر من نواب الحزب الوطنى، لابد أن للرافعى وجهة نظر ولو نفسية أو شخصية فى هذا الأسلوب التقريرى الذى لجأ إليه، وربما تكون الحقيقة التى لا أعلمها أن نواب الحزب الوطنى بدأوا بإعلان أنهم المعارضة أو بدأوا بالمعارضة ثم انضم إليهم غيرهم:

«وقد انضم إلينا فى المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين مالوا إلى اتجاهاتنا، فبلغت عدتنا عشرين نائباً، طوى الردى معظمهم، وبقى منهم ثلاثة أو أربعة، وجميعهم هم: عبداللطيف الصوفانى، عبدالحميد سعيد، عبدالرحمن الرافعى، عبدالحليم العلايلى، عبدالعزيز الصوفانى،

محمد شوقى الخطيب، السيدعبدالعزيز خضر،الدكتور محمود عبدالرازق، عبدالجليل أبو سمرة، على على بسيونى، سلطان السعدى، هارون سليم أبو سحلى، على الطحاوى المغازى، أحمد المليجى، محمد الشريعى، خليل أبو رحاب،عبدالله أبو حسين، محمود وهبة القاضى، محمد توفيق إسماعيل».



وهو ـ للأسف الشديد ـ يبنى حكمه على موقف الوزارة الوفدية من المعارضة على ما كان من الوزارة فى الانتخابات اللاحقة، وهى صورة من صور تحامل الرافعى المعروفة والمشهورة على الوفد، وقد كان من الأولى به بالطبع أن يدلنا على موقفها الحقيقى فى أثناء قيام البرلمان، خاصة أنه يعترف بأن المجلس كان واسع الصدر إزاء المعارضة:

«ومع أن مجلس النواب سنة ١٩٢٤ كان فى الجملة واسع الصدر بإزاء المعارضة، فالوزارة نفسها ـ وزارة الوفد ـ لم تكن على هذا الغرار، فقد كانت تنظر إلى المعارضين بعين الحقد، وبدا ذلك مما أضمره الوفد لنا من المحاربة فى الانتخابات اللاحقة».

(١١)

ويتعرض الرافعى فى هذه المذكرات لقصة أشهر موقف له فى البرلمان الوفدى حين دفعت مناقشته الزعيم سعد زغلول إلى الخروج عن هدوئه، واستنكار موقف الحزب الوطنى فيما اعتبره سعد زغلول حضا على الحرب دون إمكانات:

«لم أكن أقصد إحراج سعد، لكن سعداً كان لا يطيق المعارضة، ويحنق عليها، لأنه لم يكن يريد من النواب إلا مؤيدين له، وقد زاد حنقه علىّ حين بدرت منه كلمة بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عُدت عليه خطأ سياسياً كبيراً، وذلك أنى وجهت سؤالاً إلى وزيرالأشغال (المرحوم مرقص حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التى كان الإنجليز يقيمونها فى الجزيرة (بالسودان)».

«ولقد أجاب مرقص باشا على سؤالى فى هذه الجلسة إجابة غير مطمئنة، وحصل نقاش بينى وبينه، وكان غرضى التنبيه إلى وجوب درء خطر يتهدد مصر من استمرار هذه المشروعات».

«ومع أن السؤال كما تحدده الأوضاع البرلمانية يجب أن يظل مقصوراً بين السائل والمسئول، فإن سعداً تدخل فى النقاش وقال موجهاً الكلام إلىّ: «هل عندكم تجريدة؟» ، وأراد بهذه الكلمة أن يظهر استحالة وقف هذه المشروعات».

«وكانت سقطة كبيرة اتخذها خصومه مادة للطعن عليه، أما أنا فلم يزد تعليقى عليها على قولى: «كنا ننتظر أن نستمد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا أن نسمع كلمات تبعث اليأس فى النفوس».

«ولكن الوفديين حمّلونى مسئولية تلك الكلمة وكانوا يقولون إننى أحرجت سعداً وجعلته يقولها! وهذا من أغرب ما يسمع فى معرض التجنى. فسؤالى لم يكن موجهاً إليه، وهو الذى أقحم نفسه فى موضوع موجه إلى أحد الوزراء، وكان تدخله مفاجأة لى، فإذا كان قد أخطأ فى تدخله وفى قولته هذه، فكيف أتحمل هذا الخطأ؟».

(١٢)

أما الإنجاز التشريعى الذى يفخر به عبدالرحمن الرافعى فى هذه المذكرات فقد أتمه فى أثناء عضويته لمجلس الشيوخ، وهو مشروع قانون منع تملك الأجانب للأراضى الزراعية، وهو يروى الخطوات التى مر بها هذا المشروع منذ قدم مشروعه فى نهاية ١٩٤٨ وحتى صدر فى عهد وزارة الوفد الأخيرة، وسنقتطف من هذا الحديث فقرات تلقى الضوء على طبيعة هذا الإنجاز ومشاعر نواب الشعب تجاهه، وهو التشريع الذى لا يزال ساريا حتى يومنا هذا:

«فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قدمت إلى مجلس الشيوخ مشروع قانون بمنع تملك الأجانب للأراضى الزراعية والعقارات المبنية أو المعدة للبناء فى المملكة المصرية، وكان غرضى من هذا المشروع صيانة الأملاك المصرية من أن تنتقل إلى الأجانب وحفظها للمصريين».

«عُرض هـذا التقريـر على المجلس بجلسة ٢٤ ينـاير سنـة ١٩٤٩، فوافق عليـه بالإجماع، وقرر إحالة المشروع إلى لجنة الموضوع وهى لجنة العدل، وقـد بحثته هذه اللجنة بحثا مستفيضا، ووافقت عليـه بعد إدخال تعديلات عليه أهمـها: قصر حظر عدم تملك الأجـانب على الأراضى الزراعـية، دون العقارات المبـنية أو المعدة للـبناء، وحضر جلسات اللـجنة مصطفى مرعى بك وزيرالدولة فى عـهد وزارة إبراهيم عبد الهادى باشا وأعلن باسم الحكومة موافقته على المشروع بعد التعديلات سالفة الذكر، ودافع عنه دفاعا حارا شكرته عليه، وقـال: «إن مجلس الوزراء بحث المشروع وانتهى إلى قبوله والموافقة عليه».



ويعطى الرافـعى لزميله مصطفى مـرعى حقه فى الدور الذى لعبه مـن أجل تهدئة خواطر السفارات الأجنبية تجاه المشروع:

«وقد بـذل مصطفـى مرعى بـك جهودا موفـقة لدى سفـارات بريطـانيا وفرنـسا واليونان لإقنـاعها بأن المشروع لا ينطـوى على روح عدائية للأجانـب بل يهدف إلى صيانـة الثروة الزراعية، وأنـه مشروع اجتمـاعى له نظائـره فى التشريعـات الأوروبية والأمريكية، وقد اقتنعت السفارات بدفاعه».

....

«وبعد إقرار المـشروع فى مجلس الـشيوخ أحيل إلى مـجلس النواب فأقـره أيضا وصدر بـه القانـون رقم ٣٧ لسـنة ١٩٥١ فى ١٠ مـارس من تـلك السـنة ونشـر فى «الوقائع المصرية» عدد ١٧ مارس سنة ١٩٥١».

(١٣)

هل لنا قبل أن ندخل مع الرافعى إلى المعـترك السياسى والحزبى أن نتأمل (أو نقرأ على الأقـل) ما يرويه عن إنجـازه الذى بقى له فى ذمـة التاريخ، وهو دوره الـرائع فى كتابة التاريخ الحديث والمعاصر، ونحن نـراه وهو يتحدث عن هذا الجانب من نشاطه

الفكرى منتبها كل الانتباه إلى بلورة مذهبه فى أنه التفت إلى كفاح الشعب، وأن هذا الكفاح هو عماد الحركة القومية (على حد تعبيره)، وهو يقصد «بالحركة القومية» ما يقصده مؤرخونا «بالحركة الوطنية»:

«وكان مما عنيت به واقتضى منى عناء كبيرا تسجيل تضحيات الشعب وجهاده، وقد استنفدت الناحية الشعبية معظم صحائف الكتاب، وهى الناحية التى هدانى البحث منذ اللحظة الأولى إلى أنها عماد الحركة القومية».



ويذكر الرافعى أن هذا المنهج هو الذى دفعه إلى تسجيل أسماء الشهداء، وأن هذا التسجيل كان صعبا لأنه لم يكن هناك حصر، وقد قام هو نفسه بهذا الحصر:

«وهذا ما حدا بى إلى البحث والتنقيب عن أشخاص شهداء الثورة لكى أسجل أسماءهم، وهم فى الغالب شهداء مجهولون، معظمهم من بيئات مجهولة، ومن غير البيئات التى تنازعت فيما بعد مجد الثورة وثمرتها، ومن ثم قضيت زمنا طويلا فى البحث عنهم، ولم يكن من الميسور أن أتعرف أسماءهم وتواريخ استشهادهم، لأن الصحف لم تكن تنشر أسماءهم فرجعت إلى ذويهم وأقاربهم، وإلى دفاتر الوفيات فى مختلف الجهات،ومن حسن الحظ أن نسخا منها كانت محفوظة فى دار المحفوظات بالقلعة فرجعت إليها، ومع ذلك فقد وجدت صعوبة كبيرة فى إحصائهم، إذ لا يذكر فى دفاتر الوفيات أن فلانا استشهد فى الثورة، لكن ملابسات الوفاة مضافا إليها معلوماتى الخاصة كانت تعيننى على معرفة أسماء أولئك الشهداء».



ويشير الرافعى إلى صعوبة أخرى واجهته وحاول التغلب عليها بما قد نسميه الوسائل اليدوية فى التاريخ:

«وثمة صعوبة أخرى، وهى معرفة أسماء المحكوم عليهم فى محاكمات الثورة، لقد رأيت ضرورة التحدث عن هذه المحاكمات، وكانت تجرى أمام المحاكم العسكرية البريطانية، ولم تكن الصحف تنشر عنها إلا النزر اليسير، وكنت أعرف معظمها، لكن لم أكن أعرف أسماء المتهمين والمحكوم عليهم فيها،فأخذت أتقصى

أسماءهم من بعض زملائهم أو ذوى قرباهم، وراسلت الكثيرين منهم، فأمدنى البعض بما لديهم من المعلومات، واعتذر البعض الآخر لقدم عهدها ونسيان أسماء المتهمين فيها، وما أكثر ما تُنسى الحوادث وتُنسى الأشخاص فى بلادنا!».

(١٤)

ولا يفوت الرافعى أن يسجل مدى العنت الذى لقيه مع بعض المصالح الحكومية (مصلحة السجون) حين أراد الحصول على بعض البيانات والحقائق التى تهم التاريخ، وهو يلفت النظر ـ بأسى شديد وأسف بالغ ـ إلى غياب الوعى بأهمية تسجيل التاريخ:

«وأردت أن ألجأ إلى دفاتر مصلحة السجون، فإنها ولاشك تحوى أسماء المحكوم عليهم فى كل عام، ونوع الأحكام والمدة التى قضاها كل محكوم عليه فى السجن، وأسماء من نفذت فيهم أحكام الإعدام، وبعد أن رخصت لى المصلحة بالاطلاع على هذه الدفاتر ـ لأنها موجودة فعلا فى محفوظاتها ـ عادت وتمحلت الأعذار فى رفض إطلاعى عليها، وكان مما اعتذرت به أن هذه مسألة قانونية يجب استفتاء أقسام القضايا بما يتبع فى شأنها، ولم تصدر أقسام القضايا وقتئذ فتوى بالترخيص لى بالاطلاع على هذه الدفاتر بعد أن علمت غرضى من الاطلاع بحجة أنى لا أعد من أصحاب الشأن أو ذوى المصلحة فى الاطلاع عليها، فكأن وضع تاريخ قومى للبلاد مهمة غير مرغوب فيها».



ويعترف الرافعى مع هذا كله أن معاصرته لوقائع ثورة ١٩١٩ وصورها قد مكنته من أن ينجز عمله دون معاناة كبيرة إلا تلك المعاناة التى تتعلق بصلات الود والصداقة التى تربطه ببعض مَنْ تضطره الحقائق التاريخية أن يكتب عنهم ما لا يرضون، مشيرا إلى هذا الحرج الذى يقع فيه الذين يتناولون وقائع التاريخ المعاصر وينجو منه الذين يعرضون عن مثل هذا الواجب الوطنى:

«لم أجد من العناء فى استقراء حوادث هذه الحقبة من الزمن ما عانيته فى

الحلقات السابقة، لأن صورها ووقائعها ماثلة أمام عينى، عالقة بذهنى، ولم أكن فى حاجة إلى مراجع فيها، فإن أهم مرجع هو ما وعته ذاكرتى عنها وكانت وثائقها حاضرة بين يدى، إذ كنت أجمعها فى حينها، لكن العناء الذى صادفته فى هذا الكتاب كان عناء معنويا، فإن الكتابة فيه تمس أشخاصا تربطنى ببعضهم صلات الود والصداقة، أو أكن لهم فى نفسى شعور التقدير والرعاية، فكيف يمكننى أن أكتب عنهم غير ما يودون».

(١٥)

على أن عبد الرحمن الرافعى بواقعيته الشديدة وثقته فى نفسه وجهده، يقدم لنا صورة من أدق ما يمكن للمعاناة الأكثر ألما التى يواجهها المشتغلون بالفكر فى مصر حين يرون جهدهم وكأنه جهد ضائع لأن بنى قومهم لا يدرون حقيقته ولا حجمه، وهو يروى أمثلة صارخة لجهل المثقفين بالأعمال العلمية والتاريخية القيمة.

ومع أن الرافعى لا يصل إلى تشخيص محدد أو مرجح لهذه الظاهرة التى يستنكرها كل الاستنكار، ويتألم لها، فإنه حفى بأن يورد بعض جوانبها ومظاهرها، وهو فى النهاية يقول على استحياء إنها حالة نفسية مرضية لكنه لا يعبر بلفظ المرض وإنما يكنى عن المعنى بقوله: إنها حالة نفسية يحسن بنا أن نجد لها علاجا:

«وأذكر على سبيل المثال أنى سمعت من بعض مثقفينا أسئلة تثير الدهشة حقا، سألنى بعضهم: هل أرخت شيئا بعد عصر محمد على؟ مع أنى كنت قد وصلت إلى ثورة ١٩١٩، وسألنى البعض الآخر: سمعت أنك قد وضعت كتابا فى تاريخ مصر، فهل هو جزء واحد أو جزءان؟ مع أنى كنت قد أخرجت اثنى عشر جزءا منه، وفهمت من سؤاله أنه لم يقرأ جزءا واحدا منها، وكثيرا ما يسألوننى من قبيل المجاملة: هل تُباع كتبك؟وأين؟ وما ثمنها؟ وهذا بالطبع سؤال مَن لْم يقرأ شيئا منها، أو من يريد أن يقرأها مجانا».

«وسألنى بعضهم: هل أرخت عصر إسماعيل؟ وما اسم الكتاب الذى أرخته فيه وأين أجده؟ فأجبته عن سؤاله، وبعد عام سألنى نفس السؤال، فأجبته بنفس الجواب،

ثم دفعنى حب الاستطلاع أن أسأله بدورى عن سبب اهتمامه بهذا الكتاب بالذات حتى يسألنى عنه مرة كل عام.. فأجابنى أنه يبحث عن تاريخ والده ـ أو جده لست أدرى ـ فى هذا الكتاب، فدهشت لهذا الجواب، إذ كنت أتوقع منه أنه يريد أن يطلع على تاريخ مصر فى عصر إسماعيل، لا أن يكون قصارى اهتمامه أن يعرف تاريخ والده، وجملة القول أنى وجدت عدم اكتراث بالقراءة وتوسيع الأفق الذهنى بين أغلبية المثقفين عندنا».

«لست أدرى ما هو السبب فى ذلك كله، ولكن هذه مشاهدات وحقائق لابد لى من الإفضاء بها، لأنها حالة نفسية يحسن بنا أن نجد لها علاجا».

(١٦)

ومن جهة أخرى فإن الرافعى يعترف للصحافة بدور كبير فى تشجيعه وهو يرى أن هذا الدور يفوق دور جمهور المثقفين، وإن كان يشكو أو يجأر بأن دور الصحافة فى التعريف بالإنتاج الفكرى قد بدأ يأخذ فى التقلص، ولأن الرافعى رجل وطنى حتى أخمص قدميه فإنه يلتفت إلى خطورة مثل هذه الأجواء على الحركة الفكرية فى الوطن:

«استقبلت الصحافة كل ما أخرجته من الكتب استقبالا حسنا، وإنى معترف بفضلها علىّ فى هذه الناحية، وقد نوهت إلى هذا الفضل فى مقدمة الجزء الثانى».

«ومن الحق أن ألاحظ أن الصحف فيما مضى كانت أكثر عناية منها الآن بالمؤلفات عامة، فكثيرا ما كانت تنشر الفصول الضافية عن كتبى، وفى أغلب الأحيان كانت تنقل مقدماتها، والمقدمة كما تعلم هى خير إعلان عن الكتاب».

«أما الآن فالصحف تقتصر على كلمة عابرة تنشرها من قبيل «جبر الخاطر» للمؤلف الذى قد يقضى السنين فى وضع كتابه، وما بهذه الطريقة يُشجع التأليف وتُشجع الحركة الفكرية والعلمية فى البلاد».

(١٧)

ويورد الرافعى تفصيلات كثيرة عن موقف وزارة المعارف من كتبه، وهو يذكر

بكل دقة أنها لم تبخل عليه بتشجيع محسوب من حيث عدد الكتب التى قررتها، لكن الوزارة وقفت من كتابه عن عصر إسماعيل موقفا متحفظا لما ظنته من أنه سيغضب الملك فؤاد، ويورد الرافعى نص تقرير لجنة وزارة المعارف عن كتابه «عصر إسماعيل» وما أخذه هذا التقرير على كتاب الرافعى فى بعض المواضع.

ومن الواضح أن اللجنة التى تولت صياغة هذا التقرير وإعداده كانت أقرب إلى النوع المحافظ الحريص على تجنب مواضع نقمة الحاكم أو التعارض مع الخطاب الرسمى للدولة.

ومع هذا فإن الإنصاف يقتضينا كما فعل الرافعى أن نشير إلى أن الوزارة لم تبق على هذه السياسة، وأنها أعادت النظر فى الكتاب بعد ثلاث سنوات وأغفلت اللجنة الجديدة الأخذ بنقاط التحفظ التى سجلتها اللجنة القديمة، وهو ما يحسب على كل حال للعصر الذى ألف فيه عبد الرحمن الرافعى ما ألف، ونشر ما نشر، ولقى ما لقى من تشجيع جهات رسمية كوزارة المعارف حرصت على أن تشترى من كتابه هذا مجموعات كاملة للمدارس العامة:

«وبعد انقضاء ثلاث سنوات على هذا التقرير أعادت الوزارة النظر فى كتابى، وألفت لجنة أخرى لفحصه فنقضت تقرير اللجنة السابقة، وطلبت الوزارة منى أن أوافيها بالنزر اليسير منه على غرار الأجزاء السابقة».

(١٨)

ونأتى الآن إلى ما يرويه الرافعى عن بعض أدواره فى الحركة الوطنية، ونحن نعرف ـ الآن ـ على نحو ما نقلنا عن مصادر أخرى فى مقدمة هذا الكتاب أن الرافعى كان مشاركا مع أحمد ماهر فى عضوية المجلس الأعلى للاغتيالات، وهو ما يدلنا على مدى تأجج الشعور الوطنى فى نفسيته، ومع أن الرافعى حريص لسبب ذكره هو يتعلق بقسمه على الحفاظ على سرية التنظيمات التى شارك فيها فى مطلع حياته، إلا أنه لا يهمل الحديث عن بعض خطوات كبرى فى نشاطه الوطنى، من هذا ما يرويه عن ذكرياته عن اعتقاله فى بداية الحماية البريطانية حيث يقول :

«كان اعتقالى بالمنصورة يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩١٥، وفى نفس هذا اليوم اعتقل لفيف من خاصة أهل المنصورة ممن عرفوا بميولهم الوطنية، ورحلونا معتقلين إلى القاهرة حيث أودعونا سجن الاستئناف بباب الخلق، وهناك التقيت بأخى أمين وبفوج آخر من الوطنيين، اعتقلوهم بمصر يوم اعتقالنا».

وهو يروى كيف زامل فى هذا المعتقل الزعيم الوطنى الكبير عبد اللطيف المكباتى الذى هو أحد السبعة المؤسسين للوفد المصرى فيما بعد:

«وكان نظام الاعتقال بسجن الاستئناف أن تخصص كل غرفة من الغرف الانفرادية لاثنين من المعتقلين، وقد نسقوا اختيار كل اثنين بحسب مراكز المعتقلين وشخصياتهم، وإذ كنت قد اعتقلت بالمنصورة، فقد وضعونى أنا والمرحوم عبداللطيف بك المكباتى عضو الجمعية التشريعية (وعضو الوفد المصرى فيما بعد) فى غرفة واحدة، وهى الغرفة رقم ١٥ من العنبر رقم ٥، وكنا صديقين حميمين، ومنزله بالمنصورة تجاه منزلى بها وقتئذ، وكنا قبل الاعتقال نتبادل الزيارات والأحاديث، وله ميول نحو مبادئ الحزب الوطنى، وكنت أقدر فيه وطنيته وشجاعته الأدبية، واحتفاظه بكرامته، واعتزازه بشخصيته، وكفاءته الممتازة، فلما علم كلانا أنه زميل لصاحبه فى الزنزانة، اطمأنت نفسنا إلى هذه الزمالة، وخففت عن كلينا غضاضة السجن، وقد استقبلنا موظفو السجن وعماله بالاحترام والتقدير، لأنهم عرفونا وعرفوا سبب اعتقالنا، وعرفوا على الأخص أننا لسنا من طراز ضيوفهم الآخرين نزلاء سجن الاستئناف، فأكرموا وفادتنا وبذلوا لنا كل ما أمكنهم بذله من التسهيلات، ولكن فى حدود اللوائح، لأن عليهم رقباء من رؤسائهم فى المحافظة».

(١٩)

على هذا النحو يروى عبدالرحمن الرافعى ما استطاع روايته عن هذه الفترة من الكفاح الوطنى المبكر حين كان لا يزال دون الثلاثين، وهو حريص على الإشادة بالمكباتى وشخصيته وخلقه:

«ولما التقينا ـ أنا والمكباتى بك ـ أول مرة فى الزنزانة وأقفلوا علينا بابها وتمموا

علينا طبقا للتعليمات، نظر كل منا إلى صاحبه نظرة دهشة واستغراب، وأخذنا نتأمل فى تصاريف الأقدار، ثم ما لبثنا أن مزجنا الدهشة بشىء من الفكاهة والسخرية من سياسة الحكومة التى تعتقل الناس جزافاً، وفى غير حدود العدل والقانون، دون أن توجه إلينا أية تهمة، وقد رأيت من المكباتى جلدا وصبرا أعجبت بهما وزاد من تقديرى له، إذ كنت أظن أنه قد يتسخط على مسلكه الوطنى الذى أدى به إلى الاعتقال، لكنى على العكس رأيته فخورا به معتزا بشخصيته، عالى الرأس كعادته، وأخذنا نقطع الوقت بالأحاديث نتناولها فى شتى المواضيع، فكانت خير سلوى لنا فى هذه الأوقات العصيبة».



ثم يروى الرافعى قصة انتقاله من السجن إلى معتقل درب الجماميز، وهو يرى فى هذا نوعا من حسن المعاملة، ويقدم تفصيلات الاختلاف فى الحياة السالبة للحرية ما بين المعتقل والسجن:

«وفى ٣٠ أغسطس جاءنا الفرج، لا بإطلاق سراحنا، بل بنقلنا إلى معتقل أعدوه لنا بدرب الجماميز، فى مبنى مخازن وزارة المعارف، ذلك أن اعتقالنا فى سجن أعد لاستقبال المحكوم عليهم، أو المنتظر أن يحكم عليهم فى الجرائم قد قوبل من مختلف الطبقات بالسخط والاستنكار، وأبديت رغبة فى معاملتنا كمعتقلين سياسيين لهم على كل حال حق الرعاية والمعاملة الإنسانية. فأعدوا لنا المعتقل الجديد بدرب الجماميز، وقد شعرنا فيه بشىء من الراحة النفسية إذا قورن بسجن الاستئناف، وسُمح لنا فيه على الأقل أن نجتمع معاً فى أى وقت نشاء، وأن يختار كل منا زملاءه، فاخترت مع أخى أمين غرفة واحدة كان بابها مفتوحا فى كل وقت، ولا رقابة علينا فى خروجنا منها، وكتبت لأهلى خطابا أبشرهم بأننا انتقلنا من سجن الاستئناف إلى المكان الجديد، وأدوات الراحة متوفرة فيه».

(٢٠)

ويتجاهل عبد الرحمن الرافعى - لسبب لست أدريه - الإشارة إلى طبيعة التهمة التى وجهت إليه فى أثناء وجوده فى المعتقل وجعلت السلطات تنتقل به إلى سجن «الحدرة» فى الإسكندرية لمدة أسبوعين:

«على أنه قد كُتب علىّ أن أنتقل وقتاً ما إلى سجن انفرادى آخر يشبه من بعض الوجوه سجن الاستئناف، وهو سجن «الحدرة» العمومى بالإسكندرية، إذ نقلونى إليه وأبقونى فيه مدة أسبوعين مع لفيف من معتقلى المنصورة للتحقيق معنا فى بلاغ كاذب عن تهمة باطلة تبين من التحقيق كذبها وتلفيقها، وقد صحبنى أيضاً المكباتى بك فى سجن الحدرة وأفرج عنه هناك، ثم عدنا إلى معتقل درب الجماميز، فرحب بنا الإخوان والزملاء وهنأونى على بطلان التهمة التى وجهت إلينا».

ونحن نلاحظ أن الرافعى يكتب «الحدرة» بالدال على أن الشائع الآن أنها «الحضرة» بالضاد، ولست أعرف سببا لتسمية هذا الحى من مدينة الإسكندرية، هل هو بسبب الانحدار الذى تعانيه أرضه فيصبح مذهب الرافعى هو الصحيح؟ أم هو بسبب وجود موضع لإقامة حضرة صوفية فيه؟ والإسكندرية حافلة بالصوفية، فيصبح الشائع الآن هو الصواب.



ويمضى الرافعى ليحدثنا عن انتقاله هو وإخوانه إلى معتقل طرة، ويقدم بعض تفسيرات لهذه الخطوة:

«وفى شهر سبتمبر سنة ١٩١٥ نقلونا إلى معتقل آخر أعدوه لنا فى بلدة طرة بجوار ليمان طرة المشهور، ويبدو لى أن سبب نقلنا إلى هذا المعتقل الجديد أن السلطة العسكرية رأته أبعد عن أنظار الناس وعن الزيارات العائلية من معتقل درب الجماميز، فضلا عما يوحى به اعتقالنا فى طرة ـ حيث الليمان المشهور ـ من الرهبة والفزع لمن كانوا مطلقى السراح من الوطنيين، وربما كان من أسباب هذا النقل أيضاً أن معتقل درب الجماميز ضاق بمن فيه، إذ زاد علينا بعض طلبة الحقوق الذين اتهموا بتحريض زملائهم على الإضراب يوم زيارة السلطان حسين كامل لمدرستهم».



ونأتى بعد هذا إلى النقلة السادسة إلى معتقل جديد هو خامس الأماكن التى مر بها الرافعى فى هذه الشهور العشرة التى قضاها بعيدا عن الحرية :

«ثم نقلونا فى فبراير سنة ١٩١٦ إلى معتقل آخر أعدوه لنا بالجيزة فى مبنى سجن قديم مهجور كان يعرف بالسجن الأسود، وقد تحول بعد ذلك إلى عدة مبان حكومية بأول شارع الهرم بالقرب من كوبرى عباس».

ويروى الرافعى بعد هذا فى شىء من الاعتدال وقائع الإفراج عنه وعن أخيه أمين الرافعى. وقد قُدر لهم أن يخرجوا من المعتقل إلى لقاء رئيس الوزراء ثم رئيس الدولة على نحو ما حدث فيما بعد فى بداية عهد الرئيس مبارك للمعتقلين مع نهاية عهد الرئيس السادات، ونحن نقرأ ما يرويه الرافعى عن هذا الجو الجديد الذى وجد نفسه فيه عند خروجه من المعتقل، وكيف أن السلطان حسين كامل كان يعرف شقيقه أمين، وطلب إليه فى لقائه بهم أن يعيد إصدار صحيفته التى كان يصدرها قبل الاعتقال، ولكن أمين الرافعى لم يستجب لطلب السلطان على نحو ما يردف الرافعى:

«ومكثنا به إلى أن أفرج عنا يوم ١٧ يونيو سنة ١٩١٦، أى أننا مكثنا معتقلين عشرة أشهر، وكان الإفراج عنى مع أخى أمين بك وعبدالله بك طلعت فى يوم واحد».

«وقد ذهبوا بنا نحن الثلاثة إلى الإسكندرية حيث أعدوا لنا عدة زيارات اقترنت بإطلاق سراحنا، فقابلنا حسين رشدى باشا رئيس الوزارة فى منزله بالرمل بمحطة كارلتون (الآن محطة رشدى باشا)، فأحسن استقبالنا وتحدث إلينا عن ضرورات الحرب وعن مساعيه لدى السلطة العسكرية البريطانية لإطلاق سراحنا حتى كُللت أخيرا بالنجاح، فشكرناه على حسن مسعاه، وطلب إلينا أن نذهب لمقابلة السير رونالد جراهام مستشار وزارة الداخلية وقال عنه إنه هو أيضا سعى فى الإفراج عنا، فذهبنا إليه بدار الوزارة ببولكلى وقابلناه وأبدى نحونا شعورا طيبا».

«ثم ذهبنا إلى سراى رأس التين حيث قابلنا المغفور له السلطان حسين، وقد استقبلنا بعطف وحفاوة، وأخذ يدافع عن سياسته منذ إعلان الحرب العالمية وقبوله عرش السلطنة، وقال إنه قصد خدمة مصر والأسرة العلوية، والتفت فى ختام الحديث إلى أخى أمين وقال له: «وطلّع الغازيتة ياأمين بك»، ووعده بالمساعدة المالية لإصدار الغازيتة (صحيفة الشعب وكانت محتجبة احتجاجا على إعلان الحماية)، فشكره أمين، وانتهت المقابلة بالتحيات المقرونة بالدعوات، على أن أمينا رحمه الله لم يفكر فى إعادة صحيفة الشعب طيلة مدة الحرب».

ولا يفيض الرافعى فى الحديث عن دور كبير قام به فى أثناء ثورة ١٩١٩، ونحن لا نستطيع أن نقطع بأنه كان سلبيا أو محافظا فى أثناء اندلاع هذه الثورة، ولكنه مع هذا حريص على أن يروى الصورة من ناحية أخرى تكاد تشى بحقيقة دوره فى الثورة، وهو يروى لنا تفاصيل عودته إلى مدينة المنصورة فى أثناء اندلاع الثورة، وهى تفاصيل مثيرة، وفى كتاب مصطفى أمين «من واحد لعشرة» صورة مشابهة لرحلة نهرية عادت بها أسرة مصطفى أمين إلى دمياط، ونحن نفضل أن نترك القارئ يستمتع بقراءة هذه التفاصيل على نحو ما أوردها الرافعى بدقته التسجيلية وأمانته المشهود له بها:

«فى ١٨ مارس سنة ١٩١٩ وقعت مظاهرة بالمنصورة قُتل فيها تسعة عشر من المتظاهرين، وكنت وقتئذ فى القاهرة، وعلمت وأنا بها أن قائد القوة العسكرية البريطانية فى تلك المنطقة أنذر سكان المدينة بأنه إذا حدثت مظاهرة أخرى فإنه سيلقى مسئوليتها على عاتق أربعة منهم عين أسماءهم وهم: محمود بك نصير، والدكتور محمود سامى، والأستاذ عبدالوهاب البرعى، وأنا، وأنه سيأمر بضربنا بالرصاص فى حالة قيام أية مظاهرة».

«وكانت المواصلات منقطعة، وكنت معتزماً العودة إلى المنصورة لأتعهد الروح المعنوية فيها، فقابلنى صديق لى قدم منها وأفضى إلىّ بأمر هذا الإنذار، ورغب إلى أن أبقى فى العاصمة كى لا أستهدف لتنفيذ ما توعدونا به، فرأيت فى نفسى شعوراً قوياً، لم أعرف مصدره أو سببه، يدفعنى إلى العودة إلى المنصورة، بالرغم من تحذير إخوانى والأقربين، فأخذت أبحث عن سبيل للعودة،وكانت السكك الحديدية مقطوعة، وما أُصلح منها كان السفر عليه ممتنعاً إلا بترخيص من القيادة البريطانية بالعاصمة،وكانت ترفض كل طلبات السفر التى يتقدم بها المصريون غير الموظفين، وكذلك شأن السفر بالسيارات، فضلاً عن حدوث فجوات فى الطرق الزراعية تمنع مواصلة السير بها، ولم يبق سوى السفن الشراعية».

«أقلعت بنا السفينة فى نحو الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم إلى القناطر

الخيرية، وفى أثناء الطريق قابلتنا باخرة حربية من بواخر الدوريات البريطانية التى كانت تجوب النيل لتعاون القوات المسلحة على قمع الثورة، فخشينا أن تمنعنا عن متابعة السير، ولكنها لم تتعرض لنا بسوء، وتابعنا السير فوصلنا إلى القناطر الخيرية قبيل غروب الشمس، واجتزنا هاويس الرياح التوفيقى فى نحو ساعة».

«وتابعنا السفر ليلاً إلى بنها، وكان الجو بارداً، فقد كنا فى فصل الشتاء، والليل غير مقمر، والسماء مقنعة بالسحب، فأخذت السفينة تسير الهوينا، فى بطء وعلى حذر، لأن مياه الرياح التوفيقى كانت منخفضة، وشواطئه مرتفعة، مما يزيد فى ظلمة الليل».

«فلما قاربنا الوصول إلى بنها فى نحو منتصف الليل، أشار علينا النوتى أن لابد من رسو السفينة على بعد كيلومتر من كوبرى بنها، وألا نجتاز هذه المنطقة وإلا استهدفت لإطلاق النار عليها من الدوريات البريطانية، فبتنا الليلة فى السفينة وهى راسية على الشاطئ، وشعرت ببرودة الجو، إذ كان مبيتنا فى العراء تقريباً، ولم نستعد بغطاء كاف، ولم يكن مما يتفق والحالة النفسية للثورة أن نعنى بغطاء أو فراش، وقضينا مع ذلك ليلة هادئة، لم نشعر فيها بأى تعب أو عناء».

«واستيقظنا يوم ٢٧ مارس أكثر ما نكون نشاطاً وابتهاجاً، وتناولنا طعام الفطور، وكان طعاما بسيطا، فأكلنا منشرحين واستأنفت السفينة سيرها على طول الرياح التوفيقى».

(٢٣)

وتهيئ لنا تفاصيل هذه الرحلة النهرية على نحو ما يرويه الرافعى كثيرا من التأملات الرائعة حول مظاهر الثورة، وحقيقة الشعور الوطنى:

«وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها وما أحدثته من تغيير فى نفسية الشعب، فكنا نرى الأهلين فى كل ناحية، نساء ورجالا، شيبا وشبانا، يحيوننا على الجانبين دون أن يعرفوا أشخاصنا، وينادون بهتافات لم نعهدها من قبل فى الطرق الزراعية وعلى شواطئ الترع، فكنا نسمع نداء: لتحى مصر، ليحى الاستقلال، لتحى

الثورة، واسترعى سمعى بوجه خاص نداء من بين حين إلى آخر: «يحيى العدل»، وقد تساءلت أولاً عما يقصد القوم من هذا النداء، وهل ظنونا قضاة جئنا لنحكم بينهم بالعدل، ثم أدركت شعورهم الحقيقى،وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم، بل يطلبونه لمصر، فإن مصر لم تكن تطالب إلا بالعدل والمساواة بينها وبين الأمم الحرة المستقلة، وليس من العدل فى شىء أن تهدر حريتها، وتسلب حقوقها، فأكبرت هذا الشعور تفيض به نفوس القرويين، ويدل على فطرتهم السليمة».

ويقود التأمل عبد الرحمن الرافعى إلى أن يقرر أنه وصل إلى جوهر الحقيقة فى أمر ثورة الشعب:

«هذه الروح التى شاهدناها على طول الطريق، هى غرس الثورة ونتيجتها، وهى من ناحية أخرى عتادها وعدتها، وهى علامة الحياة فى شعب نهض نهضة قوية يطالب بحقوقه المهضومة».

....

«تابعت السفينة سيرها وسط هذه المشاهد الرائعة، حتى وصلت إلى «طنامل» فى نحو الساعة السادسة مساء، فغادرنا بكير الجندى والآنستان كريمته وكريمة أخيه، ثم وصلنا ليلاً إلى منشأة عبدالنبى، حيث نزل محمود بك عبدالنبى، وقضينا الليلة بمنزله، وفى صباح اليوم الثالث من الرحلة (٢٨ مارس) أقلعت بنا السفينة، حتى إذا وصلنا إلى «نوسا الغيط» نزل بها الدكتور صديق أبو النجا وأخوه، وتابعت سيرها حتى وصلنا إلى المنصورة عصر ذلك اليوم».



ولا يبخل الرافعى على نفسه ولا على قرائه بتعليق جميل هو انطباع صاحب الرحلة الطويلة المتأمل فى تاريخ الإنسانية:

«كانت هذه أطول رحلة لى من القاهرة إلى المنصورة، إذ أن المسافة تقطع عادة بين المدينتين سواء بالقطار أو بالسيارة فى نحو ثلاث ساعات، بل دون ذلك، وقد قطعناها هذه المرة فى ثلاثة أيام، وتذكرت ماكان يتحدث به أسلافنا من أنهم قبل إنشاء السكك الحديدية كانوا يقطعون المسافات بين مختلف العواصم فى أيام، إما بطريق المراكب فى النيل وفروعه، أو على ظهور الإبل والدواب، فازددت شعوراً بما

كانـوا يعانـون من المشاق فى قـطع المسـافات بهـذه الوسائـل، وبما أحـدثه العـمران والاكتـشافات الـعصرية مـن التيـسير عـلى النـاس فى سفـرهم وإقامتـهم، وريفـهم وحضرهم».

(٢٤)

ثم يصل الرافعـى إلى ما يمكن لنا أن نطلـق عليه بيت القصيد مـن هذا كله حين يروى باقتدار شديد، الـصدى المباشر والصدى اللاحق لعودته إلـى المنصورة فى أثناء الثورة وقيامه بدوره المقدور بين أهله وشعبه:

«وصلت المنصورة عصر يوم ٢٨ مارس سنة ١٩١٩ بـالبحر الصغير، وما أن علم أهل المدينة بحضورى فى تلك الملابسات العـصيبة حتى دهشوا، وكان ظنهم أن أبقى بالقاهرة، ولا تـثريب علىّ فى ذلك، وعدوها لـى عملاً قالوا عنه إنه شـجاعة، وقلت لهم إنـه عمل عادى، ولاحظت أنـهم وأهل البلـدان المجاورة من مركز المنـصورة لم ينسوا لى هذا الموقف، وكان له أثر فى نجـاحى بعد هذه الحوادث بنيف وأربع سنوات فى انتخابات سنة ١٩٢٣/ ١٩٢٤، إذ على الرغم من ترشيح نفسى للبرلمان عن مركز المنصورة، معـارضاً لمرشح الوفد، فقد فزت علـيه ونلت النيابة عن المركـز فى البرلمان الأول، فى حين ليست لى به عصبية عائلية أو حزبية».

(٢٥)

ويبدو الرافعى فيما يرويه عن ممارسته للحياة السياسية حريصا على أن يبرز إيمانه بالشـعب، وعلى الرغم مـن أنه شأن كل قطب مـن أقطاب أحزاب الأقليـة، لا يبدى قيمـة كبيرة لمـا تميل إليـه الأغلبيـة من إضفاء المـشروعية عـلى سلوكـها وتصرفـاتها ومعتـقداتها، فإنـه مع هذا يؤمن بوجـود لمحات كفيلـة بدلالة الدارس علـى مدى ما يمكن للشـعب أن يؤثر به فى مجريات الأقدار عـندما تتاح له معرفة الحقـائق بطريقة جيدة، وهو لهذا يدعو إلى أن يتمسك الدعاة بالهدى والنصح والإرشاد... ويقول:

«وقد دلنى هذا الفوز على أن الشعب، بالرغم من تأثره من مختلف الدعايات، يقدر ـ أحيانا ـ أعمال الناس، حقاً إنه قد يضل حيناً، وقد يضل كثيراً، ولكن يجدر بمن يتصدى لخدمته ـ وخدمته واجب محتم على كل فرد ـ ألا ينقم من الشعب خطأه فى التقدير، ولا يثور عليه لمجرد أن يتنكر له فى بعض المواقف أو يتخطاه فى تقديره مرة أو مرات، فإذا كانت الجماهير تتنكر أحياناً لمن يخدمها، فإن هذا العيب لا يقتصر عليها، وما أكثر ما يقع فيه المثقفون والممتازون، بل أقرب الناس إلى الإنسان، وأعرفهم بفضله، وأكثرهم علماً بإخلاصه وخدماته، وقد تُعذر الجماهير لجهلها، أو عجزها عن إدراك الحقائق، لكن ما عذر الخاصة والمثقفين الأصدقاء والأقربين، فى تنكبهم سبيل الحق وهم له عارفون؟».



ويبدو أن الدافع القوى لهذا الإيمان الواضح بالشعب عند أستاذنا عبد الرحمن الرافعى كان هو ما ناله من ثقة الشعب فى أول انتخابات برلمانية يخوضها عام ١٩٢٤:

«فعلينا أن نعالج الشعب فى رفق وهوادة، فإن الشعب معذور، وهو سهل الرجوع إلى الحق، ولا ينقصه فى ذلك إلا النصح والزمن الكافى، وصدق الإرشاد، واستمساك مرشديه بالمثل العليا، واتباعهم الآية الكريمة: ﴿فذكر إنما أنت مذكر. لست عليهم بمسيطر﴾، فعلى مَنْ يتطوعون لإرشاده وقيادته أن يكونوا له دعاة للهدى، وأن يظلوا له ناصحين مرشدين، لا طغاة مستبدين، ولا حكاماً متجبرين».

(٢٦)

ويروى عبد الرحمن الرافعى كيف أتاح له القدر أن يفوز فى هذه الانتخابات بصوت واحد فقط، وهى واقعة مهمة وطريفة من أهم وأبدع الوقائع فى عصر الليبرالية كله:

«فزت على منافسى بصوت واحد، إذ نلت ١٧١ صوتاً ونال هو ١٧٠ صوتاً، وكان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوبا».

«كان هذا الصوت الواحد حديث الناس فى مجالسهم، وقال الذين شهدوا إعطاء الأصوات إن أحد المندوبين،وكان متقدماً فى السن، دخل ليعطى صوته، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومى بك مكرم القاضى بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عمن ينتخبه، فأجاب على الفور: عبدالرحمن الرافعى، ثم سكت هنيهة، وتلعثم قائلا: بل أريد على عبد الرازق، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه واعتمد صوته لى، وأخبرنى الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دعاه إلى العدول، فاعترف لهم بأنه كان يريد إعطاء صوته لعلى بك عبد الرازق، لكن اسمى جرى على لسانه عفواً دون تفكير منه، ولما فطن إلى خطئه (كذا تعبيره) أراد أن يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بأنه إنما يقصد انتخاب على عبدالرازق لا عبدالرحمن الرافعى، فرفض منه هذا العدول وقال إن هذا تلاعب لا يجوز، وإنه استنفد حقه فى الانتخاب بإعطائه صوته أول مرة».



ويورد الرافعى بعض التعليقات الطريفة على فوزه :

«وتحدث الناس كثيراً عن نجاحى بصوت واحد وقال لى بعض الصوفية إنه صوت الله، فحمدت لهم هذا التعبير، وقلت لهم إننى فعلاً كنت ومازلت (ولا أزال) معتمداً على الله».



ولا يتجاهل الرافعى ما حدث من محاولة إجلائه عن مقعده فى مجلس النواب بطريقة قانونية انتهت إلى الطعن فى عضويته أمام مجلس النواب، ولكن الرأى القانونى والفقهى المستنير أنقذ الرافعى وحفظه عضوا فى مجلس النواب. ومن العجيب أن المناقشة القانونية التى دارت حول عضوية الرافعى قد تكررت منذ سنوات قليلة فى انتخابات رئاسة مجلس الأمة الكويتى، ووجد أيضا من قال بآراء غير معقولة تماثل ما حدث مع الرافعى، ولا أظن أحدا استفاد من حجية هذا الرأى القديم:

«وقد طُعن فى انتخابى أمام مجلس النواب، واكتنف الطعن بحوث فقهية طويلة فى نصاب الأغلبية، ومدلولها، وفى قيمة هذا الصوت الذى رجح كفتى فى الميزان،

وكان سبباً لنجاحي، وكان محور الطعن أن الأغلبية هى نصف الأصوات زائداً واحداً، وبما أن عدد الأصوات التى أعطيت ٣٤١ فيكون نصفها ١٧٠,٥ زائدا واحدا، وتكون الأغلبية ١٧١,٥ لا ١٧١، وأننى على هذا الحساب ينقصنى نصف صوت! لكن لجنة الطعون رأت أن طريقة الحساب بهذا الشكل غير معقولة، وأن الأغلبية فى هذه الحالة تكون بجبر الكسر، وأقر المجلس وجهة نظر اللجنة، وقرر رفض الطعن».

(٢٧)

ويروى الرافعى بعد هذا تجربته المريرة والصعبة فى الانتخابات البرلمانية الثانية التى أجراها زيور وصدقى فى ١٩٢٥، وهى الانتخابات التى أسفرت عن برلمان جديد تمتع فيه الوفد بالأغلبية، مما حدا بالوزارة القائمة إلى حله :

«تألفت وزارة زيور باشا يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤، وفى ٢٤ ديسمبر استصدرت مرسوماً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، وهكذا عدت إلى مأساة الانتخابات ولم يمض عام على متاعبى فى المعركة الأولى وكنت أتوقع محاربة الوفد لى فى الانتخابات الجديدة بسبب مواقفى فى المعارضة، فبذلت فى هذه المعركة مجهودا مضنيا لا يقل كثيرا عن مجهودى فى الانتخابات الأولى. وإن كان أقصر منها مدى، وكان مما لجأت إليه هذه المرة أن طبعت كتابا عن (أعمالى فى مجلس النواب) أوردت فيه مجموعة أعمالى نقلا عن المضابط الرسمية وأقوال الصحف، ووزعته مجانا فى جميع بلاد الدائرة ليكون شفيعا لى فى إعادة انتخابى، وألمحت فى مقدمته إلى ما سألقاه من المحاربة فى الانتخاب».

....

«وقد رشح الوفد ضدى هذه المرة الأستاذ السعيد محمد سبع بك (وكيل مدير مصلحة الأملاك الآن فى ١٩٥١) وفزت عليه بأصوات قليلة، ولم يكد المجلس الجديد يجتمع يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ حتى حل فى اليوم نفسه، فضاعت مجهوداتى فى الانتخاب سدى».

«وقد عطلت الحياة النيابية بعد هذا الحل نحو ثمانية أشهر، إلى أن عادت على أثر اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥، ويعقب هذا الاجتماع ائتلاف الأحزاب ثم انعقاد المؤتمر الوطنى ثم انتخابات سنة ١٩٢٦».

(٢٨)

ثم يعبر الرافعى عن أساه لعدم ترشيحه فى ١٩٢٦ فى ديالوج فكرى معبر بصورة بليغة عما يفتعل فى نفس السياسى الذى يضطر إلى خوض معارك يعلم مدى خسارته فيها، فإذا هو يؤثر الانسحاب من المعركة مع ما يمثله هذا الانسحاب من ألم نفسى ووجدانى عميق :

«وقد سويت الأزمة تسوية شكلية بأن جعلت دائرة مركز المنصورة من الدوائر التى خصصت للوفد مع (استثناء) ثلاث دوائر منها، فقد اتفق على أنه «يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد فيها»، ومن هذه الدوائر الثلاث دائرة مركز المنصورة، وكلمة (يجوز) وعبارة (استثناء) توحيان إلى الذهن أن كلا من هذه الدوائر الثلاث هى أصلا من الدوائر التى خصصت للوفد ولكن (يجوز) للحزب الوطنى منافسة الوفد فيها، وقد رأيت أن هذه الصيغة تضعف مركزى فى الانتخاب، لأن أقل ما أواجه به أن هذه الدائرة قد خصصت للوفد باتفاق الأحزاب وقد أجيز للحزب الوطنى منافسته فيها، فهى بذلك من حق الوفد ومن حق مرشح الوفد، لكن من باب المجاملة أجيز لمرشح الحزب الوطنى مزاحمة مرشح الوفد فيها».

«وفهمت من ملابسات هذه الأزمة أن الوفد رغم الائتلاف لم ينس لى مواقفى فى المعارضة فى البرلمان الأول، فأصر على إقصائى عن دار النيابة، وتم له ما أراد، وقد درست موقفى فى الدائرة مع لفيف من أنصارى فيها، وبحثنا فيما يكون لهذا القرار من أثر فى احتمال نجاحى أو سقوطى فى الانتخاب، فرجح معظمهم سقوطى، وبخاصة لأن انتخابات هذه السنة (١٩٢٦) كانت أول انتخابات تجرى على درجة واحدة، أى على نظام الانتخاب المباشر، ومن الصعب إقناع نحو عشرة آلاف ناخب

بأنى أكفأ وأفضل من مرشح الوفد! إذ كان لترشيح الوفدى ذاته أثر كبير فى نفوس الجماهير فى ذلك الحين، هذا إلى أن قرار الأحزاب المؤتلفة جعل هذه الدائرة من حق مرشح الوفد بصفة أصلية، وقد ظللت زهاء شهر تقريبا حائرا مترددا بين خوض المعركة أو الانسحاب منها، إلى أن جاء موعد إقفال باب الترشيح للانتخاب وكنت على ترددى إلى آخر لحظة».



هكذا فإن عبد الرحمن الرافعى يقرر الانسحاب من الانتخابات البرلمانية الثالثة التى أجريت فى ١٩٢٦ وكأن ائتلاف الأحزاب أصبح على حسابه هو :

«وأخيراً رجحت عندى كفة الانسحاب، عاملاً بالمثل المشهور (بيدى لا بيد عمرو)، وكان هذا القرار من أشق الأمور على نفسى، لأن معناه إقصائى عن دار النيابة، وعن الحياة البرلمانية، وكم كان ألمى شديداً حين تصورت أن هذا الإقصاء هو المكافأة التى جوزيت بها على حسن قيامى بواجبى فى البرلمان، بل المكافأة على إخلاصى وخدماتى للبلاد طيلة السنوات التى قضيتها فى الجهاد الخالص لله والوطن! وفهمت أن المعارضة مكروهة فى بلادنا، وأن تظاهر السياسيين والحكام بأنهم يعتبرونها ضرورية لاستقامة الحياة الدستورية إنما هو كلام فى كلام، وأنهم يبغون من البرلمان أن يكون أداة تحبيذ وتأييد لجميع تصرفاتهم، سواء كانت على حق أو على باطل، ومن يعارضهم ولو كان على الحق، فالويل له مما يصنعون».

(٢٩)

ونحن نقرأ ما يرويه الرافعى نتعجب من قراره السلبى بالانسحاب من هذه الانتخابات مع أنه هو نفسه فاز فى نفس الدائرة من قبل، ونعجب من أنه لا يذكر اسم المرشح المنافس ولا يقدم نبذة عنه، ولا يقارن بينه وبين المرشحين السابقين الذى فاز هو نفسه عليهما فى المرة الأولى (على عبدالرازق) والثانية (السيد سبع)، وربما كان هو نفسه بمثابة المرشح الوفدى فى هذه المرة، ولكن الرافعى كما رأينا فى الفقرة السابقة يقدم سببا وجيها جدا فى هذه الانتخابات ولم يكن موجودا قبلها وهو أن

الانتخابات البرلمانية الثالثة كانت ستجرى بنظام الانتخاب المباشر مما صعب الموقف أمامه.

ومع هذا فإن الرافعى حفى بأن يركز ويؤكد على معنى الألم الشديد الذى حاق به نتيجة هذا الموقف:

«أثرت تلك المحنة فى صحتى، ولم يكن هذا ضعفاً منى ولا يأساً، ولكنه رد فعل للتأثيرات النفسية التى لا قبل للإنسان على دفعها، فالمرء يستطيع أن يصبر، ويستطيع أن يتجلد، ولكن هذا لا يمنعه من أن يتألم، وما أحق المجاهد بالألم إذا هو رأى من مواطنيه تنكرا له حيث ينتظر منهم التقدير، وحربا عليه حيث ينتظر التعضيد والتشجيع!».

❑

ويصل الرافعى فى تصويره لمعاناته إلى أن يتحدث بأسى شديد عن أنه نجا من أن يلقى مصير مَنْ يسميهم شهداء الانتخابات:

«وظللت أشهرا عدة أعالج هذه الحالة النفسية وألتمس مخرجا من هذا الضيق، خاصة عندما تذكرت مصير إخوان لى فى الجهاد برّح بهم الألم فى مثل هذه الظروف، فأودى بحياتهم، فإنى على يقين من أن سقوط عبد اللطيف بك المكباتى فى انتخابات سنة ١٩٢٤، وعبد اللطيف بك الصوفانى فى انتخابات سنة ١٩٢٥،وأحمد بك لطفى فى انتخابات سنة ١٩٢٦، كان من الأسباب التى عجلت بوفاتهم فى السنوات التى سقطوا فيها، حقاً إن لكل أجل كتابا، لكن الأسباب مرتبطة بمسبباتها، والنتائج مرهونة بمقدماتها».

(٣٠)

ونأتى إلى ثالث انتخابات تقدم لها الرافعى، وهى انتخابات مجلس الشيوخ فى عام ١٩٣٩ وقد فاز فيها بالتزكية، وسنرى مما يرويه الرافعى عن خوضه هذه الانتخابات أنه يكاد يدين بفوزه للقدر وحده، مع أنه يشير بصراحة إلى معاونة وترحيب ودعم لقيه من كل من رئيس الوزارة القائمة وقتها (على ماهر) وأحد

أقطاب حزب الأحرار الدستوريين (محمد عبدالجليل أبو سمرة باشا)، ولنقرأ هذه التفاصيل المهمة:

«إن القدر وحده هو الذى أعادنى إلى الحياة البرلمانية سنة ١٩٣٩ بعد أن أقصتنى عنها الحزبية الوفدية نيفا وثلاث عشرة سنة».

«فى سبتمبر من تلك السنة (أى ١٩٣٩) توفى المرحوم محمد محمد الشناوى بك عضو مجلس الشيوخ عن دائرة كفر بدواى بمديرية الدقهلية (كان اسمها من قبل دائرة فارسكور وعدل إلى كفر بدواى سنة ١٩٣٨، ثم عاد اسمها القديم «دائرة فارسكور» سنة ١٩٤٩) ، وهى تضم بلادا من مركز المنصورة ومركز فارسكور وتمتد إلى شطوط دمياط».

«وأهل هذه البلاد يعرفوننى حق المعرفة، ويذكرون مواقفى فى مجلس النواب الأول والذى يليه، وكثيرون منهم كانوا يتوقون إلى أن أعود إلى الحياة البرلمانية سواء فى مجلس النواب أو فى مجلس الشيوخ، وكان الوفد قد قرر عدم الترشيح للمراكز التى تخلو وقتئذ فى البرلمان بحجة تدخل الحكومة فى انتخابات سنة ١٩٣٨، وهذا القرار لم يكن له مدى زمنى معلوم».



ويعترف الرافعى بأنه استأذن عائلة الشناوى فى الترشيح فى هذه الدائرة التى خلت بوفاة عميدهم:

«على أننى قد أعربت لإخوة الشناوى بك عن رغبتى فى ترشيح نفسى لهذه الدائرة وسألتهم هل أحد منهم يرغب فى الترشيح لها، فأجابونى بالسلب».

«فاستخرت الله واعتزمت ترشيح نفسى لهذه الدائرة، وقدمت أوراق ترشيحى بمديرية الدقهلية يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩، لكن سرعان ما ظهر لى منافس من حزب الأحرار الدستوريين الذين كانوا أصحاب الغالبية فى انتخابات سنة ١٩٣٨، وأعرب عن رغبته فى ترشيح نفسه، وأيده حزبه فى ذلك».

«ومن حسن الحظ أن حزبه كان قد ترك الحكم قبيل ذلك، إذ استقال محمد محمود باشا أو طلب إليه أن يستقيل فى أغسطس سنة ١٩٣٩، وتولى الوزارة على ماهر باشا ولم يشترك فيها حزب الأحرار الدستوريين، على أنهم بوصف كونهم

أصحاب الغالبية فى مجلس النواب كان لهم صوت مسموع فى الحكومة، وقد أرادوا أن يرشحوا واحدا منهم لهذه الدائرة التى خلت، ليزيدوا من عدد ممثليهم فى مجلس الشيوخ».

(٣١)

كما يشير عبد الرحمن الرافعي باعتزاز إلى وقوف أعيان المنطقة بجانبه، وكأنما يفوز الرافعى حين تكون الانتخابات على درجتين، ويخشى عدم الفوز حين تكون الانتخابات مباشرة:

«ولكن أعيان المنطقة وقفوا بجانبى موقفا مشرفا كان له أثره فى نجاحى بالتزكية، ذلك أنهم صارحوا عبدالجليل أبو سمرة باشا بأنهم مع صداقتهم له ولعائلة أبو سعدة (عائلة المرشح الدستورى) وعائلة أبو سمرة فإنهم لا يمكن أن يؤثروا مرشح الأحرار الدستوريين علىّ، ولابد أنهم سيكونون فى صفى إذا حصلت المزاحمة بيننا، فاستجاب عبد الجليل باشا إلى ندائهم، وارتضى أن يقنع قريبه بتنازله عن التقدم للترشيح، ولم يرض هذا الموقف زعماء الحزب فى مصر، ولاموا عبدالجليل باشا على تسببه فى خسارة الدائرة وتضييعها على حزبهم! فاعتذر بأن أقرباءه وأصدقاءه فى المنطقة أصروا على خذلان مرشحهم إذا هو تقدم ضدى، فسكتوا على مضض».

«ومن ثم لم يتقدم ضدى أى مرشح آخر، وانتهت الأيام العشرة المحددة للترشيح بسلام، وبذلك صرت عضواً فى مجلس الشيوخ منذ الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩».



ثم يسجل الرافعى تنويها بفضل على ماهر باشا رئيس الوزراء فى ذلك الوقت:

«ومن الحق فى هذا المقام أن أنوه بفضل على ماهر باشا فى نجاحى، فإنه رحب بترشيحى ترحيبا حارا، وكان وقتئذ رئيسا للوزارة، فكان لترحيبه صداه فى رجال الإدارة، كما كان له أثره فى تسهيل انسحاب مزاحمى الدستورى، إذ قطع الأمل من مساعدة الإدارة له».

ويبدى الرافعى سعادته بعودته إلى الحياة النيابية بعد الانقطاع الذى حرمه من هذا الشرف طيلة ثلاثة عشر عاما:

«عدت إذن إلى الحياة البرلمانية وانتظمت فى صفوف المعارضين، وكان الوفد يومئذ فى المعارضة يشغل مقاعدها فى مجلس الشيوخ، وكان له عدد وافر فيها، بخلاف مجلس النواب، وقد تضامنت معهم (عن عقيدة) فى المعارضة، وفى خطبتى الأولى التى ألقيتها فى المجلس بجلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ لمناسبة الرد على خطاب العرش نوهت إلى أنهم فيما مضى (سنة ١٩٢٤) كانوا لا ينظرون بعين الارتياح إلى مواقفنا كمعارضين، وها قد دارت الأيام فجمعتنا صفوف المعارضة، وكانت خطبتى تحمل فى طياتها معنى عتابهم على محاربتهم لى فى الماضى».

ومن حق القارئ أن يسأل: هل كان المعنى الذى يقصده الرافعى هو العتاب أم الشماتة؟

(٣٢)

ونأتى إلى رابع الانتخابات البرلمانية التى قدر للرافعى أن يخوضها، وهى انتخابات مجلس الشيوخ فى دائرة فارسكور (فى أبريل ١٩٥١)، وهو يلقى اللوم على فؤاد سراج الدين فى سلسلة الترتيبات المحكمة التى قادت إلى خسارته هذه الانتخابات، وقد بدأت هذه السلسلة المحكمة باستقالة محمد عبد الرحيم سماحة [وهو من أبناء مدينة فارسكور، ولكن الرافعى لا يشير إلى هذا] من عضوية النواب لكى يخوض المعركة أمام الرافعى، ويورد الرافعى انطباعاته عن هذه الخطوة فى إطار أساه من تصرفات الوفد معه، وهو يعترف أو يذكر أنه لم يكن وديا فى تعامله مع وزارة الوفد الأخيرة، ولم يسكت عن معارضتها فى مجلس الشيوخ حيث كان أحد أقطاب المعارضة فيه، وإلى هذا السبب يعزو الرافعى موقف الوفد منه فى انتخابات الشيوخ ١٩٥١:

«وإذ كانت مساوئ وزارة الوفد فى سنة ١٩٥٠ و١٩٥١ قد فاقت كل مساوئ له فى أى عهد مضى، فلم يكن فى استطاعتى أن أسكت عن معارضة سياسة الوفد فى

الحكم، ومع ذلك فإن معارضتى كانت غاية فى الاعتدال وضبط النفس، لكن هذا المسلك قد أثار علىّ غضب الوفد، وزعامة الوفد، تماما كما حدث لى سنة ١٩٢٥ و١٩٢٦ و١٩٣٦، فلما حل موعد التجديد النصفى رشح الوفد ضدى فى دائرة الشيوخ محمد عبدالرحيم سماحة، وكان عضوا بمجلس النواب».



ويصل الرافعى إلى أن يقرر ما استشفه بوضوح فى مرحلة مبكرة من مجريات الانتخابات والاستعداد الوفدى لها:

«وقد فهمت من ملابسات هذا الترشيح أن المقصود منه إقصائى عن المجلس، لأنه إذا كان الغرض منه هو الاستفادة من مواهب منافسى، فإن فى مجلس النواب متسعا لها، ومع هذه الملابسات فقد خضت معركة الانتخاب،وكان ذلك فى أبريل سنة ١٩٥١، ولو تركت حكومة الوفد الانتخاب حرا لما كان هناك شك ـ فيما أعتقد ـ فى نجاحى، لأن الوعى القومى قد تنبه بحيث يمكن للناخبين لو تركوا أحرارا أن يختاروا الأصلح لعضوية المجلس، وكان الواجب على الوفد وقد ظفر بالأغلبية فى مجلسى البرلمان أن يحترم حرية الانتخاب فى الدوائر التى خلت فى عهده، ولكن الحكم المطلق ـ وهو شعار الوفد ـ يولد فى النفوس نزعة التمادى فى الاستبداد والطغيان ومحاربة الحرية أينما وجدت».



ويضيف الرافعى بعض الرتوش إلى ما يرويه عن جو الانتخابات البرلمانية لمجلس الشيوخ فى ١٩٥١:

«وبرغم أن الأحزاب المعارضة، توقعا لهذه النتيجة، قد أضربت عن دخول انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥١، ولم يبق إلا ثلاث عشرة دائرة جرت فيها الانتخابات، ومنها دائرتى، فإن وزارة الوفد قد أتت فيها من صنوف الضغط وضروب الإرهاب والتزييف ما لم يحدث مثله فى عهد أية وزارة أخرى، وتولى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وقتئذ الإشراف على هذه العملية الإجرامية، ففاز مرشحو الحكومة فى جميع هذه الدوائر ولم ينجح أحد من المعارضين أو المستقلين فيها».

ويصل أستاذنا عبدالرحمن الرافعي بعد هذا كله إلى تقرير أن فؤاد سراج الدين تفوق على إسماعيل صدقى فى القدرة على العصف بحرية الانتخابات، وهو يقرر بكل صراحة أن إسماعيل صدقى كان أرحم وأخف من سراج الدين، أما الأخير فإنه سخر كل قوى الشر لإنجاح كل مرشحى الحكومة فى الدوائر التى أجريت فيها الانتخابات:

«وتبين من المقارنة بين الماضى والحاضر أن إسماعيل صدقى كان أرحم من فؤاد سراج الدين فى التدخل فى الانتخابات، وأخف وطأة، فقد أجرى صدقى باشا انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦، فترك حوالى نصف الدوائر حرة لم تتدخل فيها الحكومة بأى وجه، وتدخل تدخلا هينا فى نصف الدوائر الأخرى، أما فؤاد سراج الدين فقد أبى إلا أن يعصف بحرية الانتخابات، فى كل الدوائر، وسخر قوات الشر والإجرام لإنجاح مرشحى الحكومة فيها جميعا».

«ولم أتأثر كثيرا هذه المرة مما فعله الوفد معى فى الانتخاب، ويظهر لى أن هذا يرجع إلى اعتيادى محاربة الوفد لى سنة ١٩٢٤ و١٩٢٥ و١٩٣٦، وإلى أنى لم أخسر المعركة بمقدار ما خسرها الوفد معنويا ووطنيا».

(٣٣)

وينتهز الرافعي فرصة كتابته لمذكراته هذه ليشير إلى بعض نصوص الشكاوى التى تقدم بها، والأمثلة التى ساقها فى هذه الشكاوى للدلالة على مدى التعسف الذى لقيه من وزارة الوفد والإدارات الحكومية التى سيرتها هذه الوزارة من أجل إحكام السيطرة على النتيجة لصالحها:

«... ولا أذيع سرا إذا قلت لكم أنى شكوت لسعادة مدير الدقهلية مشافهة وبالتليفون فى كل يوم تدخل الإدارة عشرات المرات،وكان يعدنى كل مرة بأنه سيوقف هذا التدخل دون أن أجد نتيجة لهذه الوعود، وأما إعطاؤه إجازة لمأمور مركز المنصورة (قريب مرشح الحكومة) عقب شكواى من تدخله فقد تبين لى أن المقصود من هذه الإجازة هو إفساح المجال لحضرته ليمر باستمرار ليلا ونهارا مع قريبه فى معظم بلاد الدائرة والتنبيه على العمد والمشايخ بأن الحكومة يهمها نجاح مرشحها».

«ومما فعله هذا المأمور أنه فى اليوم السابق للانتخاب حصل من المديرية على أسماء المندوبين الذين اخترتهم عنى فى جميع لجان الانتخاب، رغم سرية هذه البيانات وتسنى له ولرجال الإدارة بهذه الوسيلة معرفة أسمائهم جميعا وتهديدهم شخصيا وتشريدهم لكيلا يحضروا عملية الانتخاب، وقد وصلوا فعلا إلى هذا الغرض».

«ومن الأمثلة على ذلك أنه فى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليلة الانتخاب دق جرس التليفون فى منزل صهرى بالمنصورة وإذا بالمتكلم أحد مندوبىَّ فى لجنة كفر العرب من بلاد مركز فارسكور يحدثنى من دمياط ويخبرنى فى لهجة من الهلع والفزع أن عمدة كفر العرب وخفراءها نبهوا عليه وعلى الوكيل الذى اخترته فى هذه اللجنة بأن الإدارة تأمرهما بمغادرة البلدة وتهددهما بالحبس إذا لم يغادراها واضطرهما العمدة والخفراء تحت تأثير هذا التهديد إلى مغادرة البلدة ليلا إلى دمياط، وتبين لى فى الصباح أن معظم مندوبىَّ فى اللجان منعوا بهذه الطريقة من حضور عملية الانتخاب وخلت معظم اللجان من وجود ممثلين لى مما سهل مأمورية رجال الإدارة فى تسويد تذاكر الانتخاب».

(٣٤)

ويمضى صاحب هذه المذكرات فى تقديم أدلة أخرى على هذا التعسف الوفدى، ولست أظن الرافعى بعد هذا كله ملوما فيما يتخذه من مواقف مع الوفد، ومع أنى لست من أنصار محاباة أهل القلم وظلم غيرهم، إلا أننى أعجب لذكاء فؤاد سراج الدين كيف لم يستوعب هذا الرجل الذى كانت له بالفعل مؤلفاته القيمة عن الحركة الوطنية، هل ظن سراج الدين أنه بإسقاطه فى معركة انتخابات برلمانية سيقضى على كل أثره فى تسجيل التاريخ متأثرا بالطبع بتجربة مريرة، أم أن سراج الدين لم يكن واعيا بقيمة الرافعى، أم أنه كان قد وصل من الثقة إلى أن شيئا من هذا كله لا يهمه؟

على كلٍ فإن هذه الأسئلة تبقى حبيسة كتاب كهذا الذى أكتبه، كما ظلت رواية الرافعى حَبيسة كتابه، إلى أن تتيح الظروف لشعبنا أن يقرأ:

«ومن أمثلة التدخل أن الإدارة فى ليلة الانتخاب حققت مع بعض العمد بدعوى مساعدتى فى الدعاية الانتخابية، فى الوقت الذى أوحت إلى معظم العمد بإقامة حفلات فى بلادهم لتأييد مرشح الحكومة».

«وأن مندوب مرشح الحكومة أمر ضابط البوليس فى صبيحة يوم الانتخاب بالقبض على محام من أنصارى فنفذ الضابط الأمر، واستمر المحامى محبوسا من الساعة التاسعة صباحا حتى الرابعة والنصف مساء أى طيلة يوم الانتخاب تقريبا مما ترتب عليه تشتيت أنصارى من الناخبين وإلقاء الفزع فى نفوسهم».

«وفى يوم الانتخاب لم تكن تمر عشر دقائق إلا وتبلغنى أنباء التهديد الواقع على الناخبين فى جميع اللجان واحتشاد جنود البوليس والخفراء والضباط والعمد وتهديدهم الناخبين لانتخاب مرشح الحكومة، وكنت أبلغ المدير هذه الشكاوى تليفونيا، وكان الجواب فى كل مرة أنه سيتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع التدخل! وأخيرا رأيت من العبث أن أبلغه الشكاوى لكثرتها ولعلمى ألا جدوى ولا فائدة منها».

«وإننى أذكر سعادة المدير فى هذا السياق بما قاله لى شخصيا قبل الانتخاب بأسبوعين من أنه قد أبلغ وزارة الداخلية بما عرفه من تحرياته فى بلاد الدائرة،وهو أنه إذا استمرت الحالة طبيعية والإدارة على الحياد فإن أمل مرشح الوفد فى النجاح مفقود».

«فإذا كان هذا هو رأى المدير فى نتيجة الانتخاب قبل موعده بأسبوعين فبماذا يمكن أن نفسر النتيجة التى ظهرت سوى أنها الأثر المباشر للتدخل الإدارى السافر؟».

«وقد فاتنى أن أذكر فى هذا المقال تعاون رجال خفر السواحل مع رجال الإدارة فى إسقاطى، فإن بعض بلاد الدائرة كعزبة البرج وغيط النصارى تقع فى مناطق خفر السواحل فتبارى رجالها الرسميون من ضباط وجنود مع رجال الإدارة فى الضغط على الناخبين، ونالوا بغيتهم! وثناء رؤسائهم».

(٣٥)

نأتى إلى إسهامات الرافعى فى الحزب الوطنى، ونحن لا نراه حفيا بأن يذكر لنا

الكـثير مـن هذه الإسـهامات، وربمـا يعود هـذا إلى طبيعة أنـشطـة الحزب الوطـنى المحدودة فى الحياة السياسـية، وهى إسهامات فكرية أكثر من كونها عـملية، كما أنها إسهامـات إشعاليـة [أى تكفل بدء الـنشاط] أكثـر من كونها اسـتمرارية [أى تـكفل اسـتمراره]، ومع هـذا فقد كانـت للرافـعى بلاشـك إسهامات بـارزة فى نشـاط هذا الحزب الذى ظل على ولائه له والانتماء إليه طيلة حياته السياسية.

ومن الجدير بالذكر أن الـرافعى قد وصل إلى منصب السكرتيـر العام للحزب فى بداية الثلاثيـنيات، وما لم يذكره هو فى هذه المذكرات أن الحـزب فى ذلك الوقت لم يكن معارضا لصدقى على نحو مـا عارضه الوفد والأحرار الدستوريون، بل وحزب الاتحاد الذى كان الملك نفسه قد أوحى بتأسيسه.

وقد وصل إسماعـيل صدقى باشا فى بعـض الأحيان إلى أن يستغل هـذه المفارقة فى أن يعلـن أنه إذا كانت ثلاثة أحـزاب تعارضه فإن حزبـين يؤيدانه، يقـصد حزبه: حزب الشعب والحزب الوطنى الذى أصبح الرافعى فى ذلك الوقت سكرتيرا له.

كذلك ينـبغى لنا أن نشـير إلى حقيقـة أن عبد الرحمن الـرافعى أصبح سكـرتيرا للحزب بسبب قبول السكرتير الانضـمام إلى سلك القضاء، وكان الرافعى هو الآخر مرشحا لهذا الانضمام كما سنرى، لكنه آثر البقاء محاميا على نحو ما سنرى.

وسنبدأ هنا فى حديـثنا عن نشاط الرافعى فى الحزب الوطنى بإثبـات حقيقة مهمة تتعلق بتاريخ الحركة الوطنيـة، وهى ما ذكره الرافعى فى هذه المذكرات من أن الحزب الوطنـى كان يتبـنى صورة من صـور التمويـل للصحـف البريطـانية قام بـها الحزب الوطنى فـى مرحلة مبكرة، من سـعى الوطن إلى الاستقلال والخـلاص من الاحتلال البريطـانى، ونحن نجد هذا المعـنى واضحا فى نص خـطاب بعث به محمـد فريد إلى الرافعى وأثبت الرافعى نصه فى مذكراته:

«جنيف فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢»

«أخى الصادق رفع الله مقامه».

«تسلمت بيد السرور جوابك رقـم ١٤ الجارى، وأثلج صدرى ما به من العبارات الدالة على الصدق والإخلاص للوطن الأسيف، لدى الآن مسألة مهمة جدا أحب أن تهتم بهـا أنت والإخوان، وهى أننا كنا معتـادين على مساعدة جريدة «إجـيبت» التى تصدر بلوندرة بمائتى جنيه سنوياً دفعـناها تماماً فى سنة ١٩١١، ودفعنا جزءا منها فى

أوائل سنة ١٩١٢ وهو ٤٠ جنيهاً فقط، فقام مستر بلنت وإخوانه بمصروفها [يقصد : بنفقاتها] إلى آخر عدد ظهر منها (ووصلنى صباح اليوم) بمساعدة بعض الطلبة بانجلترا، واليوم كتب لى المستر بلنت بعدم إمكان اللجنة القيام بنشرها ما لم ندفع له إعانة سنوية قدرها مائتا جنيه. وفى نظرى أن بقاء هذه المجلة فى عالم الوجود ضرورى لنا الآن، خصوصاً وقد أصبحنا بلا لسان يعبر عن أفكارنا فى مصر إلا (الشعب)، وطبعاً هو قصير العمر مادامت الوزارة الحالية موجودة».

«فأرجوك التكلم فى هذه المسألة مع الإخوان لجمع هذا المبلغ، ولو على قسطين، يدفع الأول فى شهر يناير والثانى فى أبريل مثلا، لأنه لا يصعب على الأمة التى تجود بمئات الآلاف من الجنيهات ألا تبخل بمائتى جنيه فقط لمثل هذا العمل المفيد. إنى أشتغل الآن فى وضع رسالة صغيرة بالفرنساوية أشرح فيها الأسباب التى أوصلت الدولة العلية لهذه النقطة الخطرة وهذا المركز الحرج، وربما ظهرت هذه الرسالة فى بحر يناير».

«وفى الختام أهديك أنت وجميع الإخوان مزيد سلامى ووافر تحيتى.. دمت لأخيك أو والدك المخلص».

«د. محمد فريد»

(٣٦)

وهذا هو الرافعى فى منتصف كتابه يروى باختصار طبيعة الأنشطة الحزبية التى قام بها ووجهها حين أصبح سكرتير الحزب الوطنى فى نهاية عام ١٩٣٢، وسوف نلاحظ أن هذه الأنشطة ظلت فى إطار ما هو معروف عن طبيعة نشاط الحزب الوطنى من ناحية، والنظرة الفكرية للرافعى نفسه من ناحية أخرى، فهو رجل مفكر، مؤرخ، أديب، معنى بالخلود، وبالمعانى المرتبطة به قبل أن يعنى بالحياة المضطربة من حوله:

«بعد أن عُين محمد زكى على بك (باشا) مستشارا بمحكمة الاستئناف فى أواخر سنة ١٩٣٢، انتقلت إلى القاهرة، وحللتُ محله فى مكتبه الذى أخلاه منذ تولى القضاء، وقد شغر مركز سكرتير الحزب الوطنى الذى كان يشغله زكى بك،

فانتخبتنى اللجنة الإدارية بجلستها المنعقدة يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ سكرتيرا للحزب، ولم أكن قد عدت بعد إلى الحياة البرلمانية، إذ لم أنتخب عضوا بمجلس الشيوخ إلا فى أكتوبر سنة ١٩٣٩».

«توليت أعباء السكرتارية بقدر ما وسعنى الجهد، فتجدد النشاط فى الحزب وبرزت توجيهاته فى الشئون العامة، بحيث كنا نتتبع ما يقع من تطورات فنبادر إلى الجهر برأى الحزب فيها وبالسياسة التى تقتضيها مصلحة البلاد».

«وكان أول بيان نشرته الصحف بتوقيعى بصفتى سكرتيرا للحزب الوطنى فى٥ يناير ١٩٣٣ متضمنا قرارا من اللجنة الإدارية بتوضيح خطة الحزب حيال الموقف السياسى وقتئذ، ولاسيما ما كان خاصا بالمساعى التى كانت تبذلها الوزارة القائمة (وزارة إسماعيل صدقى باشا) لعقد معاهدة مع الحكومة البريطانية».



وعلى هذا النحو تمضى إسهامات عبد الرحمن الرافعى الحزبية التى قد تكون فى نظر الكثيرين أميل إلى البروتوكول منها إلى الكفاح الوطنى أو الدينامية السياسية.



ونحن نجد الرافعى على سبيل المثال فخورا أيضا بأنه كان الرجل الذى تولى ابتداع فكرة زيارة قبرى الزعيمين وإحياء ذكراهما:

«وابتكرت فكرة زيارة قبر مصطفى كامل وقبر محمد فريد، جماعة فى أيام الأعياد، بعد أن انقطعت سنين طويلة، فكنا نذهب إلى الضريحين ونلقى الكلمات الوطنية المناسبة».

«وأذكرأن أول مرة ذهبنا فيها جماعة إلى قبرى الزعيمين كانت فى يناير سنة ١٩٣٣».

«وأخذت بوصفى سكرتيرا للحزب الوطنى أكتب سنويا المقالات عن ذكرى مصطفى كامل وذكرى محمد فريد، وذكريات الحوادث التاريخية المهمة كضرب الإسكندرية واحتلال العاصمة واتفاقية السودان.. إلخ».

ولا يخلو الأمر فى إنجازاته الحزبية بالطبع من النجاح فى إنجاز بعض مظاهر النشاط الاجتماعى:

«وأنشأنا ناديا فخما للحزب بشارع قصر العينى فى ملتقاه بشارع دار النيابة».

وقد كان من المنطقى أن يتبنى الرافعى بحكم شخصيته وثقافته فكرة إقامة ضريح لمصطفى كامل ومحمد فريد، وقد فعل الرجل، ومن غرائب الأقدار أنه دُفن (هو الثالث) فى هذا الضريح الذى لم يتم نقل رفات الزعيمين الكبيرين إليه إلا بعد قيام الثورة، ولا أستطيع أن أبدأ فى رواية ما كتبه الرافعى من دون أن أشير إلى موقفين آخرين جديرين بالتأمل، ذلك أن أحمد لطفى السيد كان صاحب فكرة إقامة تمثال مصطفى كامل على الرغم من أنه كان معارضا له فى حياته، وأن تمثال مصطفى كامل ظل حبيسا فى مدرسة حتى نصب فى الميدان الذى يحمل اسمه على عهد وزارة على ماهر الثانية (١٩٣٩) بناء على قرار الوزارة السابقة وهى وزارة محمد محمود باشا فى ١٩٣٨:

«أقيم ضريح مصطفى كامل القديم فى المدفن الذى شيده الزعيم لوالدته بشارع المغافر بمدافن الإمام الشافعى، وقد شيعها إلى مرقدها الأخير سنة ١٩٠٧، ودفن إلى جوارها سنة ١٩٠٨، ومن يومئذ لم تعمل يد فى إصلاح هذا المدفن أو تجديده، حتى أخذ التصدع يظهر فى سقفه وجدرانه سنة ١٩٣٩، وصار يُخشى على الضريح الطاهر أن يستهدف للأمطار والأعراض الجوية فى شتاء ذلك العام».

«ففكرت مع لفيف من إخوانى فى تدارك هذا التصدع، وألفنا فى أواخر سنة ١٩٣٩ لجنة لإصلاح الضريح، وتم لها جمع مبلغ يسير اكتتب به تلاميذ الفقيد وأنصاره والمعجبون به، فرممنا ضريحه ترميما جزئيا، ولم يعد مع ذلك فى حالة تليق بمكانة الزعيم، فاقترحت فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ لمناسبة نظر ميزانية وزارة الأشغال اعتماد مبلغ خمسين ألف جنيه لتشييد مدفن جديد يضم رفات الزعيم، ووعدت الحكومة فى هذه الجلسة بتنفيذ هذا الاقتراح، ووضعت تصميم المدفن الجديد، وأقيم فى ميدان صلاح الدين بجوار القلعة، وتم تشييده فى أواخر سنة ١٩٤٩».

«أما ضريح محمد فريد القديم فهو فى مدفن العائلة بجوار مقام السيدة نفيسة رضى الله عنها، وقد أقيم القبر على عجل، وبقى طوال السنين عرضة للعراء والأمطار فى حالة لا تتفق ومنزلة الزعيم الشهيد الذى ضحى فى سبيل مصر بماله

وصحته ونفسه وحياته، وقد اقترحت عندما كنت وزيراً فى وزارة حسين سرى باشا الائتلافية أن ينقل إلى جوار مصطفى كامل، فقرر مجلس الوزراء فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ نقل رفات المرحوم محمد فريد إلى جوار مصطفى كامل بالمدفن الجديد، وهكذا يتاح للزعيمين العظيمين والصديقين الوفيين أن يلتقيا بعد طول النوى، ويضمهما قبر واحد، بعد أن فرق الزمن بينهما نيفا وأربعين سنة، وأصبح الضريح الجديد «ضريح مصطفى وفريد».

من الجدير بالذكر أن نشير إلى أن ثورة ٢٣ يوليو قامت بنقل رفات مصطفى كامل ومحمد فريد إلى هذا الضريح ثم ضم إليهما جثمان عبدالرحمن الرافعى غداة وفاته يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٦.

(٣٨)

ونأتى إلى حديث الرافعى عن الأدوار السياسية التى قدر له أن يؤديها فى الفترات التى شارك الحزب الوطنى فيها فى ائتلافات قومية، وسنرى شعورين متناقضين: الشعور الأول مفعم بالرضا تجاه ائتلاف ١٩٣٥ على نحو ما سنرى، أما الشعور الثانى فقلق وحافل بالحيرة من موقف الوفد فى نهاية عهد الوزارة الائتلافية فى ١٩٤٩ برئاسة حسين سرى، ونحن نعرف [الآن] أن الوفد هو الذى سعى بالاتفاق مع كريم ثابت وحسين سرى (على نحو ما اعترف كريم ثابت فى مذكراته) إلى فض الوزارة الائتلافية من أجل تشكيل وزارة محايدة تجرى الانتخابات، وسنرى الرافعى حريصا على أن يتجنب ذكر دور رئيس الوزراء واسم سراج الدين على نحو محدد فى فض الائتلاف، لكنه يظهر حيرته بوضوح.

أما حديثه عن ائتلاف ١٩٣٥ فيأتى كما ذكرنا مفعما بالرضا وهو يقول:

«ويلاحظ أن الحزب الوطنى مُيز عن الأحزاب الأخرى (عدا الوفد) فقد كان له ممثلان فى الجبهة، فى حين أن لكل حزب آخر ممثلا واحدا، وكان هذا التمييز تقديرا لحسن بلائه فى سبيل الائتلاف وجهاده الماضى الطويل».

«تألفت الجبهة الوطنية على أساس دستور سنة ١٩٢٣، ثم على أساس آخر انفصل فيه الحزب الوطنى عن الأحزاب الأخرى مع بقائه فى الجبهة ركنا من أركان

الائتلاف، وهو العمل على عقد معاهدة بين مصر وانجلترا طبقا لنصوص المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات النحاس ـ هندرسن فى ربيع سنة ١٩٣٠».

«واختيرت لجنة تحرير لوضع صيغة الكتاب الذى اتفقت الجبهة على رفعه إلى الملك فؤاد بإعادة دستور سنة ١٩٢٣، وقد اجتمعت هذه اللجنة يوم الأربعاء ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بنادى المحامين (بشارع فؤاد وقتئذ) وكانت مؤلفة كما يأتى: مكرم عبيد عن الوفد، وأنا عن الحزب الوطنى، ومحمد حسين هيكل عن حزب الأحرار الدستوريين، وأحمد كامل عن حزب الشعب،ومحمد حلمى عيسى عن حزب الاتحاد».

«وفى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ وقع رؤساء الأحزاب والمستقلون على كتاب الجبهة إلى الملك ورفع إليه وتسلمه على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى وقتئذ، وفى ذات اليوم صدر المرسوم الملكى بعودة دستور سنة ١٩٢٣، وجرت الانتخابات العامة لمجلسى النواب والشيوخ فى مايو سنة ١٩٣٦».



وهذا هو حديث الرافعى عن انفضاض الوزارة الائتلافية فى ١٩٤٩، ومن الواضح أن الرافعى لم يكن يعلم بما رواه كريم ثابت فى مذكراته عن تعمد الوفد بالاتفاق مع حسين سرى فض الائتلاف القائم، وهو لهذا ورغم محبته لسرى باشا يظهر لوما له على عدم قبول التحكيم، ويشير إلى ما لم يحط به علما من تنكر وزراء الوفد للائتلاف:

«وكان يمكن لرئيس الوزارة أن يتغلب مع ذلك على تيارات الشقاق ويعيد إلى الائتلاف كيانه، لأن عقبات جوهرية قد تخطتها الوزارة واجتازتها بسلام، ولم يكن بقى سوى عدد قليل من الدوائر الانتخابية اشتد عليها الخلاف بين الوزراء الوفديين والأحرار الدستوريين، وقد وافقت اللجنة الوزارية الموكول إليها تقسيم الدوائر على تحكيم رئيس الوزراء فى أمر هذه الدوائر، لكن لسبب لا أعرفه تنحى رئيس الوزارة عن قبول هذا التحكيم، ولو أنه قبله لانتهى الخلاف على الدوائر المعدودة التى كانت مثار الخلاف، ويبدو لى أن عاملا جديدا ظهر فى محيط الوزارة وعجل بسقوطها قبل أن تتم مهمتها، وهو أن الوزراء الوفديين أخذوا يتنكرون للائتلاف ويعملون على إسقاط الوزارة لتحل محلها وزارة محايدة، وتلك كانت أمنيتهم بل أنشودتهم القديمة».

(٣٩)

وتحفل مذكرات الرافعى بحديث مطول فى أكثر من موضع عن جهوده فى الحركة التعاونية، وهى جهود ذات قيمة كبيرة فى هذه الحركة، وليس هذا الكتاب مجالا لتلخيصها، لكننا سنكتفى بتصوير هذه الجهود بإيراد فقرة من حديثه عن مؤتمر التعاون الذى أقيم بالمنصورة سنة ١٩٤٣ :

«... أقيم المؤتمر فى سينما «ركس» بالمنصورة بالسكة الجديدة، وكان المكان غاصا بالمدعوين من كبار الأعيان والموظفين والمثقفين من مختلف الطوائف، وكان من خطبائه مدير الدقهلية وقتئذ محمود حسيب بك، وقد أشار فى خطبته إلى مَنْ خدموا التعاون فى مصر، وذكرنى منهم، فما أن سمع الجمهور اسمى حتى ضج المكان بالتصفيق الحاد المتكرر حتى اضطررت أن أقف وأشكرهم مبتسما، فزاد التصفيق حدة وتكرارا، فاغتبطت فى خاصة نفسى لهذه الظاهرة المفاجئة، وعلمت أن منزلتى فى النفوس أكبر مما ظننت، وأنه لا يجوز للمجاهد أن ييأس من أن هذه الأمة تقدر يوما عمله وجهاده».

وليس من شك أن جهود الرافعى فى الحركة التعاونية بحاجة إلى دراسة كفيلة بإثبات فضله وفضل الرواد من أمثاله على هذه الحركة التى لا تزال تعانى فى وطننا من ضعف التقدير لجدواها وفائدتها بل ولأهميتها والحاجة الملحة إليها.

ومع هذا فإننا نكتفى هنا بأن نشير على القارئ بأن يرجع إلى الجزء الخاص بهذه الحركة من مؤلفات الرافعى، ومنها مذكراته، وكتابه القيم عن «نقابات التعاون الزراعى».

(٤٠)

ونأتى بعد هذا كله إلى الحديث عن المهن التى أتيح للرافعى أن يمارسها، ومن الطريف أنه اعتذر عن العمل فى القضاء، وبدأ بالعمل فى المحاماة ثم تركها إلى الصحافة ثم سرعان ما عاد إلى المحاماة على نحو ما أشرنا فى بداية هذا الباب، وبقى يمارسها طيلة حياته بالإضافة إلى عمله السياسى والحزبى، وما نذر له نفسه من كتابة

التاريخ، ونبدأ بأن نورد ما يرويه عن اعتذاره عن قبول منصب الاستشارة ومبرراته لهذا الاعتذار، وهى مبررات عاقلة موضوعية ذكية:

«فى سنة ١٩٣٢ عندما عُين مصطفى الشوربجى بك ومحمد زكى على بك (باشا) مستشارين بمحكمة الاستئناف، أفضى إلىّ المرحوم فؤاد بك حمدى بأن على ماهر باشا وزير العدل وقتئذ يسره أن يعيننى مستشارا، وقال لى إذا كنت تقبل هذا المنصب فإنى مبلغ جوابك إلى ماهر باشا، فأعربت له عن رغبتى فى بقائى محاميا، ورجوته أن يبلغ ماهر باشا شكرى وتقديرى لثقته فىّ».

«وكان فؤاد بك حمدى يميل فى خاصة نفسه إلى أن أبقى كما كنت، لأنه لم يكن يريد لى أن أتخلى عن مهمتى فى الكفاح الوطنى، لكنه أبلغنى هذه الرغبة إبراء لذمته ولكى يستشف من جوابى إذا كنت قد تعبت أو سئمت من الكفاح فأستريح فى ظل هذا المنصب القضائى، فقلت له إنى على الرغم مما لقيته وألاقيه لم أتعب بعد ولم أسأم بعد، فقال لى: لكن ألم تشهد خذلان الأمة لنا فى كفاحنا على طول الخط؟ قلت: نعم إنى عالم بهذا الخذلان، وقد عانيت منه أكثر من سواى، وأنا لا ألوم من يقبل أى منصب فى هذه الظروف، لكنى شخصيا أود الاستمرار فى الكفاح».

«وطلب منى زكى بك بحضور فؤاد بك حمدى إذا كنت أشعر يوما ما بحاجتى إلى الراحة من عناء هذا الكفاح أن أبلغهما رغبتى فى هذا الصدد لكى يُهيئ لى السبيل لتعيينى مستشارا دون أن يكلفانى أى إجراء يقتضيه هذا التعيين، فشكرتهما ووعدتهما بذلك وحفظت لهما هذا الجميل، على أنى رغبت فى خاصة نفسى ألا تلجئنى الظروف إلى طلب الراحة من هذا العناء».

«وكان مما قوى فى نفسى فكرة الاعتذار عن عدم قبولى هذا المنصب القضائى الممتاز أننى كنت بسبيل تأليف الحلقات الباقية من «تاريخ الحركة القومية»، ولم يكن صدر منها حتى ذلك الحين سوى الأجزاء الثلاثة الأولى، وكنت ـ ولم أزل ـ أرى أن القاضى يجب أن يكون بعيدا عن السياسة عملا وتأليفا، فكيف أتولى منصب القضاء وأخرج من آن لآخر مؤلفا فى التاريخ القومى لابد أن يتناول حالة مصر السياسية من شتى نواحيها؟ لقد شعرت بالتعارض بين العملين».

(٤١)

ونعود إلى بداية مذكراته حيث يروى لنا عودته المبكرة إلى المحاماة، أى عودته من

الصحافة بعد أقل من عامين من تخرجه وعمله الأول فى المحاماة، وسنرى كالعهد به صريحا صادقا يبدى أسبابا موضوعية وعملية ويعبرعنها بطريقة ذكية:

«حدث تحول فى حياتى العملية فى أواخر سنة ١٩٠٩، ذلك أن زميلى وصديقى المرحوم الأستاذ أحمد وجدى الذى كنت أعزه وأنزله من نفسى منزلة الأخ الشقيق، رغب إلىّ أن أترك الصحافة، وكان هو أيضاً يعمل فيها رئيساً لتحرير جريدة «الدستور» التى كان شقيقه الأستاذ محمد فريد وجدى بك يتولى إصدارها، وقال لى: إننا يمكننا أن نشتغل بالمحاماة مستقلين، وأن نكتب فى الصحف ما نشاء من الآراء والمقالات، وأن ذلك أولى من الانقطاع للصحافة، مما قد يفقدنا ميزة الاستقلال فى حياتنا العملية. وقد ترددت فى قبول هذه الفكرة، إذ كنت منصرفاً عنها، ومازال يقنعنى بها حتى قبلت نصيحته بعد أن أمعنت النظر فيها ورأيتها فى جملتها أصوب من انقطاعى للصحافة، وأدركت مع الزمن أنه أسدى لى أعظم نصيحة».

«وساءلت صديقى حين تبادلنا الرأى فى تحقيق فكرته: كيف نشتغل بالمحاماة مستقلين وأنا لم أتمرن عليها إلا شهراً واحداً وهو أيضاً لم يقض مدة كافية فى المران عليها؟ وانتهينا إلى أن الحياة يجب أن تنطوى على شىء كثير من المجازفة، فعولت وإياه على الانقطاع عن مهنة الصحافة، وعملنا معاً فى المحاماة بمدينة الزقازيق منذ يناير سنة ١٩١٠، وفتحنا فى تلك السنة مكتباً آخر لنا بالمنصورة كنت أتولى مباشرة قضاياه، ثم انتقلت بمفردى إلى المنصورة واستقر بى المقام فيها منذ أكتوبر سنة ١٩١٣ حين أنشئت بها المحكمة الابتدائية، وظللت بها نحو عشرين سنة إلى أن انتقلت نهائياً إلى القاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٣٢».

«وقد ارتحت كثيراً إلى التحول من الصحافة إلى المحاماة، لأننى رأيتنى قد بدأت حياتى فى المحاماة هذه المرة (سنة ١٩١٠) بداية حسنة، ولم أجد فيها الصعوبة التى كنت أتخيلها، بل شعرت كأنى متمرن عليها، فألفتها وأحببتها، وأدركت أنها هى المهنة التى يجب أن أختارها لأؤدى واجبى الوطنى، إلى جانب واجباتى الشخصية، وأخذت أكتب المقالات من آن لآخر وأبعث بها إلى جريدة «العلم»، لسان حال الحزب الوطنى».

وبعد ست صفحات يؤكد الرافعى على هذه المعانى المرتبطة بما يعتقد أنه مرتبط بالحرية والمثالية الخلقية ويقول :

«اخترت المحاماة، وآثرتها على الوظيفة متأثرا بالنظرية المثالية».

«اخترت المحاماة، ثم الصحافة، ثم عدت إلى المحاماة وبقيت فيها على تعاقب السنين، إذ رأيت أنها أقرب إلى أن أجد فيها الحياة المثالية لمن يريد أن يحياها، ورأيت فيها المجال فسيحاً لأسهم بنصيبى فى الكفاح الوطنى، وكنت أرى فى الوظائف مجالاً ضيقاً لهذا الكفاح، ومن هنا آثرت المحاماة على الوظائف، ورأيت فى المحاماة أيضاً الحرية التى كنت أنشدها، فلا يحد من عملى فيها رئيس أو رقيب. وكنت أتخير من القضايا ما أراه سليما، فأجد من حرية الاختيار ما لا أجده لو كنت موظفاً، فإن على الموظف مهما كان مستقل الرأى حى الضمير، أن يعمل بما يؤمر من الرؤساء، ولو خالف ضميره فى بعض المواطن، والنظام الحكومى بل الاجتماعى يقتضى ذلك».

ويقارن عبد الرحمن الرافعى بين المحاماة ووظائف القضاء فينتصر للاختيار الذى استقر عليه:

«حقاً إن المناصب القضائية التى كانت تؤهلنى لها إجازة الحقوق هى أبعد مناصب الدولة عن التأثر بأوامر الرؤساء، وأكثرها استقلالا، لكنى مع ذلك رأيتنى فى المحاماة أكثر حرية واستقلالا، وأقرب إلى ميدان الكفاح الوطنى مما لو اخترت الوظيفة».

(٤٢)

ويبدو صاحب هذه المذكرات متسقا تمام الاتساق مع نفسه فى هذا الذى يرويه عن توجهاته الوظيفية فى مطلع حياته، ونحن نراه يحدثنا بصدق نفسى جميل عن الاستقامة فى مقال كتبه تحت عنوان «اعترافات» ثم رأى أن يضمه إلى هذه المذكرات، ونرى الرافعى يقع فى خطأ التفرقة بين الاستقامة على مستوى السياسة الداخلية وعلى مستوى السياسة الخارجية، وليس هذا الخطأ الفكرى أو المنطقى (ولا نقول الخلقى) بمستغرب من وطنى يعانى الاحتلال وسطوته:

«كثيرون من الناس يظنون أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة، ويرون أن الذى ينشد الاستقامة يحسن به أن يبتعد عن السياسة، لأن السياسة فى نظرهم كذب

وخداع، ونفاق ورياء وتسابق على اقتناص المنافع الشخصية، وهذا وهم سرى إلينا من التواء السياسة عندنا، فعلينا أن نحارب هذا الوهم، لأنه ولاشك من أسباب تأخر الحياة السياسية وتأخر المجتمع تبعا لذلك».

«الاستقامة هى أساس السياسة الناجحة، وأقصد بالسياسة هنا السياسة الداخلية، أى علاقات الناس بعضهم ببعض فى الشئون العامة».

«أما السياسة الخارجية فالاستقامة فيها موضع نظر وخلاف، قد تكون الاستقامة السياسية غير مرغوب فيها من السياسة الخارجية، أى فى علاقات الدول بعضها ببعض، فالكذب، والخداع، والغصب، والعدوان،ونقض العهود والمواثيق، لا تزال مع الأسف من وسائل النجاح فى السياسة الخارجية، ومع ذلك فإن محبى السلام والإنسانية فى العالم يدعون إلى الاستقامة فى السياسة الدولية، أى فى علاقات الدول والأمم بعضها ببعض، ويدعون إلى المساواة بينها، واحترام حقوق كل دولة فى الحرية والاستقلال، ويستنكرون سياسة الغش والغصب والإكراه، ويرون فيها مصدر الكوارث التى تصيب الإنسانية، حقا إن هذه الدعوة لم تُستجب إلى الآن، ولايزال أمام الإنسانية زمن طويل حتى تستجاب، وتعم الدول جميعا».



ومع هذا يؤكد الرافعى إيمانه المطلق (أو النسبى) بمفهوم الاستقامة فى السياسة:

«وعلى أى حال فإذا كانت الاستقامة مشكوكا فى صلاحيتها فى السياسة الخارجية، فهذا القول ليس صحيحا قطعا فى الحياة السياسية الداخلية، بل يجب لكى تنهض البلاد وتتخلص من نقائصها أن يتذرع الساسة والقوامون على شئونها العامة بالاستقامة والنزاهة، فالحياة السياسية، والحياة الحزبية، والحياة البرلمانية، والحياة الصحفية، يجب أن تسودها روح الاستقامة لكى تكون حياة ناجحة منتجة خيرا للمجتمع».

«ولايظنن أحدٌ أن البلاد تفيد من حياة عامة تتنكب سبيل الاستقامة، قد يتقدم المرء فى المجتمع بغير الاستقامة، لكن هذا التقدم يكون على حساب مصالح الوطن العليا، وليس هذا هو السبيل لتقدم المجتمع».

«فعلينا أن نتذرع بالاستقامة فى حياتنا السياسية، وأن نقيم بناءها على هذا الأساس، فإنه الكفيل بتحقيق أهداف البلاد فى السياسة والاقتصاد والاجتماع، يجب

أن يكـون قوام الأحـزاب والجماعـات إيمان أعـضائهـا بمبـادئ معيـنة يـقتنـعون بـها ويعتقـدون صلاحيتها للـنهوض بالبلاد، ويسـيرون عليها ويـخدمونها وينفـذونها ما استطـاعوا إلى ذلك سبيـلا، أما قيام الحيـاة السياسيـة على أساس العبـارات الجوفاء والكلمات الـبراقة المطاطة، والروابط الشـخصية، والسعى وراء المصالـح الذاتية، فإن هذا يؤدى لا محالة إلى تراجع الحياة العامة، ويعرقل تقدم الأمة وإصلاح شئونها».

«وعلى مَنْ يشتغل بالسياسة سـواء تحت لواء الأحزاب أومستقلا ـ العمل على أن يكون هذا الاستقلال استقلالا حقيقيا ـ أن تكون له مبادئ عامة يعتنقها، ويعمل على تحقيقها، ويصدر عنها فى أعماله وتصـرفاته، لا أن يكون هدفه الوحيد أن ينال لنفسه مركزا ممتازا فى المجتمع فحسب».

(٤٣)

ولا ينكـر الرافعى فى مذكراته أنـه كان يتوق إلـى قدر أكبر مـن تقدير الآخـرين والشعب له ولجهوده، وهو يعبر عن هذا بوضوح ممزوج بشىء من المرارة فيقول:

«حُرِمـت طيـلة حيـاتى من مـعاونـة الغيـر لى، لـم أجد معـاونة لى فـى أعمـالى ومشروعاتى ومنهجى فى الحياة، لا من المجتمع، ولا من الحكومات، ولا من الهيئات، ولا من الأفراد (إلا قلـيلا منهم)، كل كـفاحى أو معظمـه كان يسير بلا سـند إلا من معونة الله».

«لم أنل مـن المجتمع ولا من الحـكومات أية علامة تـقدير لأعمالـى، لا أقول هذا طعنا فى المجتمع، بل تقريرا للواقع، وتحدثا بنعمة الله، نعمة الصبر».

«ويلـزمنى أن أعتـرف بأننـى إلى جانب حـرمانى من الـتقديـر، واجهت عقبـات وتنكرا وجحودا من هنا ومن هناك، وعلام كل هذا؟ لاأدرى إذا كنت على حق يتنكر له الناس، أم عـلى باطل يتولى الـناس تقويمه، عـلى كل حال إن اعتقادى أنـنى على حق وأننى كنت مغبونا فى قومى، قد أكون مخطئا فى اعتقادى، لكنهم يقولون: لكل مجتهد نصيب، إن أخطأ له أجر، وإذا أصاب فله أجران».

«أستطيع أن أقول إنى دائن للناس لا مدين لهم، أنا لاأحاسب المجتمع على ذلك، بل إنى لمغتبط أن ينتهى بى المطافُ أن أكون دائنا لا مدينا».

«أليس من قواعد المثالية أن يضحى الإنسان للمجتمع؟ فهأنذا أؤدى ضريبة التضحية على أوسع نطاق، فلماذا أغضب ولماذا أحنق؟».

«وفى الواقع أن الأمم لا تنهض إلا بمن يضحون من أجلها، لكن لاريب أيضا أن الأمة التى تبخس المواطنين والمجاهدين أقدارهم،تخذل فى نفوس الناس روح الإخلاص فى خدمتها، لأن الناس ليسوا فى الغالب ملائكة يحتملون هذه المعاملة، ولعل هذا الخذلان من أهم أسباب تأخر الأمم الشرقية».

(٤٤)

ويبدو أن هذا الشعور بالغبن كان وراء امتنان الرافعى الشديد للأمير عمر طوسون الذى كان يقدره ويقدر جهوده فى مؤلفاته، وهو يفرد صفحات للحديث عنه يقول فيها:

«من أبرز أمراء الأسرة العلوية وأنبههم شأناً وأعرقهم وطنية، وكان ـ رحمه الله ـ كبير النفس، عظيم الخلق، عالما واسع الاطلاع، محبا للعلم والأدب، مؤرخا محققا، حجة فى تاريخ مصر الحديث والقديم، وكان إلى جانب علمه وفضله شديد الوطنية، وتبدو وطنيته من خصومته المستمرة للاحتلال وسياسته، لا يبالى الجهر بها فى كل مناسبة، وقد سجلها فى مؤلفاته وبحوثه وأحاديثه ومقالاته، وكان الاحتلال وعماله وصنائعه يعرفون عنه هذه الميول، وهو من ناحيته يصارحهم بها، ولا يكتم عنهم شيئا منها، وقد استهدف من أجل ذلك لبغضهم غير مرة، خاصة فى أثناء الحرب العالمية الأولى، إذ كان بأوروبا صيف سنة ١٩١٤، فلما أراد العودة إلى مصر بعد إعلان الحرب عارضت السلطة العسكرية البريطانية فى عودته، وظل وقتا طويلا تحت الملاحظة فى مرسيليا إلى أن توسط له السلطان حسين كامل لدى السلطات البريطانية فأذنت له بالعودة إلى مصر».

«اتصلت به منذ عودته فى أثناء الحرب العالمية الأولى، وكنت ألقى منه تقديرا كبيرا، وحينما كان يزور تفتيشه فى «دميرة» القريب من المنصورة كنت أنتهز هذه الفرصة فأذهب صحبة لفيف من إخوانى لزيارته فى قصره الريفى هناك، فكان يُسر كثيرا لهذه الزيارات، ويفيض فى أحاديثه الوطنية التى زادتنى تقديرا له، وكانت

زياراتى له فى دميرة مما ضاعف صلتى به، وأعرب لى عن رغبته فى أن أزوره بالإسكندرية كلما ذهبت إليها، وقد بررت بوعدى، فكنت كلما ذهبت إليها أقابله فى دائرته وألقى منه احتراما وحسن مقابلة يزيداننى تعلقا به،وقد لاحظ مرة أنى ذهبت إلى الإسكندرية دون أن أقابله، فأرسل لى مَنْ يعرب لى عن ملاحظته فى ذلك، فشكرت له هذه الملاحظة واعتبرتها تقديرا وتكريما لى، واعتذرت بأن الوقت الذى قضيته بالإسكندرية فى هذا اليوم لم يسمح لى بهذه المقابلة، ومن يومئذ حرصت على أن أزوره كلما ذهبت إليها».

«وكنت أحظى بإهدائه إياى كتبه القيمة كلها، وأقابل كل هدية بما تستحقه من الشكر والتكريم».

«وكان ـ رحمه الله ـ دقيقا فى تقدير المؤلفات التى كانت تهدى إليه، ولما بدأت فى إخراج «تاريخ الحركة القومية» أهديته كل كتاب يصدر منها، وكان يرسل لى خطابات شكر، ولاحظت أن عبارات الخطابات بدأت وجيزة، ثم أخذت تتطور وتطول مما يدل على ازدياد تقديره لى مع الزمن».

....

«ولم يتح لى أن أهدى الأمير الجليل كتابى عن (ثورة سنة ١٩١٩)، و(فى أعقاب الثورة)، فلقد وافته المنية يوم ٢٦ يناير ١٩٤٤، وحزنت عليه حزنا شديدا، وكانت فجيعة البلاد بوفاته جسيمة، وخسارتها فيه لا تعوض، أسكنه الله فسيح جناته، وأثابه بما أحسن إلى البلاد وأخلص لها إخلاص المجاهدين الصادقين».

(٤٥)

وفى موضع مبكر من هذه المذكرات يحرص الرافعى بسمو خلقى رفيع على الإشادة بزوجته ودعمها الكريم له، وهو حفى بأن يروى باعتزاز كيف وفقه الله للارتباط بها رغم ما كان متاحا له من نصح واضح بالمضى فى سبيل آخر، ثم هو يثنى على وطنيتها ومثالياتها وإخلاصها وثقافتها، ومن ضمن هذا الحديث الجميل نقتطف للقارئ:

«ولما توفيت والدتها سنة ١٩٣٤ ـ وكنت فى رحلة بأوروبا ـ عدت فى أعقاب

الوفاة، فأبت أن تقابلنى بملابس الحداد، وقابلتنى بملابس بيضاء، وتظاهرت بإطراح الحزن وكتمته بين جوانحها، على الرغم من أنى حزنت لوفاة أمها الحنون، وعاتبتها على كتمان حزنها».

«وهى تطالع كتبى بإمعان، وتقرأ كل ما أقول وأكتب، وتبدى لى أحياناً ملاحظات سديدة، وتستمع إلى كل أحاديثى بالراديو، وتعجب بها،ومرة أو مرتين قالت لى: «حديثك هذه المرة ضعيف»، فقلت مبتسما: «كيف ذلك والناس قالوا لى غير هذا؟»، فقالت: «لعلهم يجاملونك، ولكن الحديث ضعيف»، وذكرت الأسباب فاغتبطت كثيراً لملاحظاتها، وحمدت الله على أنها تراقبنى إلى هذا الحد».

«وهى تشاركنى فى اتجاهاتى الوطنية، وتشجعنى عليها، ولم أرها مرة تتبرم بالسبيل التى سلكتها فى الحياة، ولا رغبتنى يوماً فى أن ألحق بركب «الحياة العملية» كما يصفونها».

«إنها زوجة مثالية وكفى.. وإنى لمدين لها إلى حد كبير بتوافرى على العمل والإنتاج، وبالراحة والسعادة فى حياتى العائلية».



ومع هذا فيبدو أن الرافعى فى حبه ووفائه لم يكن قد خاض التجربة الأخرى:

«ومادمت بصدد «اعترافاتى» فإنى أقر على نفسى بأنى تورطت مرة فى الحب عن طريق الحياء، كان ذلك فى باكورة الشباب، وأنا بطبعى مرهف الحس، وهذا باب ينفذ منه الحب فى يسر وسهولة، ولقد أحببت حبا عاطفيا روحانيا، ولكنى أدركت مع الأيام أن الحب أمر متعب لا لزوم له ولا فائدة منه.. فتخلصت منه، وكان للحياء دخل فى نهايته، كما كان له أثره فى بدايته، وتعلمت من هذه التجربة أن من الخير للإنسان أن ينشد الحب العائلى ـ أى الحب بين الزوجين ـ الحب الهادئ المعتدل المتصل، فإنه من أركان السعادة فى هذه الحياة».



ومن ألطف ما ضمنه الرافعى هذا الكتاب تعريفه للاعترافات بطريقة قانونية تنسف كل ما نطلق عليه تجاوزا مسمى «الاعترافات»:

«إن «الاعترافات» بمعناها اللغوى ومعناها القانونى تنصرف إلى المآخذ والنقائص، فاعتراف الإنسان لغة هو إقراره بالشىء على نفسه، والاعتراف قانونا هو

الإقرار بالدين أو بالتـهمة، وفى القرآن الكريم: «وآخرون اعترفوا بـذنوبهم»، فالذى يكتـب عن اعترافـاته إنما يتكـلم عن نقائـصه وعيوبـه، وعليه أن يحـصى على نـفسه السيئات، دون الحسنات، وبغير ذلك لا يكون موضوع حديثه «اعترافات».

(٤٦)

على أن مـن أهم ما كان يـنبغى لـلرافعى أن يـفخر به فـى مذكراته، أنـه كان أحد المشـاركين فى توقـيع العريـضة التى رفـعها زعـماء المعارضـة فى عهد وزارة الـوفد الأخيرة، وهى عريضة حـافلة بالشجاعة والجسارة فى مواجهة المـلك، وهى العريضة التى يـقال إن الملك احتـفظ بأصلهـا فى حافظـته الخاصة حتـى لا ينسى يومـا أسماء موقعيها فيسامحهم أو يسمح لهم بالاشتراك فى الحكم أو أمجاده.

ومن الطـريف أن واحداً من الموقعـين على هذه العريـضة قد اشترك بعـد هذا فى وزارة أحمد نجيب الهلالى بـاشا بعدما بذل الهلالى نفسه جهداً كـبيراً فى إقناع الملك أن يعفو عنه ويقبل اشتراكه فى الوزارة.

ونحن نرى «العريضة» شأن كل عريضة تتقدم بها أحزاب سياسية مماثلة تنقم على الخصم الرئـيسى (وهو الوفد فى هذه الحـالة) وتكاد تحمله كـل المسئولية عما تـعتبره فسادا وإجراما، ولا تتطرق بصراحة إلى نقد سـلوك الملك نفسه مع أنها ـ والحق يقال ـ تمس كل ما أثير حوله من فضائح بطريقـة مهذبة كأن تقول: «وغيرها من الشائعات الذائـعات التـى لا تتفق مـع كرامة الـبلاد».. بل وتـصل المذكرة إلـى أن تنسـب إلى الحكومـة أنها لا تصارح المـلك بالحقائـق، وأنها تعـتمد على اسـتخدام «التوجـيهات الملكية» غطاء لبعض تصرفاتها فى هذا الصدد.

كما تـصل مذكرة زعماء المـعارضة بالتـدريج إلى التصـريح بما تنتقـده من وجود حالة من التراضى بين الحاشية والحكومة الوفدية.. وهكذا.

ولاشك فى أنه مما يحسب للرافعى فى تاريخه السياسى أنه شارك فى التوقيع على هذه المذكرة مع زعيم الحزب الوطنى حافظ رمضان ومع زميله مصطفى مرعى، وهى شجاعة تـستحق التنـويه، غير أن الرافعى نـفسه لم يشأ أن يـشير فى مذكراتـه بالقدر الملائم لهذه المذكرة.

وفى ظنى أن الرافعى اكتفى فى مذكراته بالحديث المفصل عما لم يتحدث عنه فى كتبه التى أرخ بها للحركة الوطنية، ولهذا السبب فإنه أغفل الحديث عن هذه العريضة فى مذكراته.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن من الجدير بالإشارة أيضا أن نذكر أن الرافعى أغفل الحديث عن التنظيمات السرية التى شارك فيها لسبب وجيه جدا هو وفاؤه بالعهد ألا يذيع لها سرا.

وفى الفقرات التالية ننقل عن مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ما يصور به قصة هذه المذكرة حيث يقول:

«عدت من أوروبا فألفيت القاهرة تتحدث عما تنشره صحف العالمين القديم والجديد عن ملك مصر، وذلك رغم منع الوزارة دخول هذه الصحف إلى مصر أو تمزيق الصفحات التى نشرت فيها هذه الأنباء. وألفيت أصدقائى رجال المعارضة يتحدثون فيما لهذه الدعاية من أثر سيئ على سمعة الوطن، وفى استخذاء الحكومة للملك وضعفها المطلق أمامه وأمام حاشيته. وتداولنا فى الأمر واتفقنا على أن واجبنا الوطنى يقتضينا أن نقف فى سبيل هذا التيار، وأن أول خطوة نخطوها فى هذه السبيل أن نعد كتابا نبلغه للملك أول وصوله إلى مصر نبين فيه خطورة ما تنحدر إليه الأحوال فى مصر، ونطلب إليه فيه أن يتخذ خطوة تنقذ البلاد من الخطر. ووضع هذا الكتاب ووقعناه وأبلغناه إلى الديوان الملكى عشية وصول الملك إلى الإسكندرية. وهذا هو نص الكتاب:

«يا صاحب الجلالة ..

«إن البلاد لتذكر لكم أياما سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها، والتفت حول شخصكم قلوبها، فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء. وما العهد ببعيد بحادث القصاصين، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين».

«واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث. ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش فى محنتها حيل بينه وبينها، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكانا فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف، فأساءوا النصح وأساءوا التصرف، بل إن منهم مَنْ حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من

الشكوك والشبهات هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور، وأن النظام النيابى قد أضحى حبراً على ورق، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونية سنة ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه، وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا».

«ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوئ وغيرها من الشائعات الذائعات، التى لا تتفق مع كرامة البلاد، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين، يُسام الضيم فيسكت عليه، بل ولا يتنبه إليه، ويساق كما تساق الأنعام، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون».

«يا صاحب الجلالة..

«لقد كان حقا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق، لكنها درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية، بدعوى التوجيهات الملكية، وهو ما يخالف روح الدستور، وصدق الشعور، ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم. كما أنها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضمانا لبقائها فى الحكم، وسترا لما افتضح من تصرفاتها، وما انغمست فيها من سيئاتها ـ وهى هى لا تزال أشد حرصاً على البقاء فى الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته ـ ولهذا لم نر بدا من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن، لا ابتغاء حكم ولاسلطان، وبرا بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد. وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال».

«يا صاحب الجلالة..

«إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته إلى حد، وإننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد».

«لهذا كله، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحا شاملا وعاجلا، فترد الأمور إلى نصابها، وتعالج المساوئ التى تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور، وطهارة الحكم، وسيادة القانون، بعد استبعاد مَنْ أساءوا إلى البلاد وسمعتها، ومَنْ غضوا من قدر مصر وهيبتها، وفشلوا فشلا سحيقا فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها، وأهدروا [فوق إهدار] اقتصادها القومى، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل وحرموا الفقير قوته اليومى».

«ولاريب أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها، فيسير الحاكمون جميعا فى طريق الأمانة على اختلاف صورها، متقين الله فى وطنهم، ومتقين الوطن فى سرهم وعلنهم».

«والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته، فيسير شعب الوادى قدماً إلى غايته».

هذا وقد وقع على هذه العريضة كل من الزعماء التالية أسماؤهم: إبراهيم عبدالهادى، ومحمد حسين هيكل، ومكرم عبيد، ومحمد حافظ رمضان، وعبدالسلام الشاذلى، وطه السباعى، ومصطفى مرعى، وعبدالرحمن الرافعى، وإبراهيم دسوقى أباظة، وأحمد عبدالغفار، وعلى عبدالرازق، ورشوان محفوظ، وحامد محمود، ونجيب إسكندر، وزكى ميخائيل بشارة، والسيد سليم.



عـــربيـــة للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043